

شرح

العلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي
المتوفى ٧٤٥ هجرية

تحقيق وتعليق
أ.د هاشم محمد هاشم محمود
الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

الأول والثاني

الطبعة الأولى

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عنوان المصنف : مفتاح تلخيص المفتاح

اسم المؤلف : شمس الدين محمد بن مظفر الخلخالي

اسم المحقق : أ.د محمد هاشم محمود

اسم الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث

رقم الإيداع : 21125 / 2006

الترقيم الدولي : I.S.B.N

977.315.134.4



مقدمـــــة المحـــقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بــن عبد الله، خير من نطق بالعربية وأفصحهم لساناً وأوضحهم بياناً وبعد.

فبين أيدينا ثروة من المخطوطات العلمية النادرة فى مختلف العلوم والفنون، وهذه الثروة يحس بها غيرنا أكثر مما نحس بها نحن أبنـــاء هـــؤلاء المـــورثين. وإخراج هذه المخطوطات من الظلام الذى يحيط بها فى زوايا المكتبـــات محققـــة تحقيقاً علمياً واجب على الباحثين نحو العلماء العظماء الذين ألفوها ونحـــو أبنـــاء أمتهم، من أجل ذلك أقبلت على هذا العمل رغبة فى المساهمة فى إحيـــاء تـــراث أسلافنا العظام.

من أهم الكتب التى درست البلاغة "**مفتاح العلوم**" القسم الثالث لأبى يعقوب السكاكى، والذى رزق من الشهرة والرواج واشتغال الناس به اختصـــاراً وشـــرحاً وتقريرا ونظماً ما لم يرزقه كتاب كان قبله من كتب العربية، يقول عنه الخطيـــب القزوينى فى مقدمة التلخيص: «أما بعد. فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجـــل العلوم قدراً، وأدقها سراً، إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها، وكان القسم الثالث من "**مفتاح العلوم**" الذى صنفه الفاضل والعلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صـــنف فيـــه مـــن الكتـــب المشهورة نفعا، لكونه أحسنها ترتيبا وأتمها تحريرا، وأكثرها للأصول جمعا..

ومن أهم الكتب التى اختصرته كتاب "**تلخيص المفتاح**" للخطيب القزوينـــى والذى نال هو الآخر قسطاً وافراً من الشهرة والرواج حتى غطى على أصله منـــذ

ظهوره إلى يومنا هذا، واهتم علماء البلاغة بهـذا المختصـر شـرحاً، ونظمـاً، واختصاراً.

يقول عنه بهاء الدين السبكى: فإن تلخيص المفتاح فى علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه، واتفاق من صرف العناية إليه أنفع كتاب فـى هـذا العلـم صنف وأجمع مختصر على مقدار حجمه أُلّف[١].

ويقول عنه الخلخالى فى مقدمة كتابه هذا: ومما صنف فيه – أى فى علـم البلاغة – من الكتب الفاخرة والزبد الوافرة كتاب "**تلخيص المفتـاح**"، وهـو وإن صغر حجمه كثرت فوائده وجلت عوائده، ولخصت أصـوله، وهـذبت فروعـه، ورتبت أبوابه ترتيبا يبلغ الأمد البعيد بأدنى السعى، ويملأ السجل بـأقرب السـقى، مشتمل على مباحث شريفة ومسائل غريبة وزوائد عزيزة لا تكاد توجد فى غيـره من الكتب.

ويقول عنه صاحب «كشف الظنون»: ولما كان هذا المتن مما يتلقى بحسن التلقى والقبول أقبل عليه معشر الأفاضل الفحول، وأكب على درسه وحفظه أولـو المعقول والمنقول، فصار كأصله محط رحال تحريرات الرجال، ومهـبط أنـوار الأفكار، ومزدحم أراء البال، فكتبوا له شروحا[٢].

وأول ما ذكر من الشروح "**مفتاح تلخيص المفتاح**" للخلخالى، وذكر ذلـك القلقشندى فى كتابه "**صبح الأعشى**" حين قال: وأعظمها شهرة بالـديار المصـرية "**تلخيص المفتـاح**" لقاضى القضاة جلال الدين، وعليه عدة شـروح منهـا شـرح الخلخالى[٣].

---

(١) عروس الأفراح، جـ١، صـ٤. الشروح.

(٢) جـ١، صـ٣٢٣.

(٣) صبح الأعشى، جـ١، صـ٤٦٩.

ومن هذا تظهر أهمية كتاب "**مفتاح تلخيص المفتاح**" فهو أول كتاب شرح التلخيص، كما أنه أول كتاب تعرض للرد على اعتراضات الخطيب على صـــاحب المفتاح، يقول الخلخالى فى مقدمة الكتاب: ولم يكن له غير ما هو كالشرح له مـــن كتابه الإيضاح فى هذا الفن إلى أن أشرح له شرحاً وافياً يذلل من اللفظ صـــعابه، ويكشف عن وجه المعانى نقابه ويميط عن البيان لثامه، مشيراً فيه إلى أجوبة مـــا اعترض به مؤلفه فيه وفى كتابه الإيضاح على صاحب المفتاح.

لأجل هذا قمت بتحقيق الكتاب، وبالله التوفيق.

د. هاشم محمد هاشم

التعريف بالخلخالى

متى ولد؟

حياة الخلخالى غامضة لا يهتدى الباحث إلى معرفة الظروف التى ألمت به، وكونت عقليته، وخلقت منه رجلاً له دوره فى شرح العلوم العربية والعقليـــة، ولا نعرف متى ولد، لأنه لم يذكر ذلك أحد ممن ترجموا له، ولا نعرف كيف نشأ، وكل ما نعرفه عنه نتف يسيرة مبعثرة فى المصادر المختلفة ولا يمكن أن ترسم لحياتـــه صورة واضحة وتبين منابع ثقافته، كما أنه لم يشر أحد إلى أساتذته الذين تلقى عنهم غير أن الإسنوى قال: وكان والده أيضا فاضلاً.

والإسنوى كان معاصراً له، ولم يذكر عنه إلا سطوراً قليلة، وكل من جاء بعده أخذ عنه ولم يضف شيئاً جديداً، قال الإسنوى[1]: شمس الدين محمد بن مظفر الدين الخلخالى، ويعرف أيضا بالخطيبى، كان إماماً فى العلوم النقلية والعقليـــة، ذا تصانيف كثيرة مشهورة منها: شرح المصابيح، ومختصر ابن الحاجب، ومختصر المفتاح، والتلخيص فى علم البيان، وصنف أيضاً فى المنطق، توفى بـــأرّان ســـنة خمس وأربعين وسبعمائة تقريباً.

والخلخالى منسوب إلى خلخال – بخائين معجمتين مفتوحتين فى أخره لام – قرية فى نواحى السلطانية[2].

---

(١) هو جمال الدين عبد الرحيم الإسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـــ، صاحب "طبقـــات الشـــافعية" وقال ذلك فى الجزء الأول صـــ٥٠٥، ورقم الترجمة ٤٦٣.

(٢) قال صاحب معجم البلدان: خلخال بلفظ واحد خلاخيل النساء، مدينة وكـــورة فـــى طـــرف أذربيجان متاخمة لجيلان فى وسط الجبال وأكثر قراهم ومزارعهم فى جبال شاهقة بينها وبـــين قزوين سبعة أيام وبين أردبيل يومان، وفى هذه الولاية قلاع حصينة، معجـــم البلـــدان، جـــ٣ صـــ٣٦.

وأرّان بهمزة مفتوحة وراء مهملة مشددة[١].

أساتذته وتلاميذه: أشرت فيما سبق إلى أنه لم يذكر أحد من أصحاب التراجم شيئاً عن أساتذته الذين تلقى عنهم العلم مباشرة غير أن الإسنوى ذكر أن والده كان فاضلاً أيضاً.

ولعلنا نأخذ من هذه العبارة أنه تلقى العلم عن والده، وإن كنا لانعرف عن والده شيئاً، ولم يذكر أحد أنه كان من أهل العلم وليست له مؤلفات علمية.

وكذلك الأمر بالنسبة لتلاميذه لم يتعرض لهم أحد من أصحاب التراجم إلا صاحب «**شذرات الذهب**»، ذكر له تلميذاً واحداً عثرت عليه وأنا أبحث فى كتابه.

جاء فى «**شذرات الذهب**» فى الجزء السادس صـ٢٢٦ وتحت عنوان سنة ثمانين وسبعمائة، وفيها: ضياء الدين عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزوينى، ويسمى أيضاً ضياء ، ويعرف بقاضى القرم العفيفى الشافعى أحد العلماء، تفقه فى بلاده وأخذ عن القاضى عضد الدولة، وغيره واشتغل على أبيه التسترى والخلخالى، وتقدم فى العلم حتى إن السعد التفتازانى قرأ عليه.

وفاته: هناك إجماع من كل من ترجموا له على أن وفاته كانت سنة ٧٤٥هـ، وكانت فى مدينة أران.

مؤلفاته: كان الخلخالى عالماً فى البلاغة، والمنطق والأصول والنحو والصرف، وعلوم السنة، ولذا له شروح فى جل هذه الفنون.

---

(١) قال صاحب معجم البلدان: أرّان بالفتح وتشديد الراء وألف ونون: اسم أعجمى لولاية واسعة وبلاد كثيرة منها جنز، وبرذعة، وبيلقان، وبين أذربيجان وأران نهر يقال له الرس، وكل ما جاوره من ناحية الشمال والغرب فهو من أران، وما كان من جهة المشرق فهو من أذربيجان. مصطفى الشهير بطاشى كبرى زاده، ذكره فى الجزء الأول صـ٢٠٣، معجم المؤلفين: تأليف رضا كحاله. ذكره فى الجزء الثانى عشر صـ٣٨-٣٩. الأعلام: تأليف خير الدين الزركلى. الجزء السابع صـ٣٢٥.

١- شرح المصابيح فى كتاب أسماه: "**تنوير المصابيح**" وكتاب "**مصـــابيح السنة**" للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوى الشافعى المتوفى سنة ٥١٦هـ قيل: عدد أحاديثه أربعة آلاف وسبعمائة وتسعة عشر حديثاً منها المختص بالبخارى ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً، وبمسلم ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثاً، ومنها المتفق عليه ألف وواحد وخمسون حديثاً، والباقى من كتب أخرى.

شرح هذا الكتاب الخلخالى فى كتاب سماه "**تنوير المصـــابيح**" ولـم نعثـر عليه.

٢- شرح «**المختصر**» لابن الحاجب، وهو مختصر كتاب "السؤل والأمـل فى علمى الأصول والجدل" للشيخ الإمام جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمـر المعروف بابن الحاجب المالكى المتوفى سنة ٦٤٦هـ صنفه أولاً ثم اختصره وهو المشهور المتداول «**بمختصر المنتهى**» و«**مختصر ابن الحاجب**».

ولهذا المختصر شهرة وله شراح كثيرون، ومن بين شراحه الخلخالى.

٣- له منظومة فى المنطق ذكرها كل من ترجموا له ما عدا السيوطى، فقد أنكر أن يكون له فى المنطق شىء فقال: ولم يصنف فى المنطق شيئاً(١).

٤- شرح "**مفتاح العلوم**" للسكاكى وهو أشهر من أن نذكر عنه شيئاً.

٥- شرح التلخيص فى كتاب سماه "**مفتاح تلخيص المفتاح**" وهو الذى نهتم بتحقيقه.

---

(١) بغية الوعاة، جـ١ صـ٢٤٧.

التعريف بكتاب "مفتاح تلخيص المفتاح"

متى شرحه؟

لا نعرف متى شرح الخلخالى "**التلخيص**" لأنه لم يذكر ذلك أحد ممن ترجموا له، ولكن نستطيع أن نقول: إن الخلخالى شرح "**التلخيص**" قبل شرحه "**للمفتاح**" وبعد أن شرح «**مختصر ابن الحاجب**» والذى يؤيد ذلك أنه كثيراً ما يشير إلى شرحه لأصول ابن الحاجب، ولم يشر إلى شرحه للمفتاح، والظاهر أنه شرح التلخيص مبكراً، وربما بعد ظهوره بفترة قصيرة لأنى وجدت نسخة بتاريخ ٧٤٣، وليست بخطه، وهذا يدل على أنها سبقت بغيرها، كما أن الكتاب درس فى الأزهر، وفى مدرسة الصلاحية سنة ٧٤٦هـ كما أشارت بذلك بعض النسخ.

الباعث على شرحه:

لقد ذكر الخلخالى فى مقدمة شرحه الباعث الذى حثه على هذا الشرح ونستطيع أن نلخص ذلك فيما يأتى:

١- إعجابه «**بالتلخيص**»، فهو يرى أنه من أهم الكتب البلاغية يقول عنه: وهو وإن صغر حجمه كثرت فوائده، وجلت عوائده، ولخصت أصوله، وهذبت فروعه، ورتبت أبوابه ترتيباً يبلغ به الأمد البعيد بأدنى السعى، ويملأ السجل بأقرب السقى، مشتمل على مباحث شريفة، ومسائل غريبة، وزوائد عزيزة لا تكاد توجد فى غيره من الكتب.

٢- اهتمام الطلاب والدارسين بهذا التلخيص وإكبابهم على تحصيله، ومواظبتهم على تفهم جمله وتفصيله، يقول: ولقد دعانى تشغف الطلاب بتعلمه، وإكبابهم على تحصيله، ومواظبتهم على تفهم جمله وتفصيله،....

٣- صعوبة التلخيص وإيجازه، ولذا يقول: ولكن صعب عليهم حل ملغزه، وفك مغلقه، وبسط موجزه.

٤- عدم وجود أى شرح ستلخيص يبسطه ويوضحه غير الإيضاح ولذا يقول: ولم يكن له غير ماهو كالشرح له من كتابه الإيضاح فى هذا الفن.

٥- الرد على اعتراضات الخطيب على صاحب المفتاح، ولذا يقول: مشيراً فيه إلى أجوبة ما اعترض به مؤلفه فيه، وفى كتابه "**الإيضاح على صاحب المفتاح**".

هذه أهم العوامل التى دفعت الخلخالى إلى شرح التلخيص ولذا يقول عقب هذا الكلام: إلى أن أشرح له شرحاً وافياً يذلل من اللفظ صعابه، ويكشف عن وجه المعانى نقابه، ويميط عن البيان لثامه.

توثيق نسبة الكتاب للخلخالى:

لم أعثر على قول لعالم أو مؤرخ يشكك فى نسبة الكتاب إلى الخلخالى، وكذلك لم أجد فى أى نسخة من نسخ الكتاب المخطوطة والمتعددة ما يفيد بأن واحدة منها قد نسبت إلى شارح آخر غير الخلخالى، وإن كان جاء خطأ على ورقة خارجة على الكتاب وضعت كجلدة له فى نسخة (أ) والمخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٤٠ بلاغة: "**شرح القونوى على المختصر**" وأقول: خطأ؛ لأنه جاء فى أول صفحة من المخطوطة: "**مفتاح تلخيص المفتاح**" وهو شرح للعلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى المتوفى سنة ٧٤٥هـ على تلخيص المفتاح لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى الشافعى المعروف بخطيب دمشق أوله: الحمد لله الذى أسبغ على الإنسان نعمه ظاهرة وباطنة..

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كتب التراجم التى ذكرت الخلخالى واطلعت عليها كلها مجمعة على نسبة الكتاب إليه بلا استثناء، ومن ثم يمكننا أن نقول ونحن على ثقة بأن هذا الكتاب للخلخالى.

نسخ الكتاب: نسخ الكتاب متعددة فى مكتبات العالم، وجدت منها فى مصر خمس نسخ، اعتمدت عليها، وراجعتها كلها، منها ما هو فى معهد المخطوطات،

ومنها ما هو فى دار الكتب المصرية، ومنها ما هو فى مكتبة الأزهر، وهى فى أزمنة مختلفة، اعتبرت واحدة منها الأصل وقابلت الأربعة الباقية بها، ورمزت لكل نسخة من الأربعة برمز يميزها عن غيرها، فرمزت للأولى بحرف (أ) وللثانية بحرف (ب) وللثالثة بحرف (ج) وللرابعة بحرف (د)، وإليك بيان هذه النسخ:

١- **نسخة الأصل:** هى فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت رقم ١٦٧٩ (٥٩٤) الخزرجية مصورة عن الرباط، وهى فى قائمة المخطوطات النادرة فى الرباط سنة ١٩٦٢م، وهى فى ميكروفيلم، وتقع فى ١٢٨ ورقة حجم متوسط، وخط صغير، ومسطرتها ٢٤ سطراً، وقد فرغ من كتابتها سنة ٧٧٠هـ، جاء فى آخرها: تم هذا الكتاب بعون الله، وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف المذنب الراجى إلى رحمة ربه اللطيف، وشفاعة نبيه محمد سيد الأنام، إسماعيل بن إسحاق بن على غفر الله له ولهم ولجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات سنة سبعين وسبعمائة فى عشر الأول من الشوال. يوجد على جوانبها بعض التعليقات بخط صغير جداً، كتابتها لا تخضع للقواعد الإملائية، مثلاً تكتب "ثلاثة" هكذا "ثلثه" و "مسألة" هكذا "مسئلة".... والحروف غير معجمة إلا قليلاً، وهذا جعلنى أبذل مجهوداً شاقاً فى تصحيح النسخة.

استعمل كاتبها الرموز هكذا:

١- تعالى	يذكر له رمزاً هكذا	"تع"
٢- عليه السلام	يذكر له رمزاً هكذا	"عليه"
٣- لا يخلو	يذكر له رمزاً هكذا	"لايخ"
٤- لا نسلم	يذكر له رمزاً هكذا	"لانم"
٥- لا يحتمل	يذكر له رمزاً هكذا	"ح"
٦- فحينئذ	يذكر له رمزاً هكذا	"فح"

وقد جعلتها الأصل لوضوح خطها من جهة، ولعدم أى تلف بها أو كشط إلا القليل النادر، كما أنها خالية من الثقوب، وآثار الرطوبة التى تؤدى إلى طمس بعض الحروف فى الغالب، كما أنها أقدم نسخة كاملة وبعد النقل منها قمت بمقابلتها على بقية النسخ الأخرى.

٢- **نسخة (أ)**: هذه النسخة موجودة فى دار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ١٤٠ بلاغة، مكتوب على جلدها الخارجى: شرح القونوى على المختصر. وفى أول صفحة جاء: "مفتاح تلخيص المفتاح" وهو شرح للعلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى المتوفى سنة ٧٤٥هـ على تلخيص المفتاح لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى المعروف بخطيب دمشق، أوله: الحمد لله الذى أسبغ على الإنسان نعمه ظاهرة وباطنة... إلخ، مكتوبة بخط واضح، إلا أنه يوجد فى أولها عدد من الصفحات غير الواضحة، بل بها طمس من آثار الرطوبة وكذا فى آخرها، تمتاز على غيرها بكتابة الشعر واضحا ومشطرا، عدد الأسطر ٢٩ سطرا، وعدد الأوراق ١٩٧ ورقة من الحجم المتوسط، جاء فى آخرها: كتبت بخط منصور بن محمد بن بدير الطنبولى الشافعى. فرغ من كتابتها فى يوم السبت التاسع من شهر ذى القعدة سنة ١١٢٦هـ.

كمل الكتاب تكاملت   نعم السرور لصاحبه

وعفا الإله بمنه   وبفضله على صاحبه

٣- **نسخة (ب)**: هذه النسخة موجودة بمكتبة الأزهر مخطوطات، رواق الأتراك، وهى مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٢٣ ميكروفيلم، ورقم المخطوطة ٣٠١٣.

جاء فى الصفحة الأولى منها: اسم الكتاب: مفتاح تلخيص المفتاح، اسم المؤلف: محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى شمس الدين المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تاريخ المخطوطة: سنة ٧٤٦ هـ، عدد الأوراق: ٧٣ ورقة، القياس:٢٣ × ١٦ سم، رقم

التصوير:٣٧ – ١ – ٧٣، عدد الأسطر: ٢٧ سطراً من الحجم الكبير، بها نقص فى أولها، تبدأ من قوله:

على ذنبا كله لم أصنع

مكتوب على هامشها: وفق محمد الكفوى على طلبة العلم بجامع الأزهـر. وهذه العبارة مكررة كثيراً فى الهامش، ويظهر أنها كانت تدرس على طلبة الأزهر فى هذه الفترة، وهذا يدل على أهمية هذا الشرح حتى تلقفه الأساتذة وقاموا بتدريسه فى الأزهر، وعلى أنه أول شرح للتلخيص بعد الإيضاح.

جاء فى آخر هذه النسخة: تم شرح تلخيص المفتاح بعون الله، وحسن توفيقه وفرغ من تحريره أضعف عباد الله، وأحوجهم إلى عفوه وغفرانه، على أحمدى محمـود الهشترى، أصلح الله شأنه، وصانه عما شانه، فى المدرسة المباركـة الصـلاحية الطبرية، رحم الله بانيها سنة ست وأربعين وسبعمائة.

٤- **نسخة (ج)**: مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩م بلاغة مـع كتاب اخر هو التبيان فى البيان، ورقمها ٣٧١٥ ميكروفيلم.

جاء فى الورقة الأولى: شرح تلخيص المفتاح للعلامة الخلخالى ويليه كتاب التبيان فى البيان، المؤلف: الحسن بن محمد بن عبد الله الطيعى، تاريخ النسخ سنة ٧٤٣هـ.

وجاء فى الورقة الثانية: كتاب ٨٢٦٦ شرح تلخيص المفتـاح للخلخـالى المسمى: بمفتاح تلخيص المفتاح، ويليه التبيان للطيبى فى المعانى، والبيان، والبديع.

عدد أوراق المخطوطة ١١٥ ورقة، عدد الأسطر ١٩ سطراً.

جاء فى آخرها: تم الكتاب وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أجمعـين على يد العبد الضعيف أضعف الخلائق، يوسف بن عيسى الحاوى المولولى غفـر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين يارب العالمين.

كتـاب فيـه مـا فيـه لطيـف فـى معانيـه

فمن لـــم يـــرض مـــا فيـــه فبـــول الكلـــب فـــى فيـــه

وفى هذه النسخة نقص فى أكثر من موطن.

٥- نسخة (د): مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٦٤ طلعت بها تقطيع فى أولها، وهى مستطيلة الشكل، عدد الأسطر ٣١ ســطراً، عــدد الأوراق ٣١٨ ورقة، كتب فى أولها:

شرح الفاضل الخلخالى على تلخيص المفتاح، وبعده: ما أودعه الرماح عبد الفقير إلى الله: محمد جميل هبة العريا صفر سنة ١٣٠٤ هـــ.

وبآخرها:تم شرح التلخيص بعون الله تعالى وحسن توفيقه، كاتبه وصاحبه عبد الجليل بن يحيى أحسن الله حاله فى الدارين.

منهج الخلخالى فى كتابه

إذا نظرنا إلى مقدمة الشارح نستطيع أن نقف على منهجه الذى حدده لنفسه فى هذا الكتاب.

قال فى مقدمته بعد أن ذكر مكانة التلخيص فى البلاغة العربية:

ولقد دعانى تشغف الطلاب بتعلمه، وإكبابهم على تحصيله ومواظبتهم على تفهم جمله وتفصيله، ولكن صعب عليهم حل ملغزه وفك مغلقه، وبسط موجزه، ولم يكن له غير ماهو كالشرح له من كتابه الإيضاح فى هذا الفن إلى أن أشرح له شرحاً وافياً بذلك من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعانى نقابه، ويميط عن البيان لثامه، مشيراً فيه إلى أجوبة ما اعترض به مؤلفه فيه. وفى كتابه: "الايضاح على صاحب المفتاح"

ذكر الشارح أن منهجه فى شرحه:

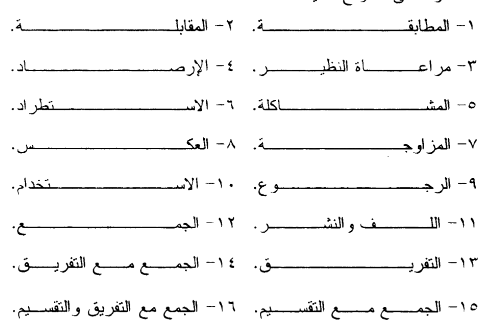
١- تذليل صعابه، وتوضيح ما خفى من عباراته، ومسائله، وبسط موجزه، وفى هذا قد وفى ما التزم به إلى حد ما، حيث استطاع أن يوضح العبارات ويوجهها، ولم يبخل فى ذلك بشىء من معارفه، وثقافته سواء كان ذلك فى مجال البلاغة أو كان غير ذلك كالمسائل النحوية واللغوية بل والأصول والفلسفة.

٢- الرد على اعتراضات الخطيب على صاحب المفتاح، وقد وفى بهذا تماما، حتى إنه تتبع كل اعتراضات الخطيب فى الإيضاح والتلخيص، وأجاب عليها، بل وقف موقف المدافع عن السكاكى ونستطيع أن نقول: إن جل الكتاب مبنى على هذا، وهذه هى النقطة البارزة فى الكتاب، وهى التى تميزه على سائر الشروح.

هذا ما ذكره الخلخالى عن منهجه، ونجده أحيانا يعترض على الخطيب وأحياناً يوفق بين كلام الخطيب والسكاكى، وقد يرد اعتراضات الخطيب على الزمخشرى، والذى يتصفح شرحه يجد ذلك واضحاً.

وقد خالف الخلخالى الخطيب فى تقسيمه للمحسنات البديعية، قسمها الخطيب إلى قسمين: معنوية، ولفظية، وقسمها الخلخالى إلى ثلاثة أقسام قال: وهذه الوجــوه ثلاثة أضرب: إما راجع إلى المعنى أو إلى اللفظ أو إليهما جميعا، والمؤلف قسمها إلى الضربين الأولين فقط، ولم يتعرض للضرب الثالث تصــريحاً، وهــو واقــع ويجىء بحسب القسمة العقلية أيضا ووجهته أن يقال: هذه الوجوه إما أن ترجع إلى اللفظ فقط أولا، والثانى يندرج فيه ما يرجع إلى المعنى فقط، وإليهما جميعاً. ونحن نشير إلى ما يرجع إلى المعنى فقط وإلى ما يرجع إليهما.

وأخذ بعد ذلك يقول عند الحديث عن هذه الألوان البديعية: وهو مما يرجع إلى اللفظ والمعنى، أو إلى المعنى فقط، أو إلى اللفظ، فذكر فى النوع الذى يرجــع إلى اللفظ والمعنى الأنواع الآتيه:



١- المطابقـــــــــــــة. ٢- المقابلـــــــــــــــة.

٣- مراعــــــاة النظيـــــر. ٤- الإرصـــــــــــاد.

٥- المشـــــــــــاكلة. ٦- الاســـــــــتطراد.

٧- المزاوجــــــــــــة. ٨- العكـــــــــــــس.

٩- الرجــــــــــــوع. ١٠- الاســـــــــتخدام.

١١- اللـــــف والنشـــــر. ١٢- الجمـــــــــــــع.

١٣- التفريـــــــــــق. ١٤- الجمـــع مـــع التفريـــق.

١٥- الجمـــع مـــع التقســـيم. ١٦- الجمع مع التفريق والتقســيم.

١٧- تأكيد المدح بما يشــبه الــذم. ١٨- التوجيه وعده بعضـــهم ممـــا يرجـــع إلـــى المعنـــى فقـــط.

١٩- القول بالموجب، وهو ضربان: عد الأول مما يرجع إلى المعنى فقط، والثانى مما يرجع إليهما.

وذكر فى النوع الذى يرجع إلى المعنى فقط ما يأتى:

١- التورية. ٢- التجريد.

٣- المبالغة. ٤- المذهب الكلامى.

٥- حسن التعليل. ٦- التفريع.

٧- الإدماج. ٨- الهزل الذى يراد به الجد.

وذكر فى النوع الذى يرجع إلى اللفظ فقط ما يأتى:

١- الاطراد، وقد عده الخطيب من المحسنات المعنوية.

٢-الجناس. ٣- رد العجز على الصدر.

٤- السجع. ٥- الموازنة.

٦- القلب. ٧- التشريع.

٨- لزوم ما لايلزم.

وهناك أنواع من المحسنات البديعية سكت عنها الخلخالى ولم يذكر أنهما مما يرجع إلى اللفظ والمعنى، أم إلى المعنى فقط بل ساير فيها الخطيب، فكان يقول:

ومن المعنوى...وهى:

١- تشابه الأطراف. ٢- تأكيد الذم بما يشبه المدح.

٣- التقسيم. ٤- الاستتباع.

٥- تجاهل العارف.

ولعله يريد أنها ترجع إلى المعنى فقط وإن لم يذكر معها كلمة فقط كما ذكر مع غيرها.

شخصية الخلخالى:

إذا تحدثنا عن شخصية الخلخالى فى شرحه هذا يمكننا أن نقول: إن الخلخالى خاض بحث البلاغة وهو مسلح بثقافة واسعة ومتنوعة فكان لابد أن يظهر أثر هذه الثقافة فى شرحه، وأن تبدو شخصيته واضحة جلية، تلمسها فى كل موضوع فى كتابه، سواء كان ذلك فى رد اعتراضات الخطيب على السكاكى أو فى اعتراضاته على الخطيب أو فى التوفيق بين الرأيين أحياناً، أو فى دفاعه عن الزمخشرى تارة واعتراضه عليه تارة أخرى، كما كانت له ردود على النحاة والمتكلمين. كل ذلك واضح فى شرحه.

مصادر الكتاب البلاغية:

إذا نظرنا إلى شرح الخلخالى وجدنا تأثره الواضح بعلماء البلاغة الذين تقدموه وأنه اتخذ من كتبهم التى وضعوها فى البلاغة مصدراً يعتمد عليه فى شرحه، وعلى الأخص كتاب "**مفتاح العلوم**" للسكاكى و"**الإيضاح**" للقزوينى، وكتابى عبد القاهر الجرجانى "**دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة**" و"**الكشاف**" للزمخشرى و«**المثل السائر**» لابن الأثير.

وطريقة أخذه من الكتب هى: تارة يعين ذلك كأن يقول: قال عبد القاهر فى الدلائل، أو صاحب المفتاح، أو المؤلف فى الإيضاح، كما أنه ذكر الزمخشرى والمثل السائر لابن الاثير، وتارة لايعين شيئاً من ذلك، وعلى سبيل المثال تفسيره للأبيات وقد أخذها من "الكشاف" ولم يشر إليه إلا قليلاً.

وقد نسبت هذه النقول إلى أصحابها فى الهامش.

مصادره النحوية:

وأما عن المصادر النحوية فكثيرة ومتنوعة وتظهر بوضوح فى ثنايا كتابه، فقد ضمن الشارح كتابه تحقيقات نحوية تدل على أنه عالم بالنحو، كما استشهد بآراء النحاة وأشهر المذاهب، ويعتبر كتاب سيبويه والمفصل للزمخشرى، وشرح المفصل لابن الحاجب من أهم مصادره كما أنه ذكر مذهب الكوفيين والأخفش وابن برهان وأبى على....

والمطلع على كتابه هذا يجد ذلك واضحاً.

أثر الكتاب فيمن بعده:

كان لكتاب "**مفتاح تلخيص المفتاح**" للخلخالى أثر واضح فى كثير ممن تناولوا شرح التلخيص بعده وسأكتفى بذكر واحد من هؤلاء الشراح هو بهاء الدين السبكى المولود بالقاهرة فى ليلة العشرين من جمادى الآخر ٧١٧ هـ، ١٣١٩م والمتوفى بمكة المكرمة فى ليلة الخميس سابع عشر من رجب سنة ٧٧٣هـ.

وضع بهاء الدين السبكى كتابه "**عروس الأفراح**" بعد أن اطلع على كتب كثيره يقول: واعلم أننى لم أضع هذا الشرح حتى استعنت عليه بنحو من ثلاثمائة تصنيف، وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم منها ما وقفت على كلام من وقف، وقال: إنه جمع بين طرفيه وإنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفاً فى علم البلاغة وقفت عليها لم أترك منها إلا ماهو خارج عن هذا العلم، أو قليل الجدوى فيه أو هو فى غاية الوضوح أو شواهد لا حاجة لها لكثرتها، أو زاغ البصر عنه، أو ما إن تأملته علمت أنه فاته لا ترتضيه[1].

وأخذ يعدد الكتب التى اعتمد عليها فعد منها حوالى خمسين مصنفا، ولعلها هى التى عناها بقوله: وإنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفاً فى علم البلاغة.

---

(١) عروس الأفراح جـ١ صـ٢٩.

وعد من هذه الخمسين: شرح المفتاح لمحمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى، وشرح تلخيص المفتاح المسمى "**مفتاح تلخيص المفتاح**" له أيضا، وهو الكتاب الذى نهتم بتحقيقه.

وأرى أن "**مفتاح تلخيص المفتاح**" للخلخالى كان من أهم الكتب التى اعتمد عليها بهاء الدين السبكى، والدليل على ذلك:

١- ذكر بهاء الدين السبكى فى كتابه "**عروس الأفراح**" الخطيبى أكثر من ستين مرة، ولم أره يذكر أى مؤلف مثلما ذكر الخطيبى، سواء كان هذا تحليلاً لرأيه أو اعتراضاً عليه أو إجابة على اعتراض اعترضه الخلخالى على الخطيب، أو استدلالاً على رأى يقول هو به... إلخ.

هذا على أنه أخذ منه كثيراً دون أن يذكر اسمه.

٢- أن بعض الأمثلة التى ذكرها الخلخالى وهى غير موجودة فى التلخيص ولا فى الإيضاح، أخذها بهاء الدين السبكى، ومثل بها فى كتابه.

مثال ذلك ما ذكره الخلخالى فى تعريف المسند إليه للاستلذاذ، فقد مثل له بقول المتنبى:

أسامِيا لم تزده معرفة وإنما لذة ذكرناها

أخذه بهاء الدين السبكى ومثل به[(١)].

---

(١) انظر عروس الأفراح جـ١ صـ٣٠١.

منهج التحقيق

عندما بدأت فى تحقيق الكتاب استرعى انتباهى ظاهرة جديرة بالتسجيل هنا، وهى أن شرح الخلخالى شرح بطريقة القول، هذا معناه أن الخلخالى كان يأخذ فقرة أو عبارة من كلام الخطيب ويقول: إلى قوله كذا، ثم يبدأ فى الشرح ويستطرد دون أن يذكر كلام الخطيب، وأحياناً يذكر جملاً متفرقة منه، وغير مرتبة، بل يأخذ جزءا من الفقرة أو العبارة، ثم ينتقل لفقرة أخرى، تاركا فيما بين الفقرتين بعض العبارات الواضحة من كلام الخطيب، أو التى لا تحتاج إلى الحديث عنها لعدم وجود نكات بها مثلاً، وذلك يؤدى بالقارئ إلى حالة من تشتيت الذهن بحيث لا يستطيع أن يستوعب الشرح أو يتابع معناه إلا إذا كان المتن موجوداً أمامه، لأنه بوجود المتن يمكن للقارئ أن يفهم جيداً هذا الشرح ويدرك مغزاه، ولما كانت الفائدة لا تتم إلا بوجود أصل التلخيص مع الشرح رأيت لزاماً علىّ أن أضع هذا الأصل مع الشرح جاعلاً مع كل صفحة من الشرح ما يقابلها من المتن تقريباً ليستطيع القارئ أن يفهم ما هو مقصود الكلام.

وقد اقتضى ذلك أن تكون الصفحة الواحدة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: بأعلاها ويشتمل على تلخيص الخطيب.

الجزء الثانى: يقع فى الوسط وهو شرح العلامة الخلخالى للتلخيص.

الجزء الثالث: يقع فى أسفل الصفحة وهو ما يتعلق بعملية التحقيق.

وقد قمت بنقل الكتاب من النسخة التى جعلتها الأصل، وبعد تمام النقل قابلت نسخة الأصل على كل واحدة من النسخ الأربعة الأخرى وذلك لبيان أوجه الاختلاف بينها، وليتبين لنا إن كان هناك سقط من هذه النسخ أو زيادة، وقد نبهت على السقط الموجود فى بعض النسخ كما أثبت الزيادة فى البعض الآخر، ووضعت ذلك بين معكوفين هكذا (   ) ليتميز عن غيره، وتكاد النسخ كلها أن تكون متفقة إلا فى اختلافات قليلة بينها ليست جوهرية، أما عن السقط فهو أيضاً قليل،

وهذا السقط عبارة عن كلمة، أو جملة، ولا يتجاوز أكثر من سطرين إلا في مواضع قليلة.

أما عن كلام الخطيب الموجود ضمن شرح الخلخالى فقد ميزته عن الشرح بأن جعلته بين قوسين هكذا ( ) وذلك تسهيلا للقارئ ليعرف كلام الخطيب من كلام الشارح وأيهما المتن، وأيهما الشرح.

كما درست الآيات القرآنية الكريمة، ووثقت قراءاتها التى ذكرها الشراح، ثم ميزتها عن بقية الكلام بأن وضعتها بين قوسين مزدوجين " " كما أثبت في التحقيق رقم الآية واسم السورة.

أما عن الأحاديث النبوية الشريفة فقد وضعتها أيضا بين قوسين مزدوجين كالآيات، ووثقت كل حديث من مصدره الأصلى فى الكتب الصحيحة.

أما عن شواهد الشعر فقد عينت قائليها، ومناسبة القصيدة التى قيلت فيها من مدح أو غيره، كما ذكرت بحور الأبيات فى الغالب، وإن كان هناك اختلاف فى رواية البيت أثبته، كما ذكرت ديوان الشاعر إن كان موجودا، وأكملت أنصاف الأبيات.

أما عن معنى المفردات اللغوية فى الأبيات فكثيراً ما يذكرها الشارح، وما لم يذكره ذكرته بإيجاز.

وبالنسبة للأمثال، فقد أرجعتها إلى مصادرها الأصلية، وذكرت مضرب المثل، ومورده، أو مناسبته.

وأعجمت الكلمات التى تخلو حروفها من الإعجام.

وبالنسبة للكلمات الغريبة الواردة فى الشرح ذكرت معانيها.

ولما كان شرح الخلخالى خالياً من العناوين للأبواب والفصول فقد وضعت عناوين لأبواب الكتاب وفصوله، وجعلتها بين معكوفين هكذا [ ] دلالة على أنها ليست موجودة فى الأصل، وصنعت ذلك ليسهل الاطلاع.

وقد كان الشرح كله خالياً من الفواصل بين الفقرات وكذا علامات الاستفهام، وعلامات الاعتراض، واقتضانى ذلك أن أضع فواصل بين الفقرات، وأن أضع علامات الاعتراض، وعلامات الاستفهام فى أماكنها لتتم الفائدة.

وقد جعلت كتابتى فى نقل الكتاب تتفق بقدر الإمكان وقواعد الاملاء المتداولة حاليا فى الطباعة.

وقد ورد مع الشرح أسماء لبعض الأعلام فذكرت ترجمة مختصرة لكل علم لنتعرف على شخصيته وثقافته.

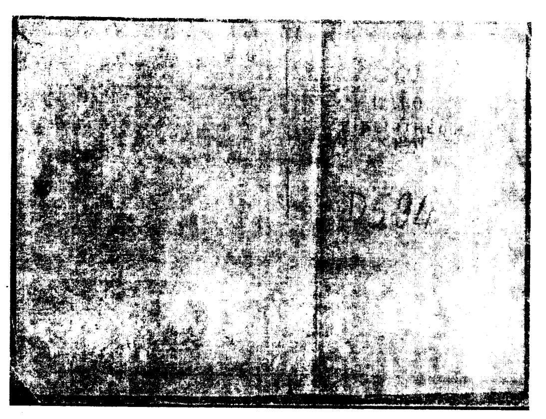
ونبهت على نقوله التى أخذها من الكشاف، ومن كتب عبد القاهر والسكاكى، والخطيب وغيرهم، وأثبت ذلك كله فى التحقيق.

وقد رجعت فى عملية التحقيق والدراسة إلى المصادر والمراجع العربية، كمراجع الأدب والبلاغة، واللغة والأصول والمنطق، والنحو، والتفسير، والحديث، وكذا كتب التاريخ، والتراجم، وغيرها من المراجع سواء منها المطبوع أو المخطوط، وكنت فى كل ذلك أسير على هدى من الله سبحانه وتعالى وتوفيقه.

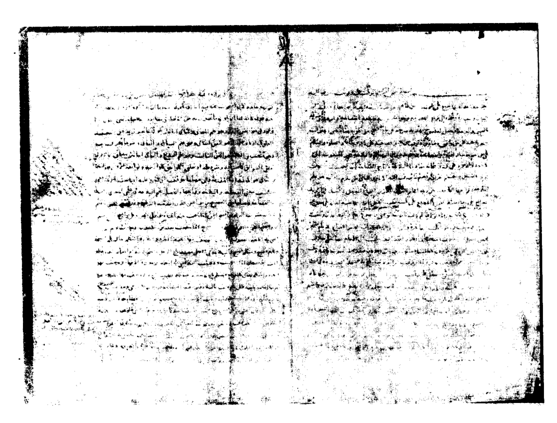
مفتاح تلخيص المفتاح

للعلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى
المتوفى ٧٤٥هـ

الجـــــزء الأول



صورة الصفحة الأولى من المخطوط



صورة الصفحة الثانية من المخطوط



فاتحة التلخيص

الحمد لله على ما أنعم، وعلم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتى الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار.

أما بعد: فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا، إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها، وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها، وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذى صنفه الفاضل والعلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا، لكونه أحسنها ترتيبا، وأتمها تحريرا وأكثرها للأصول جمعا، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد قابلاً للاختصار مفتقراً إلى الإيضاح والتجويد ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آل جهدا فى تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيبا أقرب تناولاً من ترتيبه، ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها، ولا الإشارة إليها وسميته "تلخيص المفتاح" وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به كما نفع بأصله، إنه ولى ذلك وهو حسبى ونعم الوكيل.

مقدمة الشـــــــارح

بسم الله الرحمن الرحيم، توكلت عليه، وفوضت أمرى إليه.

الحمد لله الذى أسبغ[١] على الإنسان نعمه ظاهرة وباطنة، أرشده لدرايـــة[٢] المعانى، ومكنه من البيان[٣]، وهداه إلى تزيين الكلام بوجـــوه تحســـينه، فأنطقـــه بالفصاحة، وشرفه باللسن والبراعة[٤]، وجعل المنسوخ بهديه شـــريعة كـــل هـــاد، أفصح من نطق بالضاد[٥]حتى اعترف بسحر بلاغته كل من وافق وضاد، واغترف من بحر فصاحته كل راو وصاد والصلاة والسلام على من تمم به بنيـــان النبـــوة والفصاحة، وختم به ديوان الرسالة والبلاغة، محمد المبعوث إلى الأسود والأحمـــر وعلى آله وأصحابه معادن البلاغة، وينابيع الفصاحة.

أما بعد[٦]: فإن أولى ما يشغل الهمم العوالى، وأهم ما يصرف إليه الأيـــام والليالى من العلوم الأدبية هو علم البلاغة وتوابعها، الكاشف عـــن وجـــه إعجـــاز القرآن العزيز القناع[٧]، المفصل لما أجمله، إيثار أولئك المصاقع على معارضـــته القراع، المطلع على نكت نظمه، الكافل بإبراز محاسنه، الدال على صـــدق النبـــى عليه السلام بالتحقيق لا بالتقليد، ولولاه لم تر لساناً يحـــوك الوشـــى[٨]، ويصـــوغ

---

(١) سبغ الشىء (سابغ) أى: واف كامل و(سبغت) النعمة: اتسعت، وبابه دخـــل و(أســـبغ) الله عليه النعمة: أتمها.

(٢) درى (دراه) و(درى به) أى: علم من باب رَمَى، و(دراية) و(دُريـــة) أيضـــاً بضـــم الـــدال وكسرها، و(أدراه): أعلمه.

(٣) البيان هو المنطق الفصيح عما فى الضمير.

(٤) برع الرجل: فاق أصحابه فى العلم وغيره فهو بارع، وبابه خضع وظرف.

(٥) المراد: اللغة العربية فهى لغة الضاد.

(٦) هو من الظروف المنقطعة عن الإضافة.

(٧) ما تقنع به المرأة، وكشفه: إزالته لرؤية ما تحته، والمراد: بيان وجوه الإعجاز.

(٨) يقال: وشيتُ الثوب وشيا، أى: رقمته ونقشته، والوشى ضرب من الثياب.

الحلى[١]، ويلفظ الدر[٢]، وينفث[٣] السحر، ومما صنف فيه من الكتب الفاخرة، والزبد الوافرة كتاب "**تلخيص المفتاح**" للإمام[٤] المتبحر المحقق أفضل المتأخرين السكاكى - رحمه الله - تأليف نسب[٥] إلى الإمام الفاضل جلال الحق والدين القزوينى المعروف بخطيب دمشق - رحمه الله - وهو وإن صغر حجمه كثرت فوائده، وجلت عوائده، ولخصت أصوله، وهذبت فروعه، ورتبت أبوابه ترتيباً يبلغ به الأمد البعيد بأدنى السعى، ويملأ السجل[٦] بأقرب السقى، مشتمل على مباحث شريفة، ومسائل غريبة وزوائد عزيزة لا تكاد توجد فى غيره من الكتب.

ولقد دعانى تشغف الطلاب بتعلمه، وإكبابهم على تحصيله ومواظبتهم على تفهم جمله وتفصيله، ولكن صعب عليهم حل ملغزه[٧] وفك[٨] مغلقه، وبسط موجزه، ولم يكن له غير ما هو كالشرح له من كتابه "**الإيضاح**" فى هذا الفن، إلى أن أشرح له شرحاً وافياً يذلل[٩] من اللفظ صعابه، ويكشف عن وجه المعانى

---

(١) يقال: (حلى) فلان بعينى وفى عينى، وبصدرى وفى صدرى بالكسر (حلاوة) إذا أعجبك، وكذا (حلا) بعينى وفى عينى يحلو (حلاوة) وقال الأصمعى: (حلى) فى عينى بالكسر و(حلا) فى فمى بالفتح، و(حليت) المرأة (حليا) بسكون اللام: صارت ذات حلى.

(٢) الدر بالضم: اللؤلؤة العظيمة؛ جمع درات ودرر.

(٣) نفث من باب ضرب ونصر: بزق ولا ريق معه.

(٤) أى المفتاح.

(٥) أى تلخيص المفتاح منسوب.

(٦) السجل: الدلو العظيمة مملوءة مذكر، وملء الدلو، والرجل الجواد، والضرع العظيم، والجمع: سجال وسجيل، وسجول، وسجل مبالغة.

(٧) يقال: ألغز فى كلامه إذا عمى مراده.

(٨) جاء فى القاموس (فكه) فصله والرهن فكاً وفكوكاً: خلصه كافتكه، والرجل: هرم فكاً وفكاكاً، وقد يكسر، والمراد هنا: إظهار ما غمض من معنى.

(٩) الذل بالكسر: اللين وهو ضد الصعوبة، يقال: دابة (ذلول) بينة (الذّل) من دواب (ذلل) و(أذلة) و(ذلله تذليلاً) و(استذله) كله بمعنى.

نقابه[١]، ويميط عن البيان لثامه[٢] مشيراً فيه إلى أجوبة ما اعترض به مؤلفه فيه، وفى كتابه «**الإيضاح على صاحب المفتاح**»، ومن دأبى أن أفوض أمرى إلـــى الله العليم، وأوجه ذهنى إلى اللطيف الخبير، فإن وفق للصواب فهو منه، وإلا فهو من ذهنى القاصر الخاطئ، وسميته: «**مفتاح تلخيص المفتاح**» وأسأل الله أن ينفع بـــه إنه خير مسئول.

---

(١) النقاب – بالكسر – الرجل العلامة، وما تنتقب به المرأة، والمراد: أن يظهر ما خفى مـــن معنى.

(٢) (اللثام) ما كان على الفم من النقاب، و(اللثم) التقبيل، وبابه فهم، و(لثم) بالفتح لغة نقلهـــا ابن كيسان عن المبرد.

مقـــدمـــــة

الفصاحة:[1] يوصف بها المفرد، والكلام، والمتكلم.

والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقط، فالفصاحة فى المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، فالتنافر نحو: غدائره مستشزرات إلى العلى، والغرابة نحو: وفاحماً ومرسناً مسرجاً. أى: كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء، أو كالسراج فى البريق واللمعان، والمخالفة نحو: الحمد لله العلى الأجلل، وقيل: ومن الكراهة فى السمع نحو: كريم الجرشى شريف النسب، وفيه نظر.

قوله: مقدمة إلى قوله: وفيه نظر.

أقول: هذا المختصر مشتمل على مقدمة، وثلاثة[2] فنون، وخاتمة لأن المبحوث عنه فيه إما أن يكون مقصوداً بذاته أو لا، والأول: ينحصر فى ثلاثة فنون، لأنه إما أن يكون ما يحترز به عن الخطأ فى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو لا، والأول هو الفن الأول وهو علم المعانى والثانى: إما أن يكون ما يحترز به عن التعقيد المعنوى أو لا، والأول هو الفن الثانى وهو علم البيان، والثانى: وهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام وهو الفن الثالث، وهو علم البديع، والثانى: إما أن يتعلق بالأول تعلق السوابق كأسبابه، وشروطه، أو تعلق اللواحق كلوازمه وتوابعه الأول هو المقدمة والثانى هو الخاتمة.

---

(١) قدم المصنف بحث الفصاحة والبلاغة، نظراً إلى أنهما غاية العلمين، والغاية متقدمة ذهناً، وذكرهما صاحب المفتاح آخراً نظراً إلى تأخر الغاية خارجاً، وقدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة فى الجملة.

(٢) فى الأصل (ثلاث) والذى أثبته فى (ب) وهو الصواب.

أما المقدمة: وهى هاهنا ما يتوقف عليه المباحث الآتية[١]، ففى كشف معنى الفصاحة والبلاغة وتابعها، وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان.

[الفصاحة]

أما الفصاحة فأصلها من الفصيح، وهو اللبن الذى أخذت عنه الرغوة، وقد فصح اللبن بالضم، إذا أخذت عنه الرغوة، وأفصح اللبن إذا ذهب عنه اللبا[٢]، وهو أول اللبن، وكل واضح مفصح، ثم قالوا: فصح العجمى بالضم فصاحة، وهو فصيح إذا خلصت لغته من اللكنة، وجادت ولم يلحن[٣]، فهى فى اللغة: الظهور والبيان[٤] ويوصف بها اللفظ المفرد والكلام، والمتكلم، يقال: كلمة فصيحة، وكلام فصيح ومتكلم فصيح.

---

(١) إشارة إلى أن المراد بالمقدمة مقدمة كتاب لا مقدمة علم. انظر الشروح جـ١ (٦٥-٦٩) والمطول وحاشية السيد صـ١٣، وتجريد العلامة البنانى على مختصر السعد جـ١ صـ٥٨.

(٢) ومنه قول الشاعر: (هو أبو محجن الثقفى كما فى جـ٣ صـ١٩٢ من البيان والتبيين للجاحظ، أو نضلة السلمى كما فى جـ٣ صـ٣٦٣ العقد الفريد وكما فى المبرد أيضا جـ١ صـ٤٤).

رأوه فازدروه وهو خرق ... وينفع أهله الرجل القبيح
فلم يخشوا مصالته عليهم ... وتحت الرغوة اللبن الفصيح

ومنه المثل: أفصح الصبح لذى عينين.

(٣) اللكنة: عجمة فى اللسان وعى، اللحن: الخطأ فى الإعراب، ومن هنا أطبق البلغاء على أن الكلام الفصيح ما كان سهل اللفظ، واضح المعنى، جيد السبك، متلائم الحروف، غير مستكره فج، ولا متكلف وخم، ولا مما نبذته العرب، وعدت عن ألفاظه البلغاء.

(٤) يوافق فى هذا ابن الأثير، انظر المثل السائر جـ١ صـ٦٤، ولكن السعد يقول: هى فى الأصل تنبئ عن الظهور والإبانة، وهذا أعم لأنه أجمع للمعانى الحقيقية والمجازية لأن لفظ (تنبئ) يشير إلى أن معناها ليس الظهور، بل شىء ينبئ عنه، ويدل عليه، وكون لبس معناها الظهور يفهم من كلام المصباح.

البلاغـــــة

والبلاغة فى الأصل مصدر بلغ الرجل بالضم بلاغة إذا صار بليغا، ويقال: بلغت المكان إذا انتهيت ووصلت إليه، فهى فـــى اللغـــة الوصـــول والانتهـــاء[١]، ويوصف بها الكلام والمتكلم، يقال: كلام بليغ، ومتكلم بليغ، نحـــو: خطبـــة بليغـــة وخطيب بليغ، ولا يوصف بها اللفظ المفرد، فلا يقال: كلمة بليغـــة[٢]، فكـــل مـــا يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس كلى، وهذا بحسب الاصـــطلاح الذى ذكره ابن الأثير[٣] فى كتابه وتابعه المؤلف فيه.

---

(١) قال فى القاموس: بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده مع إيجاز بلا إخلال، أو إطالة بلا إملال. وفى الصناعتين: البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه فى نفســـه كتمكنه فى نفسك، مع صورة مقبولة، ومعرض حسن صــ١٦.

(٢) وتعليل ذلك: أن البلاغة إنما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، وهـــى لا تتحقـــق فـــى المفرد. وعلل ذلك السعد: بأنه لم يسمع عن العرب كلمة بليغة.

(٣) هو أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الموصلى المتوفى سنة ٦٣٧هـ وقال ابن الاثير هذا الكلام فى المثل السائر جـ١ صــ٦٩ فى فصل الفصاحة والبلاغة، ونص كلامه: أما البلاغة فإن أصلها فى وضع اللغـــة مـــن الوصـــول والانتهاء، يقال: بلغت المكان إذا انتهيت إليه، ومبلغ الشىء: منتهاه، وسمى الكلام بليغـــاً مـــن ذلك، أى أنه قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية، والبلاغة شاملة للألفاظ والمعانى، وهى أخص من الفصاحة كالإنسان من الحيوان فكل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنساناً، وكذلك يقـــال: كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغاً. وهذا مأخوذ من كلام ابن سنان الخفاجى حيث قال فى "سر الفصاحة" صــ٦٠: والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعانى، ولا يقال فـــى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها: بليغة وإن قيل فيها: إنها فصيحة، وكـــل كـــلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً كالذى يقع فيه الإسهاب فى غير موضعه.

وبعضهم يقول: إن الفصاحة والبلاغة اسمان مترادفان[١] فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً.

[فصاحة المفرد]

أما فصاحة المفرد[٢] كما ذكره المؤلف: فهى خلوصه[٣] من ثلاثة أشياء[٤]، من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوى.

[تنافر الحروف]

فالتنافر منه ما يكون المفرد بسببه ثقيلاً على اللسان عسر[٥] النطق به، والثقل مما يقبل الشدة والضعف، فمنه ما ينتهى فى الشدة كالجمع بين الحروف الحلقية كما روى أن أعرابياً سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع[٦].

---

(١) هذا هو ظاهر كلام عبد القاهر الجرجانى فى كتابه "دلائل الإعجاز" انظر صـ(٣٥-٤٨) (١٧٢-١٧٧) (٢٧١-٢٧٤).

(٢) قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليه.

(٣) قال السعد فى مختصره: وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح. وقال بهاء الدين السبكى فى عروسه: كان الأحسن اجتناب لفظ الخلوص لغلبة استعماله فى الانفكاك عن الشىء بعد الكون فيه، وليس المراد هنا كذلك، ولهذا عيب على من حد المبتدأ بأنه المتجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة. شروح التلخيص جـ١ صـ٧٦.

(٤) جعل الخطيب شروط فصاحة المفرد ثلاثة، وعدها ابن سنان الخفاجى فى سر الفصاحة (٦٠-٨٥) ثمانية، والأحسن من ذلك كلام ابن الأثير فى الفصل الثامن من مثله السائر حيث يجعل مرد فصاحة الكلمة إلى كونها (مألوفة الاستعمال).

(٥) فى (ب) عند بدل عسر ورقة ٢.

(٦) يروى عن الخليل أنه قال: سمعنا كلمة شنعاء، وهى الهعخع ما ذكرنا تأليفها والهاء والعين لا يكاد واحد منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل، والظاهر أنه الخعخع وهو نبت، وقال أبو الدقيش: هى كلمة معاياة لا أصل لها، وقال ابن سيده: الخعخع ضرب من النبت حكاه أبو زيد، وقيل: هى شجرة يتداوى بها وبورقها.

ومنه ما دون ذلك فى الثقل كلفظ المستشزرات فى قول امرئ القيس(١):

غدائره مستشزرات إلى العلى تضل العقاص فى مثنى ومرسل

فإن الثقل الذى حصل هاهنا توسيط الشين وهو من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة، وبين الزاى التى هى من المجهورة أقل مما ذكر، فلو قيل: مستشرفات لزال الثقل(٢).

الغدائر: الذوائب جمع غديرة وهى الذؤابة، ومستشزرات بفتح الزاى مفتولات شزراً، أى على غير جهة لكثرتها، وبكسرها: مرتفعات، إلى العلا أى مشدودة على الرأس، والعقاص: جمع عقصة بفتح العين وسكون القاف، وهى ما جمع من الشعر، فيفتل تحت الذوائب، وقيل: العقاص واحد، وهو المدرى، فكأنه يستتر فى الشعر لكثرته، وروى: تضل المدارى، والمثنى: المفتول، والمرسل: المسرح من غير

---

(١) هو حندج بن حجر بن الحارث بن عمرو، ينتهى نسبه إلى كندة وهو أشهر شعراء العصر الجاهلى، وقد عده بعض مؤرخى الأدب أمير الشعر الجاهلى، وتوفى سنة ٥٦٠م فى أنقرة وهو عائد من بلاد الروم. والبيت من معلقته المشهورة والتى مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهى من الطويل، وأول قصيدة فى ديوانه صـ٧.

(٢) لعله أخذ ذلك من كلام ابن الأثير فى المثل السائر جـ١ صـ١٩٠ حيث قال: وإلا فلو جعلنا عوضاً من الزاى راء، ومن الراء فاء فقلنا مستشرف لزال الثقل. واعترض على ذلك السعد صـ١٧ المطول، فقال بعد أن ذكر كلام الخلخالى: وفيه نظر؛ لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة. ورد عليه: ١- بأن مراد الخلخالى زوال الثقل المخصوص الناشئ من اجتماع الشين مع التاء والزاى لا زواله مطلقاً بدليل قوله: لزال الثقل، وسلب الأخص لا يستلزم سلب الأعم.

٢- أن وجود الراء والفاء، وهما من حروف الذلاقة فى مستشرف أزال الثقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكر، أقول: إذا كان الحاكم فى التنافر هو الذوق، كما هو الرأى المعتد به فى البلاغة فإن الذوق يحكم بأن (مستشزرات) أكثر ثقلا فى النطق من (مستشرفات) وهذا كاف فى الرد.

فتل، قسم شعرها ثلاثة أقسام[١]: عقاصا، ومثنـــى ومرســـلاً، والأول يضـــل فـــى الأخيرين لكثرتهما.

ومنه أن[٢] يجمع بين حرفين، أو أكثر بين مخرجيهما قرب شديد يوجـــب ثقلاً كما مر[٣] أو بعيد بعد يوجبه مثل: ملع، وقد لا يوجب مثل[٤] شجى، علم[٥] .

ومنه أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية، أو أكثر، وقـد يحصـــل الثقـل لتحريك بعض الحروف بحركة ثقيلة كالضمة أو الضمتين.

ومنه أن يجمع بين الأسباب الخفيفة المتوالية، فإنها مما ينقص من سلاســة المفرد وجريانه كقولهم: (القتل أنفى للقتل) فإنه ليس فيـــه الجمـــع بـــين حـــرفين متحركين معاً إلا فى موضع واحد.

ومنه أن لا تكون حروفه متوسطة بين القلة والكثـرة، والمتوســطة هـــى الثلاثى وهو أعدل المركبات لاشتماله على المبدإ، والمنتهى، والوسط وسبب حسنه أن الحرف صوت، والصوت تابع للحركة، والحركة لابد لها مـــن هـــذه الأمـــور الثلاثة، والثنائى قاصر، والرباعى مفرط.

---

(١) لا أربعة خلافاً لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية: غـدائر، عقـــائص، مثنـــى، مرسل، وذلك لأن الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد.

(٢) أى من التنافر غير المتناهى فى الثقل.

(٣) فى (مستشزرات) فإن حروفه متقاربة المخرج.

(٤) لفظ (مثل) زيادة فى (أ).

(٥) وابن الأثير يجعل الحكم فى التنافر هو الذوق، وهو قوة يدرك بها لطائف الكـــلام ووجـــوه تحسينه، فكل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان مـــن قـــرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. انظر المثل السائر جـــ١ صـــ١١٢، ٢١٩، ٢٢٢.

وليس منه إذا أريد بزيادة الحرف زيادة المعنى كما فى اعشوشب زيادة ليست فى عشب، وكذا اقتدر ليست فى قدر(١).

(١) لأنه لا مانع من أن يكون إحدى الكلمتين أقل من الأخرى، وهى أفصح منها، إذ الأمور الثلاثة التى يشترط الخلوص عنها لا تعلق لها بالمعنى، ثم كون زيادة الحروف دالماً لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادة واحدة.

[الغرابة]

والغرابة فسرها المؤلف فى الإيضاح[١] بأن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها إلا بالتنقير[٢] عنها فى كتب اللغة المبسوطة، أو كأن يخرج لها وجه بعيد.

الأول: كما روى عن عيسى بن عمر النحوى[٣] أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال: "مالكم تكأكأتم علىّ تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى" أى: اجتمعتم على تنحوا عنى.

---

(١) الإيضاح جـ١ صـ٣٢.

(٢) التنقير: التفتيش، والكلمة الوحشية هى التى لا تكون مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلص من سكان البادية، لا بالنسبة إلى استعمال الناس، ولو أراد الثانى لكان جميع ما فى كتب الغريب غير فصيح، والقطع بخلافه، والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوعة له بسهولة. انظر المثل السائر صـ٦٢، ٦٣ ط حجاز.

(٣) الثقفى، كان عالماً بالعربية، والنحو، والقراءة، يتقعر فى كلامه، يستعمل الوحشى الغريب، له ذكر فى الفهرست صـ٦٢، وفى نزهة الألباب صـ٢٥، وفى البغية صـ٢٧٠. وهذه الرواية تجدها فى البيان والتبيين جـ١ صـ٢٤٠، وكذلك حكاها الجوهرى، وتروى هذه القصة عن أبى علقمة النحوى حين هاجت به مرة ببعض طرق البصرة، فوثب عليه قوم يعضون إبهامه ويؤذنون فى أذنه، وكان أبو علقمة نحوياً مغرباً فى ألفاظه (جـ٢ صـ١٩٤ البيان والتبيين) وقد حكاها الزمخشرى عن علقمة عند قوله تعالى: ﴿حتى إذا فزع عن قلوبهم﴾ وحكاها عنه الخفاجى فى سر الفصاحة، وقال: إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران: ضعف التأليف فى (تكأكأتم) والغرابة فى (افرنقعوا) ويعنى بضعف التأليف تنافر الحروف، وحكى ابن الجوزى فى كتاب (الحمقى) هذه الجملة الحمقاء عن أبى عبيدة، وأن الناس قالوا حين سمعوها: تكلم بالعبرانية، وفى رواية: دعوه فإن جنيته تتكلم بالهندية، فعصروا حلقه إلى أن استغاث، وآل أن لا ينحو على الجهال.

والثانى كقول العجاج[1]:

ومقلـــــة وحاجبـــــاً مزججـــــاً   وفاحمـــــاً ومرســـــناً مســـــرجا

فإنه اختلف فى تخريج المراد بقوله: (مسرجا) فقيل: هو من قولهم للسيوف: سرجية منسوبة إلى حداد يقال له: سريج، فشبه العجاج الأنف فى الاستواء والدقة بالسيف السريجى، وقيل هو من السراج، وهذا يقترب من قولهم: سرج وجهه بكسر الراء، أى: حسن، فشبهه بالسراج فى البريق[2]. الفاحم: الشعر الأسود، والمرسن: موضع الرسن من أنف ذوات الرسن، ثم كثر حتى قيل مرسن الإنسان لأنفه[3]، والمزجج: المدقق المطول، يقال: زججت المرأة حاجبها أى دققته وطولته.

وفيما فسر المولف الغرابة نظر؛ لأن الغرابة كما يفهم من المفتاح[4] وغيره، هى[5] أن الكلمة لا يكون استعمالها معتاداً، أى مشهوراً فى مقابلة المعتادة،

---

(١) هو رؤبة عبد الله البصرى أبو محمد بن العجاج التميمى السعدى، هو وأبوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز، سمع عن أبيه، وأبوه سمع أبا هريرة ﷺ والبيت من قصيدة طويلة من الرجز مطلعها: ما هاج أشجاناً وشجواً قد شجا ... ...

والبيت فى الأمالى جـ٢ صـ٢٤٠، وأسرار البلاغة صـ٣٦، وسر الفصاحة صـ٧٤، والإيضاح جـ١ صـ٣٤، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ١٤ وفى جل كتب البلاغة.

(٢) وعلى كلا القولين هو غير ظاهر الدلالة على ما ذكر لأن مادة (فعّل) المضعف العين إنما تدل على مجرد نسبة الشىء إلى أصله، فيقال: كفّر فلان فلاناً: نسبه إلى الكفر، وفسقه: نسبه إلى الفسق، فهو مكفر، أو مفسق، أى: منسوب إلى الكفر أو الفسق، ولما لم يوجد (لممسرج) أصل ينسب إليه اعتبر منسوبا إلى (السريجى) أو (السراج) - على ما سبق فى كلام الشارح - غير أن النسبة التشبيهية، وهى أن يكون المنسوب شبيهاً بالمنسوب إليه لا تدل عليها المادة المذكورة، فأخذ ذلك منها بعيد، لهذا كان غريباً غير ظاهر الدلالة لعدم استعماله عند العرب.

(٣) مجاز مرسل لأن المرسن اسم لمحل الرسن، وهو أنف البعير، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف.

(٤) المفتاح صـ١٩٦.

(٥) فى جميع النسخ (وهى) بالواو ولا داعى لها.

وهذا بحسب قوم دون قوم، وقالوا: الوحشية هى التى تشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه تستعمل فى مقابلة العذبة فالغريبة يجوز أن تكون عذبة، فلا يتناسب تفسيرها بالوحشية لما ذكر، بل الوحشية قيد زائد لفصاحة اللفظ المفرد على الثلاثة المذكورة، ولو كان مراده بالوحشية غير ما ذكرنا لا نسلم أن الغرابة بذلك المعنى مما يجب خلوص المفرد عنه حتى يكون فصيحاً، فمن الغرابة ما لا يظهر معناه إلا على الوصف المذكور، ومنها ما لا يوجد فى الاستعمال إلا على سبيل التداخل.

كالحبك بكسر الحاء وضم الباء، أو الندرة كماضى يدع، ويذر وانقلب القبح حسناً فى اللفظ النبوى: «**دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم**»[1] لما فى كل من الفقرتين رد العجز على الصدر، وفى كلتيهما الترصيع.

ومنها أن يكون مما أحدثه المولدون، أو غيرته العامة كلفظ الصرم الذى هو القطع، جعلته العامة للمحل المخصوص الذى هو أسفل الإنسان بإبدال السين بالصاد.

---

(١) أخرج الجزء الأخير وحده الطبرانى، وأخرجه كله أبو داود، وأخر "دعوا الحبشة"

[مخالفة القياس اللغوى]

ومخالفة القياس اللغوى[1] كما فى قول الشاعر[2]:

الحمد لله العلى الأجلل[3]

فإن القياس: الأجل بالإدغام، هذا إذا لم تكن مخالفته لدليل، أما إذا كانت كما فى سرر فلا يلزم أن يخرج عن كونه فصيحاً[4] وقيل[5] :فصاحة المفرد هى

(١) المراد: خلاف ما ثبت عن الواضع سواء اقتضاه القانون التصريفى أو لا.

(٢) هو: الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلى، والمكنى بأبى النجم، وهو من رجاز الإسلام، والفحول المتقدمين فى الطبقة الأولى منهم، له ترجمة فى الأغانى (٩-٧٧) وفى خزانة الأدب (١-٤٩) والشعر والشعراء صـ٣٨١، والكامل (٢-٧٠) والموشح للمرزبانى صـ٢١٣ وطبقات الشعراء للجمحى صـ١٤٩، ومعاهد التنصيص (١- صـ١٨).

(٣) هذا صدر بيت وتمامه: أنت مليك الناس رباً فاقبل.

وهو من أرجوزة نشرت فى مجلة المجمع العلمى السورى (٨-٣٥٨) ونشرها الميمنى فى طرائفه الأدبية (صـ٥٥) فى ١٩٢ بيتاً، والبيت فى الإيضاح جـ١ صـ٣٤، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ١٨، والمطول صـ١٩، وشروح التلخيص جـ١ صـ٨٨.

(٤) هذا تقييد لكلام الخطيب، ولهذا قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٨٨ شروح: قد يرد على المصنف ما خالف القياس وكثر استعماله فورد فى القرآن فإنه فصيح مثل استحوذ، قال الخطيبى: أما إذا كانت مخالفة الاستعمال لدليل فلا تخرج عن كونه فصيحاً كما فى سرر، يريد أن قياس سرير يجمع على أفعلة وفعلان مثل أرغفة ورغفان.. راجع عروس الأفراح ففيه بحث قيم جـ١ صـ٨٨ شروح.

(٥) فى حاشية الدسوقى جـ١ صـ٨٩، وتجريد العلامة البنانى جـ١ صـ٧٧ أن صاحب هذا القيل بعض معاصرى المصنف مدعياً زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف. والصواب أن هذا القول لابن الأثير فى المثل السائر حيث قال: إن الألفاظ داخلة فى حيز الأصوات، فالذى يستلذ السمع منها ويميل إليه هو الحسن، والذى يكرهه وينفر عنه هو القبيح، ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير، وصوت الشحرور ويميل إليهما ويكره صوت الغراب وينفر منه. والألفاظ جارية هذا المجرى فإنه لا خلاف من أن لفظة (المزنة) و(الديمة) حسنة يستلذها السمع، وأن لفظة (البعاق) قبيحة يكرهها السمع، وهذه الألفاظ الثلاثة من=

خلوصه مما ذكر، ومن الكراهة فى السمع بأن يمج السمع سماع الكلمة كما يمج سماع الأصوات المنكرة لكراهته سماعها كلفظ الجرشى فى قول أبى الطيب[1].

مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشى شريف النسب

أى كريم النفس.

قال المؤلف: (وفيه نظر) ولعل نظره أن استكراه السمع يرجع إلى النغم[2] لا إلى نفس اللفظ، فكم من لفظ غير فصيح لا يستكرهه السمع إذا أدى بنغم طيب، وكم من لفظ فصيح يستكرهه السمع إذا أدى بصوت منكر، فلزم من القيد المذكور أن كل ما يستكرهه السمع على الوجه المذكور ليس فصيحاً وليس كذلك.

=صفات المطر وهى تدل على معنى واحد جـ١ صـ٦٦ المثل السائر، ولعله أخذه من سر الفصاحة صـ٦١.

(١) هو الشاعر الطموح أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكندى الكوفى الملقب "بالمتنبى" لادعائه النبوة، ولد بمحلة كندة سنة٣٠٣هـ، ولما نبغ فى الشعر اتصل بسيف الدولة الحمدانى، فصار من خاصة شعرائه، ومدحه بقصائد رائعة سميت "السيفيات" وقتل سنة ٣٥٤هـ، له ترجمة فى سرح العيون (١٥) وفى يتيمة الدهر (١-٩٠) وفى تاريخ ابن خلكان (١-٦٢) ومعاهد التنصيص (١-٢٧). والبيت من قصيدة طويلة أجاب بها سيف الدولة حين أمنه وسأله المسير إليه وهى من المتقارب. والبيت فى الإيضاح جـ١ صـ٣٨، وسر الفصاحة صـ٦٩، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٦، والمطول صـ١٩، والشروح جـ١ صـ٩٢، مبارك الاسم: أى اسم هذا الممدوح وهو "على" مبارك لموافقته لاسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب، ولإشعاره بالعلو، أغر اللقب: أى مشهور لاشتهاره بسيف الدولة، والأغر من الخيل: الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف أو مجاز مرسل علاقته الإطلاق.

(٢) (النغم) بفتحتين جمع نغمة وهى الصوت، يقال: فلان حسن النغمة، إذا كان حسن الصوت فى القراءة، وقيل: مصدر نغم الرجل من باب فرح، وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت فى نحو القراءة، وهذا أنسب بالمقام لأن النغمة التى هى المرة من النغم وصف للكلمة، وأما النغم بالفتح فهو وصف للشخص لا الكلمة.

وأيضاً يجوز استكراه السمع للفظ الجرشى لغرابته، فلا يكون قيداً زائداً على الثلاثة[١].

هذا إذا كان المراد بكراهة السمع ما ذكر من رجوع الاستكراه إلى النغم، لا إلى نفس اللفظ، وإلى غرابة لفظ الجرشى، أما إذا كان المراد بها غيره كما إذا كان المفرد مشتملاً على تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهة فى السمع حينئذ راجعة إلى نفس اللفظ لا إلى ما ذكر وليس شيئا مما ذكر من الثلاثة فيكون قيداً زائداً عليها.

وقيل: مما يجب خلوصه عنه ليكون فصيحاً هو أن يكون مشتركاً بين معنيين: أحدهما مكروه وجيء به مطلقا كقولك: لقيت فلانا فعزرته لاحتمال أنك ضربته أو أكرمته، فلو قيل كما فى قوله تعالى[٢]: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾ لزالت الكراهة.

وفيه نظر، لأن إطلاق المفرد المشترك لا يوجب عدم فصاحته، وكذا إذا كان أحد معنييه مكروهاً مدخل له فيه، فإن فائدة الاحتمال قد تكون مطلوبة.

اعلم[٣] أن كل ما يخرج به المفرد عن أن يكون فصيحا قد يصيره فصيحاً أن يلحق به بعض وجوه التحسين[٤]، وقد أشرنا إلى ما يرشد إلى ذلك، وسيجيء

---

(١) قال السعد فى المطول صـ١٩: لأنها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور أن الجرشى إما من قبيل تكأكأتم، وافرنقعوا... ثم ذكر بعد ذلك عدة وجوه من بينها كلام الخلخالى.

(٢) من الآية ١٥٧ من سورة الأعراف، وانظر عروس الأفراح جـ١ صـ٩٣ شروح، والكشاف جـ١ صـ٥٨١.

(٣) فى (جـ) (علم) و(يصير) بدل يصيره ورقة ٤.

(٤) قال ابن النفيس فى كتاب "الطريق إلى الفصاحة": قد تنقل الكلمة من صيغة لأخرى، أو من وزن لآخر، أو من مضى لاستقبال وبالعكس فتحسن بعد أن كانت قبيحة وبالعكس، فمن ذلك خود بمعنى أسرع قبيحة، فإذا جعلت اسما خوداً وهى المرأة الناعمة قل قبحها، وكذلك ودع=

فى علم البديع أيضا، وقد علم مما مر أن الفصاحة من الأمور النسبية التى تختلف بحسب الفصحاء، فكم من لفظ يكون فصيحاً بالنسبة إلى شخص، ولا يكون فصيحاً بالنسبة (إلى)[١] آخر.

فعلامة فصاحة المفرد هى أن يكون سليماً من التنافر، وأن يكون عذباً وأن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم له كثيراً، أو أكثر[٢] من استعمالهم لما هو بمعناه، وأن يكون مجرى على قوانين اللغة[٣].

=تقبح بصيغة الماضى لأنه لا يستعمل ودع إلا قليلا، ويحسن فعل أمر أو فعلا مضارعا. جـ١ صـ٩٤ عروس الأفراح.

(١) سقط لفظ (إلى) من (جـ) ورقة٤.

(٢) اعترض على ذلك ابن السبكى جـ١ صـ٩٤ شروح.

(٣) تجد هذا الكلام فى المفتاح صـ١٩٦، والإيضاح جـ١ صـ٣٨.

وفى الكلام: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها، فالضعف نحو: ضرب غلامه زيداً، والتنافر كقوله:

... ... **وليس قرب قبر حرب قبر**

وقوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى وإذا ما لمته لمته وحدى

[فصاحة الكلام] (وفى الكلام.. إلى آخره) أقول: أما فصاحة الكلام فهو خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها.

[ضعف التأليف] أما ضعف التأليف[1] فمثل: ضرب غلامه زيداً فإن رجوع ضمير المفعول إلى المتأخر عنه لفظاً ومعنىً وحكماً[2] ممتنع عند الجمهور كما قرر فى علم النحو[3].

[تنافر الكلمات] وأما تنافر الكلمات فهو: ما تكون الكلمات بسببه ثقيلة على اللسان، فمنه ما يشتد ثقلها بسببه، ومنه ما دون ذلك. فمن الأول قول الشاعر[4]:

---

(١) هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور.

(٢) مفهوم كلام الشارح (لفظاً ومعنىً وحكماً) بأنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنىً أو حكماً فلا يكون الكلام ضعيف التأليف.

(٣) قال بهاء الدين السبكى فى عروسه: ثم ذلك الضعف ربما كان فى النثر دون الشعر، لأن ضرورة الشعر كما تجيز ما ليس بجائز، فقد تقوى ما هو ضعيف، فعلى البيانى أن يعتبر ذلك فربما كان الشىء فصيحاً فى الشعر غير فصيح فى النثر، ولذلك جوز جماعةٌ ضرب غلامه زيداً فى الشعر فقط...

(٤) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، راجع البيت وتعليقه فى البيان والتبيين (جـ١ صـ٦٢) والحيوان للجاحظ (٦-٦٤) والدلائل صـ٤٦، والإيضاح (جـ١ صـ٤١) وسر الفصاحة صـ١٠٨ والعمدة جـ١ صـ٢٦١، والطراز جـ٣ صـ٥٢، والمثل السائر جـ١ صـ٢٩٦، ونهاية الإيجاز صـ٢٦، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٣٤.=

وقبــــر حــــرب بمكــــان قفــــر ولــيس قــرب قبــر حــرب قبــر

القفر: المفازة، أو أرض لا نبات فيها ولا ماء، وحرب: علم شخص.

ومن الثانى قول أبى تمام[١]:

كريم متى أمدحــه أمدحــه والــورى معى وإذا ما لمته لمتــه وحــدى[٢]

فإن فى تكرير أمدحه ثقلاً يدرك بالحس[٣]، ولا يقال[٤]: فى أمدحه وحــده ثقلاً ومخلاً بالفصاحة لما بين الحاء والهاء من التنافر لقرب مخرجيهما لأنه لو كان

=والشاهد فيه: التنافر الشديد لما فى هذه الكلمات من ثقل، ولذلك قال الكرمانى: وإنه لا يتهيــأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات فلا يتتعتع، وذكر ابن سنان أن سر ثقله كون حروفه متقاربة.

(١) هو حبيب بن أوس بن قيس بن الأشج بن يحيى بن مراون، ينتهى نسبه إلى طيئ، يقــول الآمدى: والذى عند أكثر الناس فى نسب أبى تمام أن أباه كان نصرانياً من أهل "جاسم قرية من قرى الحيدور من أعمال دمشق" يقال له: تدوس العطار، فجعلوه أوساً، تجد ترجمته فى الأغانى (جـ٥ صـ٩٩) وابن خلكان (جـ١ صـ٢١٤) والخزانة (جـ١ صـ١٧٢) ومعاهد التنصيص (جـ١ صـ٣٥).

(٢) البيت من الطويل من قصيدة يمدح بها أبا الغيث موسى بن إبراهيم الرافقى ويعتذر إليــه، وهى فى الديوان (جـ٢ صـ١١٦).

(٣) ولذا ذكر الصاحب بن عباد الكاتب المتوفى سنة ٣٨٥هـ أنه أنشد القصيدة التى منها هذا البيت بحضرة الأستاذ ابن العميد الوزير المتوفى سنة ٣٦٠هـ، فلما بلغ هذا البيــت قــال لــه الأستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من الهجنة؟ قال: نعم مقابلة المدح باللوم، وإنما يقابــل بالــذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غير هذا أريد، فقال: لا أدرى غير ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكريــر فــى أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نــافر كــل النفار. فأشاد الصاحب بذوقه ونقده. وراجع صـ٦ من رسالة الكشف عن مساوئ شعر المتنبى لابن عباد، وكتاب ابن المعتز.

(٤) يرد بذلك على الخطيب الذى يقول فى الإيضاح جـ١ صـ٤٢: فإن فى قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر، وذلك لتقاربهما، فإن التقارب قد يكون سبباً للتنافر.

ذلك مخلاً بالفصاحة لما وقع فى القرآن، وقد وقع فيه فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾[1].

ومنه أن تسرد[2] ألفاظ مكررة الحروف كقوله[3]:

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعنى   شاو مشل شلول شلشل شول[4]

وكقوله[5]:

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها   فأنف البلابل باحتساء بلابل[6]

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة ق.

(٢) فى (جـ) (ترد) بدل تسرد ورقة ٤.

(٣) ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتهى نسبه لنزار، المشهور بالأعشى لضعف بصره، ويعد من شعراء الطبقة الأولى فى الجاهلية، ترجمته فى الأغانى (٨-٧٧)، وخزانة الأدب (جـ١ صـ٨٣) ومعاهد التنصيص (١٩٤).

(٤) البيت من قصيدة من البسيط قالها ليزيد الشيبانى، وهى فى الديوان صـ٥٩ ومطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل   وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

والبيت فى الصناعتين صـ٣٤٤، وفى شرح ديوان المتنبى المسمى بالتبيان جـ٣ صـ١٧٦.

(٥) هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابورى المشهور بالثعالبى نسبة إلى خياطة جلود الثعالب وعملها، قيل له ذلك لأنه كان فراء، وللثعالبى ترجمة فى ابن خلكان (جـ١ صـ٥٢١) ومعاهد التنصيص (جـ٣ صـ٦٦).

(٦) البيت من الكامل ذكر أبو البقاء العكبرى فى شرح ديوان أبى الطيب المتنبى المسمى بالتبيان جـ٣ صـ١٧٦: روى أن أبا النصر بن المرزبان قال: ثلاثة من الشعراء رؤساء، شلشل أحدهم، وسلسل الثانى، وقلقل الثالث، قال الثعالبى: فقال لى أبو النصر: فبلبل أنت، فقلت: أخشى أن أكون رابع الشعراء، ثم قلت بعد مدة من الدهر: وإذا البلابل... البيت، والبيت فى بغية الإيضاح جـ٤ صـ٨٩، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٦٥.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾[1] فيه ما يجبر ثقل التكرار مما فى صفتى الميم والنون من الذلاقة والغنة، وتوسطهما بين الضعف والقوة بخلاف البيتين، فإن الشين فى طرف التفريط من الضعف لما فيه من الهمس والرخاوة، والباء فى طرف الإفراط من القوة لما فيه من القلقلة والضغط.

الحانوت: بيت الخمار، والشاوى: الشواء، ومشل: مستحث سريع، وقيل: الذى يشل اللحم فى السفود، والشلشل بالضم: الخفيف فيما أخذ فيه من عمل، والشول: مثل الشلشل، والشلول: مثل المشل، يريد أنه غدا إلى بيت الخمار ومعه غلام يشوى ويطبخ، ويسرع فى الخدمة.

والبلابل الأولى: جمع بلبل، والثانية: جمع بلبلة بالفتح، وهى الهمم، والثالثة جمع بلبلة بالضم وهى الخمر، والاحتساء: الشراب.

ومنه أن تسرد أفعال شتى متتابعة مثل قوله[2]:

أقل أنل اقطع أحمل عل سل ... ...

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[3] ليس منه لما فى توسيط الواو وتعليق كل بمفعوله ما يخرجه من التركيب الذى يوجب الثقل.

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة هود.

(٢) لأبى الطيب المتنبى فى سيفه من قصيدة له فى الديوان صـ٣٣١ عزام. وقال: قال حازم: إنما بيت المتنبى إنما قبح لقصر كلماته المتوالية التى على حرفين، وينبغى أن يذكر هذا فى شروط فصاحة الكلام، وهذا ما فعل الخلخالى، وبديع الزمان يسمى هذا من حماقات المتنبى وانظر المثل السائر جـ١ صـ٢٩٦.

(٣) من الآية ٥ من سورة التوبة.

ومنه أن يجمع كلمة مع أخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مـــع قنـــديل، ومسجد إلى الحمامى مثلا[1].

(١) اعترض على ذلك السعد فى المطول صـــ٢١ حيث قال: وزعم بعضهم أن من التنافر جمع كلمة مع أخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل، ومسجد بالنسبة إلى الحمامى مثلا، وهو وهم لأنه لا يوجب الثقل على اللسان فهو مخل بالبلاغة دون الفصاحة.

والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل إما فى النظم. كقول الفرزدق فى خال هشام:

وما مثله فى الناس إلا مملكا ... أبو أمه حى أبوه يقاربه

أى ليس فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه.

وإما فى الانتقال كقول الآخر:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.

(والتعقيد أن لا يكون ... إلى آخره) أقول:

[التعقيد] وأما التعقيد[١]: فهو أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد[٢] لخلل إما فى نظم[٣] الكلام فلا يدرى السامع كيف يتوصل منه إلى معناه، كقول الفرزدق[٤]:

---

(١) أى كون الكلام معقداً فهو مصدر من المبنى للمفعول لا الفاعل.

(٢) أى للمتكلم، وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابة، لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له، وأما اللغز والمعمى فقيل: هما غير فصيحين مطلقاً، ولا يعدان من البديع لعدم ظهور الدلالة، وقيل: إن الدلالة فيهما إن كانت ظاهرة للفطن فهما فصيحان، ويعدان من البديع وإلا فلا، وأما قوله: (لخلل) فداخل فى التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل، فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل فى النظم والانتقال، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها.

(٣) النظم هو: تأليف الكلمات مترتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، لا تواليها فى النطق، وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق، بخلاف نظم الحروف، فإنه تواليها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه، وأفاض فى ذلك عبد القاهر فى الدلائل (٤٠-٤٥).

(٤) الفرزدق، هو فى الأصل جمع فرزدقة وهى: القطعة من العجين، لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمى صاحب جرير لتقطع وجهه بالجدرى قطعاً كقطع العجين، ترجمته فى الأغانى (٨-١٨٦) وابن خلكان (٣-١٣٦) وابن قتيبة صـ٩-٢٨.

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه[1]

تقديره: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه.

معناه: ليس مثل الممدوح في الناس حي يشبهه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبو الممدوح، ومراده: إن الذي يماثل الممدوح هو: ابن أخته، والضمير في مثله يعود إلى الممدوح اسمه: إبراهيم[2]. يقاربه: أي يدانيه، ويشبهه في الفضائل. "إلا مملكا"، يعني هشاماً، وهو: ابن اخت الممدوح، فالممدوح خاله. "أبو أمه أبوه"، أي: أبو أم المملك الذي هو هشام أبو الممدوح، ففصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي الذي هو حي وبين حي وصفته وهو يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه، وقدم المستثنى على المستثنى منه وهو حي[3]، فهو كما تراه في غاية التعقيد، وهذا هو التعقيد اللفظي، وهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل في نظمه.

فخلوص الكلام عنه هو: أن لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم، أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك مما يخالفه إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك في علم المعاني، والظاهر أن ذكر أحد الأمرين

---

(١) البيت من الطويل، ورد في ديوان الفرزدق بمفرده جـ١ صـ١٠٨.

(٢) إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزوني، كان عاملاً على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي المعروف.

(٣) إعراب البيت: "ما" نافية غير عاملة لأن الشاعر تميمي، وهم يهملون "ما"، "مثله" مبتدأ، "في الناس" خبره، "مملكاً" مستثنى مقدم منصوب على الاستثناء "أبو أمه" مبتدأ ومضاف إليه، "حي" بدل من مثله، ففيه أيضا فصل بين البدل والمبدل منه "أبوه" خبر المبتدأ، "يقاربه" صفة "لحي"، فاجتمع في البيت الفصل بين المبتدأ والخبر، وبين الموصوف والصفة وبين البدل والمبدل منه بأجنبي، وكذلك قدم المستثنى – وهو مملكاً – على المستثنى منه – أعني "حي" – ولهذا نصبه، وإلا فالمختار البدل، فهذا التقديم سائغ الاستعمال لكنه أوجب زيادة في التعقيد.

من ضعف التأليف، والتعقيد اللفظى يستغنى[١] عن ذكر الآخر لأن التعقيد اللفظى ينشأ عن[٢] مخالفة أصل لفظى بدون قرينة تدل عليها، وكذا ضعف التأليف.

وإما فى الانتقال وهو: أن لا يكون الانتقال الذهنى من المعنى الأول للكلام إلى معناه الثانى الذى هو لازمه المراد به ظاهرا[٣] كقول عباس بن الأحنف[٤]:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا — وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

معنى المصراع الأول من البيت: أطلب وأريد البعد عنكم لتقربوا لأن عادة الزمان أن يأتى بغير المراد، فإذا أريد البعد يأتى الزمان بالقرب، ومعنى المصراع الثانى منه: أريد وأطلب الحزن الذى هو لازم البكاء ليحصل السرور لى، لما مر من أن عادة الزمان الإتيان بغير المراد، فكنى الشاعر بسكب الدموع، أى بصبها وهو البكاء عما يوجبه الفراق من الحزن فأصاب فى ذلك؛ لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عن الحزن كقول الحماسى[٥]:

أبكانى الدهر ويا ربما — أضحكنى الدهر بما يرضى

---

(١) فى (أ) مستغن ورقة ٥.

(٢) فى (أ) و(ح) من ورقة ٥.

(٣) وذلك لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود.

(٤) هو من بنى حنيفة، نشأ فى بغداد نشأة مترفة جعلته يميل إلى الغزل، ويهمل أغراض الشعر الأخرى، فهو من شعراء الغزل العفيف، توفى سنة ١٩٢هـ، ترجمته فى ابن خلكان (١-٤٣٨) والأغانى (٨-١٥). والبيت من الطويل، والشاهد فيه التعقيد المعنوى، وهو فى الدلائل صـ١٨٤، والموازنة صـ ٣١، والكامل صـ٩٦، والوساطة صـ١٨٤، والإيضاح جـ١ صـ٤٧ ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٥١ والمطول، وجل شروح التلخيص.

(٥) هو حطان بن المعلى، شاعر إسلامى مشهور، والبيت من السريع والبيت فى الدلائل صـ١٨٥، والحماسة (جـ١ صـ١٠٨ الرافعى) والإيضاح جـ١ صـ٤٨.

كنى بجمود العينين عما يوجبه دوام التلاقى من السرور لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شىء آخر معه وأخطأ[1] فى هذه الكناية؛ لأن الجمود هو خلو العين من البكاء فى حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة لعدم انتقال الذهن منه (حينئذ)[2] إليها، وإن كان فى البيت ينتقل الذهن منه إليها للقرينة الدالة عليه إلا أنه لا يستعمل فى اللغة كناية عنها، وإلا لصح أن يقال: لازالت عينك جامدة داعيا لك كناية عن المسرة وليس كذلك، إنما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر[3]:

ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود

فإنه إذا أريد منها البكاء ولم تسكب الدمع يقال: إنها لبخيلة به وإذا سكبته يقال: إنها جادت، ويقال: عين جمود، أى: لا دمع لها، وهذا هو التعقيد المعنوىّ وهو: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى الانتقال من معناه الأول

---

(١) لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين، ففيه مخالفة لموارد استعمال البلغاء؛ لأن تعارف البلغاء على خلافه، فهو مخطئ فى نظر البلغاء، وإن صح أن يكون لكلامه وجه من التأويل، يحمل كلامه على ما يصححه بأن نقول: استعمل جمود العين الذى هو يبسها فى حال خلوها من الدموع مطلقاً مجازاً مرسلاً من باب استعمال المقيد فى المطلق، ثم كنى به عن دوام السرور لكونه لازماً لذلك عادة، وهذا وإن كان معنى صحيحاً إلا أن فيه بعداً وتعقيداً، انظر المطول صـ٢٠، والشروح جـ١ صـ١١٣، وتجريد العلامة البنانى جـ١ صـ٩١.

(٢) زيادة فى (أ)، (جـ) ورقة ٦.

(٣) هو أبو عطاء السندى مولى بنى أسد، كان أبوه سنديا لا يكاد يبين، من شعراء الدولتين الأموية والعباسية، وله مدائح فى رجالات كلتيهما.

والبيت من قصيدة من الطويل يرثى بها ابن هبيرة، وقد قتل يوم (واسطة) وهو فى زهر الآداب جـ٣ صـ٢٢٤، والدلائل صـ١٨٥، والحماسة جـ١ صـ٣٣٧، والأمالى جـ١ صـ٢٧١، والعقد الفريد جـ٢ صـ١٨٥، والإيضاح جـ١ صـ٤٩، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٥٢.

إلى معناه الثانى الذى هو لازمه المراد به. فخلوص الكلام عنه (ما)[1] يكون الانتقال عن معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو لازمه المراد به ظاهراً حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه قبل تمام الكلام كما يجيء أمثلته فى علم البيان[2].

قوله: (مع فصاحتها) أى: فصاحة تلك الكلمات باعتبار أنفسها وباعتبار كل كلمة منها. قيل: فصاحة الكلام هى: خلوصه مما ذكر[3].

---

(١) لفظ (ما) ساقط من الأصل.

(٢) أى: فى الاستعارة والكناية.

(٣) أى: من الضعف والتنافر والتعقيد.

قيل: ومن كثرة التكرار، وتتابع الإضافات كقوله:

سبوح لها منها عليها شواهد

وقوله: **حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى**، وفيه نظر، وفى المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

ومن كثرة التكرار[١]، وتتابع الإضافات كقول أبى الطيب[٢]:

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة   سبوح لها منها عليها شواهد

فإن فيه كثرة الحروف، وتراكبها، وتراكيبها، و"الغمرة": الشدة و"السبوح" بالفتح ههنا فرس سابح أى: سريع السير، وهو فاعل تسعدنى و"الشواهد" جمع شاهدة وهى العلامة.

وقول ابن بابك[٣]:

---

(١) أى: تكرار اللفظ الواحد فعلاً كان أو حرفاً أو اسماً ظاهراً أو مضمراً، وإنما شرط هذا القائل الكثرة لأن التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعاً، وإلا لقبح التوكيد اللفظى.

(٢) المتنبى من قصيدة له من الطويل يمدح بها سيف الدولة بن حمدان وأولها:

عواذل ذات الخال فىّ حواسد   وإن ضجيج الخود منى لماجد

وهى فى الديوان جـ١ صـ٢٦٨، والبيت فى سر الفصاحة صـ١١٧، والإيضاح جـ١ صـ٥٠، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٥٨.

(٣) هو: عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، الشاعر المشهور، أحد الشعراء المجيدين المكثرين، وهو بغدادى، وله ديوان كبير، وأسلوب رائق فى نظم الشعر، طاف البلاد ومدح الأكابر كعضد الدولة والصاحب بن عباد وغيرهما وأجزلوا له العطاء، له ترجمة فى اليتيمة (٣-٢٤٣) وابن خلكان (١-٥٣) والبيت من قصيدة من الطويل، وهو فى المثل السائر جـ١ صـ٣٠١، والإيضاح جـ١ صـ٥٠ ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٥٢ بالإضافة إلى شروح التلخيص. والشاهد فيه كثرة الإضافات المتتابعة، ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل.

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى   فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

فإن فيه تتابع الإضافات، "الجرعى": أرض ذات رملة مستوية لاتنبت شيئاً، وحومة الرمل: معظمه، و"الجندل": الحجارة، "اسجعى": أى: صوتى؛ لأن سعاد تراك وتسمع صوتك أو هديرك، ويقال: فلان منى بمرأى ومسمع أى: حيث أراه وأسمعه.

قال المؤلف: (وفيه نظر) وذكر وجهته فى الإيضاح[1] وهو أن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم، أى بقوله: (من تنافر الكلمات مع فصاحتها)[2] وإلا فلا يخل بالفصاحة، وقد قال النبى عليه السلام: «**الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم**»[3] وفى قوله: وإلا فلا يخل بالفصاحة نظر لأن التكرار المخل بها هو ما يكون منه بد، وبالنسبة إلى شىء واحد باعتبار واحد، وفى الحديث ليس كذلك؛ لأن كل واحد من الموصوف بالكرم والأبنية مغاير للآخر، وليس فيه أيضاً تتابع الإضافات بل وقع بين المضافين ما هو غير مضاف[4].

[فصاحة المتكلم]

وأما فصاحة المتكلم فهى: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح. "الملكة": صفة وجودية راسخة فى النفس، فقال: ملكة ولم يقل صفة يقتدر

---

(١) جـ١ صـ٥١.

(٢) اعترض على ذلك ابن السبكى جـ١ صـ١١٦.

(٣) قال البهاء السبكى عقب ذكر هذا الحديث: قلت: هذا لا تعلق له بالإضافات، فإن قصد أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار ففيه نظر، لأن كل اسم لمعنى غير الآخر، بخلاف الضمائر فى بيت المتنبى فإنها ترجع لشىء واحد. والحديث رواه ابن حبان فى صحيحه فى النوع الرابع من القسم الثالث، وتجده فى المثل السائر صـ٢٣٣، والإيضاح جـ١ صـ٥٢.

(٤) انظر دلائل الإعجاز (صـ٨٠-٨١) وعروس الأفراح جـ١ صـ١١٦.

بها ليشعر بأن الفصاحة من[١] الهيئات الراسخة، فلو لم تكن راسخة لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً، وقال: يقتدر بها، ولم يقل: يعبر بهـا ليشـمل[٢] حالتى النطق وعدمه، وقال: بلفظ فصيح، ولم يقل: بلفظ بليغ أو بكلام فصيح لـيعم المفرد والمركب.

(١) فى الأصل (فى) بدل (من) والذى أثبته فى (أ) ، (ج) ورقة ٧.
(٢) فى (أ): حتى يشمل ورقة ٧.

والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، وهو مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام كل من التنكير، والإطلاق والتقديم، والذكر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو: الاعتبار المناسب، فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً.

[البلاغة فى الكلام]

قال: (والبلاغة.... إلى آخره) أقول: أما بلاغة الكلام فهى تتحقق بتحقق أربعة أشياء: بالكلام الذى هو اللفظ، وبمقتضى الحال الذى هو المعنى، وبمطابقة اللفظ الذى هو الكلام للمعنى[1]، وبفصاحة اللفظ الذى هو الكلام، ثم فصاحة الكلام تتحقق بخلوص كل كلمة فيه عن التنافر، والغرابة، ومخالفة القياس، وبخلوص كلماته عن التنافر، وبخلوصه عن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظى والمعنوى، ومعنى مطابقته لمقتضى الحال إجمالا: هو أن الحال لو اقتضت ثبوت شىء لشىء أو نفيه عنه إما مطلقاً أو على وجه مخصوص فبلاغة الكلام هى: وروده مطابقا لذلك مع فصاحته التى ذكرت، ومطابقته له إما باعتبار الكلام نفسه، أو باعتبار أحد أجزائه من الإسناد، والمسند إليه، والمسند، أو باعتبار متعلقاته، وإما باعتبار أكثر من جملة واحدة[2].

---

(١) انظر عروس الأفراح جـ١ صـ١٢٣ فقد جمع صاحبه أقوال المتقدمين فى معنى البلاغة.

(٢) بسط الكلام فى ذلك السعد فى المطول صـ٢٥.

وتفصيلاً هو: أن مقتضى الحال مختلف، لأن مقامات الكـــلام متفاوتـــة[١]، فمقام تنكير المسند إليه، أو المسند يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق فى الحكم أو أحد طرفيه مثلاً يباين مقام التقييد[٢]، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الترك، وعدم الفصل – يعنى ترك العطف – يباين مقام الوصل – يعنى العطف – ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا الخطاب مع الـــذكى يباين الخطاب مع الغبى[٣]، وذلك معلوم لكل لبيب، ولكل كلمة مع صـــاحبتها فـــى الكلام مقام[٤] كما ذكر فى تنافر الكلمات، ولكل من ذلك مقتضـــى غيـــر مقتضـــى الآخر، وفى الجملة ارتفاع الكلام حسناً وقبولاً بمطابقته للاعتبار المناسب للمقام من الاعتبارات المذكورة وغيرها، وانحطاط شأن الكلام حسناً وقبولاً بعـــدم مطابقتـــه للاعتبار المناسب، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للمقـــام[٥]، والحـــال هـــو الداعى إلى التكلم على وجه مخصوص، فإن كان مقتضى الحال التنكير أو التعريف فحسن وروده هكذا، وإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وعلى هذا القياس.

---

(١) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك، وهذا عين تفـــاوت مقتضـــيات الأحوال؛ لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زماناً لورود الكلام فيه، وفى المقام كونه محلاً له.

(٢) بمؤكد، أو شرط، أو أداة قصر، أو تابع، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك.

(٣) فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبى.

(٤) كالفعل الذى قصد اقترانه بأداة الشرط له مع "إنْ" مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع "إذا" فله مع "إن" مقام الشك، وله مع "إذا" مقام الجزم والتحقيق، ويوضح ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه، وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه﴾. [الأعراف:١٣١]

(٥) راجع حاشية الدسوقى جـــ١ صـــ١٣٠-١٣٣، وتجريد العلامة البنانى جـــ١ صـــــ١١٠، والمطول صـــ٣٧، ودلائل الإعجاز صـــ٦٤-٦٥.

وقد علم من التعريف المذكور للبلاغة فى الكلام أنها صفة راجعة إلى اللفظ، لأن الكلام فى تعريفها المذكور هو[١] اللفظ الذى يقيد الإسناد فمطابقته لمقتضى الحال يفيد أنها راجعة إليه لا مطلقا، بل باعتبار إفادة ذلك اللفظ المعنى[٢] الذى هو مقتضى الحال عند التركيب الإسنادى، فلا ترجع إلى مجرد اللفظ، ولا إلى مجرد المعنى بخلاف الفصاحة، فإنه لو أريد بالمعنى معنى يحصل بسبب التركيب الإسنادى فالفصاحة على هذا التقدير قد ترجع إلى مجرد اللفظ، وإن أريد بالمعنى أعم من الإفرادى والتركيبى فالفصاحة حينئذ لا ترجع إلى مجرد اللفظ ولا مجرد المعنى بل إليهما جميعاً.

وعلم من تعريف البلاغة أيضاً (أنها)[٣] والكلام البليغ لا ينفكان عن الدلالة العقلية[٤].

وكثيراً ما تسمى البلاغة بالمعنى المذكور لها فصاحة أيضا[٥].

---

(١) فى جميع النسخ (وهو) بالواو والصواب تركها.

(٢) راجع المطول صـ٢٩-٣٠، وحاشية الدسوقى جـ١ صـ١٣٤، وتجريد العلامة البنانى صـ١١٢ وغير ذلك من كتب البلاغة تجد بحثاً حول المعنى المراد (الأول أو الثانى).

(٣) وردت العبارة فى (جـ) ورقة ٧ هكذا: (أنها دون الكلام البليغ وإن كان الكلام البليغ لا ينفكان عن الدلالة العقلية).

(٤) قال الدسوقى فى حاشيته جـ١ صـ١٣٦: (وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعية، وقد تكون عقلية، ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعاً، وذلك لأن اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهى آثار للأغراض، والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية وبالعرف والعادة، فالدال على المعنى الثانى هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الأول).

(٥) اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى أو هما مترادفان. ومن أحسن ما قيل فى ذلك عبارة عبد اللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة: البلاغة شىء يبتدئ من المعنى وينتهى إلى اللفظ، والفصاحة شىء يبتدئ من اللفظ وينتهى إلى المعنى، فإن فيها جمعاً بين ما افترق من كلام الناس (عروس الأفراح جـ١ صـ١٣٦) ويعجبنى قول ابن رشيق فى=

يشير المؤلف بالكلام المذكور إلى دفع التناقض الذى ظهر فى كلام الإمام عبد القاهر – رحمه الله – وذلك أنه قال فى دلائل الإعجاز[1]: علمت أن الفصاحة والبلاغة، وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة إلى المعانى دون الألفاظ أنفسها، وصرح فى مواضع من دلائل الإعجاز[2] بأن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه، وهذا تصريح منه بأنهما صفتان راجعتان إلى اللفظ دون المعنى، لأنهما من الصفات الفاضلة، فلا تكونان راجعتين إلى المعنى، فالجمع بينهما بما ذكر.

=العمدة جـ١ صـ١٩٩: اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم يضعف بضعفه ويقوى بقوته.

(١) صـ١٧٧.

(٢) صـ١٧٧، وانظر أيضا الدلائل (٣٤-٥٣) (٦٢-٨٢) (١٧١-١٨٠) (١٨٢-١٨٧) (٢٤١-٢٤٤) (٢٥٥-٢٨٠) (٢٩١-٣٠٢) (٣٠٧-٣١٣) (٣٣٧-٣٤٠) (٣٤٢-٣٤٤) (٣٥٤-٣٥٩) ارجع إلى ذلك فى موطنه فإن كلام عبد القاهر كل يحتاج إلى الاطلاع عليه كاملاً حتى تخرج بالفائدة التى ترجوها.

ولها طرفان: أعلى، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وبينهما مراتب كثيرة، وتتبعها وجوه أُخَر تورث الكلام حسناً.

قال: "ولها طرفان.. "إلى آخره، أقول: للبلاغة فى الكلام طرفان[١] أعلى وأسفل يتباينان تبايناً لا تتراءى له نارهما، فالطرف الأعلى هو التركيب البليغ الذى يفيد معنى (على وجه من التناسب[٢]) يمتنع أن يوجد ما هو أبلغ منه أو مثله من غيره فى إفادة ذلك المعنى وهو المعجز والإعجاز يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن والملاحة، ومدركه هو الذوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذوق طول خدمته على المعانى والبيان[٣].

قوله: (وما يقرب منه)[٤] ليس الإعجاز ولا مما يتوقف تحققه عليه، فالأولى أن يقتصر على قوله: حد الإعجاز، فجعل الطرف الأعلى الإعجاز وما يقرب منه أى الفصاحة والبلاغة.

والطرف الأسفل هو: التركيب المفيد لمعنى على وجه لو غير عنه إلى ما دونه لحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات[٥]، وإن كان صحيح الإعراب، ومنه

---

(١) أى مرتبتان: إحداهما فى غاية الكمال، والأخرى فى غاية النقصان، ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وأثبت فى (أ) ورقة ٨.

(٣) مأخوذ من المفتاح صـ١٩٦.

(٤) انظر الشروح جـ١ صـ١٣٨، والمطول صـ٣٠-٣١، وتجريد العلامة البنانى جـ١ صـ١١٣، والمفتاح صـ١٩٦.

(٥) من العلماء كالفخر الرازى من يرى أن هذا ليس من البلاغة فيلتحق بأصوات الحيوانات أيضاً، والحق أنه منها لأنه من اشتماله على خصوصية ما يدخل فى تعريف البلاغة.

تبتدئ البلاغة، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بل متباينة تكاد تكون غير متناهية، وكل واحد منها إذا (اعتبرتها)[١] بالنسبة إلى ما تحتها تكون أبلغ.

(ومن)[٢] هذا يعلم التفاوت بين بليغ وبليغ، وأبلغ وأبلغ، وهذا التفاوت إنما ينشأ من تفاوت مقتضى الحال، وتفاوت فصاحة المفردات، وتفاوت فصاحة الكلام تفاوتاً لا تكاد تنحصر[٣] ومن تفاوت الرعاية وعدمها[٤].

وتتبع البلاغة وجوه كثيرة غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة اللتين هما ذاتيتان للتركيب البليغ، ولا ينفك عنهما، بل أمر عرضي[٥] للتركيب البليغ، وينفك عنه بالنظر إلى نفسه، ويقصد إليه تحسين الكلام به[٦]، وهو الذي سماه بعضهم بمتممات البلاغة، وبعضهم بالبديع.

---

(١) في الأصل (عبرتها) والذي أثبته في سائر النسخ.

(٢) في الأصل (في) بدل (من).

(٣) أي بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات، بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا، وبعضها أكثر، أو في عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر.

(٤) انظر حاشية الدسوقي جـ١ صـ١١٦.

(٥) قالوا: المحسنات البديعية إن أتى بها في الأسلوب من حيث إنها محسنة بحث عنها في علم البديع وكان تحسينها عرضاً، وأما إذا اعتبرت من حيث المطابقة فتحسينها ذاتي يبحث عنه في علم المعاني.

(٦) انظر المفتاح صـ٢٠٠.

وفى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، فعلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس، وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الفصيح من غيره، والثانى منه ما يبين فى علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوى وما يحترز به عن الأول علم المعانى، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع، وكثير يسمى الجميع علم البيان، وبعضهم يسمى الأول علم المعانى، والأخيرين علم البيان، والثلاثة علم البديع.

[بلاغة المتكلم]

وأما البلاغة فى المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، وتحقيق هذا التعريف مما فى قوله: (فعلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس)[١] أى علم مما مر من دخول الفصاحة فى الكلام البليغ، ومن دخول الكلام البليغ فى مفهوم البلاغة فى المتكلم، أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح من غير عكس كلى، أى: ليس كل فصيح بليغاً لوجود الفصاحة فى المفرد دون البلاغة كما مر، وكذا علم مما مر أن البلاغة سواء كانت فى الكلام أو المتكلم لا تتحقق إلا بمطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، فالنظر فى البلاغة فى الأمرين، فى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وفى فصاحة ذلك الكلام.

وعلم أيضا أن البلاغة فى الكلام[٢] لا تتحقق إلا بالاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد به لأنها لا تتحقق إلا بتطبيق الكلام على مقتضى الحال، وليس كل من يريد التطبيق مصيبا فيه لوقوع الخطأ للبعض ضرورة، ومع وقوعه لا

---

(١) قال السعد: (تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان، وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلاثة، وفيه تعريض لصاحب المفتاح).. صـ٣١ المطول.

(٢) تبع فى هذا القيد الإيضاح، والأحسن تركه حتى يعم البلاغة فى المتكلم أيضا.

تتحقق البلاغة، فيجب الاحتراز عن الخطأ لتحققها، فقد علم أن مرجع[١] البلاغة بالمعنى المذكور لها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد به[٢].

وقد علم من قوله: (مع فصاحته) أن البلاغة فى الكلام لا تتحقق إلا بإيراده فصيحاً، وإيراده فصيحاً يتوقف على تمييز الفصيح من غير الفصيح ليحترز عن غير الفصيح، فعلم أن كل ما يجب الاحتراز عنه فى الفصاحة يجب الاحتراز عنه فى البلاغة مع وجوب الاحتراز فى البلاغة عن شىء آخر وهو عدم مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

والثانى: وهو تمييز الفصيح عن غير الفصيح منه ما يبين فى علم اللغة[٣] من الغرابة إذ به يحترز عن الخطأ فى أوضاع المفردات العربية، ومنه ما يعرف فى علم (التصريف) من مخالفة القياس؛ إذ به يحترز عن الخطأ فى أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب ولا بناء ومنه ما يعرف فى علم (النحو) من ضعف التأليف، والتعقيد اللفظى؛ إذ به يحترز عن الخطأ فى الأحوال التى هى الإعراب والبناء لتأدية أصل المعنى الذى للتركيب الإسنادى، وهو ما يفهم من ظاهره بلا واسطة معنى آخر كما فى دلالة المطابقة، وأما معنى المعنى فهو معنى ينتقل الذهن من أصل المعنى إليه لتعلق بينهما، كما فى دلالتى التضمين والالتزام، ومنه ما

---

(١) الغالب فى الاستعمال أن المرجع معناه المآل، يقال: مرجع كذا إلى كذا، أى: مآله إليه ومعنى مرجع البلاغة هنا ما يجب حصوله لتحصل البلاغة؛ إذ لو انتفى الاحتراز عن الخطأ لجاز انتفاء المطابقة فتنتفى بذلك البلاغة المنشودة، ومثل هذا قولهم: مرجع الأدب إلى الذوق أى: الذوق الذى يجب حصوله لحصول الأدب.

(٢) وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً.

(٣) كان الأولى أن يقول كما قال المصنف: علم متن اللغة، لأن علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية، أما علم متن اللغة فهو: معرفة أوضاع المفردات اللغوية، وإنما سمى علم المتن لأن المتن فى اللغة ظهر الشىء وقوته، وهذا متعلق بصلب اللفظ وذاته.

يدرك بالحس[١]، وهو التنافر، وبالجملة كل (ما عدا التعقيد المعنوى)، ممـــا يجـــب الاحتراز عنه فى الفصاحة بعضه يعلم مما ذكر من العلوم، وبعضه يدرك بالحس، فما بقى إلا التعقيد المعنوى، فقد بقى مما[٢] يجب الاحتراز عنه فى البلاغة أمران:

أحدهما: الخطأ فى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والثانى: التعقيد المعنوى وما يحترز به عن الأول هو علم المعانى، وما يحترز به عن الثانى هو علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، وفصاحته هو علم البديع، لما علم أن البديع تابع للبلاغة فى الكلام من قوله: (وتتبعها وجـــوه أخرى تورث الكلام حسناً) وكثير من الناس يسمى الجميع أى (ما يحترز به عـــن الأول، وما يحترز به عن التعقيد)[٣] المعنوى، وما يعرف به وجوه التحسين علـــم البيان، قيل: لعدم تمييز هذه الثلاثة بعضها عن بعـــض فـــى كتـــب المتقـــدمين[٤]، وبعضهم يسمى الأول علم المعانى، والثانى والثالث علم البيان[٥]، والثلاثـــة علـــم البديع[٦]، واشتركت الثلاثة فى أنها معرفة قوانين يحترز بها عن الخطأ فى العربية، ويتمايز (بأن الأول عن الخطأ فى المطابقة والثانى عن الخطأ فى الانتقال بالدلالـــة العقلية والثالث عن الخطأ فى التزيين)[٧] والأولى أن يقال: واشتركت الثلاثة فـــى

---

(١) أى: بالذوق السليم الذى هو مثل الحس فى الإدراك، أو مراده الحس الباطنى، وقيل: مراده بالحس: السمع.

(٢) انظر حاشية الدسوقى جـ١ صـ١٤٣، ١٤٤ شروح.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) ورقة ٩.

(٤) راجع وجه التسمية فى تجريد العلامة البنانى جـ١ صـ١٢٣.

(٥) كما وقع للزمخشرى فى الكشاف.

(٦) استعمله الزمخشرى فى الكشاف كثيراً، وهذا دليل على أن التقسيم إلى معان وبيان وبديع لم يقل به أحد قبل السكاكى، إذ لم يصرح بعزوه لأحد.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) ورقة ٩.

أنها علم بالقواعد التى تعرف بها أحوال التركيب البليغ من حيث هى أحواله، وهذه هى المقاصد التى تشتمل عليها الفنون الثلاثة.

اعلم أن علم البلاغة ينحصر بالاصطلاح فى علمى المعانى والبيان وإن كان تحصيل البلاغة متوقفا على غيرهما أيضاً، كما مر وأن موضوع هذه العلوم الثلاثة هو التركيب البليغ الإسنادى المنحصر فى الخبر والإنشاء؛ لأن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وفى هذه العلوم الثلاثة يبحث عن العوارض الذاتية له، لكن لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال، ولعلم البيان من حيث الدلالة، ولعلم البديع من حيث تحسين الكلام فتمييز موضوع كل واحد منها عن الآخر بما ذكر، فموضوع علم المعانى هو التركيب البليغ الإسنادى وأجزاؤه ومتعلقاتها على الوجه الكلى (من حيث وروده مطابقاً لمقتضى الحال، وإذا قلنا التركيب الفلانى مأخوذ على الوجه الكلى)[1] المفيد لإطلاق الحكم أو تأكيده، أو ترك المسند إليه فيه، أو إثباته مثلاً إذا اقتضاه الحال يطابق لمقتضى الحال، فهى مسألة من مسائل علم المعانى.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل ووجد فى سائر النسخ.

الفن الأول

علـــم المعانـــــى

وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال.

قال: (الفن الأول..)[1]

قد مر أن الفنون ثلاثة، الفن الأول علم المعـانى، وقدمـه علـى الفنـين الآخرين، وقدم علم البيان على علم البديع، لأن علم المعانى يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ، وعلم البيان يبحث عما يعرف منه كيفية إيراد ذلك المعنى فى أفضل الطرق دلالة عقلية كما يجىء فى موضعه، فنسبة علم المعانى إلى علـم البيان نسبة المفرد إلى المركب[2] فلذلك قدم عليه وضعاً[3]، ونسبتهما إلى علم البديع نسبة المفرد إلى المركب، لأن علم البديع إنما يبحث عما يعرف منه وجوه التحسين اللاحقة للتركيب البليغ، فيكون بعد رعاية التطبيق وخلوص التعقيد المعنوى فلـذلك قدمهما عليه.

وعلم المعانى: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التـى بهـا يطـابق مقتضى الحال.

العلم: جنس يتناول العلوم الثلاثة، وباقى القيود يميز علم المعانى عن غيره، والعلم لابد له من متعلق هو المعلوم مختص ليتميز عن سائر العلوم، وذلك المتعلق

---

(١) الفن عبارة عن الألفاظ أى القضايا الكلية لأنه جزء من المختصر الذى هو اسـم للألفـاظ المخصوصة، والمراد بالأول الواقع فى المرتبة الأولى من الكتاب، وكذا يقال فى الثانى والثالث، وقد أضيف علم إلى المعانى لأن ما يدرك به معان مختلفة، وزوائد على أصل المراد.

(٢) قال صاحب المفتاح (صـ٧٧): (ولما كان علم البيان شعبة من علم المعانى لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم آثرنا تأخيره).

(٣) قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ١٥٦ بعد أن ذكر كلام الخلخالى: قلت: وفيه نظر لجواز أن يكون العلم اسماً لذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له.

ههنا هو القواعد[1] لما علم أنه يحترز بها عن الخطأ المذكور، وأيضا قال: (يعرف به أحوال اللفظ) المذكور، أى: جميعها، لأنه جمع مضاف (معرف)[2] يفيد العموم، فيكون تقديره: وهو علم بالقواعد التى يعرف بها، ويصح أن يقال: يخرج عنه علم البيان، لأنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد على الوجه الذى سيأتى، وعلم البيان يقال له علم البيان من هذه الحيثية لا غير، وإنما قال: (يعرف به) دون يعلم به لأن الأحوال التى نسب إليها العرفان ههنا هى الأحوال الجزئية للفظ الجزئـى، وكـذا مقتضى الحال فيه جزئى أيضاً، وتخصيص العرفـان بالجزئيـات لكونهـا أشـبه بالبسائط لعدم التعدد فى مفهومها، وتعلق العرفان بالبسيط، والعلم بالكليات لكونهـا أشبه بالمركبات للتعدد فيها، وتعلق العلم بالمركبات إذا كان بمعنى علم النسبة أنسب من العكس[3]، قوله: (أحوال اللفظ)[4] يخرج نفس اللفظ، وأحوال المعنى من حيـث هو المعنى، لا يقال: علم المعانى ليس مخصوصاً بأنه يعرف به أحوال اللفظ فقط، بل يعرف به أحوال المعنى أيضاً مثل أحوال الإسناد، فإنه ليس بلفظ، بل هو أمـر عقلى كما يجىء بيانه، لأنا نقول: المراد بأحوال الإسناد: أحوال اللفظ الـذى يـدل على الإسناد، وهو الهيئة اللفظية الحاصلة من ضم بعض الأجزاء إلى بعض التـى

---

(١) المراد بالعلم عنده الأصول والقواعد التى هى قضايا كلية، وهذا أولى من تفسير غيره العلم بالملكة، لأن الكثير فى استعمالهم إطلاق العلم على الأصول، وإطلاقهم له على الملكـة قليـل، وأيضا المناسب لقوله الآتى بعد: وينحصر فى ثمانية أبواب، لأن المنحصر فى الأبواب إنما هو الأصول لا الملكة.

(٢) لفظ (معرف) ساقط من الأصل ووجد فى سائر النسخ.

(٣) واشتهر أن المعرفة تستدعى تقدم جهل، فلا يوصف بها البارى عز وجل بخـلاف العلـم، وقيل: المعرفة تستدعى تدقيقاً وتأملاً دون العلم، فيقال: عرف فلانٌ اللهَ ولا يقال: علمه، ويقال: علم اللهُ ولا يقال عرف... راجع عروس الأفراح جـ١ صـ١٥٨.

(٤) هى الأمور العارضة له من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وهى أعم من أن تكـون أحـوال مفردة كالمسند إليه، أو أحوال جملة كالفصل والوصل.

تدل عليه، قوله: (العربى)[١] يخرج أحوال اللفظ الغير العربى، وقوله: (بها يطابق) أى بتلك الأحوال يطابق اللفظ مقتضى الحال يخرج البيان لو جعل الأحوال المذكورة أعم بحيث يدخل فيه علم البيان وعلم البديع وغيرهما من العلوم، لأن غير علم المعانى من العلوم ليس مما يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن اللفظ بها يطابق مقتضى الحال، لأن غيره مما يعرف به أحوال اللفظ ليس من جهة أن اللفظ بها يطابق مقتضى الحال بل من غيرها، فإن علم البيان من حيث الدلالة، وعلم البديع من حيث التحسين، وإن كان كل منهما لا ينفك عن مقتضى الحال.

وفيه نظر: لأن المؤلف فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب كما مر ولم يبينه، ولا شك أن التشبيه والمجاز والكناية من حيث الدلالة[٢]، وكذا تحسين الكلام بوجوه التحسين والإعراب فى الكلام إذا اقتضاه الحال من الاعتبار المناسب فيدخل فيه غيره، فلا يكون مانعاً اللهم إلا إذا خصص الأحوال بالأحوال الجزئية للأحوال التى سنذكرها فى الأبواب الثمانية (فحينئذ)[٣] يندفع النظر، لا يقال[٤]: إن[٥] هذا العلم حصل من تتبع أحوال جزئيات تركيب البليغ، فتتوقف معرفته (على معرفة أحوالها فلو استفيد معرفة أحوالها منه لزم الدور لأنا نقول: إنما يتوقف معرفته)[٦]

---

(١) لأنه يتكلم فى قواعد اللغة العربية، وإن كانت هذه المعانى يمكن تنزيلها فى كل لغة على قواعد تلك اللغة.

(٢) أجاب عن ذلك بهاء الدين السبكى جـ١ صـ١٥٩ فقال: قلت: يخرجهما قوله: يطابق، فإنه قدم المعمول فأفاد الاختصاص، والأحوال التى لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هى التى فى علم المعانى، وما فى العلمين بعده يحصل المطابقة به، وبدونه، ثم أقول: يحترز بقوله: "التى بها يطابق" عن علم التصريف والنحو وغيرهما...إلخ.

(٣) ساقط من الأصل ووجد فى سائر النسخ.

(٤) يرد بهذا على كلام الخطيب فى الإيضاح، وسيأتى رد كامل بعد هذا الكلام.

(٥) لفظ (إن) ساقط من الأصل ووجد فى (ب) ورقة١٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) ورقة١٠.

على معرفتها للمتتبع لا غير، وعلى معرفتها كلية له ولغيره ومعرفتها جزئية يتوقف على معرفته لغير المتتبع.

وزيف المؤلف فى كتابه "الإيضاح" تعريف علم المعانى[١] وتعريف البلاغة لصاحب "المفتاح"، والتعريف الذى ذكره صاحب "المفتاح" لعلم المعانى هو: تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره، بأنه عرفه بالتتبع وهو ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شىء من العلوم به، وبأنه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء، ولاشك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ يتوقف على معرفة البلاغة، وقد عرفها فى كتابه بقوله[٢]: البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، فإن أراد بالتراكيب فى حد البلاغة تراكيب البلغاء فقد جاء الدور[٣]، وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله: وغيره مبهم لم يبين مراده به. وفيه نظر: أما أولا: فلأن قوله: (فهو ليس بعلم ولا صادق عليه) هذا مما لا يشتبه على من له أدنى تمييز خصوصا على مثله[٤] مع أنه قال فى آخر كتابه: وإذ قد تحققت أن علم المعانى والبيان هى معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة

---

(١) بأن عرفه بالتتبع وهو ليس بعلم ولا صادق...إلخ.

(٢) المفتاح صـ١٩٦، والإيضاح جـ١ صـ٧٥.

(٣) لأن علم البلاغة يتوقف على تراكيب البلغاء، وتركيب البلغاء تتوقف على علم البلاغة، ومتى علمنا البلاغة فقد وصلنا إلى حد نعرف به توفية خواص التراكيب حقها.

(٤) قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ١٥٩ شروح: (أما قوله: "التتبع ليس بعلم" فصحيح فإن العلم من مقولة الانفعال لأنه انفعال النفس، والتتبع من مقولة الفعل، فهما متغايران ضرورة إنما التتبع من غير واضع العلم ثمرة العلم، وأجيب عنه بأنه أراد بالتتبع العلم، فإطلاقه عليه من إطلاق المسبب على السبب، ويشهد له قول السكاكى فى آخر علم البيان (وإذ قد تحققت...إلخ.)

صياغات المعانى ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يفى به قوة ذكائك لكنه قد يعدل من الظاهر إلى غيره فى التعريفات إذا لم يشتبه المراد لفائدة، وههنا كذلك لأنه أطلق الملزوم الذى هو التتبع، وأراد لازمه الذى هو العلم لينبه على أن هذا العلم مستفاد من التتبع ليحرض السامع المتعلم عليه ليحصل له منه ما لا يحصل من غيره، وعلى أن معرفة العرب للخواص المذكورة تخرج عنه لأنها لم تحصل لهم بالتتبع، ولأن لهذا العلم أوضاعاً واصطلاحات لم يعرفوها وإنما يحترز فى التعريف عن المجاز الذى لا يعلم المراد معه، ولا يكون له فائدة لا عن المجاز مطلقاً خصوصاً فى التعريفات التى فى علم الأدب فإنها عند أهل الأدب لا تسلم على أمثال ذلك، وهم يسامحون بها.

وأما ثانياً: فلأنه لا نسلم لزوم الدور لأنه عرف البلاغة فى المتكلم لا غير، ولهذا عرفها ببلوغ المتكلم لا غير، والمراد بالتراكيب فى تعريفها هى التراكيب البليغة، والبلاغة فى المتكلم وإن كان تصورها يتوقف على تصور التركيب البليغ لكن تصور التركيب البليغ لا يتوقف على تصورها بل يتوقف حصوله على حصولها فلا دور[١]، أو نقول: المراد بالبلاغة التى عرفها صاحب "المفتاح" هى البلاغة الصناعية المكتسبة لا مطلق البلاغة، وما يشعر به هو تعريفها بعد الفراغ عن صناعة البلاغة التى هى علما المعانى والبيان، فالمراد بالتراكيب فى حدها هى التراكيب البليغة لمتكلم لا تكون بلاغته صناعية كسبية، وهذه لا يتوقف تصورها على تصور تلك فلا دور أيضا.

---

(١) قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ١٦٠ شروح: (وسؤال الدور لا يرد، فلو ورد لورد مثله على المصنف فى الفصاحة والبلاغة، بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق، وهو بلاغة الكلام غير بلاغة المتكلم، فلا يتوقف العلم بالبليغ المتكلم على العلم ببلاغة الكلام، والتحديد إنما هو واقع فى بلاغة الكلام فلا يمتنع أخذ البليغ فى الحد...).

وينحصر فى ثمانية أبواب: أحوال الإسناد الخبرى، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر وإلا فإنشاء، والخبر لابد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما فى معناه، وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد.

قال: (وينحصر..) إلى آخره، أقول: ينحصر[1] علم المعانى أى مقصوده فى ثمانية أبواب لأنه قد علم مما مر أن البحث فى علم المعانى بل فى علمى البيان والبديع، إنما هو فى أحوال الكلام المنحصر فى الخبر والإنشاء، لأن علم الكلام لابد فيه من نسبة عقلية، فإن كانت باعتبار نسبة أخرى خارجة عن نفس الكلام من الثبوت أو الانتفاء سواء كانت خارجة عن العقل أو لا، وسواء كانت النسبة العقلية مطابقة لها أو لا فهو الخبر، وإن كانت النسبة العقلية لا باعتبار نسبة أخرى خارجة فهو الإنشاء.

فالخبر هو الكلام المحكوم فيه بنسبة لها خارج تطابق تلك النسبة الخارج أو لا تطابقه.

والإنشاء هو: الكلام المحكوم فيه بنسبة لا خارج لها، ومن أراد زيادة تحقيق فيهما فليطلب من شرحنا لأصول ابن الحاجب[2].

---

(١) من انحصار الكلى فى الأجزاء لا الكلى فى الجزئيات، وإلا لصدق علم المعانى على كل باب من الأبواب المذكورة، وليس كذلك.

(٢) لم أعثر عليه رغم أنى بذلت كل ما أستطيع. وابن الحاجب هو: الشيخ الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكى المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وصاحب=

والخبر لابد له من إسناد، ومسند إليه ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هى الأبواب الثلاثة الأول، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما هو فى معناه كاسم الفاعل، والمفعول، والمصدر، والصفة المشبهة واسم التفضيل، وكالظرف، والجار والمجرور، وهذا هو الباب الرابع، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منها يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس، والإنشاء هو الباب السادس، ثم الجملة إذا قرنت بأخرى إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة[١] أو غير زائد (عليه)[٢] وغير الزائد إما مساوٍ له أى بمقدار أصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ له، وهذا هو الباب الثامن.

ووجه الحصر أن يقال: إن البحث فى علم المعانى لابد وأن يكون من أحوال الكلام، ومتعلقاته لما مر، وتلك الأحوال هى أحوال الكلام البليغ، وهى إما أحواله من جهة زيادته على أصل المراد، أو غير زيادته أو لا، الأول هو الباب الثامن، والثانى إما أحوال جملة واحدة أو أكثر والثانى هو الباب السابع، والأول إما أن تكون الجملة إنشاء أو لا والأول هو الباب السادس، والثانى إما أن تكون تلك الأحوال أحوال ما هو خارج عن نفسه، أو أحوال ما هو غير خارج عنه، أو أحوالهما معاً والثالث هو الباب الخامس، والأول هو الباب الرابع، والثانى وهو غير الخارج ينحصر فى الإسناد والمسند إليه والمسند، هذه هى الأبواب الثلاثة الأول.

=كتاب السول والأمل فى علمى الأصول والجدل، ثم اختصره، وهو المختصر المشهور بمختصر ابن الحاجب، وهذا المختصر يشبه تلخيص الخطيب فى كثرة شراحه، ومن شراحه الخلخالى.

(١) احترز به عن التطويل على ما يجىء، ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ، لأن مالا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال، والزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً.

(٢) لفظ (عليه) ساقط من الأصل، ووجد فى سائر النسخ.

تنبيه: صدق الخبر: مطابقته للواقع، وكذبه: عدمها، وقيل: مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ وعدمها بدليل قوله تعالى: **﴿إن المنـــافقين لكـــاذبون﴾** ورد بـــأن المعنى: لكاذبون فى الشهادة، أو فى تسميتها، أو فى المشهود به فى زعمهم، وعند الجاحظ: مطابقته مع الاعتقاد وعدمها معه وغيرهما ليس بصدق ولا كذب بـــدليل: **﴿أفترى على الله كذبا أم به جنة﴾** لأن المراد بالثانى: غير الكذب لأنه قسيمه وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه، ورد بأن المعنى: أم لم يفتـــر، فعبـــر عنـــه بالجنـــة لأن المجنون لا افتراء له.

قال: (تنبيه) إلى آخره. أقول: يشار بالتنبيه إلى ما هو مشتمل على حكـــم يكفى فى إثباته تجريد المسند والمسند إليه عن اللواحق، أو النظر فيما ســـبقه مـــن الكلام، وههنا ما سبقه شىء يكون النظر فيه كافياً فى إثبات الأحكام التى ذكرهـــا فيه، وليس جميع الأحكام التى ذكرها فيه مما يكفى فى إثباتها تجريد المسند والمسند إليه عن اللواحق لأن بعضها مما يحتاج إثباته إلى دليل كما ســـيأتى، فيحتمـــل أن يشير بالتنبيه إلى معناه اللغوى وهو أعم مما ذكر من الاصطلاحى[١]. فنقول: ذهب الجمهور إلى أن الخبر منحصر فى الصادق والكاذب، ولا واسطة بينهمـــا، خلافـــاً للجاحظ[٢] فإنه زعم أنه ينحصر فى ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وما ليس بصادق ولا كاذب كما سيأتى، وذهب الأكثر من الجمهور إلى أن صدقه مطابقـــة حكمـــه للواقع، أى للخارج الذى ذكر، وكذبه عدم مطابقة حكمه له فعلى هـــذا لا واســـطة

---

(١) التنبيه فى اللغة: الإيقاظ، وفى الاصطلاح: اسم لتفصيل ما تقدم إجمالا، وهذا اعتراض على الخطيب. ورد على ذلك بهاء الدين السبكى جـــ١ صـــ١٧٧ شروح.

(٢) هذا لقبه، ولقب بذلك لجحوظ فى عينيه واسمه عمرو بن بحر الكنانى، وكنيته أبو عثمان، وهو أحد شيوخ المعتزلة، وتلميذ النظام، وله التصانيف فى كل فن، توفى بالبصرة سنة ٢٥٥.

بينهما؛ لأن حكمه إن طابق الواقع فصادق، وإن لم يطابقه فكاذب، وهذا هو المشهور وعليه التعويل.

وذهب الأقلون منهم إلى أن حكم الخبر إن طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فصادق، وإلا فكاذب، أى: وإن لم يكن مطابقاً ولم يكن معتقداً، أو اعتقد عدم المطابقة أو اعتقد المطابقة أو كان مطابقا ولم يعتقده، أو اعتقد عدم المطابقة فهذه الأقسام الخمسة هى كذب، وعلى هذا لا واسطة بينهما أيضاً ضرورة.

قال المؤلف[١]: (وقيل[٢] مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ وعدمها أى: وقيل: صدق الخبر مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر سواء كان اعتقاد الخبر)[٣] خطأ أو صواباً وكذبه عدم مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر سواء كان اعتقاد المخبر خطأ أو صواباً، وقد نقل هذا المذهب عن "المفتاح"[٤]، وهذا المذهب يحتمل الواسطة بينهما، ويحتمل عدمها لأنه يحتمل اعتبار حصول الاعتقاد فى الكذب أيضاً كما فى الصدق، فعلى (هذا)[٥] تكون الواسطة ثابتة بينهما بانتفاء الاعتقاد لأن المخبر ممن لا يكون له اعتقاد لا بالثبوت على التعيين ولا بالانتفاء كخبر الشاك بأحد طرفى المشكوك على التعيين، إذ هو غير ممتنع فإنه خبر ليس بصادق ولا كاذب، ويحتمل أن يكون أعم من اعتبار حصول الاعتقاد فى الكذب ولا اعتباره، فعلى هذا لا تكون الواسطة ثابتة بينهما.

---

(١) وانظر الإيضاح جـ١ صـ٧١.

(٢) القائل هو النظام، أبو إسحق إبراهيم بن يسار، شيخ من شيوخ المعتزلة توفى بين سنة ٢٢١-٢٣١ من الهجرة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (جـ) ورقة١٢.

(٤) انظر المفتاح صـ٧٩.

(٥) لفظ (هذا) ساقط من الأصل.

والظاهر من كلام المؤلف فى هذا المختصر وفى كتابه الإيضاح[١] هو أنه فهم من هذا المذهب عدم الواسطة بينهما، وقد عرفت أنه لا يدل على عدم الواسطة على المخصوص، واستدل على المذهب الذى هو غير مذهب الجاحظ، وغير المذهب المعول عليه على أنه فى الخبر الصادق يجب اعتبار اعتقاد مطابقة الخبر ليصدق سواء اعتبرت المطابقة للواقع كما نقلناه من مذهب الأقلين، أو لاعتقاد المخبر كما نقل المؤلف وصاحب "المفتاح" بقوله تعالى: **﴿إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾**[٢]، ووجه الاستدلال به أن الله تعالى كذب المنافقين فى قولهم: "إنك لرسول" فلو كان مجرد مطابقته للواقع كافياً فى الصدق لما كذبهم فيه؛ لأنه خبر مطابق للواقع، فتكذيبهم فيه لأنهم لم يعتقدوا صدقه يدل على اعتبار الاعتقاد فى الصدق، أجيب بأن هذا الاستدلال مردود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا نسلم أن يقال: كذبهم فى قولهم: "إنك لرسول الله" بل كذبهم فى قولهم: "نشهد" وادعائهم فيه مواطأة قلوبنا لألسنتنا لأن المعنى: نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه إن واللام وكون الجملة اسمية فى قولهم: "إنك لرسول الله"

وثانيها: أن التكذيب فى تسميتهم الجملة التى أخبروا بها شهادة لأن الشهادة فى الحقيقة إنما هى عن علم أو ظن ولم يكن لهم ذلك.

وثالثها: أن نسلم[٣] أن التكذيب فى المشهود به هو قولهم: "إنك لرسول الله" لكن لا فى الواقع بل فى زعمهم لأن زعمهم؛ أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه فى الواقع.

---

(١) الايضاح جـ١ صـ٨٠.

(٢) الآية ١ من سورة المنافقون ، وانظر الكشاف جـ٣ صـ٢٣٢.

(٣) فى (جـ) لا نسلم، ورقة ١٢ وهو غير صحيح.

وزعم الجاحظ أن صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع مع اعتقاد المخبر مطابقته له، وكذبه عدم مطابقة حكمه للواقع مع اعتقاد المخبر عدم مطابقته، له فإن كان مطابقاً ولم يعتقد مطابقته أو اعتقد عدم المطابقة أو كان غير مطابق، ولم يعتقد عدمها، أو اعتقد المطابقة، فهذه الأربعة ليست بصادقة ولا كاذبة، فالكاذب على مذهب الجاحظ أخص من الكاذب على مذهب الأقلين؛ لأنه على مذهبهم متناول الأقسام الأربعة التى ليست بصادقة ولا كاذبة أيضاً على مذهب الجاحظ وقوله: (وغيرهما ليس بصدق وكذب) يتناول هذه الأربعة لكنه قال فى الإيضاح[1]: (فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته له مع اعتقاده، وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده، وكل منهما ليس بصادق ولا كاذب.

لايقال: إن المؤلف أهمل فى القسمين المذكورين لأن عدم الاعتقاد فى الضربين ينقسم إلى قسمين كما ذكرنا، واستدل الجاحظ على إثبات خبر ليس بصادق ولا كاذب بقوله تعالى: **﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾**[2] ووجه الاستدلال به أن الكفار حصروا دعوى النبى عليه السلام للرسالة فى الافتراء، والإخبار حال الجنون على سبيل منع الخلو، وليس إخباره عليه السلام بالرسالة حال الجنون كذبا لأنهم جعلوه قسيماً للافتراء الذى هو الكذب، وقسيم الشىء لا يدخل تحته، ولا صدقاً لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه عليه السلام فخبره حال الجنون ليس بصادق ولا كاذب وهو المطلوب.

أجيب بأن الاستدلال المذكور مردود لأن قوله: ليس إخباره عليه السلام حال الجنون كذباً ممنوع، قوله: لأنهم جعلوه قسيماً للافتراء الذى هو الكذب، قلنا: لا نسلم أن الافتراء هو الكذب مطلقاً، بل هو كذب عن تعمد، فهو نوع من الكذب،

---

(١) جـ١ صـ٨٢.

(٢) الآية٨ من سورة سبأ.

فيجوز أن يكون إخباره عليه السلام حال الجنون نوعاً آخر من الكذب، وهو الكذب لاعن عمد، فلا يصدق سلب الكذب عنه مطلقاً، فمعنى الآية على هذا: أفترى أم لم يفتر، فعبر عن الثانى وهو "أم لم يفتر" بقوله: "أم به جنة" لأن الجنون لا افتراء له، ونفى الافتراء عن شىء لا يوجب سلب الكذب عنه مطلقــاً، وأيضـــا قولـــه: (ولا صدقاً) ممنوع، قوله: لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه، قلنا: لا يلزم من عـــدم اعتقـــاد الصدق، ولا من اعتقاد عدم الصدق عدم الصدق)[1] لجواز أن يثبت الصـــدق، ولا شىء ولا واحد منهما وله أجوبة أخرى ذكرناها فى شرح أصول ابن الحاجب.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل ووجد فى (ب) ورقة ١٣.

أحوال الإسناد الخبرى

ولا شك أن قصد المخبر بخبره، إفادة المخاطب إما الحكم، أو كونه عالماً به، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثانى لازمها، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، وإن كان متردداً فيه طالباً له كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا فى المرة الأولى: ﴿**إنا إليكم مرسلون**﴾ وفى الثانية﴿**قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون**﴾ ويسمى الضرب الأول ابتدائياً، والثانى طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام عليها إخراجاً على مقتضى الظاهر.

[أحوال الإسناد الخبرى]

قال: (أحوال الإسناد) إلى آخره. أقول: قد علم أن مقصود علم المعانى ينحصر فى ثمانية أبواب، شرع فى بيان تلك الأبواب على التفصيل. الباب الأول فى بيان أحوال الإسناد الخبرى[1]، وإنما قدم البحث عن الأحوال الخبرية على الإنشائية، وقدم (من)[2] الخبرية البحث عن أحوال الإسناد، لأن الغرض الأصلى من وضع المفردات هو إفادة النسب والمعانى التركيبية بضم بعضها إلى بعض، وتركيبها لإفادة معانيها المفردة، قالوا: لأن إفادتها لها موقوفة على العلم بكونها موضوعة لها، وهذا العلم متوقف على العلم، بتلك المعانى فلو استفيد العلم بتلك المعانى من وضع المفردات لزم الدور.

---

(١) المراد بأحوال الإسناد: الأمور العارضة له وهى أربعة: التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى. والإسناد هو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى كلمة أخرى أو ما يجرى مجراها ليفيد هذا الضم الحكم بثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى أو نفيه عنه.

(٢) فى الأصل (فى) بدل (من) وفى سائر النسخ (من).

وفيه نظر: لأن وضع المفردات يتوقف على تصور إفادتها لتلك المعانى، لا على نفس إفادتها لها، لأن إفادتها لها (متأخر)[١] عن وضعها لها وتصور إفادتها لها لا يكون متوقفاً على الوضع، بل المتوقف عليه هو الإفادة فلا دور. وإن قيل لزوم الدور إنما يكون بالنسبة إلى العلم بالوضع، والعلم بتلك المعانى المفــردة فــلا دور أيضاً؛ لأن العلم بتلك المعانى غير متوقف على العلم بالوضع لجواز أن يعلم المعنى من غير العلم بالوضع، بل إفادتها العلم بالمعنى يتوقف على العلم بالوضع، والعلــم بالوضع غير متوقف على الإفادة فلا دور[٢]، وتلك الإفادة لا تحصل إلا بتركيــب بعض المفردات إلى بعض، وللمركبات أصناف كثيرة لكن التركيب الذى يبحث عن أحواله فى صناعة البلاغة وما يتبعها هو الخبر والإنشاء كما علم، والخبر يتصور بالصور الكثيرة ويظهر فيها الدقائق العجيبة، والأسرار الغريبة فى صناعة البلاغة وما يتبعها كما يتلى عليك بإذن الله تعالى.

فلهذا قدم الأحوال الخبرية على الإنشــائية، وأيضــاً حصــول المطالــب التصديقية يتوقف على الحجج والبراهين المتألفة من الخبر دون مجرد الإنشاء، فهو أصل بالنسبة[٣].

وقدم أحوال الإسناد الخبرى على أحوال غيره لأن المقصود الأصلى الأعم هو إفادة الإسناد أو لازمه، ولا شك أن ما هو المقصود إفادته بالأصالة أولى بتقديم البحث عنه مما ليس كذلك، وأيضاً لا يصير الشىء مسنداً إليه والآخر مسنداً إلا بعد تحقق الإسناد، فلما تقدم طبعاً قدم وضعاً ليتوافقا.

---

(١) فى الأصل (يتنافى) بدل (متأخر) والذى أثبته فى سائر النسخ.

(٢) تجد فى هذا المعنى كلاماً كثيراً فى شرح بهاء الدين السبكى جــ١ صــ١٩٣-١٩٧.

(٣) قال بهاء الدين السبكى فى عروسه جــ١ صــ١٩١: ذكر الخطيبى مالا طائل تحته والــذى عندى فى ذلك أن حقيقة الإسناد فى الإنشاء كالفرع للإسناد فى الخبر، بل الإسناد فى الإنشاء لا يتحقق إلا بتوسع، وذلك لأن الإسناد دائر بين المنتسبين.

وإن قلنا: إن الثلاثة تتحقق معاً فهو بالتقديم أولى لأن له خصوصية بالكلام ليست لهما، وهى أنه لا يتحقق بحسب ذاته إلا فيه بخلافهما يوجـدان مـن حيـث ذاتهما فى غيره، وأيضاً أحواله أقل من أحوالهما بالاستقراء، وذكر القليل لأنه أيسر وأسهل تقديمه على ذكر الكثير لأن توجه الذهن إلى الأسهل، وتناوله أسبق منه إلى غيره.

اعلم أن صيغة الخبر تدل على حصول النسبة إيجابية كانت أو سلبية فـى الخارج مطلقاً، أو فى الماضى، أو فى الحال، أو فى الاستقبال، ولا يلزم من دلالتها عليه حصولها فى الخارج، وإلا يلزم اجتماع النقيضـين عنـد الإخبـار بـأمرين متناقضين، وأن لا يتحقق الكذب، ولا يتحقق الفرق بين أخبار الصـادق وأخبـار الكاذب، واللوازم منتفية فإن حصل فى الخارج من الثبوت (أو)[1] الانتفاء ما تطابقه النسبة العقلية فهى صادقة وإلا فكاذبة، فمرجع احتمال الصدق والكذب إلـى تلـك النسبة من حيث هى النسبة فى خبر المخبر، وسبب احتمال الخبر لهما هو إمكـان تحقق تلك النسبة مع كل واحد منهما، وقد تسمى تلك النسبة حكمـاً كمـا سـماها المؤلف، وصاحب "المفتاح" وغيرهما (و)[2] يسمى حصول وقوع تلك النسبة فـى العقل حكماً.

وإذا تقرر ذلك فاعلم أن من المعلوم لكل عاقل (أن قصد[3] المخبر بخبـره إفادته المخاطب) إما نفس الحكم الذى هو النسبة كقولك: زيد قائم لمن لا يعلم أنـه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر (عالماً) بالحكم كقولك لمـن زيـد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: زيد عندك، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر، فـإن كـان

---

(١) فى الأصل (والانتفاء) أى (الواو) بدل (أو).

(٢) الصواب ترك الواو.

(٣) أى من يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تأتى لأغـراض أخـر غير إفادة الحكم أو لازمه. انظر المطول صـ٤٣.

المراد بفائدة الخبر هو الحكم، وبلازمها علم المخبر بذلك الحكم، كما قال صـــاحب "المفتاح"[١] فى الحال التى تقتضى تعرف المسند إليه، والسبب فى ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هى الحكم أو لازمه كما عرفت فى أول قانون الخبر ولازم الحكـــم وهو أنك تعلم الحكم أيضاً، فظاهر أنه يمتنع أن يعلم المخاطب الحكم من الخبر، ولا يعلم كون المخبر عالما به[٢]، ولا يمتنع أن يتحقق الثانى بدون الأول كما مر، وإن كان المراد بفائدة الخبر هو علم المخاطب بحكم المخبر من الخبر وبلازمهـــا هـــو علمه من الخبر بأن المخبر عالم بذلك الحكم، والظاهر مـــن كـــلام المؤلـــف فـــى الإيضاح[٣] هو هذا، فظاهر أيضا أنه يمتنع أن لا يحصل الثانى من الخبر نفسه عند حصول الأول منه لامتناع حصول الثانى قبل حصول الأول، لأن الغرض أن الثانى لا يحصل إلا عند الخبر مع أن سماع الخبر من المخبر كاف فى حصـــول الثـــانى منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لما مر مـــن المثال[٤].

(وقد ينزل العالم) بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وكيف يلقى الخبر إلى الجاهل بهما؟ (كما)[٥] سيجىء تفصيله.

وهذا الكلام – أى التنزيل المذكور – يؤكد قول صاحب "المفتاح" مما ذكر من أن المراد بفائدة الخبر هى الحكم، وبلازم فائدته هو كون المخبر عالماً بـــذلك

---

(١) صـــ٨٢ المفتاح.

(٢) لأن كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد أن المخبر عالم بذلك الحكم، وليس كل ما أفـــاد أنـــه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجوازه أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار، فيكون الخبر حينئذ قد أفاد لازم الفائدة، ولم يفد الفائدة.

(٣) الإيضاح جـــ١ صـــ٨٨ نقلاً عن المفتاح.

(٤) انظر عروس الأفراح جـــ١ صـــ١٩٧ شروح.

(٥) لفظ (كما) ساقط من الأصل.

الحكم، وقد قال صاحب المفتاح[١]: وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[٢] وقال: كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم، وقال: نظيره فى النفى والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ اللّهَ رَمَى﴾[٣]، وقوله: ﴿وَإِن نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ﴾[٤].

قال المؤلف فى الإيضاح[٥]: وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر، ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها، بل هى من أمثلة تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر هذا لفظه[٦].

قلت: أما وجه الإيهام فلأنه قد مر قبل ذلك فى كلام صاحب "المفتاح" شيئان: أولهما: أنه قد يجرى أول الكلام لا على مقتضى الظاهر، وثانيهما: أنه قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما، فيحتمل أن تجعله مثالاً للأول فيصح، (ويحتمل)[٧] أن تجعله مثالاً للثانى مع أنه أقرب إليه وهذا هو وجه الإيهام، وليس كذلك بل هو من أمثلة تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما أن فى هذا تنزيل العالم منزلة الجاهل فى نفى العلم فقط،

---

(١) المفتاح صـ٨٢ـ وتجد هذا فى الإيضاح جـ١ صـ٨٩-٩٠.

(٢) الآية ١٠٢ من سورة البقرة، وانظر الكشاف جـ١ صـ١٢٩.

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال، الكشاف جـ٢ صـ١٦٢.

(٤) الآية ١٢ من سورة التوبة.

(٥) جـ ١ صـ٩٠.

(٦) أى نص كلام الخطيب فى الإيضاح، وفيه اعتراض على السكاكى، ورد الخلخالى على هذا الاعتراض من كلام السكاكى نفسه.

(٧) فى الأصل (ويصح) بدل (ويحتمل) والذى أثبته فى (ب) و (ج).

وفى ذلك تنزيل العالم منزلة الجاهل فى إلقاء الخبر إليه كما يلقى إلى الجاهل بهما كما سيجيء.

والآية الأولى من الأول، وأيضاً إن هذا أعم من ذاك فليس كل ما يصح أن يكون مثالا لهذا يصح أن يكون مثالاً لذلك.

قلت: لا بأس لو جعل مثالا لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل لأن قوله تعالى: ﴿لو كانوا يعلمون﴾ معناه: لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا، أى ليس لهم علم به فلا يمتنعون عنه، وهذا هو الخبر الذى ألقى إليهم، وأيضا هو مثال لما خرج الكلام لا على مقتضى الظاهر.

قوله: (فينبغى أن يقتصر من التركيب) تفريع على القصد والتنزيل المذكورين، أى: إذا كان قصد المخبر بخبره الإفادة المذكورة سواء كان للعالم المذكور، أو الجاهل بهما ينبغى أن يقتصر المخبر من التركيب الذى هو مناط الإفادة على قدر الحاجة، وقوله : (إن كان) إلى آخره بيان لكيفية الاقتصار من التركيب (على قدر الحاجة) وهى أنه إن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم إثباتاً ونفياً، ومن التردد فيه استغنى الحكم والتركيب الذى هو على قدر الحاجة عن مؤكدات الحكم[1] كقولك: قام زيد وعمرو قاعد، (وإن كان) المخاطب (متردداً) فى الحكم (طالباً له) حسن تقوية الحكم بمؤكد كقولك: لزيد عارف، وإن كان المخاطب منكراً لحكم المتكلم وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول: إنى صادق، لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فى إنكاره، وإنى لصادق لمن يبالغ فى إنكاره، وكما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام حين أرسلهم إلى أهل أنطاكية ليدعوهم إلى الإسلام إذ كذبوا فى المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾[2] وإذ كذبوا فى المرة

---

(١) من مؤكدات الحكم إن، والقسم، ونونا التوكيد، وحروف الزيادة، وضمير الفصل، ولام الابتداء، واسمية الجملة، وتكريرها ولو حكماً، وقد التى للتحقيق، وكأن، ولكن، وإنما...

(٢) سورة يس الآية ١٤، انظر الكشاف جـ ٤ صـ٦.

الثانية: ﴿ **قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ** ﴾[(١)] وفيه تأكيد من ثلاثة أوجه[(٢)]، ويسمى الضرب الأول من الخبر ابتدائياً، والثانى طلبياً، والثالث إنكارياً، ويسمى إخراج الكلام فى هذه الضروب الثلاثة على الوجوه المذكورة، وهى الخلو عن مؤكدات الحكم على الوصف المذكور فى الابتدائى، والتأكيد على الوصف المذكور فى الطلبى، وزيادة التأكيد على الوصف المذكور فى الإنكارى إخراجاً على مقتضى الظاهر وهو أخص من إخراج الكلام على مقتضى الحال، فإنه يتناوله، وإخراج (الكلام لا)[(٣)] على مقتضى الظاهر.

---

(١) سورة يس الآية ١٦.

(٢) القسم – إن – اللام – بالاضافة إلى اسمية الجملة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب نحو: **(ولا تخاطبنى فـى الـذين ظلموا إنهم مغرقون)** وغير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار نحو:

جـاء شـقيق عارضـا رمحـه إن بنـى عمـك فـيهم رمـاح

والمنكر كغير المنكر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع نحو: (لا ريب فيـه) وهكـذا اعتبارات النفي.

(وكثيراً ما يخرج) إلى آخره. (كثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم) إلى غير السائل (ما يلوح لـه) بحكـم (الخبر) أي يشير إليه، فبسبب التقديم المذكور يصير غير السائل طالبا لحكم ذلـك الخبر الملوح به منتظراً له انتظار الطالب المتردد كقوله تعالى: **﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾**[1].

وقوله: **﴿ولا تخاطبنى﴾** أي لا تراجعني يا نوح هذا الكلام الملوح المقـدم، فأورث هذا النهى تحير نوح عليه السلام في سبب المراجعة، وأنها هل تفيد عـدم إغراقهم، فأزيل تحيره بأن قيل: **﴿إنهم مغرقون﴾** وهذا هو الخبر الملوح بحكمه.

وكذلك يجعل (غير المنكر كالمنكر إذا) ظهر على غير المنكر شيء مـن أمارات الإنكار كقوله:[2]

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة هود، الكشاف جـ ٢ صـ٩٧.

(٢) البيت من السريع، وقائله حجل بن نضلة، انظر البيان والتبيين جـ ٢ صـ١٩٢، دلائـل الإعجاز صـ٢٢٢، الطراز جـ٢ صـ٢٠٣، المؤتلف والمختلف للآمدى صـ١١٢، المفتـاح صـ٨٣، الإيضاح جـ١ صـ٩٨، معاهد التنصيص جـ١ صـ٧٢، التبيان لابـن الزملكـانى=

جـــاء شـــقيق عارضـــاً رمحـــه   إن بنـــى عمـــك فـــيهم رمـــاح

فإن مجيئه هكذا مدلاً بشجاعته وقد وضع رمحه عارضاً دليل على إعجاب شديد واعتقاد أنه لا يقاومه أحد من بنى عمه كأنهم كلهم عزل لا سلاح لهم ولـيس مع أحد منهم رمح فيقال له: إن بنى عمك فيهم رماح.

وكذلك يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان) مع المنكر (ما إن تأمله ارتدع) عن الإنكار نحو قوله تعالى فى حق القرآن: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] فإن ما مـع منكـر القرآن والمرتاب فيه من العقل لو تأمل به ارتدع عن الارتياب فنزل ارتيابه منزلة عدم ارتيابه، ولهذا جاء بلا تأكيد[2]، ومما يتفرع على هذين الاعتبارين - أعنـى غير المنكر كالمنكر، وبالعكس - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُـمَّ إِنَّكُـمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُـونَ﴾[3] أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان مما لا ينكـر لتنزيـل المخاطبين منزلة من يبالغ فى إنكار الموت لتماديهم فى الغفلة والإعـراض عـن العمل لما بعد الموت، ولهذا قال: ﴿لَمَيِّتُونَ﴾ دون "تموتون"[4] لأن الأول أقوى وأدل على إثبات الموت، وإن كان الثانى هو الأصل لأنه مستقبل، وأكد إثبـات البعـث توكيداً واحداً، وإن كان مما ينكر لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جـديراً بـأن لا ينكر، بل إما أن يعترف به، أو يتردد فيه، فينزل المخاطبون منزلة المترددين فيـه

=صـ٦٤، والشروح جـ١ صـ٢١٤. وشقيق: اسم رجل، عارضاً رمحه: واضـعا لـه علـى العرض بأن جعله وهو راكب على فخذيه، والرماح جمع رمح.

(١) من الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) وبيانه أن معنى (لاريب فيه) ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغى أن يرتاب فيـه، وهـذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه من ظهور بإعجازه، وكون من أتى به صادقاً مصـدوقاً بالمعجزات، وانظر الكشاف جـ١ صـ٨٦.

(٣) الآيتان ١٥-١٦ من سورة المؤمنون.

(٤) لأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام، والفعلية تفيد التجدد والحدوث.

تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحثاً لهم على النظر فيها، ولهذا جاء ﴿تُبْعَثُونَ﴾ على الأصل لأن البعث فى زمان الاستقبال مناسب إيراد الفعل مستقبلاً.

وقس على اعتبارات الإثبات اعتبارات النفى[1] كقولك: ليس زيـد، أو مـا زيد منطلقاً، أو بمنطلق، ووالله ليس زيد، أو ما زيد منطلقاً أو بمنطلق، وما ينطلق، أو ما إن ينطلق زيد، وما كان زيد ينطلق، وما كان زيد لينطلق، ولا ينطلق زيـد، ولن ينطلق زيد، ووالله ما ينطلق زيد، أو ما إن ينطلق زيد.

---

(١) أى أمثلة الاعتبارات الواقعة فى الإسناد فى الكلام المنفى من التجريد عن المؤكـدات فـى الابتدائى، وتقويته بمؤكد استحساناً فى الطلبى، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الإنكارى، وقد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد معه النفى، وينزل المنكر كغيره فيلقى إليه الكلام خلواً من التأكيد...

ثم الإسناد: من حقيقة عقلية، وهى إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر.

كقول المؤمن: أنبت الله البقل، وقول الجاهل: أنبت الربيع البقل وكقولك: جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ.

[الحقيقة العقلية]

قال: (ثم الإسناد)[١] إلى آخره: أقول: لما كان الإسناد مما يحصل فى العقل بقصد المتكلم بحصوله فيه بضم شىء إلى شىء دالاً على ذلك بصيغة مخصوصة لا عن واضع اللغة يوصف بكونه عقلياً لإسناده إلى العقل دون الوضع[٢] وأيضا إسناد الشىء إلى ما يصح له فى الظاهر أو إلى ما لا يصح له فيه أمر يرجع إلى العقل لا إلى الوضع.

فالمسند فيما فيه الإسناد لا يخلو من أن يكون فعلاً أو ما هو معناه، أو لم يكن كذلك، فإن كان فعلاً أو ماهو معناه، والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل[٣]، مما يدل على معنى الفعل من الحدث فلا يخلو إما أن يكون إسناده إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر أو لا، فإن كان (الأول)[٤] فهو حقيقة عقلية وهى: إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر.

---

(١) مطلقاً سواء كان إنشائياً أو خبرياً، ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود إلى الإسناد الخبرى.

(٢) أى الحاكم فى ذلك هو العقل دون الوضع، لأن إسناد كلمة إلى كلمة شىء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة. راجع دلائل الإعجاز صـ٤١٢، والمطول صـ٥٤.

(٣) واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف.

(٤) لفظ (الأول) ساقط من الأصل.

قوله: (إسناد الفعل أو معناه) مخرج إسناد غيرهما إلى شىء، فإنـه لـيس حقيقة عقلية مثل: الإنسان جسم[١]، قوله: (إلى ما هو له عند المتكلم) أى: إلى مـا الفعل أو معناه له مخرج إسناده إلى غير ما هو له عند المتكلم مثـل: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٢]، فإنه ليس حقيقة.

قوله: (فى الظاهر) أى: لا يكون ظاهراً ما يصرف فهم السامع عن أن ذلك الفعل أو معناه عند المتكلم لما أسنده إليه سواء كان لما أسنده إليه بحسـب الواقـع واعتقاد المتكلم، أو ليس له بحسب الواقع، أو بحسب اعتقاد المـتكلم، أو بحسـبهما يتناول الصور الأربع، مثال الأول[٣]:قول المؤمن: أنبت الله البقل، مثال الثانى قول الجاهل[٤]: أنبت الربيع البقل معتقداً إنبات الربيع البقل، مثال الثالث[٥] قول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: الله خالق الأفعال كلها، مثال الرابع[٦] قولـك: (جاء زيد، وأنت تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب، والحال أنه لم يجئ، وكل قـول كاذب يكون المسند فيه فعلاً أو معناه، ويكون القائل عالماً بحاله دون المخاطب[٧].

---

(١) لأن الإسناد عند المصنف لا ينحصر فى الحقيقة والمجاز، بل منه حقيقة ومنه مجاز، ومنه ماليس بحقيقة ولا مجاز.

(٢) الآية ٢ من سورة الزلزلة.

(٣) أى ما يطابق الواقع والاعتقاد.

(٤) أى ما يطابق الاعتقاد فقط.

(٥) أى ما يطابق الواقع فقط.

(٦) أى مالا يطابق شيئاً منهما، وكان هذا من إسناد إلى ما هو له فى الظاهر؛ لأن الكـاذب لا ينصب قرينة على خلاف إرادته. وقوله: (وأنت تعلم) بتقديم المسند إليه احتراز عمـا إذا كـان المخاطب أيضاً عالماً بأنه لم يجئ فإنه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة.

(٧) انظر المطول صـ٥٥-٥٦.

ومنه مجاز عقلى، وهو إسناده إلى ملابس له غير ما هو له بتـأول ولـه ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكـان والسـبب، فإسناده إلى الفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنياً له حقيقة كما مر، وإلى غيرهما للملابسة مجاز كقولهم: عيشة راضية وسيل مفعم، وشعر شاعر، ونهاره صـائم، ونهر جارٍ، وبنى الأمير المدينة.

[المجاز العقلى]

وإن لم يكن إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فهو مجاز عقلى[١].

وهو: (إسناد) الفعل أو معناه (إلى ملابس له غير ما هو لـه بتـأول) أى: إسناده إلى غير ما يكون الفعل أو معناه له من متعلقات الفعل أو معنـاه بتـأول[٢]، (وللفعل ملابسات شتى)[٣].

(يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكـان، والسـبب، فإسناده إلى الفاعل) إذا كان مبنياً له حقيقة كقولك: أنبت الله البقل، وكذا إلى المفعول إذا كان الفعل مبنياً له كقولك: أولع زيد، وقوله: (ماهو له) يشملهما، وإسناد الفعـل

---

(١) المجاز: أصله مجوز من جاز المكان: تعداه، لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلى، وعقلى نسبة للعقل، لأن التجوز والتصرف فيه فى أمر يدرك بالعقل، وهو الإسناد، بخلاف المجـاز اللغـوى، فإن التصرف فيه فى أمر نقلى، وهو أن اللفظ لم يوضع لهذا المعنى. انظـر أسـرار البلاغـة صـ٤١٣ والدلائل صـ٢٠٥ والمطول صـ٥٦، والشروح جـ١ صـ٢٣١.

(٢) التأول من قولك: تأولت الشىء أى تطلبت ما يئول إليه من الحقيقة أو الموضع الذى يئول إليه من العقل، لأن أولت وتأولت الشىء فعلت وتفعلت، من آل الأمر إلى كذا يئـول أى انتهـى إليه، والمآل: المرجع.

(٣) أى مختلفة، جمع شتيت كمريض ومرضى.

إلى غيرهما من متعلقاته لمشابهة ذلك الغير ما هو له فى ملابسة[١] الفعل إياه مجاز كقولهم فى المفعول ﴿**عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾[٢] أسندوا راضية إلى الفاعل وهو ضمير عيشة، وأرادوا المفعول به لأنها مرضية[٣]، وفى عكسه أى يسندونه إلى المفعول ويريدون الفاعل[٤]: **(سيل مفعم)** أسندوا مفعم إلى المفعول الذى هو ضمير السيل، وأرادوا به الفاعل لأن السيل ليس بمفعم أى مملوء بل هو مفعم أى مالئ.

وفى المصدر: شعر شاعر أسندوا شاعراً إلى ضمير يعود إلى المصدر الذى هو الشعر.

وفى الزمان: نهاره صائم، أسندوا صائم إلى ضمير يعود إلى النهار.

وفى المكان: نهر جار، أسندوا جار إلى ضمير يعود إلى النهر الذى هو المكان.

وفى السبب: بنى الأمير المدينة[٥]، أسندوا البناء إلى الأمير الذى هو سببه

---

(١) مفاعلة من الجانبين، فكل واحد من الفعل وما أسند إليه ملابس بكسر الباء وملابس بفتحها، والمناسب هنا الفتح.

(٢) الآية ٧ من سورة القارعة.

(٣) فالعلاقة المفعولية، أو هى مضاهاة المسند إليه المجازى للمسند إليه الحقيقى، هذا هو رأى الجمهور، وقيل: راضية بمعنى كاملة، وقيل: ذات رضا كلابن على إرادة النسب.

(٤) أى فيما بنى للمفعول وأسند للفاعل الحقيقى، وأصل المثال: أفعم السيل الوادى أى: ملأه ثم بنى أفعم للمفعول، واشتق منه اسم المفعول، وأسند لضمير الفاعل الحقيقى وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ... فالعلاقة الفاعلية.

(٥) المثال من قبيل السبب الآمر، وهناك سبب غائى أو مآلى، قال ابن يعقوب: السبب المآلى يسند إليه أيضاً مجازاً مثل: يوم يقوم الحساب، فالقيام فى الحقيقة لأهل الحساب لا لأجله، فكان الحساب علة غائية وسبباً مآليا، جـ١ صـ٢٣٩ شروح.

يريدون بنيت المدينة للأمير، وبعضهم يجعل هذا المثال للمسبب وكلاهما صحيح[١]، وقول عروة بن الأحوص[٢]:

فلا تسألينى واسـألى عـن خليقتـى   إذا رد عافى القدر مَـنْ يسـتعيرها

العافى: ما ترك فى القدر من المرق، يرد مستعير القدر القدر معـه إلـى المعير، يجوز أن يكون (من) فى (من يستعيرها) فاعل رد، وعافى القدر مفعولـه وتسكن الياء للضرورة، أى: إذا رد المستعير القدر مع العافى، فحينئـذ لا يكـون إسناد الفعل إلى السبب، وليس فيه مجاز من هذه الجهة، ويجوز أن يكون رد بمعنى منع وعافى فاعله، ومن مفعوله، فيكون معناه: إذا منع عافى القدر مستعير القدر من استعارتها خوف رد القدر مع العافى إلى المعير، فلما صار العـافى سـببا لمنـع الاستعارة، أسند "رَدَّ" إليه فعلى هذا يكون من إسناد الفعل إلى السبب، وكأن الشاعر أراد هذا المعنى لأنه أبلغ فى بيان سخاوته.

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: جـ١ صـ٢٣٦: فيه نظر، لأنه على المسببية يرجع فى المعنـى إلى المفعول من أجله فيمكن دخوله فى قسم (عيشة راضية) إلا أن مرادهم بالمفعول فى (عيشة راضية) المفعول به فقط...

(٢) نسبه الجاحظ فى الحيوان جـ٥ صـ٤٥ لعبيد بن الأبرص، ونسبه بهاء الـدين السـبكى جـ١ صـ٢٣٧ لعوف بن الأحوص، وهو من قصيدة رواها صاحب المفضليات لعوف صـ٧٩ المفضليات، والبيت فى الإيضاح جـ١ صـ١١٤.

وقولنا: بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل؛ ولهذا لم يحمل نحو قوله:

أشــــاب الصــــغير وأفنـــى الكبيـــر ... كـــر الغـــداة ومـــر العشـــى

على المجاز ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره، كما استدل على أن إسـناد "ميز" فى قول أبى النجم:

ميـــز عنـــه قنزعـــا عـــن قنـــزع ... جذب الليـــالى أبطئـــى أو أســـرعى

مجاز بقوله عقبه: أفناه قيل الله للشمس اطلعى.

وقوله: (بتأول)(١) أى الإسناد إلى الغير بما يصرفه عن الظاهر يخرج نحو ما مر من قول الجاهل: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المـريض(٢)، والأقـوال الكاذبة التى يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب، بل كل إسـناد حقيقـى فـإن الإسناد فيه ليس بتأويل.

ولكون الإسناد المجازى بتأول لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسى(٣):

أشــــاب الصــــغير وأفنـــى الكبيـــر ... كـــر الغـــداة ومـــر العشـــى

على المجاز مالم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره، وهو أن المشيب والمفنى هما الكر والمر، إذ لو علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره لم يحمل على المجاز، بل على

---

(١) يشير بذلك إلى القرينة. انظر أسرار البلاغة صـ٤٣٣.

(٢) لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له حينئذ فهو حقيقة لا مجاز، ويقول السعد: وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة.

(٣) البيت من المتقارب وقائله: الصلتان العبدى كما فى شرح ديوان الحماسة جـ٣ صـ١٩١، والكامل للمبرد جـ٢ صـ١١٨، ومعجم الشعراء صـ٢٣٠، والمطول صـ٦١، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس، معاصر لجرير، ونسبه الجاحظ فى الحيوان جـ٣ صـ٤٧٧ للصلتان السعدى، والبيت فى الأسرار صـ٤١٧، والمفتاح صـ١٨٥، والإيضاح جـ١ صـ١١٧، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٧٣، وبديع القرآن صـ١٧٧، والشعر والشعراء جـ١ صـ٤٧٨.

الإسناد الحقيقى الكاذب كما هو مشهور، أو الذى ليس بكاذب ولا صادق كما هــو مذهب الجاحظ[١]، قوله: (استدل) يريد به أنه لو علم أو ظن أن قائله لم يرد ظاهره يحتمل قوله، ويستدل به على المجاز مثل استدلالهم على أن إسناد ميز إلى جــذب الليالى فى قول أبى النجم[٢]:

قــد أصــبحت أم الخيــار تــدعى   علــىّ ذنبــاً كلــه لــم أصــنع

من أن رأت رأسى كــرأس الأصــلع   ميــز عنــه قنزعــاعى قنــزع

جذب الليالى أبطئى أو أسرعى[٣]

---

(١) قال الدسوقى جــ١ صــ٢٤٤: بقى شىء آخر وهو أن الصلتان ذكر بعد عدة أبيات كلامــاً يدل على أنه لم يرد ظاهر الإسناد وأنه موحد من جملته:

ألم تــر لقمــان أوصــى بنيــه   وأوصيت عمراً ونعــم الوصــى

فملتنــــا أننــــا مســــلمون   علــى ديــن صــديقنا والنبــى

فإن هذا كله صريح فى أنه موحد، بل دلالته على ذلك أظهر من دلالة قول أبــى الــنجم: قيــل الله...إلخ

(٢) الأبيات من الرجز وهى فى الدلائل صــ١٩١، وأســرار البلاغــة صــــ٤٣٤، والمفتــاح صــ١٨٥، والإيضاح جــ١ صــ١١٩، والحيوان جــ٣ صــ٤٧٩، والطراز جــ٣ صــــ٢٤٣، والخصائص جــ٣ صــ٦١، والأغانى جــ٩ صــ٧٧، ومعاهد التنصيص جــ١ صــ٧٥، وفــى شروح التلخيص جــ١ صــ٢٤٤.

(٣) (ذنبا): بمعنى ذنوبا بدليل التأكيد بكل، فهو من إقامة المفرد مقام الجمع، أو المراد: الجنس المتحقق فى متعدد، وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير (ميز): أى فصل فى شعر الرأس قنزعــا عــن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما، (جذب الليالى) الجذب: المد ومضى الأكثر، يقال: جذب الشهر إذا مضى أكثره، وهذا المعنى هو المراد: أى مضيها واختلافها. والمعنى أن هذه المرأة أصــبحت تدعى علىّ ذنوبا لم أرتكب شيئاً منها لرؤيتها رأسى خالية من الشعر كــرأس الأصــلع، فــإن النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب.

مجاز[١] بقول أبى النجم عقيب قوله المذكور:

أفنـــاه قيـــل الله للشـــمس اطلعـــى حتـــى إذا واراك أفـــق فـــارجعى

والضمير فى أفناه يعود إلى شعر الرأس، أو إلى أبى النجم، أو إلى الجذب.

قوله: أفناه (قيل الله)[٢]، إلى آخره، يدل على أن الشاعر لايريد أن المميـز هو جذب الليالى الذى هو ظاهر كلامه، بل يريد أن المميز هـو قـول الله تعـالى بالحقيقة.

القنزع: واحد القنازع وهو الشعر حوالى الـرأس، وقولـه: (أبطئـى، أو أسرعى) يحتمل أن يكون صفة الليالى، أى الليالى المقول لها: أبطئى أو أسـرعى، ويحتمل أن يكون حالاً عنها، أى الليالى مقولاً فى حقها أبطئى أو أسرعى[٣].

وسمى الإسناد فى هذين القسمين من الكلام عقلياً لما مر.

وقد تبين من كلام المؤلف أن المسمى بالحقيقة العقلية، والمجاز العقلى هو الإسناد[٤] لا الكلام بخلاف ما يظهر من كلام الشـيخ عبـد القـاهر[٥] وصـاحب المفتاح[٦]، فإن المسمى بها هو الكلام، وإنما اختار المؤلف مـا ذكـره لأن نسـبة المسمى حقيقةً أو مجازاً إلى العقل على ما اختاره المؤلف بنفسه بلا واسطة شىء، وعلى ما اختاره بواسطة اشتماله على ما ينسب إلى العقل وهو الإسناد، وهـذا إذا

---

(١) خبر إن.

(٢) (قيل الله) فاعل أفنى بمعنى إرادته وأمره، ففيه مجاز عقلى وهو قرينة المجاز الأول.

(٣) قال عبد الحكيم: ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا علـى وجه الالتفات، كأن الزمان قال له: ما تقول فيما حدث لك؟ فأجابه: بأنه راض بما يفعل أسـرع أو أبطأ، أى: لا يبالىَ بعد فنائه وهمه بالليالى كيف كانت. والمراد بفنائه جعله مشـرفاً علـى الفناء أى العدم. وراجع حاشية الدسوقى جـ١ صـ٢٤٤.

(٤) انظر الإيضاح جـ١ صـ١٢٠.

(٥) الدلائل صـ٢٠٥، والأسرار صـ٤١٣.

(٦) المفتاح صـ١٨٥.

كان الإسناد فعلاً أو معناه، وإن لم يكن كذلك مثل: الإنسان جسم، نقل المؤلف أن الإسناد فيه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً، ولا ذلك الكلام يوصف بهما لعدم صدق حدهما عليه، لأن إسناد الفعل أو معناه مأخوذ فى حد كل واحد منهما.

وفيه نظر: لأنه على هذا الاصطلاح الذى ذكره المؤلف كذلك وأما ما ذكره الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح، حيث عرف الشيخ الحقيقة العقلية بقوله[١]: كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل وواقع وقعه فيوصف ذلك بالحقيقة والمجاز لأن قولهما عام متناول لما ذكره المؤلف ولغيره.

وعرف صاحب "المفتاح" الحقيقة العقلية بقوله[٢]: هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه بعد أن عرف المجاز العقلى بقوله: هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، وقال: إنما قلت يعنى فى الأول: ما عند المتكلم دون أن أقول: ما عند العقل، وفى الثانى خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول: خلاف ما عند العقل ليتناول الأول كلام الجاهل المذكور حيث عد منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه، ولا يدخل هذا الكلام فى الثانى فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً، وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر، ولئلا يمتنع عكس الثانى بمثل: كسا الخليفة الكعبة، إذ ليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا يقدح ذلك فى كونه فى المجاز العقلى، وقال المؤلف: فى كلامه هذا نظر[٣].

---

(١) أسرار البلاغة صـ٤٢٩.

(٢) المفتاح صـ١٨٨، وراجع شرح السيد الجرجانى للمفتاح صـ٨٦٤ تحقيق د. فريد التكلاوى.

(٣) الإيضاح جـ١ صـ١٢٢.

أما فى الأول فلأنه غير مطرد[١] لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً ولا متصلاً به كقولنا: الإنسان حيوان، مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً ولا منعكس[٢] لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم ومالا يطابق شيئاً منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق.

قلت: أما النظر الأول وهو أنه غير مطرد فمدفوع بما ذكرناه من تعريف الحقيقة العقلية نقلاً عن الشيخ عبد القاهر.

وأما الثانى وهو: أنه غير منعكس فمدفوع بأن تعريف الحقيقة العقلية إنما ذكر بعد تعريفه المجاز العقلى، وذكره فيه أنه لضرب من التأول وأنه لا يحمل على المجاز العقلى ما لم يعلم أو يظن أن قائله ما قاله عن اعتقاد، فعلم منه أن الحقيقة العقلية لابد فيها من أن يكون مالا يصرف فهم السامع عن ظاهر الإسناد، وألا يكون مجازا فحذف قيد فى الظاهر، أو بلا تأول من تعريفها لدلالة ما سبق عليه. وأما الثانى: فلا نسلم بطلان طرده بكلام الجاهل، لو ذكر فيه خلاف ما عند العقل لخروجه بقوله: لضرب من التأول، ولا بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل ما فى نفس الأمر[٣].

قلت: النظر الثانى مدفوع بأن ما عند العقل بحسب الظاهر أخص مما فى نفس الأمر، فخلاف ما عند العقل من خلاف ما فى نفس الأمر، وفى الأول لا قرينة، والثانى لا يدل العام على الخاص أصلاً، وإرادة ما لا يفهم من اللفظ فى التعريفات فاسدة حقيقة.

---

(١) المطرد أى: المانع، بمعنى أنه كلما صدق التعريف صدق المعرف، فهو مانع من دخول غير أفراد المعرف.

(٢) المنعكس أى: الجامع، بمعنى أنه كلما انتفى التعريف انتفى المعرف، فهو جامع لأفراد المعرف، ومثال عدم المنع تعريف الحيوان بأنه جسم نام، ومثال عدم الجمع تعريفه بأنه جسم مفكر.

(٣) راجع الإيضاح جـ١ صـ١٢٣، المفتاح صـ١٨٥.

وأقسامه أربعة لأن طرفيه إما حقيقتان نحو: أنبت الربيع البقل، أو مجازان نحو: أحيا الأرض شباب الزمان، أو مختلفان نحو: أنبت البقل شباب الزمان، وأحيا الأرض الربيع، وهو فى القرآن كثير: (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً)، (يذبح أبناءهم)، (ينزع عنهما لباسهما)، (يوماً يجعل الولدان شيباً)، (وأخرجت الأرض أثقالها) وغير مختص بالخبر بل يجرى فى الإنشاء نحو: (يا هامان ابن لى صرحاً).

[أقسام المجاز العقلى]

قوله: (وأقسامه أربعة)[1] أقول: أقسام المجاز العقلى باعتبار طرفيه - أعنى المسند والمسند إليه - (أربعة)[2] لا غير لأن طرفيه:

إما حقيقتان وضعيتان نحو: أنبت الربيع البقل، فالمسند هو "أنبت" والمسند إليه "وهو الربيع" حقيقتان وضعيتان مستعملتان فى مكانهما الوضعى ولا مجاز إلا فى مجرد الإسناد.

وإما مجازان وضعيان نحو: أحيا الأرض شباب الزمان، فالمسند وهو "أحيا"، والمسند إليه "شباب الزمان" مجازان وضعيان لكونهما موضوعين فى أصل اللغة لمعنى، ثم استعمل فى المثال أحيا بمعنى أنبت والشباب بمعنى الربيع، وفى نفس الإسناد مجاز عقلى.

وإما (مختلفان): وذلك إما بأن يكون المسند حقيقة وضعية، والمسند إليه مجازاً وضعياً نحو: أنبت البقل شباب الزمان[3].

---

(١) هذا تقسيم لا طائل تحته فى بلاغة المجاز، وقال بهاء الدين السبكى: وهذه الأقسام تأتى فى الإسناد الحقيقى.. جـ١ صـ٢٥٤.

(٢) لفظ (أربعة) ساقط من الأصل.

(٣) فالمسند الذى هو إنبات البقل حقيقى، والمسند إليه الذى هو شباب الزمان مجازى.

وإما أن يكون المسند مجازاً وضعياً والمسند إليه حقيقة وضعية مثل: أحيا الأرض الربيع[١].

والمجاز العقلى فى القرآن كثير[٢]: قال تعالى: **﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾**[٣]، نسبت الزيادة التى هى فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها، وقال: **﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ﴾**[٤] الفاعل غير فرعون، ونسب الفعل إليه لكونه الآمر بالفعل[٥]، وقال: **﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾**[٦] نسب النزع الذى هو فعل الله إلى إبليس لأن سببه أكل الشجرة وسبب أكلها وسوسته، ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين.

وقال تعالى: **﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾**[٧] نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه

---

(١) فالمسند الذى هو إحياء الأرض مجازى، والمسند إليه الذى هو الربيع حقيقة.

(٢) راجع أسرار البلاغة صـ٣٣١، أى كثير فى نفسه لا بالإضافية إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة، وتقدير فى القرآن على متعلقه وهو كثير للاهتمام. وقد رد به على مذهب الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلى كاللغوى فى القرآن، لإيهام المجاز الكذب، والقرآن منزه عنه، ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة، انظر "الإتقان فى علوم القرآن" للسيوطى جـ٣ صـ١٢٠، وتأويل مشكل القرآن صـ٩٩ لابن قتيبة.

(٣) الآية ٢ من سورة الأنفال، ولم يقل كقوله، أو نحو قوله تعالى لإيهام أن المعنى: وإذا تليت على منكرى المجاز فى القرآن آياته زادتهم إيمانا بوجوده فيه، فيكون فى الكلام إيهام للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه، وإن كان الغرض الحقيقى إنما هو التمثيل.

(٤) الآية ٤ من سورة القصص.

(٥) أى أن المسند هنا سبب آمر. وما قبله سبب غير آمر، وما يأتى سبب بواسطة. انظر حاشية الدسوقى جـ١ صـ٢٥٢ شروح.

(٦) الآية ٢٧ من سورة الأعراف.

(٧) الآية ١٧ من سورة المزمل.

فيه[١] وقال: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٢] أى الدفائن أو الأموات، نسب الفعل وهو لله تعالى إلى الأرض لكونها مخرجة منها.

والمجاز العقلى غير مختص بالخبر بل مجرى فى الإنشاء نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾[٣] نسب الفعل إلى هامان، وهو لغيره[٤].

---

(١) أى نسب جعل الولدان شيباً – جمع أشيب – إلى اليوم مجازاً لأن الضمير فى "يجعل" مـن باب الإسناد إلى الزمان، والجعل فى الحقيقة لله تعالى.

(٢) الآية ٢ من سورة الزلزلة.

(٣) الآية ٣٦ من سورة غافر.

(٤) فإن البناء فعل العملة وهامان سبب آمر، قال بهاء الدين السبكى: هذا مثال لمجاز السببية ويأتى ذلك فى الجميع.. جـ١ صـ٢٥٥ شروح.

ولابد له من قرينة لفظية كما مر أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلاً كقولك: محبتك جاءت بى إليك، أو عادةً نحو: هزم الأمير الجند، وصدوره عن الموحد فى مثل: أشاب الصغير، ومعرفة حقيقته إما ظاهره كما فى قوله تعالى: (فما ربحت تجارتهم) أى: فما ربحوا فى تجارتهم وإما خفية كما فى قولك: سرتنى رؤيتك، أى: سرنى الله عند رؤيتك، وقوله:

يزيدك وجهه حسناً — إذا ما زدته نظرا

أى: يزيدك الله حسناً فى وجهه.

[القرينة]

(ولابد للمجاز العقلى من قرينة)[١] إما لفظية[٢] (كما مر) فى قول أبى النجم: (قيل الله...) إلى آخره، فإنه يدل على أن إسناد (ميز) إلى الجذب مجاز. إما معنوية[٣] كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور عقلاً كقولك: محبتك جاءت بى إليك، فإن المجيء مسند إلى المحبة والمحبة هى الداعى إليه، والعقل لا يقبل الداعى فاعلاً، وإنما يقبله محركاً للفاعل، أى للمتصف بالقدرة أصله، جاءت بى نفسى إليك لمحبتك أى جئتك لمحبتك، ووجد المجيء إليك من نفسى لمحبتك، أو كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور عادة نحو: هزم الأمير الجند، فإنه لا يمتنع فى العقل أن يهزم الأمير وحده الجند، لكنه يمتنع عادة.

---

(١) القرينة فى اللغة مأخوذة من قرن الشيء بالشيء: جمعه به، وأصحبه إياه، وهى فعلية بمعنى فاعلة، أو بمعنى مفعولة، لأنها مصاحبة لما أريد صرفه عن ظاهره من الإسناد أو غيره، أو مجموعة ومصحوبة به.

(٢) وهى أن يكون مع الإسناد لفظ يصرفه عن ظاهره، أى عن أن يكون مراداً به الحقيقة.

(٣) وهى أن يكون مع الإسناد أمر غير لفظى يصرفه عن ظاهره.

وكذا قولك: بنى الوزير القصر، فإن استحالة قيام بناء القصر بالوزير إنما من جهة العادة لا العقل.

قوله: (وصدوره) أى: وكصدور الإسناد المجاز العقلى من (الموحد مثـل: أشاب الصغير) وأفنى الكبير، فإن صدوره منه قرينة تدل على أنه مجـاز عطـف على قوله كاستحالة.

قوله: (ومعرفة حقيقته) أى: ومعرفة حقيقة المجاز العقلى يريد أنه يجب فى المجاز العقلى أن يكون للمسند فاعل فى التقدير إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقـة، فإن تعريفه يشعر بذلك[1].

ومعرفة ذلك الفاعل قد تكون ظاهرة كما فى قوله تعـالى: ﴿فَمَـا رَبِحَـت

---

(١) هذا البحث يرجع إلى بيان: هل المجاز العقلى لا يتحقق بدون حقيقة يكون متعدياً عنهـا أو لا؟ وقد عرض لهذا البحث عبد القاهر فى الدلائل، ورأى أنه ليس بواجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل فى التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة، ففى ﴿فما ربحـت تجارتهم﴾ يصح أن نقول: فما ربحوا فى تجارتهم، أما فى أقدمنى بلدك حق لى على فلان، فـلا يمكنك أن تثبت للفعل فاعلاً سوى الحق... صــ٢٠٢ ، ٢٠٣ دلائل.

فقال الإمام الرازى: إن هذا فيه نظر: لأن الفعل لابد له من فاعل حقيقة، لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أضيف إليه الفعل فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره.

فتتبعه السكاكى حيث قال: ولا يختلجن فى ذهنك – بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصـل – تحقق مجاز – أياً كان – بدون حقيقة يكون متعدياً عنها لامتناع تحقق فرع من غير أصل..إلخ. صــ١٠٧ المفتاح. وآمن الخطيب برأى السكاكى وقال: (إن الفعل فى المجاز العقلـى لابـد أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة إلخ جــ١ صــ١٣٥ الإيضاح.

ولكن السعد والسيد يشتركان فى إبطال ما وجهه الرازى والسكاكى فى هـذا البحـث صــ٦٥ المطول، وراجع حاشية الدسوقى جــ١ صــ٢٥٩ شـروح، وتجريـد العلامـة علـى المختصر جــ١ صــ١٩٢.

تِّجَارَتُهُمْ﴾[1] إذ لا يخفى أن إسناد الربح بالحقيقة إنما هو إلى أصحاب التجارة، فتقديره: فما ربحوا فى تجارتهم.

وقد تكون خفية لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل كما فى قولك: سرتنى رؤيتك، أى: سرنى الله عند رؤيتك، وكما فى قول أبى نواس[2]:

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظرا

أى يزيدك الله حسناً فى وجهه إذا زدت النظر إلى وجهه لما أودعه من دقائق الجمال متى تأملت، وكما ذكر فى: "محبتك جاءت بى إليك".

---

(١) من الآية ١٦ من سورة البقرة.

(٢) ونسبه فى المطول صـ٦٤ لابن المعذل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة اسم المفعول، وذكر قبله بيتاً:

يزينا صفحتى قمر يفوق سناها القمرا

وفى معاهد التنصيص لأبى نواس وهو من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والأعراب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان أولها:

دع الرسم الذى دثرا يقاسى الريح والمطرا

والبيت فى ديوانه صـ٣٤٠، وأبو نواس هو الحسن بن هانئ الشاعر العباسى المشهور، وأطلق عليه أبو نواس (بضم النون وفتح الواو) لوجود ذؤابتين له تنوسان وتتحركان على كتفه.

وأنكره السكاكى ذاهباً إلى أن ما مر ونحوه استعارة بالكناية على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى لقرينة نسبة الإنبات إليه، وعلى هذا القياس غيره، وفيه نظر لأنـــه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى: **(عيشة راضية)** صاحبها كما سيأتى، وأن لا تصح فى نحو: نهاره صائم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، وأن لا يكـــون الأمر بالبناء لهامان، وأن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل على السمع واللوازم كلها منتفية لأنه ينتقض بنحو: نهاره صائم لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه.

[إنكار السكاكى للمجاز العقلى]

(وأنكره السكاكى، إلى آخره) **قال المؤلف:** أنكر صاحب "المفتـــاح وجـــود المجاز العقلى فى الكلام، وقال[1] فالذى عندى هو نظم هذا النوع، يريد به المجـــاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما سيأتى، وجعل نســـبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة بالكناية، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العـــدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم قرينة للاستعارة[2].

قوله: ذاهباً إلى أن ما مر، أى: من أمثلة المجاز العقلى ونحو ما مر منها.

قال المؤلف **(فى كلامه هذا نظر)**: لأن جعل المجاز العقلى من الاســـتعارة بالكناية **(يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى: ﴿عيشة راضية﴾ صاحب)** العيشة، لا العيشة لما سيأتى من أن الاستعارة بالكناية هى: أن يذكر المشبه، ويراد به المشبه به المتروك، واللازم منتف لفساد المعنى، لأن المشبه بـــه ههنـــا لـــيس متروكاً بل هو مذكور وهى هو الذى هو صاحبها.

---

(١) أى السكاكى فى المفتاح صـــ١٨٩.

(٢) هذا ما ذكره السكاكى فى المفتاح، وهو حاصل شبهة أوردها عبد القاهر ورد عليهـــا فـــى أسرار البلاغة صـــ٤٢٩.

ويستلزم أيضاً (أن لا تصح الإضافة فى نحو قولهم: فلان نهاره صائم) لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه، فيستلزم إضافة الشىء إلى نفسه وهــو باطــل، واللازم هو عدم صحة الإضافة فيما ذكر منتف بالاتفاق، ويســتلزم أن لا يكــون الأمر بالبناء فى قوله تعالى: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾[1] (لهامان) بل للعملة مــع أن النداء له، واللازم وهو أن لا يكون الأمر بالبناء لهامان منتــف، لأن الخطــاب والنداء معه.

ويستلزم أن يتوقف جواز تركيب نحو: (أنبت الربيع البقل على السمع)، أى على الإذن الشرعى؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية أى: إطلاق الاسم على الله تعالى موقوف على إذن الشارع، فيتوقف إطلاق الربيع على الله تعالى على الإذن منــه، واللازم وهو أن يتوقف جواز التركيب المذكور على السمع منتف بالاتفاق.

وقال المؤلف: وفيه نظر من وجه آخر وهو أنه لو جعل من قبيل الاستعارة بالكناية لانتقض بنحو قولهم: فلان نهاره صائم، فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجــوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو ممتنع عن حمل الكلام على الاستعارة لما سنعلم.

وما ذكر المؤلف، مدفوع، أما قوله: يستلزم أن يكون المراد بعيشة صاحب العيشة لا العيشة، فلأن المراد بعيشة فى قوله: ﴿فهو فى عيشة﴾ هو العيشة نفسها لا صاحبها، والمراد بالضمير الذى هو فى ﴿راضية﴾ وهو ضمير لفظة ﴿عيشــة﴾ هو صاحبها، فيكون أصل معناه: فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راض صــاحبها، فلا فساد للمعنى، وليس هو فى قوله: فهو فى عيشة راضية[2]، وفلان فــى قولــه: فلان نهاره صائم، مشبهاً بهما، بل المشبه به فى الأول هو من صدر منه الرضــا

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر.

(٢) انظر عروس الأفراح جــ١ صــ١٩٦ شروح.

مؤثراً قادراً مطلقاً، وفى الثانى هو من صدر منه الصوم مؤثراً قادراً مطلقاً لا فرد من أفراد ذلك المطلق.

ولو سلم أن فرداً من أفراده مشبه به لكن لمَ قلت أنه هو المذكور لجواز أن يكون هو غير المذكور لأن غير المذكور من أفراده يصح أن يكون مشبهاً به فاعلاً حقيقياً، ولو جعل جاعل المذكور مشبهاً به لم يكن ذلك حينئذ من الاستعارة بالكناية، ونحن لا نقول بأن مالا يمكن أن يكون من الاستعارة بالكناية – يكـون اسـتعارة بالكناية، ويعلم مما مر صحة الإضافة فى "نهاره صائم"[١]، لكون المراد من النهار حينئذ ليس المذكور الذى هو فلان حتى تكون إضافته إلى ضمير فلان من إضـافة الشىء إلى نفسه.

ولو سلم المراد بالنهار وهو فلان المذكور لا يلزم منه إضافة الشىء إلـى نفسه لأن المراد بالنهار مسمى ذلك الشخص، والضمير فى نهاره يرجع إلى اللفـظ فيكون تقديره: مسماه صائم.

وأما قوله: (ويستلزم أن لا يكون الأمر بالبناء لهامان) فإن أراد بـه أنـه يستلزم أن لا يكون الأمر له أصلا فالاستلزام ممنوع لجواز أن يكون الأمـر لـه مجازاً، ولغيره حقيقة، وإن أراد أنه لا يكون له حقيقة فالاستلزام مسلم[٢]، لكن لـم

---

(١) قال السعد: ولا شك فى صحة هذه الإضافة ووقوعها، قال الله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾ وقال الشاعر: فنام ليلى وتجلى همى، وهذان المثلان أظهر لأن "نهاره صائم" مما ينـاقش فيـه بأن الاستعارة إنما هى فى ضميره المستتر لا فى نهاره كالاستخدام فـى علـم البـديع، لكـن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين صـ٦٦ المطول، وانظر حاشية الدسوقى جـ١ صـ٢٦٨ شروح.

(٢) انظر شروح التلخيص جـ١ صـ٢٦٨.

قلت أنه منتف إذ لا يلزم من انتفاء الأمر له حقيقة انتفاء الأمر له مطلقـاً لأنــه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وقرينة العرف تدل على أن الأمر له مجاز[١].

وأما قوله: ويستلزم أن يتوقف جواز التركيب نحو: أنبت الربيع البقل على السمع فممنوع استلزامه؛ لأن بعض الناس يجوزون إطلاق الاسم على الله من غير توقيف، وصاحب "المفتاح" قد صرح بتجوزه بقوله: يجعل الربيع استعارة بالكنايـة عن الفاعل الحقيقى.

قال المؤلف فى الإيضاح[٢]: إنما لم نورد الكلام فـى الحقيقـة والمجـاز العقليين فى علم البيان كما فعل السكاكى ومن تبعه لدخوله فى تعريف علم المعانى دون علم البيان، قلت: أما دخوله فى تعريف علم المعانى، فمن حيث إنه مما يعرف به أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال، لأن مقتضى الحال قد يكون حقيقـة عقلية، وقد يكون مجازاً عقلياً فمتى يوردان فى علم المعانى مـن هـذه الحيثيـة المذكورة يكونان منه ولا شك أنهما من هذه الحيثية يكونان خارجين عن تعريـف علم البيان لأنه إنما يبحث عما يعرف به إيراد المعنـى الواحـد بطـرق مختلفـة بالدلالات العقلية، والحيثية الأولى غير هذه الحيثية، والتحقيق أن المقصود بالـذات من علم المعانى هو معرفة كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فكل ما يبحث عنه فى علم المعانى لابد وأن يكون له مدخل فى هذا المقصود بالذات، أى: لا يكـون مقصوداً لأجل شىء آخر هو مقصود بالذات لا بالتبع، وأن المقصود بالـذات مـن علم البيان هو معرفة كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالـدلالات العقليـة، فكل ما يبحث عنه فى علم البيان لابد أن يكون له مدخل بالذات فى هذا المقصود لا بالتبع.

---

(١) قال السعد فى المطول صـ٦٦: واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفى كونـه مـن بـاب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم...إلخ.

(٢) الإيضاح جـ١ صـ٢٣٦.

فيجوز أن يكون البحث عن المجاز العقلى من مسائل علم المعانى من وجه، وأن يكون من مسائل علم البيان من وجه آخر، وحينئذ دخوله فى تعريف علم المعانى من وجه لا ينافى دخوله فى تعريف علم البيان من وجه آخر، بل الأنسب أن يذكر المجاز العقلى فى علم البيان لأنه لا يوجد بدون الدلالة العقلية، والبحث عنه لا ينفك عن تعقل هذه الجهة كما علم من تعريفه ومن غير تعريفه، وإن كان مبحوثاً عنه من وجه آخر، ولو كان دخوله فى تعريف علم المعانى من الوجه الذى ذكرناه مقتضى إيراده فى علم المعانى لكان ذلك الوجه يقتضى أيضاً إيراد التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية فى علم المعانى؛ لأنها قد تكون مقتضى للحال، فيكون البحث عنها من هذا الوجه مما يعرف به أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال.

أحوال المسنـــــد إليه

أما حذفه فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، أو تخييل العـدول إلــى أقوى الدليلين من العقل واللفظ كقوله:

قال لى: كيف أنت؟ قلت عليل

أو اختبار تنبه السامع عند القرينة أو مقدار تنبهه أو إيهام صونه عــن لســانك أو عكسه، أو تأتى الإنكار لدى الحاجة أو تعينه أو ادعاء التعين أو نحو ذلك.

[أحوال المسند إليه]

قال: (أحوال المسند إليه) إلى آخره. أقول:

لما فرغ من الباب الأول شرع فى الباب الثانى فى بيان أحوال المسند إليه، قدم أحوال المسند إليه لأن المسند فى أغلب الأحوال معنى قائم بالمســند إليــه أو متعلق به، والقائم بالغير أو المتعلق يحتاج إليه، والمحتاج فرع المحتاج إليه، وأيضا المسند إليه من حيث أنه مسند إليه حاصل لا يطلب بخلاف المسند فيكــون مقــدماً عليه، لذلك فقدم أحواله على أحواله.

[حذف المسند إليه]

ومن أحوال المسند إليه حذفه[1] عن اللفظ. وهو:

---

(١) قدم الحذف على سائر أحوال المسند إليه لكونه عبارة عن عدم الإتيان به وعــدم الحــادث سابق على وجوده.

وذكره هنا بلفظ الحذف وفى (المسند) بلفظ الترك تنبيهاً على أن المسند إليه هو الركن الأعظــم الشديد الحاجة إليه، حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف. ويلاحظ أن الحذف يتوقف على أمرين: وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر، والثانى هو المقصود، أما الأول فيعلم من النحو.=

(إما للاحتراز عن العبث بناء على[1] الظاهر) يريد أن السامع يعرف منك القصد بهذا المسند إلى ذلك المسند إليه، فذكره يكون عبثاً أى لا فائـدة فيـه لعلـم السامع به، لكن لزوم العبث من ذكره إنما هو فى الظاهر كما ذكر لا فى الحقيقـة، فإن ذكر المسند إليه لا يكون عبثاً فى نفس الأمر لأنه أحد جزئى الجملة المحتـاج إليهما وإنما لزم العبث ظاهراً أن لو لم يكن فى ذكر المسند إليه فائـدة سـوى أن يعلمه السامع بذكره حتى إذا علمه من غير ذكره يكون عبثاً، مثاله قول المسـتهل: الهلال والله، دون هذا الهلال والله.

وأما (تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) يريد أن فى تـرك المسند إليه اعتمادا على شهادة العقل، وفى ذكره اعتماداً على شهادة اللفظ، فكل من العقل واللفظ مما يصلح أن يكون مسنداً إليه دليل، إلا أن العقل دليل على التـرك، واللفظ دليل على الذكر[2] ودلالة العقل أقوى من دلالة اللفظ، لأن العقـل مسـتقل بالدلالة فى الجملة، بخلاف اللفظ فإنه لا يستقل بالدلالة أصلاً، ومع ذلك دلالة اللفظ من حيث الظاهر فغايته أن يحصل الظن بكون الملفوظ مسنداً إليه لكونه صالحاً له، ولم يدل دليل على كون غيره مسنداً إليه للمسند المذكور بخلاف دلالة العقل فإنها قد تحصل بالقطع، فهى أقوى، وإذا تقرر ذلك فمعناه أن حذف المسند إليه يوقـع فـى الخيال العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ وهو العقل فيكون حذفه راجحـاً

=يقول عبد القاهر فى مطلق الحديث عن الحذف: هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيـب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، وتجـدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن ...إلخ صـ١٠٤ دلائل الإعجاز.

(١) حال من العبث، أى حال كون العبث مبنياً على ما هو الظاهر من إغناء القرينة عنه.

(٢) قال بهاء الدين السبكى عن هذه العبارة – أن العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر – هى عبارة قلقة وصوابها: العقل دليل الترك واللفظ دليل عند الذكر. جـ١ صـ٢٧٦ شروح.

على ذكره، فحذف عملاً بأقوى الدليلين، قوله: (من العقل واللفظ) بيـان الـدليلين، قوله: كقوله[١]:

قال لـي كيـف أنـت؟ قلـت عليـل

أى: أنا عليل، وهذا المثال يصلح للاحتراز والتخييل.

(وأما اختبار تنبه السامع عند القرينة) يريد أن حذف المسند إليه إمـا لأن يختبر السامع هل يتنبه له عند وجود القرينة الدالة عليه أو لا يتنبـه لـه، وذلـك مقتضى الحذف، إذ لا يحصل الاختبار المذكور إلا عند حذفه[٢].

أو يختبر (مقدار تنبه) السامع للمسند إليه المحذوف عند وجود القرينة بأنه هل يتنبه بقرينة دون قرينة، أو يتنبه لجميع القرائن، أو هل يتنبه بأدنى إشارة أو لا يتنبه إلا بزائد عليه[٣].

---

(١) البيت من الخفيف، ولم يعلم قائله، وهو من شواهد عبـد القـاهر فـى دلائـل الإعجـاز صـ١٦٤، وفى المفتاح صـ٨٤، والإيضاح جـ٢ صـ٧، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ١٠٠. والبيت مع ذلك شاهد على شبه كمال الاتصال. وبقية البيت: سهر دائم وحزن طويل. "وسـهر دائم" إما مبتدأ – أى بى سهر دائم – أو خبر – أى سبب علتى سهر – والجملـة اسـتئنافية، فيقدر على الأول: ما بالك عليلاً؟ وعلى الثانى: ما سبب علتك؟

(٢) مثال ذلك: أن يحضر إليك رجلان تربطك بأحدهما صداقة فتقول لزميل لـك يعـرف هـذه الصلة: "غادر" على معنى الصديق غادر فتحذف المسند إليـه اختبـاراً للسـامع أيتنبـه إلـى المحذوف بذكر الغدر، أم لا يتنبه.

(٣) مثال ذلك أن يحضرك شخصان تجمعك بهما صداقة لكن أحدهما أقدم صحبة فتقـول لآخـر يعلم ذلك: (جدير بالإحسان) تريد أقدمهما فتحذف المسند إليه اختباراً للسامع أيتنبـه بالقرينـة الخفية، أم لا يتنبه.

وأما (لإيهام صونه عن لسانك أو عكسه) تريد أن حذف المسند إليه إما لأن يوهم السامع بأن تصونه عن لسانك لغاية عظمته وشرفه(١). أو يوهمه بأن تصون لسانك عنه لغاية خسته ودناءته، فحذف ليحصل هذا الغرض(٢).

وأما (تأتي الإنكار لدى الحاجة): يريد أن حذف المسند إليه:

إما لأن يكون ذلك سبيل إلى الإنكار إن مست إلى الإنكار حاجة مثلاً إذا قلت: يفسق ويفجر مع من تعرف منه أنه يعرف بقرائن الأحوال قصدك إلى معين لكنك ما كنت تعرف منه أنه ينكر عليك ما تقول، فلو قلت: وأنكره عليك مست الحاجة لإنكاره عليك إلى إنكاره بأن تقول مرادى ما كان الذى سبق إليه فهمك.

وأما لتعيين المسند إليه للمسند (بحسب الحقيقة أو بحسب ادعاء المتكلم التعين يريد أن حذف المسند إليه إما لأن يتعين المسند إليه)(٣) بحيث لا يصلح المسند إلا لذلك المسند إليه حقيقة أو ادعاء، مثال الحقيقة قولك: خالق لما يشاء فاعل لما يريد، فإن هذا المسند لا يصلح حقيقة إلا لله تعالى فيمتنع سبق الذهن من سماع هذا المسند إلى غيره تعالى، فلذلك ما احتجت إلى أن تقول: الله، ومثال الادعاء قولك: وهب عشرة آلاف درهم، أى الملك حيث لا يكون غيره يصلح لذلك بحسب دعوى المتكلم.

لا يقال: إن مجرد تعين المسند إليه للمسند لا يقتضى حذفه ما لم ينضم إليه شيء آخر يرجح الحذف على الذكر لأنه هو الاعتبار المناسب. قوله: (أو نحو ذلك). أى: حذف المسند إليه.

---

(١) مثال ذلك : (رافع راية التوحيد) تريد النبى ﷺ.

(٢) مثال ذلك قولك: (مطرود) من رحمة الله، تعنى إبليس اللعين، فتحذفه لئلا يمر بلسانك.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل ووجد فى سائر النسخ.

أما لنحو ما ذكر من الاعتبارات المناسبة لحذفه مثل أن يكون الاستعمال وارداً على تركه لخصوصه[١]، كقولك: رمية من غير رام[٢]. لايقاس ترك نظائره عليه، فلا يقال: قتلة من غير قاتل.

أو الاستعمال وارداً على ترك نظائره[٣] كقولك: نعم الرجل زيد، على قول من يرى أصل الكلام نعم الرجل هو زيد[٤].

أو لفرح المتكلم بما أبصر من الغنيمة والدهش عن ذكر المبتدأ كما يقول القانص: غزال، أى هذا غزال، فاصطادوه، ومنه قول المرقش[٥]:

لا يبعد الله التلبب والغارات إذ قال الخميس نعم

أى هذا نعم فأغيروا عليه، أو فخذوه، أو كما تكون فى جماعة وأنت تريد أن تخبر صاحبك بفعل شخص هو يعرف ذلك الشخص، ولا تريد أن تعلمه غير

---

(١) أى لكونه مثلاً لا يغير.

(٢) مثل يضرب لمن صدر منه فعل ليس أهلاً له: قاله الحكم بن يغوث حين نذر أن يذبح مهاة على الغبغب، وهو جبل بمنى، وكان من أرمى الناس فصار كلما رمى مهاة أخطأها حتى كاد يقتل نفسه، فخرج يوماً ومعه ابنه مطعم وكان ابنه لا يحسن الرمى، فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما، فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فأصابها فقال الحكم عندئذ: رمية من غير رام فجرى مجرى المثل المستقصى. فى أمثال العرب جـ٢ صـ١٠٥، ومجمع الأمثال جـ١ صـ٣١٠، وحاشية الدسوقى جـ١ صـ٢٨١ شروح.

(٣) انظر شرح ابن يعقوب جـ١ صـ٢٨٢ شروح.

(٤) أى النعت المقطوع لإنشاء المدح أو الذم أو الترحم...إلخ.

(٥) هو المرقش الأكبر، والبيت فى إصلاح المنطق صـ٦٠، وقد شفعه صاحب المفتاح ببيت آخر هو:

والعدو بين المجلسين إذا أد العشى وتنادى العم

والصحاح جـ١ صـ٤٣٩، والبيت الأول فى نهاية الأرب ٧٨/٧، ومغنى اللبيب ٥٢٨/٢ والمفصل صـ٢٥، والمفضليات، والتلبب: التحزم بالسلاح، والخميس: الجيش، والنعم: واحد الأنعام، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، يريد: التهيؤ للحرب والإغارة.

صاحبك فيحذف المسند إليه لذلك، أو غير ذلك مما لا يهتدى إليه إلا العقل الســليم والطبع المستقيم، وقيام القرينة الدالة على حذفه شرط فى جميع مواضع حذفه[١].

---

(١) انظر المفتاح صــ٨٤.

وأما ذكره فلكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل على القرينة أو للتنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير أو إظهار تعظيمه أو إهانته أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب نحو **(هى عصاى)**.

[ذكر المسند إليه]

(وأما ذكر المسند إليه فلكون ذكره هو الأصل ولا مقتضى) للحذف. أو ذكره (لاحتياط) إحضاره فى ذهن السامع (لضعف) الاعتماد على القرينة[1] أو ذكره (للتنبيه على غباوة السامع) فإنه لايكون ممن تنفعه القرائن أو ذكره (لزيادة الإيضاح والتقرير) حيث تكون القرينة الدالة على حذفه موجودة، ويكون السامع ممن ينتفع بها[2].

أو ذكره لإظهار تعظيمه، كقولك: الملك أعز الله أنصاره.

أو ذكره لإظهار إهانته، كقولك: اللص هو هذا الفاعل الصانع، والمقام مقام التعظيم والإهانة.

أو ذكره (للتبرك بذكره) كذكر الله تعالى، والأنبياء عليهم السلام والأولياء.

أو (للاستلذاذ) بذكره كذكر المحبوب.

---

(١) إما لخفائها، وإما لاشتباه فيها، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقضى.. وأجاب السيد عيسى الصفوى: بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ، وعليه ينبنى ما تقدم وهو لا ينافى أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية، وعليه ينبنى ما هنا. حاشية الدسوقى جـ١ صـ٢٨٣ شروح، وراجع شرح بهاء الدين السبكى، وكذا ابن يعقوب.

(٢) وعليه قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾

أو ذكره لبسط الكلام بذكره حيث يكون إصغاء السامع مطلوباً كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام:﴿هِيَ عَصَايَ﴾[١] ولهذا زاد على الجواب فقال: ﴿أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ إلى آخره.

أو لنحو ما ذكر من الاعتبار المناسب لذكره[٢]. وذكر صاحب المفتاح[٣] من الاعتبار الذى يقتضى ذكر المسند إليه أن يكون الخبر[٤] عام النسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين كقولك: زيد جاء. وقال المؤلف[٥]: وفيه نظر[٦]: لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر، وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره[٧] وإلا فيكون ذكره واجباً[٨].

قلت: يقتضيان ذكره وحدهما بل يقتضيان رجحان ذكره مع الأصل وكون المسند إليه واجب الذكر لا ينافى (رجحان)[٩] ذكره على حذفه لأن رجحان ذكره على حذفه أعم من أن يكون (بطريق)[١٠] الوجوب، أو الأولوية، وأيضا وجوب ذكره لعدم القرينة الدالة على الحذف لا ينافى وجوب ذكره، لما ذكره صاحب

---

(١) الآية ١٨ من سورة طه.

(٢) كالتهويل، أو التعجب، أو الإشهاد فى قضية، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

(٣) المفتاح صـ٨٥.

(٤) فى الأصل (الجزء) بدل الخبر.

(٥) الإيضاح جـ٢ صـ١١.

(٦) أى فى كلام السكاكى.

(٧) بل لابد أن ينضم إليهما أمر ثالث كالتبرك، والاستلذاذ، ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف.

(٨) لانتفاء شرط الحذف لاقتضاء عموم النسبة وإرادة التخصص.

(٩) لفظ (رجحان) ساقط من الأصل.

(١٠) ساقط من الأصل.

المفتاح، بل يكون كل منهما مقتضياً لذكره، وهـذا الاعتـراض لا يخـتص بهـذا الموضوع، بل هو آت فى غيره أيضا، ولم يدخل هذا الاعتبار فى سـائر الوجـوه التى تقتضى ذكر المسند إليه مما ذكرها، والقول الجملى فى الاعتبارين هو أنه متى قامت قرينة على حذف المسند إليه ورجح حذفه على ذكره حذف، ومتى رجح ذكره على حذفه ذكر(١).

---

(١) راجع فى ذلك عروس الأفراح جـ١ صـ٢٨٦، والمطول صـ٦٩، وحاشية السـيد علـى المطول.

تعريف المسند إليه.

وأما تعريفه فبالإضمار لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة، وأصل الخطـاب أن يكون لمعين وقد يترك إلى غير معين ليعم كل مخاطـب نحـو: **(ولـو تـرى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم)** أى: تناهت حالهم فى الظهور فلا يخـتص بها مخاطب.

قال: (وأما تعريفه[١]) – إلى آخره: أقول: قالوا: أما تعريف المسند إليه فهو إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها، والسبب فى ذلك هـو أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الإعلام به أقوى، ومتـى كـان أقرب كانت أضعف، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه، والمسند كلما ازداد تخصصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً، وإن شـئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا: شىء ما موجود، وفى قولنا: فلان بن فلان يحفظ كتاب سيبويه[٢].

وفيه نظر[٣]. لأن قولهم: فهو إذا كان المقصود من الكلام فائدة يعتد بمثلها إلى آخر ما نقلناه عنهم لا يقتضى تعريف المسند إليه، بل لا يقتضـى التعريـف، غايته أنه يقتضى التخصيص، وهو أعم من التعريف ومقتضى الأعم لا يجـب أن يكون مقتضياً للأخص[٤]، بل لو قالوا: فهو إذا كان المقصود تعيين المسند إليه عند

---

(١) أى إيراد المسند إليه معرفة، وقدم هنا التعريف لأنه الأصل – لأن المقصود الحكـم علـى شىء معين عند السامع، وفى المسند التنكير لأن المقصود ثبوت مفهومه لشىء، وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع.

(٢) هذا كلام الإيضاح جـ٢ صـ١٢، والمفتاح صـ٨٥.

(٣) أى فيما مضى من كلام الخطيب المنقول عن السكاكى.

(٤) قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٢٨٧ شروح: قلت: قد أجاب المصنف عن ذلك بقولـه: وكمال التخصيص بالتعريف، وهى العبارة التى لم يذكرها الخلخالى.

السامع أو إحضاره بعينه فى ذهن السامع لكان مقتضياً له، ثم سبب إحضاره بعينه فيه مختلف.

[تعريف المسند إليه بالإضمار]

فإن كان بالإضمار: فإما (لأن المقام مقام التكلم) يريد حكاية النفس لا التكلم مطلقا فإنه يقتضى الإضمار كقوله[١]:

أنا الــذى يجــدونى فــى صــدورهم لا أرتقــى صــدراً منهــا ولا أرد

ومعناه: لا أخرج من صدورهم، فصرت غصة فى صدورهم قد نشبت فيها فلا تصدر ولا ترد.

وإما لأن المقام مقام خطاب كقوله[٢]:

أنــت الــذى تنــزل الأيــام منزلهــا وتمسك الأرض من خسف وزلــزال

وإما لأن المقام مقام الغيبة لكون المسند إليه مذكوراً، أو فى حكم المــذكور لقرينة تدل عليه كقوله[٣]:

---

(١) البيت من البسيط وفى آمال المرتضى جــ١ صــ٤١٤ أن قائله: الكميت بن زيد وفى بهجة المجالس صــ٤١٣ نسب إلى لبيد بن عطارد، وفى معجم الشعراء نسبه المرزبانى إلى أبى بكر العزمى صــ٢٣٨، ثم عاد فنسبه للكميت بن معروف صــ٣٥٢ ولم ينسب لمعين فــى ديــوان الحماسة جــ١ صــ٣٨٢، وعيون الأخبار جــ٢ صــ١٠، والبيت فى المفتاح صــ٨٥.

(٢) البيت من (البسيط) قائله: على بن جبلة فى مدح أبى دلف، وقد قتله المــأمون لمبالغتــه. انظر شعر على بن أبى جبلة صــ٩٥، الوساطة صــ٣٨٨، والأغانى جــ١٨ صــ١١٤، الشعر والشعراء جــ٢ صــ٨٤٢، والمفتاح صــ٨٦.

(٣) البيتان من (الوافر) قالهما القاسم حنبل فى زفر بن أبى هاشم بن ســنان، انظــر الأشــباه والنظائر جــ١ صــ١٦٠، وديوان المعانى جــ١ صــ٤٣، وزهــر الآداب جــــ١ صــــ٥٠٩، والمؤتلف والمختلف جــ٣ صــ٢٩، ودلائل الإعجاز صــ١٠٦، والمفتاح صــ٨٥، والإيضــاح جــ٢ صــ١٤، والحماسة جــ٢ صــ٢٨٨، والصناعتين صــ٣٥٢، ومعجم الشعراء للمرزبانى صــ٣٣٣.

من البـيض الوجـوه بنـى سـنان لو أنك تستضـىء بهـم أضـاءوا

هـم حلـوا مـن الشـرف المعلـى ومن حسب العشيرة حيث شـاءوا

وقوله تعالى:(١) ﴿**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾(٢)، وقولك: نعم رجـلاً زيـد، وضربنى، وضربت زيداً. وأصل الخطاب أن يكون لمعين لأنه من المعارف، وقد يترك هذا إلى غير معين، وإن كان معيناً صورة كما تقول: فلان لئيم إن أكرمتـه أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك، فلا تريد مخاطباً بعينه، بـل تريـد: إن أكـرم وأحسن إليه أهان وأساء، وإنما يترك إلى غير معين ليعم كل مخاطب، أى: سـوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد، وكقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَـرَى إِذِ الْمُجْرِمُـونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ**﴾(٣) فيحمل على العموم حتى لا يختص الخطاب بـالنبى عليه السلام(٤) معنى، وإن اختص به لفظا للقصد إلى تفظيع حالهم، وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا يختص بحالهم (رؤية)(٥) مخاطب دون مخاطب، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب.

---

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة.

(٢) التعبير بالمسند إليه ضمير غيبة لتقدم ذكره لفظا حقيقة مثل: حضر التلميذ وهو يبتسـم أو تقديراً مثل: فى داره زيد، وضرب غلامه زيد، أو معنى لدلالة لفظ عليه كالآية المذكورة، فقـد تقدم لفظ يدل على معناه (اعدلوا) أو لدلالة قرينة حال مثل: ﴿فلهن ثلثا ما ترك﴾ أى الميـت لأن الكلام فى الإرث، أو حكماً مثل: ربه فتى.

(٣) من الآية ١٢ من سورة السجدة.

(٤) وصاحب الكشاف – مع قوله بعموم الرؤية – يجوز أن يكون خطاباً للنبى عليـه السـلام، ويراد به التمنى، كأنه يقول: وليتك ترى ما هم عليه من الخزى ليشمت بهم جـ٣ صـ٤٠٣ ويحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ الآية ٢٧ من سورة الأنعام. وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ﴾ الآية ٣٠ من سورة الأنعام، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّـالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٥) فى الأصل (دون) بدل (رؤية).

وبالعلمية لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به نحو: **(قل هو الله أحد)** أو تعظيم أو إهانة أو كناية أو إيهام استلذاذه أو التبرك به أو نحو ذلك.

[تعريفه بالعلمية]

وإن كان تعريف المسند إليه بالعلمية فإما **(لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به)** قوله: **(بعينه)** يخرج النكرة، وقوله: **(ابتداء)** قيـل: أى أول مرة يخرج ما يكون الإحضار بعينه به لكن لا أول مرة، بل مرة ثانية مثلاً، فإنه لا يقتضى أن يكون بالعلم بل يحصل بالضمير أيضاً كقولك: زيد جاء وهو راكب.

وقيل: أى بلا واسطة احتراز عن غير العلم من المعـارف، فإنـه يمكـن إحضاره به لكن بواسطة مثل قرينة التكلم والخطاب والغيبة، والصلة والإشارة لكن غير العلم من المعارف يخرج بقيد قوله: باسم مختص به، أى: بالمسند إليه، فإنـه يحضره لا باسم مختص بالمسند إليه فعلى هذا لافائدة لأحد القيدين، وقوله: **(باسـم مختص به)** أولى من قول القائل: بطريق يخصه؛ لأنه يعم العلم وغيره، لأن قوله: بطريق أعم من الاسم وغيره، ويتناول مثل: الإنسان، وأيضاً فإنه طريـق يخـص الحيوان الناطق، فلا يقتضى أن يكون إحضاره بالعلمية بخلاف الأول فإنـه قيـده بالاسم فيخرج عنه به مثل هذا، اللهم إلا إذا قيل: المراد بطريق يخصه وضعاً فـلا يرد ما ذكر لأن غير العلم من المعارف يخص المسند إليه بحسب الاستعمال بعينه، لكن الوضع عند البعض أعم من أن يكون الاستعمال أو غيره، وفى أن الإحضـار المذكور يقتضى أن يكون بالعلمية نظر: لأن الإحضار المذكور قد يحصل بـبعض المعارف أيضاً غير العلم مثل[1]: **﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾**[2] الأول اسـم مخـتص بحسـب الوضع بالإشارة به إلى المفرد المذكر، والثانى بالإشارة إلى المفرد المؤنـث، وإن

---

(١) الآية ٤٨ من سورة الرحمن.

(٢) جاءت فى الأصل هكذا (ذا وتا فان)

أريد بقوله: (باسم مختص به) أو بطريق يخصه أنه وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد، فالقيدان قبله زائدان إذ بهذا القيد حينئذ يخرج غير العلم قوله: نحو ﴿**قل هو الله أحد**﴾ العلم فيه هو الله فإن المؤلف جعله علماً على المستحق للعبودية له بحسب الوضع، أو بغلبة الاستعمال، وفى جعله علماً نظر: لأن ما وضع له هو المستحق للعبودية أو الواجب لذاته، وكل واحد منهما كلى وإن انحصر فى الخارج فى شخص واحد لدليل يدل عليه، وذلك لا يمنع كليته ومفهوم العلم جزئى حقيقى.

وإما لتعظيم المسند إليه، أو لإهانته كما فى الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة[١]. وإما للكناية عن الإهانة، أو غيرها والاسم العلم صالح للتعظيم أو للإهانة، أو للكناية، هذا إذا لم تحصل هذه المعانى بغير العلم، أو حصل به لكن حصوله بالعلم راجح وإلا لا يقتضى أن يكون المسند إليه علماً اقتضاء رجحان[٢].

وأما لإيهام استلذاذ اسمه العلم[٣] كقوله[٤]:

أبا شجاع بفارس عضد الدو لة فناخسرا شهنشاها

---

(١) مثال التعظيم: قدم عز الدين، والإهانة: رحل أنف الناقة.

(٢) انظر حاشية الدسوقى جـ١ صـ٢٩٨، ٢٩٩، والمطول صـ٧٣.

(٣) حدث فى الأصل تقديم وتأخير، فجاءت العبارة هكذا: (وإما لإيهام استلذاذ اسمه العلم كأسماء الأنبياء وما شابهها، أو لاعتبار آخر مناسب لذكر العلم كقوله، ثم ذكر البيتين.. أو التبرك باسم العلم. والذى أثبته هو الصواب، وموجود فى سائر النسخ.

(٤) القائل هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الشاعر الحكيم صاحب الأمثال السائرة والمعانى النادرة، وآخر من شارف شعره قمة الإتقان، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـ ومات مقتولاً سنة ٣٥٤هـ، وهما من قصيدة يمدح بها عضد الدولة مطلعها:

أوه بديل من قولتى واها لمن نأت والبديل ذكراها

والقصيده فى الديوان صـ٥٥٢ لجنة التأليف والترجمة، والبيت الأول فى الوساطة صـ٨٤ والثانى فى المطول صـ٢٢٣، وعروس الأفراح.

أو التبرك باسمه العلم كأسماء الأنبياء وما شابهها، أو لاعتبار آخر مناسـب لـذلك العلم(١).

(١) كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره.

وبالموصولية لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: الذى كان معنا أمس رجل عالم، أو استهجان التصريح بالاسم، أو زيادة التقرير، نحو: **﴿وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه﴾** أو التفخيم نحو: **﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾** أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو:

إن الذين ترونهم إخوانكم　　يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر نحو: **﴿إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين﴾** ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه نحو:

إن الذى سمك السماء بنى لنا　　بيتاً دعائمه أعز وأطول

أو شأن غيره نحو: **﴿الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين﴾**

[تعريفه بالموصولية]

"وبالموصولية" إلى آخره: وإن كان تعريف المسند إليه بالموصولية: فإما لعدم علم المخاطب أو المتكلم بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: الذى كان معنا أمس رجل عالم، أو الذى كان معك أمس لا أعرفه.

وإما لاستهجان التصريح بالاسم لكونه من الأسماء المذمومة، وينبغى الاستهجان بذكره موصولا فلا تقول: حنظلة فعل كذا، بل تقول: الذى كان معنا فعل كذا.

وإما (لزيادة التقرير) بالموصول وهى مقصودة كقوله تعالى: **﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾**[1] أى راودت زليخا[2] يوسف، ولم يقل وراودته زليخا، بل أقام مقامها **(التى هو فى بيتها عن نفسه)** لأن كونه فى بيتها زيادة

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة يوسف، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٣٥٤.

(٢) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس، وبضم الزاى وفتح اللام كما فى البيضاوى.

تقرير للمراودة التى هى الإرادة والعلم بمعزل عن الدلالة على الزيادة، فلذلك اختير الموصول عليه[١].

وإما للتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٢] فأقيم لفظ "مـــا" مقام مأتى فرعون وأتباعه من اليم لتعظيم شأنه.

وإما لتنبيه المخاطب على خطأ كقوله[٣]:

إن الـــــذين تـــــرونهم إخـــــوانكم ... يشفى غليل صدورهم أن تصـــرعوا

والغليل: الحقد مثل الغل وحرارة العطش أيضاً مثـــل الغلـــة، قولـــه: (أن تصرعوا) أى تهلكوا، فاعل يشفى، وأما أن دلالة إن الذين ترونهم تظنونهم إخوانكم على خطأ المخاطبين من حيث إنهم يؤاخونهم، وهم أعداؤهم دون أن القوم الفلانى يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا فمما لا يخفى على الفطن.

---

(١) والأوضح: أن الغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبعده عن مظنة الفحشاء وما ذكر أشد تحقيقاً وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل: وراودته امرأة العزيز، لأنه إذا امتنع مع كونه فى بيتها متمكناً فى خلوة منها كان غاية فى النزاهة، ونهاية فى الطهارة، وقيل: تقرير المسند إليه لإمكان وقوع الإيهام، والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا، ومعنى راودته: احتالت بما أمكـــن لها فى التوصل إليه، وهو فاعلت من راد يرود ذهب وجاء فهو استعارة تمثيلية، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، والمفهوم من كلام السكاكى أنها لزيادة التقرير والاستهجان لأن زليخا من المستقبح فى تركيب الحروف، ومن المسترذل فى كراهة اللسان ونفرة السمع.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه.

(٣) من قصيدة من (الكامل) قالها عبدة بن الطبيب يوصى أبناءه وينصحهم بتقـــوى الله، وبـــر الوالدين، والحذر من النمام. راجع المفضليات جـــ١ صـــ١٤٣، ١٤٥، ومعاهد التنصيص جـــ١ صـــ٣٦، والحيوان جـــ٦ صـــ٧٢، والمفتاح صـــ٨٧، والإيضاح جـــ٢ صـــ٢٠. ويقول بهـــاء الدين السبكى: نسبه ابن المعتز لجرير وأنشده:

إن الـــــذين تـــــرونهم خلانكـــــم ... يشفى صداع رءوسهم أن تصـــرعوا

جـــ١ صـــ٣٠٧ شروح.

وإما (للإيماء إلى وجه بناء الخبر) أى إلى علة بناء الخبر الذى تبنيه على الموصول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾(١) أى صاغرين ذالين، قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ فيه علة بناء الخبر(٢) الذى هو ﴿سيدخلون جهنم داخرين﴾ على الموصول وفى أكثر هذه الاعتبارات نظر: فى أنه لا يقتضى أن يكون المسند إليه موصولاً اقتضاء رجحان، فلو بنى المؤلف الاعتبارات على ما بناه صاحب المفتاح لاقتضاه وهو أنه أولاً متى صح إحضاره فى ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض، ثم ذكر ذلك الغرض.

ثم إن الموصول مع الصلة ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم بشأن الخبر كقوله(٣):

إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

أى من كل شيء أو من بيتك يا جرير، أو من السماء، أو عزيز طويل، والمراد بالبيت: الكعبة، وقيل: هو العزة، والدعائم: جمع دعامة وهو عماد البيت، ولا يخفى أن دلالة "إن الذى سمك السماء" على تعظيم شأن الخبر وهو "بنى لنا بيتاً" أظهر من دلالة "إن الله بنى لنا بيتاً" عليه وإدراك مثل ذلك يحتاج إلى لطف طبع.

---

(١) الآية ٦٠ من سورة غافر.

(٢) اعترض على ذلك السعد فقال: ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله: (إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب..إلخ) المختصر جـ١ صـ٣٠٧ شروح، والمطول صـ٧٥، وشرحه للمفتاح ورقة ٤٤ مخطوطة، وأيده ابن يعقوب، ورد على ذلك السيد فى شرحه للمفتاح ورقة ٦٥ مخطوطة، وحاشيته على المطول، وكذلك الدسوقى فى حاشيته جـ١ صـ٣٠٨ شروح.

(٣) البيت من قصيدة من (الكامل) للفرزدق يفتخر على جرير ويهجوه، ديوان الفرزدق جـ٢ صـ٧١٤، سر الفصاحة صـ١٣٣، المفتاح صـ٨٧، الإيضاح جـ٢ صـ٢١، معاهد التنصيص جـ١ صـ٣٧.

أو لشأن غير الخبر كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ**﴾(١) فإن الموصول والصلة فى الآية لتعظيم شأن شعيب.

قال صاحب المفتاح(٢): وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله(٣):

إن التى ضربت بيتا مهاجرة   بكوفة الجند غالت ودها غول

ضربت: أى بنت، و"مهاجرة" حال من فاعل ضربت، والكوفة: هى البلد المشهورة، و"الباء" يتعلق بضربت، وإنما سمى بكوفة الجند لمقام الجند فيها، و"غالت" أى: أهلكت، "غول": أى مهلك وهو السعلاة، ووجه تحقيق الموصول والصلة للخبر فى البيت هو أنه لما أخبر عنها بأنها ضربت بكوفة الجند بيتها، أعلم بأنها قطعت وصلها وصرمت حبلها، فهو فى المعنى أنها قطعت المودة، وهو تحقيق معنى قوله: غالت ودها غول.

وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله:

إن الذين ترونهم إخوانكم   ... ...

قال المؤلف(٤): فيه نظر: إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثانى والمسند إليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه؟

---

(١) الآية ٩٢ من سورة الأعراف.

(٢) المفتاح صـ٨٧.

(٣) البيت من قصيدة من البسيط، وقائله عبدة بن الطبيب، وكان قد هاجر لمهاجرة حليلة له حتى شهد وقعة بابل، فلما أيسته رجع إلى البادية، وقال القصيدة، المفضليات جـ١ صـ١٣٢، ١٤٣، وبهجة المجالس صـ٧٨١. والبيت فى المفتاح صـ٨٧، والإيضاح جـ٢ صـ٢٢.

(٤) الإيضاح جـ٢ صـ٢٢.

قلت: الفرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وبين تحقيق الخبر ظاهر، وهو أن معنى الأول فيه إيماء إلى أن فيه ما هو علة للخبر المبنى عليه، وعلة الشـىء وإن كانت محققة له لكن لا على سبيل أنها بمعناه، بل بمعنى أنها يتوقـف عليهـا وجوده، ومعنى الثانى أنه يحقق معنى الخبر المبنى عليه على معنى أن معناه معناه بالحقيقة، وهذا لا يقتضى أن يكون الأول علة لما هو مبنى عليه، بل ربما يكـون المبنى علة للمبنى عليه كما مر فى البيت الأول، فيجوز أن يكون الموصـول مـع صلته مشتملاً على المعنيين المذكورين باعتبار يثبت المبنى عليه، وباعتبار يحققه فلا يلزم جعل الشىء ذريعة إلى نفسه هذا إذا كان الضمير الذى فى جعل فى قـول صاحب المفتاح: وربما جعل ذريعة للموصول مع صلته التى فيها إيماء إلى وجـه بناء الخبر كما ظنه المؤلف أما جعل الضمير للموصول مع صلته أعم من أن يكون فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر أولا فالنظر ظاهر السقوط[١].

(١) انظر المطول صـ٧٦، والشروح جـ١ صـ٣١١، ٣١٢.

وبالإشارة لتمييزه أكمل تمييز نحو قوله: هذا أبو الصقر فـرداً فـى محاسـنه أو التعريض بغباوة السامع كقوله:

أولئـك آبـائى فجئنـى بمـثلهم إذا جمعتنـا يـا جريـر المجـامع

أو بيان حاله فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد أو تحقيره بالقرب نحو: **(أهذا الذى يذكر آلهتكم)** أو تعظيمه بالبعد نحو: **(الم ذلـك الكتاب)** أو تحقيره كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا، أو للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو: **(أولئك على هدى من ربهـم وأولئك هم المفلحون)**.

[تعريفه بالإشارة]

قال: "وبالإشارة"...إلى آخره. قوله: إن كان تعريف المسند إليه بالإشارة:

فإما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره فى ذهن السامع بواسطة الإشـارة إليه حساً كقوله[1]:

هذا أبو الصقر فـرداً فـى محاسـنه من نسل شيبان بين الضال والسـلم

---

(١) البيت لابن الرومى يمدح أبا الصقر وزير المعتمد، من قصيدة من (البسيط) وابن الرومـى هو أبو الحسن على بن العباس الشاعر المكثر المطبوع، صاحب الـنظم العجيـب، والمعـانى المخترعة، ولد ببغداد سنة ٢٢١ هـ، ومات سنة ٢٨٣هـ. وقد عارض بالبيت بيت الخنسـاء فى أخيها صخر: "وإن صخراً...البيت" فقد قال ابن الرومى بعد هذا البيت:

كأنه الشمس فى البرج المنيف بـه على البرية لا نـار علـى علـم

وشيبان بن ذهل، وشيبان بن ثعلبة قبيلتان، و(فرداً)، نصب على المدح أو الحال، والبيت فـى المفتاح صـ٨٨، وديوان المعانى جـ١ صـ٤٢، والإيضاح جـ٢ صـ٢٣، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٣٨.

الضال: هو السدر البرى، والسلم: شجر من العضاة، وهى كـل شـجرات تعظم وله شوك.

وإما (للتعريض بغباوة السامع) يعنى بأن السامع غبى لا يتميز الشيء عنده إلا بالحسن كقول الفرزدق فى خطابه جريراً[١].

أولئـك آبـائى فجئنـى بمـثلهم إذا جمعتنـا يـا جريـر المجـامع

وإما (لبيان حاله فى القرب أو البعد أو التوسط) كقولك: هذا زيـد، وذلـك زيد، وذاك زيد[٢].

أو لبيان تحقيره بالقرب كقوله تعالى: **﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾**[٣].

أو لبيان (تعظيمه بالبعد كقوله: **﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾**[٤]) ذهاباً إلى بعد درجته فى الكمال، هذا مثال ما نحن فيه إذا جعل ذلك مسنداً إليه.

أو لبيان (تحقيره) بالبعد كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا ذهاباً إلى بعد دركته فى التحقير والاسترذال[٥].

---

(١) من قصيدة من الطويل يفتخر فيها الفرزدق على جرير، مطلعها:

منا الذى اختير الرجـال سـماحة وخيراً إذا هب الرياح الزعـازع

والبيت فى ديوان الفرزدق جـ٢ صـ٥١٧.

(٢) هذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط، وأخر ذكر المتوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقـق الطرفين، وهذا تفريع على أن رتب الإشارة ثلاث.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الأنبياء.

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة البقرة.

(٥) قال الخطيب فى الإيضاح جـ٢ صـ٢٥: (وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير... وربمـا جعل البعد ذريعة إلى التعظيم...، وقد يجعل ذريعة إلى التحقير..) وظاهر كلامه أنها كلها سبب واحد، وقد بقى من الأقسام القسم الرابع، وهو أن يقصد من القرب التعظيم بأن ينزل قربه من=

أو للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها، والمراد بالمشار إليه فى قول المؤلف هذا الذى أشير إليه باسم الإشارة لا نفس اسم الإشارة، والضمير فى أنه يرجع إلى المشار إليه، والضمير فى بعده يرجع إلى اسم الإشارة الذى وقع مسنداً إليه، والضمير من أجلها للأوصاف معناه أو للتنبيه عند تعقيب الشىء الذى هو مشار إليه باسم الإشارة الذى بعده بأوصاف على أن ذلك الشىء جدير بما يرد بعد اسم الاشارة من أجل تلك الأوصاف التى ذكرت قبل[1] اسم الاشارة كقوله تعالى: ﴿أُولَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] أفاد اسم الاشارة فيه زيادة الدلالة على اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى والفلاح من أجل الخصال التى عددت لهم وهى الإيمان بما ذكر، وإقام الصلاة، وإنفاق ما رزقهم الله، وكقول حاتم[3]:

ولله صعلوك يساور همه ... ويمضى على الأحداث والدهر مقدما

فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ... ولا شبعة إن نالها عد مغنما

إذا ما رأى يوماً مكارم أعرضت ... تيمم كبراهن ثمت صمما

ترى رمحه ونبله ومجنه ... وذا شطب عضب الضريبة مخذما

وأحناء سرج قاتر ولجامه ... عتاد أخى هيجا وطرفاً مسوما

=ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى: ﴿ربنا ما خلقت هذا باطلاً﴾ وقوله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم﴾ وأمثاله فى القرآن كثير.

(١) فى الأصل (بعد) بدل (قبل) والذى ذكرته فى جميع النسخ وهو الصواب.

(٢) الآية ٥ من سورة البقرة.

(٣) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائى، وكان شجاعاً جواداً، وشاعراً مظفراً، ضرب به المثل فى الجود، قيل: أجود من حاتم، انظر أخباره فى مجمع الأمثال جـ١ صـ١٦٦، والأبيات فى ديوانه صـ٧٩، وفى خزانة الأدب جـ٣ صـ١٢٥، والإيضاح جـ٢ صـ٢٦، وشرح بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٣١٩ شروح.

فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

فعدد للصعلوك كما ترى خصالاً فاضلة من المضاء على الأحداث مقدماً، والصبر على ألم الجوع، والأنفة من أن يعد الشبعة مغنماً، وتيمم كبرى المكرومات، والتأهب للحرب بأدواتها، ثم عقب ذلك بقوله: (فذلك) فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده، الصعلوك: الفقير، يساورهمه: أى: يواثب قصده، الخمص: الجوع، الترحة: الحزن، أعرضت: أى ظهرت واستبانت، والمجن، الترس، شطب السيف: طرائفه التى فى متنه، وكذلك (شطب) بضمتين، والعضب: القاطع، والضريبة: المضروبة، وإنما دخلته الهاء وإن كان بمعنى المفعول لأنه لم يذكر موصوفها معها، أو لأنها صارت من عداد الأسماء كالنطيحة، والأكيلة، والمخذم بالخاء والذال المعجمتين: السيف القاطع الحاد، والأحناء: جمع حنو السرج وحنو كل شيء جانبه، يقال: رجل قاتر (بالقاف)(١) أى واق لايعقر ظهر البعير، والعتاد: العدة والآلة وهو مفعول ثان ليرى، ويجوز أن يكون حالاً بمعنى اسم المفعول، والطرف بالكسر: الكريم من الخيل.

وإما لاعتبار آخر مناسب مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إلى إحضار المسند إليه فى ذهن السامع سوى الإشارة، وهذا يناسب أن يذكر أولاً كما فعله صاحب المفتاح(٢)، ولم أعرف وجه ترك المؤلف إياه إلا لأنه لا يجهله أحد، أو غير ذلك.

وفى الاعتبارات التى ذكرها المؤلف فى اسم الإشارة النظر الذى ذكرناه فى الموصول.

---

(١) لفظ (بالقاف) ساقط من الأصل.

(٢) المفتاح صـ٨٨.

وباللام للإشارة إلى معهود نحو: **(وليس الذكر كالأنثى)** أى: ليس الذى طلبت كالتى وهبت لها، أو إلى نفس الحقيقة كقولك: الرجل خير من المرأة، وقد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن كقولك: أدخل السوق حيث لا عهد، وهذا فى المعنى كالنكرة، وقد يفيد الاستغراق نحو: **(إن الإنسان لفى خسر)** وهو ضربان: حقيقى، نحو: **(عالم الغيب والشهادة)** أى: كل غيب وشهادة، وعرفى كقولنا: جمع الأمير الصاغة، أى: صاغة بلده أو مملكته، واستغراق المفرد أشمل بدليل صحة: لا رجال فى الدار، إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارجل. ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً عن معنى الوحدة، ولأنه بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع.

[التعريف باللام]

(وباللام[١] للإشارة) إلى آخره: إن كان تعريف المسند إليه باللام: فإما (للإشارة إلى معهود)[٢] بينك وبين مخاطبك مذكور تحقيقاً، أو تقديراً[٣] كقوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى**﴾ [٤] أى ليس الذكر الذى طلبت أم مريم كالأنثى التى وهبت لها وهى مريم، والألف واللام فى الذكر لمعهود[٥] مذكور تقديراً لأن لفظ الذكر لم يكن مذكوراً لفظاً، لكن يدل عليه قوله: ﴿**ما فى بطنى محرراً**﴾ وفى الأنثى

---

(١) على أحد الأقوال من أنها المعرفة، ومقابلة المعرف "أل".

(٢) أى فى الخارج، وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكى لأن المعرف به أعرف، ولكثرة أبحاث لام الحقيقة.

(٣) العهد التقديرى ما تعين فيه المدخول، وعلم لتقدم ذكره، والتحقيقى ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحاً أو كناية.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٥) وقيل: اللام فيهما للجنس.

لمعهود مذكور تحقيقاً لأن لفظة أنثى مر ذكرها لفظاً فى قوله تعالى: ﴿**إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى**﴾.

وإما للإشارة (إلى نفس الحقيقة)، ويسمى هذا تعريف الحقيقة، وتعريف الماهية، وتعريف الجنس كقولك: الرجل خير من المرأة، أى حقيقته خير من حقيقتها[١]، وكقول الشاعر[٢]:

والخل كالماء يبدى لى ضمائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

أى هذا الجنس كهذا الجنس فى إظهار الضمائر مع الصفاء، وإخفائها مع الكدر.

وعليه من غير هذا الباب يعنى باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[٣] أى وجعلنا مبدأ كل شىء حى هذا الجنس الذى هو الماء، روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجن من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه.[٤]

وقد[٥] يأتى المعرف باللام لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته الحقيقة، أى يأتى لواحد من حقيقة لا على التعيين عند السامع مساو لها باعتبار عهديته فى الذهن لا فى الخارج مثل: أكلت الخبز، وشربت الماء، وأدخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج، فإن المأكول والمشروب والمدخول

---

(١) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس، ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خير من بعض أفراد جنس الرجل.

(٢) البيت من قصيدة من البسيط لأبى العلاء المعرى: وهو أحمد بن عبد الله المعرى نسبة إلى معرة النعمان، اشتهر بالذكاء والحفظ، والإقبال على شتى العلوم، ولا سيما الفلسفة، توفى سنة ٤٤٩هـ، والبيت فى سقط الزند جـ١ صـ١٣٢.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٤) انظر الكشاف جـ٢ صـ٣٢١.

(٥) (قد) للتحقيق لا للتقليل، واللام هى لام الحقيقة كما قال السعد وابن يعقوب.

فيه ليس إلا بعضاً غير معين عند السامع من حقيقة الخبز والماء والسوق لا نفس الحقيقة من حيث هى الحقيقة، فإنها ههنا من حيث هى يمتنع، وعليه قول الشاعر[١]:

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

أى لا يريدنى؛ لأن الممرور عليه لا يكون إلا بعضاً من اللئام لا حقيقية ولا كل اللئام، والحال أنه لا عهد فى الخارج، والمعرف باللام لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لما كان غير معين عند السامع يكون فى المعنى نكرة. وإن كان معرفة لفظاً، ولذلك يقدر يسبنى وصفا للئيم لا حالاً، وإلا لا يتعين المقصود وهو كونه لئيماً مطلقاً.

وقد يفيد اللام الاستغراق، وذلك إذا أقيم لفظ كل مقامها يصح، أو إذا امتنع حمله على غير الأفراد، وعلى بعضها دون بعض، وهذا لا يجرى فى الاستغراق العرفى فإنه يصح حمله على بعض دون بعض وفيه بحث كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٢].

---

(١) البيت من قصيدة من الكامل قالها شمر بن عمرو الحنفى يمدح نفسه بالحلم واحتمال أذى اللئيم، ويسخر من صمته، الأصمعيات صـ١٢٦.

وفى عروس الأفراح جـ١ صـ٣٢٥ شروح نسب إلى عميرة بن جابر الحنفى، وقيل: هو لرجل من بنى سلول، وقيل: إن البيت مولد وبعده:

غضبان ممتلئا على إهابه إنى وحقك سخطه يرضينى

ورواه صاحب الكامل هكذا:

ولقد مررت على اللئيم ... .

وانظر كتاب سيبويه جـ١ صـ٤١٦، والأغانى جـ٩ صـ١٧٢، والخصائص جـ٣ صـ٣٣٠، والمفتاح صـ٨٨، والدلائل صـ١٤٥، والإيضاح جـ٢ صـ٢٩.

(٢) الآيتان ٢، ٣ من سورة العصر.

اعلم أن كون المسند إليه معهوداً، أو نفس الحقيقة ليس مما يقتضى التعريف باللام اقتضاءً راجحاً على غيره؛ لأن الأول قد يحصل بالإضافة إلى سائر المعارف، والثانى قد يحصل بالمصدر المؤكد وغيره كالعلم الجنسى، والاستغراق قد يحصل بغير اللام، والاستغراق ضربان:

حقيقى وهو أن يفيد استغراق جميع الأفراد حقيقة كقوله تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[1] أى كل غيب وشهادة.

(وعرفى كقولنا: جمع الأمير الصاغة، أى صاغة بلده) أو أطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا.

(واستغراق المفرد أشمل) من استغراق الجمع (بدليل صحة لا رجال فى الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان[2]) إذ لم يطلق لفظ الجمع على التثنية حقيقة، وعدم صحة لا رجل[3] فى الدار إذا كان فيها رجل[4].

وقوله: (ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم) جواب عن سؤال مقدر تقرير السؤال أنه ينبغى أن لا يجوز إدخال اللام للاستغراق على المفرد لأن لفظ المفرد يدل على كون معناه واحداً (واستغراقه[5]) يدل على كونه كثيراً، ويمتنع أن يكون الشىء واحداً وكثيراً بمعنى أنه يصدقان عليه فى حالة واحدة، وأجاب عن ذلك بأنه لا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم من وجهين:

أحدهما: أن كلمة الاستغراق إنما تدخل على المفرد حال كونه مجرداً عن إرادة معنى الوحدة والتعدد، وإن جرد عنها جرد عن الدلالة عليها أيضا إذ لا

---

(١) الآية ١٨ من سورة التغابن.

(٢) لأن النفى فيه إنما يتسلط على الجنس المفيد بكونه فى ضمن جماعة من أفراده، فالنفى للجنس من حيث الجمعية، ولا ينافى ذلك بقاؤه من حيث الفردية، فيصح النفى المذكور.

(٣) فى الأصل (لا رجال) والذى أثبته فى (أ) و(جـ) وهو الصواب.

(٤) لأن النفى فيه يتسلط على الجنس فى الجملة ولا يتحقق نفيه، وفى الدار رجل أو رجلان.

(٥) فى الأصل (استغراق)، والذى أثبته فى (جـ)، (ب) ورقة ٣٠.

اعتبار للدلالة بدون الإرادة، والذى يدل على تجريده عن الدلالة عليها دخول كلمة الاستغراق فإنه قرينة لذلك، فلا تنافى بينهما كما لا تنافى بين العام ومخصصه بل بين اللفظ الدال على الحقيقة، وبين قرينة المجاز الدالة على إرادته.

وثانيهما: أن الاستغراق فى المفرد بمعنى كل فرد فرد بدلاً عن الآخر بحيث لا يخرج شىء من الأفراد حقيقة أو عرفاً لا بمعنى مجموع الأفراد، فإن معنى قولنا: الرجل إذا كان للاستغراق كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولأنه بمعنى كل فرد فرد امتنع وصفه بنعت الجمع، فلا يقال: جاءنى الرجل العالمون[١]، بل الرجل العالم، وإذا كان كذلك فلا تنافى بينهما، إذ لا تنافى بين إرادة الواحد، وبين إرادة كل واحد واحد بدلاً عن الآخر، فإن الثانى يستلزم الأول وغايته أن المفرد لا يدل على إرادة كل واحد واحد بدلاً عن الآخر، ولا يلزم منه دلالته على عدم إرادة كل واحد واحد بدلاً عن الآخر.

والحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام: إما نفس الحقيقة، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس كأسامة، وإما بعض معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد، وإما بعض غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافاً إلى النكرة كقولنا: كل رجل.

---

(١) قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٣٤٣: وفيما قاله نظر، فقد سمع من كلامهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض، وجوزه ابن مالك.

وبالإضافة لأنها أخصر طريق نحو:

هواى مع الركب اليمانين مصعد ... ...

أو تضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك: عبدى حضر، وعبد الخليفة ركب، وعبد السلطان عندى، أو تحقيراً نحو: ولد الحجام حاضر

[التعريف بالإضافة]

(وبالإضافة) إلى آخره. إن كان تعريف المسند إليه بالإضافة: فإما لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره فى ذهن السامع طريق سوى الإضافة أصلاً كقولك: غلام زيد، إن لم يكن عندك من المسند إليه شيء سواها، أو عند سامعك، أو كان طريق سواها، ولكن لم يكن طريق سواها أخصر منها، بل الإضافة أخصر، والمقام مقام اختصار كقوله[1]:

هواى مع الركب اليمانين مصعد   جنيب وجثمانى بمكة موثق

---

(١) البيت من (الطويل) وقائله: جعفر بن علبة الحارثى، وهو شاعر مقل غزل فارسى مذكور فى قومه من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية، قاله وهو مسجون حين قتل واحداً من بنى عقيل بمكة فسجن بها، ثم إنه كان يومئذ فى مكة ركب من اليمن، وفيه محبوبته، ثم إن الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده:

عجبت لمسراها وأنى تخلصت   إلى وباب السجن دونى مغلق

ألمت فحيت ثم قامت فودعت   فلما تولت كادت النفس تزهق

الركب: جمع راكب، اليمانين: جمع يمان - مصعد: ذاهب مبعد فى الأرض، الجنيب: المجنوب المستتبع الذى يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم، جثمانى: جسمى، موثق: مقيد، وانظر البيت فى الحماسة جـ١ صـ٢٠، ٨١، شرح الرافعى، وخزانة الأدب جـ٤ صـ٣٢، والأغانى جـ١١ صـ١٤٢، والمفتاح صـ٨٩، والإيضاح جـ٢ صـ٤٣، والمطول صـ٨٧، والشروح جـ١ صـ٣٤٥، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٤٣. ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر.

وإما (لتضمن الإضافة تعظيماً لشأن المضاف إليه) كقولك: عبدى حضر فتعظم شأنك، أو لشأن (المضاف) كقولك: عبد الخليفة ركب فتعظم شأن العبد، أو لشأن (غيرهما) كقولك: عبد السلطان عندى فتعظم شأنك. أو لتضمين الإضافة (تحقيراً) نحو: ولد الحجام حضر، أو عندى فلان.

وإما لاعتبار آخر مناسب مثل: إغناء الإضافة عن تفصيل متعذر، أو عن تفصيل تركه أولى لجهة ككون التفصيل يستلزم ذماً، أو إهانة أو خوفاً، أو ملالاً، وإن أمكن استيفاء التفصيل كقوله[1]:

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل

فإن الإضافة فيه يحتمل أن تكون من الوجهين.

اللقاء: الحرب، والغيل بالكسر: الأجمة ومأوى الأسد أيضاً، خفان: موضع وهو مأسدة، وأشبل: جمع شبل بالكسر ولد الأسد، وكقوله[2]:

قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي

---

(١) البيت من (الطويل) وقائله: مراون بن أبى حفصة يمدح معن بن زائدة الشيبانى، ويعد من أمدح ما قاله محدث، وإنه من صافى الكلام، ومما اجتمع فيه جودة المعنى واللفظ. انظر شعر مروان بن أبى حفصة صـ٨٨.

(٢) البيت من (الكامل) قائلة: الحرث بن وعلة الذهلى، وكان قد قتل أخوه وبعده:

فلئن عفوت لأعفون جللا ولئن سطوت لأوهين عظمى

انظر شرح ديوان الحماسة جـ١ صـ١٩٩، والأمالى جـ١ صـ٢٦٢، وعيون الأخبار جـ٢ صـ٨٨، ودلائل الإعجاز صـ١٧٤، والمفتاح صـ٨٩، والمؤتلف والمختلف للآمدى صـ١٩٧، وريحانة الألباب للشهاب الخفاجى صـ١١١ وشرح بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٣٤٦، وفى الإيضاح صـ٤٥ تحقيق أساتذة كلية اللغة العربية نسب البيت إلى الحارث بن وعلة الجرمى الجاهلى صـ٤٥. "أميم" منادى مرخم أصله "أميمة" فميمه جائزة الفتح والضم على اللغتين.

يقول: قومى يا أميمة الذين فجعونى بأخى فإذا رمت الانتصار عنهم عــاد ذلك بالنكاية فى نفسى، لأن عز الرجال بعشيرتهم، ولو فصّل قاتلى أخيــه لحقــدوا عليه ولنفروا عنه، ولأن فى التفصيل تصريحاً بذم قومه وعد معايبهم بخلاف تركه.

وأما تنكيره فللإفراد نحو: **(وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى)** أو النوعية نحو: **(وعلى أبصارهم غشاوة)** أو التعظيم أو التحقير كقوله:

له حاجب عن كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

أو للتكثير كقولهم: إن له لإبلاً، وإن له لغنماً، أو التقليل نحو: **(ورضوان من الله أكبر)**.

وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو **(وإن يكذبوك فقد كذبت رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام)**.

ومن تنكير غيره للإفراد أو النوعية نحو: **(والله خلق كل دابة من ماء)** وللتعظيم نحو: **(فأذنوا بحرب من الله ورسوله)** وللتحقير نحو: **(إن نظن إلا ظناً)**.

[تنكير المسند إليه]

قال: (وأما تنكيره) إلى آخره: أقول: أما تنكير[1] المسند إليه (فللإفراد)[2] كقوله تعالى: **﴿وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾**[3] أى فرد من أشخاص الرجال.

(أو النوعية[4] كقوله تعالى: **﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾**[5]) أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامى عن آيات الله[6].

---

(١) أى الإتيان به نكرة سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً.

(٢) ودخل فيه إفراد المثنى كقولنا: جاء رجلان أى فرد من ما صدقات المثنى، وإفراد الجمع كقولنا: جاءنى رجال، أى فرد من ما صدقات الجمع.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة القصص.

(٤) أى للقصد إلى نوع منه، لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصاً يدل عليها نوعاً.

(٥) من الآية ٧ من سورة البقرة، وانظر الكشاف جـ١ صـ٤١.

(٦) وفى المفتاح صـ٩٢: أن التنكير للتعظيم، أى غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الإدراك.

(أو للتعظيم أو للتحقير) أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف كقوله[١]:

له حاجب عن كل أمر يشينه   وليس له عن طالب العرف حاجب

أى له حاجب، أى حاجب عظيم، وليس له حاجب ما.

(أو للتكثير كقولهم: إن له لإبلا، وإن له لغنماً) يريدون الكثرة، وحمل الزمخشرى التنكير فى قوله تعالى: **﴿قَالُواْ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا﴾**[٢] عليه.

(أو للتقليل) كقوله تعالى: **﴿وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ**

---

(١) البيت من (الطويل) ونسبه فى المفتاح صـ٩٢ لابن أبى السمط، وكذا فى الإيضاح جـ٢ صـ٤٦، ومنسوب إليه فى نهاية الأرب: جـ٣ صـ١٨٣ وفى معاهد التنصيص جـ١ صـ٤٥، وفى الأمالى جـ١ صـ٢٣٨ غير منسوب، وفى ديوان المعانى جـ١ صـ٢٣ نسبه أبو هلال إلى أبى الطماح، وفى زهر الآداب جـ١ صـ٥٠٧ ذكر أن قائله: أبو السمط، وكذا فى حاشية الدسوقى، وقبله:

فتى لا يبالى المدلجون بنوره   إلى بابه أن لا تضىء الكواكب

(٢) التلاوة من القرآن: ﴿وَجَاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالْواْ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ سورة الأعراف الآية ١١٣، وفيه: ﴿فَلَمَّا جَاء السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ سورة الشعراء الآية ٤١، ونص كلام الزمخشرى: (فإن قلت: هلا قيل: وجاء السحرة فرعون فقالوا، قلت: هو على تقدير سائل سأل ماذا قالوا إذا جاءوه فأجيب بقوله: (قالوا أئن لنا لأجرا) أى جعلاً على الغلبة، وقرئ (إن لنا لأجراً) على الإخبار وإثبات الأجر العظيم وإيجابه كأنهم قالوا: لابد لنا من أجر، والتنكير للتعظيم كقول العرب: إن له لإبلاً، وإن له لغنماً يقصدون الكثرة.

﴿أَكْبَرُ﴾[١] أى شىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح.

وقد جاء التنكير (للتعظيم والتكثير) جميعاً فى كلمة واحدة كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[٢] أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام.

(ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد والنوعية) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ﴾[٣] أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

ومن تنكير غير المسند إليه (للتعظيم) قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٤] أى حرب عظيم لا يكتنه كنهه.

ومن تنكير غير المسند إليه (للتحقير) قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٥] أى: ظناً ما أو لاعتبار آخر[٦] مناسب مثل ما إذا كان المقام غير صالح للتعريف إما لأنك لا تعرف من المسند إليه إلا ذلك القدر وهو أنه رجل، أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه ولعله عندك أشهر من الشمس كقولك: هل لكم فى حيوان على صورة إنسان يقول: كيت كيت، أى كلاماً باطلاً فاسداً متفانياً أن تقول فى فلان

---

(١) الآية ٧٢ من سورة التوبة، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٤٩. والفرق بين التكثير والتعظيم أن التكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقاً كما فى قوله: إن له لإبلاً أو تقديراً كما فى قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾، أما التعظيم فبحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة، وكذا التحقير والتقليل.

(٢) الآية ٤ من سورة فاطر.

(٣) الآية ٤٥ من سورة النور، وانظر الكشاف جـ٣ صـ١٩٤.

(٤) الآية ٢٧٩ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٦) هذا لم يذكره الخطيب وذكره السكاكى فى المفتاح صـ٩٢.

فتسميه كأنك لست تعرف منه إلا تلك الصورة، وإما لأنه لا طريق لك إلى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك، وإما لأن فى تعينه مانعاً يمنعك.

قال المؤلف[(١)]: جعل صاحب المفتاح[(٢)] التنكير فى قولهم[(٣)]: شـر أهـر ذا ناب للتعظيم، وفى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾[(٤)] لخلافه وفى كليهما نظر: أما الأول فلما سيأتى[(٥)].

وأما الثاني: فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة، ومن نفس الكلمة لأنها إما من قولهم: نفحت الريح إذا هبت أى هبة، أو من قولهم: نفـح الطيـب إذا فاح أى فوحة، كما يقال: شمه، واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة، إذ أصـله أن يستعمل فى الخير، يقال: له نفحة طيبة، أى: هبة من الخير، وذهب أيضاً إلـى أن قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَن﴾[(٦)] بـالتنكير دون عذاب الرحمن بالإضافة.

وإما للتهويل أو لخلافه، والظاهر أنه لخلافه وإليه ميل الزمخشرى[(٧)] فإنـه ذكر أن إبراهيم عليه السلام: (لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه حيث لـم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، ولكنه قال: **﴿إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن﴾** فذكر الخوف والمس ونكر العذاب) هذا كلامه[(٨)].

---

(١) الإيضاح جـ٢ صـ٤٨.

(٢) المفتاح صـ٩٢.

(٣) مثل يضرب على ما يستدل به على الشر، المستقصى جـ٢ صـ٩٠٥.

(٤) من الآية ٤٦ من سورة الأنبياء.

(٥) فى بحث تقديم المسند إليه.

(٦) من الآية ٤٥ من سورة مريم، والذى ذهب هو السكاكى فى المفتاح.

(٧) فى الكشاف جـ٢ صـ٥١١.

(٨) أى الخطيب فى الإيضاح.

ونظره مدفوع: أما الأول فلما سيأتى[١].

وأما الثانى: فلأن قوله: خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة ممنوع أنه مستفاد منهما، بل من التنكير بقرينة لفظ المس الدال على شىء يسير، وإنما يكون مستفاداً من البناء للمرة أن لو كان نفحة من العذاب، أى قطعة منه، وذلك لا يقتضى أن يكون فى الآية مستعملة للمرة، وإن كان فى الأصل للمرة، بل الظاهر أنه فى الآية لما ذكرناه لا للمرة، وأيضاً المس يقتضى أن يكون الماس غير النفحة التى بمعنى المرة لأنها مصدر ولا يصح ظاهراً نسبة المس إليها، وإنما (يكون)[٢] مستفاداً من جوهر الكلمة أن لو استعملت النفحة فى الآية بمعنى أصله الذى هو نفحت الريح، أو نفح الطيب، وظاهر أنه ليس بهذا المعنى، وحديث الاستعارة وأصل استعماله فى الخير ليسا ثابتين.

وأيضاً لا نسلم أن جوهر هذه الكلمة يقتضى خلاف التعظيم لأنه لا يقال: نفحت الريح إذا هبت، ونفح الطيب إذا فاح أعم من أن يكون هبوباً أو فوحاً عظيما أو خلافه، وقوله: هبة أو فوحة من تفسير المؤلف.

وأما الثالث وهو قوله: والظاهر أنه لخلافه، وهو إن كان كذلك نظراً إلى لفظ المس إلا أن ظهوره فيه (لا ينافى)[٣] أن يكون للتهويل أيضاً وكلام الزمخشرى لايدل عليه، بل يدل على أن إبراهيم عليه السلام راعى فى الكلام المذكور حسن الأدب مع أبيه من حيث إنه لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به بأن لم يقل: يا أبت إن عذاب الرحمن لاصق بك لا من حيث إنه نكر العذاب، بخلاف التعظيم فإنه ليس من حسن الأدب فى شىء، وقول الزمخشرى: ونكر العذاب يحتمل أن يكون معناه أنه نكر العذاب تنكيراً يحتمل التعظيم وخلافه احتمالاً مساوياً،

---

(١) فى بحث تقديم المسند إليه.

(٢) لفظ يكون ساقط من الأصل.

(٣) فى الأصل (لا يتنافى) والذى أثبته فى سائر النسخ.

ولم ينكره تنكيراً ظاهراً فى التعظيم مع أن تنكير العذاب للتعظيم فى الآية لأنها فى حسن الأدب، وأن كلام صاحب "المفتاح": إما للتهويل، أو لخلافه أعم من أن يكون بطريق التساوى فيهما أو بطريق الظهور فى أحدهما، وفى أكثر الاعتبارات التـــى ذكرت فى تنكير المسند إليه نظر فى أنه لا يقتضى تنكيره، فلو قال: الحالة التـــى تقتضى تنكير المسند إليه هى أن يكون المقصود إحضاره فى ذهن السامع لا بعينه لفوائد منها كذا ومنها كذا لكان صواباً.

وأما وصفه فلكونه مبيناً له كاشفاً عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ونحوه فى الكشف قوله:

الألمعــى الــذى يظــن بــك الظــن   كـــأن قـــد رأى وقـــد ســـمعا

أو مخصوصاً نحو: زيد التاجر عندنا، أو مدحاً أو ذماً نحو: جاءنى زيـد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف قبل ذكره، أو توكيداً نحو: أمس الدابر كان يوماً عظيماً.

[وصف المسند إليه]

قال: (أما وصفه فلكونه مبيناً)...إلخ، أما وصف المسند إليـه[1] (فلكـون) الوصف (مبيناً) للمسند إليه (كاشفاً عن معناه كقولك: الجسـم الطويـل العـريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله) ولا يخفى أن الوصف الذى هو الطويل العـريض العميق كاشف عن ماهية الجسم وهو مبتدأ، ويحتاج خبره، ونحو المثال المذكور فى تنزيل الوصف منزلة الكاشف للمجرى عليه قول أوس[2]:

الألمعــى الــذى يظــن بــك الظــن   كـــأن قـــد رأى وقـــد ســـمعا

وقوله: الذى يظن بك إلى آخره كاشف عن معنى الألمعى، والألمعى: الذكى المتوقد، وهو فى البيت يرفع على أنه خبر إن التى قبله، وينصب على أنـه نعـت لاسم إن قبله.

---

(١) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر، وهو الأنسـب ههنا، وأوفق بقوله: وأما بيانه، وأما الإبدال منه.

(٢) البيت من (المنسرح) وهو أوس بن حجر فى مرثية فضالة بن كلدة وأولها:

أيتهـا الـنفس أجملـى جزعـا   إن الـذى تحـذرين قـد وقعـا

إن الـذى جمـع الشـجاعة   والنجدة والبـر والتقـى جمعـا

وبعدهما البيت. ديوانه صـ٥٣.

إن الذى جمـع السـماحة والنجـدة والبـــر والتقـــى جمعـــا

حكى عن الأصمعى[١] أنه سئل عن الألمعى فأنشده، ولم يزد، وقوله: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[٢].

قال الزمخشرى[٣]: الهلع: سرعة الجزع عند مس المكروه، وسرعة المنــع عند مس الخير من قولهم: ناقة هلوع سريعة السير، وعن أحمد بن يحيى[٤] قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر:[٥] ما الهلع؟ قلت: قد فسره الله تعالى.

أو لكون الوصف (مخصصاً) للمسند إليه غير الكشف والمدح نحــو: زيــد التاجر عندنا. أو لكونه (مدحاً) كقولك: جاء زيد العالم. أو لكونه (ذماً) له كقولــك: جاء زيد الجاهل. حيث يتعين فيه زيد عند السامع قبل ذكر العالم والجاهل، وأن لا يكون مخصصاً لا مدحاً ولا ذماً. أو لكونه تأكيداً له مجرداً كقولك: أمس الدابر كان يوماً عظيماً، وقوله: نفحة واحدة على رأى.

اعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة وشرطها أن تكون خبرية، لأن الصــفة فى المعنى حكم على موصوفها، ولأن الصفة قبل العلم بها خبر فى الحقيقة، فــإذا علمت سميت صفة فيكون فى المعنى خبراً عنه، والخبر لا يستقيم أن يكون إنشائيا لأن من لوازم معنى الخبر أن تكون نسبته إلى آخر باعتبار مطابقة الخارج، فيمنع

---

(١) هو عبد الملك بن قريب، كان صاحب لغة ونحو، وإماما فى الأخبار والنوادر تــوفى ســنة ٢١٦هــ بالبصرة

(٢) الآيات ١٩، ٢٠، ٢١ من سورة المعارج.

(٣) الكشاف جــ٣ صــ٢٦٨.

(٤) هو أبو العباس ثعلب، ويعد إمام الكوفيين فى النحو واللغة، روى عنه الأخفــش الأصــغر، وكان ثقة حجة مقدماً، ومن مصنفاته: الفصيح، ومعانى القرآن، ومجالس ثعلــب تــوفى ســنة ٢٩١هــ، انظر المزهر فى علوم اللغة جــ٢ صــ٣١٤.

(٥) أحد قواد العباسيين توفى سنة ٢٧٥هــ.

أن يكون الإنشاء خبراً أو صفة لانتفاء لازم معناهما عنه، لأن النسبة الإنشائية لا تكون باعتبار مطابقة الخارج لما مر فى تحقيق معنى الخبر والإنشاء.

قال صاحب المفتاح[١]: حق الوصف أن يكون معلوم التحقيق للموصوف عند المتكلم وعند السامع لأنه مميز، ويمتنع أن يميز الشىء بما لا يعرف تحققه له، وأن حق كل وصف هو أن يكون فى نفسه ثابتاً متحققاً، وأن حق كل مايقصد بثبوته للغير أن يكون ثابتاً فى نفسه، وعندك فما لا يكون ثابتاً كذلك، أو متحققاً يمتنع منك جعله وصفاً، وكذا خبراً (أيضاً)[٢] بحكم عكس النقيض.

قلت: لزم من دليله بعد تسليم مقدماته أن بعض الوصف يجب أن يكون معلوم التحقق للموصوف لأنه ليس كل وصف مميزاً وحينئذ لا يلزم منه امتناع وقوع الإنشاء وصفاً مطلقاً، بل لزم منه أن لا يقع وصفاً مميزاً، وأيضاً لا يخلو من أن يريد بالوصف ما يجعل وصفاً، أو ما هو وصف فى الواقع فإن المراد الأول سواء المراد بالحق الوجوب أو غيره فالقضية الأولى مسلمة، والثانية والثالثة ممنوعتان، إذ لا نسلم أن حق كل ما يجعل وصفاً هو أن يكون فى نفسه ثابتاً متحققاً، وأن حق كل ما يقصد ثبوته للغير أن يكون فى نفسه ثابتاً لجواز أن يكون ممتنعاً فى نفسه ثابتاً عندك، وإن كان المراد الثانى فالقضية الأولى ممنوعة؛ إذ ليس من حق ما هو وصف فى الواقع أن يكون معلوم التحقق للمتكلم أو السامع.

قوله: (لأنه مميز) قلنا: يميز إذا كان متصوراً، أما إذا لم يكن متصوراً فيتميز الموصوف به فى نفسه لا أنه مميز بالنسبة إلى من لا يتصوره، هذا إذا كان المراد من الثبوت والتحقق فى نفسه بحسب الخارج، أما إذا كان المراد منه أعم منه فلا منع للثانية وللثالثة بوجه إذ يمتنع إثبات ثبوت ما لا ثبوت له أصلاً لشىء آخر ضرورة، وأيضاً ليس قوله: فما لا يكون ثابتا كذلك أو متحققاً يمتنع منك جعله

(١) المفتاح صـ٩٠.

(٢) لفظ (أيضاً) ساقط من الأصل.

وصفاً وكذا خبراً أيضاً عكس النقيض لما ذكر قبله، ولا لازما لعكس نقيضه بل هو ملزوم لعكس نقيضه، فوضع ملزوم عكس النقيض موضعه، وهذه القضية صادقة فى نفس الأمر لكذب نقيضها فيه، ومع هذا لا يلزم منه ومما بعده من أن الإنشاء الطلبى ليس بثابت عندك لأنه سعى فى التحصيل، وتحصيل الحاصل ممتنع، وأن يمتنع جعل الإنشاء وصفاً أو خبراً ولو لزم لزم أن يمتنع جعل الإنشاء الذى هو المطلب وصفا أو خبرا، أما الإنشاء الذى لا يكون طلباً كقولنا: نعم الرجل زيد، وربما يضحك بكر، وكم غلام شريت، وعسى أن يجيء زيد، وما أحسن خالداً، وصيغ العقود، مثل بعت، وشريت، فما لزم منه أن يمتنع جعله وصفاً أو خبراً، وإذا ثبت امتناع جعل الإنشاء وصفاً أو خبراً بالدليل القاطع الذى ذكرناه فما خالفه يجب تأويله، ولذلك يؤول نحو قوله تعالى: **﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾**[1] بقولنا: مقولاً عندها لا تصيبن وقوله[2]:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

بمقول عنده: هل رأيت، وقولنا زيد اضربه أو لا تضربه نهياً، وكذا كل ما وقع من الإنشاء حالاً أو مفعولاً مثل: وجدت الناس أخبره تقله أى مقولاً فى حقهم أخبر تقله، الهاء فى تقله للسكت وليس ضميراً.

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الأنفال

(٢) من الرجز وصدره: "حتى إذا جن الظلام واختلط" وقبله كما فى البيان والتبيين جـ٢ صـ٢٠٠:

بتنا بحسبان ومعزاة تئط فى سمن حم وتمر وأقط

ونسبه البعض للعجاج الراجز يصف قوما أضافوه، وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء يشبه لون الذئب، وفى خزانة الأدب جـ٢ صـ١٠٩ ذكر أنه لم ينسب لقائل معين، والبيت فى المفتاح صـ٩٠، وأسرار البلاغة صـ٣٨١، وطراز المجالس صـ٤، والكامل جـ٢ صـ٩٨، والإيضاح جـ٢ صـ٥٥. جن الليل: أظلم، وجن الظلام: ستر، اختلط الظلام: اعتكر، والمذق: اللبن المخلوط بالماء.

وأما توكيده فللتقرير أو دفع توهم التجوز أو السهو أو عدم الشمول.

[توكيد المسند إليه]

(وأما توكيده) إلى آخره. (وأما توكيد المسند إليه) (فللتقرير)[١] كما سيأتى فى باب تقديم الفعل وتأخيره من قولنا: أنا كفيت مهمتك لا عمر، أو لا غير أو وحدى.

أو لدفع توهم التجوز[٢]، أو السهو أو النسيان[٣] كقولك: جاء الملك وقدم زيد، فإن السامع يجوز أن يظن بك (أنك)[٤] تجوزت فى الأول بأن يكون الجائى بعض غلمان الملك وسهوت فى الثانى بأن لا يكون قدم زيد، ولا غيره، أو نسيت بأن يكون القادم غيره ونسيت فأدركته وقلت فى الأول: جاء الملك الملك، أو نفسه، أو عينه، وفى الثانى قدم زيد زيد، أو نفسه أو عينه، وقولك: عرفت أنا، وعرفت أنت أو لدفع توهم عدم الشمول[٥] كقولك: عرفنى الرجلان كلاهما، والرجال كلهم، فإن النسبة فى هذا النوع من التأكيد محققة عند السامع لكنه يجوز أن يتوهم عدم شمولها لجميع أفراد المسند إليه، فأكدته بما يدفع هذا التوهم كما ذكر.

---

(١) أى تحقيق معناه فى ذهن السامع.

(٢) أى التكلم بالمجاز، والمجاز هنا مراد به أعم من العقلى واللغوى.

(٣) السهو: ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه، لأنه زوال الصورة عن المدركة فقط – دون النسيان – فإنه زوالها عن المدركة والحافظة معاً فيحتاج إلى تحصيلها ابتداء.

(٤) لفظ (أنك) ساقط من الأصل.

(٥) اعترض على ذلك السعد فى المطول صـ٩٦ قال: وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول إنما هو زيادة توضيح، وإلا فهو من قبيل دفع توهم التجوز.. واستدل بكلام لعبد القاهر، ورد على ذلك السيد.

اعلم أن كلام المؤلف[١] تصريح بأن تأكيد المسند إليه الذى هو للتقرير قسيم لما يكون لدفع توهم التجوز أو السهو أو عدم الشمول، وليس كذلك لأن التأكيد لو لم يكن للتقرير لم يكن تأكيداً لأنه هو ما يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول فيحمل كلامه على أنه قد يكون لمجرد التقرير، وقد يكون للتقرير مع غيره مما ذكر.

قال صاحب المفتاح[٢]: ومنه كل رجل عارف، وكل إنسان حيوان، أى ومن التأكيد الذى يقصد الشمول والإحاطة لكن فى كل واحد منهما تأكيد من حيث المعنى فقط لا من حيث الصورة، ولهذا فصله عما قبله بلفظه.

أما بيان أنه تأكيد من حيث المعنى فلأن وضع كل لتأكيد المعرفة وذلك علم بالنقل، ففى كل موضع يمكن حمله على موضعه الحقيقى يجب حمله عليه، وإذا كان كذلك فالأصل فيما أضيف إليه كل أن يكون معرفة تحقيقاً لأصل وضعه، وإن أضيف إلى نكرة فهى فى معنى المعرفة، وإن كان نكرة صورة فيجوز ذلك كما يجوز أن يكون الشىء معرفة صورة نكرة معنى، وذلك كثير، فإذا قلت: كل رجل فمعناه كل الرجل، فهو فى معنى الرجل كله، فيكون كل رجل تأكيداً من حيث المعنى، والذى يؤكد ما قلناه قول ابن الحاجب فى شرحه للمفصل فى النحو: إنما وجب أن يكون ما يضاف إليه كلاً معرفة، لأن وضعه للتأكيد فناسب أن يكون المضاف إليه معرفة كما فى كل، وإنما أضيف كل فى الصورة إلى نكرة كقولك: كل رجل، لإفادته الجنس فكان فى معنى المعرفة، هذا لفظه[٣].

لا يقال: إذا كان ما أضيف إليه كل من النكرات فى معنى المعرفة لا يجوز أن يوصف بالنكرة، لأن التعريف والتنكير إنما هما بحسب المعنى لا بحسب اللفظ،

---

(١) فى الإيضاح جـ٢ صـ٥٦.

(٢) المفتاح صـ٩١.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ورقة ٧٤. مخطوط فى دار الكتب تحت رقم ١٨٥٥ نحو.

فما كان معرفة معنى يقال له: إنه معرفة، وما كان نكرة معنى يقال له: إنه نكـرة، وإن كان نكرة أو معرفة صورة لكنه يجوز وصفه بالنكرة بالاتفاق، مثل: كل رجل يأتيني، أو في الدار، فله كذا، وهذا يدل على أنه نكرة معنى، لا نقول جواز ذلـك باعتبار الصورة، لا باعتبار المعنى، وإن كان باعتبار المعنى فمن حيث إنه يفيـد الجنس في المضاف إليه، والجنس مما يراعى فيه جهتا التعريـف والتنكيـر بـل الإفراد والجمع.

وأما التعريف فباعتبار اللفظ، وأصل معنى الجنس، وأما التنكير فباعتبـار تعدده بحسب الوجود الخارجي، فهو في معنى النكرة من هذا الوجه.

فإن قلت: إجماع النحويين على أن لفظ كل يقع عين التأكيـد ومـا ذكـره يخالف الإجماع فلا يعتبر.

قلت: إجماع النحويين على أنه يقع عين التأكيد الاصـطلاحي لا التأكيـد مطلقاً، وإذا ثبت ذلك فيكون كل رجل عارف، وكل إنسان حيوان في معنى الرجل كله عارف، والإنسان كله حيوان، فهو تأكيد معنى، وإن كـان تأسيسـاً صـورة، ويخرج منه جواب نظر المؤلف فيما ذكر من المثالين وهو أن كلمة كل تارة تقـع تأسيساً، وذلك وإذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها لما عقل، وتارة تقـع تأكيداً وذلك إذا لم يفده من أصله، بل يمتنع أن يكون اللفظ المتقضي له مستعملاً في غيره، وأما الأول فهو أن يكون مضافاً إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1].

وأما الثاني فما عدا ذلك كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُـونَ﴾[2] وهي في قوله: كل رجل عارف، وكل إنسان حيوان من الأول، لا الثاني[3]، لأنهـا

---

(١) الآية ٥٣ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٣) أي للتأسيس لا التأكيد.

لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلاً، هذا نظره. فجعل كل كلمة كل تـــارة للتأســـيس وتارة للتأكيد، وإنما تفيده أن لو كانت للتأسيس معنى أيضاً، لكن لم يدل عليه دليـــل إلا وقوعه للتأسيس لفظاً، ولا يلزم منه أن يكون للتأسيس معنى مع أن الدليل الذى ذكرناه يدل على أنه للتأكيد صورة أو معنى فلا يكـــون للتأســـيس معنـــى وهـــو المطلوب.

وأما بيانه: فلإيضاحه باسم مختص به نحو: قدم صديقك خالد.

[بيان المسند إليه]

(وأما بيانه) إلى آخره. وأما بيان المسند إليه[1]، وتفسيره (فلإيضاحه باسم مختص به كقولك: قدم صديقك خالد) لا يخفى أن خالدا يوضح صديقك ولا يتوهم أن عطف البيان لابد وأن يكون أوضح من متبوعه ليوضحه كما زعم الزمخشرى[2] أنه لابد من زيادة وضوحه على وضوح متبوعه، بل ينبغى أن يحصل بانضمامه مع الأول (زيادة)[3] وضوح لا أنه أعرف وأشهر من الأول لجواز أن يحصل بالاجتماع من زيادة الوضوح ما لا يحصل حال الانفراد كقولك: جاءنى أبو عبد الله زيد، مع أن اللقب أشهر وأوضح من الاسم لجواز أن يتعدد كل واحد منهما فيكون فيه خفاء عند ذكره منفرداً، أو يرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الأول، ولأنه جعل سيبويه: ذا الجمة فى قولهم: يا هذا ذا الجمة[4] عطف بيان مع أن هذا أخص وأعرف من المضاف إلى ذى اللام، والفرق بينه وبين الصفة أنها وضعت لتدل على معنى، ذلك المعنى فى متبوعه، وهذا لم يوضع لذلك، بل وضع ليدل على الإيضاح، وإن دل على معنى فى متبوعه فلم يكن صفة لفقدان معنى الوصفية فيه، ولا يتوهم أيضا اختصاصه بالمعرف لأنه أجاز الأكثر عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة كقولك: لبست ثوباً جبة، والذى يدل على ذلك جعل صاحب

---

(١) أى تعقيب المسند إليه بعطف البيان.

(٢) عند الكلام على الآية الكريمة: ﴿ وَقَالَ اللّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلـهٌ وَاحِدٌ﴾ الآية ٥١ من سورة النحل، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٢٠٦، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ الآية ٣٨ من سورة الأنعام، وانظر الكشاف جـ١ صـ٥٠٣.

(٣) لفظ (زيادة) ساقط من الأصل.

(٤) انظر كتاب سيبويه جـ٢ صـ١٨٨ تحقيق عبد السلام هارون.

المفتاح[١] اثنين وواحد فى قوله تعالى: ﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾[٢] من قبيل عطف البيان والتفسير على أحد الاحتمالين مع أنهما نكرتان مستدلاً (على ذلك)[٣] بأن لفظ (إلهين) يحتمل الجنسية التى هى الإلهية، والعدد المخصوص الذى هو اثنان، و(إله) يحتمل الجنسية والوحدة، والذى له الكلام مسوق هذا العدد فى الأول والوحدة فى الثانى ففسر إلهين باثنين وإله بواحد بياناً لما هو الأصل من الغرض، والاحتمال الآخر هو أن قوله: وقوله علت كلمته من هذا القبيل يكون معناه من قبيل التفسير والتبيين، فيكون فى معنى عطف البيان لا أنه عطف بيان اصطلاحى؛ لأنه ليس مما يخصه من الاسم، وقد قال: (وأما الحالة التى تقتضى بيانه وتفسيره فهى إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم كما قال)[٤] فى كل رجل عارف إنه تأكيد فى المعنى فعلى هذا يجوز أن يكون اثنين وواحد صفتين لا عطف بيان اصطلاحى كما قال ابن الحاجب، فيكون هذا الوصف للبيان فيزيد على أقسام الوصف المذكورة قسم آخر، وزعم بعضهم[٥] أن كلا من اثنين وواحد تأكيد إن أراد أنه بحسب المعنى فصحيح لأن الغرض الأصلى والمقصود بالذات من إلهين وإله هو العدد فى الأول والوحدة فى الثانى، وما شفعنا به مما يؤكدهما، وإن أراد أنه تأكيد اصطلاحى فليس كما زعم، لأن التأكيد الاصطلاحى تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول، والمتبوع فى الآية هو إلهين وإله، ومعنى إلهين: هو الإلهية، والاثنان، ومعنى إله: هو الإلهية والوحدة،

---

(١) المفتاح صـ٩١.

(٢) الآية ٥١ من سورة النحل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) يشير بذلك إلى الخطيب حيث قال فى الإيضاح جـ٢ صـ٥٣: ألا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله، ولم تؤكده بـ(واحد) لم يحسن، وخيل أنك تثبت الألوهية لا الوحدانية، وقد ناقش السعد كل هذا فى المطول (٩٧-٩٩).

وليس فى التابع ههنا ما يقرر معنى المتبوع، بل يدل على بعض مـــا يـــدل عليـــه متبوعه، ولا يصح أن يكون بدلاً، لأن المنهى عنه ليس اتخاذ الاثنين مطلقـــاً، ولا المثبت نفس الوحدة مطلقاً، بل المنهى عنه فى الأول هو اتخاذ الاثنـــين مـــن هـــذا الجنس، والمثبت فى الثانى هو الوحدة فى هذا الجنس، وقول صـــاحب "المفتـــاح": ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى: **﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَـــائِرٍ يَطِيـــرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾**(١) يحتمل باب البيان والتفسير الاحتمالين المذكورين فى الآيـــة الأولـــى احتمالاً ظاهراً لقوله: من هذا الباب، ويحتمل أن يكون معنى من هذا الباب من باب **﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـــهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾** احتمالاً غير ظاهر.

أما وجه الاحتمال الأول فلأن قوله: دابة، وطائر، يحتمل الجنسية والنوعية والفردية لكونهما نكرتين، والجنسية تحتمل المتعارفة وغير المتعارفة لقوله تعـــالى بعد ذلك: **﴿إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾** فإنه يذهب منه الوهم إلـــى أن الجنســـية هـــى غيـــر المتعارفة لكن المقصود منهما هو الجنسية المتعارفة فذكر (فى الأرض) مع (دابة) و(يطير بجناحيه) مع (طائر) لبيان أن القصد إنما هو إلى الجنسية المتعارفة، وإلى تقريرها لا إلى غيرها لأنهما من خواص الجنسية المتعارفة، ومن وجه آخر مـــن غير هذا الاحتمال، وهو أن يحمل على الصفة للبيان أو على الوجه الـــذى ذكـــره الزمخشرى(٢)، وهو أنه يفيد زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل: وما من دابة قط فى جميع الأرضين السبع، ومن طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها.

وأما وجه الاحتمال الثانى: فهو اشتراك الاثنين فى وجه، وافتراقهمـــا فـــى وجه آخر، فالوجه المشترك هو بيان المقصود فيهما، بل هو من خواصـــه، فـــإن

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

(٢) الكشاف جـ١ صـ٥٠٣.

المقصود فى الآية الأولى لما كان العدد بينه بخواصه، والمقصود فى الآية الثانيـــة كما كان الجنس بينه بخواصه، والوجه المفترق هو اختلاف المقصود فى الاثنين.

الإبدال من المسند إليه

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير نحو: جاءنى زيد أخـوك، وجـاء القـوم أكثرهم، وسُلِبَ عمرو ثَوْبُهُ.

[الإبدال من المسند إليه]

(وأما الإبدال) إلى آخره. وأما الإبدال من المسند إليه فهو إذا كان المـراد فيه تكرير الحكم (لزيادة التقرير) والإيضاح نحو: جاء زيد أخوك فى بدل الكـل، وجاء القوم أكثرهم فى بدل البعض، وسلب زيد ثوبه[1] فى بـدل الاشـتمال ولـم يتعرض (لبدل)[2] الغلط لأنه لم يأت لزيادة التقرير والإيضاح، ولأنه لم يـأت فـى كلام البليغ ولا يكون فيه.

---

(١) قال بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٣٧٦ شروح: (وفيه نظر لأن سلب يتعـدى لمفعـولين، تقول سلبت زيداً ثوبه، قال تعالى: ﴿وإن يسلبهم الذباب شيئا﴾ قال أبو البقـاء وغيـره: سـلب يتعدى لمفعولين وشيئا هو الثانى، وقال الجوهرى: فى كل من الاستلاب والاختلاس إنه الآخر، وصرح فى المحكم بتعديهما لمفعولين، فقال: تقول: استلبته إياه، واختلسته إيـاه، فـإذا بنيتـه للمفعول فقلت: سلب زيد ينبغى أن تقول ثوبه منصوباً، فإن قلت: سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعاً على بدل الاشتمال صار معنى الكلام سلب زيد فتحتاج حينئذ لمفعول ثان، ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا، وهو معنى لا ينطبق على قولنا: سلب زيد، ثم إن المشـتمل فى بدل الاشتمال هو الأول لا الثانى، والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس فلا يصح، نعم إن ثبت أن سلب يستعمل متعدياً لمفعول واحد بمعنى أخذ صح ذلك، والأولى التمثيل بقولك أعجبنى زيد علمه.

(٢) فى الأصل (فى بدل) والذى أثبته فى سائر النسخ وهو المناسب.

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: جاء زيد وعمرو، أو المسند كذلك نحو: جاءنى زيد فعمرو، أو جاءنى القوم حتى خالد أو رد السامع إلى الصواب نحو: جاءنى زيد لا عمرو أو صرف إلى آخر نحو: جاءنى زيد بل عمرو، وما جاءنى عمرو بل زيد أو للشك أو التشكك للسامع نحو: جاءنى زيد أو عمرو.

[العطف على المسند إليه]

وأما العطف بالحرف على المسند إليه فهو إذا كان المراد (تفصيل المسند إليه مع اختصار) من طى الفعل من المعطوف نحو: جاء زيد وعمرو، ولا تفصيل للمسند ههنا وهو المجيء لجواز أن يكون مجيئهما فى زمان واحد، والمراد تفصيل المسند كذلك، أى مع اختصار من حذف الفعل من المعطوف نحو: جاء زيد فعمرو، أو جاء زيد ثم عمرو، فلكون الفاء للتعقيب، وثم للتراخى يوجبان ههنا تغاير أزمنة المجيء المقتضى لتفصيل المسند، ونحو: جاء القوم حتى خالد، ولابد فى حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله[1]:

وكنت فتى من جند إبليس فارتمى بى الحال حتى صار إبليس من جندى

---

(١) البيت من (الطويل) ونسبه محققو الإيضاح إلى أبى نواس الحسن بن هانئ ولم أجده فى ديوانه، ويروى (فارتقى) بدل (فارتمى)، والبيت فى المفتاح صـ٩١، وفى الإيضاح جـ٢ صـ٦٠، وفى شرح بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٣٨١ وبعده:

فلو مات قبلى كنت أحسنت بعده طرائق فسبق ليس يحسنها بعدى

ثم قال: وأورد على المصنف أن حتى هذه ليست عاطفة، قلت: لا يخفى على المصنف ذلك، ولكنه أراد أن يمثل لدلالة حتى على التدريج، وهى تدل عليه عاطفة كانت أم غير عاطفة، ولهذا قال: كما ينبئ عنه قوله، ولم يقل: ومنه قوله، أو يكون بناء على أن حتى تعطف الجمل لكن فيه بعد لأن (ارتمى بى الحال) لا يستقل بمعنى الكلام.

وهذه الأربعة تشترك بين المتبوع والتابع فى الحكم، لكـن الـواو للجمـع المطلق والفاء للترتيب والتعقيب، والترتيب قد يكون فى المعنى، وقد يكـون فـى الذكر، وما فى الذكر نوعان: أحدهما: عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى كقولك: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه.

والثانى: عطف لمجرد المشاركة فى الحكم بحيث يحسـن بـالواو كقـول امرىء القيس(١):

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والتعقيب فيها يعد فى العادة تعقيباً، فرب شيئين يعد الثانى عقيب الأول فى العادة، وإن كان بينهما أزمان كثيرة كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا**﴾(٢).

وثم للترتيب والتراخى، وذلك إما بحسب المعنى أو بحسب الـذكر كقولـه تعالى: ﴿**فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ (٣) فإن الإيمان وما بعده متراخ فى الرتبة والفضيلة عـن العتق والصدقة لا فى الوقت لأن الإيمان هو السابق المقدم على كل عمل صالح.

وحتى معناها الغاية والتدريج، ومعنى التدريج أن ماقبلها يتقضى شيئاً فشيئاً إلى أن (يبلغ)(٤) إلى المعطوف، فلذلك وجب أن يكـون المعطـوف جـزءاً مـن

---

(١) البيت من (الطويل) وهو مطلع معلقته المشورة والشطر الأول

قفا نبك من ذكـر حبيـب ومنـزل ... ...

وهى أول قصيدة فى ديوانه صـ٧.

(٢) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٣) الآيات ١٣-١٧ من سورة البلد.

(٤) لفظ (يبلغ) ساقط من الأصل.

المعطوف عليه إما تحقيقا كما مر، أو تقديراً كقوله[١]:

ألقى الحقيقــة كــى يخفــف رحلــه والـــزاد حتـــى نعلـــه ألقاهــا

فعطف نعله، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً (بل) يقدر أن معناه ألقـى مـا يثقله حتى نعله، ولا ينقضى الترتيب بل لمطلق الجمع كالواو، ويشهد له قوله عليه السلام: «**كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس**»[٢] إذ ليس فى القضاء ترتيب، إنما الترتيب فى ظهور المقتضيات.

أو (لرد السامع) عن الخطأ فى الحكم (إلى الصواب) كقولك: جاءنى زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمراً جاء ك دون زيد، أو أنهما جاءاك جميعاً[٣]، وكقولك: ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو[٤].

---

(١) هذا البيت من (الكامل) وروى (ألقى الصحيفة) وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره أبو على الفارسى أن هذا البيت من كلام أبى مروان النحوى يقوله فى قصـة المـتلمس، وفراره من عمرو بن هند، وبعد هذا البيت:

ومضى يظن بريـد عمـرو خلفـه خوفاً وفـارق أرضـه وقلاهـا

(ألقى) تقول: ألقى فلان الشىء: تريد أنه رمى به إلى الأرض، (رحله) الرحـل: بفـتح الـراء وسكون الحاء المتاع (الزاد): كل شىء يستصحبه المسافر معه ليبلغه مقصده (نعله) النعل: اسم لما يلبس فى الرجل. انظر شرح ابن يعيش للمفصل جـ٨ صـ١٩، وأوضح المسـالك جـ٣ صـ٤٥، وسائر كتب النحو.

(٢) هذا حديث رواه مسلم هكذا: روى عن طاووس، أنه قال: أدركت ناسا من أصحاب رسـول الله ﷺ يقولون: كل شىء بقدر، قال: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «كـل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» جـ٤ صـ٢٠٤٥ صحيح مسلم.

(٣) قصر قلب أو قصر إفراد، وخالف الشيخ عبد القاهر فى الدلائل صـ٢٢٩، فذكر أن العطف (بلا) إنما يستعمل فى قصر القلب فقط. وهذا يخالف رأى الجمهور.

(٤) قصر قلب فقط.

أو (لصرف الحكم) عن محكوم (له)[١] إلى آخر نحو: جاءنى زيد بل عمرو، وما جاءنى زيد بل عمرو، فصرف بل فى المثال الأول المجيء المثبت عن زيد، وأثبت لعمرو، وفى الثانى المجيء المنفى عن زيد وأثبت المجيء المثبت لعمرو حتى يكون عمرو جائياً دون زيد، أو المنفى له حتى يكون عمرو غير جاء، فلفظة (لا) تثبت الحكم للأول دون الثانى، وهما يثبتان الحكم للثانى دون الأول، ويفترقان بأن، لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها بخلاف (بل) [٢] فإنها ليست بشرط فيه، قال ابن الحاجب: إذا صرف بل عن الحكم الذى قبله مثبتاً أو منفياً وأثبت ذلك الحكم لما بعده فهو من باب الغلط، فلا يقع مثله فى القرآن ولا فى كلام فصيح[٣].

وفيه نظر: لجواز أن يكون من باب النسيان أو السهو فيجوز وقوعه فى كلام فصيح، وإن لم يجز وقوعه فى القرآن.

(أو للشك) فى الحكم (أو لتشكيك) المتكلم السامع فيه وإن لم يكن المتكلم شاكاً كقولك: جاء زيد أو عمرو، أو إما زيد وإما عمرو، وإما زيد أو عمرو، وهذه الأمثلة تصلح للشك أو التشكيك، أو للتقسيم كقولك: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف..

أو للإبهام كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٤] أو للإباحة أو التخيير فى الأمر ووضعها لإثبات الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب إلا أنه إن حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غير مانع عن الآخر، مثل جالس

---

(١) لفظ (له) ساقط من الأصل.

(٢) لفظ (بل) ساقط من الأصل.

(٣) الإيضاح فى المفصل ورقة ٨٤.

(٤) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

الحسن[١] أو ابن سيرين، وتعلم الفقه أو النحو، سمى إباحة، وإلا سمى تخييراً، وهو لأحد الأمرين فى الموضوعين، أما فى التخيير فلا إشكال، وأما فى الإباحة فإنك إذا قلت: تعلم الفقه أو النحو، فتعلم المأمور أحدهما فإنه ممتثل لا محالة، وإنما أخـذت نفى المنع عن الآخر من خارج عن ذلك.

أو للإضراب فى رأى الكوفيين وأبى على[٢]، وابن برهان نحو: أنا خارج. أو أقيم، أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم، وربما يكـون بمعنى الواو كقوله[٣]:

جاء الخلافـة أو كانـت لـه قـدرا كما أتى ربـه موسـى علـى قـدر

إذا أمن اللبس. وقد حمل بعضهم "أو" فى قوله تعالى: **﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾**[٤] على أنها بمعنى الواو لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممتثلا، وإنما يعد ممتثلا بالانتهاء عنهما جميعا، والأولى أن يبقى فى الآية على بابها، وإنما جاء التعميم فيهما من النهى الذى فيه معنى النفى، والنكرة فى سياق النفـى تعـم، لأن

---

(١) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى، كان من علماء التابعين، وكبرائهم، إماما فى القراءة وكان أكثر كلامه حكماً وبلاغة، وقد جمع إلى العلم العمل والعبادة تـوفى بالبصـرة سنة ١١٦هـ.

(٢) هو أبو على الفارسى النحوى المشهور، كان واحد زمانه فى علـم العربيـة، أخـذ عـن الزجاج، وابن السراج، وابن برهان، هو: أبو القاسم بن عبد الواحد بـن علـى بـن برهـان الأسدى، كان عالماً مجيداً للعربية واللغة والتاريخ.

(٣) البيت لجرير من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز مطلعها:

لجت أمامة فى لومى ومـا علمـت عرض السماوة روحانى ولا بُكَرى

وهى فى الديوان صـ٢٧٤ شرح ديوان جرير "محمد إسماعيل عبد الله"، ورواية الديوان:

نال الخلافـة إذ كانـت لـه قـدرا كما أتى ربه موسى علـى قـدر

(٤) الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

المعنى قبل وجود النهى: تطع آثما أو كفوراً أى واحداً منهما، فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً فى المعنى، فيصير المعنى: ولا تطع واحداً منهما، فيجيء التعميم فيهما من جهة النهى، وهى على بابها فيما ذكرناه لأنه (لا)(١) يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنهما بخلاف الإثبات فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر.

ومن جملة الحروف العاطفة "أم"، ولم يتعرض لها لأن البحث فى أحـــوال الجملة الخبرية وهى لا تقع إلا فى الاستفهام(٢).

---

(١) لفظ (لا) ساقط من الأصل.

(٢) ولحروف العطف السابقة استعمالات أخر مذكورة فى كتب النحو.

وأما فصله فلتخصيصه بالمسند

[تعقيب المسند إليه بضمير الفصل]

وأما الفصل بين المسند إليه والمسند (فلتخصيص) المتكلم المسند بالمسند إليه وهو مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ متوسط بينه وبين الخبر قبل دخول العوامل وبعده إذا كان الخبر معرفة نحو: زيد هو المنطلق، أى: دون غيره، أو أفعل من كذا نحو: زيد هو أفضل من عمرو، أى: لا أفضل منه غير زيد، وزيد هو خير منه، أى: لا خير منه غير زيد، وحكمه حكم أفعل لأنه بمعناه، أو الخبر فعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يذهب، أى: لا غير زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1] ﴿إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾[2] ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[3] ﴿أَنَّ اللّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾[4]، أى من شأنه أن يقبل التوبة، وأخر المؤلف بحث التوابع والفصل عن تنكير المسند إليه وهو أنسب من تقديمها عليه كما فعله صاحب المفتاح.

---

(١) الآية ٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٤ من سورة الشعراء.

(٣) الآية ٧ من سورة القلم.

(٤) الآية ١٠٤ من سورة التوبة.

وأما تقديمه: فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع، لأن فى المبتدأ تشويقاً إليه كقوله:

والذى حارت البرية فيه ... حيوان مستحدث من جماد

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير نحو: (سعد فى دارك، والسفاح فى دار صديقك) وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو أنه يستلذ به وإما لنحو ذلك.

[تقديم المسند إليه]

(وأما تقديمه) إلى آخره. وأما تقديم المسند[1] إليه (فلكون ذكر) المسند إليه أهم[2]، ثم كونه أهم يقع بوجوه مختلفة وهى:

إما لكون ذكره مقدماً هو (الأصل ولا مقتضى للعدول) عن ذلك الأصل ككون المسند مما يجب له صدور الكلام[3].

وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع إذا ورد لأن فى المبتدأ تشويقاً **للسامع (إلى)(٤) الخبر كقوله(٥):**

---

(١) المراد بتقديمه إيراده ابتداء أول النطق، فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق على المسند إليه، وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال: مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه.

(٢) قال سيبويه فى ذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذى عندهم أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم. جـ١ صـ١٥ كتاب سيبويه، وقال عبد القاهر فى الدلائل صـ٨٣: واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام.

(٣) كأسماء الاستفهام مثلاً.

(٤) لفظ (إلى) ساقط من الأصل.

(٥) البيت لأبى العلاء المعرى من قصيدة من الخفيف يرثى فيها فقيهاً حنفياً، ومطلعها:

غير مجد فى ملتى واعتقادى ... نوح باك ولا ترنم شاد

والـــذى حـــارت البريـــة فيـــه حيـــوان مســـتحدث مـــن جمـــاد

أى الذى تحير الناس فيه، ولم يهتدوا بعقـولهم لوجهـه أمـر الحيـوان (المخلوق)(١) من الجماد، وهو الذى لا حياة فيه، وهو آدم عليه السلام، أو ناقة صالح، أو عصا موسى عليه السلام.

قال المؤلف(٢): وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً كما فعل السكاكى(٣).

قلت: ما فعله صاحب المفتاح هو قوله: ربما قصد بجعل الموصول مســنداً إليه أن يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر عنه منتظراً لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد، وليس فيه (ما)(٤) ينافى هذه الأولوية مع أن هذا المعنى يستلزم مـــا ذكره المؤلف، وما جعله صاحب المفتاح شاهداً لكون المسند إليه موصولا فقط، بل جعله شاهداً له مع ما ذكره صاحب المفتاح.

ويجوز أن يستشهد بالبيت لمعنيين، ولا يكون الاستشهاد به لأحدهما أولـــى منه للآخر.

(وإما لتعجيل المسرة أو المساءة) بالسامع لكونه صالحاً (للتفاؤل، أو التطير نحو: سعد فى دارك، والسفاح فى دار صديقك) وهو لقب عبد الله بـــن محمـــد أول خليفة من بنى العباس يتطير به، يقال: سفحت دمه أى: (سفكته)(٥) وهو أولى ممـــا

=وهى فى سقط الزند شرح التنوير جـ١ صـ٢٨٥، وفى معاهد التنصيص جـــ١ صـــ٨٤، والمفتاح صـ٨٧، والإيضاح جـ٢ صـ٦٥.

(١) فى الأصل: المخلوقات.

(٢) الإيضاح جـ٢ صـ٦٥.

(٣) المفتاح صـ٨٧.

(٤) لفظ (ما) ساقط من الأصل.

(٥) فى الأصل (سفكه).

قاله صاحب المفتاح[1]: وإما لأن اسم المسند إليه يصلح للتفاؤل فتقدمه إلى السامع لتسره، أو تسوءه، إذ ليس فيه ظاهراً ما يقتضى تقديم المسند إليه على المسند بخلاف ما قاله المؤلف فإن لفظ التعجيل يقتضيه.

(وإما لإيهام) أن المسند إليه لا يزول عن الخاطر نحو:

ليلى يسر القلب ذكراها[2]

(أو أنه يستلذ به) فهو إلى الذكر أقرب من ذكر المسند كما أن من أحب شيئا أكثر من ذكره، كذلك من استلذ شيئا قدم ذكره.

وإما لاعتبار آخر مناسب، قال صاحب المفتاح[3]: وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هذا هو المطلوب لا نفس الخبر كما إذا قيل لك: كيف الزاهد، فتقول: الزاهد يشرب ويطرب.

وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص، أي لأن تقديم المسند إليه يفيد زيادة تخصيص للمسند به دون تأخيره عنه كقوله[4]:

متى تهزز بنى قطن تجدهم سيوفاً فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان وإن ضَيفٌ ألَمَّ فهم خفوف

والمراد هم خفوف، فإن تقديم هم على خفوف يقتضى زيادة تخصيص الخفة ببنى قطن بالنسبة إلى الضيف الملم بهم.

---

(١) المفتاح صـ٩٣.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) المفتاح صـ٩٣.

(٤) البيتان من (الوافر) وقائلهما النابغة الجعدى، وقد عدهما أبو هلال العسكرى من أحسن ما روى عنه. ديوان المعانى جـ١ صـ٣٤، وهما فى المفتاح صـ٩٣، والإيضاح جـ٢ صـ٦٦. وبنى قطن: قبيلة، وصفهم بالمضى فى الأمور كأنهم سيوف، وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح، وبالسكون والوقار فى المجالس، وبالإسراع بأنفسهم فى خدمة الأضياف وقراهم.

متى تهزز بنى قطن: أى تحركهم، ورزان: جمع رزين بمعنى وقور من الرزانة بمعنى الوقار، وخفوف: جمع خاف بمعنى خفيف، نحو: راقد ورقود، وإلا ظهر أنه خفيف كظروف فى ظريف.

قال المؤلف[1]: وفيه نظر، لأن قوله: لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر تصور لا تصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو المسند إليه كقولك: وقع القيام. ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً، وقوله: المراد هم خفوف تفسير للشىء بإعادة لفظه.

قلت بعد تحقق: معنى كلامه لا يشعر بما ذكره المؤلف، وهو أن معنى قوله: وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب، أى وإما لأن المطلوب والغرض الأصلى من الجملة الخبرية التى يكون فيها المسند إليه والمسند اتصاف المسند إليه بالخبر، أى بالمسند على سبيل الاستمرار، ولا يحصل ذلك الاتصاف بتقدير تأخير المسند إليه عن المسند، لا أن يكون الغرض فيها نفس الخبر، أى نفس حصول المسند ووقوعه لا مطلقاً، بل المسند إليه أعم من أن يكون متصفاً به على سبيل الاستمرار أولاً، وظاهر أن المعنى الأول يقتضى تقديم المسند إليه ليحصل الاتصاف المذكور المطلوب من نفس التقديم لصيرورة الجملة اسمية؛ لأنه لو جىء به مؤخراً لا يحصل هذا المطلوب من مجرد التأخير لصيرورة الجملة فعلية، وأن المعنى الثانى لا يقتضى تقديمه لأنه معنى يحصل على تقديرى التقديم والتأخير، والمعنى الأول مستلزم للمعنى الثانى من غير عكس، فلا إشعار بما ذكره المؤلف، ولا إرادة وقوع الخبر مطلقاً.

---

(١) الإيضاح جـ٢ صـ٦٧.

ووقف نظيره فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص علـى أن شـرط التخصيص هو أن يكون الخبر فعلياً كما سيأتى، والذى سيأتى هو أنه منـع مثـالاً أورده صاحب المفتاح فى إفادة التخصيص إذا كان الخبر غير فعـل نحـو قولـه تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[1] كونه منهـا لجـواز أن يكـون شـعيب عليـه (السلام)[2] فهم كون رهطه أعزة عليهم من قولهم: ﴿وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ لا من قولهم: ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ حتى يصح التخصيص فى غير الفعل، والذى حمله على هذا المنع أنه ظن أن معنى قول الشيخ عبد القاهر[3]: وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إنه يجب أن يكون الخبر فعلاً، أو ظن أيضاً مـن إيـراده أمثلة للتخصيص يكون الخبر فيها فعلا انحصار التخصيص فيه، وأنـت تعلـم (أن المثال[4] لا يقتضى انحصار التخصيص بالخبر الفعلى) مع وجود غيره فى القرآن من مثل: ﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ﴾[5]، ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّـن فِـي الْقُبُورِ﴾[6] وأيضاً لا يجب فى صحة التخصيص أن يكون فهم المخاطب ثبوت الفعل لما هو ثابت له فى الواقع من التركيب المفيد للتخصيص، بل فهم انحصار ثبوته فيه يجب أن يكون منه، وأما فهم ثبوته له فيجوز أن يكون مستفاداً من خـارج ذلـك التركيب لجواز أن يكون ذلك التركيب للرد على من زعم مشاركة غير ما الفعـل ثابت له فى الواقع معه فيه، اللهم إلا إذا منع ما ذكر من قوله تعالى أن يكون منه، وأيضاً إيراد أمثلة للتخصيص تختص بكون الخبر فيها فعلاً لا يقتضـى انحصـار

---

(١) الآية ٩١ من سورة هود، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٣٣١، والمطول صـ١٠٨.

(٢) لفظ (السلام) ساقط من الأصل.

(٣) دلائل الإعجاز صـ٩٣.

(٤) فى الأصل (أن منع مثال لا يقتضى اختصاص التخصيص بالخبر الفعلى) والذى أثبته فـى (أ) ورقة ٤٠.

(٥) الآية ٨١ من سورة النمل.

(٦) الآية ٢٢ من سورة فاطر.

التخصيص فى الخبر الفعلى لأن الشيخ عبد القاهر ما مثل فى تخصيص الفاعل المعنوى فيما يلى حرف النفى بالمسند (إليه)[١] إلا بالمضمر وذلك لا يقتضى انحصاره فى المضمر، بل قال المؤلف أيضا يجرى فى المضمر والمظهر معرفة كان أو نكرة، وقول عبد القاهر: (وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصصه بالخبر الفعلى) لا يقتضى انحصار التخصيص فيما إذا كان الخبر فعلا؛ إذ ليس فيه ما يدل على الانحصار، ولأن الفعلى أعم منه، إذ المراد به ما إذا كان الخبر مما يدل على معنى الفعل من الحدث سواء كان فعلاً أو غيره، وقرينة النسبة تدل عليه، وقوله: والمراد هم خفوف تفسير للشيء بإعادة لفظه ليس كذلك لأن معنى قوله: والمراد من الاستشهاد بالبيتين لكون التقديم يفيد زيادة التخصيص لفظ هم، فى هم خفوف فاختصره.

(١) لفظ (إليه) ساقط من الأصل.

عبد القاهر قد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى نحو: ما أنا قلت هذا، أى: لم أقله مع أنه مقول لغيرى، ولهذا لم يصح: ما أنا قلت هذا ولا غيرى، ولا: ما أنا رأيت أحداً، ولا: ما أنا ضربت إلا زيداً، وإلا فقد يأتى للتخصيص رداً على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه نحو: أنا سعيت فى حاجتك، ويؤكد على الأول بنحو: لا غيرى، وعلى الثانى بنحو: وحدى، وقد يأتى لتقوية الحكم نحو: هو يعطى الجزيل، وكذا إذا كان الفعل منفياً نحو: أنت لا تكذب فإنه أشد لنفى الكذب من "لاتكذب"، وكذا من "لاتكذب أنت" لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم

[إفادة التقديم التخصيص عند عبد القاهر]

(عبد القاهر) إلى آخره: قال الشيخ عبد القاهر[١]: وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى[٢] المسند إليه حرف النفى سواء كان مضمراً أو مظهراً معرفاً أو منكراً نحو: ما أنا قلت هذا، أى لم أقله مع أنه مقول، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا (تقل)[٣] ذلك إلا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلاً له، ولهذا أى ولكون التخصيص المذكور مفيداً لنفى الفعل المخصوص عن المسند إليه المقدم، وثبوته لغيره لم يصح ما أنا قلت ولا غيرى، ولا ما أنا رأيت أحداً، ولا ما أنا ضربت إلا زيدا.

أما الأول فلمناقضة منطوق (ولا غيرى) مفهوم ما أنا قلت، والحال أن مفهوم ما أنا قلت واقع، بل يقال[٤] ما قلت، أو ما قلت أنا ولا أحد غيرى.

---

(١) دلائل الإعجاز صـ٩٣ -١٠١.

(٢) أى إن كان المسند إليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم: وليك، أى: قرب منك.

(٣) فى كل النسخ فلا تقول، والصواب ما أثبته.

(٤) فى الأصل (قال) والذى أثبته فى (أ)، (جـ).

وأما الثانى: فلأن المنفى فيه هو الرؤية الواقعة على كل واحد من النـــاس، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور، والمنفـــى عن المذكور هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس، فيلزم منه أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل واحد من الناس، وهو محال عادة، بل يقال: ما رأيت أو ما رأيت أنا أحداً من الناس[١].

وأما الثالث: فلأن المنفى فيه هو الضرب الواقع على كل واحد من النـــاس سوى زيد، فيقتضى أن يكون إنسان غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم وهو محال، بل يقال: ما ضربت، أو ما ضربت أنا إلا زيداً.

وعلل الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح[٢] امتناع الثالث بأن نقيض النفى بألا يقتضى أن تكون ضربت زيداً، وتقديم الضمير وإيلاؤه حرف النفى يقتضى أن لا تكون ضربته (وذلك يتناقض، لا يقال لم قلت: إن تقديم الضمير وإيلاؤه حـــرف النفى يقتضى نفى أن يكون ضربته)[٣] لأنا نقول: المقتضى فى الثالث ذلك (مع)[٤] كون الاستثناء فيه مفرغاً، وذلك يقتضى أن لا تكون ضربت أحـــدا مـــن النـــاس، فيسلتزم نفى أن تكون ضربت زيداً.

وفيه نظر، إذ لا نسلم الاستلزام؛ لأن ما ذكر من اقتضاء نفى الضرب إنما يكون بالنسبة إلى غير زيد لا بالنسبة إليه أيضاً، هذا إذا ولى المسند إليـــه حـــرف النفى، وإن لم يل المسند إليه حرف النفى[٥] وهو معنى قوله: وإلا فلا يخلو من أن

---

(١) اعترض على ذلك السعد فى المطول صـــ١٠٩.

(٢) دلائل الإعجاز صـــ٩٥، والمفتاح صـــ١٠٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) لفظ (مع) ساقط من الأصل.

(٥) بأن لا يكون فى الكلام نفى أصلاً، أو يكون لكن قدم المسند إليه على النفى والفعل.

يكون المسند إليه معرفة أو لا، فإن كان معرفة سواء كان مضمراً أو مظهراً فهو على قسمين:

أحدهما: ما يفيد تخصيصه بالمسند (للرد على من زعم انفراد غير) المسند إليه بالمسند[١] أو مشاركة غير المسند إليه مع المسند إليه فى المسند[٢] نحو: أنا سعيت فى حاجتك، تريد دعوى الانفراد بالسعى، ويرد بذلك على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك يشاركك فيه، (ويؤكد على الأول نحو: لا غيرى) أو لا عمرو، (وعلى الثانى نحو: وحدى) أى منفرداً، فإن قلت: أنا سعيت فى حاجتك وحدى فى قوة أنا سعيت فى حاجتك لا غيرى، فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه؟

أجيب: بأن جدوى التأكيد لما كانت إماطة شبهة خالجت قلب الزاعم، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك، وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير لا جرم أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك: لا غير، وفى الثانى بقولك: وحدى لأنه محزه، ولو عكست أحلت، وذلك لأن التأكيد إنما يحسن بما يدل على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام وإلا لا يتعين المقصود.

وثانيهما: ما لا يفيد إلا (تقوى الحكم) وتقرره فى ذهن السامع نحو قولك: (هو يعطى الجزيل) أى العطاء العظيم، لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل، ولا أن تعرض بإنسان لمعرفة السامع بإعطاء غيره الجزيل، ولكن تريد أن تقرره فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل.

قوله: (وكذا إن كان الفعل منفياً) عطف على مقدر تقديره، وقد يأتى لتقوية الحكم إن كان الفعل مثبتاً، وكذا إن كان منفياً نحو: (أنت لا تكذب) فإنه أشد لنفى الكذب من قولك: (لا تكذب) لكون أنت لا تكذب مؤكداً بأنت دون لا تكذب، وكذا

---

(١) فيكون قصر قلب.

(٢) فيكون قصر إفراد.

من قولك: لا تكذب أنت، لأن أنت لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عنه تجوزاً، أو سهواً، أو نسياناً، لا لتأكيد الحكم وتقويته، فأنت فى لا تكذب أنت يدل على نسبة عدم الكذب إلى المخاطب ليست بالسهو، أو بالنسيان والمجاز، لا على أن الكذب عنه منتف البتة، وفى قوله: أنت لا تكذب بالعكس، وسبب تقوى الحكم أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء فإذا جاء بعده (ما)[1] يصلح أن يسند إليه صرفه إلى نفسه فيعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً فيكتسى الحكم قوة، فعلم أن نحو: سعيت فى حاجتك، وأنت لا تكذب مستعمل كل منهما فى التخصيص وتقوى الحكم، فإن رجح كل منهما على الآخر لوجود قرينة دالة عليه حمل عليه وإلا يحتملها.

قوله: وإلا فقد يأتى للتخصيص عطف على قوله: إن ولى حرف النفى، وهو متقيد بالكلام السابق عليه، ولو قيد المعطوف به لم يستقم، ويمكن أن يعتذر عن هذا بأن هذا المعطوف عليه مقدم على السابق عليه من حيث المعنى، فيكون التقدير: إن ولى المسند إليه المقدم حرف النفى يفيد تخصيصه بالخبر الفعلى، وإلا أى وإن لم يله حرف النفى وهو معرفة فقد يأتى لكذا فيستقيم العطف حينئذ.

---

(١) لفظ (ما) ساقط من الأصل.

وإن بنى الفعل على منكر أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به نحو: رجـــل جاءنى، أى: لا امرأة أو رجلان، ووافقه السكاكى على ذلك إلا أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى فقط، نحو: أنا قمت، وقُدِّر وإلا فلا يفيد إلا تقوى الحكم سواء جاز كما مر ولم يقدر أو لم يجز، نحو: زيد قام واستثنى المنكر بجعله من باب: **(وأسروا النجوى الذين ظلمـــوا)** أى على القول بالإبدال من الضمير لئلا ينتفى التخصيص، إذ لا سبب له سواه بخلاف المعرف.

[بناء الفعل على منكر]

(وإن بنى الفعل) إلى آخره. **أقول:** ما ذكرنا من القسمين إذا بنى الفعل على معرفة[1] **(فإن بنى الفعل على نكرة أفاد تخصيص الجنس أو الواحد) بالفعل كقولك:** رجل جاءنى أى: لا امراة، أو لا رجلان، وذلك لأن أصل النكرة أن يكون لواحـــد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أم امراة؟ أو اعتقد أنـــه امـــرأة، وتارة إلى الوحدة فقط كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال، ولم يدر أرجل أو رجلان؟ أو أعتقد أنه رجلان.

[مذهب السكاكى فى إفادة التقديم للتخصيص]

(ووافقه السكاكى على ذلك) يحتمل أن يشير به إلى الحكم المذكور قبيلـــه، أى ووافق صاحب المفتاح[2] الشيخ عبد القاهر على أن الفعل المبنى على منكر أفاد التخصيص المذكور سواء كان المنكر مخصصاً نحو: رجل طويل جـــاءنى، أو لا. كما مر.

---

(١) أى إن كان المسند إليه معرفة سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً.

(٢) انظر المفتاح صـــ٩٣، ١٠٦، ١٠٧.

ويحتمل أن يشير به إلى أصل الأحكام المذكورة التى نقلها عن الشـيخ إلا أنه قال: (التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كون) المقدم لفظاً (مـؤخراً فـى الأصل على أنه فاعل معنى فقط) أى: لا لفظاً نحو: أنا قمت، فإن (أنا) وإن كـان مقدماً لفظاً لكنه جاز تقديره مؤخراً بأن أصله: قمت أنا، على أن "أنا" تأكيـد فـى الأصل لضمير المتكلم الذى قمت، وقوله: وقدر عطف على قوله: إن جاز، أى: إن جاز التقدير وقدر تأخيره، يريد أن صاحب المفتـاح شـرط فـى إفـادة التقـديم الاختصاص أمرين:

أحدهما: أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً بأن كان فاعلاً فى المعنى فقط[1].

وثانيهما: أن يقدر كونه فى الأصل مؤخراً بأن كان فـاعلاً فـى المعنـى فقط[2].

قوله: وإلا فلا يفيد إلا تقوى الحكم، أى وإن لم يجز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى فقط، وقدر معنى، وإن انتفى هذا المجموع فـلا يفيـد التقديم إلا تقوى الحكم، وانتفاء هذا المجموع: إما بانتفاء الأمر الثانى وهو قولـه: وقدر مع ثبوت الأول وهو: إن جاز التقدير المذكور، فثبت جواز التقديم مع عـدم التقديم كما مر من نحو: "أنا قمت" فيجرى على الظاهر، وهو أن تقدير الكلام فـى الأصل مبنى على المبتدأ والخبر، ولم يقدر تقديم وتأخير.

وإما بانتفاء الأمر الأول وهو مستلزم انتفاء الأمر الثانى أيضا لأنه إذا لـم يجز التقدير لا يقدر، وهذا معنى قوله: أو لم يجز مثل "زيد قام" فإنه لم يجز تقدير زيد مؤخراً فى الأصل.

---

(١) كقولك: أنا قمت، فإنه يجوز أن تقدر أصله: قمت أنا، على أن "أنا" تأكيد للفاعل الذى هـو التاء فى (قمت) فقدم وجعل مبتدأ.

(٢) هناك شرط ثالث وهو ألا يمنع من التخصيص مانع.

واستثنى[١] صاحب المفتاح المسند إليه المنكر المبنى عليه الفعل مثل: رجل جاءنى مما يفيد التخصيص بسبب التقديم بأن جعله بدلاً فى الأصل لا تأكيداً، مثل: أنا سعيت فى حاجتك، فإن "أنا" فى الأصل تأكيد فقدر أصله جاءنى رجل، لا على أن رجل فاعل جاءنى، بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى كما قيل فى قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢]، إن الذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا[٣]، وإنما قدر أن أصل المنكر ذلك لئلا ينتفى تخصيصه، إذ لا سبب لتخصيصه سوى التقدير المذكور[٤]، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ لأنه ليس على شرط المبتدأ بخلاف المعرف[٥] مثل: زيد قام، فإنه لا يقدر أن أصله قام زيد ثم قدم، لأنه شرط على الابتداء لكونه معرفاً فلا يقدر فيه التقديم والتأخير.

---

(١) استثناه من قوله: إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوى.

(٢) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٣) وقيل: ﴿الذين ظلموا﴾ مبتدأ و(أسروا) خبر مقدم، وقيل: فاعل أسروا، والواو علامة الجمعية، وقيل: خبر مبتدأ محذوف، أى: هم. انظر فى ذلك: البحر المحيط جـ٦ صـ٢٩٦، والكشاف جـ٣ صـ٨٠، وشرح بهاء الدين السبكى جـ١ صـ٤١ شروح.

(٤) وهو كونه مؤخراً فى الأصل على أنه فاعل معنى.

(٥) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ.

ثم قال: وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا: رجل جاءنى على ما مر، دون قولهم: شر أهر ذا ناب، أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المُهِرّ شر لا خير وأما على الثانى: فلنبوه عن مظان استعماله، وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره.

ثم[1] قال صاحب المفتاح: وشرط التقديم المذكور فى المنكر هو (ألا يمنع من التخصيص مانع كقولنا: رجل جاءنى، على ما مر) من إفادته تخصيص الجنس أو الواحد، فإن منع من التخصيص مانع مثل قولهم: شر أهر ذا ناب[2] فلا يقدر فيه التقديم والتأخير؛ لأن التقدير المذكور لأجل التخصيص، فإذا لم يكن تخصيص لوجود مانع فلا يقدر، أما المانع فى هذا المثال على التقدير الأول، وهو إفادة المنكر تخصيص الجنس فهو امتناع نسبة الإهرار إلى الخير، فيمتنع لامتناع أن يراد المهر شر لا خير، لأن تخصيص الجنس إنما يصح أن لو صح نسبة ما نسب إليه إلى

---

(١) ثم هنا للترتيب فى الذكر، وليس للترتيب الزمانى، وأن القول الثانى بعد الأول فى الزمان، لأن قول السكاكى: إذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء.

(٢) الهرير: هو صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه، أى شر جعل الكلب ذا الناب مصوتا ومفزعا، وقيل: هو مطلق الصوت يكون للخير وللشر، فعلى هذا الرأى الأخير يكون التقديم للتخصيص قطعاً، ويكون خلاف السكاكى، أما ما فى القاموس فيؤيد رأى السكاكى، قال فى القاموس: هر يهر هراً وهريراً كرهه، والكلب إليه يهر هريرا، وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد وهره البرد صوته كأهره ثم قال: وشر أهر ذا ناب، يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله لما سمع قائله. هريراً أشفق من طارق شر، فقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه، أى ما أهر ذا ناب إلا شر، ولهذا حسن الابتداء بالنكرة.

مقابله لينتفى نسبته إليه بذكره مقدماً، وفى المثال لا تصح نسبة الإهرار إلى مقابله الذى هو الخير فلا يصح تخصيص الجنس[١].

وأما المانع على التقدير الثانى وهو إفادة تخصيص الواحد بالفعل الذى بعده. فهو نبو تخصيص شر واحد بالإهرار عن مظان استعمال المثال المذكور، يريد: لو حمل شر فى المثال على أن معناه شر واحد لا شران يكون هذا مانعاً عن استعمال المثال المذكور فى مواضع يظن صحة استعماله فيها، أى فى المواضع الذى صح استعماله فيها ويستعمل فيها وهى المواضع التى فيها تفظيع شأن الشر المهر فى المثال المذكور حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر، وهذا التأويل هو معنى التخصيص، فالوجه، أى فوجه الجمع بين قول الأئمة بتخصيصه، وبين قولنا: بعدمه للمانع، حمل ما ذكره على النوع لئلا ينافى ما نفيناه من الجنس والواحد، وذلك النوع هو شر فظيع أى شديد شنيع جاوز المقدار، أهر لا غير فظيع فيرجع التخصيص إلى النوع لا إلى الجنس (الذى)[٢] هو شر لا خير، ولا إلى الواحد وهو شر واحد لا شران، فصح ما قالوه، وما قلناه، وهذه الجملة من قوله: التقديم يفيد الاختصاص إلى ههنا معنى كلام صاحب المفتاح الذى نقله المؤلف.

قال المؤلف[٣]: وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر: لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف النفى، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً معرفاً أو منكراً من غير شرط، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر.

---

(١) قال الدسوقى: وفى كلامه نظر، لأن التخصيص قد يكون لمجرد التأكيد، أو لتنزيله منزلة المجهول، فاختصاص الشر بالهرير وإن كان معلوماً لكل أحد فيجوز أن ينزل منزلة المجهول، ويستعمل فيه القصر، أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد، لغفلة المخاطب عن كون المهر لا يكون إلا شراً، بل يحتمل عنده أن يكون خيراً... جـ١ صـ٤١١ شروح.

(٢) لفظ (الذى) ساقط من الأصل.

(٣) الإيضاح جـ٢ صـ٩٥.

وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً أو منكراً بشرط تقدير التأخير فى الأصل.

فنحو[١] ما زيد قام يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده على قول السكاكى.

ونحو: ما أنا قلت[٢]، يفيد على قول الشيخ مطلقاً، وعلى قول السكاكى بشرط.

وظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبت أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً لكنه لم يمثل إلا بالمضمر. وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا المضمر.

فنحو: زيد قام قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده عند السكاكى.

قلت: كلام صاحب المفتاح الذى نقله بمعناه أنا أذكره بلفظه ليعلم ما هو الحق، وهو أنه قال[٣]: وإذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين:

أحدهما: أن يجرى الكلام على الظاهر، وهو أن "أنا" مبتدأ، وعرفت خبره وكذلك أنت عرفت، وهو عرف، ولا يقدر تقديم وتأخير.

ثانيهما: أن يقدر أصل النظم عرفت أنا، وعرفت أنت، وعرف هو ثم يقال: قدم أنا، وأنت، وهو، فنظم الكلام باعتبار الأول لا يفيد (إلا)[٤] تقوى الحكم، وبالاعتبار الثانى يفيد التخصيص، وسيأتى بيانه فى فصل التقديم والتأخير.

---

(١) فى الأصل (فيجوز) بدل (فنحو).

(٢) فى الإيضاح (ما أنا قمت).

(٣) المفتاح صـ١٠٦.

(٤) لفظ (إلا) ساقط من الأصل.

ثم ذكر أمثلة، وذكر بعدها: وأما نحو: زيد عرف، ورجل عرف، فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء، بل حق المعرف حمله على وجه يقوى الحكم، وحق المنكر حمله على وجه التخصيص، ثم بين وجه افتراق الحكم في الصور الثلاثة، وقال في آخره: فلا يكون لقولنا: زيد عرف، غير احتمال الابتداء، اللهم إلا بذلك الوجه البعيد، فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ، وإنما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط إذا لم يمنع عن التخصيص مانع.

أقول: هذه الطريقة في قوله: (وإذا سلكت هذه الطريقة) إشارة إلى ما مر قبله من أن المسند يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداء، ثم بواسطة عود ذلك الضمير إلى ما قبله يستند إليه، وهو أعم من أن يكون المسند إليه المقدم مضمراً أو مظهراً معرفة أو نكرة، ولي حرف النفي أو لا، لكن ما ولي حرف النفي لم يتعرض له ههنا بالتصريح، وأحال بحث التخصيص إلى فصل التقديم والتأخير، وقد ذكر ثمة ما ولي حرف النفي من الفاعل المعنوي يفيد التخصيص، ولم يفرق ثمة بين كونه مضمراً أو مظهراً معرفة أو نكرة وإن لم يمثل إلا بالمضمر، فعلم منه أن ما ولي حرف النفي يفيد التخصيص مطلقاً عنده، ومما يدل من كلامه على أنه ههنا لم يقصد ما ولي حرف النفي أنه قال: كما مر ذكره، وإنما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط (وحينئذ)[1] لا مخالفة فيما ولي حرف النفي بينه وبين الشيخ عبد القاهر، فبقي تخصيص سلوك اعتبارين مختلفين فيما لم يل حرف النفي أعم من أن يكون مضمراً أو مظهراً، معرفة أو نكرة، لكن احتمال الاعتبارين في المضمر على السواء كما علم من قوله: وذلك عند عدم القرينة الدالة على رجحان أحدهما، وفي المظهر المعرفة احتمال تقوى الحكم راجح عنده، وفي النكرة احتمال التخصيص راجح عنده، فالمظهر المعرفة الذي لم يل حرف النفي قد يفيد التخصيص إلا أنه مرجوح عنده، والنكرة التي لم تل حرف النفي قد يفيد تقوية

(١) ساقط من الأصل.

الحكم لكنها مرجوحة عنده، ويعلم هذا من قوله: بل حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم وحق النكرة حمله على وجه التخصيص، لأن الحق كثيراً ما يحمل على الوجه الراجح كما يقال: حق المبتدأ أن يقدم على الخبر، وحق الفاعل أن يقدم على المفعول وحقه الرفع.

وقال صاحب المفتاح[1]: فنظم الكلام بالاعتبار الثانى وهو أن يقدر التأخير يفيد التخصيص، ولم يعلم الرجحان، والتقدير من كلام الشيخ عبد القاهر الذى نقله المؤلف.

ولعل نظر صاحب المفتاح فى التقدير للتخصيص، وعدم التقدير للتقوية لأجل أن التركيب الواحد يستعمل تارة للتخصيص، وتارة للتقوية، فاحتيج إلى ما يفترقان به فى ذلك التركيب، وإن جاز أن يكون وجه الافتراق غير ما ذكره أيضاً لكن التقدير المذكور فى المضمر غير بعيد إذ تأكيد المضمر بالمضمر كثير، ولا يلتبس بغير التأكيد، وأما فى المظهر فبعيد؛ إذ لا يصلح إلا أن يكون بدلاً من الضمير الغائب وذلك بعيد علم بالاستقراء.

وأيضاً يلتبس بالفاعل اللفظى فلأجل ذلك الراجح أن لا يقدر فى المظهر المعرفة لأنه علم بالاستقراء أن استعماله لغير التقوية بعيد وإن كان ذلك يقتضى أن لا يقدر فى النكرة أيضا لكنه علم بالاستقراء أيضاً أن استعماله لغير التخصيص بعيد، فلذلك افترقتا فى الحكم المذكور.

اعلم أن المسند إليه المقدم فى الطريقة المذكورة فاعل معنى وبالحقيقة لأن الفعل مسند إليه بالحقيقة، فيكون من هذه الجهة يجوز تقدير تأخيره عنه سواء كان للتقوية أو للتخصيص، لكن إن كان للتقوية لا يقدر تأخيره، وإن كان للتخصيص يقدر تأخيره لما ذكر.

---

(١) المفتاح صـ١٠٦.

وعلم منه أن ما نقله المؤلف عن صاحب المفتاح من أنه لو لم يجز نحـــو: زيد قام ليس كذلك لأنه قال فى التقوية: أن لا يقدر، وفى التخصيص أن يقدر، ولم يشعر كلامه فى موضع ما بعدم جواز التقدير.

وفيه نظر: إذ الفاعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما، فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم، ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكره، ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير، ثم قال: ويقرب من "هو قائم" "زيد قائم" فى التقوى لتضمنه الضمير، وشبهه بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة، ولهذا لم يحكم بأنه جملة ولا عومل معاملتها فى البناء.

(وفيه نظر) إلى آخره.

قال المؤلف[١]: وفيما احتج به صاحب المفتاح لما ذهب إليه نظر: (إذ الفاعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع) تقديمهما على عاملهما ما دام الفاعل اللفظى والمعنوى فاعلاً لفظياً، وفاعلاً معنوياً، فتجويز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى تحكم، أى ترجيح بلا مرجح.

وأيضاً (لا نسلم انتفاء التخصيص) فى صورة المنكر (لولا تقدير) أنه كان فى الأصل مؤخراً، فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بغير التقدير كما ذكره صاحب المفتاح فى شر أهر ذا ناب، وهو شر فظيع، فإن التخصيص فيه حاصل بغير التقدير المذكور.

وأيضاً (لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) لجواز نسبة الإهرار إلى الخير.

قلت: الأول مدفوع لأن الفاعل المعنوى الذى قدم إذا كان مؤخراً له جهتان: جهة كونه فاعلاً، وجهة كونه تابعاً، والشىء قد يكون فاعلاً ولا يكون تابعاً، وبالعكس فى الجملة، بخلاف الفاعل اللفظى فإنه ليس له جهة التبعية، وتقديم الفاعل المعنوى ليس باعتبار كونه فاعلاً، بل باعتبار الجهة الأخرى لكن لا يقدم حال كونه

---

(١) الإيضاح جـ٢ صـ٩٦.

تابعاً، إذ التابع لا يقدم، بل يقدم بعد قطعه عن التبعية، وجعله غير تابع، ومثل ذلك كثير من كلام العرب كقوله[1]:

والمــــؤمن العائـــــذات الطيـــــر

وأخلاق ثياب، وجرد قطيفة[2]، فإنه جرد عن التبعية وقدم بخلاف الفاعل اللفظـــى فإنه ليس له إلا جهة الفاعلية، وأيضاً لو قطع الفاعل اللفظى عن الفعل حتى يقـــدم بقى الفعل بلا فاعل ولم يوجد ذلك فى كلام العرب، بخلاف الفاعل المعنوى فإنه لو قطع عن فعله لا يبقى الفعل بلا فاعل، وهذا هو الذى يدفع التحكم.

والثانى أيضا مدفوع، لأن صاحب المفتاح بنى تخصـــيص المنكـــر علـــى الاعتبار الثانى الذى ذكره أولاً، وهو أن قال: ونظم الكلام بالاعتبار الثانى وهو أن (تقدير)[3] التأخير يفيد التخصيص، ولا يلزم منه أنه لولا التقدير لانتفى التخصيص غايته أن التخصيص لازم التقدير، مع أن صاحب المفتاح لم يقل بتخصيص المثال المذكور مع عدم تقدير التأخير فيه لكنه على هذا يتوجه المنع على قولـــه: فـــنظم الكلام بالاعتبار الأول لا يفيد إلا تقوى الحكم فينبغـــى أن يقـــول: فـــنظم الكـــلام بالاعتبار الأول يفيد تقوى الحكم كما قال فى الاعتبار الثانى، ونظم الكلام بالاعتبار الثانى يفيد التخصيص من غير أن يذكر لفظة تدل على الحصر، ويمكن أن يحمـــل

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبيانى من قصيدة فى مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه وتمام البيت:

يمسحها ركبان مكة بين الغيـــل والســـند

ويروى (ترقبها)، وبين الغيل. العائذات: الحديثة النتاج، وتمسحها: أى تمسح الركبان عليهـــا، والغيل، والسند: أجمتان بين مكة ومنى فيهما ماء. ديوان النابغة صـــ٣٥.

(٢) من إضافة الصفة إلى موصوفها، وهو غير جائز لأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومتأخرة عن الموصوف، ولذا يؤول ويقدر موصوف، فيقال جرد من جنس القطيفـــة وتكـــون الإضـــافة معنوية من إضافة الشىء إلى جنسه، ويجر الجنس بمن... انظر فى ذلك كتب النحو.

(٣) فى الأصل (يقدر).

قوله: لا يفيد إلا تقوى الحكم على أنه لا يفيد إلا رجحان تقوى الحكم، وما يشعر به من كلامه قوله: بل حق المعرف على وجه تقوى الحكم فيندفع المنع.

وقول صاحب المفتاح: وإنما يرتكب عند المنكر لإفادة التخصيص معنـــاه، أن ارتكاب الوجه البعيد فى المعرفة غير بعيد ارتكابه فى النكرة لإفادة التخصيص، فلا يلزم منه أن التخصيص فى صورة المنكر لا يستفاد إلا من ارتكاب المـــذكور، بل يلزم منه أنه عند الارتكاب يلزم التخصيص فيجوز أن يكون للتخصيص أسباب متعددة، أحدها الارتكاب المذكور، وما نقله المؤلف عنه لئلا ينتفى التخصـــيص؛ إذ لا سبب له سواه شيء لم يقله.

والثالث أيضاً مدفوع لأن نسبة الإهرار إلى الشر على سبيل الحقيقة وإلـــى مقابله على سبيل المجاز، وعلم ذلك بنقل اللغة، وإذا كان كذلك يمتنع نسبة الإهرار إلى مقابله على سبيل الحقيقة، وإذا امتنعت فلا تصح الشركة فى الإهـــرار ليصـــح التخصيص لأن الذهن لا ينتقل إلى المجاز عند عدم القرينة الدالة على إرادته.

قوله: ثم قال صاحب المفتاح[1]: ويقرب[2] من هو قام، زيد قائم فى اعتبار تقـــوى الحكم لتضمين قائم فى زيد قائم ضميراً مسنداً إليه قائم، ثم بواســـطة عـــود ذلـــك الضمير إلى زيد يستند قائم إليه كما فى هو قام.

وقال: إنما قلت: يقرب، دون أن أقول، ونظيره لأن قائما لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة، فى "أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم"، أشـــبه الخـــالى عـــن الضمير، فكأنه لا ضمير فيه، فكذلك لا يكون من قبيل تقوى الحكم بخلاف الفعـــل،

---

(١) المفتاح صـــ١٠٦.

(٢) فى إفادة التقوى فقط على ما فهم الخطيب. وقال بهاء الدين السبكى جـــ١ صـــ٤٢٣: إنـــه يقرب منه فى إفادة التقوية التى هى أعم من التخصيص، ولو فهم ذلك المصنف لما اعتـــرض على السكاكى فى تقريره الاختصاص فى ﴿وما أنت علينا بعزيز﴾. والخطيب يفهم مراد السكاكى فى التقوى فقط لا فى التخصيص لفقد شرطه عنده فى مثل هذا من جواز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً.

فإنه يتفاوت فيها، ولكونه أشبه الخالى عن الضمير لم يكن على قائم، فى زيد قائم بأنه جملة، ولا عومل معاملة الجملة فى البناء حيث أعرب فى نحو: رجلٌ قائمٌ، ورجلاً قائماً، ورجلٍ قائمٍ، وأتبع قائماً المسند إلى الضمير، قائم المسند إلى الظاهر فى نحو: زيد قائم أبوه فى الإفراد، بدليل تغير إعرابه حيث قيل: رأيت رجلاً قائماً أبوه، ومررت برجل قائم أبوه، فلو كان اسم الفاعل مع فاعله جملة لما تغير إعرابه لأن جزء الجملة لا يتغير إعرابه بدخول العامل عليها.

والحاصل أن اسم الفاعل مع فاعله مضمراً كان أو مظهراً لا يكون جملة إلا فى بعض الصور، وقد جعل المؤلف قوله: واتبعه فى حكم الإفراد بأنه وأتبع عارف عرف فى الإفراد، إذا أسند إلى الظاهر مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، ولعل لفظ عرف وقع من النساخ أو من المؤلف سهواً.

ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل وغير فى نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود؛ بمعنى: أنت لا تبخل، وأنت تجود من غير إرادة تعريض لغير المخاطب لكونه أعون على المراد بهما.

[تقديم مثل وغير]

(ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل، وغير فى نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود[١] بمعنى: أنت لا تبخل، وأنت تجود) وذلك إذا استعمل لفظهما كناية (من غير إرادة تعريض لغير المخاطب) أى لغير ما أضيف إليه لفظ مثل وغير، ولكن أريد فى المثل أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس، وموجب العرف أن يفعل ما ذكر معه أو أن لا يفعل، فكيف به والحال أن الصفة المقتضية لفعل ما ذكر معه أو لعدمه أزيد فيه فيلزم أن يكون فى حقه أبلغ، وقد كشف المتنبى عن هذا المعنى بقوله[٢]:

مثلك يثنى الحزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه

ولم أقل مثلك أعنى به سواك يا فرداً بلا مشبه

وقال[٣]:

---

(١) أى من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، ففى "مثلك لا يبخل" أطلق الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل، وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب، والمسوغ للابتداء بمثل تخصيصها بالإضافة، وإن لم تتعرف بها لتوغلها فى الإبهام.

(٢) من قصيدة يعزى بها أبا شجاع عضد الدولة فى وفاة عمته، وهى تبلغ ٣٥ بيتاً، وتوجد فى التبيان جـ١ صـ٢١٠، وهما فى الدلائل صـ١٠١، ورواية الدلائل (المزن) بدل (الحزن)، وفى الإيضاح جـ٢ صـ١٠١، وفى حسن التوسل فى صناعة الترسل صـ٥٤. يثنى: يلف ويصرف، المزن: السحاب واحدته مزنة، صوبه: انصبابه وهطوله، غرب الدمع: سيله، أو مجراه من العين.

(٣) أى المتنبى فى مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة وتمامه:

غيرى بأكثر هــذا النـــاس ينخــدع ... ...

فإنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع، بــل أراد أنه ليس ممن ينخدع، وإنما قال: من غير إرادة تعريض بلفظى المثل والغير لغيــر ما أضيف إليه، إذ لو أريد بهما تعريض لغيره كما ذكر فى المثالين لانقلب المــدح غير مدح.

وإنما يرى تقدم لفظ مثل وغير فى مثل ما ذكر كاللازم، لأن التقديم أعون للمعنى المراد بهما، وهو نفى البخل وإثبات الجود للمخاطب فيما ذكر من المثــالين بطريق التحقيق والتأكيد، لأن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق.

وسيأتى أن المطلوب بالكناية فى مثل قولنا: (مثلك)[1] لا يبخل، وغيرك لا يجود هو الحكم، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بهما فكان تقديمها أعــون للمعنى المراد بهما.

... ... إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وهذا الشطر تعليل للحكم الذى فى الشطر الأول، والبيت فى الدلائل صــ١٠١، والإيضاح جــ٢ صــ١٠٢.

(١) لفظ (مثلك) ساقط من الأصل.

قيل: وقد يقدم لأنه دال على العموم نحو: كل إنسان لم يقم، بخلاف ما لو أخر نحو: لم يقم كل إنسان، فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، وذلك لـئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قـوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد، والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كل فرد لورود موضوعها فى سياق النفى.

[إفادة التقديم للعموم]

(قيل)[١] إلى آخره. قيل: ويقدم المسند إليه على المسـند لأنـه (دال علـى العموم نحو:[٢] كل إنسان لم يقم) فيقدم ليفيد نفى القيام عن كل واحد مـن النـاس (بخلاف ما لو أخر) المسند إليه نحو: لو يقم كل إنسان فإنه (يفيد نفى) القيام عـن جملة الأفراد (لا عن كل فرد)[٣] والأول كل عددى، والثانى كل مجموعى وبيان أن التقديم يفيد العموم دون التأخير بالمعنى العددى إذ لو أريد مطلق العموم فذلك ليس مما يقتضيه التقديم فقط هو أنه لو انتفى الأمران بأن كان التقديم لا يفيـد العمـوم، والتأخير يفيده يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، واللازم منتف فينتفى الملزوم.

أما بيان الملازمة فى صورة التقديم (فلأن الموجبـة المهملـة المعدولـة المحمول) يعنى: قولنا: إنسان لم يقم – بدون لفظة كل فيه – فـى قـوة (السـالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد) يعنى فى قوة قولنا: ليس كل إنسان قام بمعنى أن كل واحد منهما يستلزم نفى القيام عن الجملة دون كل فرد لأن نفى القيام فى كل واحد منهما يحتمل أن يكون عن كل واحد من أفـراد الإنسـان،

---

(١) قائله ابن مالك وجماعة، وإنما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التمريض وهـو (قيـل) للبحث فى دليله وإلا فالحكم مسلم.

(٢) تجد هذا التعليل فى كتاب المصباح فى علوم البلاغة صـ١٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ويحتمل أن يكون عن جملة أفراد الإنسان من حيث هى الجملة **يعنى عن البعض**، والأول يستلزم الثانى من غير عكس، **(فيحمل على ما هو المحقق)**[١] **وهو النفى** عن الجملة فيكون نفى القيام فى كل واحد منهما عن الجملة دون كل فرد، **فلو** أدخلت لفظة كل على إنسان فى قولنا: إنسان لم يقم، وقلنا: كل إنسان لم يقم **أفادت** الجملة دون كل فرد يلزم التأكيد؛ لأن معنى **قولنا: إنسان لم يقم، ومعنى قولنا: كل** إنسان لم يقم حينئذ واحد، فيلزم أن يكون كل تأكيداً لا تأسيساً.

وأما بيان الملازمة فى صورة التأخير، فلأن **(السالبة المهملة) يعنى قولنا:** لم يقم إنسان بدون لفظة كل فيه **(فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كل فرد)** معنى فى قوة قولنا: لا شىء من الإنسان **(بقائم)**[٢] **بمعنى أن كل واحد منهما يستلزم** نفى القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان.

وأما الثانى فظاهر، وأما الأول، فلأن إنسان فيه نكرة **وقع فى سياق النفى** فيفيد العموم، فيكون قولنا: لم يقم إنسان فى معنى قولنا: لم يقم أحد من آحاده، وإذا كان قولنا: لم يقم إنسان فى معنى السالبة الكلية فلو أدخل عليه **لفظة كل وأفادت كل** واحد لكان معناه معنى قولنا: لم يقم إنسان فيكون تأكيداً لا تأسيساً، **واللازم فى كلتا** الملازمتين منتف لأن التأسيس أصل والتأكيد فرع عليه، **وحمل اللفظ على الفائدة** الأصلية أولى وأظهر منه على غيرها، وذلك فى قوله: وذلك لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إشارة إلى أن تقديم المسند إليه على المسند دال على العموم، بخلاف ما لو أخر عنه فإنه يفيد النفى عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد، وقولنا: إنسان لم يقم إنما تكون موجبة أن لو قدم الرابطة إذا كانت **فى اللفظ على "لم يقم"**.

وقيل: هكذا إنسان هو لم يقم، وإن لم تكن فى اللفظ تكون موجبة بالنية، وإن كانت فى اللفظ وأخرت عن حرف السلب فهى سالبة، وسميت مهملة لإهمال

---

(١) جاء التعبير فى الأصل هكذا (فيحتمل علما هو المحقق).

(٢) فى الأصل (قام) بدل (قائم).

المحكوم عليه عن اقتران لفظ السورية، وهو لفظ دال على كمية الأفــراد، وإنمـــا كانت معدولة إذا جعل حرف السلب جزءاً من المحمول أى من المسند.

وفيه نظر، لأن النفى عن الجملة فى الصورة الأولى وعن كل فرد فى الثانية وإنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل، وقد زال ذلك بالإسناد إليها، فيكون تأسيساً لا تأكيداً.

ولأن الثانية إذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجملة، فإذا حملت على الثانى لا يكون كل تأسيساً، ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا: لم يقم إنسان سالبة كلية لا مهملة.

قال المؤلف[1]: (وفيه نظر، لأن النفى عن جملة) أفراد الإنسان (فى الصورة الأولى) وهى إنسان لم يقم (وعن كل فرد فى) الصورة (الثانية). وهى لم يقم إنسان، (إنما أفاد) ذلك النفى إسناد لم يقم (إلى ما أضيف إليه) لفظة كل (وقد زال ذلك) بإسناد لم يقم إلى لفظة كل (فيكون تأسيساً لا تأكيداً) لزوال الإسناد الذى فى الأصل لحصول إسناد آخر، فلا يكون تأكيدا، لأنه لا يزيل النسبة التى فى الأصل بل يقررها.

(ولأن الثانية) يعنى لم يقم إنسان (إذا أفادت النفى عن كل فرد) كما مر (فقد أفادت النفى عن الجملة) أى عن جملة الأفراد، وإلا يلزم الثبوت لبعض الأفراد فلا يصدق النفى عن كل فرد (فإذا حملت) الثانية بعد دخول لفظة كل (على الثانى) أى على النفى عن جملة الأفراد (لا يكون تأسيساً) بل يكون تأكيداً، (ولأن النكرة المنفية) فى قولنا: لم يقم إنسان (إذا عمت) كانت (سالبة كلية) لأنه حينئذ يصدق السلب عن كل واحد واحد لا سالبة مهملة، وقد جعله سالبة مهملة.

قلت: الكل مدفوع:

أما الأول: فلأنه إذا كان المسند إليه فى المهملة فى الصورة الأولى جملة أفراد الإنسان، وفى المسورة الثانية أيضاً فيها جملة أفراد الإنسان لأن الغرض أن

---

(١) انظر الإيضاح جـ٢ صـ١٠٦.

الكل فيها مجموعى، فيكون المسند إليه فيهما واحداً وهو جملة الأفراد، ولكنه عبـر عنه فى المهملة بلفظ إنسان، وفى المسورة بلفظ كل واختلاف المعبر به مع اتحـاد المعبر عنه لا يؤثر فى زوال الإسناد بل يمتنع، إذ الغرض أنه لا اختلاف بينهما فى شىء إلا فى المعبر به.

وأما امتناع زوال الإسناد الذى فى المهملة من المسورة فى الصورة الثانية فظاهر لأن الإسناد فيهما إلى كل واحد من الأفراد، لكن فى المهملة ما يدل عليـه لفظ إنسان، وفى المسورة ما يدل عليه لفظ كل فالمختلف هو اللفظ الدال، وقولـه: لأن التأكيد لا يزيل النسبة التى فى الأصل بل يقررها، قلنا: أزالها ههنـا لفظـاً لا معنى وذلك شرط فى التأكيد الاصطلاحى لا المعنوى.

وأما الثانى: فلأن دلالة الثانية على النفى عن الجملة قبل دخول لفظة كـل بالالتزام لا بالقصد الأولى، بل المقصود بالقصد الأولى فيها هو النفى عن كل فرد، والمقصود بالقصد الأولى، بعد دخول لفظة كل ما هو أعم من جملـة الأفـراد، أو هى، فلا يكون تأكيدا لأنه يجب فى التأكيد تطابق الدلالة، اللهم إلا إذا قيل: إنـه لا يجب.

وأما الثالث: فلأن قوله: لم يقم إذا عمت كانت سـالبة كليـة ممنـوع لأن السالبة الكلية هى القضية المسورة التى يكون السلب فيها عاماً لكل أفراد الموضوع لا كل قضية يكون السلب فيها عاماً، والأول أخص من الثانى مطلقاً، ولم يكن فـى قولنا: لم يقم إنسان سور يدل على العموم بل العموم فيه مستفاد من وقوع النكرة فى سياق النفى، أو نسلم أنها سالبة كلية معنى، ولكنه سميت مهملة لفظاً لإهمال لفـظ السور فيها لفظاً، بل المنع الموجه أن يقال: إن الحكم فى المهملـة فـى الصـورة الأولى، إما على الطبيعة من حيث هى كما ذهب إليه البعض، أو على الأفراد كما ذهب إليه البعض الآخر فإن كان الأول فالمهملة ليست فى قوة الجزئية، ولا يلـزم

التأكيد لأن موضوع قولنا: إنسان لم يقم طبيعة الإنسان من حيث هى (هو)[1] وموضوع كل إنسان لم يقم فى الإفراد، وإن كان الثانى فالمراد بكون الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد، فإن أريد به أن معنى المسند إليه فيهما واحد فهو ممنوع لأن المسند إليه فى السالبة الجزئية ليس كل إنسان قام يحتمل الاعتبارات الثلاثة بحسب الوضع اللغوى على تقدير أن لا يدل التقديم على العموم ظاهراً.

وهى إما أن يراد بلفظة كل بعض الأفراد (دون البعض)[2] أو يراد بها مطلق الشمول الأعم للعددى والمجموعى، أو يراد بها المجموعى، والمسند إليه فى المهملة المذكورة يحتمل اعتبارين فقط اعتبار كل واحد، واعتبار البعض دون البعض، فلا يكون معناهما واحداً فيكون تأسيساً، وإن أريد به غير ما ذكر فظاهر أنه لا يلزم التأكيد.

وأما فى الصورة الثانية فلا يلزم التأكيد أيضا لأن قولنا: لم يقم إنسان يفيد عموم السلب لكل الأفراد بالفعل، ويلزم منه السلب عن كل واحد بالقوة، وقولنا: لم يقم كل إنسان، يفيد خصوص السلب بالفعل عن كل واحد، ويلزم منه عمومه لكل الأفراد بأسرها بالقوة، وأيضاً المسند إليه فى قولنا: لم يقم كل إنسان لو لم يدل على المجموعى ظاهر ألا يلزم أن يكون ظاهراً فى العددى، بل إما فيه، أو فى البعض دون البعض، أو فى مطلق شمول الأعم للعددى والمجموعى بخلاف المسند إليه فى قولنا: لم يقم إنسان فإنه يحتمل اعتباراً واحداً.

وأيضاً لا نسلم انتفاء اللازم وهو ترجيح التأكيد؛ لأن التأكيد يرجح بكون ورود لفظ كل للتأكيد فى كلام العرب منه لغيره، فحمله على الأكثر أولى، ويكون

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) ساقط من الأصل.

وضعه للتأكيد وحمل اللفظ على موضوعه الحقيقى أولى منه على غيره، بل هـو متعين للتأكيد لما مر فى التأكيد.




قال عبد القاهر: إن كانت كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته نحو: ما كل ما يتمنى المرء يدركه... أو معمولة للفعل المنفى نحو: ما جاء القوم كلهم أو ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، أو كل الدراهم لم آخذ، توجه النفى إلى الشمول خاصة، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض، أو تعلقه به. والأعم كقول النبى ﷺ لما قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ **«كل ذلك لم يكن»** وعليه قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... علىّ ذنباً كله لم أصنع

(قال عبد القاهر)[1] إلى آخره. لما رد المؤلف قول القائل المذكور من كون كل فى النفى يفيد العموم تارة، ولا يفيد أخرى لما مر، يريد أن يذكر ما تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره فيه.

قال الشيخ: كلمة كل فى النفى (إن كانت داخلة فى حيز النفى بأن أخرت على أداة) النفى ولا تكون معمولة للفعل كقوله[2]:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه ... تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

(أو كانت معمولة للفعل المنفى سواء كانت على جهة الفاعلية كقولك: ما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلهم، أو على جهة المفعولية أخرت عن الفعل المنفى كقولك:

---

(١) الدلائل صـ١٩٤. وعبد القاهر يحكم الذوق والأسلوب العربى الفصيح دون تحكمات المنطق والمناطقة.

(٢) المتنبى يمدح كافور الإخشيدى من قصيدة مطلعها:

بم التعلل لا أهل ولا وطن ... ولا نديم ولا كأس ولا سكن

أريد من زمنى ذا أن يبلغنى ... ما ليس يبلغه من نفسه الزمن

والبيت فى الدلائل صـ١٩٥، والإيضاح جـ٢ صـ١٠٨، ورواية الإيضاح (تأتى الرياح) ويروى: بما لا (يشتهى) السفن.

لم آخذ كل الدراهم أو قدمت عليه كقولك: كل الدراهم لم آخذ توجه النفى إلى الشمول خاصة، أى لا يتوجه إلى أصل الفعل وأفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض المشمولين فى غير جهة المفعولية، وفى جهتها أفاد الكلام ثبوت تعلق الفعل ببعض المشمولين، وإن لم يكن كل داخلة فى حيز النفى على ما مر، ولا معمولة للفعل توجه النفى إلى أصل الفعل وعم ما أضيف إليه كل كقول النبى ﷺ لما قال له ذو اليدين[١] عند سلامه عليه السلام عن ركعتى الصلاة والفرض الرباعى: أقصرت الصلاة أم نسيتها يا رسول الله: «**كل ذلك لم يكن**» أى لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان، وكقول أبى النجم[٢]:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنباً كله لم أصنع

(**كله**)[٣] فى البيت روى مرفوعاً ومنصوباً، فإن كان مرفوعاً فمن أمثلة ما نحن فيه، فيدل على براءة الشاعر عن كل واحد من الذنب، وإن كان منصوباً فمن أمثلة ما مر قبيل ذلك، ويدل على براءة الشاعر عن بعض الذنوب لا عن كله.

---

(١) هو الخرباق بن عمرو، لقب بذى اليدين لطول فيهما، أو لأنه كان أضبط، أى يعمل بكلتا يديه، والحديث رواه أبو هريرة، ولفظه: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاة العشاء فى الحضر، وسلم من ركعتين فقام ذو اليدين وقال: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال: كل ذلك لم يكن، فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان، فأقبل النبى ﷺ على القوم وفيهم أبو بكر وعمر، فقال: أحق ما يقوله ذو اليدين؟ فقالا: نعم، فقام عليه السلام وأتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو.

(٢) هو الفضل بن قدامة العجلى، من رجاز الإسلام والفحول المتقدمين فى الطبقة الأولى منهم، وقد سبق البيت فى المجاز العقلى، وتجده فى الكتاب لسيبويه جـ١ صـ٤٤، وفى الدلائل صـ١٩١، والأسرار صـ٣٣٨، والإيضاح جـ٢ صـ١١٠.

(٣) لفظ (كله) ساقط من الأصل.

اعلم أن المعتمد فى كون كلمة كل فى النفى مفيداً للعموم تارة، وغير مفيد أخرى هو وقوعها فى كلام البلغاء وهكذا، والذى يدل على أن كلمة كل فى الحديث وشعر أبى النجم للعموم المذكور:

أما فى الحديث فوجهان: أحدهما أن السؤال بأم المتصلة لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام، فجوابه إما بالتعيين، أو بنفى كل منهما، وقد ذكر فى الحديث بنفى كل منهما.

وثانيهما: ما روى أنه لما قال رسول الله ﷺ **«كل ذلك لم يكن»** قاله لــه ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، والإيجاب الجزئى نقيضه السلب الكلــى. فلــولا أن ذا اليدين فهم أن السلب كلى لما ذكر فى مقابلته الإيجاب الجزئى.

وأما قول أبى النجم فما أشار إليه الشيخ عبد القاهر: وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل لأنه لا يلزم منه حذف، ومعمــول الفعــل أصل بالنسبة إلى معمول غيره، ووقوع كل غير المبتدأ أكثر فى كلام الفصحاء من وقوعه مبتدأ. وليس فيه ما يكسر وزنه وسياق كلامه أنه لم يأت لشىء مما ادعــت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك أو الرفع غير مفيد له لم يعــدل عــن النصب إلى الرفع من غير ضرورة.

اعلم أن تقديم الشىء على الشىء نوعان:

أحدهما: تقديم على نية التأخير وذلك فى كل شىء أقر مع التقــديم علــى حكمه الذى كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفاعل مثــل: قائم زيد، وضرب عمراً زيد.

وثانيهما: تقديم لا على نية التأخير، ولكن لأن ينقل الشىء عن حكــم إلــى حكم، ويجعل له إعراب غير إعرابه كما فى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له مثل: زيد المنطلق، والمنطلق زيد.

وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند.

هذا كله مقتضى الظاهر، وقد يخرج الكلام على خلافه، فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم: نعم رجلاً زيد، مكان نعم الرجل فى أحد القولين.

وقولهم: هو، أو هى زيد عالم، مكان الشأن والقصة، ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع لأنه إذا لم يفهم منه معنى انتظره، وقد يعكس فإن كان اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع كقوله:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهام حائرة ... وصير العالم النحرير زنديقا

أو التهكم بالسامع كما إذا كان فاقد البصر، أو النداء على كمال بلادته، أو فطانته أو ادعاء كمال ظهوره، وعليه من غير هذا الباب:

تعاللت كى أشجى وما بك علة ... تريدين قتلى قد ظفرت بذلك

وإن كان غيره فلزيادة التمكن نحو: **(قل هو الله أحد الله الصمد)** ونظيره من غيره: **(وبالحق أنزلناه وبالحق نزل)** أو إدخال الروع فى ضمير السامع، وتربية المهابة، أو تقوية داعى المأمور، مثالهما قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، وعليه من غيره: **(فإذا عزمت فتوكل على الله)** أو الاستعطاف كقوله:

إلهى عبدك العاصى أتاك

[تأخير المسند إليه]

(وأما تأخيره) إلى آخره، أقول: أما تأخير المسند إليه عن المسند (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيأتى وجوه تقديمه.

[إخراج المسند إليه على خلاف الظاهر]

اعلم أن جميع ما ذكر من الأحوال المقتضية لاختلاف أحكام المسند إليه من كونه محذوفاً إلى كونه مؤخراً هو مقتضى الظاهر، وقد يخرج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر(١).

فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً، أو قرينة حال: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، (مكان نعم الرجل، وبئس الرجل على قول من لا يرى الأصل زيد نعم رجلاً، وعمرو)(٢) بئس رجلاً، إذ على هذا القول يكون الضمير فى نعم راجعاً إلى زيد، وفى بئس إلى عمرو فلا يكون من هذا الباب(٣).

وأما على القول الآخر فيكون منه لعدم جرى ذكره لفظاً أو قرينة حال.

وقولهم: هو زيد عالم، أو هى زيد عالم مكان الشأن زيد عالم، والقصة زيد عالم، وهذا الضمير هو ضمير الشأن والقصة، أى ضمير يرجع إليهما، ويذكر ويؤنث باعتبار الشأن والقصة سواء كان فى الجملة التى بعده مؤنث أو لا، والجملة التى بعده تقع مفسرة له ويصدق عليها الشأن أو القصة.

---

(١) لاقتضاء الحال لذلك الخلاف لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) أى إنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر فى أحد القولين، أى فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، وأما من يجعله مبتدأ، ونعم رجلاً خبره، فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو مقدم تقديراً ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل (نعما) و(نعموا) من وجه هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهى ضعيفة فلا تتحمل بارزاً لئلا يثقلها، وهذا وعلى القول الثانى لا يكون من وضع المضمر موضع المظهر، ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على المتعقل الذهنى لا على زيد المبتدأ، وعليه فيكون من هذا الباب، والرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدأ. انظر المطول صـ١٢٨، والشروح جـ١ صـ٤٤٨.

وإنما وضع المضمر موضع المظهر ليتمكن ما يعقب الضمير في ذهن السامع لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة.

وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر. فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك: إما (لكمال العناية به بتميز) المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع عجيب الشأن، والشيء البديع العجيب لا يغيب عن الخاطر فيكون كأنه حاضر دائماً فيشار إليه كقوله[1]:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى يدع الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

والاستشهاد هو قوله "هذا"، والقياس هو لكونه إشارة إلى الحكم السابق وهو كون العاقل ردى الحال، والجاهل رخي البال، قوله: أعيت مذاهبه: أي أعيته، من عييت بأمري إذا لم تهتد لوجهه، وروى ترك موضع يدع، والنحرير: المتيقن المتفطن، والزنديق: ههنا الكافر القائل بالنور والظلمة والنافي للصانع بأنه لو كان له وجود لما كان الأمر كذا.

وإما (للتهكم بالسامع) وهو الاستهزاء (كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) أو لم يكن ثمة مشار إليه فيسخر منه ويقال له: هذا تبصره.

وإما (للنداء على كمال بلادة) السامع بأن لا يدرك غير المحسوس بالبصر فيشار إلى غير المحسوس عنده بما يشار إلى المحسوس عسى أن يدركه.

---

(١) البيتان من البسيط قائلهما: ابن الراوندى أبى الحسين أحمد بن يحيى، وهما في المفتاح صـ٩٤، وشرح لامية العجم جـ٢ صـ١١٤، والإيضاح جـ٢ صـ١١٦، والمطول صـ١٢٨، والشروح جـ١ صـ٤٥٣. وابن الراوندى كان متكلماً على مذهب المعتزلة، ثم ألحد وتزندق، ذكر أبو العباس أنه كان لا يستقر على مذهب ولا يثبت على حال، له ترجمة فى ابن خلكان.

أو على فطانة السامع بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره وإذا كان كذلك فيشار إلى غير المحسوس عنده بما يشار إلى المحسوس لأنه يدركه كالمحسوس.

وإما (لادعاء كمال ظهور) المسند إليه حتى كأنه محسوس بالبصر، وإذا كان كذلك فيشار إليه باسم الإشارة لا بالمضمر، وعلى الادعاء المذكور من غير باب المسند إليه كقوله[١]:

تعاللت كى أشجى وما بك علة ... تريدين قتلى قد ظفرت بذلك

أى بقتلى، وكان القياس أن يقول: به، ولكن لما كان قتله بادعاء الشاعر كأنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر أشار إليه باسم الإشارة لا بالمضمر وإما لنحو ذلك[٢].

وإن كان المظهر الذى يوضع موضع المضمر غير اسم الإشارة فالعدول إليه عن المضمر:

إما لزيادة تمكين المسند إليه به فى ذهن السامع كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[٣] دون هو الصمد.

---

(١) البيت من قصيدة من (الطويل) قائله ابن الدمينة، واسمه عبد الله بن عبيد الله أحد بنى عامر ابن يتم الله، والدمينة أمه وهى سلولية، وهو شاعر مشهور له غزل رقيق الألفاظ دقيق المعانى، وله ترجمة فى الأغانى (١٥-١٥) والبيت فى ديوانه صـ١٦، وفى الدلائل صـ٧١، والمفتاح صـ٩٤، والإيضاح جـ٢ صـ١١٧، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ١٥٩، وفى الأمالى جـ١ صـ٣٠، نسبه إلى مرة السعدى وهو شاعر أموى عاصر جرير والفرزدق، وفى العقد الفريد نسبه لعلية بنت المهدى جـ٢ صـ٥، وفى الصناعتين نسبه لطرفة.

(٢) مما يتميز به اسم الإشارة عن الضمير فى التقريب والتبعيد، وما بينهما، وما يتفرع على هذه المعانى مما يعرف فى موضعه.

(٣) الآيتان ١-٢ من سورة الإخلاص.

(ونظير) وضع المظهر الذى هو غير اسم الإشارة موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿**وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ**﴾[١] والقياس: "وبه نزل"، ولا يخفى أن الاستشهاد إنما يتم به أن لو كان الحقان بمعنى واحد[٢].

وإما (لإدخال الروع فى ضمير السامع، وتربية المهابة فى عينه)[٣].

وإما (لتقوية داعى المأمور) فإن داعيته إلى الفعل يتقوى بسماع المظهر دون المضمر، مثالهما قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، دون أنا آمرك بكذا، وعلى ترك المضمر إلى المظهر لتقوية داعى المأمور قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ**﴾[٤] أى إذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى فتوكل علىّ الله، ولم يقل "علىّ"، فترك ضمير المتكلم وهو الياء إلى المظهر وهو الله لما مر.

وإما للاستعطاف كقوله[٥]:

إلهى عبدك العاصى أتاك ... وإن تطرد فمن يرحم سواكا

وإما لنحو ذلك، كالتمكن من الوصف كقوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي**

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة الإسراء.

(٢) وهو الحكمة، أما إذا كان المراد بالثانى الأوامر والنواهى وغيرها، فليس منه لاختلاف المعنى.

(٣) كقول الجندى – وقد ظفر بعدوه: عدوك من لا ينسى جرائمك قد ظفر بك مكان أنا ظفرت بك، مع أنه مقتضى الظاهر لأن المقام للتكلم.

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٥) البيت من (الوافر) وقال فى معاهد التنصيص: لا يعلم قائله، وذكر الأستاذ عبد المتعال الصعيدى فى بغية الإيضاح جـ١ صـ١٥٠ أن قائله إبراهيم ابن أدهم من مقطوعة مطلعها:

هجرت الخلق طرا فى هواك ... وأيتمت العيال لكى أراكا

والبيت فى المفتاح صـ٩٤، والمطول صـ١٢٩، وشروح التلخيص جـ١ صـ٤٥٩.

وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾(١).

فإنه قال: ﴿**فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ**﴾ ولم يقل: بالله وبى، لكى تجرى عليه الصفات التى أجريت عليه ليعلم أن الذى يوجب الإيمان به والاتباع له هو هذا الشخص الموصوف بأنه النبى الأمى الذى يؤمن بالله وكلماته كائناً من كان أنا أو غيرى إظهارا للنصفة وبعداً عن التعصب لنفسه.

(١) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف.

السكاكى: هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل كل من التكلم والخطاب، والغيبة مطلقاً ينقل إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً كقوله:

تطاول ليلك بالأثمد

والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها وهذا أخص، مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: **(ومالى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون)** وإلى الغيبة: **(إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر)** ومن الخطاب إلى التكلم:

طحا بك قلب فى الحسان طروب　　بعيد الشباب عصر حان مشيب

يكلفنى ليلى وقد شط وليها　　وعادت عواد بيننا وخطوب

وإلى الغيبة: **(حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم)** ومن الغيبة إلى التكلم: **(والله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه)** وإلى الخطاب: **(مالك يوم الدين إياك نعبد)**.

(السكاكى) إلى آخره. قال صاحب المفتاح[1]: (هذا غير مختص) بمعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة المظهر كما مر فى موضع المظهر موضع المضمر المتكلم لا يختص المسند إليه، بل يجرى فى غيره أيضاً، ولا يختص أيضاً (بهذا القدر) أى عن الحكاية إلى الغيبة (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل إلى الآخر) قوله: (مطلقاً) أى: أعم من أن يكون النقل بعد التعبير عنه بطريق آخر منها أو لا يكون بعد تعبير أصلاً، (ويسمى هذا النقل التفاتا)[2] عند علماء علم

---

(١) المفتاح صـ٩٥.

(٢) مأخوذ من التفات الإنسان من جهة إلى جهة، انظر الطراز جـ٢ صـ١٣١.

المعاني[1] وهو ستة أقسام، وذلك باعتبار الانتقال من كل واحد من الثلاثة إلى كل واحد من الآخرين منها وإلا فالأقسام أزيد منها كقول امرئ القيس:

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود[2]

التفت في البيت الأول من التكلم إلى الخطاب، وإلا فالواجب أن يقول: تطاول ليلي، ولم أرقد، وفي البيت الثاني من الخطاب إلى الغيبة إذ القياس على ليلك أن يقول: وبت بالخطاب، وباتت لك، وفي البيت الثالث من الغيبة إلى التكلم إذ القياس على بات أن يقول: جاءه.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر لما مر، فلا يكون في البيت الثالث لوروده على مقتضى الظاهر الذي هو الحكاية عن نفس المتكلم لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر لما مر من تعريف الالتفات عنده على وجه يعمهما، ولو سلم انحصاره فيه، لكن الالتفات في البيت الثالث

---

(١) من حيث إنه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني، ومن حيث إنه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخفاء من علم البيان، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع، والسكاكي أورده في علم المعاني والبديع، ويذكر ابن الأثير أنه خلاصة علم البيان التي حولها يدندن، وإليها تستند البلاغة. المثل السائر جـ٢ صـ١٧١.

(٢) الأبيات من (المتقارب) وهي مطلع قصيدة قالها امرؤ القيس في مقتل أبيه. ديوانه صـ١٨٥، وابن دريد ينسبها إلى امرئ القيس بن عابس أو عانس بن المنذر، وهو كندي يمت إلى الأول بنسب وهو مسلم، الأثمد: اسم موضع، العائر: قذى العين، وقوله: وباتت له ليلة من الإسناد المجازي، وأبو الأسود: هو أبو حجر، وبات الأولى تامة بمعنى أقام ليلاً ونزل به: نام أو لم ينم، وبات الثانية تامة أو ناقصة.

بالنسبة إلى الثانى على خلاف مقتضى الظاهر، وإن كان على مقتضى الظاهر بالقياس إلى غيره.

وقال المؤلف[١]: (المشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها وهذا أخص) من تفسير صاحب المفتاح لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها فعلى قول صاحب المفتاح التفت فى الأبيات الثلاثة، وعلى المشهور لا التفات فى البيت الأول، وفى الثانى التفاتة واحدة.

وقال الزمخشرى[٢]: فى قول امرئ القيس ثلاث التفاتات فتعين على المشهور أن يكون فى الثالث التفاتتان. فقيل هما فى قوله: جاءنى أحدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى.

قال المؤلف[٣]: وفيه نظر، لأن الانتقال إنما يكون من شىء حاصل ملتبس به، وإذا قد حصل الانتقال فى البيت الأول إلى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلاً ملتبساً به، فيكون الانتقال إلى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منهما، ومن الخطاب جميعاً، فلا يكون فى البيت الثالث على هذا إلا التفاته واحدة.

قلت: النظر مدفوع بأنه وإن يسلم أنه لم يبق الخطاب حاصلاً ملتبساً به حين أن حصل الانتقال منه إلى الغيبة لكن لا يلزم منه أنه لم يبق مطلقاً لأن الانتقال

---

(١) وانظر الإيضاح جـ٢ صـ١٢٥.

(٢) الكشاف جـ١ صـ٥٠، ونص كلامه: وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات فى ثلاثة أبيات – وذكر الأبيات، ثم قال: وذلك على عادة افتنانهم فى الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد – وانظر المطول صـ١٣٥.

(٣) الإيضاح جـ٢ صـ١٢٦.

إن اعتبر من الغيبة فقط لم يبق الخطاب حينئذ، وإن اعتبر منهما فلا نسلم أنه لم يبق لأن (الانتقال)[١] إلى واحد من الثلاثة أعم من أن يكون بعد التعبير بواحد منها، أو باثنين منها.

وأيضاً إنما يكون ذلك شرطاً فى الالتفات البسيط لا مطلقاً فعلى هذا يلزم أن يكون فى قول امرئ القيس أكثر من ثلاث التفاتات.

وقيل: إحداهما فى قوله: وذلك، لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والثانية فى قوله: جاءنى، لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم[٢].

قوله: مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٣] فإن "ترجعون" خطاب، وما قبله التكلم وفيه التفاتتان على قول صاحب المفتاح.

ومثال الالتفات من التكلم (إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[٤]) ولم يقل فصل لنا، ويعلم منه أن المراد بالغيبة فى تعريف الالتفات أعم من كل واحد من المضمر والمظهر.

ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكلم قوله[٥]:

---

(١) فى الأصل (الالتفات).

(٢) قال الدسوقى جـ١ صـ٤٦٤ شروح: فى هذه الأبيات التفاتان باتفاق فى (بات) لعدوله إلى الغيبة بعد الخطاب، وفى (جاءنى) لعدوله بعدها إلى التكلم، وأما قوله: (ليلك) فالسكاكى يجعله التفاتاً من التكلم إلى الخطاب إن لم يكن تجريداً، وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريداً.

(٣) الآية ٢٢ من سورة يس.

(٤) الآيتان ١-٢ من سورة الكوثر.

(٥) البيتان من (الطويل) مطلع قصيدة قالها علقمة بن عبدة بن عبد المنعم النعمانى ينتهى نسبه إلى نزار، يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبى شمر الغسانى، وكان أسر أخاه شاسا، فرحل إليه يطلب فكه، وعددها فى الديوان تسعة وعشرون بيتا (١٧-٣٩) طبع باريس، والمفضليات جـ١ صـ١٩٠، العمدة جـ١ صـ٥٧، وعيار الشعر صـ١٠٥، والمفتاح صـ٩٦،=

طحا بك قلب فى الحسان طروب بعيد الشباب حين حان مشيب

تكلفنى ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

التفت من الخطاب وهو بك إلى التكلم وهو تكلفنى. وفيه التفاتة واحدة على المشهور، وعلى قول صاحب المفتاح التفاتتان، إحداهما فى طحا بك إذ القياس طحا بى، والثانية ما مر.

وطحا بك من قولهم: طحا به قلبه إذا ذهب به فى كل شىء، والباء فى بك للتعدية، فى الحسان طروب: أى قلب طروب فى طلب الحسان، ونشاط فى مراودتهم، بعيد الشباب صغره للتقريب، روى عصر حان مشيب يعنى حين ولى الشباب وكان ينصرم، وأقبل الشيب، وقد شط أى وقد بعد، وليها: أى قربها وعهدها، وعادت: أى رجعت، عواد جمع عادية، وعوادى الدهر: بوائقه، وخطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم.

ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: **﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾**[1] والقياس بكم.

(ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾**[2] والقياس فساقه.

ومن الغيبة (إلى الخطاب قوله تعالى: **﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**[3]) والقياس إياه نعبد.

=والإيضاح جـ٢ صـ١٢٧، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ١٦٢. وهى مشروحة فى حاشية الدمنهورى فى العروض صـ٩٦. وتجد ترجمة الشاعر فى خزانة الأدب جـ١ صـ٥٦٥، والأغانى صـ١٧٢.

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس.

(٢) الآية ٩ من سورة فاطر.

(٣) الآيتان ٤، ٥ من سورة الفاتحة.

ووجهه أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه، وقد تختص مواقعه بلطائف كما فى الفاتحة، فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر وجد من نفسه محركاً للإقبال عليه، وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يئول الأمر إلى خاتمتها المفيدة أنه مالك الأمر كله فى يوم الجزاء، فحينئذ يوجب الإقبال عليه والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات.

[وجه حسن الالتفات]

ووجه الالتفات فى الكلام وحسنه (هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى تجديداً (لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً لإصغاء) السامع (إليه) من إجرائه على أسلوب واحد، وهذا المعنى يعم جميع مواقع الالتفات[1].

(وقد تختص بعض مواقع الالتفات بلطائف) معان قلما تصح إلا لأفراد البلغاء، أو للحذاق والمهرة، والعلماء النحارير كما فى سورة (الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر) ونفس ذاكرة بقوله: (الحمد لله) الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به لأن الحمد لا يكون إلا على الفضائل الاختيارية، وهو مبدأ كل فضيلة، فلا فضيلة لغيره تشابهها يجد (من نفسه محركاً للإقبال) على الحقيق بالحمد، فإذا انتقل حاضر القلب ذاكر النفس إلى قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الدال على أنه مالك للعالمين، ومربيهم لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى قوله: ﴿الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ﴾ الدال على كونه منعماً على

---

(١) هذا الوجه فى توجيه الكلام لمن يصح فى حقه الإيقاظ والنشاط واضح، وأما من لا يصح فى حقه ما ذكر كما فى حق البارى تعالى والالتفات بالنسبة إليه فلازم هذا الوجه كإظهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر. جـ١ صـ٤٧٣ شروح لأبى يعقوب.

الخلق بأنواع النعم: جلائلها ودقائقها لدلالة الرحمن علـــى الأول، والـــرحيم علـــى الثانى، فإن زيادة المعنى ونقصانه يتفاوتان كثرة الحروف وقلتها تتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا الوصف، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قولـــه: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهـــت قـــوة ذلـــك المحرك، وأوجب ذلك المحرك الإقبال على الحقيق بالحمد الموصـــوف بالصـــفات المذكورة والخطاب بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فذكر الله أولاً بما يحصل فى الذاكر محركاً ضعيفاً للإقبال عليه، ثم بمـــا يقويه، ثم بما يقتضى تضاعف قوته بما تناهت قوته بحيث لا يستطيع معـــه أن لا يقبل عليه، هذا هو الانتقال من الغيبة إلى الخطاب بلطيف معنى مخـــتص بـــبعض مواقعه.

ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامــه علــى خلاف مراده تنبيهاً على أنه هو الأولى بالقصد كقول القبعثرى للحجاج – وقد قــال له متوعداً: لأحملنك على الأدهم – : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، أى من كان مثل الأمير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بأن يُصْـفِد لا أن يَصْـفد. أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأولى بحالــه أو المهم له كقوله تعالى: **﴿يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج﴾** وكقوله تعالى: **﴿يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾**

[الأسلوب الحكيم]

(ومن خلاف المقتضى) إلى آخره. ومن خلاف مقتضى الظاهر ما ســماه صاحب المفتاح[١] الأسلوب الحكيم، وهو (تلقى المخاطب بغير ما يترقــب بحمــل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على) أن خلاف مراده (أولى بالقصد) إليــه كقــول القبعثرى[٢] للحجاج، وقد قال الحجاج له متوعداً بالقيد: لأحملنك على الأدهم يريــد القيد: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فإنه أبرز وعيده فى معرض الوعد، وتلقى الحجاج بغير ما يترقبه فأراه بألطف وجه أن من كــان مثــل الأميــر فــى

---

(١) المفتاح صــ١٥٥، وسماه عبد القاهر المغالطة انظر دلائل الإعجاز صــ١٠١.

(٢) أحد فصحاء الخوارج الذين خرجوا على الإمام على – كرم الله وجهــه – وســبب وعيــد الحجاج له أنه قد بلغه أنه كان جالسا فى بستان مع جماعة من إخوانه فى زمن الحصرم، فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه، واسقنى من دمه، فبلــغ ذلــك الحجاج فقال له: أنت قلت ذلك؟ قال: نعم، لكن أردت العنب والحصرم، ولــم أردك، فقــال لــه الحجاج هذه المقالة، وأصل القبعثرى الجمل الضخم، والأنثى قبعثراة، والحجاج بن يوسف بــن أبى عقيل الثقفى ولى الحجاز سنين ثم العراق وخراسان عشرين سنة، وهو أشهر من أن يذكر، توفى سنة ٩٥هــ.

السلطان وبسطة اليد فجدير أن يُصفّد أى يعطى المال ويهب لا أن يَصفّد أى يشد ويوثق، وأن يعد لا أن يوعد.

أو تلقى (السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤال) السائل (منزلة) سؤال غير سؤاله (تنبيهاً على) أن السؤال الذى هو غير سؤاله (أولى بحاله، أو المهم كقوله تعالى: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾**[1]) أى: معالم لهم يوقتون بها أجورهم، ومعالم للحج، وغيرهما من العبادات المؤقتة يعرفون بها أوقاتها، قالوا فى السؤال: ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا بما ترى لما ذكر[2].

وكقوله تعالى: **﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾**[3] سألوا عن بيان ما ينفقون؟ فأجيبوا ببيان المصرف[4] لما ذكر.

---

(١) الآية ١٨٩ من سورة البقرة.

(٢) أى ببيان الغرض والثمرة والحكمة المترتبة على ذلك، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض.

(٣) الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

(٤) رواية سبب النزول أنهم سألوا عنه وعن المصرف، فقد ورد عن ابن عباس - رضى الله عنه - أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال: ماذا ننفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت، فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن فيه؛ لأن السائل لم يتلق بغير ما يتطلب، بل أجيب عن بعض ما سأل عنه.

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيهاً على تحقق وقوعه نحو: **﴿ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض﴾** ومثله: **﴿وإن الدين لواقع﴾** ونحوه: **﴿ذلك يوم مجموع له الناس﴾**.

[التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى]

ومن خلاف مقتضى (الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيهاً على تحقق وقوعه) وأن ما هو للوقوع كالواقع كقوله تعالى: **﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاء اللَّهُ﴾**[1] جعل المتوقع الذى لابد من وقوعه بمنزلة الواقع وهو (الفزعة)[2] يوم نفخ الصور[3].

(ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، أو بلفظ اسم المفعول فى كونه خلاف مقتضى الظاهر، مثال اسم الفاعل قوله تعالى: **﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾**[4].

---

(١) من الآية ٨٧ من سورة النمل، ومن معانى الصور: البوق، وفى أكثر طبعات الإيضاح والتلخيص، والشروح – ومنها شارحنا – تلفيق من هذه الآية، ومن الآية ٦٨ من سورة الزمر.

(٢) فى كل النسخ (الصعقة) بناء على الخلط الذى ذكرناه.

(٣) وفى حاشية السيد على المطول صـ٣٧٥، جعل ذلك من باب الاستعارة، ومن الخروج على مقتضى الظاهر عكسه، وهو أن يعبر عن المضى بلفظ المضارع إحضارا لصورته، أو إشارة لتجدده شيئاً فشيئاً كقوله تعالى: ﴿والله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً﴾ والبابان يحملان على المجاز المرسل، وتكون العلاقة ما بين الماضى والمضارع من التضاد، والأولى أن يكونا من مجاز التشبيه وهو أبلغ. انظر حاشية الدسوقى جـ١ صـ٤٨٤ وابن يعقوب.

(٤) الآية ٦ من سورة الذاريات.

ومثال اسم المفعول قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[١] جعل المتوقع الذى لابد من وقوعه وهو الجزاء والجمع والشهود يوم القيامة منزلة الواقع، ولذلك ذكر بما يدل على حصوله[٢].

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة هود.

(٢) قال السعد فى المختصر جـ١ صـ٤٨٥ شروح: وههنا بحث، وهو أن كلاً من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال، وإن لم يكن ذلك بحسب الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعاً فى موقعه، وارداً على حسب مقتضى الظاهر. والجواب أن كلاً منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف، وقد استعمل ههنا فيما يتحقق مجازاً تنبيهاً على تحقق وقوعه.

ومنه القلب نحو: عرضت الناقة على الحوض، وقبله السكاكى مطلقاً، ورده غيره مطلقاً، والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل كقوله:

ومهمـــه مغبـــرة أرجـــاؤه كـــأن لـــون أرضـــه ســـماؤه

أى: لونها وإلا رد كقوله: كما طينت بالفدن السياعا.

[القلب]

ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب[1] كقول العرب: عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على الناقة[2]، ومنه قولهم: أدخلت القلنسوة فى الرأس، وأدخلت الخاتم فى الأصبع، يريدون الرأس فى القلنسوة، والأصبع فى الخاتم.

ورد القلب قوم مطلقاً، وقبله مطلقاً قوم، منهم صاحب المفتاح، والحق أنه إن تضمن القلب اعتباراً لطيفاً قبل كقوله[3]:

ومهمـــه مغبـــرة أرجـــاؤه كـــأن لـــون أرضـــه ســـماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه للمبالغة الدال عليها القلب بجعل لون الأرض مشبهاً، والسماء مشبهاً به، وكأن لون السماء أصل فى

---

(١) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكان ذلك الأحد على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر، والظاهر أنه من الحقيقة، وربما يدعى أنه من المجاز العقلى، وهو من مباحث المعانى والبديع باعتبارين، والقلب نوعان: لفظى، ومعنوى: انظر المفتاح صـ١٠٠، ١٠١ – والشروح جـ١ صـ٤٨٧.

(٢) لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه والسبب فى هذا القلب أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه.

(٣) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، انظر ديوانه صـ١٥٧، والمفتاح صـ١٠١ وتأويل مشكل القرآن صـ١٥١، ومغنى اللبيب جـ٢ صـ٢٠٠، والموازنة صـ٩٦، والإيضاح جـ٢ صـ١٣٥، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ١٦٣.

الغبرة. (ومهمه: أى مفازة، مغبرة: من اغبرّ الشىء اغبراراً إذا تلون بـــالغبرة)[1] وهى لون الأغبر، وهو شبيه بالغبار، أرجاؤه: أى أطرافه جمع الرجا مقصوراً.

وإن لم يتضمن القلب اعتباراً لطيفاً رد القلب كقوله[2]:

فلمــــا أن جـــرى ســـمن عليهـــا كمـــا طينـــت بالفـــدن الســـياعا

أراد كما طينت الفدن بالسياع، وروى كما بطنت، وكذا فى خط الصـــفانى، وليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف، وبعده:

أمـــرت بهـــا الرجـــال ليأخـــذوها ونحـــن نظـــن أن لـــن تســـتطاعا

الفدن: القصر، والسياع: الطين بالتبن الذى يطين به، يصف ناقة، أى صارت سمينة بطينة كالقصر الذى طين بالسياع، وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى: **﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا﴾**[3] وقوله: **﴿دَنَا فَتَدَلَّى﴾**[4] وقوله: **﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾**[5] يقال: إنه دخل عليها من كـــوة فـــألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكوة.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) البيت من (الوافر) وقائله: القطامى، وهو عمرو بن سليم الثعلبى كما فى حاشية الدسوقى، أو اسمه عمير بن شيم كما فى معاهد التنصيص، والقطامى لقب غلب عليه، وكـــان نصـــرانياً وأسلم، انظر ديوان القطامى صـــ٤٠، والمفتـــاح صـــ١٠١، والأمـــالى جـــ٢ صـــ٢١١، والإيضاح جـــ٢ صـــ١٣٧، ومعاهد التنصيص جـــ١ صـــ١٦٤. وهو من قصيدة يمدح بها زفر ابن الحارث الكلابى، وقد كان أسيراً له فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائة مـــن الإبـــل. ومطلـــع القصيدة:

قفـــى قبـــل التفـــرق يـــا ضـــباعا ولا يك موقـــف منـــك الوداعـــا

(٣) الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٤) الآية ٨ من سورة النجم.

(٥) الآية ٢٨ من سورة النمل.

وقيل: ليست وارة على القلب، إذ ليس فى تقدير القلب فيها اعتبار لطيف، فإن قيل: لو لم يحمل على القلب فيها لم يستقم المعنى، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس، والدنو بعد التدلى، لأنه تكلف طلبه القرب، والتدلى بعد رجع الجواب.

قلنا: ذلك ممنوع على تقدير عدم القلب.

أما الآية الأولى فلأن معناها: أهلكناها فحكمنا، أو أخبرنا بأن البأس جاءها فالحكم، أو الإخبار لمجيء البأس يتأخر عن الإهلاك، أو هى محمولة على أنه لما أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، ولا شك أن مجيء البأس متأخر عن إرادة إهلاكها، فلو قيل: تقدير عدم القلب يوجب خلاف الأصل وهو أنه لابد من الحذف لاستقامة المعنى على هذا التقدير، وتقدير القلب لا يوجبه، فالقلب أولى، لذلك يعارض ذلك بأن تقدير القلب يؤدى أيضاً إلى خلاف الأصل الذى لم يؤده إليه عدمه، وهو التقديم والتأخير، ويمكن أن يرجح أحد الخلافين على الآخر.

وأما الآية الثانية فلأن الدنو من الأمور النسبية فيصح أن يقدر تقديمه على التدلى.

وأما الآية الثالثة فجوابها يعلم من الحكاية التى ذكرت معها.

وأما قول خداشى(١):

وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

---

(١) البيت من الطويل وأوله:

وتركب خيلاً لا هوادة بينها

ويروى: تلحق، ونركب بالنون، وتعصى الرماح، وعده ابن سنان فى سر الفصاحة صـ١٢٩ مما فسد فيه المعنى بسبب القلب، وانظر اللسان مادة ضطر، والكشاف جـ٢ صـ١٠٨، والمفتاح صـ١٠١، وأمال المرتضى جـ٢ صـ١١٦، ومجمع البيان جـ٢ صـ٣٢١، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة صـ١٥٢، والكامل للمبرد جـ١ صـ٢٢٢. والإيضاح جـ٢ صـ١٣٩.

الضياطرة جمع ضيطار[١]، كبياطرة جمع بيطار، والضيطار والضيطر: الرجل الضخم الذى لا غناء عنده، والأحمر: الذى لاسلاح معه فى الحرب، والجمع حمر، فقد ذكر له سوى القلب وجهان:

أحدهما: أن يجعل تشقى الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها فإذا كسرت تشقى، وإنما كان استعارة لأن الشقاء وصفه الحقيقة أن ينسب إلى الإنسان[٢] كاستعارة نسبته إلى الرماح مجاز.

والثانى: أن يجعل نفس طعنهم بها شقاء لها تحقيرا لشأنهم، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها كما يقال: شقى الخز.. بجسم فلان إذا لم يكن أهلا للبسه[٣].

---

(١) أو جمع ضيطر بوزن جعفر.

(٢) لعله (فاستعاره).

(٣) راجع عروس الأفراح أو آخر الجزء الأول.

أحـــــوال المسنـــــد

وأما تركه فلما مر كقوله: **فإنى وقيار بها لغريب**

وقوله:

نحـــن بمـــا عنـــدنا وأنـــت بمـــا عنـــدك راض والـــرأى مختلـــف

وقولك: زيد منطلق وعمرو، وقولك: خرجت فإذا زيد.

وقوله:

إن محــــــــلاً وإن مــــــــرتحلا ... ...

أى: إن لنا فى الدنيا، ولنا عنها، وقوله تعالى: **﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمـــة ربى﴾** وقوله تعالى: **﴿فصبر جميل﴾** يحتمل الأمرين، أى أجمل، أو فأمرى.

أحوال المسند

أحوال المسند[١] إلى آخره.

لما فرغ من أحوال المسند إليه شرع فى الباب الثالث فى أحوال المســند، منها:

حذف المسند

ترك[٢] المسند لما مر فى باب المسند إليه من تخييل العدول إلـــى أقـــوى الدليلين.

ومن اختبار تنبيه السامع عند (قيام)[٣] القرينة، أو مقـــدار تنبهـــه، ومـــن الاختصار، والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر.

---

(١) أى الأمور العارضة له من حيث إنه مسند التى بها يطابق الكلام مقتضى الحال.

(٢) بدأ بالترك، لأن الترك عبارة عن عدم الإتيان به والعدم فى الجملة ســـابق علـــى أحـــوال الحادث.

(٣) فى الأصل (عدم) بدل قيام.

أما مع ضيق المقام كالشعر ومحافظة الوزن فيه كقوله[١]:

ومن يــك أمســى بالمدينــة رحلــه   فــإنى وقيــار بهــا لغريــب

أى: وقيار غريب، حذف من الثانى لدلالة الأول عليه، وقيل: فعيل: صالح للتعــدد فلا حاجة إلى تقدير الحذف.

قلنا: لا يقال: رجلان صبور، وإن صح ففى الجمع دون التثنية وقيار: جمل أو فرس ناظمه، والرحل ههنا: المسكن. وكقوله[٢]:

نحــن بمــا عنــدنا وأنــت بمــا   عنــدك راض والــرأى مختلــف

أى نحن بما عندنا راضون، حذف من الأول لدلالة الثانى عليه، والفرق بين المثالين هو أن المحذوف فى الأول من الثانى ومفرد، وفى الثانى من الأول وجمع.

وأما بدون الضيق قولك: "زيد منطلق وعمرو"، فلو قلت: "وعمرو منطلق" يلزم العبث لدلالة العطف صريحاً على أن خبر المعطوف هو خبر المعطوف عليه، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه، وقولك: خرجت فإذا زيد، ههنا للمفاجأة، وهى تدل على الوجود المطلق، فإن أريد به الزمانى حذف الخبر ههنا إذا كان موجــوداً مطلقا لئلا يلزم العبث، وإن كان الخبر خاصا مثل: قائم أو قاعد، لا يحــذف لعلــم الدلالة، وإن أريد بإذا المكانى فلا حذف لأنه هو الخبر نفسه[٣].

---

(١) البيت من قصيدة من (الطويل) قالها: ضابئ بن الحارث البرجمى، ينتهى نسبه إلى تمــيم، روى له الأصمعى قصيدة فى الأصمعيات صــ٥٦، وقال القصيدة التــى منهــا الشــاهد وهــو محبوس فى زمن عثمان بن عفان، والبيت فى الكامل ومعه أبيات، وروايته "وقياراً" وتجده فى الكتاب لسيبويه جــ١ صــ٣٨، والإيضاح جــ٢ صــ١٤٣، و جل الشروح.

(٢) من قصيدة من (المنسرح) لقيس بن الخطيم، وهو شاعر جاهلى، وابنه ثابــت رضـــى الله عنه مذكور فى الصحابة، شهد مع على موقعة صفين، والجمل والنهروان، والبيت فى ديوانــه صــ٥٣، وعمرو هو عمرو بن امرئ القيس الأنصارى الخزرجــى، وفــى الإنصــاف جــ١ صــ٦٥، نسب البيت إلى درهم بن زيد الأنصارى.

(٣) راجع فى ذلك ابن يعقوب، وحاشية الدسوقى جــ٢ صــ٦، ٧ شروح.

ومن حذفه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام قوله[1]:

إن محـــلاً وإن مـــرتحلا وإن فـــى السـفر إذ مضـوا مهـلا

أى إن لنا محلا فى الدنيا، وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة، والسفر جمع سافر، كصحب وصاحب، وإن فى السفر: الراحلين عن الدنيا، محلا: أى مهلا، أى طولا لا يرجعون إلينا.

ومن حذف المسند قوله: **﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾**[2] تقديره تملكون تملكون، مكرراً لفائدة التأكيد، فأضمر تملك الأول إضماراً علـى شـريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم فاعل الفعل المضمر، وتملكون تفسيره.

وأما قوله: **﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾**[3] فيحتمل الأمرين، أى حذف المسـند تقـديره: فصبر جميل أجمل، أى أحسن وأليق بحالى من الجزع، وحذف المسند إليه تقديره: فأمرى صبر جميل. قيل: حذف المسند إليه ههنا أولى من حذف المسند من أوجه:

أحدهما: أن حذف المبتدأ أكثر، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حملـه على الأقل.

والآخر: أن الكلام سيق للمدح بحصول الصبر له، فجعل المبتـدأ محـذوفاً يحصل هذا المعنى دون الخبر.

---

(١) البيت من قصيدة من (المنسرح) قالها الأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس بن جندل بـن شراحيل، ينتهى نسبه لنزار، وهو رابع فحول الجاهلية، وأمدحهم للملوك، وأوصـفهم للخمـر، وأغزرهم شعراً، وقد عمى الأعشى وطال عمره حتى أدرك الاسلام ولكنه لم يسلم. قـال هـذه القصيدة يمدح بها سلامة ذا فايش، وهذا البيت مطلع القصيدة وهى فى الديوان صـ٢٣٣، وقد اختلف فى حذف خبر "إن". انظر كتب النحو.

(٢) سورة الإسراء الآية ١٠٠.

(٣) سورة يوسف الآية ١٨.

والآخر: أن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون علـــى معناهـــا وهـــى منصوبة وهى فى النصب إذا قلت: صبرت صبراً جميلاً، فأنت بحصول الصـــبر لك، فحذف المبتدأ يوافق معنى النصب دون حذف الخبر، وكذا قوله تعالى: **﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾**(١) يحتمل الأمرين، أى حذف المسند، أى: طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة، وحذف المسند إليه، أى: أمركم والذى يطلب منكم طاعـــة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طـــابق باطن أمرهم ظاهره لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم، وقلـــوبكم علـــى خلافهـــا، أو: طاعتكم طاعة معروفة أى بأنها بالقول دون الفعل.

ومن المشكل فى هذا الباب قوله تعالى: **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ﴾**(٢) فى قراءة من قرأ بإسقاط التنوين صورة ومعنى بناء على أن ابـــن صـــفة، وهـــو المحذوف فى الكلام.

أما المبتدأ أى هو عزير ابن الله، أو الخبر، أى عزير ابن الله إلهنا وتقـــدير الخبر خطأ لما تقرر أنه إذا أخبر عن المبتدأ موصوف بخبر فـــإن التكـــذيب فيـــه ينصرف إلى الخبر، وتبقى الصفة على أصل الثبوت، فحينئذ يبقى كونه ابن الله ثابتاً – تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً – والذى يمكن فى تصحيح هذه القراءة أن يقال: ليس الغرض إلا الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى رسوخ الاعتقاد فـــى هذا الشرك إلى حيث إنهم يقولون: عزير ابن الله كما إذا حاولت أن تصـــف قومـــا بالغوا فى تعظيم صاحبهم فإنك تقول: إنى أراهم قد اعتقدوا فيه أمراً عظيماً حتـــى إنهم ليقولون: زيد الأمير. وهذا التأويل إنما يستقيم إذا لم يقدر لـــه خبـــراً معينـــاً، ويكون المراد أنهم إذا ذكروه كان ذكرهم له هكذا، فيكون القول فى الآيـــة بمعنـــى الذكر، وإذا لم تقدر له خبراً معيناً فكان كأنه لا خبر له، فيكون التكذيب راجعاً إلى

---

(١) سورة النور الآية ٥٣.

(٢) سورة التوبة الآية ٣٠، وراجع الكلام على الآية فى الدلائل صـــ٢٥٠.

إطلاق الصفة عليه، هذا على تقدير أن يكون ابن الله صفة لعزير، وأما لـو كـان خبراً له - وقرأ غير عاصم[1] والكسائي بغير تنوين عزير - فيحتمل أن يكون غير منصرف للعلمية والعجمة، فحذف التنوين على هذا القيـاس، ويحتمـل أن يكـون منصرفا لأنهما قرآه بالتنوين، إما لأنه عربي الأصل، أو لأن أصـله عـازر، أو عيزار ثم صغر تصغير الترخيم حين عرب، فصرف لصـيرورته ثلاثيـاً، إذ لا اعتداد بياء التصغير، لأن نوحا لو صُغّر لبقى منصرفاً، ولأن سيبويه قال: لو صغر إبراهيم وإسماعيل لقيل بريه وسميع منصرفين، وإنما حـذف تنوينـه علـى أنـه منصرف لالتقاء الساكنين، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت، وحذف التنـوين ههنـا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾** لأن اتصال عزير بابن ألزم من اتصال أحد بالله لأنهما جزءا (جملة واحدة، وههنا أي: أحد الله جزءا)[2] جملتين، ولأن حذف تنوين عزير في الإخبار عنه بـابن شـبيه بحذفه في النعت، بخلاف حذف تنوين أحد، ولأن حذف تنوين عزير (تخلص مـن ثقل لا يلزم مثله بثبوت تنوين أحد، وذلك لأن تنوين عزير)[3] إذا لم يحذف يحرك لالتقاء الساكنين فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمتين، أولاهما فـي حـرف مكرر قبله ياء ساكنة، وثانيتهما في نون قبلها ياء ساكنة، ولا يلزم ذلك إذا لم يحذف تنوين أحد، فكان حذف تنوين عزير أحسن وأولى، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلـى حذف المبتدأ أو الخبر والتمحلات التي ذكروها، وحذف التنوين في النثر قرأه مـن قرأ: **﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾**[4] بنصب الله وحذف التنوين من شهادة. وكذا قـراءة:

---

(١) هو عاصم بن أبي النجود الأسدي، ويقال له: ابن بهدلة، ويكنى أبا بكر وهو تابعي. تـوفي بالكوفة سنة ١٢٧، ١٢٨هـ. والكسائي: هو علي بن حمزة إمام النحاة الكوفيين، ويكنـى أبـا الحسن، وقيل له "الكسائي" لأنه كان في الإحرام لابسا كساءً، توفي سنة ١٨٩هـ.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ووجد في سائر النسخ.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ووجد في سائر النسخ.

(٤) سورة المائدة الآية ١٠٦.

﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[1] بنصب النهار، وحذف التنوين من سابق، قيل لــه مــا تريد؟ فقال: أريد سابق النهار يعنى بالتنوين فهلا قلته، لو قلته لكان أوزن أى أثقل.




(١) سورة يس الآية ٤٠.

لا حذف إلا بقرينـــــــــة

ولابد من قرينة كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق نحو: **﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾** أو مقدر نحو:

لبيـــــك يزيــــد ضـــــارع لخصـــــومة ... ...

وفضله على خلافه بتكرر الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، بوقوع نحو "يزيد" غير فضلة، ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأن أول الكلام غير مطمع فــي ذكره.

(ولابد من قرينة) إلى آخره. لابد لحذف المسند من قرينة تدل عليه، وتلك القرينة (كوقوع الكلام جوابا عن سؤال).

إما محقق نحو قوله تعالى: **﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّـمَاوَاتِ وَالْـأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾**[1] أي: ليقولن خلق الله، فحذف المسند ههنا لدلالة السؤال السابق عليه.

وإما مقدر كقول الشاعر[2]:

ليبـــك يزيـــد ضـــارع لخصـــومة ومختـــبط ممـــا تطـــيح الطـــوائح

تقديره: يبكيه ضارع، فحذف المسند ههنا لأنه وقع جوابا للســؤال المقــدر الذى هو من يبكيه الدال عليه قوله: ليبك.

---

(١) سورة لقمان الآية ٢٥.

(٢) البيت من (الطويل) واختلف فى نسبته، ففى معاهد التنصيص نسبه إلى ضرار بن نهشــل يرثى أخاه يزيد بن نهشل، وذكر مطلع القصيدة، والبيت الذى قبل الشاهد جـــ١ صـــ١٧٠، وابن يعقوب نسبه إليه أيضا، وفى الكتاب لسيبويه جـ١ صـ١٤٥ ينسب إلى الحرث بن نهيك، كما ينسب إلى مزرد، والحارث بن ضرار والمهلهل، ونسب إلى لبيد وهو فى ديوانه صـ٣٦٢، ونسب لنهشل بن حرى بن ضمرة، وإلى مرة بن عمر النهشــلى، وانظــر الخصــائص جـــ٢ صـ٣٥٣، والكشاف جـ٢ صـ٤٤٧، وبديع القرآن صـ١٨، والمفتاح صـ١٠٨، والإيضــاح جـ٢ صـ١٥٠.

روى "ليبك" مبنياً للمفعول – فيزيد مفعوله أقيم مقام فاعله، وضارع فاعل للفعل المحذوف، والضارع: الذليل، والمختبط: السائل، و"مما" يتعلق بمختبط، ومن فيه ابتدائية، أى: ابتداء الاختباط مما تطيح، أو للتعليل، أى: لأجل إطاحة الطوائح، و"ما" فى مما تطيح – أى تهلك – مصدرية، أى من إطاحته، أو موصولة، أو بمعنى شىء، والراجع محذوف، أى: مما تطيحه، و"الطوائح" جمع مطيحة على غير قياس، لأن قياس جمع مطيحة مطيحات (ولا يستقيم)[1] ههنا أن يكون جمع طائحة، لأن معنى طاح يطيح ويطوح هلك وسقط، ولو فسر الطوائح بالهالكات والساقطات لفسد معنى البيت.

ومعنى البيت أنه ينبغى أن يبكى على يزيد كل ذليل لا ناصر له، وكل سائل فقير أصابته حوادث الزمان، وأهلكت ماله، ولم يجد من يعينه ويَجْبُر ما أصابه، فإن يزيد كان ناصر كل ذليل، وجابر فقر كل فقير، وروى "ليبك" بفتح الياء وكسر الكاف، ونصب يزيد. فعلى هذا يخرج عن الاستشهاد، ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[2] و ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ﴾[3] ببناء الفعل للمفعول فى الآيتين.

وفضل التركيب الذى فيه جواب لسؤال مقدر إذا كان فيه فعل مبنى للمفعول كما مر على خلافه، أى على التركيب الذى فيه الفعل مبنيا للفاعل مثل: "ليبك يزيد ضارع" ببناء الفعل للفاعل، ونصب يزيد من وجوه:

أحدها: أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين، أولاً إجمالا، وثانياً تفصيلاً، وفى خلافه يفيد إسناد الفعل إليه مرة واحدة، ولا شك أن العلمين

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) سورة النور الآية ٣٦، ٣٧.

(٣) سورة الشورى الآية ٣، وجاءت فى جميع النسخ ﴿كذلك يوحى إليك ربك﴾ وهذا ليس بصحيح وإنما هى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ الآية.

أفضل من علم، وأيضا هو أوقع فى النفوس من أن يكون مفصلاً أولاً، وما هو أوقع فيها أفضل لأن لذة العلم فيه أزيد مما لم يكن كذلك.

وثانيها: أن نحو: يزيد فى المبنى للمفعول يقع غير فضلة، وفى خلافه يقع فضلة (وسوق)[1] الكلام على وجه لا فضلة فيه أفضل منه على وجه فيه فضلة.

وثالثها: (أن أول الكلام) فى هذا التركيب (غير مطمع) للسامع فى ذكر الفاعل، فإذا ورد على السامع تكون معرفته الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة، وفى خلافه يكون أوله مطمعاً، ولا شك أن تأثير حصول نعمة غير مترقبة فى تفريع النفس أقوى من تأثيرها مترقبة، فهذا أفضل من خلافه.

ومن الحذف الذى قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ﴾[2] على وجه (فإن لله شركاء) إن جعلا مفعولى جعلوا فلله مفعول ثان وشركاء مفعول أول، فالجن يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشيخ عبد القاهر[3] وهو أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر، وكأنه قيل: من جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجن، أى: جعلوا الجن شركاء، فيفيد الكلام – وهو: جعلوا لله شركاء – إنكار الشريك له مطلقاً، لأن الآية مسوقة للإنكار على مطلق الشريك له، فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن فى الإنكار دخول اتخاذه من الجن فيه.

والثانى: ما ذكره الزمخشرى[4]: وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء، فيفيد إنكار الشريك مطلقا أيضاً كما مر.

وفيه نظر: لأن الجن حينئذ مقصود بالنسبة دون شركاء، فيكون الإنكار متوجها إليه، ولا يلزم منه نفى الشريك مطلقاً لأنه بدل البعض وإن جعل الظرف

---

(١) فى الأصل (وسق) بدون واو فى الوسط.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٠.

(٣) دلائل الإعجاز صـ١٩٧.

(٤) الكشاف جـ١ صـ٥٢٠، وراجع الكلام على الآية جـ٤ صـ١٩٣ البحر المحيط.

الذى هو قوله: (لله) لغواً غير مستقر كان شركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما علـــى الأول لاستعظام أن يتخذ لله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو غيرهما، ولذلك قدم اسم الله على شركاء لأن التقديم إذا كان على خلاف الأصل لا يقع فى الكـــلام البليـــغ لاسيما فى المعجز إلا لفائدة.

والاهتمام بالمقدم من جملة أسباب التقديم، والمعنى الذى ذكر صـــالح لأن يكون الاهتمام من أجله فحمل عليه، ولو لم يبن الكلام على التقديم.

وقيل: "وجعلوا الجن شركاء لله" لم يفد إلا إنكار جعل الجن شـــركاء ومـــن الجواب للسؤال المقدر المخصوص فى باب نعم وبئس على أحد القولين[1].

---

(١) أى ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جوابا عن السؤال المقدر: ارتفاع المخصـــوص فى باب نعم وبئس، مثل: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو على أحد القولين فى ذلك، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، فيكون السؤال المقدر: من هو الممدوح؟ فقيل زيد، أى: زيد الممدوح.

وأما ذكره فلما مر، أو أن يتعين كونه اسماً أو فعلاً.

ذكر المسند

(وأما ذكره فلما مر) إلى آخره. من أحوال المسند: ذكره، فإما لنحو ما مر فى باب المسند إليه من زيادة التقرير، أى: لما يدل عليه المسند إليه نحو: حاتم جواد.

والتعريض بغباوة السامع بأنه ليس من يتنبه عند قرائن الأحوال مثل: الإسلام ديننا، فذكر ديننا مع الإسلام ليفيد أنه غبى لا يفهم شيئا إلا إذا ذكر صريحاً.

والاستلذاذ بذكر المسند كقول المعتزلى: التوحيد والعدل مذهبنا إشعاراً بأنا لا نستنكف من مذهبنا، بل نستلذ بذكره لكونه مذهبا حقا.

وتعظيم المسند إليه بذكره، كقوله عند المخالف: الخلفاء الراشدون أئمتنا. واهانة المسند إليه بذكره كقوله: زيد ابن الزانية.

وبسط الكلام بذكر المسند والمقام مقام بسط:

إما لكون الكلام مع الأغبياء، وهو لازم من التعريض بغباوة السامع (لأن التعريض بغباوة)[1] السامع لا يستلزم كونه غبياً.

وإما لكون الكلام مع المخالف واقتضاء المقام تعديد كمالات المسند إليه، كقولك عند المخالف – أى لخلافة ناصر: الناصر لدين الله خليفتنا والدعاء والثناء عليه وظيفتنا.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وإما ليتعين بالذكر كون المسند اسما نحو: زيد عالم، فيستفاد منه الثبوت صريحاً[١] أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد[٢].

قال عبد القاهر[٣]: إن المقصود من الإخبار إن كان هو الإثبات المطلق فينبغى أن يكون بالاسم كقوله تعالى: **﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾**[٤]

وإن كان الغرض لا يتم إلا بإشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى أن يكون بالفعل كقوله تعالى: **﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ﴾**[٥] فإن المقصود لا يتم لمجرد كونه معطياً للرزق، بل بكونه معطياً للرزق فى كل حين وأوان، والإخبار بالفعل أخص من الإخبار بالاسم.

أو كونه ظرفا نحو: زيد فى الدار (فيورث)[٦] احتمال الثبوت أو التجدد بحسب التقديرين وهما: حاصل أو حصل.

وإما لنحو ذلك كقصد التعجيب من المسند إليه بذكر المسند، كما إذا قلت: زيد يقاوم الأسد، مع دلالة قرائن الأحوال كسل سيفه وتلطخ ثوبه بالدم ونحوه.

قال المؤلف[٧]: وفيه نظر[٨] لحصول التعجيب بدون الذكر إذا قامت القرينة، قلت: ذلك مدفوع لأن القرينة بدون ذلك المسند المخصوص لا توجب

---

(١) أى حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان، ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة، أو من حيث العدول عن الفعل إليه.

(٢) أى تجدد الحدث، أى وجوده بعد أن لم يكن، وإفادة الفعل ذلك بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار، ويفيد مع التجدد الحدوث، أى حدوثه شيئاً بعد شىء على وجه الاستمرار.

(٣) دلائل الإعجاز صـ١٢٤.

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٥) سورة فاطر الآية ٣.

(٦) فى الأصل (فثبوت) بدل فيورث.

(٧) الإيضاح جـ٢ صـ١٥٣.

(٨) أى فى قول السكاكى: إما للتعجيب... إلخ، انظر المفتاح صـ٩٩.

حصول التعجيب من مقاومة الأسد، لجواز أن تكون تلك القرينة منفكة عن ذكر المسند معها تدل على غير مقاومة الأسد أيضاً فلا توجب حصول التعجيب من مقاومته.

وأما إفراده فلكونه غير سببى مع عدم إفادة تقوى الحكم، والمراد بالسببى نحو: زيد أبوه منطلق.

إفراد المسند

ومن أحوال المسند إفراده، أى كونه غير جملة، وهو أن يكون (غير سببى مع عدم إفادته تقوى الحكم).

اعلم أن المسند الخبرى إنما يكون جملة فى موضعين:

أحدهما: أن يكون المسند سببياً، قال المؤلف: (والمراد بالسببى) نحو: زيد أبوه منطلق، وبين معناه بالمثال فقط، ونحو المثال المذكور: زيد انطلق أبوه[١]، لا نحو: زيد منطلق أبوه، فإنه ليس بسببى، وهو المراد ههنا، فيكون المسند فيه وفى أمثاله مفردا.

ثانيهما: أن يكون المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم نحو: زيد عرف وقدر معنى تقوى الحكم، ولأن (المسند)[٢] إنما يكون مفرداً إذا انتفى عنه ما يوجب كونه جملة، وقد نفى الموجب الأول بقوله: غير سببى، والثانى بقوله: عدم إفادة تقوى الحكم، أى عدم إمكان إفادة تقوى الحكم فيه بوجه فقد حصل ما يوجب كونه مفرداً.

وقال صاحب المفتاح[٣]: وأما الحالة المقتضية لإفراده فهى إذا كان فعلياً، ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم، أى لا يمكن فيه اعتبار تقوى

---

(١) المسند السببى أربعة أقسام: جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا، نحو: زيد أبوه انطلق، أو اسم فاعل نحو: زيد أبوه منطلق، أو اسماً جامداً نحو: زيد أخوه عمرو، أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو: زيد انطلق أبوه، وهذا ما يفيده كلام السكاكى، تجريد العلامة البنانى جـ١ صـ٣٢٧.

(٢) فى جميع النسخ "المسند إليه" والذى أثبته هو الصواب.

(٣) المفتاح صـ٩٩، ١٠٠.

الحكم، وأعنى بالمسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليــه أو بالانتفاء عنه، كقولك: أبو زيد منطلق والكر[١] من البر بســتين، وضــرب أخــو عمرو، ويشكرك بكر إن تعطه، وفى الدار خالد، إذ تقديره: "استقر"، أو "حصل فى الدار" على أقوى الاحتمالين[٢] لتمام الصلة بالظرف، كقولك: الذى فى الدار أخوك.

قال المؤلف[٣]: وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند الســببى، إذ فســر المســند السببى بعد هذا بما (يقابل)[٤] تفسير المسند الفعلى، ومثله بقولنا: زيد أبوه منطلــق، أو انطلق، والبر الكر منه بستين، فجعل كما ترى أمثلــة الســببى مقابلــة لأمثلــة (الفعلى)[٥] مع الاشتراك فى أصل المعنى.

والثانى: أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدرا بجملة كما اختاره كان قولنا: الكر من البر بستين، فيكون المسند جملة، ويحصل تقوى الحكم كما مر، وكــذا إذا كان فى الدار خالد تقديره: استقر فى الدار خالد، كان المسند جملة أيضــا، لكــون استقر مسنداً إلى ضمير خالد لا (إلى خالد)[٦] على الأصح لعدم اعتمــاد الظــرف على شىء.

قلت: ذلك مدفوع، أما قوله: يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقــاً فلــيس كذلك، بل هو تفسير للمسند الخبرى المقابل السببى الشامل للمفرد والجملة[٧] التــى

---

(١) الكر بضم الكاف: مكيال قيل: أنه أربعون إردبا.

(٢) وهو تقدير المتعلق فعلا لا اسما.

(٣) الإيضاح جـ٢ صـ١٥٥.

(٤) جاءت فى الأصل هكذا (يقل).

(٥) فى جميع النسخ (الفعل) وفى الإيضاح (الفعلى) وهو الصواب.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٧) انظر عروس الأفراح جـ٢ صـ٢٤ شروح، والمطول صـ١٤٧.

يكون المقصود منها تقوى الحكم، ولذلك قيد صاحب المفتاح الفعلى بنفى الجملة هذه ليتعين كونه مفردا، أما كونه مقابلا للسببى فلأن الفعلى هو ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه وهو أعم من المفرد والجملة التى يكون المقصود منها تقوى الحكم، ويفهم منه أن مفهوم المسند الفعلى يجب أن يكون محكوما به بالثبوت للمسند إليه، أى بأنه معنى قائم به أو بالانتفاء عنه، وفى السببى يجب أن لا يكون كذلك كما علم من أمثلته ومن التعريف الذى ذكره صاحب المفتاح له، بل هو مطلوب التعليق بالمسند إليه تعليق إثبات أو نفى، لكنه يرد على صاحب المفتاح مثل: زيد ضارب أبوه، فإن ضارب أبوه يلزم منه ما مر.

وأما أنه هو الخبرى فلأنه قال: محكوما به بالثبوت أو بالانتفاء وذلك لا يكون إلا فى الخبر دون الإنشاء، وأيضا الكلام فى الخبر فحذف لدلالة القرينة عليه، فبقوله: إنما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه خرج المسند السببى عنه، فإن أراد بالاشتراك فى أصل المعنى الاشتراك فى هذا المعنى فليس كذلك، وذلك ظاهر مما مر، وإن أراد غيره وهو التعليق بإثبات أو نفى فالاشتراك فى هذا المعنى لا ينافى جعل أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى لجواز أن يكون المتقابلان مشتركين فيما يعمها من ذاتى أو عرضى.

وأما التمثيل للمسند الفعلى بالظرف الذى وقع خبرا فهو صحيح سواء قدر بجملة أو بمفرد لما مر من شمول تعريف الفعلى لهما، و(إن)[1] قلنا: هو تمثيل للمسند المفرد به لا للفعلى فقط فهو صحيح أيضا، إذ يجوز التمثيل على غير المختار؛ لأن المقصود من التمثيل هو زيادة إيضاح وكشف للممثل له فما يحصل منه هذا المعنى يجوز التمثيل به، وإن كان غير مختار، بل يجوز وإن كان غير موجود، وكذا التمثيل بقولنا: بنحو: فى الدار خالد، على تقدير ارتفاع خالد بقولنا: فى الدار نيابة عن الفعل المقدر الذى هو استقر، أو حصل كما هو مذهب

---

(١) لفظ (إن) ساقط من الأصل.

الأخفش؛[1] فإن الظرف يعمل من غير اعتماد على شيء فيكون الفعل المقدر فيه مسنداً إلى خالد لا إلى ضميره.

(١) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصرى، وهو الأخفش الأوسط، أحد أئمة النحاة البصريين، قرأ النحو على سيبويه، وإن كان أكبر منه، وصحب الخليل، ولم يأخذ عنه، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علماً، وقال المبرد: أحْفَظُ من أخذ عن سيبويه الأخفشُ... وقد صنف كتبا كثيرة منها: المقاييس فى النحو... ومات سنة ٢١٥هـ. والأخافش من النحاة أحد عشر أشهرهم هذا.

أما كونه فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجدد كقوله:

أو كلمـــا وردت عطـــاظ قبيلـــة بعثـــوا إلـــى عـــريفهم يتوســـم

كون المسند فعلا

ومن أحوال المسند (كونه فعلا) وهو إذا كان المراد تقييد المسـند (بأحـد الأزمنة الثلاث على أخصر وجه مع إفادة التجدد).

قوله: "على أخصر وجه مع إفادة التجدد"، يخرج الاسم؛ لأن الفعل بصيغته يدل على الزمان الذى هو داخل فى مفهومه بالوضع المؤذن بالتجدد، أعنـى قـار الذات، أى لا تجتمع أجزاؤه معاً، فلا ينفك عن الزمان إلا لعارض، بخلاف الاسـم فإنه لا يدل على الزمان أو إن دل عليه لكن لا يدل بصيغته، بل إما بمادته كالمتقدم أو بأمر خارج عنه كما فى قولك: زيد ضارب عمراً الآن أو غدا فلا يكون علـى أخصر وجه يفيد التجدد كقوله[1]:

أو كلمـــا وردت عكـــاظ قبيلـــة بعثـــوا إلـــى عـــريفهم يتوســـم[2]

أى يطلب بتأويل ونظر يتجدد من العريف هناك.

---

(١) أى طريف بن تميم العنبرى، وهو من (الكامل)، والبيت مع أبيات فـى البيـان والتبيـين للجاحظ جـ٣ صـ٥٧، وفى معاهد التنصيص جـ١ صـ٢٠٤، وهـو فـى الإيضـاح جـ٢ صـ١٥٧، والدلائل صـ١٢٥، والكتاب لسيبويه جـ٢ صـ٢١٥، والأصمعيات صـ٦٧. وكان سبب مقالته هذه الأبيات أنه قتل شراحيل الشيبانى، ثم اتفق له أنه جاء عكاظ فقال حصيصة بن شراحيل: أرونى طريفا، فأروه إياه، فجعل كلما مر به تأمله ونظر إليه حتى فطن له فقال: مالك تنظر مرة بعد أخرى؟ فقال: أتوسمك لأعرفك، فلله على لئن لقيتك فى حرب لأقتلنك أو لتقتلنى، فقال طريف هذه الأبيات.

(٢) عكاظ: سوق مشهور للعرب كانت تقام فى مستهل ذى القعدة وتستمر إلى العشـرين منـه تجتمع فيها قبائل العرب يتناشدون ويتفاخرون، عريف القوم: القـائم بـأمرهم الباحـث عـن شئونهم، يتوسم: يتفرس الوجوه.

وأما كونه اسماً فلإفادة عدمها كقوله:

لا يألف الدرهم المضـــروب صـــرتنا لكـــن يمـــر عليهـــا وهـــو منطلـــق

كون المسند اسما

ومن أحواله كونه اسما، وهو إذا كان المراد منه إفادة عدم التقييـــد بأحـــد الأزمنة الثلاثة، وعدم التجدد لأغراض تتعلق به كالمدح والذم وغيرهما مما يـــدل على الثبوث كقوله[١]:

لا يألف الدرهم المضـــروب صـــرتنا لكن يمـــر عليهـــا وهـــو منطلـــق[٢]

أي الانطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير تجدده وحدوثه.

---

(١) للنضر بن جؤية بن النضر يتمدح بالكرم من (البسيط)، وقبله:

قالت طريفة مـــا تبقـــى دراهمنـــا وما بنا سرف فيهـــا ولا خـــرق

والبيت في الحماسة جـ٢ صـ٣٢ شرح الرافعي، والدلائل صـ١٢٣، والإيضـــاح صــــ١٥٧، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٠٧.

(٢) المضروب: المطبوع المعد للتعامل، الصرة: الكيس توضع فيه الدراهم، والمشهور نصـــبه مفعولا، ورفع الدرهم على الفاعلية، ولكن الأحسن العكس، ليكون عدم الألفة من جانب الصـــرة فيكون ذلك أدل على الكرم، إذ يفيد أن الدراهم هي التي تسعى إليهم، وهم الذين ينفقونها – أما إذا كان عدم الألفة من جانب الدرهم كما هو الوجه الأول فإنه حينئذ يوهم أنهم فقراء، لا يقـــع في أيديهم شيء من الدراهم – ولهذا كان قوله: لكن يمر عليها وهو منطلق، بمثابة الاحتراس المذكور في علم البديع دفعا لهذا الإيهام على هذا الوجه.

وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة، والمقيد فى نحو: كان زيــد منطلقاً هو "منطلقاً" لا كان، وأما تركه فلمانع منها.

تقييد الفعل

وأما (تقييد الفعل) إلى آخره. من أحوال المسند فعلاً كان أو غيره[1] تقييده بمفعول من المفاعيل الخمس ونحوه من الملحق به كالحال والتمييز وغيرهما مــن الملحقات، وهو إذا كان المراد زيادة فائدة الخبر لأن التقييد لازدياد التخصيص بــه يزداد الحكم به بعداً بحسب الوقوع وكلما ازداد بعد وقوع الحكم ازدادت فائدة الخبر كما مر، مثاله فى المصدر: ضربت ضربا شديدا، وضربه، والمفعول به: ضربت زيداً، ومررت بزيد، وظرف الزمان: ضربت يوم الجمعـــة، والمكـــان: ضـــربت (أمامك، والمفعول له ضربت)[2] تأديباً، والمفعول معه: جلست والســـارية أى مـــع السارية، وهى الأسطوانة، والحال: جاء زيد راكبا، والتمييز: طـــاب زيـــد نفســـاً، والاستثناء: ما ضرب إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا.

وفى نحو: كان زيد قائما من الأفعال الناقصة مسندان: أحدهما: الفعل وهو ههنا كان، والآخر: خبره، وهو ههنا قائماً، والمقيد فيه هو الخبر، والفعل قيد للخبر، وليس المقيد هو الفعل، والخبر قيد له، لأن المسند بالحقيقة فيها هو الخبر لا الفعل، فإن الفعل فيه جيء به لكونه رابطة له بالمسند إليه على سبيل التقرير فى الزمـــان المخصوص، ودالا على نسبة المسند إلى المسند إليه فى الزمان المخصوص، فهو ليس بمسند حقيقة بل تقييد له، فيكون تقييداً للخبر الذى هو المسند بالحقيقة، فيكون قولنا: "كان زيد قائما" فى قوة قولنا: "زيد قائم فى الزمان الماضى"، ولا شك أن "فى الزمان الماضى" ليس بمسند، بل هو قيد للمسند الذى هو "قائم"، وما يؤكد ذلك هـــو

---

(١) كاسم الفاعل، والمفعول وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة...إلخ.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أنه قيل: الأفعال الناقصة سميت لكونها لا تدل على الحدث الذى هو مصدره، وإن كان هذا ضعيفا بل لا يدل بعضها على الحدث المخصوص.

ترك تقييده

ومن أحوال المسند: ترك تقييده، وهو: إذا منع من تربية فائدة الخبر مـــانع قريب كخوف انقضاء الغرض، أو عدم العلم بالتقييدات، أو عدم الاحتياج إليها، أو بعيد كخطور توهم سوء ببال المتكلم، كتوهمه أن المخاطب يتصوره أنه مكثـــار أو قادر على الكلام، فيتولد منه عداوة.

وأما تقييده بالشرط فلاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بُيِّن ذلك فى علم النحو، ولكن لابد من النظر ههنا فى "إنْ" و "إذا" و "لو"، فإنْ وإذا للشرط فى الاستقبال، لكن أصل "إنْ" عدم الجزم بوقوع الشرط وأصل "إذا" الجزم بوقوعه، ولذلك كان النادر موقعاً لإن، وغلب الماضى مع إذا نحو: **﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه﴾** لأن المراد الحسنة المطلقة، ولهذا عرفت تعريف الجنس والسيئة نادرة بالنسبة إليها ولهذا نكرت.

تقييد الفعل بالشرط

وأما تقييد المسند بالشرط مثل: يضرب زيد إن ضرب عمرو، أو إن ضرب عمرو يضرب زيد (فلاعتبارات لا تعرف) تلك الاعتبارات (إلا بمعرفة ما بين) كلمات الشرط من تفصيل معانيها، (وقد بين ذلك) التفصيل (فى علم النحو) يريد أنه لابد من معرفة معانيها حتى يعرف منها أية حالة يقيد فيها الفعل بإن، وأية حالة يقيد بإذا، وأية حالة يقيد بلو، وأية حالة يقيد بإذ، وكذا البواقى.

والمؤلف أهمل ذكر غير إن، وإذا، ولو من كلمات الشرط، وأحال بيان معانيه إلى علم النحو، ولا علينا أن نذكر معانيه أيضاً ههنا.

فنقول: عند النحويين أن "إذ" فى (إذ ما) مسلوب الدلالة على معناه الأصلى وهو المضى[١] منقول بإدخال (ما) إلى الدلالة على الاستقبال، ولا فرق بين إذا، و(إذا ما) فى باب الشرط[٢] من حيث المعنى، فإن كلا منهما لطلب شيئين فى الاستقبال إلا فى الإبهام، لأن التركيب قد يحدث للكلمة حالاً لم يكن قبل، فإنك إذا

---

(١) (إذ) بلا (ما) يكون للزمان الماضى معرى عن الشرطية، مضافا إلى ما بعده من الجملة، وبإدخال (ما) – الإبهامية – القاطعة للإضافة انتقل إلى معنى الشرطية فى الاستقبال.

(٢) إنما قال: فى باب الشرط لأن إذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف (إذا ما).

قلت: آتيك إذا طلعت الشمس لا يدل إلا على طلوع غداة غد، ولهذا لا يجزم بهـا لعدم مشابهها فى الإبهام، لأن التى هى الأصل فى عمل الجزم فى بـاب الشـرط بخلاف (إذا ما) فإنها تدل على طلوع من الطلوعات فى زمان الاسـتقبال، ولهـذا يجزم كقوله[1]:

ترفع لـى خنـدف والله يرفـع لـى ... نـارا إذا مـا خبـت نيـرانهم تقـد

ومتى: لتعميم الأوقات فى الاستقبال، بمعنى أنه يدل على وقت من الأوقات المبهمة فى الاستقبال بحسب الوضع.

(ومتى ما)[2] أعم منه، فإنه للدلالة على كـل وقـت مـن الأوقـات فـى الاستقبال، ولهذا يتكرر وقوع الطلاق[3] المعلق على الشرط الذى دخل عليه (متـى ما) عند العلماء كما إذا علق على كلما.

وأين: لتعميم الأمكنة والأحياز[4]، والحيز أعم من المكان عند المتكلمـين، فإنه محل الجوهر الفرد وغيره، والمكان محل الجسم لا غير.

وأينما: أعم، وتقديرها كما فى متى، ومتى ما.[5]

وحيثما: نظير أينما.[6]

---

(١) الفرزدق، ورواية الديوان: (إذا خمدت) شرح ديوان الفرزدق جـ١ صـ٢١٦، والكتـاب لسيبويه جـ١ صـ٤٣٤. ومعناه: ترفع لى قبيلتى من الشرف ما هـو فـى الشـهرة كالنـار المتوقدة إذا قعدت بغير قبيلته، وخندف: أم مدركة وطابخة ابنى إلياس بن مضر، انظر شـرح ابن يعيش للمفصل جـ٧، صـ٤٧.

(٢) فى نسخ الشارح رسمت هكذا: (ومتيما).

(٣) اعترض على ذلك السيد الشريف فى شرحه للمفتاح ورقة ٢٠٥ فقال: وليس فـى شـىء منهما بتكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم.

(٤) الحيز: ما انضم إلى الدار من مرافقها، وكل ناحية حيز.

(٥) أى فى الأمكنة على قياس (متى ما) فى الأزمنة، قال تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾.

(٦) قال تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾.

ومن: لتعميم أولى العلم.[١]

وما: لتعميم الأشياء.[٢]

ومهما: أعم من (ما) ووجهه إذا قدر الأصل (ما)[٣] ما ظاهر لما سبق من إفادة (ما) للشرط إبهاما وعموماً، وكذا لو قدر أصله (به) ما فظاهر أيضا.

قال أبو البقاء[٤]: معناه اكفف عن كل شيء ما تفعل أفعل، ولا يخفى على من له أدنى ذوق فى العربية أن (ما) فى هذا التركيب يقتضى أن لا شيء من الأشياء تفعل إلا وأنا أفعل بخلافه لو كان مجردا عن اكفف عن كل شيء فإنه يدل على شيء ما، هذا على قول التركيب، أما على القول بأنه اسم مفرد موضوع للتعميم مثل[٥] فكونه أعم منه أوضح نظراً إلى أن الزيادة فى البناء تدل على زيادة المعنى، وذلك كثير النظير.

وأى: لتعميم ما يضاف إليه من ذوى العلم وغيرهم.

وأنى: لتعميم الأحوال الراجعة إلى الشرط، كما تقول: أنى تقرأ أقرأ، أى: على أى حال توجد القراءة من جهرها أو همسها أو غير ذلك أوجدها أنا. والمطلوب بهذه المعممات[٦] ترك تفصيل إلى إجمال مع الاحتراز عن تطويل إما

---

(١) قال تعالى: ﴿ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيرة وسعة﴾.

(٢) قال تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم﴾.

(٣) انظر المفتاح صـ١١٧ فى كل ذلك، والأولى شرطية، والثانية زائدة للتعميم.

(٤) هو عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى البغدادى الضرير النحوى، قرأ العربية على ابن الخشاب، وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه ويقصده الناس، وكان صدوقاً غزير الفضل كثير المحفوظ، وقد صنف كتباً كثيرة منها: شرح الإيضاح، والتكملة، واللمع، وشرح الحماسة والمقامات وغيرها، توفى سنة ٦١٦هـ.

(٥) لعل هنا عبارة سقطت من جميع النسخ.

(٦) أى الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم فى الأزمنة والأمكنة أو غيرها.

غير واف بالحصر لعدم التناهى، وإما ممل لكثرة وعموم هذه المعممات تختلف بحسب ما يضاف إليها من قرائن الأحوال.

فإن قولك: من يأتنى أكرمه، وإن كان للعموم فقد يقتضى عدداً محصوراً لدلالة القرينة على أن المراد: من يأتنى من أولادى، أو غلمانى، أو فقهاء المدينة الفلانية، ويكون عاماً فى كل واحد منها إلا أن بعضها أعم من بعض، وكذلك قولك: "متى تأتنى أفرجك البستان" قد يقتضى وقتا محصوراً يمكن استيعابه لدلالة القرينة على (أن)[1] المراد: متى تأتنى فى أوقات تفرج البستان لا فى أى وقت كان، وعلى هذا فما أمكن استيعابه يستعمل فيه متى، وما لم يمكن يستعمل فيه بينما، وقس سائرها على ما ذكر[2].

وذكر المؤلف منها كلمة إن، وإذا، ولو. بناء على أنها أكثر دوراناً فى كلام البلغاء، خصوصا فى كلام الله العزيز، مع ما يتعلق بها من الأبحاث الشريفة، والمعانى اللطيفة المشتمل عليها كلام اللطيف الخبير دون غيرها، وأراد أن يشير إليها فقال: لابد من النظر ههنا فى إن، وإذا، ولو.

إن و إذا الشرطيتان

(فإن وإذا للشرط فى الاستقبال) أى: لتعليق الفعل فى الزمان المستقبل، لكنهما يفترقان فى شيء، وهو أن الأصل فى (إن عدم الجزم بوقوع الشرط) فيها كما تقول لصاحبك: إن تكرمنى أكرمك، وأنت لا تجزم بأنه يكرمك.

والأصل فى (إذا الجزم بوقوع الشرط) فيها تحقيقاً، كما تقول: إذا طلعت الشمس آتيك، أو تقديراً، أى ظناً، كما إذا قلت: إذا جاء محبى فإنى أفعل كذا، فإن مجيء (المحب)[3] ظنى بناءً على أن المحب يزور المحب (ولكون)[4] أصل إن

---

(١) لفظ (أن) ساقط من الأصل.

(٢) اعتمد الشارح فى ذكر أدوات الشرط على المفتاح، انظر صـ١١٦، ١١٧.

(٣) فى كل النسخ (الحب) ولعله سهو من الناسخ.

(٤) فى الأصل (لكن) والذى أثبته فى (أ) ورقة ٦٢.

عدم الجزم بوقوع الشرط كان الحكم النادر لإن، لأن النادر غير مجزوم بوقوعه فى غالب الأمر كالسيئة فى المثال الذى سيأتى (ولكون)[٣] أصــل إذا الجــزم بوقــوع الشرط (غلب لفظ الماضى) على المضارع مع إذا لكونه أقرب إلى الجزم بالوقوع نظراً إلى اللفظ الدال صريحاً على الوقوع، وإن كان معناه فى حال وقوعه شــرطاً لإذا مستقبلا، قال تعالى: **﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَـذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ﴾**[٤] أى: إذا جاء قوم موسى الخصب والرخاء قالوا: هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها، وإن تصبهم سيئة، أى جدب وبلاء يتشاءموا بموسى، ويقولوا: هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين، ولولا مكانهم فينا لما أصابتنا[٥].

أتى فى جانب الحسنة بلفظ إذا لأن المراد بها الحسنة المطلقة، ولهذا عرفت تعريف الجنس، لأنه أطلقت الحسنة ولم تقيد بغير نفس الحسنة، والأصــل بقاؤهــا على إطلاقها، ولأن لام التعريف وضعت لتعريف الجنس، وحمــل اللفــظ علــى موضعه الحقيقى أولى من حمله على غيره ما لم يوجد ما يعارضه، والأصل عــدم المعارض.

لا يقال: المعارض ههنا موجود، وهو نسبة المجىء إلى الحسنة فإن الحسنة من حيث هى يمتنع مجيئها لأن المراد منه حصولها لهم ولا يمتنع حصولها مطلقــا فى الخارج، فإن قيل: الحاصل فى الخارج ليس جنس الحسنة من حيث هى، بل هو فرد من أفرادها.

قلت: يمتنع حصول فرد منها بدون الجنس من حيث هو الجنس لأنه جــزء له، ويمتنع وجود الكل بدون وجود الجزء، فإن قيل: الجنس مــع (الوجــود)[٤] لا يكون الجنس من حيث هو لأنه من حيث هو أعم من أن يكون موجوداً أو معدوماً،

---

(١) فى الأصل (لكن) والذى أثبته فى (أ) ورقة ٦٢.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٣١.

(٣) انظر الكشاف جـ١ صـ٥٦٨.

(٤) فى الأصل الجود.

فهو مع الوجود فرد من أفراده، لا هو من حيث هو. قلت: لا نعتبر الجنس الموجود فى كونه جنساً من حيث هو مع (الوجود) بل يعتبر من حيث هو هو من غير اعتبار شيء معه، وإن كان معه ألف شيء، فثبت أن المراد بالحسنة فى الآية هو الحسنة المطلقة، وهى مقطوع بوقوعها. قالوا: لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الحسنة (بخلاف نوع الحسنة)[1] فإنه لا يكثر كثرة جنسها. وإذا تقرر ذلك فنقول: يجوز أن يكون اللام فى الحسنة لتعريف الجنس من غير عهد خارجى بل يكون لمعهود ذهنى من غير اعتبار العهد معه، ويجوز أن يكون لتعريف الجنس مع العهد الخارجى على معنى أن الحسنة المطلقة التى هى وجدت، وعهد وجودها فى ضمن نوع منها وهو الخصب والرخاء الذى هو كثير الدور فيهم، والجارى بينهم على الاستمرار من غير اعتبار وجودها ذلك وعهدها معها، وإن كانت موجودة معهودة إذ جاءتهم فى ضمن أى فرد آخر منها قالوا: لنا هذه.

والثانى أقضى لحق البلاغة بالنظر إلى لفظ الشرط الذى هو "جاء" الدال صريحاً على الحصول فى الخارج.

فإن قيل: هل يصح حمل الحسنة على نوع منها حتى لا يكون الألف واللام فيها لتعريف جنس الحسنة، بل لتعريف نوع منها وهو ما ذكر، ويوافق أصل معنى إذا وهو الجزم بوقوع الشرط؟

قلت: يصح ويوافق لأنهم فسروها بالخصب والرخاء الذى هو كثير الدور فيهم والجارى بينهم على الاستمرار، فيجزم لهذا وقوعه فى الزمان المستقبل، والأول - أعنى الذى المراد به الجنس - أدل على أنهم أسوأ الناس معاملة وأقبحهم اعتقاداً؛ لأنهم يخصون كل واحد من أفراد الحسنة باعتبار اشتماله على مطلقها بأنفسهم استحقاقاً، ولا يشكرون الله تعالى عليه استخفافاً، بخلاف الثانى الذى هو

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

النوع؛ فإنهم فيه يخصون نوعا من الحسنة بأنفسهم ولا يلزم منه اختصاص غيره لعدمه فى الغير.

وأتى فى جانب السيئة بلفظ إن، لأن (السيئة نادرة) الوقوع (بالنسبة) إلى الحسنة المطلقة، ولذلك (نكرت) السيئة، لأن التنكير يدل على التقليل والندرة، وأيضاً لو قيل لمن يشتكى أيام البؤس ويتناسى أيام النعماء: قد عددت أيام البلاء فهل عددت أيام الرخاء حتى إذا وجدتها أضعاف أيام البلاء شكرت النعماء على الرخاء؟ لما استطاع.

ومنه قوله تعالى: **﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾**[1].

أتى بإذا فى جانب الرحمة لما مر، ونكرها نظراً إلى لفظ الإذاقة فإنها تطلق حيث يراد القلة، وأما قوله تعالى: **﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾**[2] بلفظ "إذا" مع الضر دون "إن" فللنظر إلى لفظ المس فإنه إنما يطلق حيث يراد القلة، وإلى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصد إلى اليسير من الضر، بمعنى إذا مسهم أقل شىء من الضر يضطربون ويزعجون، ومن حقهم أن يكون حالهم بخلاف ذلك، وإن لم يقصد ما ذكر لم يستقم التوبيخ ولا يتم التقريع، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر بناء على اضطرابهم من مسهم أقل شىء من الضر ولبعدهم عن الحق وارتكابهم الضلالات والجهالات، فهذه الأنظار الثلاثة اقتضت تحقق قدر يسير من الضر فى حق هؤلاء، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به، ولذلك عبر بما يدل على تحققه قطعاً وهو "إذا"،

---

(١) سورة الروم الآية ٣٦، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٥٠٩.

(٢) سورة الروم الآية ٣٣، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٥٠٩.

دون "إن" وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاء عَرِيضٍ﴾[1] بعد قوله: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى "مَسَّه" للإنسان المعرض المتكبر لا لمطلق الإنسان، إذ ليس ابتلاؤه بالشر مقطوعاً به فيصح "وإذا مسه الشر"، والضمير للمطلق ويكون لفظ "إذا" للتنبيه على أن مثل هذا المعرض المتكبر يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به.

---

(١) سورة فصلت الآية ٥١. وانظر الكشاف جـ٣ صـ٧٤.

وقد تستعمل إن فى الجزم تجاهلا، أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك: إن صدقتُ فماذا تفعل؟ أو تنزيله منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم.

أو التوبيخ وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصح إلا لفرضه كما يفرض المحال نحو: **﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾** فيمن قرأ "إن" بالكسر.

أو تغليب غير المتصف به على المتصف، وقوله تعالى: **﴿وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا﴾** يحتملهما، والتغليب يجرى فى فنون كقوله تعالى: **﴿وكانت من القانتين﴾** وقوله تعالى: **﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾**، ومنه: أبوان ونحوه.

استعمال "إن" فى مواطن "إذا"

(وقد تستعمل "إن" فى الجزم) إلى آخره. قد تستعمل "إن" فى مقام الجزم[١] أى القطع بوقوع الشرط أو بلا وقوعه.

إما للتجاهل لاستدعاء المقام إياه كقول الغلام متجاهلا فى جواب من يسأله عن سيده: أهو فى الدار؟ وهو يعلم أنه فيها: إن كان فيها أخبرته بأنك على الباب، وإذا تجاهل عن وقوع الشرط فكأنه استعمله فيما هو خال عن الجزم بوقوعه.

وإما لعدم جزم المخاطب فيما يخبره القائل وإن كان القائل جازما فى صدق (ما)[٢] يخبر به، فكأنه بالنسبة إلى المخاطب لتكذيبه إياه استعمله فيما هو خال عن الجزم بوقوع الشرط، كقولك لمن يكذبك فيما أنت تخبره: إن صدقت فماذا تفعل؟

وإما لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل بوقوعه لمخالفة المخاطب لمقتضى علمه، وإذا نزله منزلة الجاهل فكأنه استعمله فيما هو خال عن

---

(١) وقد تستعمل "إذا" فى مقام الشك للإشعار بأن الشك فى ذلك الشرط مما لا ينبغى.

(٢) لفظ (ما) ساقط من الأصل.

الجزم بالنسبة إلى المخاطب، كما تقول لمن يؤذى أباه: "إن كان أباك فلا تؤذه" مع أن المخاطب والمتكلم جازمان بكون المؤذى أباه لكن الابن لما آذاه فكأنه لا يعرف أنه أبوه، فلذلك نزله منزلة الجاهل بكونه أباً له.

وإما لتوبيخ المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله) من البراهين القاطعة الدالة على قلعه (لا يصلح) إلا لمجرد فرض الشرط وإن كان محالا فى هذا المقام لغرض يبنى عليه كما قد يفرض المحال متى تعلق بفرضه غرض لتبكيت الخصم ونحوه، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[1] فيمن قرأ "إن" بالكسر[2]، الفاء للعطف على محذوف والهمزة للإنكار، والضرب ههنا مجاز عن الصرف تقديره: أنهملكم فنصرف عنكم الذكر، أى القرآن، صفحاً أى: ضرباً عنه، مصدر من غير لفظه، أى صرفاً وإعراضاً لأن الضرب عنه يتضمنه، أو مفعول، أو حال، أى: صافحين "إن كنتم قوما مسرفين" أى مشركين، وقوله: "بالكسر" احتراز عن قراءة من قرأ بفتح الهمزة أى "لأن"، والمعنى: أنعزل عنكم القرآن لأجل شرككم فلا تؤمرون ولا تنهون، ولا استشهاد فيه بل فى كسرة همزة "إن" والجزاء محذوف لدلالة الكلام السابق عليه تقديره: "إن كنتم قوما مشركين نعزل عنكم القرآن فلا تؤمرون ولا تنهون، والشرط وهو كونهم مشركين هو هنا مجزوم بوقوعه، لكنه أخرج مخرج المشكوك لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الإسراف وتصوير أن الإسراف من

---

(١) سورة الزخرف الآية ٥، وانظر الكشاف جـ٣ صـ٨٩، ٩٠.

(٢) قال بهاء الدين السبكى: ويرد عليه أمران: أحدهما: أن المجزوم به إسرافهم فيما مضى والإسراف للمستقبل بالنسبة إلى العباد مشكوك فيه، وإن كان المراد تبين إسرافكم الماضى لأجل كان، فالتبين أيضاً للعباد مشكوك فيه. والثانى: أنه إذا كانت البراهين القاطعة تجعل الإسراف كالمستحيل فدخول إن عليه خلاف الأصل، فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة. جـ٢ صـ٤٦ شروح.

العاقل فى هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوت الإسراف له إلا علـــى مجرد الغرض لدلالة الدليل على انتفاء الإسراف.

وأما (لتغليب غير المتصف) بالشرط (على المتصف به) لأن عدم الجـــزم بوقوع الشرط فى حقه الذى هو الأصل فى إن حاصل، وقوله: **﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾**(١) يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها من العجز عن الإتيان بمثله.

ويحتمل(٢) أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتـــابين منهم، فإنه كان فيهم من يعرف الحق، وإنما ينكر عناداً، فغلب جانبهم باستعمال "إن" لأن عدم الجزم بوقوع الشرط فى حقهم الذى هو الأصل فى "إن" حاصل، وكذا قوله تعالى: **﴿إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾**(٣) فإنه يحتملهما.

التغليب

والتغليب(٤) يجرى فى فنون(٥) كثيرة.

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٣.

(٢) تبع الشارح المصنف والمصنف السكاكى، واعترض على ذلك كثير من شراح التلخـيص، انظر الشروح جـ٢ صـ٤٨، ٤٩.

(٣) سورة الحج الآية ٥.

(٤) قال صاحب البيان: هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى إطلاق لفظه عليهما، والقيـد الأخير لإخراج المشاكلة، وفى المطول: جميع باب التغليب من المجاز، لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له... وفى المغنى: أنهم يغلبون الشىء على غيره لتناسب بينهما أو اختلاط... فهو مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة، أو من قبيل عموم المجاز... انظر حاشية الدســوقى جـ٢ صـ٥١ شروح. وقال ابن يعقوب المغربى: هو أن يعطى أحد المصطحبين أو المتشاكلين حكم الآخر... وهو يرى أنه من قبيل المجاز المرسل.

(٥) أى أساليب واعتبارات أحوال، ولا يختص بالنوع السابق، وليس المراد بالفنون العلوم.

منها تغليب الجمع على الواحد كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾(١) بحكم تغليب الجمع على الواحد، لأن من تبعه كان منهم، ولم يكن شعيب فى ملتهم أصلا حتى يصح "لتعودن" لأن العود إنما يصح إذا كان شعيب فى ملتهم وقتاً ما.

ومنها تغليب الذكور على الإناث كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾(٢) وفى موضع آخر: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾(٣) عدت الأنثى أى امرأته ومريم فى الآيتين من الذكور، ولهذا قيل فى الأولى: "الغابرين" والقياس: الغابرات، والثانية: "القانتين" والقياس: "القانتات" بحكم تغليب الذكور على الإناث، فإن الغبور والقنوت لما كان يعمان الذكر والأنثى غلب الذكر فيهما على الأنثى باستعمال اللفظ الموضوع للمذكر فى المؤنث، وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾(٤) عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب مما مر من الأمرين من تغليب الجمع على الواحد، ومن تغليب الفاضل على المفضول.

ومنها تغليب المخاطب على الغائب كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾(٥) بتاء الخطاب، والقياس بياء الغيبة لكونه صفة قوم، ولرجوع الضمير إليه، ولكن لما كان الموصوف به وهو قوم فى معنى المخاطب وهو "أنتم" غلب جانب المخاطب على جانب الغائب كما غلب جانب الغائب على جانب المخاطب فى قولهم: "أنتم كلكم بينهم درهم" نظراً إلى لفظ كل فى كلكم.

---

(١) سورة الأعراف الآية ٨٨.
(٢) سورة الأعراف الآية ٨٣.
(٣) سورة التحريم الآية ١٢.
(٤) سورة البقرة الآية ٣٤.
(٥) سورة النمل الآية ٥٥.

ومنها تغليب العقلاء على غير العقلاء كقوله: "يذرؤكم" فى قولـــه تعـــالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[1] خطابـــا شـــاملاً للعقلاء والأنعام، وفيه تغليب المخاطب أيضا على الغائب وقوله: "يذرؤكم فيـــه" أى يبثكم ويكثركم فى هذا الجعل، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا، أى أصنافا من الذكر والأنثى حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، فجعل هـــذا الجعـــل كالمنبع والمعدن للبث والتكثير، ولذلك قيل: "يذرؤكم فيه" ولم يقل[2] كما فى قولـــه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[3].

ومنه، أى: من التغليب قولهم: "أبـــوان" لـــلأب والأم، "والقمـــران" للقمـــر والشمس بحكم تغليب المذكر على المؤنث كما فى قوله: "**كانـــت مـــن الغـــابرين**" و"**كانت من القانتين**"، وإن كان بينهما فرق وهو أن لا فرق بين مفـــردى المؤنـــث والمذكر فى "الغابرين" و "القانتين" إلا بوجود تاء التأنيث وعدمه، وفى غيرهما من معنى الغبور والقنوت مشتركان بخلاف الأبوين والقمرين، وكذا العمران لأبى بكر وعمر – رضى الله عنهما – من تغليب المفرد على المركب، وإنما فضـــله عمـــا تقدمه بقوله: (ومنه) لأنه نوع آخر من التغليب، ومنه "خافقان" للمغرب والمشرق، وإنما يكون تغليبا أن لو كان حقيقة فى أحدهما على التعيين، ثم قدر الآخر مســـمى باسمه بحكم التغليب، فلو أخذ من خفقت النجوم إذا غابت، أو أخذ من أخفق الرجل بثوبه إذا لمع به يكون من باب التغليب، وإن كان من خفقت ألوانه إذا اضـــطربت لأن الليل والنهار يخفقان فيهما أى يضطربان لا يكون من باب التغليب بل يكـــون فيهما على السواء.

---

(١) سورة الشورى الآية ١١.

(٢) فى الإيضاح: ولم يقل به كما...

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٩.

ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الاستقبال كان كُلُّ من جملتى كُلٍّ فعلية استقبالية، ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة، كإبراز غير الحاصل فـــى معـــرض الحاصـــل لقـــوة الأسباب، أو كون ما هو للوقوع كالواقع، أو التفاؤل أو إظهار الرغبة فى وقوعـــه نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام، فإن الطالب إذا عظمـــت رغبتـــه فـــى حصول أمر يكثر تصوره إياه، فربما يخيل إليه حاصلاً، وعليه: **(إن أردن تحصناً)**.

مقتضى التعليق فى فعلى الشرط والجزاء

(ولكونهما لتعليق أمر) إلى آخره. لكون[١] "إنْ" و "إذَا" لتعليق أمـــر وهـــو الجزاء (بغيره) وهو الشرط فى زمان (الاستقبال) استلزم التعليق المذكور أن يكون (كل من جملتى) الشرط، والجزاء لكل واحد من "إنْ" و "إذا" **(فعلية استقبالية)، لأن** التعليق المذكور يستلزم أن لا يكون الشرط والجزاء حاصلين **إلا فـــى الاســـتقبال،** فامتنع أن تكون الجملتان أو إحداهما اسمية لكونها ثابتة، ويستحيل تعليق حصـــول الثابت على الشىء حاصلا كان ذلك الشىء أو لا، وكذا امتنع أن تكون الجملتان أو إحداهما ماضيا لامتناع تعليق حصول ما وقع على ما ليس بحاصل، وامتناع تعليق حصول ما يقع فى الاستقبال على ما حصل فى الماضى.

ولا تخالف الفعلية الاستقبالية[٢] فى جملتيهما لفظا تطابقا بين اللفظ والمعنى نحو: إن تكرمنى[٣] أكرمتك، فيما إذا كانا ماضيين لفظا، وإن أكرمتنى أكرمك، فيما إذا كان الأول ماضياً لفظاً والثانى مضارعاً، وإن تكرمنى أكرمتك بالعكس من هذا، وإن تكرمنى فأنت مكرم فيما إذا كان الجزاء جملة اسمية، ولعـــدم تـــأثير حـــرف الشرط فيه وجب دخول الفاء للربط، وإن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس فيمـــا إذا

---

(١) علة مقدمة على المعلول.

(٢) لم يقيد بالخبرية ذهاباً إلى جواز إنشائية الجزاء بلا تأويل إلى الخبر كما صرح بذلك السعد فى المطول صـــ١٦٢، ووافقه صاحب الأطول وخالف فى ذلك السيد.

(٣) صوابها: إن أكرمتنى أكرمتك.

كان الشرط حالاً، والجزاء ماضيا معنى بالقرينة اللفظية المقارنة لهما، وهى تمنع عن تأثير حرف الشرط فيهما، ولهذا وجب دخول الفاء فى الجزاء للربط إلا لنكتة لأنه إخراج الكلام (لا)[1] على مقتضى الظاهر، وتلك النكتة (كإبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل).

إما (لقوة الأسباب) المتظاهرة فى حصوله، وإن لم يحصل أصلاً كقولك: إن اشترينا كذا حال انعقاد أسباب الشرى وانتفاء واحد منها أو شرط فى شرائط حصوله.

وإما لأن ما هو للوقوع كالواقع وإن لم توجد الأسباب المتظاهرة فى وقوعه كقولك: إن مت؛ فإن الموت لما كان ضرورى الوقوع جعل كالواقع، وعليه قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[2]، (ولكون)[3] هذا النداء بإخبار الصادق بوقوعه ضرورى الوقوع كالموت، وبينهما عموم من وجه.

وإما للتفاؤل من المتكلم بوقوعه[4].

وإما (لإظهار الرغبة) (من المتكلم بوقوعه)[5] قيل: بينهما عموم من وجه، والظاهر أن التفاؤل المذكور منه مطلقاً كما تقول فيهما: إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك، فإن الطالب إذا أعظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره ذلك الأمر فربما[6] يوقع ذلك الأمر فى خياله بكونه حاصلاً فى الواقع، وعلى إظهار الرغبة

---

(١) لفظ (لا) ساقط من الأصل.

(٢) سورة الأعراف الآية ٤٤.

(٣) لفظ (ولكون) ساقط من الأصل.

(٤) التفاؤل: أن يذكر ما يسر به السامع، فإن المخاطب إذا كان يتمنى شيئاً فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى إبرازه فى معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الإبراز السرور، فيكون بذلك مناسبا للمقام.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) لعلها للتكثير، أى: فبسبب الكثرة.

فى وقوعه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[١] أى طلبن امتناعا عن الزنا، وإنما جيء بلفظ الماضى لإظهار الرغبة والرضا من الله بإرادة التحصن منهن[٢].

لا يقال: لما كان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، يلزم ثبوت الإكراه عند عدم إرادتهن التحصن، لأن انتفاء عدم الإكراه هو ثبوته، ولهذا قال بعضهم: إن "إنْ" ههنا بمعنى "إذا" وهو شرط مقحم، لأن ذكر الإكراه يدل عليه، لأنهن لا يكرهن إلا عند إرادة التحصن، وفائدة الإقحام المبالغة فى النهى عن الإكراه لأنا نقول: معنى (لا تكرهوا) شرعاً هو أنه يحرم إكراهكم، وانتفاء حرمة الإكراه يجوز أن يكون بانتفاء الإكراه لا بثبوته، وأيضا النهى: طلب كف النفس عن فعل، ولا يلزم من انتفائه ثبوت ذلك الفعل لجواز انتفائه بانتفاء ذلك[٣]، وقد يقوى التخييل المذكور عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحسن بخلاف حكمه غلطه تارة، واستخرج له محملا آخر، وعليه قول أبى العلاء المعرى[٤]:

ما سرت إلا وطيف منك يصحبنى سرى أمامى وتأويباً على أثرى

الطيف: الخيال، والسرى: السير ليلا، والتأويب: السير نهاراً، من الأوب وهو العود، والأغلب أنهم يسيرون بالليل، ويعودون إلى مقامهم بالنهار.

---

(١) سورة النور الآية ٣٣.

(٢) وجاء فى الكشاف جـ٣ صـ٦٧: وكلمة إن وإيثارها على إذا إيذانا بأن الساعيات كن يفعلن ذلك برغبة وطواعية منهن وأن ما وجد من معاذة ومسيكة من حيز الشاذ النادر.

(٣) راجع الكلام على الآية فى مجمع البيان جـ١٩ صـ٤٢، ٤٣، وشرح ابن يعقوب جـ٢ صـ٦٠، ٦١، والكشاف جـ٢ صـ٣٨٨.

(٤) البيت من (البسيط) ويتحدث فيه عن محبوبته. انظر شروح سقط الزند صـ١١٨، ١١٩، والمفتاح صـ١١٦، والإيضاح جـ٢ صـ١٧٠، وشرح بهاء الدين السبكى جـ٢ صـ٦٠ شروح.

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى، فأعدك بين يدى مغلطا للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك أمامى ليلا، وأعدك خلفى إذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدى نهاراً، أو لنحو ذلك.

السكاكى: أو للتعريض نحو: **(لئن أشركت ليحبطن عملك)**، ونظيره فى التعريض: **(وما لى لا أعبد الذى فطرنى)** أى: مالكم لا تعبدون الذى فطركم، بدليل: **(وإليه ترجعون)**: ووجه حسنه: إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، ويُعين على قبوله لكونه أدخل فى إمحاض النصح حيث لا يريد إلا ما يريد لنفسه.

قال صاحب المفتاح[1]: وإما (للتعريض)[2] وهو ههنا أن يكون الخطاب لواحد أو لجماعة، ويكون المراد به غيره سواء كان الخطاب مع نفسه كما فى قوله تعالى: **﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾**[3] أو مع غيره كما فى قوله تعالى: **﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾**[4] والغرض أن الله تعالى وإن علم أن رسوله لا يشرك به أبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض كما يفرض المحاولات تعريضاً للمشركين.

قيل: لا يقال: التعريض فيه مستفاد من التاء لا من الفعل الماضى، ألا ترى أنه لو ذكر أن تشرك أفاد التعريض أيضا، لأنا نقول: التعريض مستفاد من الفعل الماضى لا من التاء؛ لأنه تعريض لجماعة صدر منهم الشرك فى الماضى والمضارع، فلا يكون تعريضاً لمن صدر عنهم الشرك فى الماضى.

وفيه نظر: لأنه لا نسلم أنه تعريض فيه لجماعة صدر عنهم الشرك، بل هو أعم، بدليل ما قبله: **﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾** فيدخل فيه الماضى

---

(١) صـ١١٧ المفتاح.

(٢) التعريض خلاف التصريح، وهو فهم المعنى من عرض اللفظ، أى من جانبه، تقول: عرضت لفلان، وبفلان: إذا قلت قولا وأنت تعنيه، وفى المثل: إن فى المعاريض لمندوحة عن الكذب، أى سعة.

(٣) سورة يس الآية ٢٢.

(٤) سورة الزمر الآية ٦٥.

والمستقبل، فيكون التعريض فيه مستفاداً من التاء، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾(١)

وقوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٢) الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب؛ لأن الزلة لهم لا للمؤمنين، أى: فإن زللتم عن الإسلام من بعد ما جاءتكم الدلالات على أن ما دعيتم إليه حق فاعلموا أن الله عزيز، أى غالب قادر على الانتقام، حكيم أى لا ينتقم إلا بحق، روى أن أعرابيا لم يكن قارئا سمع قارئا يقرأ هنا: "إن الله غفور رحيم" فقال: إن كان هذا كلام الله فلا نقول كذا الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه.

وقال(٣): ونظيره فى التعريض، أى نظير: ما ذكر من الآيات فى التعريض لا فى كون الماضى مستعملا فى الشرط للتعريض قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(٤) أى بعد الموت فيجازيكم، المراد: ما لكم لا تعبدون الذى فطركم، بدليل قوله: "وإليه ترجعون" ولولا التعريض بهذا الكلام للمخاطبين لكان المناسب لسياق الآية: وإليه أرجع ووجه حسن هذا التعريض إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم، وذلك الوجه على قبولهم الحق لكون ذلك الوجه أدخل (فى إمحاض النصح)(٥) لهم من جهة أن المسمع لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وهذا النوع من الكلام(٦) يسمى المنصف؛ لأن من سمعه من موال ومناف قال لمن خوطب به: قد أنصفك صاحب الكلام(٧) ومما خولف فيه الفعلية الاستقبالية

---

(١) سورة البقرة الآية ١٢٠.
(٢) سورة البقرة الآية ٢٠٩.
(٣) السكاكى صـ١١٧ المفتاح.
(٤) سورة يس الآية ٢٢.
(٥) إمحاض النصح أى: إخلاص النصح، والمحض: اللبن الخالص.
(٦) أى المشتمل على إسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب.
(٧) انظر الكشاف جـ٣ صـ٤٥٩.

لفظاً إلى الماضى فى جزاء "إن" قوله تعالى: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاء وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[١] معناه: إن يصادفكم ويظفر بكم مشركو مكة، – الخطاب للمؤمنين – "يكونوا لكم أعداء"، ولا ينفعكم إلقاء المودة إلى الكفار، "ويبسطوا إليكم أيديهم" بالقتل والضرب، "وألسنتهم" بالشتم "وودوا لو تكفرون" فتكونون مثلهم، وانحسم سبب العداوة وهو تخالف الدين، وانتفى المقاتلة والمشاجرة، وتبقى القرابة والصداقة، ترك يود إلى لفظ الماضى لنكتة[٢].

قال صاحب المفتاح[٣]: هى أن ودادة مشركى مكة لكفر المسلمين على تقدير مصادقتهم إياهم، والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحملها الملازمة الأولى والثانية، فإنهما ليستا بواضحتى اللزوم، إذ ليس لابد أنهم إن صادقوهم كانوا أعداء لهم وباسطى الأيدى والألسن إليهم، لجواز أن لا شىء منهما لانتفاء العداوة بتذكر القرابة عند المصادقة لما بينهم من المعاونة، وكذا بسط الأيدى والألسن لما نشأوا عليه من معنى قولهم: "إذا ملكت فاسجع"[٤] بخلاف الملازمة الثالثة، فإنها واضحة

(١) سورة الممتحنة الآية ٢، وراجع الآية فى الكشاف جـ٢ صـ٢٢٠، والمطول صـ١٦٥.

(٢) جاء فى الكشاف جـ٤ صـ٩٠: "إن يثقفوكم": إن يظفروا بكم ويتمكنوا منكم يكونوا لكم أعداء خالصى العداوة، ولا يكونوا أولياء كما أنتم "ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء" بالقتال والشتم، وتمنوا لو ترتدون عن دينكم، فإذن موادة أمثالهم ومناصحتهم خطأ عظيم منكم، ومغالطة لأنفسكم، ونحوه قوله: "لا يألونكم خبالا" فإن قلت: كيف أورد جواب الشرط مضارعا مثله، ثم قال: "وودوا" بلفظ الماضى؟ قلت: الماضى وإن كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الإعراب فإن فيه نكتة كأنه قيل: وودوا قبل كل شىء كفركم وارتدادكم، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا... وردكم كفارا أسبق المضار عندهم وأولها، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم... إلخ.

(٣) المفتاح صـ١١٥، وهذا معنى كلامه وليس نصه.

(٤) الإسجاع: حسن العفو، وأصل المثل: (ملكت فاسجع) أى ملكت على فأحسن العفو. يروى أن عائشة قالته لعلى بن أبى طالب – رضى الله عنهما – يوم الجمل حين ظهر على الناس=

اللزوم، إذ لابد أنهم إن صادقوهم وظفروا بهم ودوا كفرهم؛ لأن ودادتهـم كفـرهم ثابتة وإن لم يصادقوهم إذ لا أحب إليهم من كفرهم، إمـا لأنـه أضـر الأشـياء بالمسلمين لأنه ينافى أعز الأشياء عندهم وهو الدين والإيمان لأنهم بـذالون لهمـا أرواحهم، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه، وإما لأنه أنفـع الأشياء للكفار؛ لأنهم إذا كانوا مثلهم انحسم سبب العداوة وهو تخالف الدين وانتفى المقاتلة وتبقى الصداقة.

فإن قلت: لا نسلم أن الملازمة الثالثة واضحة اللزوم لجواز انتفاء ودادتهـم كفرهم أيضاً لدى المصادفة بإسلامهم لجواز انتفاء العداوة بتذكر القرابـة وبسـط الأيدى لما نشأوا عليه مما مر.

أجيب بأن هذا الجواب احتمال بعيد، بخلاف احتمال انتفاء العداوة وبسـط الأيدى فإنه قريب لما بينا هذا على تقدير أن تكون الواو فى (ودوا) للعطف، أمـا لو كان للحال لخرجت الآية عن المثال.

قال المؤلف[1] فى جعل (ودوا لو تكفرون) عطفا على جواب الشرط نظر: لأن ودادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم فلا يكـون فـى تقييـدها بالشرط فائدة، فالأولى أن يجعل قوله تعالى: **﴿ودوا لو تكفـرون﴾** عطفـاً علـى الجملة الشرطية كقوله تعالى: **﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدُبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ[2]﴾** [3]

قلت: النظر مدفوع من وجوه:

أما أولاً: فلأن فائدة الجزاء لا يجب أن تكون منحصرة فى كونـه مقيـداً بالشرط على وجه لا يجوز أن يحصل على تقدير انتفاء الشرط، بل لو جعل ما ثبت

=فدنا من هودجها ثم كلمها بكلام فأجابته (ملكت فاسجع) فجهزها بأحسن جهاز وبعثهـا إلـى المدينة. مجمع الأمثال للميدانى جـ٢ صـ١٩٨، وعيون الأخبار جـ٤ صـ١٣٧.

(١) الإيضاح جـ٢ صـ١٧٢.

(٢) عطف "لا ينصرون" على مجموع الشرط والجزاء.

(٣) سورة آل عمران الآية ١١١.

على تقدير ثبوت شيء آخر وعدمه جزاء له يصح، بل وقع مثل ذلك[1]: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه".

وقوله[2]:

ومن هاب أسباب المنايا يلقها وإن رام أسباب السماء بسلم

فإن عدم العصيان ثابت على تقدير عدم الخوف، وثبوته، وكذا الموت على تقدير ثبوت الهيبة وعدمه، ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يخبر أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير، أو على تقدير أبعد في وقوعه، وهو ما جعل شرطا له، فحصوله على تقدير انتفائه أولى لما مر في الأمثلة.

وأما ثانيا: فلأنه يلزم أن لا يكون قوله تعالى: **"يكونوا لكم أعداء"** جوابا للشرط؛ لأن عدواتهم حاصلة غير مقيدة بالشرط؛ لأنها حاصلة وإن لم يظفروا بهم، واللازم باطل بالاتفاق، فالملزوم مثله، فإن أجيب بأن المراد إظهار العداوة وهو لا يكون إلا على تقدير الظفر بخلاف الودادة فإنها حاصلة وإن لم يظفروا.

---

(١) قال بهاء الدين السبكي جـ٢ صـ٧٩ شروح: ومنها قول عمر - رضي الله عنه - على ما نقله عنه ابن مالك وغيره - وذكر هذا الكلام - ثم قال: نسب الخطيبي هذا الكلام إلى النبي ﷺ سيأتي أنه نسبه إلى النبي ﷺ، ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي، ولا عن عمر مع شدة الفحص عنه، وأنا بحثت عنه فلم أجد حديثا بهذا اللفظ، وكل ما ورد قريبا من هذا في حلية الأولياء جـ١ صـ١٧٧ في حق سالم مولى أبي حذيفة: أن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن سالما شديد الحب لله عز وجل - لو كان لا يخاف الله - عز وجل - ما عصاه» وانظر حاشية الأمير على مغني اللبيب جـ١ صـ٢٠٦.

(٢) البيت من (الطويل) وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى ديوانه صـ٧٥، وشرح القصائد السبع صـ١٠٥، ورواية البيت: ينلنها، ويروى: ينلنه، وإن يرق.

يجاب عنه بأن المراد بالودادة ما هو لا يكون إلا على تقدير الظفر، وبأنه لا نسلم أن إظهارها لا يكون إلا على تقدير الظفر لجواز أن يكون إظهارها بالشتم والمكر فى الغيبة.

وأما ثالثا: فلأن الجزاء مقدر يدل عليه: "ويكونوا لكم أعداء" أى: إن ظفروا بكم يستوفوا منكم متمناهم الذى هو مقتضى أن يكونوا لكم أعداء وهو بسط الأيدى والألسن والرد إلى الكفر، فعطف (يبسطوا) و (ودوا) على قوله: "يكونوا لكم أعداء" على طريقة قوله: أعجبنى زيد وكرمه، فيكون كل من بسط الأيدى والألسن والارتداد متمناهم لا الارتداد فقط، ثم حذف الجزاء وأقيم "يكونوا" مقامه.

واعلم أنه إذا توالى شرطان بلا عطف فالثانى فى موضع الحال ولا جواب له، والجواب الملفوظ أو المقدر للأول كقوله[1]:

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... فينا معاقل عز زانها كرم

أى: مذعورين، وكقوله تعالى حكاية عن نوح: **﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾**[2] أى: أن أردت أن أنصح لكم وأرد الله غيكم لا ينفعكم نصحى، حذف الجواب لدلالة "لا ينفعكم" عليه، ويمكن أن يقال فى البيت أن الجواب للثانى وحذف عن الأول للقرينة الدالة عليه وليس العطف شرطا فى الحذف، ويكون كتنازع العاملين المتتاليين بلا عطف كما فى قول الشاعر[3]:

---

(١) قال الشنقيطى جـ٢ صـ٧٩ همع: لم أعثر على قائله، وهو موجود فى بعض كتب النحو غير منسوب لأحد. انظر النحو الوافى جـ٤ صـ٤٨٩، وتقدير البيت: إن تستغيثوا بنا تجدوا وإن تذعروا تجدوا، وانظر مغنى اللبيب جـ٢ صـ١٦١، والبيت من (البسيط).

(٢) سورة هود الآية ٣٤.

(٣) فى الكتاب لسيبويه جـ١ صـ٧٧ تحقيق عبد السلام هارون، وقال: رجل من باهلة، والبيت من (الكامل).

ولقـــد أرى تغنـــى بـــه ســـيفانة   تصـــبى الحلـــيم ومثلهـــا أصـــباه

فإن سيبويه حمله على إعمال الثانى فيه مع عدم العطف فيه، فليس العطف شرطاً فى التنازع.

ولو للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها، فدخولها على المضارع فى نحو: ﴿**لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم**﴾ لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، كما فى قوله تعالى: ﴿**الله يستهزئ بهم**﴾ وفى نحو: ﴿**ولو ترى إذ وقفوا على النار**﴾ لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى أخباره كما فى: ﴿**ربما يود الذين كفروا**﴾، أو لاستحضار الصورة كما قال تعالى: ﴿**فتثير سحاباً**﴾ استحضار لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

لو الشرطية

(ولو للشرط) إلى آخره. أما كلمة "لو" فلتقدير حصول الشرط فى الماضى بها مع القطع بانتفاء الشرط فيه، فيلزم منه انتفاء الجزاء لأنه معلق على المقطوع الانتفاء، ولذلك قيل: هى لامتناع الشىء لامتناع غيره.

قال ابن الحاجب: وظاهرها الدلالة على "أن"[١] الثانى منتف فيلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب، وظاهر كلام النحويين فى قولهم: لو حرف يدل على امتناع الشرط لامتناع غيره، يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط، لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون: لولا حرف يدل على امتناع (الشىء)[٢] لامتناع غيره، وما ذكرناه أولى، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون ثمة أسباب أخر، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، فصح أن يقال: إنما يمتنع فيها الأول لامتناع الثانى، لأن الثانى هو المسبب، فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب، ألا يرى أن قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ**

---

(١) لفظ (إن) ساقط من الأصل.

(٢) لفظ (الشىء) ساقط من الأصل.

لَفَسَدَتَا﴾[1] فيما سيق للدلالة على انتفاء التعدد فى الآلهة بامتناع الفســاد (لا أن)[2] امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين:

أحدهما: أنه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الدلالة.

والآخر: أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد فى الآلهة؛ لأن المراد بالفساد ههنا خروج هــذا النظــام الموجــود فــى السموات والأرض عن الحالة التى هو جاء عليها فى العادة، وذلك جائز أن يفعــل الله وإن انتفى تعدد الآلهة[3] هذا لفظه.

وفيه نظر: إذ لا نسلم أن انتفاء السبب لايدل عليه انتفاء المسبب بل يدل إذا لم يكن للمسبب غير سبب واحد، وفيما نحن فيه كذلك؛ لأن (لو) فى كلام العــرب إنما يستعمل فى الشرط الذى لم يبق للمسبب سواه، فإذا حصل حصل، وإذا انتفــى انتفى، وذلك علم بالاستقراء والنقل، فانتفاء السبب بعد "لو" يدل على انتفاء المسبب.

وأيضا لا نسلم أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب، وإنما يلزم أن لــو كان النقض قادحاً وليس كذلك مطلقاً.

وأما الآية إنما سيقت للدلالة على ذكره فلدليل خارج عن نفس معنى (لو)، وهو أن المدعى انتفاء تعدد الآلهة، فلا يصح جعل المدعى جزءاً من الــدليل، وإلا يكون مصادرة على المطلوب، وما ذكر من كون (لو) لانتفاء (الشيء لانتفــاء)[4] غيره إنما هو فى الغالب، وقد جاء على خلاف الغالب فى قوله عليــه الســلام[5]: «**نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه**» ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن هــذا المشروط لازم لهذا الشرط الذى يتوهم بعده عنه، فهو فى لزومه غيره أولى، وإذا

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٢.

(٢) فى الأصل هكذا (لان).

(٣) انظر الإيضاح فى شرح المفصل ورقة ١٩٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) سبق تحقيق ذلك.

استلزم نفى الخوف نفى العصيان كان استلزام الخوف نفى العصيان أولى، وقد يكون بمعنى إن الشرطية كقول المتنبى(١):

ولو قلم ألقيت فى شق رأسه ... ما غيرت من خط كاتب

وقد يكون لغير الشرط، فهو إما للتمنى نحو: "لو تأتينى فتحدثنى" بالنصب، وإما بمعنى أن الناصبة للفعل، وذلك إذا وقع لو بعد ودوا وأخواته كقوله تعالى: **﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾**(٢) أى أن تدهن، وعلى التقديرين - أعنى على تقدير أن يكون (لو) لانتفاء الثانى لانتفاء الأول كما هو مذهب غير ابن الحاجب من النحويين، أو على تقدير أن يكون لانتفاء الأول لانتفاء الثانى - فإنه لانتفاء الشىء لانتفاء غيره، ويلزم منه عدم الثبوت فى (جملتيها)(٣) يعنى الشرط والجزاء؛ لأن الثابت يمتنع أن يكون منفياً حالة الثبوت، فيمتنع أن تكونا اسميتين، أو إحداهما اسمية، فيجب أن تكونا فعليتين، ويلزم منه أيضا المضى فى (جملتيها)(٤) ليناسب معنى (لو)، فدخول "لو" على المضارع فى قوله تعالى: **﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾**(٥) أى لأمتم، أو لشق عليكم (لوقوعكم)(٦) فى الجهد والإهلاك يقال: فلان يتعنت فلاناً أى: يطلب ما يؤديه إلى الهلاك لقصد استمرار الفعل (فيما مضى وقتا فوقتا)، إذ المعنى: لو استمر طاعة النبى عليه السلام (لكم)(٧) والعمل برأيكم وقتاً بعد وقت لاستمرار عنتكم ساعة بعد ساعة، لكن

---

(١) ديوانه جـ١ صـ١٤٩: بشرح أبى البقاء العكبرى المسمى "بالتبيان فى شرح الديوان"، وهو من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين العلوى، والبيت من (الطويل).

(٢) سورة القلم الآية ٩.

(٣) فى النسخة (ج) فى "جملتيهما".

(٤) فى النسخة (ج) فى "جملتيهما".

(٥) سورة الحجرات الآية ٧.

(٦) فى الأصل: (لوقوعه).

(٧) زيادة عن (أ).

لما استمر امتناع النبى عليه السلام عن طاعتكم وقتا فوقتا امتنع ساعة بعد ساعة، والفعل الماضى وإن دل أيضا على التجدد وقتا فوقتا لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضى فإنه ينقطع عند الاستقبال، بخلاف المضارع، فإن زمان الاستقبال لا ينقطع إلى الأبد(١)، ففائدة العدول إلى المضارع هى الدلالة على الاستمرار والتجدد كقصد استمرار الفعل فى قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾(٢) أى حالا فحالا على الاستمرار بعد قوله تعالى: ﴿**قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾(٣)، وكذا دخول لو على المضارع فى نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ**﴾(٤) أى: لرأيت أمراً شنيعا، لتنزيل المضارع منزلة الماضى المعلوم فى قولك: لو رأيت لما كان لفظ الماضى إنما يذكر ليدل على التحقيق وصدور المضارع عمن لا خلاف فى إخباره كأنه وقع وتحقق.

كما نزل المضارع وهو "يود" منزلة الماضى وهو "ود" فى قوله تعالى: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾(٥) أى: يوم القيامة ﴿**لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ**﴾ أى: أن لو كانوا مسلمين فى الدنيا بفتح همزة "أن" لأن المترقب من الله فى تحققه كالماضى فكأنه قيل: ربما ود هذا إذا كان "ما" فى ربما كافة ليحتاج إلى تأويل "يود" بـ "وَدّ" لوجوب كون الفعل الذى يتعلق به رب ماضيا لأن المعنى على تقليل أو تكثير تحقق، وفعلها محذوف غالبا، وقد يظهر فى مثل قولك: رب رجل كريم تحققت، أو

---

(١) قال بهاء الدين السبكى جـ٢ صـ٨٥ شروح، بعد أن ذكر كلام الخلخالى: قلت: الفعل الماضى يدل على التجدد بمعنى أنه حصل بعد أن لم يكن، وأما أنه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف المضارع فإنه يدل على التكرار والاستمرار فلا، بل الدال على التكرر هو المضارع فقط كما سبق، والماضى لا يدل على تكرر منقطع ولا مستمر.

(٢) سورة البقرة الآية ١٥.

(٣) سورة البقرة الآية ١٤.

(٤) سورة الأنعام الآية ٢٧.

(٥) سورة الحجر الآية ٢.

حصل، وهو قليل، ويلحقه "ما" الكافة فيدخل على الجمل لتقليل النسبة مثل: ربما قام زيد، وربما زيد قائم، فيكون لتقليل نسبة القيام إلى زيد، وقد تستعمل رب هذه بمـــا لتحقيق النسبة الواقعة بعدها كما فى الآية المذكورة، ولو كان "ما" فى "ربمـــا" فـــى الآية نكرة بمعنى شىء موصوفة بما بعدها وهو "يود" لا يكون "يود" هـــو الفعـــل المتعلق لرب كما فى: "رب رجل يسافر غدا"، ولا يحتاج إلى تأويـــل، وقيـــل: إن "رب" فى الآية للتكثير، وقيل: للتقليل، وذلك أنه إذا شاهدوا أهوال يوم القيامة تذهب عقولهم فإذا ثابت إليهم عقولهم – وذلك قليل – سألوا الإسلام.

وعند الكوفيين هو اسم، وتقدير الآية عندهم: ربما كان يود، وعليه بعـــض البصريين، ولك أن ترد الغرض من لفظ "ترى" "ويود" فى الآيتين إلى استحضـــار صورة رؤية الموقوفين على النار واستحضار صورة ودادة الكافرين لو أسلموا لأن المضارع يدل على الاستحضار لأنه يدل على الحال الذى مـــن شـــأنه أن يبصـــر ويشاهد ما يقع فيه كأنه يطلب من السامعين الحضور ومشاهدة ذلك الحال، بخلاف الماضى، فإنه لا يمكن رؤية ما فيه كما قال تعالى، أى ولك أن ترد الغرض مـــن لفظ ترى، ويود إلى الاستحضار، كالاستحضار فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْـــأَرْضَ بَعْـــدَ مَوْتِهَـــا كَـــذَلِكَ النُّشُورُ﴾[1] إذ قال: فتثير، ولم يقل: فأثار عطفاً على "فأرســـل" استحضـــاراً لتلـــك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة الربانية من إثارة السحاب مسخرا بـــين السماء والأرض، تبدو فى الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضـــام متقلبـــة بـــين أطوار حتى يعدن (ركاما)[2]، أى سحابا متراكما بعضه على بعض، ومما عدل عن

---

(١) سورة فاطر الآية ٩.

(٢) فى كل النسخ (رماكا).

الماضى إلى المضارع للاستحضار مع أن الأصل فيه هو الماضى قول تأبط شرا[١]:

ألا من مبلغ فتيان فهم	**بما لاقيت عند رحا بطان**
بأنى قد لقيت الغول تهوى	**بسهب كالصحيفة صحصحان**
فشدت شدة نحوى فأهوت	**لها كفى بمصقول يمانى**
فأضربها بلا دهش فخرت	**صريعاً لليدين وللجران**

إذ قال: "فأضربها" ولم يقل: فضربتها بلا دهش، قصد إلى أن يصور لقومه الحالة التى تشجع فيها بضرب الغول كأنه يبصرهم تلك الحالة ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا فى جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة.

وفهم: قبيلة تأبط شرا، ورحا بطان: مكان، والغول بالضم: من السعال، وكل ما اغتال الإنسان وأهلكه فهو غول، تهوى: أى تنزل، بسهب: أى بفلاة، الصحيفة: القرطاس، والصحصحان: المستوى، أى بفلاة مستوية كالقرطاس، فشدت: حلت، أهويت بالشيء: إذا أومأت به، بمصقول: أى بسيف مصقول يمانى، فخرت: أى سقطت صريعاً، حال عن ضمير الغول فى فخرت لليدين، أى على اليدين، والجران: هو مقدم عنق البعير من مذبحه إلى نحره.

ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾[٢] حيث قال: "فيكون" دون "فكان" استحضاراً لتصوير تكونه فى قوله: "فيكون" حكاية حال ماضية، وثم لترتيب اللفظ لا لترتيب المعنى كقولك: زيد

---

(١) تأبط شراً لقب ثابت بن جابر الشاعر الصعلوك الجاهلى، والأبيات فى الأغانى جـ١٨ صـ٢١٠، والكشاف جـ٣ صـ٤٧٤، والمثل السائر جـ٢ صـ١٧٨، والإيضاح جـ٢ صـ١٧٦، وبعضها فى المفتاح صـ١١٩، وتنسب لأبى الغول الطهوى فى المؤتلف والمختلف للآمدى صـ١٦٣.

(٢) سورة آل عمران الآية ٥٩.

عالم ثم هو كريم، وقيل: لترتيب المعنى أى: صوره طينا ثم قال له: كن لحماً، أو أتم جسده ثم قال له: كن حيا بنفخ الروح فيه، قوله: (أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله: لتنزيله منزلة الماضى، وقوله: (استحضاراً) مفعول له لقوله: "قال" فى قوله: كما قال الله: "**فتثير**" أى: قال: فتثير، ولم يقل: فأثار استحضاراً.

وأما تنكيره فلإرادة عدم الحصر والعهد كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو: (**هدى للمتقين**) أو للتحقير.

تنكير المسند

(وأما تنكيره) إلى آخره. أما تنكير المسند (فإما لإرادة عدم حصر) المسند فى المسند إليه، وعدم عهد المسند كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر.

أعلم أن مراد أهل المعانى بالأحوال المقتضية التى ذكروها فى أبوابها ليس أنها متى وجدت يجب وجود مقتضاها، بل المراد أنها تناسب مقتضاها سواء كانت المناسبة بحيث تنتهى إلى أنها موجبة للمقتضى أو لا تنتهى إلى هذه الحيثية، وتتبع الأحوال فى الأبواب يكشف عن حقيقة هذا المراد، ومما يؤكد هذا أنهم عرفوا مقتضى الحال بالاعتبار المناسب للمقام أعم من أن تكون المناسبة موجبة أولا، ومن هذا يعرف أن انتفاء الأمرين - أعنى حصر المسند فى المسند إليه، وعهد المسند - لا يوجب تنكير المسند لجواز أن يكون المسند معرفة وليس، ولا واحد منهما، بل انتفاؤهما يناسب تنكيره؛ لأنه عند انتفائهما يلزم أحد الأمرين: إما تنكيره الغالب، لأن الغالب تنكير المسند، وإما تعريفه النادر، وهو تعريفه بالإضمار أو باسم الإشارة، لأن غيرهما من المعارف يندرج تحت الأمرين، فنفيهما يستلزم نفيه، والحمل على الغالب أنسب منه على النادر فثبت أن تنكير المسند عند انتفاء الأمرين أنسب من تعريفه[١] وإنما تعرض للأمرين بخصوصهما لأن المسند إذا كان معرفة فالغالب أن يكون أحدهما.

---

(١) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى جـ٢ صـ٩٢ شروح فقال: قلت: قوله: إن غير اسم الإشارة والمضمر يندرج تحت الأمرين فيه نظر: لأن المضمر واسم الإشارة كغيرهما فيما ذكره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم العهد أو الحصر صح عموم ما ذكره المصنف، ووجهه أن التعريف إن كان بأداة عهدية أو بمضمر أو اسم إشارة فهو معهود، وإن كان بأداة عهدية أو=

وإما (لتفخيم) شأن المسند وتعظيمه كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾(١) أى هو هدى لا يُكْتَنَهُ كنهه.

أو لتحقير شأنه وانحطاطه كقولك: "ما زيد بشىء" أى "شىء يعبـأ بـه" أو لكون المسند وارداً على حكاية المنكر أن يجىء بالقول بعد نقلـه علـى اسـتبقاء صورته الأولى كما إذا أخبر عن رجل فى قولك: عندى رجل تصديقا لـك فقيـل: الذى عندك رجل.

أو كان المسند إليه نكرة كقولك: رجل من قبيلة كذا حاضـر، فـإن كـون المسند إليه نكرة والمسند معرفة ليس فى كلام العرب.

=جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر، وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطـل ما ذكره من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة وبين غيرهما.

(١) سورة البقرة الآية ٢.

وأما تخصيصه بالإضافة أو بالوصف فلتكون الفائدة أتم كما مر.

وأما تركه فظاهر مما سبق.

تخصيص المسند وعدمه

وأما تخصيص المسند بالإضافة مثل: زيد غلام رجل، أو بالوصف مثل: زيد رجل عالم[1] فلتكون الفائدة أتم كما مر فى تعريف المسند إليه.

وأما ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف فظاهر مما سبق من ترك تقيد المسند[2].

---

(١) قال بهاء الدين السبكى جـ٢ صـ٩٣ شروح: وأما تمثيل السكاكى بقولك: زيد رجل فاضل فلا يصح لأن الصفة هنا لحصول الفائدة (لا) لإتمامها؛ لأن الرجولية لزيد لم يقصد الإخبار بها وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسه.

(٢) بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو أن ذلك السبب هو وجود مانع من تربية الفائدة، كعدم العلم بما يتخصص به من وصف وإضافة، وكقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلك، فتقول مثلا: هذا غلام عند ظهور أمارة كون المشار إليه غلاما من غير أن تقول: غلام فلان، أو غلام لبنى فلان لعدم العلم بمن ينسب إليه، أو للإخفاء على السامعين لئلا يهان بتلك النسبة أو يكرم مثلا.

وأما تعريفه فلإفادة السامع حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله أو لازم حكم كذلك، نحو: زيد أخوك، وعمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد أو الجنس وعكسها، والثانى قد يفيد قصر الجنس على شىء تحقيقاً نحو: زيد الأمير، أو مبالغة لكماله فيه نحو: عمرو الشجاع، وقيل: الاسم متعين للابتداء لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالتها على أمر نسبى، ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم.

تعريف المسند

وأما تعريف المسند فلإفادة السامع إما حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بأمر آخر مثله، أى معلوم له بإحدى طرق التعريف.

وإما لأنه حكم بين أمرين كذلك، أى كل واحد منهما معلوم له بإحدى طرق التعريف.

تفسير هذا أنه قد يكون للشىء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره أنه متصف بالأخرى فتعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ولكنه لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له: زيد أخوك سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً، وإن عرف أن له أخاً فى الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلاً فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً، فظهر الفرق بين قولنا: زيد أخوك، وبين قولنا: أخوك زيد، وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك

المنطلق هو زيد قلت: المنطلق زيد، وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنس المنطلق، وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: المنطلق زيد.

قوله: (وعكسهما) مجرور معطوف على المثالين المذكورين أى نحو: عكس المثالين المذكورين وهما: "أخوك زيد"، و"المنطلق عمرو"، وفى الجملة يجعل (ما علمه)[1] السامع مسندا إليه، وما جهله مسندا، قوله: والثانى، وهو أن يكون المعرف تعريف الجنس سواء كان المسند أو المسند إليه قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء[2]:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فإنه لا يفيد قصر الحسن على بكاء المخاطب، بل يكون لغيره أيضا.

وقد يفيد قصره إما تحقيقاً نحو: "زيد الأمير" إذا لم يكن أمير سواه، وإما المبالغة لكمال معناه فى المحكوم عليه نحو: "عمرو الشجاع" أى الكامل الشجاعة، فتخرج الكلام فى صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال.

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقاً، أى من غير اعتبار تقييده بظرف أو غيره كما مر، وقد يكون باعتبار تقييده بهما، كقولك فى ذى الوجهين: هو الوفى

---

(١) فى جميع النسخ (ما عمله) والصواب: "ما علمه".

(٢) هى تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمية، أرثى شواعر العرب، وأحزن من بكى وندب، وقد جزعت على أخويها وبكتهما بكاء مرا ولا سيما صخر بعد أن شاطرها ماله، فقالت فيه مراثى فاقت بها الرجال حتى ضرب بها المثل فى الحزن، أدركت الإسلام وأسلمت ودفعت بأولادها الأربعة فى معركة القادسية واستشهدوا جميعا ولما علمت بذلك قالت: الحمد لله الذى شرفنى بقتلهم جميعا وأرجو أن يجمعنى بهم فى مقر رحمته، والبيت فى الدلائل صـ١٢٨، والكامل للمبرد جـ٢ صـ٢٨٦، والإيضاح جـ٢ صـ١٨١.

حين لا تظن نفس بنفس خيراً[١] فإن المقصود هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفـاء مطلقا، وكقول الأعشى[٢]:

هـو الواهـب المائـة المصـطفاة   إمـا مخاضـاً وإمـا عشـارا

فإنه قصر هبة المائة من الإبل فى إحدى الحالتين لا هبتها مطلقاً ولا الهبة مطلقاً.

وهذه الوجوه الثلاثة – أعنى العهد، والجنس للقصر تحقيقا، والجنس للقصر مبالغة – تمنع العطف بالواو ونحوها مما هو موجب للجمع فى حكم على ما حكـم عليه بالمعرف بخلاف المنكر، وغير الموجب فلا يقال: زيد المنطلق وعمرو، ولا زيد الأمير وعمرو، ولا زيد الشجاع وعمرو للزوم التناقض، وهو القصر وعدمه، ولا ينهى أن يقال: زيد المنطلق لاعمرو، ولا زيد منطلق وعمرو.

وقيل[٣]: الاسم متعين للابتدائية تقدم أو تأخر لدلالته على الذات، والصـفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبى لتضمنها الضـمير، ورد

---

(١) هذا من كلام جبار بن سلمى بن عامر، ابن عم عامر بن الطفيل، مر على قبر عامر فأبنـه وقال: بان من الناس بثلاث: كان لا يضل حتى يضل النجم، ولا يعطش حتـى يعطـش الجمـل، وكان خير ما يكون حين لا تظن نفس بنفس خيرا، كذا فى الأغانى فى الجزء السادس.

(٢) يمدح قيس بن معد يكرب الكندى، والمخاض: الحوامل من النوق، لا واحد له من لفظـه، وإنما واحده خلفة بفتح فكسر ففتح، العشار: جمع عشراء كنفساء، وهى من النوق كالنفسـاء من النساء، أو التى مضى على حملها عشرة أشهر، ويسمون النوق بعد وضعها ما فى بطونها عشاراً، كما يسمونها لقاحاً إبقاء للاسم بعد وضعها، والمراد أنه لا يهب هذا العدد إلا الممدوح. والبيت فى الإيضاح جـ٢ صـ١٨٢.

(٣) فى نحو التركيبين السابقين مما كان فيه أحد الجزءين المعرفين صفة والآخر اسماً جامـداً كقولك: زيد المنطلق، والمنطلق زيد. والقائل بهذا الإمام الرازى، وهذا يخالف رأى البصـريين الذين يرون جواز وقوع الخبر جامداً من غير تأويل، أما على مذهب الكوفيين – وهو: لا يجوز فى الخبر إلا أن يكون مشتقا، فإن وقع جامداً وجب تأويله بمشتق – فظاهر، انظر شرح ابـن يعقوب، وشرح السبكى جـ٢ صـ١٠٠ – ١٠٣.

بأن الصفة لا تجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذى له الصفة، وأنه بهذا المعنـــى لا يجب أن يكون خبرا، والاسم لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب الاسم، وأنـــه بهـــذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببا لما مر، واسميتها، وفعليتها، وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية، إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح.

وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر.

جملية المسند

(وأما كونه جملة) إلى آخره. أما كون المسند جملة فهو:

إما لإرادة تقوى الحكم بنفس التركيب نحو: "أنا عرفت"، وقد سبق تحقق تقوى الحكم لا بتكرير التركيب نحو: ضربت ضربت، ولا بنحو: إن وأمثاله.

وإما **(لكون المسند سببيا)**[(١)] وقد تقدم بيان ذلك، وليس ذلك على سبيل الحصر.

وأما كون الجملة التى هى المسند اسمية، أو فعلية، أو شرطية فلما مر من إفادة الثبوت والتجدد واعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل كما مر، وعلى الجملتين الفعلية والاسمية قوله تعالى: **﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾**[(٢)] إذ أصل الأول: نسلم عليك سلاما، وتقدير الثانى: سلام عليكم، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن ما حيوه به أخذاً بأدب الله تعالى فى قوله: **﴿وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾**[(٣)] وقد ذكر له وجه آخر على أصول

---

(١) سببياً نسبة إلى السبب وهو فى الأصل: الحبل، استعير للضمير بجامع الربط بكل، والمراد بالمسند السببى كما تقدم كل جملة علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسنداً إليه كما فى زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مر به، راجع فى ذلك حاشية الدسوقى، وشرح ابن يعقوب جـ٢ صـ١٠٤ شروح.

(٢) سورة الذاريات الآية ٢٥، وفى جميع النسخ (قالوا) بدون الفاء وهى بدون الفاء من الآية ٦٩ من سورة هود، ولكن لما ذكر بعد ذلك "قوم منكرون" فكان المذكور من آية الذاريات.

(٣) سورة النساء الآية ٨٦.

الفلاسفة[1] وهو أن التسليم دعاء المسلم عليه بالسلامة من كل نقص، ولهذا أطلق، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد، لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد، وكمال الإنسان متجدد، لأنه بالقوة وخروجه إلى الفعل بالتدرج فناسب أن يُحَيَّا بما يدل على التجدد دون الثبوت، فإن قيل: هذا إنما يصح أن لو علم إبراهيم عليه السلام أن المسلم عليهم وقت الرد هم الملائكة، وليس كذلك بدليل قوله بعده: "**قوم منكرون**".

قلنا: إن إبراهيم عليه السلام وإن لم يكن عالماً بذلك لكن الله تعالى أجرى على لسانه ما هو مناسب لهم فى نفس الأمر تعظيماً لهم عليهم السلام.

وأما ظرفية الجملة التى هى المسند فلاختصار الفعلية، إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح لأن الصلة تتم بالظرف، ولولا أنها مقدرة بالفعل لما تمت بها، لما علم أن اسم الفاعل مع فاعله مضمراً كان أو مظهراً ليس بجملة إلا فى بعض الصور، وفى التعليل نظر.

تأخير المسند

وأما تأخير المسند عن المسند إليه فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر فى باب المسند إليه.

---

(١) الذى ذكر ذلك الخطيب فى الإيضاح جـ٢ صـ١٨٤، ولم يرض عن هذا بهاء الدين السبكى، ولذا قال: وقد ذكر المصنف فى الإيضاح وجها آخر، وذكر أنه أشبه بأصول الفلاسفة، وقد قصدت تطهير الكتاب منه جـ٢ صـ١٠٨ شروح.

وأما تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه نحو: **(لا فيها غول)** أى بخلاف خمور الدنيا، ولهذا لم يقدم الظرف فى نحو: **(لا ريب فيه)** لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى، أو للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت كقوله:

لـــه هـــم لا منتهـــى لكبارهـــا وهمته الصغرى أجـل مـــن الـــدهر

أو للتفاؤل أو التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله:

ثلاثـــة تشـــرق الـــدنيا ببهجتهـــا شمس الضحى وأبو إسحاق والقمـــر

تنبيه: كثير مما ذكر فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بهما كالـــذكر والحذف وغيرهما والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتبـــاره فـــى غيرهما.

تقديم المسند

وأما تقديم المسند على المسند إليه.

فإما لتخصيصه بالمسند إليه نحو قوله تعالى: ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ**﴾[١]، أى لـــيس فى خمور الآخرة غائلة أى صداع، (بخلاف خمور الدنيا) فإنها تغتال العقـــول،[٢]

---

(١) سورة الصافات الآية ٤٧.

(٢) الظاهر من كلام الخلخالى أنه قصر صفة على موصوف، واعترض على ذلك السعد فقـــال: فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة، لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى، كذلك فى قوله تعالى: ﴿لكـــم دينكم ولى دين﴾ ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى: ﴿إن حسابهم إلا على ربـــى﴾ فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضـــهم. ويقصـــد بـــذلك الخلخالى كما ذكر ذلك الدسوقى فى حاشيته، وإن كان ابن يعقوب أجاز أن يكـــون مـــن قصـــر الصفة على الموصوف وناقش الرأيين ورجح رأى السعد. جـــ٢ صـــ١١١ - ١١٣ شروح.

ولكون تقديم الظرف المسند يفيد تخصصه بالمسند إليه لم يقدم الظرف في قوله تعالى: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[1] على ريب لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى.

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت؛ لأن النعت لا يقدم على المنعوت كقوله[2]:

له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجل من الدهر

فقدم "له" على "همم" لما ذكر، ويمكن أن يحمل التقديم ههنا على التخصيص أيضاً بحسب الادعاء.

وإما للتفاؤل كقولك: عليه من الرحمن ما يستحقه، فقدم "عليه" على "ما يستحقه" لما ذكر، ويمكن حمله على التخصيص بحسب الادعاء.

وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله[3]:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

---

(١) سورة البقرة الآية ٢.

(٢) ينسب لحسان بن ثابت في مدح رسول الله ﷺ وهو من (الطويل) ولا يوجد في الديوان، وليس لحسان كلمة على هذا الروي، ولذا فالأصح أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف العجلي، ونسب إليه في الأغاني جـ٧ صـ١٥٥، وفي الكامل للمبرد جـ٢ صـ٨٧، وفي الصناعتين صـ٧٤، وقال عنه أبو هلال: إنه من أجود ما قيل في كبر الهمة وعده من مدح الملوك، ديوان المعاني جـ١ صـ١٠٨، وفي إعجاز القرآن صـ١٣٩ نسبب إليه أيضاً، وإن كان صاحب معاهد التنصيص ينفي أنه لبكر ويحتج بأنه لم يوجد في أخباره، انظر معاهد التنصيص جـ١ صـ٢٠٩، والبيت في المفتاح صـ١٠٥، والإيضاح جـ٢ صـ١٨٧.

(٣) البيت من البسيط وهو لمحمد بن وهيب حميري، شاعر من أهل بغداد، كان يتكسب بالمديح، يمدح به الخليفة العباسي المعتصم بالله، والبيت في الأغاني جـ١٧ صـ١٤٢، والمفتاح صـ١٠٦، والإيضاح جـ٢ صـ١٨٨، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٢٠، والعمدة جـ٢ صـ١٣٩، وديوان المعاني جـ١ صـ٢٨، والطراز جـ٣ صـ١١٥، وتحرير التحبير صـ١٩١، وزهر الآداب جـ٣ صـ٦٨، وجل شروح التلخيص.

قوله: ثلاثة، هى المسند المقدم، وتشرق الدنيا صفة لها، وشمس الضحى هو المسند إليه، والضمير فى بهجتها لثلاثة.

تنبيه: كثير مما ذكر فى[1] باب المسند، وفى الذى قبله وهو باب المسند إليه غير مختص بالمسند والمسند إليه كالذكر والحذف والإفراد والجملة اسمية وفعلية، وشرطية، وظرفية، والتقديم والتأخير وغير ذلك فإنه كما يجرى فيهما يجرى على غيرهما أيضا من المفاعيل والملحق بها والمضاف إليه، والفطن إذا أتقن اعتبار ما ذكر فيهما لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما.

---

(١) قال السعد فى المختصر: وإنما قال: كثير لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند، وكون المسند فعلا...إلخ. الشروح جـ٢ صـ١١٧.

أحوال متعلقـــات الفعل

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل، فى أن الغرض من ذكره معه إفـــادة تلبسه به، لا إفادة وقوعه مطلقا، فإذا لم يذكر معه فالغرض إن كان إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا، نزل منزلة اللازم، ولم يقدر له مفعول، لأن المقدر كالمذكور، وهو ضربان: لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بمفعول مخصوص دلـت عليه قرينة أو لا، الثانى كقوله تعالى: **﴿قل هل يستوى الذين يعلمـون والـذين لا يعلمون﴾**.

السكاكى: ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً أفاد ذلك مع التعمـيم دفعـاً للتحكم، والأول كقول البحترى فى المعتز بالله:

شـــجو حســـاده وغـــيظ عـــداه أن يـــرى مبصـــر ويســـمع واع

أى أن يكون ذو رؤية، وذو سمع فيدرك محاسنه، وأخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه دون غيره، فلا يجدوا إلى منازعته سبيلاً، وإلا وجب التقدير بحسب القرائن.

(أحوال متعلقات الفعل) إلى آخره(١)

لما فرغ من بيان أحوال المسند شرع فى الباب الرابع فـى بيـان أحـوال متعلقات المسند إذا كان فعلا أو متصلاً به.

---

(١) متعلقات بكسر اللام، أى أحوال الأمور المتعلقة بالفعل، فالفعل يقال فيـه: متعلـق بـالفتح والمفعول متعلق بالكسر أى متشبث، وهذا هو الأحسن وإن صح العكس، ثم إنه قد أشـير فـى التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى فى متعلقات الفعل، لكن ذكر فى هذا البـاب تفصيل بعض ذلك لاختصاصه بمزيد بحث.

اعلم أن الفعل قد يذكر ويراد منه تعلقه بكل واحد من الفاعل[١] والمفعــول، فحينئذ حال الفعل مع المفعول كحال (الفعل مع الفاعل فى أن الغرض مــن ذكــر) الفعل مع كل واحد منهما تلبس الفعل وتعلقه بكل واحد منهما، لكن تعلقه بالفاعــل على جهة وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول على جهة وقوعه عليه إن كان مفعولا بــه، وليس ذكره مع كل واحد منهما (إفادة وقوعه مطلقا) أى حصوله فى نفسه فقط مع قطع النظر عن الجملتين المذكورتين، وإلا لم يكن فى ذكرهما معه فائــدة، فعمــل الفعل الرفع فى الفاعل ليعلم أن تلبسه به من حصوله منه، والنصب فى المفعول به ليعلم تلبسه من جهة وقوعه عليه، وقد يذكر الفعل، والمراد الإخبار بوقوعــه فــى نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع، أى على من وقع، فالعبارة عنــه أن يقــال: كَانَ ضَرْبٌ، أو وَقَعَ ضَرْبٌ أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد مجرد الوجود، وقد يــذكر ويراد تعلقه بمفعول معين من غير إرادة وقوعه من فاعل، فالعبارة عنه أن يقــال: "ضُرِبَ زيدٌ" مبنياً للمفعول، وقد يذكر ويراد وقوعه من فاعل معين من غير إرادة تعلقه بمفعول.

وإذا تقرر ذلك فنقول: الفعل المتعدى إذا أسند إلى فاعله ولم يــذكر معــه المفعول سواء أريد تعلقه به أو لم يرد فهو على نوعين:

أحدهما: أن يكون إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقــا، أى مــن غيــر اعتبار عموم الفعل فى أفراده وخصوصه، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليــه، فينزل المتعدى حينئذ منزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول لــئلا يتــوهم الســامع أن الغرض هو الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدر له مفعــول أيضــا؛ لأن المقدر كالمذكور، وهذا النوع ضربان: (لأنه إما أن يجعــل الفعــل حــال كونــه

---

(١) اعترض بهاء الدين السبكى على ذكر الفاعل فقال: وذكر الفاعل فيه نظر: لأنه مسند إليه، فكان ذكر أحواله بباب المسند إليه أليق جـ٢ صـ١٢٠ شروح.

(مطلقا)[١] بالمعنى المذكور كناية[٢] عن ذلك الفعل حال كونــه (متعلقــاً بمفعــول مخصوص دلت) على هذا المفعول قرينة أو لا يجعل كناية فهما ضربان.

الضرب الثاني: هو أن لا يجعل الفعل المطلق كناية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣] أى من يحدث له معنى ومن لا يحدث، أثبت فى الأول العلم مطلقاً من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ومن غير اعتبــار تعلقه بمن وقع عليه ونفاه فى الثانى مطلقاً أيضاً عن البعض الآخر.

قال المؤلف فى الإيضاح[٤]: قال صاحب المفتاح[٥]، (ثم إن كــان المقــام خطابياً لا استدلالياً)[٦] أفاد العموم فى أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم، ثم جعل قولهم فى المبالغة: "فــلان يعطــى ويمنع، ويصل ويقطع" محتملاً لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتى.

وعده الشيخ عبد القاهر[٧] مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق مــن غيــر إشعار بشيء من ذلك.

قلت: أما قوله: أفاد العموم فى إفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد إلــى فــرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم، فقد ذكره صاحب المفتاح فــى بحــث

---

(١) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فى الفعل، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول.

(٢) وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم، والمقيد ليس لازما للمطلق، بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها، فيــدل أن المطلــق ملــزوم للمقيد، وكونه كناية عنه أى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية.

(٣) سورة الزمر الآية ٩.

(٤) جـ٢ صـ٢٠٧.

(٥) المفتاح صـ١٠٣.

(٦) يعنى بالخطابى ما يقنع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فإنه عام عموما خطابيا كمقام المــدح والذم... بخلاف الاستدلال، فإنه لابد فيه من برهان.

(٧) انظر الدلائل صـ١١٢.

كيفية استفادة الاستغراق وعدمه من المعرف باللام لما كانت الحقيقة من حيث هى لا تقتضى شيئاً متهماً، وليس المرام ثمة إسناد الفعل إلى الفاعل مطلقاً، وما فهمه المؤلف من إفادة العموم من قول صاحب المفتاح فى الحالة المقتضية لترك مفعول الفعل، أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهاباً فى نحو: "فلان يعطى"، إلى معنى "يفعل الإعطاء"، ويوجد هذه الحقيقة[1] إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى إفادة اللام للاستغراق حاصلاً. قوله: بالطريق المذكور فى إفادة اللام الاستغراق إذا كان المقام خطابياً وهو ما ذكره المؤلف ههنا من إفادة العموم فى أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم، إنما يكون كذلك أن لو حمل قوله: "بالطريق المذكور" على ما حمله المؤلف وحينئذ يكون كما فهمه، لكن عدم تعرض الشيخ عبد القاهر لإفادة العموم فى أفراد الفعل حينئذ لا يدل على عدمها، أو لو حمل قوله: بالطريق المذكور على ما ذكره صاحب المفتاح فى آخر بحث إفادة اللام الاستغراق فى حمل المعرف باللام على الانحصار مبالغة مثل: حاتم الجواد، وخالد الشجاع من الجهات الاعتبارية التى تفيد الانحصار مبالغة كاعتبار أن جود غير حاتم، وشجاعة غير خالد ليس له فائدة بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب، أو اعتبار أنه شىء حقير فيكون كالعدم، فكذا ههنا ينزل فعله الذى هو غير الإعطاء منزلة العدم حتى يكون معنى نحو: "فلان يعطى" على هذا هو أنه لا غيره يوجد فى الحقيقة لاغيرها، فليس كما فهمه المؤلف من إفادة العموم فى أفراد الفعل منه، بل يكون المقصود وهو حقيقة الفعل من حيث هى.

وأما قوله: ثم جعل قولهم فى المبالغة: فلان يعطى ويمنع، ويصل ويقطع محتملا لذلك، أى: للعموم فى أفراد الفعل، ولتعميم المفعول فشىء فهمه من ذكر

---

(١) اعترض على ذلك السعد فى المطول صـ١٩٢، ووافقه ابن يعقوب فى شرحه جـ٢ صـ١٢٧ شروح.

صاحب المفتاح لمثال المذكور فى تعميم المفعول مرة وفى تنزيل المتعدى منزلة اللازم أخرى، ومن جملة قوله: بالطريق المذكور على ما حمله كما ذكر، ولو حمل على ما حملناه لم يجعله محتملا لذلك، وللتعميم، ولا شك أن قولهم فى المبالغة: "فلان يعطى" من غير قرينة تدل على إرادة العموم، أو على إرادة تنزيل المتعدى منزلة اللازم بالطريق المذكور يحتملهما، أما عند قرينة إرادة أحدهما فلا يحتمل إلا ذلك الأوحد.

قوله فى التلخيص: أفاد ذلك مع التعميم دفعاً للتحكم، أى: أفاد المقام الخطابى وهو الذى لا يسأل فيه عن كميته، بل يقتنع فيه بما يورث ظناً العموم فى إفراد الفعل مع تعميم المفعول؛ لأن المقام الخطابى إذا أطلق الفعل فيه يقتضى الاستغراق، فالحمل على فرد فى الفعل أو فى المفعول دون فرد آخر تحكم، فيحمل على الاستغراق دفعاً للتحكم، فيكون قولهم: "فلان يعطى" عاماً فى أفراد الإعطاء، وفى كل ما يصح أن يعطى، فعلى هذا التقدير لا يكون لقوله ذلك مشار إليه مذكور لفظاً، ويحتمل أن يكون قوله: "ذلك" إشارة إلى إسناد الفعل إلى الفاعل إثباتا، أو نفيا من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فيحمل على هذا قوله: "مع التعميم" على "مع التعميم" فى أفراد الفعل، هذا هو البحث فى الضرب الثانى.

أما الضرب الأول، وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة فكقول البحترى فى مدح المعتز بالله[1]:

شجو حساده وغيظ عداه ... أن يرى مبصر ويسمع واع

(أى أن يكون ذو رؤية) وسمع، فجعل مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسن الممدوح وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره.

---

(١) من قصيدة يمدح بها المعتز بالله بن المتوكل، ويعرض بالمستعين بالله بن المعتصم بالله، وكان ينازعه الخلافة، وهى قصيدة طويلة فى الديوان جـ٢ صـ٨٠.

بيان ذلك أن معنى البيت على حسب ادعاء الشاعر المبالغة فى المدح هـو أن محاسن الممدوح وآثاره وأخباره لم تخف على من له بصر وسمع لكثرتها مـع جلائها واشتهارها، ويكفى فى معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر، ويعيها سمع، لظهور دلالتها على ذلك لكل أحـد، فحسـاده وأعـداؤه يتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها، وآذان يسمع بها كـى يخفـى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها، فلو قال: "أن يرى مبصـر آثاره، ويسمع واع أخباره" لفات المعنى المقصود: وهو اشتهارها وجلاؤها، لأنـه يكون معناه حينئذ شجو حساده أن يرى مبصر آثاره، فيجوز أن يرى مبصر غيـر آثاره لأن ذكرها يدل على ذلك، إذ ذكر الشيء لشخص يدل على خفائه عنده غالباً بخلاف ما إذا حذف، فإن معناه حينئذ يكون شجو حساده أن يرى مبصر مطلقاً لأنه لو رأى مبصر لرأى آثاره لأنها مشهورة غاية شهرة، وجلية غاية جلاء بحيـث لا يُحتَاجُ إلى ذكرها، وعدم ذكر الشيء لشخص فى حال التكلم معه مـع إرادتـه أن يفهمه ذلك الشخص يشعر بإشهاره عند قوله: "فلا يجد" أى العدو، أو "فلا يجـدوا" منصوب معطوف على قوله: فيدرك.

وإلا وجب التقدير بحسب القرائن، هذا إذا لم يذكر المفعـول مـع الفعـل والغرض إثبات الفعل للفاعل، أو نفيه عنه مطلقاً على ما مر، أمـا إذا لـم يـذكر المفعول مع الفعل، والغرض إسناد الفعل إلى الفاعل مع اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل وهو النوع الثانى من النوعين المذكورين وجب تقدير المفعول بحسب القرائن الدالة على ذلك التقدير.

ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه به غريباً نحو: ﴿**فلو شاء لهداكم أجمعين**﴾ بخلاف نحو:

ولو شئت أن أبكى دماً لبكيته ... ...

وأما قوله:

ولم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه، لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى.

وإما لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء كقوله:

وكم ذدت عنى من تحامل حادث وسورة أيام حززن إلى العظم

إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أن الحز لم ينته إلى العظم، وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه كقوله:

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد والمجد والمكارم مثلا

ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له، وإما للتعميم مع الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم، أى: كل أحد، وعليه: (**والله يدعو إلى دار السلام**) وإما لمجرد الاختصار عند قيام قرينة نحو: أصغيت إليه، أى: أذنى، وعليه: (**أرنى أنظر إليك**) أى ذاتك، وإما للرعاية على الفاصلة نحو: (**ما ودعك ربك وما قلى**) وإما لاستهجان ذكره كقول عائشة – رضى الله عنها: "**ما رأيت منه ولا رأى منى**" أى: العورة، وإما لنكتة أخرى.

حذف المفعول

ثم حذف المفعول من اللفظ:

إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشيئة[١] مالم يكن تعلقه بمفعوله غريباً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢] فإنه حين قال: "فلـو شـاء" علـم السامع أنه علق المشيئة بشىء، فيقع فى نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشـيئته بـأن يكون أو لا يكون، فإذا قال "لهداكم" عرف ذلك الشىء منه بأن تقديره: لـو شـاء هدايتكم لهداكم، فإن كان تعلق فعل المشيئة بمفعوله غريباً ذكر المفعول ليقرر فـى نفس السامع، ويؤنس به، ولعدم القرينة الدالة عليه كقول الشاعر[٣]:

ولو شـئت أن أبكـى دمـا لبكيتـه عليه ولكن سـاحة الصـبر أوسـع

فإن قوله: "لبكيته" لا يدل ولا يبين بكاء الدم، بل يبين بكاء مطلقـا[٤] وأمـا قـول الشاعر[٥]:

---

(١) والإرادة إذا وقع شرطاً، فإن الجواب يدل على ذلك المفعول ويبينه، وأكثر ما يقع ذلك بعـد "لو"؛ لأن مفعول المشيئة مذكور فى جوابها، وكذلك غيرها من أدوات الشرط، وقد يكـون مـع غيره استدلالاً بغير الجواب.

(٢) سورة النحل الآية ٩.

(٣) البيت من قصيدة من (الطويل) قالها: أبو يعقوب إسحاق بن حسان الخريمى، شاعر عباسى من الموالى، كان حسن الديباجة والمعانى، اتصل بمحمد بن منصور كاتب البرامكة، لـه فيـه مراث جيدة، والبيت من قصيدة يرثى بها أبا الهيذام عامر بن عمار أمير عرب الشام ومطلعها:

قضى وطراً منك الحبيـب المـودع وحل الـذى لا يسـتطاع فيـدفع

والبيت فى الدلائل صـ١١٧، والإيضاح جـ٢ صـ٢٢٢، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٢٨، وحسن التوسل صـ٣٧، والمثل السائر جـ٢ صـ٨٤، وبديع القـرآن صـ١١٨، والتبيـان صـ١١٨، والكامل جـ٢ صـ٢٥١، ونسبه الدسوقى لأبى الهندام الخزاعى.

(٤) وقال التنوخى: إنه إنما ذكر فى البيت لاحتياجه فى الوزن إلى ضمير بكيته فاحتـاج لمـا يفسره ولتعظيم بكاء الدم أيضا، أو يذكر لأن المذكور فى جواب "لو" خلافه.

(٥) من قصيدة من الطويل قالها أبو الحسن على بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الصاحب بـن عباد وندمائه، وهو من شعراء اليتيمة، والبيت فـى الـدلائل صـ١١٩، والإيضـاح جـ٢ صـ٢٢٢، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٣٠.

ولم يبق منى الشوق غيـر تفكـرى   فلو شـئت أن أبكـى بكيـت تفكـرا

فليس مما حذف منه المفعول للبيان بعد الإبهام لأنه لم يرد أن يقول: (فلو شئت أن أبكى تفكراً بكيت تفكراً، ولكنه أراد أن يقول)[1]: أفنانى النحول فلم يبق منى وفِيّ غير خواطرى حتى لو شئت البكاء فمريت[2] جفونى، وعصرت عينى ليسيل منهما دمع لم أجده، ويخرج منهما بدل الدمع التفكر، والمراد بالتفكر فى الأول الحقيقى، وفى الثانى غير الحقيقى، فالثانى لا يصلح تفسيراً للأول وبياناً له[3].

فإن قيل: يجوز أن يكون من هذا القبيل، ويكون معناه: إنى ضعفت ونحلت ولم يبق فِيَّ ما يكون مادة الدمع من الأخلاط والفضلات، بل بقى فى الأفكار والخواطر، فصرت بحيث أقدر على البكاء الفكرى إذا شئته.

أجيب بأنه لو كان معناه ما ذكرت لوجب أن يقال: أن أبكى تفكراً، لأن البكاء المطلق، لا يطلق إلا على بكاء الدمع، ولقائل أن يقول: الكلام السابق وهو قوله: "فلم يبق منى الشوق غير تفكرى"، يدل على أن البكاء ههنا مقيد بالبكاء الفكرى، إذ الغرض أنه لم يبق منه غير تفكر فيكون من هذا القبيل، لكن الذوق يحكم بأن البكاء الأول هو بكاء الدمع.

وإما لدفع أن يتوهم السامع ابتداءً إرادة شىء غير المذكور كقول الشاعر[4]:

وكم ذدت عنى من تحامـل حـادث   وسورة أيـام حـززن إلـى العظـم

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) مرى الناقة يمريها: مسح ضرعها، فالمراد هنا: مسحتها وأمررت يدى عليها.

(٣) راجع الكلام على البيت فى الدلائل صـ١١٩، والشروح جـ٢ صـ١٣٣، ١٣٤.

(٤) البيت للبحترى من قصيدة من الطويل يمدح بها أبا الصقر الشيبانى، وهى من (الطويل)، وفى الديوان جـ٢ صـ٢٣٦، ذدت: دفعت وطردت، التحامل: الظلم، السورة: الشدة والبطش، حززن: قطعن، وكم فى البيت خبرية مفعول مقدم "ذدت".

فلو ذكر اللحم وقال: حززن اللحم – أى قطعته – لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعد اللحم أن الحز كان فى بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فترك ذكر اللحم لدفع هذا الوهم عن السامع، والتصوير فى نفسه من أول الأمر أن الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده إلا العظم قوله: "وكم ذدت" أى: كم دفعت.

وإما لأنه أريد ذكر المفعول (ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظ) المفعول (إظهارا لكمال العناية بوقوع) الفعل عليه، ولم يرد إيقاع الفعل الأول عليه كقول الشاعر[1]:

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد والمجد والمكارم مثلا

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم فلم نجده، فحذف أولا لأنه لم يرد وقوع الطلب عليه، بل يريد أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل.

(ويجوز أن يكون) سبب الحذف فى البيت المذكور قصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح (بطلب مثل له)[2].

(وما للتعميم) فى المفعول، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع قصد (الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم، أى: كل أحد، وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾**[3] أى يدعو كل أحد لأن الدعوة إلى دار السلام، أى الجنة من الله تعالى عامة فى حق جميع المكلفين، بخلاف الهداية فإنها خاصة، ولهذا أطلق الدعوة كما ترى، وقيد الهداية بالمشيئة فى قوله: **﴿وَيَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾**.

---

(١) من قصيدة من (الخفيف) قالها البحترى يمدح المعتز بالله مطلعها:

إن سير الخليط حين استقلا كان عوناً للدمع لما استهلا

وهى فى الديوان جـ٢ صـ١٧٩، والسؤدد: رفعة القدر وكرم المنصب والسيادة.

(٢) قال الدسوقى جـ٢ صـ١٤٠ شروح: ويجوز أن يكون السبب أيضاً فى حذفه البيان بعد الإبهام، لأنه أبهم المطلوب أولاً ثم بين أنه المثل.

(٣) سورة يونس الآية ٢٥، والمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثانى تحقيقاً.

(وإما لمجرد الاختصار عند قيام قرينة) تدل على مجرد الاختصار (كقولك: أصغيت إليه، أى: أذنى) وإن قدر عند قيام قرينة تدل على الحذف فليس قيداً فيه فقط، بل هو عام فى جميع صور حذف المفعول، وعلى حذف المفعول لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[1] أى: أرنى ذاتك[2].

(وإما للرعاية على الفاصلة) كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[3] أى وما قلاك، وإنما حذف الكاف فى "قلى" للرعاية على[4] الفاصلة، أى السجع، إلا أنه لا يقال فى القرآن: السجع، بل يقال: فاصلة وفواصل لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾[5].

(والضحى): هو أول النهار، (والليل إذا سجى): أقبل بظلامه وغطى (ما ودعك ربك): أى ما قطعك قطع مودع، "وما قلاك"، أى: وما أبغضك.

(وإما لاستهجان ذكر) المفعول، كقول عائشة – رضى الله عنها: «**ما رأيت منه ولا رأى منى**»[6] أى ما رأيت من النبى ﷺ العورة، ولا رأى النبى عليه السلام منى العورة حذفها لاستهجان ذكرها، ففيه استشهادان.

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٤٣.

(٢) قال بهاء الدين السبكى: وعندى أن ترك المفعول للتعظيم، جـ٢ صـ١٤٣ شروح.

(٣) سورة الضحى الآيات ١-٣.

(٤) عدى الرعاية بعلى لتضمنها معنى المحافظة، وإلا فعلى زائدة لأن الرعاية وما تصرف منها تتعدى بنفسها، والفاصلة فى النثر ما أُتىَ به من الكلام ليقابل مثله، فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سجعة، واعترض على المصنف أن رعاية الفواصل من البديع فليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعانى. راجع فى ذلك شرح ابن يعقوب، وحاشية الدسوقى جـ٢ صـ١٤٣.

(٥) سورة فصلت الآية ٣.

(٦) صدر الحديث: «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فما رأيت منه ولا رأى منى» وقيل: يحتمل أن يكون حذف المفعول هنا للمبالغة فى التستر اللفظى موافقة للتستر الحسى، وهذا غير الاستهجان قطعاً، لأن الشىء قد يناسبه الستر من غير أن يكون فى ذكره استهجان وقيل غير ذلك، انظر شرح ابن يعقوب جـ٢ صـ١٤٤.

وإما لنكة أخرى مناسبة لحذف المفعول كخوف ذكره، أو اقامة عــذره أو اخفاء أمره إلى غير ذلك[١].

اعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف، وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما فى قوله تعالى: **﴿قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَـــنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾**[٢] فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر فى الكلام محذوف وليس بمعناه، لأنه لو كان بمعناه لزم إما الإشراك، أو عطف الشيء على نفسه، لأنه لــو كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول، وإذا كان مسماهما واحــداً لــزم الثانى، وكلاهما باطل، وتعالى كلام الله عن ذلك، فالدعاء فى الآية بمعنى التســمية التى تتعدى إلى مفعولين، حذف مفعوله الأول سموه الله، أو سموه الرحمن أياً مــا تسموه فله الأسماء الحسنى، وفى الدليل المذكور نظر، ويجرى فى الدعاء بمعنـــى التسمية ويمكن دفع جريانه فيه.

---

(١) انظر شرح ابن يعقوب فقد عدد كثيرا من ذلك جـ٢ صـ١٤٤.
(٢) سورة الإسراء الآية ١١٠.

تقديـــــــم المفعـــــول

وتقديم مفعوله ونحوه عليه، لرد الخطأ فى التعيين كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً، وأنه غير زيد، وتقول لتأكيده: لا غيره، ولذلك لا يقال: "ما زيداً ضربت ولا غيره"، ولا "ما زيداً ضربت ولكن أكرمته"، وأمـــا نحـــو: "زيـــداً عرفته" فتأكيد، إن قدر المفسر قبل المنصوب، وإلا فتخصيص، وأما نحو: **(وأمـــا ثمود فهديناهم)** فلا يفيد إلا التخصيص وكذلك قولك: بزيد مررت، والتخصـــيص لازم للتقديم غالباً، ولهذا يقال فى: **(إياك نعبد وإياك نستعين)** معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفى **(لإلى الله تحشرون)** معناه: إليه تحشرون لا إلى غيره، ويفيد فى الجميع وراء التخصيص اهتماماً بالمقدم، ولهذا يقدر فى "بسم الله" مـــؤخراً، وأورد **(اقرأ باسم ربك)** وأجيب بأن الأهم فيه القراءة، وبأنه متعلق باقرأ الثانى، ومعنـــى الأول: أوجدْ القراءة.

تقديـــــــم المفعـــــول

(وتقديم مفعوله) إلى آخره. أما تقديم مفعوله ونحوه كالظرف والحال وغيرهمـــا[1] علـــى الفعل (فلرد) المعتقد المخطئ فى التعيين إلى الصواب وهو التخصـــيص كقولـــك: "زيـــداً عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا، وأنه غير زيد، وأصاب فـــى الأول دون الثـــانى[2]، وتقول لتأكيد قولك، أو لتأكيد الصواب، أو لتأكيد المردود به: "زيداً عرفت لاغيره".

ولكون التقديم المذكور لرد الخطأ فى التعيين مع اعتقاد تعلـــق الفعـــل بمفعـــول، وأصاب فى ذلك، (لايقال: ما زيداً ضربت ولا غيره) لاقتضائه أن يكون ههنا من اعتقـــد أنك ضربت إنسانا وأصاب لكنه أخطأ فاعتقده زيدا، وإذا كان مصيباً فى

---

(١) كالجار والمجرور، والمفعول له، ومعه، وفيه، والتمييز... إلخ.

(٢) ويسمى قصر قلب، ويصح أن يأتى فيه قصر الإفـــراد وقصـــر التعيـــين بحســـب اعتقـــاد المخاطب.

ضربك إنسانا فلا يصح ولا غيره لثبوت ضرب واحد منه، فيتناقض دلالتا الأول والثانى.

ولا يقال أيضا: (ما زيداً ضربت ولكن أكرمته)، بأن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده، لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ وقع فى الضرب، لأن الضرب متحقق قطعاً فترد الخطأ والمخطئ إلى الصواب فى الإكرام بل مبنى الكلام على أن الخطأ وقع فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده إلى الصواب أن يكون ولكن عمرا.

(وأما نحو: زيداً عرفته) فيحتمل التأكيد والتخصيص، فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى: عرفت زيداً عرفته، فهو من باب التأكيد، يعنى تكرير اللفظ، وإن قدر المفسر المحذوف بعد المنصوب أى: "زيداً عرفت عرفته" أفاد التركيب المذكور التخصيص لما مر[1].

وأما نحو قوله تعالى: **﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾**[2] فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقدير "أما فهدينا ثمود هديناهم"، لأن أما فى حكم كلمة الشرط وفعله، ولا يدخل فعل على فعل، ولهذا قال سيبويه: أما فى تقدير: "مهما يكن من شىء" فكأنه عوض عنهما، ولهذا لابد بعدها من الفاء لما فيها من معنى الشرط[3].

قوله: (وكذلك قولك: بزيد مررت)، عطف على قوله: كقولك: "زيداً عرفت"، أى كما أن تقديم المفعول الصريح على الفعل لرد الخطأ فى التعيين كذلك تقديم المفعول به غير الصريح على الفعل لرد الخطأ فى التعيين كقولك: "بزيد مررت"، فإنه يفيد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد، فأزلت عنه الخطأ

---

(١) انظر حاشية الدسوقى وشرح ابن يعقوب جـ٢ صـ١٤٨.

(٢) سورة فصلت الآية ١٧.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه جـ١ صـ٨١.

تخصيصاً مرورك بزيد دون غيره، والتخصيص أى إثبات الحكم للمذكور المقـدم ونفيه عما عداه لازم لتقديم ما حقه التأخير غالباً، وإنما قال: "غالباً" لأن التقديم قـد ينفك عن التخصيص، بأن يكون التقديم ولا يكون ثمة تخصيص كما مر فى تقـديم المسند على المنسد إليه، وكما سيأتى أمثلته فيما نحن فيه.

(ولهذا) أى: وللزوم التخصيص التقديم غالبا، (يقال فى قوله تعالى: ﴿**إِيَّـاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[1] معناه: نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك ولا نستعين)[2] أحداً سواك، ويقال فى قوله تعالى: ﴿**لإِلَـى الله تُحْشَـرُونَ**﴾[3] معناه: إليه لا إلى غيره لإفادة التقديم التخصيصى، ويقال فى قوله تعالى: ﴿**وَكَـذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَـهِيدًا**﴾[4] أى: لتكونوا شهداء على الناس يوم القيامة أن الرسل قد بلغت لهم، ويكون الرسول، أى: محمد عليه السلام عليكم شهيداً، أى: معدلا مزكيا لكم، ولم يقل: لكم شهيدا، إذ شهادته لهم لا عليهم؛ لأنه لما كان الشهيد كالرقيب جىء بكلمة الاسـتعلاء كقولـه تعالى: ﴿**كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**﴾[5] أخرت صلة الشهادة وهى على النـاس أولا، وقدمت صلة الشهادة، وهى عليكم ثانيا لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتكم على الأمم، وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم، وفى الحديث «**أنه يقال للكفار يوم القيامة: ألم يأتكم نذير؟ فينكرون، ويقولون: ما جاءنا من نذير، فيقول الأنبياء: كذبوا قد بلغنا، فيسألهم البينة - وهو أعلم - إقامةً للحجة عليهم، فيؤتى بأمة محمد ﷺ فيشهدون للأنبياء بالتبليغ، فتقول الأمم: من أين علموا وقد جاءوا بعدنا؟ فيسأل أمة محمد عن ذلك فيقولون: أنت أرسلت إلينا رسولا، وأنزلت إلينـا**

---

(١) سورة الفاتحة الآية ٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٥٨.

(٤) سورة البقرة الآية ١٤٣، وانظر الكشاف جـ١ صـ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) سورة المائدة الآية ١١٧.

كتاباً أخبرتنا فيه بتبليغ الرسل، وأنت صادق، ثم يؤتى بمحمد فيزكى أمته، ويشهد بصدقهم» ويقال فى قوله تعالى: **﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾**[1]: فرسولاً حال مؤكدة، أى: ذا رسالة، أو مصدر، أى: إرسالا، معناه: لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق لا لبعض معين على أنه للعهد، أى للعرب، ولا لمسمى الناس على أنه للجنس، لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم، لانحصار الناس فى الصنفين ومن الثانى اختصاصه بالإنس دون الجن لانحصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شىء من ذلك، لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم المقدر ونفيه عما يقابله كان تقديم الناس على رسولاً، مفيداً لنفى كونه رسولاً لبعضهم خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس لا العجم ولا غير جنس الناس.

ويفيد التقديم فى جميع ما قدم فيه ما قدم كما فى الأمثلة المذكورة بحسب رد الخطأ فى التعيين إلى الصواب نفياً أو إثباتاً وراء التخصيص اهتماما بشأن المقدم، **(ولهذا)** أى ولإفادة الاهتمام بالمقدم **(يقدر)** المحذوف فى نحو "بسم الله" "وباسم ربك" مؤخراً عنه؛ إذ لا أهم عند المؤمن من اسم الله، فيقصد ما يفيد الاهتمام، فيقدر على نحو: باسم الله أقرأ، أو أكتب، ليطابق التركيب معتقدا، وأورد قوله تعالى: **﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾**[2] فإن الفعل فيه مقدم على المفعول، فما باله لم يراع فيه ما ذكرتم مما هو يجب رعايته، وإن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته؟ أجيب عنه بوجهين:

أحدهما: بأن الأهم فى قوله تعالى ذاك القراءة لكونه أول سورة نزلت، وتقديم الفعل أوقع لكون الأمر بالقراءة أهم[3].

---

(١) سورة النساء الآية ٧٩.

(٢) سورة العلق الآية ١.

(٣) وهذا رأى الزمخشرى فى الكشاف.

ثانيهما: بأن قوله: باسم ربك متعلق باقرأ الثاني وهو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[١] ومعنى "اقرأ" الأولى على هذا: أوجد القراءة، بتنزيل المتعدى منزلة اللازم غير متعد إلى مقروء به.

❃ ❃ ❃

(١) وهذا رأى السكاكى.

وتقديم بعض معمولاته على بعض لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل فى نحو: ضرب زيد عمراً، والمفعول الأول فى نحو: أعطيت زيداً درهماً، أو لأن ذكره أهم كقولك: قتل الخارجيَّ فلانٌ، أو لأن فى التأخير إخلالاً ببيان المعنى نحو: **(قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه)** فإنه لو أخر "من آل فرعون" عن قوله: "يكتم إيمانه" لتوهم أنه من صلة يكتم، فلم يفهم أنه منهم، أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو: **(فأوجس فى نفسه خيفة موسى)**.

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض

(وتقديم بعض معمولاته) إلى آخره.

أما تقديم بعض معمولات[1] الفعل، وما يتصل به على بعض مجرداً عن التخصيص فهو: إما لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عن ذلك الأصل[2]، كالفاعل، فإن أصله التقديم على معمولات فعله لأنه أحد جزئى الجملة إذا كان مع الفعل وما عداهما فضلة، وقد وجب تقديم الفعل لئلا يلتبس بغير الفاعل، فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله لأنه المحتاج إليه الذى هو الجزء الآخر منها، بخلاف ما إذا كان مع غير الفعل فإنه قد يكون أحد جزئى الجملة، نحو: أقام الزيدان، وقد لا يكون نحو: "زيد قائم أبوه"، فإن "أبوه" مع المسند إليه أحد جزئى الجملة، وإذا وجب التقديم فى صورة الجزئية وجب فى غيرها طرداً للباب، وأيضاً فإنه كالجزء من الفعل بدليل أنه يقع بين الفعل وإعرابه، وإعراب الشىء لا يجىء إلا بعد تمامه، وكالمفعول الأول فى باب: "أعطيت زيداً درهماً"، فإن أصله التقديم على المفعول الثانى، لأن فيه معنى الفاعلية، لأنه آخذ والثانى مأخوذ.

---

(١) المراد بالمعمولات: ما يرتبط بالفعل فى الجملة الشامل للمسند إليه، وإن كان الباب للمعمولات التى هى غير المسند إليه.

(٢) مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول لأنه مرجع الضمير، وتأخير الفاعل.

وإما لأن ذكر بعض معمولاته أهم والعناية به أتم فيقدم، وإن كان تقديمه عدولاً عن الأصل لوجود مقتضى العدول، فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان، وعاث في البلاد وكثر به الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول: "قتل الخارجيَّ فلانٌ" بتقديم "الخارجي" إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله، بل هممهم متعلقة بقتله لينجوا من شره.

ومنه تقديم المفعول على التابع في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ﴾[1] لاهتمام شأن التوحيد، أو أنه تعالى أصل في الشهادة على التوحيد، والغير كالتابع على نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[2] فإنه لم يقل: وإذ يرفع إبراهيم وإسماعيل، لأن إبراهيم أصل في رفع قواعد البيت لأنه يباشره، وإسماعيل يناوله ما به يرفعها.

وإما لأن في تأخير ما حقه التأخير إخلالاً ببيان المعنى كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[3] فإنه لو أخر "آل فرعون" على تقدير أن يكون حالاً عن يكتم إيمانه الذي هو صفة لرجل لتوهم أنه من صلة يكتم، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون فيلزم الإخلال بالمقصود. أو إخلالاً بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[4] فلو أخر "في نفسه" عن "موسى" الذي هو الفاعل لأوجس لفاتت الفاصلة لأن آخر الآي التي قبلها ألف.

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٨.
(٢) سورة البقرة الآية ١٢٧.
(٣) سورة غافر الآية ٢٨.
(٤) سورة طه الآية ٦٧.

وقال صاحب المفتاح[(١)]: الحالة المقتضية لتقديم ما يتصل بالفعل بعضها على بعض هى كون العناية بما يقدم أتم، وإيراده فى الذكر أهم، والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فى ذلك هو التقديم، ولا يكون فى مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه، وذكر من هذا النوع أمثلة منها ما يكون فى حكم المبتدأ كمفعول باب علمت، أو فى حكم الفاعل كمفعول باب أعطيت وكسوت.

ثانيهما: أن تكون العناية بتقديم ما يقدم، والاهتمام بشأنه لكونه فى نفسه نصب عينك، وأن التفات الخاطر إليه فى التزايد، كما تجد فى أنك قد منيت بهجر حبيبك، وقيل لك: ما الذى تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، وعليه – أى على النوع الثانى – قوله تعالى: **﴿وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء﴾**[(٢)] على أن **﴿لِلّهِ شُرَكَاء﴾** مفعولا جعلوا، "لله" بواسطة، "وشركاء" بلا واسطة، أو العارض يورث[(٣)] ذلك لما تقدم كونه نصب عينك، وذكر له أمثلة وقال فى أثنائها: أو كما إذا عرفت فى التأخير مانعاً مثل الذى فى قولك: رأيت الجماعة من محبيك التى نأت ثم دنت، أو مثل الذى فى قولك: الحمد لله الذى بعث بالحق عيسى، وأيد بهارون موسى، إذا أخرت المجرور بطل السجع، ثم قال: وقال فى موضع آخر منها – أى من سورة المؤمنين: **﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاء الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾**[(٤)] فقدم المجرور على الوصف لعارض صيره بالتقديم أولى، وهو أنه لو أخر عن الوصف وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل فى صلة الموصول، وتمامه "وأترفناهم فى الحياة الدنيا". وقيل: "وأترفناهم فى الحياة الدنيا" من قومه لاحتمل أن يكون المجرور وهو من قومه صلة الدنيا، واشتبه الأمر فى

---

(١) المفتاح صـ١١٣.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٠.

(٣) فى المفتاح: يورثه ذلك ١١٣.

(٤) سورة المؤمنون الآية ٣٣.

القائلين الذين هم الملأ أهم من قومه أم لا؟ مع أنهم من قومه. قوله: "وأترفناهم" من الترفة بالضم وهى النعمة أى: جعلناهم ذوى نعم مُطْغية لهم.

قال المؤلف فيما ذكره نظر من وجوه[1]:

أحدها: أنه جعل تقديم "لله" على "شركاء" للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ لأن الآية مسوقة للإنكار التوبيخى، فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا بـ"لله" منكراً من غير اعتبار تعلقه بشركاء؛ إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به، وكذا يمتنع أن يكون تعلق جعلوا بشركاء منكراً من غير اعتبار تعلقه بـ"لله" فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء، وتعلقه بشركاء كذلك ينكر باعتبار تعلقه بـ"لله" فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها.

وقد علم بهذا أن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر، إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليق تقديمه بالعناية.

ثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى، والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى وليسا منه.

وثالثها: أن تعلق "من قومه" "بالدنيا" على تقدير تأخره غير معقول المعنى إلا وجه بعيد.

قلت: الأول مدفوع لأن غاية النظر الأول أنه لا فرق بين التلاوة وعكسها فى مطلق العناية والاهتمام بهما، وفى الإنكار تعلق الجعل بالنسبة التى بينهما، لكن اشتراك الشيئين فى مطلق العناية والإنكار المذكور لا ينافى كون أحدهما أهم، والعناية به أتم، لكونه نصب عين كـ"لله" فى الآية، أو مسنداً إليه دون الآخر كالمفعول الأول من باب علمت، فإن تعلقه به من جهة كونه منسوباً إليه، وتعلقه بالثانى من جهة كونه منسوباً، فيكون الأول: أعنى وأهم، وإن كانا مشتركين فى مطلق العناية لجواز أن يشترك الشيئان فى معنى ويكون ذلك المعنى فى أحدهما

(1) الإيضاح جـ٢ صـ٢٤٢.

أزيد، وأتم منه فى الآخر، وعلم منه ضعف قوله: "لم يصح تعليل تقديمه بالعناية"، لأن صاحب المفتاح لم يعلق التقديم بالعناية المطلقة حتى يتوجه الإيراد عليه، بـــل علله بالعناية المقيدة لما ذكرناه.

وكذا الثانى لأن إيراث الاشتباه بين المراد وغير المراد على تقدير تـــأخير من محبيك عن صفة الجماعة، وعدم الإيراث على تقدير التقديم أمر عارض يوجب كون من محبيك نصب العين ليكون أهم، وكذا رعاية السجع بتقديم بالحق، وبهارون على عيسى وموسى تقويته على تقدير التأخير يوجب كون بالحق وبهارون نصـــب العين ليكون أهم، وجعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من غير النوع الثانى من هذا لا ينافى أن يكونا منه فى غيـــر هـــذا الوجه وهو العارض الذى يوجبهما نصب العين.

وكذا الثالث؛ لأن الدنيا فى الآية ليست اسما حتى لو تعلق من قومه بالـــدنيا لا يكون معقول المعنى، بل هى صفة للحياة كما هى صفة فى الأصـــل، والألـــف واللام فيها بمعنى الموصول فيكون فى معنى فى الحياة التى دنت، ويقال: دنـــوت منه، ويكون من قومه على هذا يحتمل أن يتناول الملأ وغيرهم من قوم نوح عليـــه السلام، وأن يختص بغيرهم فيكون التقدير: فى مثل الحياة الدنيا من قومه، ويكـــون المراد بها مطلقاً فلا يتعين أن يكونوا من قومه، فلا يكون غير معقول المعنـــى ولا وجهاً بعيداً[1].

والحاصل أن كون الشيء أهم وأعنى يقتضى تقديمه مطلقـــا، لكـــن جهـــة الأهمية متفاوتة كما ذكر فى النوعين، فيصح تعليل التقديم بكل واحد منهما.

---

(١) ورد على اعتراضات المصنف برد شبيه من هذا البهاء السبكى فى شرحه انظـــر جــــ٢ صـــ١٦٤، ١٦٥ شروح.

القصـــــــــــر

القصر: حقيقى، وغير حقيقى، وكل منهما نوعان: قصر الموصوف علـــى الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد: المعنوية لا النعت.

والأول من الحقيقى نحو: "ما زيد إلا كاتب" إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها، وهو لا يكاد يوجد، لتعذر الإحاطة بصفات الشىء، والثانى كثير نحو: ما فى الدار إلا زيد، وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور، والأول من غير الحقيقى تخصيص أمر بصفة دون أخرى أو مكانها، والثانى تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه، فكل منهما ضربان، والمخاطب بالأول من ضربى كل من يعتقد الشركة، ويسمى قصر إفراد لقطع الشركة، وبالثانى من يعتقد العكس، ويسمى قصـــر قلـــب لقلب حكم المخاطب، أو تساويا عنده ويسمى قصر تعيين.

القصـــــــر

(القصر حقيقى، وغير حقيقى) إلى آخره.

لما فرغ من الباب الرابع شرع فى الباب الخامس فى القصر وغيره.

القصر[1]: عبارة عن تخصيص أحد الأمرين بالآخر، وحصره فيه، وهـــو على قسمين:

حقيقى يقابل الإضافى، وهو القصر على الصفة لا باعتبار صـــفة أخـــرى معينة، أو على الموصوف لا باعتبار موصوف آخر معين.

وغير الحقيقى أى الإضافى، وهو القصر على الصفة باعتبار صفة أخرى، أو على الموصوف باعتبار موصوف آخر كما سيأتى.

وكل من الحقيقى وغير الحقيقى نوعان:

قصر موصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف.

---

(١) القصر فى اللغة: الحبس، قال تعالى: ﴿حور مقصورات فى الخيام﴾ أى: محبوسات فيها.

والمراد بالصفة ههنا المعنوية، أى معنى قائم بالغير، كـالجود والكـرم لا النعت النحوى الذى هو تابع يدل على معنى فى متبوعه.

والأول من الحقيقى: وهو قصر الموصوف على الصفة نحو: "ما زيـد إلا كاتب" إذا أريد أنه لا يتصف بغير صفة الكتابة، والأول من الحقيقى لا يكاد يوجـد فى الكلام لتعذر الإحاطة بصفات الشىء أو تعسرها[١]، وأما إذا أريد أنه يتصف بها ولا يتصف بمقابلها فلا يكاد يوجد، ويكون من غير الحقيقى[٢].

والثانى من الحقيقى: وهو قصر الصفة على الموصوف كثير فـى الكـلام نحو: "ما فى الدار إلا زيد"، إذ لا يتعذر، بل يتعسر معرفة انحصار صفة معينة فى موصوف معين، وذلك كاختصاص كل حيز معين بما فيه بأنه شغله فى حال يكون هو فيه لا يشغله غيره فى تلك الحال.

وقد يقصد بالقصر الحقيقى المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور وهو الصفة فى الأول، والموصوف فى الثانى، فإن غير المذكور من الصفات قد لا يعتد بوجه خطابى، وإن كان هو أيضا حاصلا للموصوف فينزل منزلة العدم مثلما يقال: مـا حاتم إلا جواد، وما خالد إلا شجاع، وكذا غير المذكور من الموصوفات قد لا يعقد باعتبار خطابى، وإن كان ذلك الوصف حاصلا له أيضا مثل: ما جواد إلا حـاتم، وما شجاع إلا خالد، وهذا قصر حقيقى ادعاء[٣].

---

(١) حتى يمكن إثبات شىء منها ونفى ما عداه بالكلية، ولأن لكل من الأوصاف المنفية نقيضاً، وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين.

(٢) أى الادعائى مبالغة.

(٣) فى العروس أنه من المجاز المركب، جـ٢ صـ١٧٠ شرح بهاء الدين السـبكى شـروح. والفرق بين الادعائى والإضافى: الادعائى: أن الأول ينزل فيه من سوى المذكور منزلة العـدم، والثانى ينزل فيه بعض من سواه، وهو ما يكون القصر بالإضافة إليه منزلة العدم.

(والأول[1] من) القصر الغير (الحقيقى تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى) كقولك لمن يعتقد أن زيداً شاعر ومنجم: ما زيد إلا شاعر، أو تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى كقولك لمن يعتقد أن زيدا منجم لا شاعر: ما زيد إلا شاعر.

(والثانى)[2] من القصر الغير الحقيقى: (تخصيص صفة بأمر دون آخر)[3] كقولك لمن يعتقد أن الشاعر زيد وعمرو: ما شاعر إلا زيد.

أو تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر كقولك لمن يعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد: ما شاعر إلا زيد.

فكل واحد من الأول والثانى من غير الحقيقى ضربان كما عرفت.

والمخاطب من ضربى كل، وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر (من يعتقد الشركة) أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة، وغيرها جميعاً فى الأول، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة فى الثانى، فالمخاطب بقولنا: "ما زيد إلا كاتب" من يعتقد أن زيداً كاتب وشاعر، وبقولنا: "ما شاعر إلا زيد"، من يعتقد أن زيداً شاعر، لكن يدعى أن عمراً أيضاً شاعر، وهذا يسمى: قصر إفراد لقطعه الشركة بين الصفتين فى الثبوت للموصوف أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة.

---

(١) قصر الموصوف على الصفة.

(٢) قصر صفة على موصوف.

(٣) ومعنى دون فى الأصل أدنى مكان من الشىء يقال: هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلا، فاستعمال دون هنا مجازى وهو استعارة، أو مجاز مرسل. راجع شرح ابن يعقوب جـ٢ صـ١٧٥.

والمخاطب بالثانى من ضربى كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان صــفة أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر[١].

أما (من يعتقد) عكس ذلك وهو اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عنها فى الأول، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنــه فــى الثــانى. (ويسمى) هذا (قصر قلب)، لقلبه حكم المخاطب.

وأما من تساوى الأمران عنده – أى اتصاف ذلك بتلك الصفة، واتصــافه بغيرها فى الأول، واتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة، واتصاف غيره بها فى الثانى – (ويسمى) هذا (قصر تعيين).

فالمخاطب بقولنا: "ما زيد إلا قائم" من يعتقد أن زيداً قاعد لا قائم، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم، ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه، وبقولنا: "مــا قــائم إلا زيد" من يعتقد أن عمراً قائم لا زيد، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما، ولكن لا يعلم من هو منهما بعينه، قوله: "أو تساويا" عطف على قوله: "يعتقد" فــى قوله: "من يعتقد العكس"، وهكذا يشعر قول المؤلف فى الإيضــاح[٢]، ويمكــن أن يحمل كلامه هذا فى التلخيص على أن تقديره: والمخاطب بالأول من ضربى كــل إما من يعتقد الشركة أو من تساوى الأمران عنده[٣]، الأول، والثانى من ضربى كل عند تساوى الأمرين فيهما يسمى قصر تعيين[٤].

---

(١) ولابن يعقوب مناقشات حول تعريف الخطيب للقصر الإضافى، انظر جــ٢ صــ١٧٦، ١٧٧ شروح.

(٢) الإيضاح جــ٣ صــ١٦.

(٣) وهذا موافق لرأى السكاكى فى المفتاح انظره صــ١٣٩، ورجح السعد رأى السكاكى، انظر المطول صــ٢٠٨، والمختصر جــ٢ صــ١٨١ شروح.

(٤) وسار على رأى الخلخالى هذا كثير من الشراح كابن يعقوب جــــ٢ صــــ١٨٢ شــروح، وبهاء الدين السبكى جــ٢ صــ١٧٨ شروح، وغيرهما.

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً تنافى الوصفين، وقلباً تحقق تنافيهمـــا، وقصر التعيين أعم.

شروط القصر

(وشرط قصر الموصوف) إلى آخره.

(وشرط قصر الموصوف على الصفة[1] إفراداً عدم تنافى الوصفين) المنفى والمثبت حتى يكون المنفى فى قولنا: "ما زيد إلا شاعر" كونه كاتباً، أو منجمـــاً أو نحو ذلك، لا كونه مفحماً لا يقول الشعر، ليتصور اجتماعهما فى اعتقاد المخاطب.

وشرط قصر الموصوف على الصفة (قلباً) تنافى الوصفين حتـــى يكـــون المنفى فى قولنا: "ما زيد إلا قائم" كونه قاعداً، أو جالساً، أو نحو ذلك، لكونه أسود، أو أبيض، أو نحو ذلك ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها.

(وقصر التعيين أعم) من أن يكون متنافيين أو لا، لأن اعتقاد كون الشـــىء موصوفاً بأحد أمرين معينين، أو كون الوصف لأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما، ولا امتناع اتصافه بهما، ولا جواز اتصافهما بـــه، ولا امتناع اتصافهما به، وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقصر الإفـــراد، أو قصر القلب فى قصر الموصوف يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين مـــن غيـــر عكس، وعلم أيضاً أن قصر التعيين عند المؤلف يباين كلاً منهما بالاعتبار، ويكون أعم من كل منهما مطلقاً بحسب المادة.

---

(١) قيل: لم خص قصر الموصوف على الصفة بهذا الشرط، دون قصر الصفة على الموصوف مع أنه يشترط فيه؟ وأجيب بأن ترك هذا الشرط فى قصر الصفة على الموصوف إما لأن تنافى الموصوفين فى الاتصاف بالصفة نادر، والكثير عدم تنافيهما، فلا ضـــرورة لاشـــتراطه، وإمـــا للتعويل على ظهوره بالمقايسة. انظر حاشية الدسوقى وشرح ابن يعقـــوب جـــ٢ صـــ١٨٣ شروح.

وقد أهمل صاحب المفتاح القصر الحقيقى، وأدخل قصر التعيين فى قصـــر الإفراد، ولم يشترط فى قصر الموصوف إفراداً عدم تنافى الوصفين، ولا فى قصره قلباً تحقق تنافيهما.

وإنما أهمل القصر الحقيقى لوضوح أمره، وعدم اشتباه المــراد، وزيــادة البحث فيه، ولأن منه ما لا يكاد يوجد.

وأدخل قصر التعيين فى قصر الإفراد، ولم يجعله قســماً برأســه تقلــيلاً للاعتبار كما فعلوا فى غيره، وجعله من قصر الإفراد ولم يجعله من قصر القلــب لزيادة ظهور ما يسمى له قصر الإفراد إفراداً فيه، وهو قطع الشركة دون ما يسمى له قصر القلب قلباً، وهو قلب حكم المخاطب إذ ليس فيه قلب الحكم ظاهراً، ولــو جعله من قصر القلب أيضاً بأن عرف قصر القلب بحيث يتناوله، وهــو أن قصــر القلب فى الكلام يكون المخاطب به من يعتقد اتصاف أمر بصفة مكان صفة أخرى، أو مكان أمر آخر، أو من تساوى الأمران عنده لما بقى فرق بين القصــرين فــى قصر التعيين فلذلك جعله من قصر الإفراد دون غيره، فقصر الإفراد على مذهبــه هو قصر فى كلام يكون المخاطب به من يعتقد الشركة، أو من تســاوى الأمــران عنده، فيكون أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا، فلذلك لم يشترط فيــه عدم التنافى بينهما.

وأما من جعل قصر الإفراد قصراً فى كلام يكون المخاطب به من يعتقــد الشركة فقط فيشترط فيه عدم التنافى بينهما فى اعتقاد المخاطب لأنهما لــو كانــا متنافيين فيه لما استفاد المخاطب العلم بالقصر فى قصر الإفراد من كلام المــتكلم الذى يدل على القصر، بل حصل له العلم به من غيره لكن المخاطب إنما يســتفيد العلم به منه لا من غيره.

وإنما لم يشترط تنافى الوصفين فى قصر الموصوف على الصفة قلباً، لأن تنافيهما ليس بشرط فيه لعدم الدليل الدال على اشتراطه فيه.

وقول المؤلف فى قصر الموصوف على الصفة قلبا: إنما اشترط التنـافى بينهما ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها ضعيف لجواز أن يحصل انتفاء الغير من إثباتها بطريق من طرق القصر مع عدم التنـافى بينهمـا، إذ لا يمتنـع أن يعتقـد المخاطب صفة مكان صفة أخرى، وهما لا يتنافيان، مثل من يعتقد كون زيد منجماً لا شاعراً فتقول له: زيد شاعر لا منجم، أو ما زيد إلا شاعر، وهذا هـو القصـر بالاتفاق، وليس واحداً مما ذكره من الثلاثة من قصر القلب لعدم تنافيهما، ولا مـن قصر الإفراد لعدم اعتقاد الشركة، ولا من قصر التعيين لعدم تساويهما عنده، فيلزم أن يكون القصر أكثر من ثلاثة أقسام، ويلزم منه أن لا يكون التنافى شرطاً بينهمـا فى قصر الموصوف على الصفة قلباً.

ولهذا جعل صاحب المفتاح قولنا: "زيد شاعر لا منجم" مثالاً لقصر الإفراد تارة، وأخرى لقصر القلب، وكذا "زيد قائم لا قاعد" مع عدم التنافى بينهما فى المثال الأول، والتنافى بينهما فى المثال الثانى.

وللقصر طرق، منها العطف، كقولك فى قصره إفرادا: زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتباً بل شاعر، وقلباً: زيد قائم لا قاعد، وما زيد قاعداً بل قائم، وفى قصرها: زيد شاعر لا عمرو، أو ما عمرو شاعراً بل زيد، ومنها: النفى والاستثناء، كقولك فى قصره: ما زيد إلا شاعر، وما زيد إلا قائم وفى قصرها: ما شاعر إلا زيد. ومنها "إنما" كقولك فى قصره: إنما زيد كاتب، وإنما زيد قائم، وفى قصرها: إنما قائم زيد لتضمنها معنى "ما وإلا" لقول المفسرين: **(إنما حرم عليكم الميتة)** بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر، ولقول النحاة: "إنما" لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه، ولصحة الضمير معها، قال الفرزدق:

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

ومنها التقديم كقولك فى قصره: تميمى أنا، وفى قصرها: أنا كفيت مهمك.

طرق القصر

(وللقصر طرق) إلى آخره. اعلم أن القصر كما يجرى بين الفعل ومتعلقاته يجرى بين المبتدأ والخبر، وله فيما بينهما طرق ستة، وقد سبق طريقان: أحدهما توسيط الفصل، وثانيهما طريق تعريف الخبر باللام[1]، وقد بقى منها طرق أربعة.

(منها العطف كقولنا فى) قصر الموصوف على الصفة (إفراداً: زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتباً بل شاعر، وقلباً: زيد قائم لا قاعد، أو ما زيد قاعداً بل قائم)، ويقول فى قصر الصفة على الموصوف: (زيد شاعر لا عمرو[2] أو ما

---

(١) أما التصريح بلفظ الاختصاص والتأكيد ليس داخلا فى القصر الاصطلاحى.

(٢) يرى عبد القاهر أن (لا) العاطفة لا تستعمل إلا فى قصر القلب دون قصر الإفراد والتعيين، وهذا يخالف رأى الجمهور، راجع الدلائل صـ٢٢٩.

عمرو شاعراً بل زيد)، أورد فى كل منها مثالين أحدهما لكون المعطوف منفياً، والآخر لكون المعطوف مثبتا.

(ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصر) الموصوف على الصفة إفراداً: (ما زيد إلا شاعر) وقلباً: (ما زيد إلا قائم)، وفى قصر الصفة على الموصوف إفرادا: (ما شاعر إلا زيد)، وقلباً: ما قائم إلا زيد، وأحدهما يصلح لهما[1]، ولهذا اقتصر المؤلف فى قصرها إفراداً وقلباً على مثال واحد.

ومنها "إنما"[2] كقولك فى قصر الموصوف على الصفة: (إنما زيد كاتب، وإنما زيد قائم) وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: إنما قائم زيد، والدليل على أن "إنما" تفيد القصر:

كونها متضمنة معنى ("ما وإلا" لقول المفسرين فى قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾**[3] بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع[4]) التى هى فى معنى المحرم عليكم الميتة، وهو مثل: المنطلق زيد، وقد سبق اقتضاؤه الحصر.

---

(١) لأنه لم يشترط فى قصر الصفة على الموصوف عدم اتصاف الموصوفين بها فى قصر القلب، بخلاف قصر الموصوف، فإنه شرط فيه إذا كان إفراداً عدم تنافى الوصفين، وقلباً تنافيهما.

(٢) يرى عبد القاهر أن "إنما" لا تستعمل فى غير قصر القلب، ولكن الحق خلاف ما ذهب إليه، فهى كغيرها فى الأنواع الثلاثة.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٣.

(٤) فى الآية ثلاث قراءات: الأولى فصيحة، والأخريان شاذتان.

الأولى: (حرم) مبنيا للفاعل مع نصب (الميتة) على أنه مفعول (حرم) وضمير الفعل عائد على الله تعالى، و (ما) كافة.

والثانية: (حرم) مبنيا للفاعل مع رفع (الميتة) على أنه خبر (إن) وضمير الفاعل عائد إلى الله تعالى، و (ما) موصولة اسم (إن) وهذا يفيد القصر بتعريف الطرفين.=

ولقول النحاة: "إنما" لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه، وهو معنى القصر، ولصحة انفصال الضمير معها كقول الفرزدق[١]:

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وهى تنبه على أنها متضمنة معنى "ما وإلا"، أى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا. قال الإمام عبد القاهر[٢]: لما كان غرض الفرزدق أن يختص المدافِع لا المدافَع عنه أخر أنا، إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم، لصار المعنى إلى أنه يخص المدافَع عنه، وأنه زعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم كما يكون إذا قال: وما أدافع إلا عن أحسابهم، وليس ذلك معناه، وإنما معناه: أنه زعم أن المدافع هو لا غيره.

ومنها تقديم ما حقه التأخير كالخبر وغيره من المفعول، والحال كقولك فى قصر الموصوف على الصفة: تميمى أنا، قصر إفراد لمن يعتقد أنك من قيس وتميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم، ويلحقك بقيس، وفى قصر الصفة على الموصوف إفراداً: أنا كفيت مهمك، بمعنى وحدى، لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتما مهمه، وقلباً: أنا كفيت مهمك، بمعنى لا غيرى، لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك.

=الثالثة: (حرم) مبنيا للمفعول مع رفع (الميتة) على أنه نائب فاعل (حرم) ويحتمل أن تكون (ما) كافة أو موصولة، راجع الكلام على الآية فى الدلائل صـ٢٢٤.

(١) من قصيدة من (الطويل) وهى فى الديوان صـ٧١١ (مصر) وسببها: أن نساء بنى مجاشع بلغهن فحش جرير بهن فأتين الفرزدق، وهو مقيد - وقد قيد نفسه لحفظ القرآن - فقلن: قبح الله قيدك، وقد هتك جرير عورات نسائك فلحيت شاعر قوم، فأحفظنه ففك القيد وقال:

إلا استهزأت منى سويدة إذ رأت أسيراً يدانى خطوه حلق الحجل

وراجع البيت فى الدلائل صـ٢٢٣، والمفتاح صـ١٤٠، والإيضاح جـ٢ صـ٢٧، وشروح التلخيص جـ٢ صـ١٩٩.

(٢) الدلائل صـ٢٣٢.

وهذه الطرق تختلف من وجوه، فدلالة الرابع بالفحوى، والباقية بالوضع والأصل فى الأول النص على المثبت والمنفى كما مر، فلا يترك إلا كراهة الإطناب. كما إذا قيل: زيد يعلم النحو والتصريف والعروض، أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر، فتقول فيهما: زيد يعلم النحو لا غير، أو نحوه، وفى الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط والنفى لا يجامع الثانى، لأن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها ويجامع الأخيرين فيقال: إنما أنا تميمى لا قيسى، وهو يأتينى لا عمرو، لأن النفى فيهما غير مصرح به كما يقال: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو.

السكاكى شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف نحو: **(إنما يستجيب الذين يسمعون)**.

عبد القاهر: لا تحسن فى المختص كما تحسن فى غيره وهذا أقرب.

وأصل الثانى أن يكون ما استعمل مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد: ما هو إلا زيد، إذا اعتقده غيره مصراً، وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له الثانى إفراداً نحو: **(وما محمد إلا رسول)** أى: مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، أو قلباً نحو: **(إن أنتم إلا بشر مثلنا)** لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة.

اختلاف طرق القصر

(وهذه الطرق تختلف)... إلخ، هذه الطرق الأربعة تتفق من وجه وهو اشتراكها فى معنى القصر، ولا يصح أن يقال: هو المخاطب معها يلزم أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه، ونفى خطئه؛ لأن هذا الحكم لا يجرى فى القصر الحقيقى، بل يجرى فى غير الحقيقى كما مر، وتختلف من وجوه:

الأول: أن (دلالة الرابع) الذى هو التقديم على القصر بـــالفحوى، وحكـــم الذوق[1] لا بالوضع، لأن التقديم لم يوضع لمعنى، ودلالة الثلاثة الباقية على القصر بالوضع وجزم العقل لأنها وضعت لمعان إذا نظر العقل إليها جزم بواسطة وضعها لها على استلزامها التخصيص وإفادتها إياه.

الثاني: (الأصل فى الأول النص على المثبت والمنفى كما مر) قولك: زيـــد شاعر لا كاتب، فلا يترك هذا إلا لكراهة الإطناب فى مقام الاختصار كما إذا قيل: زيد يعلم النحو، والتصريف، والعروض، والقوافى، أو زيد يعلم النحو، وعمـــرو، وبكر، وخالد، فتقول فيهما: زيد يعلم النحو لا غير[2]، أو نحوه مما هو بمعنـــى لا غير مثل ليس غير أو ليس إلا، أى لا غير النحو، أو لا غير زيد[3]، ولا يتعرض لسائر المنفيات تصريحاً لما ذكر، والأصل فى الثلاثة الباقية النص علـــى المثبـــت فقط، دون المنفى كما مر من قولك: ما زيد إلا شاعر وإنما زيد كاتب، وتميمى أنا.

الثالث: أن النفى الذى هو طريق العطف لا يجامع الثانى الذى هو النفـــى والاستثناء، فلا يصح: "ما زيد إلا قائم لا قاعد"، ولا "ما يقوم إلا زيد لا عمـــرو"، لأن شرط المنفى (بلا) أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها من كلمات النفى نحو: جاءنى زيد لا عمرو، لأن (لا) لنفى ما وجب للأول وضعاً، فلو انتفـــى شـــرطه انعكـــس وضعها، فيكون لنفى ما نفى عن الأول كما فى المثالين المذكورين، فإن قاعداً منفى أولاً عن زيد، فلا يصح نفيه عنه بلا ثانيا، (ويجامع) النفى الذى هو طريق العطف

---

(١) أى أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل فى الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحالية الحصر، وإن لم يعرف أن التقديم فى اصطلاح البلغاء يفيد الحصر.

(٢) أى لا التصريف ولا العروض... ويكون من قصر الموصوف على الصفة.

(٣) أى لا عمرو، ولا بكر، ولا خالد... ويكون من قصر الصفة على الموصوف. هذا وقد حذف المضاف إليه من غير هنا، وبنى غير على الضم تشبيهاً بالغايات - قبل وبعد - وذكـــر بعـــض النحاة أن (لا) فى لا غير ليست عاطفة، بل لنفى الجـــنس، راجـــع حاشـــية الدســـوقى جـــ٢ صـــ٢٠٦، ٢٠٧ شروح.

(الأخيرين)، يعنى طريق "إنما" والتقديم، أما مجامعته مع "إنما" فكما يقال: (إنما أنا تميمى لا قيسى) وأما مجامعته مع التقديم فكما يقال: (هو يأتينى لاعمرو)[١]، فهو فاعل معنوى قدم على يأتينى، وإنما قال: إنه يجامعهما لأن "لا" فيهما وإن نفت ما نفى عن الأول إلا أن نفيه أولاً غير مصرح به؛ إذ لا نفى فى اللفظ فيهما، بل هو ضمنى يلزم منهما معنى، والنفى المعنوى ليس كاللفظى فى جميع الأحكام، ولهذا يصح أن يقال: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو، لأن دلالة امتنع على النفى ضمنية، مثل: كف، وعلى الفعل صريحة مع امتناع أن يقال: ما جاء زيد لا عمرو، لأن دلالة "ما" على النفى صريحة و (لا) تنفيه، ونفى النفى إثبات، فيكون (لا) للإثبات، وهى خلاف وضعه.

فإن قيل: هلا يكون معناه النفى، ويكون "لا" فى "ما زيد إلا قائم لا قاعد" تأكيداً لنفى القعود؟

والحاصل بما أجيب بأن (لا) فى النفى أقوى من غيره فلا يؤكد به غيره، كما لا يؤكد أكتع بأجمع، وفيه نظر.

قال المؤلف[٢]: (شرط) صاحب المفتاح[٣] (مجامعة) النفى الذى هو العطف (للثالث) الذى هو "إنما" (أن لا يكون الوصف) بعد "إنما" مختصاً بالموصوف المذكور لعدم الفائدة حينئذ للعطف، لأنه مختص بالمذكور غير محتمل لمشاركة غير الموصوف المذكور فيه لتزال الشركة (بلا) العاطفة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[٤] فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، فلا يصح أن يقال: لا الذين لا يسمعون، وكقولهم: "إنما يعجل من يخشى

---

(١) التقديم فى هذا المثال على مذهب السكاكى محتمل لأن يكون للتقوى ومحتمل لأن يكون للتخصيص، وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكدة.

(٢) وانظر الإيضاح جـ٣ صـ٣٣.

(٣) المفتاح صـ١٤٠.

(٤) سورة الأنعام الآية ٣٦.

الفوت"[١] فمركوز فى العقول أن من لم يخش الفوت لم يعجل فلا يصح أن يقال: "لا من لم يخش"، أو "لا من يأمنه".

وقال الشيخ عبد القاهر[٢]: (لا تحسن) مجامعته فى المختص كما تحسن فى غير المختص، فعند صاحب المفتاح لا يصح، وعند الشيخ عبد القاهر لا تكون مستحسنة كاستحسانها فى غير المختص.

قال المؤلف: وقول عبد القاهر (أقرب) إلى الصواب، ولم يذكر كونه أقرب لأى وجه، ولعل كونه أقرب هو أن الوصف المذكور بعد "إنما" الذى له اختصاص بالموصوف المذكور لا يخلو: إما أن يحتمل حصوله لغير الموصوف المذكور بالنسبة إلى السامع، أو لا يحتمل، فإن احتمل فلا نسلم أنه لا يصح استعمال (لا) العاطفة معه، فلو قيل: لو صح لكان لفائدة، ولا فائدة لما مر.

قلنا: فائدته كفائدته إذا لم (يختص)[٣] الوصف، وكفائدته مع التقديم والفائدة هى اختصاص الوصف بالمذكور يدل على انتفائه عن غيره بالالتزام، واستعمال (لا) العاطفة فيه يدل عليه بالوضع، والدلالة الوضعية أقوى من الالتزامية، فهى أدل على عدم حصول الوصف لغير المذكور من دلالة الالتزام، مع أن فى استعماله تأكيداً للنفى، وهو فائدة.

فإن لم يحتمل حصوله لغير الموصوف المذكور بالنسبة إلى السامع فلا يلزم حينئذ أن يكون المخاطب مع إنما حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ فى القصر

---

(١) جاء هذا المثل فى دلائل الإعجاز صـ٢١٦، والإيضاح جـ٣ صـ٣٤، وجاء فى شرح المفتاح للشيرازى: فمركوز فى العقول أن من لم يخش الفوت لم يعجل، وإذا كان له، أى للوصف المذكور بعد إنما اختصاص، أى بالموصوف المذكور كالتعجيل بخاشى الفوت، لم يصح فيه استعمال لا العاطفة، لعدم الفائدة لأنه مختص بالمذكور.

(٢) الدلائل صـ٢٣٥.

(٣) فى الأصل (يصح) بدل يختص.

الغير الحقيقى لعدم احتمال حصول الوصف لغير الموصوف عنده، وقد قالوا: إنـــه يلزم كما مر.

الرابع: (أصل الثانى) الذى هو النفى والاستثناء أن يكون ما اســتعمل لـــه الثانى مما يجهله المخاطب، وينكره[1] كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد: ما هو إلا زيد، إذا اعتقد الصاحب الشبح غير زيد وأصر على الإنكار.

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب لهذا التنزيل إفراداً نحـــو قوله تعالى: **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾**[2] أى أنـــه مقصـــور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك، وهو لا يمـــوت، نـــزل اســـتعظام المخاطبين من الصحابة المتعجبين من هلاك النبى عليه السلام هلاكه عليه الســـلام منزلة إنكارهم الهلاك، وكأنهم أثبتوا له وصفين: الرسالة، وعدم الهلاك، فخصص عليه السلام منهما بوصف الرسالة فحسب؛ إذ الرسل ممن يموتون لقولـــه تعـــالى: **﴿إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾** فيكون الوصف الثانى هـــو عـــدم الهـــلاك مسلوباً، فيكون هذا قصر إفراد[3]، وقلباً كقوله تعالى حكايةً عن بعض الكفار: **﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾**[4] أى أنتم بشر لا رسل، نزلوا المخاطبين منزلة من ينكر أنـــه بشر لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعـــوى الرسالة، فنزل الكفار معلوم الرسل الذى هو أنهم بشر منزلة أنهم لا يعلمون أنهـــم بشر لادعائهم الرسالة، واعتقاد الكفار أن الرسول لا يكون بشراً.

---

(١) يلاحظ أن قصر التعيين لا إنكار فيه، فمجىء الإنكار فيه على خلاف الأصل.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٤.

(٣) وقيل: قصر قلب، راجع حاشية الدسوقى جـ٢ صـ٢١٥ شروح.

(٤) سورة إبراهيم الآية ١٠.

وقولهم: ﴿إن نحن إلا بشر مثلكم﴾ من باب مجاراة الخصم ليعثر حيث يراد تبكيته، لا لتسليم انتفاء الرسالة، وكقولك: "إنما هو أخوك" لمن يعلم ذلك ويقر بـه، وأنت تريد أن ترققه عليه.

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم، لادعاء ظهوره، فيستعمل له الثالث نحو: ﴿إنما نحن مصلحون﴾، ولذلك جاء: ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾ للرد عليهم مؤكداً بما ترى.

(وقولهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1]) إلى آخره.

جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: ما فائدة قول الرسل: ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ لأن الكفار أثبتوا البشرية لهم، فكان المناسب أن يكون الجواب: "إنما نحن بشر مثلكم" فلم قالوا: ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾؟

وتقرير الجواب أن قول الرسل للكفار: ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ من مجاراة الخصم؛ إذ من شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف فى أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام الخصم على وجهه وهيئته ليعثر الخصم حيث يراد تبكيته أى إلزامه وإسكاته. قوله: (لا لتسليم انتفاء الرسالة) عطف على قوله: (من باب مجاراة الخصم) فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم، هو كما قلتم لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكرمنا الله تعالى بالرسالة، بخلاف الثالث الذى هو طريق "إنما" فإن أصله أن يكون ما استعمل الثالث له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره[2] على عكس الثانى كقولك: إنما هو أخوك، لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد

---

(١) سورة إبراهيم الآية ١١.

(٢) قال السعد: وفيه بحث، لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم، ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، وجوابه: أن مرادهم أن إنما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه. المختصر جـ٢ صـ٢١٤ شروح.

أن ترققه عليه وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ، وقوله: وكقولك: إنما هو أخوك، معطوف على قوله: كقولك لصاحبك.

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾[1] ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي فيتضمن إنكاراً بليغاً لادعائهم كون الإصلاح منهم ظاهراً جلياً، فيحتاج رده إلى التأكيد البليغ، ولذلك جاء: ﴿**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾[2] للرد عليهم مؤكداً بما ترى من جعل الجملة اسمية، وتعريف الخبر باللام، وتوسيط الفعل، والتصدير، والتأكيد بحرف التنبيه، ثم بإن.

---

(١) سورة البقرة الآية ١١.

(٢) سورة البقرة الآية ١٢.

ومزية "إنما" على العطف أنه يعقل منها الحكمان معاً، وأحسن مواقعها التعريض نحو: (**إنما يتذكر أولو الألباب**) فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها.

مزية "إنما" على العطف

اعلم أن لطريق "إنما" مزية على طريق العطف، وهى أنه يعقل منها الحكمان، أى إثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره معاً فى جميع المواضع، بخلاف العطف، فإنه يعقل منه الحكمان بالترتيب، وبخلاف النفى والاستثناء فإنه لا يعقلان منهما معاً فى جميع المواضع مثل: ما زيد إلا قائم[1] وهذه المزية تكون للتقديم أيضا.

وأحسن مواقع "إنما" موقع يكون الغرض بها فيه التعريض بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ**﴾[2] فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم من فرط جهلهم وغلبة الهوى عليهم فى حكم البهائم، فأنتم فى طمعكم منهم أن ينظروا فيتذكروا كمن طمع فى ذلك من البهائم، ولم يذكر وجه كون موقعها للتعريض أحسن مواقعها الأخر.

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: لأن الاستثناء المفرغ يعلم فيه النفى والإثبات دفعة واحدة، وهذه المزية لإنما لا يشاركها فيها التقديم جـ٢ صـ٢١٨ شروح.

(٢) سورة الرعد الآية ١٩.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر، يقع بين الفعل والفاعل، وغيرهما، ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء.

قصر الفاعل على المفعول والعكس

(ثم القصر كما يقع) إلى آخره. القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكر، يقع بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول، وبين المفعولين وبين ذى الحال والحال، وغير ذلك[١].

ففى طريق النفى والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع كلمة الاستثناء[٢] عن المقصور كقولك فى قصر الفاعل على المفعول إفراداً، أو قلباً بحسب المقام: ما ضرب زيد إلا عمراً، ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى: **﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾**[٣] لأنه ليس المعنى: إنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئا، إذ ليس الكلام فى أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه، ولكن المعنى: إنى لم أترك ما أمرتنى به أن أقوله لهم إلى خلافه؛ لأنه قاله فى مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله، فإنى أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدونى ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيرى بدليل قوله تعالى قبله: **﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ﴾** فقلب عيسى عليه السلام عبادة من هو دون الله إلى عبادة الله.

وكقولك فى قصر المفعول على الفاعل: ما ضرب عمراً إلا زيد، وإنما قلنا: يؤخر المقصور عليه مع كلمة الاستثناء عن المقصور فى جميع صور القصر

---

(١) كالتمييز، والمجرور، والصفة، والبدل.

(٢) قال الدسوقى: والسر فى تأخير المقصور عليه أن القصر أثر عن الحرف الذى هو "إلا" ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده. حاشية الدسوقى جـ٢ صـ٢٢٥.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٧

الذى يقع بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله وبين غير ذلك مما مـر ليحصـل القصر المراد، ولا يؤدى ظاهراً إلى ما ليس بمراد.

بيان ذلك فى الجميع أن النفى فى الاستثناء المفرغ[١] يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى فى جنسه وصفته، أما توجهه إلـى مقـدر هـو مستثنى منه فلاقتضاء كلمة الاستثناء الإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجـاً منـه، وهو المستثنى منه، وأما عموم ذلك المقدر المستثنى منه فليتحقق الإخـراج منـه، ولعدم المخصص بنوع، أو صنف كرجل، وفرس، وأما مناسـبة المسـتثنى منـه للمستثنى فى جنس المستثنى، وهو أن يكون المستثنى منه بحيث يدخل المستثنى فيه ويتناوله، وفى صفته، وهو كونه فاعلا، أو مفعولا، أو ذا حال، أو حالاً، وعلى هذا القياس يكون استثناءً متصلاً، وإذا كان النفى متوجهاً إلى ما وصفناه، فإذا أوجـب منه شىء بإلا، أو غيرها من كلمات الاستثناء حصل القصر، والضمير فى "منه" فى قوله: فإذا أوجب منه شىء يعود إلى قوله: مقداراً بالصفة المذكورة.

---

(١) وهو ماحذف فيه المستثنى منه، وتخصيص المفرغ بالذكر لأن التام ليس من طريق الحصر بل بمنزلة إفادة الحصر بغير أداة، ولو قيل باستوائهما فى إفادة القصر لما كان ذلك رأياً بعيداً. انظر شرح ابن يعقوب جـ٢ صـ٢٣٠.

وقل تقديمهما بحالهما نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد، وما ضرب إلا زيد عمراً لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها، ووجه الجميع أن النفى والاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى فى جنسه وصفته فإذا أُوجب منه شىء بإلا جاء القصر، وفى إنما يؤخر المقصور عليه، تقول: إنما ضرب زيد عمراً، ولا يجوز تقديمه على غيره للإلباس، وغير كإلا فى إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا.

قوله: وقل تقديمهما بحالهما، أى: وقل تقديم المقصور عليه مع كلمة الاستثناء على المقصور ما دام المقصور عليه وكلمة الاستثناء باقيين على حالهما، يعنى: على حال تقديم كلمة الاستثناء على المقصور عليه نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد، فإن أصله: ما ضرب زيد إلا عمرا، ونحو: ما ضرب إلا زيد عمراً، أصله: ما ضرب عمراً إلا زيد، وإنما قال: وقل تقديمهما بحالهما لاستلزام التقديم المذكور قصر الصفة التى هى الضرب قبل تمامها على الموصوف وهو المضروب فى الأول والضارب فى الثانى، لأن الصفة المقصورة على عمرو فى قولنا: ما ضرب زيد إلا عمراً هى ضرب زيد، لا ضرب مطلقا، والصفة المقصورة على زيد فى قولنا: ما ضرب عمراً إلا زيد، هى الضرب لعمرو، لا الضرب مطلقا، فلو قلنا: ما ضرب إلا عمراً زيد، أو ما ضرب إلا زيد عمراً لزم قصر الصفة قبل تمامها، وذلك يؤدى ظاهراً إلى ما ليس بمراد، وإن لم يؤد إليه حقيقة، ولهذا قل دوره فى الاستعمال، ومما وقع منه مع قلته قول السيد الحميرى[1]:

---

(١) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد الحميرى، كان متشيعاً يذهب مذهب الكيسانية، ويقول بإمامة محمد بن الحنفية، والبيت من قصيدة قالها لما استقام الأمر لبنى العباس، فقام إلى أبى العباس السفاح بعد أن نزل من المنبر وقال:

دونكموها يا بنى هاشم فجددوا عهدها الدارسا

والبيت فى الدلائل صـ٢٣٣، وفى المفتاح صـ١٤٤، والإيضاح جـ٣ صـ٤٦

لــــو خيـــــر المنبـــــر فرســــــانه   مـــــا اختـــــار إلا مـــــنكم فارســـــا

أصله: "ما اختار فارساً إلا منكم" لأن المقصور عليه فى النفى والاســـتثناء إنما هو الذى يلى كلمة الاستثناء، واحترز بقوله: "بحالهما" عن تأخير كلمة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فى أول المثالين: ما ضرب عمــراً إلا زيــد، وفـــى ثانيهما: ما ضرب زيد إلا عمراً، فيؤخر إلا فى الأول عن عمرو، والثانى عن زيد لأن التأخير يؤدى معناه إلى ما ليس بمراد؛ إذ معنى أصل المثال الأول انحصـــار ضرب زيد فى عمرو، وجواز أن يكون عمرو مضروباً لغيره، وعلى تقدير تأخير كلمة الاستثناء عن المقصور عليه وتقديمهما على المقصور انعكس هــذا المعنـــى، ومعنى المثال الثانى انحصار مضروبية عمرو فى زيد، وجـــواز أن يكـــون زيـــد ضارباً لغيره، وعلى تقدير تأخير كلمة الاستثناء عن المقصور عليه وتقديمهما على المقصور انعكس هذا المعنى، فعلم مما مر أنه إذا أريد قصر الفاعل على المفعـــول وبالعكس بالنفى والاستثناء يجوز فيه الأمران أحدهما: تقديم المقصور على كلمـــة الاستثناء والمقصور عليه، وثانيهما: تأخير المقصور عنهما مع تقديم كلمة الاستثناء على المقصور عليه، ولا يجوز مع تأخير كلمة الاستثناء عنه، لكن الثـــانى قليـــل الدور فى الاستعمال، والأول هو الكثير.

فإن قيل: ينبغى أن لا يجوز تأخير المقصور عن كلمة الاستثناء والمقصور عليه مطلقاً سواء قدمت كلمة الاستثناء على المقصور عليه، أو أخرت عنه وقدمت على المقصور.

أما عدم جواز الثانى فلما مر من أنه يؤدى إلى ما ليس بمراد كما ذكر من الانعكاس.

وأما عدم الأول: فلأنه لا يخلو: إما أن يجوز تعدد المستثنى بعد إلا، أو لا يجوز، فإن لم يجز يلزم خلو الفعل المتعدى عن الفاعل، أو المفعول فى حال يـــراد تعلقه بهما فيه؛ لأنه إذا لم يجز يكون إما المقصور فقط وإما المقصور عليه فقـــط

معمولاً للفعل المذكور، والآخر ليس بمعمول له، فيلزم الخلو المذكور، وإن جاز تعدد المستثنى المفرغ بعد إلا فيكون لكل من المستثنى مستثنى منه مقدر عام مناسب على الوصف المذكور، فحينئذ يكون معنى قولنا: "ما ضرب إلا عمراً زيد": ما ضرب أحداً أحدٌ إلا عمراً زيد، وهو معنى يغاير معنى "ما ضرب زيدٌ إلا عمرا"، بل ينافيه، لأن معنى الأول قصر كل واحد من الفاعل والمفعول على الآخر، بخلاف الثانى؛ فإن معناه قصر الفاعل فقط على المفعول فيؤدى التأخير المذكور إلى عدم انحصار مضروبية عمرو فى زيد وإلى انحصارها فيه، وذلك ظاهر البطلان، قلنا: يختار جواز تعدد المستثنى المفرغ بعد إلا، ولا يلزم من جوازه وقوعه فحينئذ لا يؤدى إلى شىء مما ذكر أو يختار عدم جوازه، ولا يلزم خلو الفعل المتعدى عن الفاعل أو المفعول به إذ لا يلزم من عدم جوازه عدم معمولية المذكور بعد إلا.

فإن قيل: جواز تركيب مثل "ما ضرب إلا عمراً زيد" يقتضى جواز أن يكون عمرو مضروباً لغير زيد، ويقتضى عدم جوازه، فجوازه يفضى إلى المحال فهو محال، قلنا: يقتضيهما باعتبارين، وهو ليس بمحال. وقيل: إذا أخر المقصور عليه والمقصور عن إلا، وقدم المرفوع كقولنا: ما ضرب إلا زيد عمراً فهو على كلامين، وعمراً منصوب بفعل مضمر، فكأنه قيل: ما ضرب إلا زيد، أى ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: من ضرب زيد؟ فقيل: عمراً، أى ضرب عمراً، ولو قدم المنصوب على المرفوع لا يجوز تقديره كلامين بالاتفاق، وإلا بقى الفعل المتعدى بلا مفعول لتنزيله منزلة اللازم.

قوله: "وفى إنما" عطف على قوله: ففى الاستثناء، يريد أن يشير إلى كيفية سلوك القصر فى "إنما" بعد أن تبين سلوكه فى النفى والاستثناء، وهو أنه يجب تأخير المقصور عليه عن المقصور فى "إنما" يقول: إنما ضرب زيد عمراً بخلاف النفى والاستثناء فإنه يجوز كما مر.

والفرق أن الواقع أخيراً ههنا هو المقصور عليه أبداً، فلو قدم على غيره لأدى إلى إلباس المقصور عليه بغيره، بخلاف الاستثناء فإنه لا يجب أن يكون الواقع أخيراً هو المقصور عليه بدليل بيت البحترى[1]، بل المقصور عليه هو ما يلى إلا، ومن وجوب تأخير المقصور عليه عن المقصور فى "إنما" يعلم الفرق بين قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[2] وبين قولنا: إنما يخشى العلماء من عبادة الله بتقديم المرفوع على المنصوب، فالأول يقتضى انحصار خشية الله على العلماء، والثانى يقتضى انحصار خشية العلماء على الله.

وحكم "غير" إذا استعمل بمعنى "إلا" فى الاستثناء حكم ("إلا" فى إفادة القصرين)، أى قصر الموصوف على الصفة، وبالعكس، وقيل: قصر إفراد وقصر قلب، وفى (امتناع مجامعة "غير") "لا العاطفة"، تقول فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً: ما زيد غير شاعر، لمن يعتقد أن زيداً شاعر وكاتب، وقلباً: ما زيد غير قائم لمن يعتقد أن زيداً قاعد لا قائم، وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام: ما شاعر غير زيد، ولا تقول: ما زيد غير شاعر لا كاتب، ولا شاعر غير زيد لا عمرو.

---

(١) الصواب: بيت الفرزدق.. أنا الذائد.. البيت.

(٢) سورة فاطر الآية ٢٨.

الإنشـــــــاء

الإنشاء إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وأنواعـــه كثيرة، منها التمنى، واللفظ الموضوع له "ليت" ولا يشترط إمكان المتمنى، تقـــول: ليت الشباب يعود، وقد يتمنى بهل نحو: هل لى من شفيع، حيث يعلم أن لا شـــفيع، وبلو نحو: لو تأتينى فتحدثنى بالنصب.

الإنشـــــاء

(الإنشاء إن كان طلباً) إلى آخره، لما فرغ من الباب الخامس شـــرع فـــى الباب السادس فى الإنشاء، وقد سبق معنى الإنشاء، والكلام ههنا فى أقسام الإنشاء وأنواعه.

الإنشاء قسمان: طلب، وغير طلب.

أما غير الطلب فقد مر مثل: نِعْمَ الرجل زيد، وربما يضحك بكر، وكم غلامٍ شريت، وعسى أن يجيء زيد، وما أحسن خالــد، وصـــيغ العقـــود مثـــل: بعـــت واشتريت[1].

وأما (الطلب فيستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) لامتنـــاع طلـــب الحاصل[2]، ولابد للطلب من تقدم تصور المطلوب إجمالاً كشىء ما، أو تفصـــيلاً كإنسان، وهو المقصود بالنظر ههنا، وأنواعه كثيرة[3].

---

(١) انظر عروس الأفراح فلصاحبه رأى مخالف جـ٢ صـ٢٣٤ شروح.

(٢) فلو استعملت صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقيـــة، ويتولـــد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام مثل: ﴿يا أيها النبى اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين﴾ على طلب دوام التقوى.

(٣) هى خمسة: الأمر – النهى – التمنى – النداء – الاستفهام، ومنهم من عد الترجى قســـماً سادساً، ومنهم من أخرج التمنى والنداء منها. انظر حاشية الدسوقى جـ٢ صـ٢٣٨ شروح.

التمنى

منها التمنى[١] واللفظ الموضوع له: ليت، ولا يشترط فى التمنى (إمكانـــه)، بل قد يكون ممكناً مثل: ليت زيداً يجيء، فتطلب مجيء زيد فى حال لا يتوقع ولا لك طماعية فى وقوعه، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت لعل، أو عســـى، وقـــد يكون ممتنعا مثل:

ليـــــت الشـــــباب يعـــــود[٢]

فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود، وكقولك: ليت زيداً جـــاءنى، فتطلـــب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه.

وقد يتمنى بهل[٣] كقول القائل: هل لى من شفيع، حيث يعلم أنه لا شفيع له فيه، إما بأن لا يكون له ثمة شفيع أصلاً، أو إن كان لم يكن مما يعلم وجوده البتة، فيمتنع حمله على الاستفهام، لأن الاستفهام مما يستدعى فى مطلوبه إمكان حصوله، وإذا استعمل هل فى مقام يعلم أن لا شفيع ثمة ولا يسع إمكان التصـــديق بوجـــود الشفيع، فامتنع إجراء الاستفهام على أصل معناه، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمنى وكأنه قال: ليت لى من شفيع.

وقد يتمنى (بلو) أيضاً نحو قولك: لو تأتينى فتحدثنى، بنصـــب فتحـــدثنى، فكأنك قلت: ليتك تأتينى فأن تحدثنى؛ لأن النصب لا يكـــون إلا بإضـــمار أن فـــى

---

(١) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة مع نفى الطماعية فى ذلك الشيء بأن كان غيـــر ممكن، أو كان ممكناً، ولكنه بعيد كما ذكر فى المثالين.

(٢) هذا جزء بيت نسبه الجاحظ فى البيان والتبيين جـــ٣ صـــ٤٦ لأبى العتاهية، ونسبه المبرد فى الكامل، وثعلب فى أماليه: لسلم بن غزية وروايتهما:

فيـــا ليـــت الشـــباب يعـــود يومـــا فـــأخبره بمـــا فعـــل المشـــيب

(٣) واستعمال "هل" فى التمنى من باب الاستعارة التبعية، أو المجاز المرسل.

جواب الأشياء الستة[1]، فتضمن "لو" معنى التمنى لأنها لامتناع الشىء لامتناع غيره، ويفرض غير الواقع واقعا بكلمة (لو) وكذا فى التمنى يطلب ما لا يمكن حصوله، أو يمكن حصوله، لكن ليس للطالب توقع ولا طمع فى حصوله، فناسب أن يضمن فيها معنى التمنى، وإنما قال: بالنصب لأنه يقتضى أن يتمنى بلو بناء على ما ذكر، والرفع لا يقتضيه بل هو إما عطف على تأتينى، وإما استئناف، وجواب (لو) على التقديرين محذوف.

(١) التمنى – الاستفهام – العرض، ودخل فيه التحضيض – الأمر – النهى – الترجى لا ينصب جوابه خلافاً للكوفيين، والدعاء داخل فى الأمر.

السكاكى: كأن حروف التنديم والتحضيض هى: هــلا، وألاّ بقلــب الهــاء همزة، و"لو لا"، و "لو ما" مأخوذة منهما مــركبتين مــع "لا" و "مــا" المزيــدتين لتضمينهما معنى التمنى ليتولد منه فى الماضى التنديم نحو: هلا أكرمت زيداً، وفى المضارع التحضيض نحو: هلا تقوم، وقد يتمنى بلعل فتعطَى حكم ليت نحو: لعلى أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول.

قوله السكاكى[1]: (كأن حروف التنديم) إلى آخره: يشير إلى أنه مما يؤكــد أن هل، ولو يتمنى بهما هو أن حروف التحضيض مركبة منهما، ومن (ما) و (لا) و (لو) فقد يتمنى بغيرهما من حروف التنديم، والتحضيض (وهى هلا، وألا بقلــب الهاء همزة، ولولا، ولوما)، فكأنها مأخوذة من هل ولو (مــركبتين مــع لا، ومــا، والمزيدتين) لتضمن هل، ولو معنى التمنى ليتولد منه فى الماضى، فإذا قيل: هــلا أكرمت زيدا، فكأن المعنى: ليتك أكرمت زيدا متولداً منه معنى (التنــديم)، وهــو الندامة على أنه لم ما أكرمت زيداً؟ ويتولد فى المضارع[2] التحضيض، فإذا قيــل: هلا تكرم زيدا فكأن المعنى: ليتك تكرمه متولدا منه معنى السؤال، والتحضــيض، أى أكرمه، ولم لا تكرمه؟

وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت، وهو أن ينصب المضارع فــى جوابهــا بتقدير "أن" نحو: لعلى أحج فأزورك بالنصب، وإنما أعطى حكم ليت حيث يكــون المرجو بعيد الحصول، فحينئذ قل التوقع والطمع فى حصوله فيقرب مــن معنــى التمنى، فلذلك يعطى حكمه، والمرجو فى المثال المذكور هو الحــج المتعقــب لــه الزيارة، وهو إذا كان بعيد الحصول يعطى لعل حكم التمنى لينصب فأزورك بعدها،

---

(١) المفتاح صــ١٤٧.

(٢) قال الدسوقى فى حاشيته جــ٢ صــ٢٤٤: وكان المناسب أن يقول: وفى المســتقبل، لأن صيغة المضارع مع هذه حروف تحتمل الحال والاستقبال، والتحضيض إنما يكون فى المستقبل، وأيضا صيغة المضارع إذا كانت بمعنى الماضى كانت تلك الحروف معها للتنديم.

وعليه قراءة عاصم فى رواية حفص ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾[1] بنصب فأطلع.




(١) سورة غافر الآيتان ٣٦، ٣٧.

ومنها الاستفهام وألفاظه الموضوعة له: الهمزة، وهل، وما، ومــن، وأى، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيان. فالهمزة لطلب التصديق، كقولك: أقام زيد؟ وأزيد قائم؟ أو التصور كقولك: أدبس فى الإناء أم عسل؟ وأفى الخابية دبسك أم فى الزق؟ ولهذا لم يقبح: أزيد قائم؟ وأعمراً عرفت؟ والمسئول عنه بها هو مــا يليهــا كالفعل فى: أضربت زيداً؟ والفاعل فى: أأنت ضــربت؟ والمفعــول فــى: أزيــداً ضربت؟

و"هل" لطلب التصديق فحسب، نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟ ولهذا امتنع: هل زيد قام أم عمرو؟ وقبح: هل زيداً ضربت؟ لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل دون: هل زيداً ضربته؟ لجواز تقدير المفسر قبل "زيداً".

الاستفهام

(ومنها الاستفهام) إلى آخره. من أنــواع الطلــب الاســتفهام[1] والألفــاظ الموضوعة له الهمزة يريد مسماها، وهو: آء، وهل، وما، ومن، وأى، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيان بفتح الهمزة وبكسرها قليل الاستعمال، هذه الكلمات ثلاثة أنواع:

أحدها يختص بطلب حصول التصور، وثانيها يخــتص بطلــب حصــول التصديق، وثالثها لا يختص.

الهمزة

والهمزة من النوع الأخير فيطلب بها التصديق فى الجملتين كقولــك: أقــام زيد؟ وأزيد قائم؟

---

(١) هو: طلب حصول صورة الشىء فى الذهن، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور، راجع الفرق بين التصور والتصديق فــى المفتــاح صــ١٤٨، وشروح التلخيص جــ٢ صــ٢٤٦، ٢٤٧، وكتب المنطق.

ويطلب بها (التصور)، إما تصور المسند إليه كقولك: أدبس[1] فى الإناء أم عسل؟ وإما تصور المسند كقولك: أفى الخابية دبسك أم فى الزق[2] ؟ ولكون الهمزة لا تختص لم يقبح: أزيد قام؟ وأعمراً عرفت؟ لإمكان حملها فيهما على طلب التصور، وقبحا لو حملت على طلب التصديق، لأن التصديق يستدعى حصول التصديق، هذا إذا حمل المثال الأول على التخصيص، أما لو لم يحمل عليه فلا قبح فيه مطلقا.

والمسئول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى: أضربت زيدا؟ إذا كان الشك فى الفعل نفسه، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، وكالفاعل فى: أأنت ضربت؟ إذا كان الشك فى الفاعل من هو، وكالمفعول فى: أزيداً ضربت؟ إذا كان الشك فى المفعول من هو.

هل

وهل من النوع الثانى لا يطلب به إلا التصديق إما فى الجملة الفعلية نحو: هل قام زيد؟ أو فى الاسمية نحو: هل عمرو قاعد؟ ولاختصاصه بطلب التصديق امتنع: هل زيد قائم أم عمرو؟ لأن أم إذا كانت متصلة فهى لطلب التعيين بعد العلم للطالب بحصول النسبة إلى أحد الأمرين، فلا يتوجه الطلب إليها لامتناع طلب الحاصل، وهل لطلب التصديق فلا تكون النسبة حاصلة للطالب لاستدعاء الطلب عدم حصول المطلوب، فالجمع بينهما هو الجمع بين المتنافيين.

وأما أم المنقطعة فلأنها ليست لطلب التعيين المنافى لطلب هل، بل لطلب الوجود الموافق لطلب هل، فلا يكون الجمع بينهما جمعاً بين متنافيين، وقبح: هل زيداً ضربت؟ لأن تقديم المفعول على الفعل يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل،

---

(١) الدبس هو: شراب حلو يتخذ من تمر أو عنب.

(٢) قال بهاء الدين السبكى عن هذا المثال: وفيه تساهل فإن "فى الخابية" ليس مسندا بل المسند الاستقرار الذى هو عامل فى هذين الجارين والمجرورين، ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الظرف بل الاستقرار الذى يتعلق به الظرف جـ٢ صـ٢٥١ شروح.

وهل يقتضى أن لا يكون التصديق حاصلا وقت الطلب؟ فبينهما تدافع، وإنما قـــال: وقبح: هل زيداً ضربت؟ ولم يقل: (امتنع) مع أن الجمع بين هل، وبين التقديم جمع بين المتنافيين كما سبق لأن زيداً فى المثال المذكور يحتمل أن يكون مفعولاً لفعـــل محذوف، فيكون من باب التأكيد بتقديره: هل ضربت زيداً ضربت؟ فلم يقبح علـــى هذا، لكن هذا الاحتمال مرجوح لأن ضربت ما أخذ مفعوله[1]، ولم يقبح: هل زيداً ضربته؟ لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدماً على المفعول الذى هو زيدا ليكـــون التقدير: هل ضربت زيدا ضربته؟ ويجوز أن يقدر أيضا بعـــد المفعـــول ليكـــون التقدير: هل زيداً ضربت ضربته؟ فقبح على هذا، (وهذا)[2] التقدير مرجـــوح فـــلا يحمل عليه مع وجود الراجح.

---

(١) ويجوز أن يكون تقديمه للاهتمام لا للتخصيص، وحينئذ فلا يكون التقديم مستدعيا للتصديق بحصول الفعل، فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل لكن ذلك خلاف الظاهر.

(٢) لفظ (وهذا) ساقط من الأصل.

وجعل السكاكى قبح (هل رجل عرف؟) لذلك، ويلزمه ألا يقبح (هـل زيـد عرف؟) وعلل غيره قبحهما بأن "هل" بمعنى قد فى الأصل، وترك الهمـزة قبلهـا لكثرة وقوعها فى الاستفهام، وهى تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح: (هـل تضرب زيداً وهو أخوك؟) ولاختصاص التصديق بهما وتخصيصـهما المضـارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمنياً أظهر كالفعل ولهذا كان **(فهـل أنتم شاكرون)** أدل على طلب الشكر من: "فهل تشكرون"؟، "وفهل أنتم تشـكرون؟" لأن إبراز ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصـوله، ومـن "أفأنتم شاكرون؟"، وإن كان للثبات لأن هل أدعى للفعل من الهمزة، فتركه معها أدل على ذلك، ولهذا لا يحسن: "هل زيد منطلق؟" إلا من البليغ، وهى قسمان: بسـيطة، وهى التى يطلب بها وجود الشىء، كقولنا: هل الحركة موجودة؟ ومركبـة، وهـى التى يطلب بها وجود شىء لشىء كقولنا: هل الحركة دائمة؟ والباقية لطلب التصور فقط.

وجعل صاحب المفتاح قبح[(١)] هل رجل عرف؟ لذلك، أى: لما قبح له "هـل زيداً ضربت؟" وقد مر وجه قبحه.

قال المؤلف[(٢)]: ويلزمه ألا يقبح: هل زيد عرف؟ لامتناع تقـدير التقـديم والتأخير فيه عنده على ما سبق فى بحث تقديم المسند إليه.

وعلل غير[(٣)] صاحب المفتاح قبح "هل رجل عرف؟" "وهل زيد عـرف؟" بأن هل فى الأصل بمعنى قد كقوله تعالى: **﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ﴾**[(٤)] أى: قد أتى،

---

(١) المفتاح صـ١٤٨.

(٢) انظر الإيضاح جـ٣ صـ٦٢.

(٣) الزمخشرى فى المفصل صـ٣١٩، وراجع شرح بهاء الدين السـبكى جــ٢ صــ٢٥٨ شروح.

(٤) سورة الإنسان الآية١.

فإذا استعمل فى الاستفهام فينبغى أن يؤتى معه بالهمزة، إلا أنهم قد تركوا الهمــزة قبل هل لكثرة وقوعها فى الاستفهام، وإذا كان فى الأصل بمعنى قد[١]، وقبح "قــد رجل عرف"، "وقد زيد عرف" فكذا مع هل.

قلت: إنما يلزمه أن لايقبح هل زيد عرف؟ أن لو انحصرت جهة القبح عنده فى تقدير التقديم والتأخير، ولم قلت: إنه كذلك، ولو سلم جهة الانحصار فيه لكن لا نسلم انتفاء اللازم عنده، وكذلك عند صاحب الكشاف، فإنه قال فى المفصــل فــى النحو فى فصل حذف فعل الفاعل والمرفوع فى قولهم: هل زيد خرج؟ فاعل فعــل يفسره هذا الظاهر، وجعله من جملة ما يجب فيه حذف الفعل وذكره مع الأمثلة التى لا شذوذ فيها، وهذا منه تصريح بأنه لا قبح فى "أزيد عرفت؟" "وإن كان" "هل زيد عرف؟" قبيحاً عند البعض.

وهل تخصص المضارع بالاستقبال، ولهذا لا يصح أن يقال: هل تضــرب زيداً وهو أخوك ويراد به الحال، كما يصح أن يقال: أتضرب زيداً وهــو أخــوك ويراد به الحال، لأن الهمزة أصل فى الاستفهام والتصرف فى الأصل أكثر منه فى غيره، ولاختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمنيا أظهر كالفعل.

أما الثانى وهو أن يكون لها مزيد اختصاص بالفعل على تقدير تخصيصها المضارع بالاستقبال فظاهر، وأما الأول وهو أن يكون لها مزيد اختصاص بالفعل على تقدير اختصاصها بالتصديق، فلأن الفعل لا يكون إلا صفة لكونــه عرضــاً، والمطلوب بهل فى التصديق لا يكون إلا صفة لأن المطلوب بها هو الثبوت للشىء وانتفاؤه عنه وهما صفتان، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفى والإثبات إنما

---

(١) قال الزمخشرى فى المفصل صــ٣١٩: فصل: وعند سيبويه أن هل بمعنى قــد، إلا أنهــم تركوا الألف قبلها، لأنها لاتقع إلا فى الاستفهام، وقد جاء دخولها فى قوله:

ســائل فــوارس يربــوع بشــدتنا   أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم؟

يتوجهان إلى الصفات لا إلى الذوات من حيث إنها ذوات؛ لأن الذوات من حيث هى ذوات فيما مضى وفى الحال وفيما يستقبل فلا تثبت ولا تنفى إلا باعتبار الوجـود والعدم وهما صفتان، فعلم أن "هل" لا يتعلق إلا بالصفة، والفعل لا يكون إلا صـفة بخلاف غير الفعل فإنه قد يكون ذاتاً.

ولكونها للتصديق خاصة يكون لها مزيد اختصاص بالفعل فثبـت أن هـل يكون لها مزيد اختصاص بالفعل، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنتُمْ شَـاكِرُونَ**﴾[1] أدل على طلب الشكر من قولنا: فهل تشكرون؟ ومن قولنا: فهل أنتم تشكرون؟ لأن إبراز ما سيتجدد وهو الفعل فى معرض الثابت وهو الجملة الاسمية بحيث يكـون المبتدأ والخبر فيها اسمين أدل على كمال العناية بحصول بقائه على أصـله هـو إبرازه فى معرض التجدد، وكذا قوله: فهل أنتم شاكرون؟ أدل على طلب الشكر من قولنا: أفأنتم شاكرون؟ وإن كان أفأنتم شاكرون؟ لثبوت الشكر واستمراره كما فهل أنتم شاكرون؟ لأن هل كما علم أدعى للفعل من الهمزة، فترك الفعل مع "هـل" أدل على كمال العناية بحصوله ثابتاً مستمراً من ترك الفعل مع الهمزة، ولكون "هـل" أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن "هل زيد منطلق؟" إلا من البليغ؛ لأنه إذا كان من البليغ يفهم أن السؤال عن استمرار الانطلاق لا عن التصديق، لأن البليغ لا يستعمل هذا التركيب إلا حيث يكون المراد عدم التجدد، ولإحاطته بما يقتضـيه هـل مـن الفعل، وإن تركه معها أدخل فى الإنباء عن استدعاء المقام عدم التجـدد، بخـلاف نحو: أزيد منطلق؟ فإنه لا يحسن هذا التركيب إلا من البليغ؛ لأن الهمزة لا تستدعى الفعل استدعاء "هل" له، فيجوز ترك الفعل مع الهمزة وإن لـم يكـن أدعـى لـه لاستدعاء المقام عدم التجدد.

وهى قسمان:

بسيطة: وهى التى يطلب بها وجود الشىء، كقولنا: هل الحركة موجودة؟

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٨٠.

ومركبة: وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء كقولنا: هل الحركة دائمة؟ فيطلب بها ههنا وجود الدوام للحركة، والباقية من كلمات الاستفهام غير الهمزة، وهل من النوع الأول، وهو أن يكون لطلب التصور فحسب[١].




---

(١) فهى تشترك فى أنها لطلب التصور، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شىء آخر.

قيل: فيطلب "بما" شرح الاسم كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهية المسمى كقولنا: ما الحركة؟ وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما.

ما

أما "ما" فيطلب بها إما شرح الاسم، أى شرح معنى الاسم لغة، أو شــرح ماهية مفهوم الاسم اصطلاحا كقولنا: ما العنقاء؟ المطلوب ههنا شرح هذا الاسم كما ذكر وإما تمام ماهية الشيء الموجود كقولنا: ما الحركة؟ فيسأل عنها بعــد العلــم بوجودها.

والقسم الأول من مطلبى "ما" يتقدم على مطلبى "هل" جميعا، لأن الســؤال عن وجود الشيء بعد العلم بنفس ذلك الشيء لأنه لو لم يتصوره لا يكون به شعور فلا يسأل عن وجوده.

والقسم الثانى منهما يتقدم على مطلب هل المركبة؛ لأن السؤال عن حقيقــة الشيء الموجود فى نفسه يتقدم على السؤال عن وجود حقيقته لموجود آخــر، فــلا يتأخر عن مطلب هل البسيطة؛ لأنها لطلب العلم بوجود الشيء فى نفســه، وهــو متقدم على طلب حقيقة الشيء الموجود فى نفسه، لأن هذا المطلب لا يكون إلا بعد العلم بوجوده، وإذا كان كذلك فهل البسيطة تقع فى الترتيب بين قسمى "ما" – أعنى الذى لشرح الاسم، والذى لماهية المسمى – فالسؤال "بما" الذى يطلب بــه شــرح الاسم، والجواب عنه يقدم على هل البسيطة، ثم السؤال بهل البسيطة مع الجــواب يقدم على السؤال "بما" الذى يطلب به ماهية المسمى، وهذا يقدم على السؤال بهــل المركبة لما علم.

و"بمن" العارض المشخص لذى العلم كقولنا: من فى الدار؟

وقال السكاكى: يُسْأل "بما" عن الجنس، تقول: ما عندك؟ أى: أى أجناس الأشياء، وجوابه: كتاب، ونحوه، أو عن الوصف، تقول: ما زيد؟ جوابه: الكريم، ونحوه، وبمن عن الجنس من ذوى العلم، تقول: من جبريل؟ أى: أبشر هو أم ملك أم جنى؟ وفيه نظر.

ويُسْأل "بأى" عما يميز أحد المتشاركيْن فى أمر يعمهما نحو: **(أى الفريقين خير مقاماً)** أى: نحن أم أصحاب محمد؟

وبكم عن العدد نحو: **(سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة)**.

وبكيف عن الحال، وبأين عن المكان، وبمتى عن الزمان، وأيان عن المستقبل قيل: وتستعمل فى مواضع التفخيم مثل قوله تعالى: **(يسأل أيان يوم القيامة)** و"أنى" تستعمل تارة بمعنى "كيف" نحو" **(فأتوا حرثكم أنى شئتم)** وأخرى بمعنى "من أين" نحو: **(أنى لكِ هذا)**.

من

وأما من فيطلب به العارض المشخص لذى العلم كقولنا: من فى الدار؟ فيجاب بزيد، ونحوه مما يفيد التشخيص، فإن أريد بالعارض المشخص العارض المعين التعيين الشخصى فلا يجب أن يطلب بمن ذلك لأنه قد يطلب به المميز الذى يتعين معه المعروض عند الطالب، وإن كان كلياً مثل: الكريم، والفاضل، والجواد، وإن أريد به أعم منه فهو صحيح.

وقال صاحب المفتاح[1]: يسأل "بما" عن الجنس، تقول: ما عندك؟ أى: أى أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: كتاب، أو فرس، أو نحوهما، أو عن الوصف تقول:

---

(١) المفتاح صـ١٤٩، ١٥٠.

ما زيد؟ وجوابه: الكريم، أو الفاضل، أو نحوهما، وبمن عن الجنس من ذوى العلم تقول: من جبريل؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم جنى؟.

قال المؤلف: وفيه نظر.

ولعل نظره أن ما ذكره فى السؤال بما هو عن الجنس، أو الوصف ليس كذلك، إذ يخرج عنه السؤال بما هو عن الماهية النوعية، وعن الحد اللهم إلا إذا أراد بالجنس الكلى الذى هو غير الوصف فالنظر ساقط، لكنه يخالف ما ذكره غيره فى "ما" ولا يسأل به عن الوصف، ولزمه أن لا يصح الجواب على ما ذكره فى "من" بالشخص، وليس كذلك لما ذكرناه من صحة الجواب به، ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو جنى، هذا إذا كان مراد صاحب المفتاح من قوله: يسأل "بما" عن كذا، ويسأل "بمن" عن كذا الحصر فيه، أما إذا لم يرد الحصر فيه فالنظر ساقط، والظاهر من البحث السابق عليهما، والآتى بعدهما هو أن المراد الحصر.

اعلم أنه قد يجاب "بما" بالوصف توسعاً أو اضطرارا، فيقام الوصف مقام الحدود الحقيقية.

أى

وأما أى فيسأل بها عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما، وذلك الأمر قد يكون هو الشيئية، وقد يكون أخص منها سواء كان ذاتيا، أو عرضياً كقولنا: أى شىء هو؟ أو أى جسم هو؟ أو أى حيوان هو؟ ويجاب بالمميز وفى التنزيل؟ ﴿**أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا**﴾[(1)] أى: نحن أم أصحاب محمد عليه السلام؟ وهما متشاركان فيما يعمهما من كون كل منهما فريقا هو أخص من الشيئية، وفيه: ﴿**أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا**﴾[(2)] أى: الإنسى أم الجنى؟ وهما متشاركان فى كون كل منهما يصلح أن يكون آتياً به.

---

(١) سورة مريم الآية ٧٣.

(٢) سورة النمل الآية ٣٨.

كم

وأما كم فللسؤال عن العدد، فإذا قلت: كم درهما مالك؟ وكم رجلاً رأيت؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا؟ وتقول: كم درهمك؟ وكم مالك؟ أي: كم دانقا، أم كم دينارا؟ وكم ثوبك؟ أي كم شبراً أو كم ذراعاً؟ وكم ماكث؟ أي كم يوما أو كم شهراً؟ وكم رأيتك؟ أي كم مرة؟ وكم سرت؟ أي كم فرسخا؟ أو كم يوما؟ وفي التنزيل: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[1] أي كم مرة، ومنه قول الفرزدق:[2]

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

فيمن روى بنصب المميز[3]، وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية، فيقدر المميز منصوبا على الأول، ومجروراً على الثاني، وعلى رواية الجر تتعين للخبرية.

الفدعاء: معوجة الأصابع، عليَّ: على كره مني، العشار: جمع عشراء وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل فيها الفحل عشرة أشهر، وزال عنها اسم المخاض، ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع.

كيف

وأما كيف للسؤال عن الحال، إذا قيل: كيف زيد؟ فجوابه صحيح أم سقيم أو مشغول أم فارغ، أو شج أو جذلان، أو نحو ذلك ينتظم الأحوال كلها مما يصح أن يقع جوابا عن السؤال بكيف.

---

(١) سورة البقرة الآية ٢١١.

(٢) البيت من (الكامل) وهو في الديوان جـ٢ صـ٤٥١، ويروى: كم خالة. وفي هذا البيت يعير جريراً بأن عماته وخالاته يعملن بالرعي، وهو من عمل الرجال خاصة.

(٣) هذا أي أنه على رواية النصب يتعين الاستفهام غير مسلم، بل كم الخبرية قد تنصب المميز، وعلى ذلك أنشد سيبويه البيت.

أين

وأما أين فللسؤال عن المكان إذا قيل: أين زيد؟ فجوابه: فى الدار أو فى المسجد، أو فى السوق، أو نحو ذلك ينتظم الأماكن كلها.

متى - أيان

وأما متى، وأيان فللسؤال عن الزمان، إذا قيل: متى جئت؟ وأيان جئت؟ قيل: يوم الجمعة، أو يوم الخميس، أو شهر كذا، أو سنة كذا.

قال المؤلف: فيسأل بأيان عن الزمان المستقبل، وقيل[١]: تستعمل أيان فى مواضع التفخيم كقوله تعالى: **﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾**[٢] أى: متى؟ استبعاداً أو استهزاءً.

أنى

وأما أنى فتستعمل تارة بمعنى "كيف"، قال تعالى: **﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾**[٣] أى: كيف شئتم[٤]، والمحل واحد، ولا يستقيم هنا بمعنى من أين؟

وأخرى بمعنى من أين، قال تعالى: **﴿أَنَّى لَكِ هَـذَا﴾**[٥] أى: من أين؟ لك هذا الرزق الآتى فى غير أوانه[٦]، والأبواب مغلقة عليك، وهو دليل جواز الكرامة للأولياء، قالت: **﴿هُوَ مِنْ عِندِ اللّهِ﴾**.

---

(١) القائل بذلك على بن عيسى الربعى كما صرح بذلك فى الإيضاح صـ١٣٧.

(٢) سورة القيامة الآية ٦.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٣.

(٤) وقيل: هى هنا شرطية، وقيل: إنها بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها، راجع حاشية الدسوقى وشرح بهاء الدين السبكى جـ٢ صـ٢٨٣.

(٥) سورة آل عمران الآية ٣٧.

(٦) لأنه كان يجد عندها فاكهة الشتاء فى الصيف، وفاكهة الصيف فى الشتاء.

ثم إن هذه الكلمات كثيراً ما تستعمل فى غير الاستفهام كالاستبطاء نحو: كم دعوتك، والتعجب نحو: **(مالى لا أرى الهدهد)** والتنبيه على الضلال نحو: **(فـأين تذهبون)**، ومنها الوعيد كقولك لمن يسىء الأدب: ألم أؤدب فلاناً؟ إذا علم بـذلك. والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة كما مر.

الأغراض البلاغية التى يخرج إليها أسلوب الاستفهام

(ثم إن هذه الكلمات)، إلى قوله: (قالوا معلم مجنون).

اعلم أن هذه الكلمات للاستفهام كثيراً ما تستعمل فى معانٍ غير الاسـتفهام بمعونة قرائن الأحوال التى بحسب ما يناسب المقام[1]، منها الاستبطاء نحـو: كـم دعوتك، أى: كثيراً من المرات دعوتك فتأخرت، وهو شكاية عن البطء، ونهى عن تأخر إيجاد الفعل[2] ومنها التعجب نحو قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام: **﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾**[3] ومنها التنبيه على الضلال نحو قولـه تعـالى: **﴿فَـأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾**[4]

ومنها الوعيد كقولك لمن يسىء الأدب: ألم أؤدب فلانا إذا علم مسىء الأدب تأديبك فلاناً وقد أدبته فامتنع أن يطلب العلم بتأديبك فلانا، وهو حاصل، فتولد عنه وعيد مسىء الأدب، وإن لم يعلم مسىء الأدب تأديبك فلاناً لم يكن وعيداً.

ومنها التقرير بإيلاء المقرر به الهمزة كقولك: أفعلت؟ وأتفعـل؟ إذا أردت تقرير الفعل بأنه منه، وكقولك: أأنت فعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل.

---

(١) ودلالتها على هذه المعانى مجاز مرسل، أو كناية.

(٢) ومثل له الخطيب فى الإيضاح بقوله تعالى: ﴿حتى يقول الرسول والذين آمنوا معـه متـى نصر الله﴾ فهو مجاز مرسل علاقته السببية من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب. انظر تجريد العلامة البنانى جـ٢ صـ١٨، وحاشية الدسوقى جـ٢ صـ٢٩٠.

(٣) سورة النمل الآية ٢٠.

(٤) سورة التكوير الآية ٢٦.

وقد جعل صاحب المفتاح[1] قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2] مما هو لتقرير الفاعل.

قال المؤلف[3]: وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذى كسر الأصنام.

قلت: ذلك مدفوع؛ لأن ما قبله من قوله: ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ ومن قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذى كسر الأصنام، ولئن سلم أنه لا يدل عليه السياق لا يلزم منه عدم علمهم به لأنه نقل بعض أهل التفسير أنهم كانوا عالمين به.

---

(١) المفتاح صـ١٥١، وهذا رأى الشيخ فى دلائل الإعجاز حيث قال: لم يقولوا له ذلك - عليه السلام - وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم: ﴿أأنت فعلت هذا﴾ وقال - عليه السلام - ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ ولو كان التقرير بالفعل فى قولهم: "أأنت فعلت" لكان الجواب فعلت أو لم أفعل، صـ٨٧، ٨٨.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٦٢.

(٣) الإيضاح جـ٣ صـ٧٧.

والإنكار كذلك نحو: **(أغير الله تدعون)** ومنه: **(أليس الله بكـــاف عبـــده)** أى: الله كاف عبده؛ لأن إنكار النفى نفى له، ونفى النفى إثبات، وهذا مراد مـــن قـــال: إن الهمزة فيه للتقرير، أى: بما دخله النفى لا بالنفى، ولإنكار الفعل صـــورة أخـــرى وهى نحو: أزيداً ضربت أم عمراً؟ لمن يردد الضرب بينهما، والإنكار إما للتوبيخ، أى: ما كان ينبغى أن يكون، نحو: أعصيت ربك؟ أو: لا ينبغى أن يكـــون، نحـــو: أتعصى ربك؟ أو للتكذيب، أى: لم يكن، نحو: **(أفأصفاكم ربكم بالبنين)** أو لا يكون نحو: **(أنلزمكموها)** والتهكم نحو: **(أصلاتك تأمرك أن نتـــرك مـــا يعبـــد آباؤنـــا)** والتهويل كقراءة ابن العباس: **(ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهـــين مَـــنْ فرعونُ)** بلفظ الاستفهام ورفع فرعون، ولهذا قال: **(إنه كان عالياً من المســـرفين)** والاستبعاد نحو: **(أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)**.

الإنكار

ومنها الإنكار[1] كذلك، أى بإيلاء المنكر الهمزة كقولك: أضـــربت زيـــدا؟ وكقوله تعالى: ﴿**أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ**﴾[2] ومن مجيء الهمزة للإنكار قوله: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾[3] معناه: الله كاف عبده، لأن نفى النفى إثبات، وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أى لتقرير ما دخله النفى الذى هو "ليس"، لا لتقريـــر النفـــى. قوله: "بما دخله النفى" يتعلق بقوله: "للتقرير".

ولإنكار الفعل صورة أخرى غير ما ذكر من إيلاء المنكر الهمزة، وهـــى إنكار محل الفعل نحو قولك: أزيداً أضربت أم عمراً؟ لمن يردد الضرب بين زيـــد

---

(١) انظر الدلائل صـــ٨٩، والمفتاح صـــ١٥١.

(٢) سورة الأنعام الآية ٤٠.

(٣) سورة الزمر الآية ٣٦.

وعمرو دون غيرهما، لأن الفعل يستلزم محلاً، فإذا نفيت المحل فقد نفيت اللازم، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم.

ومن قبيل إنكار نفس الفعل بإنكار محله قوله تعالى: **﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ﴾**(١) أى الذكرين من الضأن والمعز، وكذا الأنثيين منهما.

لما كان المشركون تارة يحرمون ذكور الأنعام، وتارة إناثها، نزل أمراً للنبى عليه السلام، وإنكاراً عليهم، فقال ﷺ للمشركين: إنكم حرمتم أصنافاً من النعم على غير أصل، فمن أين جاءكم التحريم من قبل الذكر أم من قبل الأنثى أم من قبل اشتمال الرحم، فلم يجب لأنهم لو قالوا: بسبب الذكور لحرم جميع الذكور، أو بسبب الأنوثة لحرم جميع الإناث، أو بسبب اشتمال الرحم لحرم الكل، لأن الرحم يشتمل عليه، فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم فى أحد أشياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع أن المراد منه إنكار التحريم من أصله، وكذا قوله: **﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾**(٢) لأن المعنى إنكار أن يكون قد كان من الله إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك ليكون أشد لنفى الإذن وإبطاله، فإنه إذا نفى الفعل عما جعل فاعلاً له فى الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله.

والإنكار الذى يتولد من الاستفهام قسمان: قسم للتوبيخ، وقسم للتكذيب.

أما ما هو للتوبيخ: فبمعنى ما كان ينبغى أن يكون فى التوبيخ على الماضى نحو: أعصيت ربك، أى ما كان ينبغى أن يكون العصيان أو بمعنى "لا ينبغى أن

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٤٣، وراجع الآية فى الكشاف جـ١ صـ٥٣٢، ودلائل الإعجاز صـ٨٨.

(٢) سورة يونس الآية ٥٩.

يكون" فى التوبيخ فى المستقبل نحو: أتعصى ربك، أى: لا ينبغى أن يكون العصيان.

وأما ما هو للتكذيب فبمعنى "لم يكن" فى الماضى نحو قوله: **﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾**[1] هذا خطاب لمن قالوا: الملائكة بنات الله، أى لم يكن الله خصكم بأفضل الأولاد، وهم البنون، واتخذ من الملائكة إناثاً، أى بناتاً، وهذا خلاف ما عليه معقولكم وعادتكم، فإن العبيد لا يؤثرون بالأصفى والأسنى، والسادات بالأرداء والأدنى، أو بمعنى "لا يكون" فى المستقبل، نحو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: **﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾**[2] والخطاب لقومه، والضمير المفعول المؤنث للبينة أو الرحمة التى سبقت، يريد بها الهداية، أى: لا يكون لنا – يعنى لطائفة الأنبياء – إلزام الأمة الهداية، أى قبولها، والحال أنهم كارهون لها لأنه لا يقدر على إلزامها إياهم إلا الله.

ومنها التهكم والسخرية نحو قوله حكاية عن قوم شعيب – عليه السلام – وكان شعيب كثير الصلاة فقالوا سخرية واستهزاء: **﴿أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾**[3].

ومنها التحقير نحو: من هذا؟ فكأنه قيل: هذا شخص مستخفٌ به، وما هذا؟ فكأنه قيل: هذا شيء حقير.

ومنها التهويل كقراءة ابن عباس: **﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَن فِرْعَوْنَ﴾**[4] بلفظ الاستفهام، ورفع فرعون، لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدته وفظاعة أمره أراد أن يصور كنهه فقال: **﴿مَنْ فِرْعَوْنُ﴾** أى هل

---

(١) سورة الإسراء الآية ٤٠.

(٢) سورة هود الآية ٢٨.

(٣) سورة هود الآية ٨٧.

(٤) سورة الدخان الآيتان ٣٠، ٣١.

تعرفون من هو فرعون في فرط عتوه وتجبره؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به؟ ثم عرف حاله في ذلك بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾.

ومنها الاستبعاد نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾[1] أي: من أين؟

وقيل: كيف يتذكرون ويتعظون بالإيمان عند نزول العذاب، لا ينفعهم تذكرهم شيئا وقد جاءهم رسول مبين ظاهر الصدق، ثم تولوا عنه مكذبين، وقالوا: معلم يعلمه القرآن غيره، وهو بشر.

ومنها التوبيخ والتعجب جميعاً كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2] أي: كيف تكفرون، والحال أنكم عالمون بهذه القصة، أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذا الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة والجهل، وأما التعجب فلأن هذه الحال تأبى إلا أن يكون للعاقل علم بالصانع، وعلمه به يأبى أن يكفر وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب.

---

(١) سورة الدخان الآيتان ١٣، ١٤.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨.

ومنها الأمر، والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم عمرا، ورويد بكرا، موضوعة لطلب الفعل استعلاء لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى، وقد تستعمل لغيره، للإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والتهديد نحو: **(اعملوا ما شئتم)** والتعجيز نحو: **(فأتوا بسورة من مثله)** والتسخير نحو: **(كونوا قردة خاسئين)** والإهانة نحو: **(كونوا حجارة أو حديداً)** والتسوية نحو: **(اصبروا أو لا تصبروا)** والتمنى نحو:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى ... ...

والدعاء نحو: رب اغفر لى، والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة: "افعل" بدون استعلاء، ثم الأمر – قال السكاكى – حقه الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب ولتبادر الفهم عند الأمر بشىء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخى، وفيه نظر.

الأمر

(ومنها الأمر) إلى قوله: وفيه نظر. من أنواع الطلب: الأمر، ولفظ الأمر حقيقة فى القول الدال على طلب الفعل، وذلك القول يسمى صيغة، والأظهر أن تلك الصيغة سواء كانت مقترنة باللام نحو: ليحضر، أو غير مقترنة باللام، وسواء كانت فعلاً نحو: أكرِمْ عمراً، أو اسما نحو: رويد بكرا[1] موضوعة لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء، وقوله: للطلب ليخرج ما لا يدل على الطلب مثل: الإباحة وإضافة الطلب إلى الفعل لخروج النهى عنه، هذا على تقدير أن يكون متعلق النهى

---

(١) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل، ويكون مصدراً منصوباً نصب المصادر المأمور بها مصغراً تصغير الترخيم، والأصل إرواداً مصدر أرود فيقال: رويداً عمراً أى أروده أى: أمهله، وقد يكون صفة، وقد يكون حالا، وإذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمراً فهو اسم فعل لا غير بمعنى أمهل.

ترك الفعل، أو المراد بالفعل هو الفعل الذى هو غير الكف، قوله: استعلاء، يخرج عنه الدعاء، والالتماس، لأن الدعاء للتسفل رتبة مثل: اللهـم اغفـر، والالتمـاس للتساوى رتبة مثلما يقول المساوى للمساوى: أعطنى الكتاب، وقال: علـى جهـة الاستعلاء، ولم يقل: على جهة العلو أى على جهة علـو مرتبـة الطالـب علـى المطلوب منه الفعل كما هو عند المعتزلة ليشمل أمر الأدنى للأعلى، ولـم يعتبـر بعضهم فى تعريف قيد العلو، ولا قيد الاسـتعلاء لصـدق الأمـر بـدون العلـو والاستعلاء، كقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[1] فإنه أطلق الأمـر على القول الطالب للفعل الصادر من قوم فرعون بلا علو، لأن فرعون كان أعلى رتبة منهم[2] ولا استعلاء لدلالة قرينة الحال على عدمه، فعلى هذا يكـون الـدعاء والالتماس أيضا أمراً، فإن قيل: الأمر للوجوب، فلو كان كل منهمـا أمـرا لكـان للوجوب وليس كذلك.

أجيب بأن السؤال يقتضى إيجاب المسئول عنه، إلا أنه لا يتقرر الوجـوب على المسئول لأنه لا يلزمه القبول من السائل، وأيضا على هذا كلية قوله: الأمـر للوجوب ممنوعة، بل الأمر الذى للوجوب ما هو على سبيل الاستعلاء فقط، وإنمـا قال: إنها موضوعة لطلب الفعل استعلاء (على سبيل الحقيقة لتبادر الفهم عند سامع تلك الصيغة إلى طلب الفعل)[3] استعلاء وهو علامة الحقيقة وتوقف فهم ما سـوى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء من تلك الصيغة على اعتبار القرائن.

---

(١) سورة الأعراف الآية ١١٠، أو سورة الشعراء الآية ٣٥.

(٢) خلاصة ذلك أن فى الأمر مذاهب قيل: يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو، وقيل: لايشترط فيه شيء منهما، وقيل: يشترط فيه العلو دون الاستعلاء، وقيل بالعكس، ودليل كل ذلك مـذكور فى كتب الأصول.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وقد تستعمل تلك الصيغة لغير طلب بالفعل[(١)] استعلاء، وذلك الغير كالإباحة، وهى تساوى الفعل والترك نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين[(٢)].

والتهديد[(٣)] قيل: هو الطلب الدال على تسخط الإتيان بالمأمور به، وهو فى الحقيقة إخبار بشىء يكون وقوعه فى المستقبل من المخبر يوجب ضرراً للمخبر، نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[(٤)].

والتعجيز: وهو أن تظهر عجز من يدعى أمراً يعتقد أنه ليس فى وسعه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[(٥)].

والتسخير، أى ليدل على أن المأمور مقهور لإرادة الآمر، نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[(٦)] أى مطرودين.

والإهانة نحو قوله تعالى: ﴿قُل كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[(٧)] وهذا المثال يصلح للتسخير أيضا، ومثلت بقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[(٨)].

والتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾[(٩)].

---

(١) لعلاقة بين الغير وبين الأمر بحسب القرائن، فإن قامت قرينة على منع إرادة الأمر فمجاز، وإلا فكناية، ولا يخفى أن مباحث الأمر والاستفهام ليست من فن المعانى، وليس منه إلا نكات العدول من الحقيقة إلى التجوز بالأمر والاستفهام.

(٢) بمعنى أنه يباح لك أن تجالس أحدهما، أو كليهما، أو أن لا تجالس أحدهما. وتفارق الإباحة التخيير بأن لا يجوز الجمع بين الأمرين فى التخيير دون الإباحة وهذا الاستعمال من قبيل المجاز المرسل.

(٣) أى التخويف بمصاحبة وعيد مبين، أو مجمل، وهو أعم من الإنذار.

(٤) سورة فصلت الآية ٤٠.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٣. وراجع الآية فى شروح التلخيص جـ٢ صـ٣١٤.

(٦) سورة البقرة الآية ٦٥، وسورة الأعراف الآية ١٦٦.

(٧) سورة الإسراء الآية ٥٠.

(٨) سورة الدخان الآية ٤٩.

(٩) سورة الطور الآية ١٦.

والتمنى، كقول امرئ القيس[١]:

ألا أيهـا الليـل الطويـل ألا انجـلِ بصبح وما الإصباح منـك بأمثـل

والدعاء إن كان الطلب على سبيل التضرع نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾[٢].

والالتماس إن كان الطلب على سبيل التساوى، كقولك لمن يساويك رتبة: "افعل" بدون الاستعلاء، وإلا لم يكن التماسا، والاحتقار نحو قوله تعالى: ﴿أَلْقُواْ مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾[٣]، وقسم الأمر هكذا الآمر إن كان أعلى رتبة من المأمور، وطلب ما يقصد حصوله أفاد الوجوب إن منع تركه، أو الندب إن لم يمنع، وإن طلب ما لم يقصد حصوله أفاد التحدى إن كان لتعجيز المأمور، والوعيد إن كان المأمور مسخوطاً عليه، وإن كان الآمر أدنى رتبة أفاد التضرع والدعاء، وإن كان مساوياً أفاد الالتماس، وإذا كان المطلوب حاصلا كان الطلب للاستمرار نحو قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾[٤]، وقد يأمر المتكلم نفسه كأنه جرد نفسه عنه ثم خاطبها، كما مر فى قراءة ابن عباس – رضى الله عنه: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأَمْتِعْهُ﴾[٥] على لفظ الأمر، والقائل الله، أى: قال الله: "فَأَمْتِعْهُ" يا قادر[٦].

---

(١) البيت من (الطويل) ومن معلقته المشهورة والتى مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهى أول قصيدة فى الديوان، والبيت فى الإيضاح صـ١٤٤، وفى جل كتب البلاغة، والمراد بالانجلاء: الانكشاف، وبالإصباح: ظهور ضوء الصباح، فكأنه يقول: انكشف أيها الليل الطويل طولاً لا يرجى الانكشاف، ولذلك سار الأمر بالانجلاء تمنياً.

(٢) سورة نوح الآية ٢٨.

(٣) سورة نوح الآية ٢٨. أو سورة الشعراء الآية ٤٣.

(٤) سورة الفاتحة الآية ٦.

(٥) سورة البقرة الآية ١٢٦.

(٦) قال البهاء السبكى: هذا ما ذكره المصنف وزاد غيره شيئاً آخر، ويمكن أن تزاد... وأخذ يعدد حتى وصل إلى خمسة وعشرين جـ٢ صـ٣٢١، ٣٢٢.

ثم الأمر - قال صاحب المفتاح[1] - حقه الفور لوجهين:

أحدهما: أن الأمر طلب كما مر، والطلب فى استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه فى عدم الاستدعاء له، فيكون الفور ظاهراً من الطلب، وغيره غير ظاهر، فيحمل على الظاهر الذى هو الفور.

وثانيهما: أن الأمر حقه الفور لتبادر الفهم عند الأمر بشىء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخى، أى لا يتبادر الفهم إلى الجمع بين الأمرين، ولا إلى إرادة التراخى (كى لا يتبادر الفهم)[2] للأمر مثلما إذا أمر المولى عبده بالقيام، ثم أمره قبل أن يقوم بأن يضطجع وينام حتى المساء، فإنه يتبادر الفهم إلى أن المولى غَيَّرَ الأمر دون تبادره إلى الجمع بين القيام والاضطجاع لاستحالته، ودون تبادره إلى إرادة التراخى للقيام، وإلا لم يتبادر تغييره، فلو لم يكن الأمر للفور لما تبادر إلى الفهم تغييره لجواز أن يراد من المأمور متراخياً.

قال المؤلف: وفيه نظر، وأحال بيان النظر فى إيضاحه[3] على ما تبين فى أصول الفقه، ويمكن أن يقال على الأول: إن معنى الأمر كما هو طلب الفعل استعلاء، وهو أعم من الفور والتراخى، ولا دلالة للعام على الخاص، فلا يكون الفور ظاهراً من الطلب الذى يستفاد من الأمر بدون قرينة، بل هو ظاهر من الطلب الذى يكون الموصوف يسعى ويجد فى تحصيل المطلوب، أو مع وجود قرينة، وعلى الثانى لا نسلم أن التغيير يتبادر إلى الفهم من غير قرينة لما مر من أنه للطلب الأعم من الفور والتراخى، وبأن تبادر التغيير إلى الفهم يتوقف على كون الأمر للفور، فلو أثبت كونه للفور لزم الدور.

---

(١) المفتاح صـ١٥٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) جـ٣ صـ٩٦.

ومنها النهى، وله حرف واحد وهو: "لا الجازمة" فى نحو قولك: لا تفعل وهو كالأمر فى الاستعلاء، وقد يستعمل فى غير طلب الكف أو الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمرى، وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها، كقولك: ليت لى مالاً أنفقه، أى: إن أُرْزَقْهُ أنفقْه وأين بيتك أزرك؟، أى: إن تعرفْنيه أزرك، وأكرمنى أكرمْك، أى: إن تكرمْنى أكرمْك، ولا تشتمنى يكن خيراً لك.

وأما العرض كقولك: ألا تنزل تصب خيراً، فمولد من الاستفهام، ويجوز تقدير الشرط فى غيرها لقرينة، نحو: **(أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى)** أى: إن أرادوا أولياء بحق.

النهى

(ومنها النهى) إلى قوله: أولياء بحق

ومن أنواع الطلب: النهى وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو قولك: "لا تفعل" ولفظ النهى حقيقة فى القول الدال على طلب ترك الفعل، وهو موضوع لطلب الكف عن الفعل على سبيل الاستعلاء، أو طلب تركه على سبيل الاستعلاء على خلاف المذهبين(1) لتبادره إلى الفهم عند سماع ذلك القول، وبينا ما فى

---

(1) المذهب الأول هو مذهب الأشاعرة، فإنهم يقولون: إن مدلول النهى طلب الكف عن الفعل استعلاء، والمذهب الثانى هو مذهب أبى هاشم الجبائى وكثير من المعتزلة الذين يقولون: إن مدلول النهى عدم الفعل وهو المعبر عنه بالترك: انظر حاشية الدسوقى جـ٢ صـ٣٢٥ شروح. واعترض على ذلك بهاء الدين السبكى حيث قال: وأما حكاية الخطيبى الخلاف فى أن مطلوبه الكف أو الترك فغلط؛ لأن الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفى الفعل، انظر عروس الأفراح جـ٢ صـ٣٢٥.

المذهبين فى شرحنا لأصول ابن الحاجب وقيد "بالاستعلاء"[١] ليخرج نحو الـدعاء مثل: اللهم لا تؤاخذنا، والالتماس كما يقول المساوى للمساوى: لا تضرب زيداً، ولم يقل على سبيل العلو ليدخل نهى الأدنى للأعلى، وما يحترز عنــه ينــافى القيــود ظاهر.

وقد يستعمل النهى أى صيغته فى غير طلب الكف أو الترك[٢] المذكورين، فإن استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل إلى الله: "لا تكلنى إلى نفسى "ســمى دعاءً، وإن استعمل فى حق المساوى الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سمى التماساً، وإن استعمل فى حق المستأذن سمى إباحة، وإن استعمل فى مقام سخط الترك سمى تهديداً كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمرى، امتنع طلــب الامتثــال لكونــه حاصلا، وتوجه إلى غير الحاصل مثل: لا تكترث لأمرى ولا تبال به.

وهذه الأربعة المذكورة يعنى التمنى، والاستفهام، والأمر، والنهى، تشترك فى كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها إذا قصد أن يكون الأول سبباً للثــانى لأن فيها معنى الطلب، والطلب لا ينفك عن سبب حاصل للطالب علــى الطلــب، فوجود ذلك السبب مسبب عن الطلب فى الخارج وإذا كان ذلك مفهوماً من الأوامر وذكر المسبب أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط، والسبب لما كانت تلك دالة عليهما، وإذا كان كذلك فيجزم السبب الحامل بأن مقدرة بعد الأربعة[٣] كقولك فــى التمنى: ليت لى مالاً أنفقه، أى: إن أرزقه أنفقه، وفى الاستفهام: أين بيتــك أزرك؟ أى إن تعرفنيه أو إن أعرفه أزرك، وفى الأمر: أكرمنى أكرمك، أى: إن تكرمنــى

---

(١) فيه من الخلاف فى اشتراط العلو أو الاستعلاء ما فى الأمر، وإن كان ليس فيه ما قيل فــى الأمر بالنسبة إلى الفور والتكرار، فإن النهى للفور والتكرار جزماً لأنه لــدفع المفســد فلشــدة حالها لابد فيها من الفور وتكرار الكف ليتحقق نفى المفسد... انظر المفتاح صــ١٥٣.

(٢) أى استعمالاً مجازياً.

(٣) إذن يجب الجزم إذا قصدت السببية، وإن لم تقصد وجب الرفع على الصــفة أو الحــال، أو الاستئناف، وفى الجزم أقوال فارجع إليها فى كتب النحو.

أكرمك، قال تعالى حكاية عن زكريا: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[1] بـالجزم، وأما قراءة الرفع فحملها الزمخشرى على الوصف[2]، وحملها صاحب المفتاح على الاستئناف[3] دون الوصف، لئلا يلزم منه (أنه لم يوهب من وصف؛ لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام، فيلزم أن يكون النبى عليه السلام غير مستجاب الدعوة، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ماقبله، وكأنه لما قال: "فهب لى من لدنك وليا" قيل: ما تصنع به؟ فقال: "يرثنى" فلم يكن داخلا فى المطلوب بالدعاء وقد أورد عليه بأن ارتكاب لزوم)[4] أنه لم يوهب من وصف أهون من ارتكاب لزوم الكذب فى إخبار زكريا وهو "يرثنى"، على تقدير الاستئناف لأنه ما ورثه، وقيل: هذا ليس بشيء لأنه على تقدير الاستئناف لا يلزم الكذب فى خبره، وإنما يلزم عدم ترتب الغرض من طلب الولد عليه وهو "يرثنى" لكونه جواب سؤال مقدر، فكأنه قيل: لم تطلب الولد؟ فأجاب: ليرثنى، وعدم ترتب الغرض من فعل النبى عليه السلام، أهون من كون النبى عليه السلام غير مستجاب الدعوة[5]، وفى وجوب كون النبى مستجاب الدعوة فى كل شيء نظر. وفى النهى: لا تشتم يكن خيراً لك، أى: إن لا تشتم يكن خيراً لك، وإن لم يقصد بالأول أن يكون سبباً للثانى فلا ينجزم الثانى لتعذر تقدير إن، فيرفع إما على الاستئناف كقولهم: لا تذهب به تغلب عليه، كأنه قيل: إلا تذهب به، قيل: لأى سبب قيل له: لأنك تغلب عليه، ويؤخذ منك قهرا، وإما على الصفة فكقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ بالرفع

---

(١) سورة مريم الآيتين ٥، ٦.

(٢) الكشاف جـ٢ صـ٢٧٤.

(٣) المفتاح صـ١٥٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل ووجد فى سائر النسخ.

(٥) قال بهاء الدين السبكى جـ٢ صـ٣٣٠ شروح: وفيه نظر. وإنما الصواب أن المراد: إرث العلم والنبوة كما ذكره المفسرون والسلف، وقد وقع ذلك واستجيبت دعوته ﷺ وحصل مقصوده بتمامه قبل موت يحيى عليهما السلام.

كما قال الزمخشرى، وإما على الحال كقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[١].

وأما العرض[٢] جواب سؤال مقدر وهو أن يكون العرض لما اشترك مع الأبواب الأربعة فى كونه قرينة دالة على تقدير الشرط بعده كهى فلم لا يعده معها ولم ينظمه فى سلكها؟ أجاب بأن العرض كقولك لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل تصب خيرا؟ أى: إن تنزل تصب خيرا ليس باباً على حدة، وإنما هو من مولدات الاستفهام، وليس به، لأن التقدير أنه لا ينزل، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل وهو محال.

ويجوز تقدير الشرط فى غير هذه المواضع المذكورة لقرينة دالة عليه[٣] كقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[٤] أى إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه كقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ﴾[٥] أى: لو كان معه آلهة إذن لذهب، وكذا تقدير الجزاء لقرينة دالة عليه لا يمنع كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾[٦] ترك الجزاء وهو "ألستم ظالمين" لذكر الظلم عقيبه فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الدال عليه.

---

(١) سورة الأنعام الآية ٩١.

(٢) وهو طلب الشيء طلبا بلا حث وتأكيد، أى وكذا التحضيض، وهو طلبه مع تأكيد وحث.

(٣) وذلك كالفاء فى الآية الداخلة على الجملة الاسمية، فإنها تدخل فى تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه ولياً.

(٤) سورة الشورى الآية ٩.

(٥) سورة المؤمنون الآية ٩١.

(٦) سورة الأحقاف الآية ١٠.

ومنها النداء، وقد تستعمل صيغته في غيره معناه كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم، والاختصاص في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل، أي: متخصصاً من بين الرجال، ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر. والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما، أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون ممن لا يجب أن يكذب الطالب.

تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، فليعتبره الناظر.

النداء

(ومنها النداء) إلى قوله: فليعتبره الناظر.

ومن أنواع الطلب: النداء، وهو طلب إقبال المخاطب بحرف نائب مناب "أدعو" لفظاً أو تقديراً، ويطلق على القول الدال على طلب إقبال المخاطب بحرف نائب مناب "أدعو" لفظا أو تقديرا كقولك: يا زيد، و**﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾**[١] أي: يا يوسف.

وأدواته: الهمزة، وأي للقريب، ويا[٢]، وأيا، وهيا للبعيد.

وقد ينزل القريب منزلة البعيد، إما لأن المدعوّ بليد أو ساه، أو غافل كقول الفرزدق[٣]:

فانعق بضأنك يا جرير فإنما ... منتك نفسك في الخلاء ضلالا

---

(١) سورة يوسف الآية ٢٩.

(٢) (يا) اختلف فيها، قال ابن الحاجب: إنها حقيقة في القريب والبعيد، وقال الزمخشري: إنها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب إلا مجازاً، انظر كتب النحو.

(٣) لم أجده في ديوانه، طبعة عبد الله الصاوي.

وإما لتوكيد أن الخطاب الذى يتلو القريب المفاطن معنى به جداً كقوله تعالى: ﴿يَـا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[١].

وإما لإظهار الحرص على إقبال المدعو نحو: يا موسى أقبل.

وإما لانحطاط شأن المدعو نحو قولك: يـا هـذا إن البغـاث بأرضـنا لا تستنسر[٢]، وكقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً﴾[٣].

وإما لارتفاع شأن واستقصار من الداعى لنفسه كما يقال فى الجؤار: يارب، وهو أقرب من حبل الوريد، وقد ينادى نفسه فكأنه جرد نفسه عنه ثم خاطبها كقول الأعشى[٤]:

... ... وهل تطيـق وداعـا أيهـا الرجـل

وقد تستعمل صيغة النداء فى غير معناه كالإغراء وهو إلزام المخاطـب العكـوف على ما يحمد عليه العكوف فى قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم امتنع توجيه النداء

---

(١) سورة البقرة الآية ٢١.

(٢) البغاث: ضرب من الطير، وفيه ثلاث لغات: الفتح والضم والكسر، والجمع: بغثان، قـالوا: هو طير دون الرخمة، واستنسر: طار كالنسر فى القوة عند الصيد بعد أن أكـل مـن ضـعاف الطير، يضرب للضعيف يصير قويا، وللذليل يعز بعد الذل. مجمع الأمثال جـ١ صـ١٠ والمثل رقم ٨.

(٣) سورة الإسراء الآية ١٠١.

(٤) البيت من (البسيط) وهو مطلع معلقته المشهورة وصدره:

ودع هريـرة إن الركـب مرتحـل ... ...

وهريرة: قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد أهداها إلى قيس بن حسان بن ثعلبة فولدت له خليداً فذلك تكنيتها بأم خليد، وقيل: إن الأعشى سئل عن هريرة فقال: لا أعرفها وإنما هو اسـم ألقى فى روعى، والركب عند أهل اللغة لايستعمل إلا للإبل وقال الأخفش: أرى أن الركـب قـد يكون للخيل والإبل، "وهل تطيق وداعا" معناه: أنك ستفزع ويأخذك الجزع إن ودعتها.

إلى طلب الإقبال لحصوله، وتوجه إلى غير الحاصل من زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال، وهى التظلم[١].

وكالاختصاص وهى فى معنى مناداة الشخص نفسه تجريداً كقولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل[٢]، فالمتكلم بقوله: "أيها الرجل" يعنى نفسه أى: أنا أفعل كذا متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال، لما فى ذلك من الصعوبة، وكقولهم: نحن نفعل كذا أيها القوم، فالمراد من قوله: أيها القوم: مسمى نحن، أى نحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام، وكقولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فالمراد بأيتها العصابة هو مسمى الضمير فى لنا[٣]، أى اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب، والنداء لمن لا يتصور منه الإقبال ظاهراً مثل قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[٤] و ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾[٥] وقول الشاعر[٦]:

أيا جبلى نعمان بالله خليا ... سبيل الصبا يخلص إلىّ نسيمها

---

(١) وفى استعمال النداء فى الإغراء مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد.

(٢) فأى مبنى على الضم فى محل نصب مفعول لمحذوف وجوباً، أى أخص، والرجل نعت لأى باعتبار لفظها، والجملة فى محل نصب على الحال، وهذا من قبيل المجاز المرسل علاقته الإطلاق والتقييد، ويجوز فى أى وجوه أخرى.

(٣) أى الجماعة من الناس، ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى: أنا أفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال...إلخ. كما وضح الشارح.

(٤) سورة سبأ الآية ١٠.

(٥) سورة هود الآية ٤٤.

(٦) قال فى حاشية الشيخ الأمير على المغنى: نعمان بفتح النون: واد. مثال للبعيد لا إثبات للاختصاص به، والبيت لقيس بن الملوح مجنون ليلى وبعده:

أجد بردها أو تشف منى صبابة ... على كبد لم يبق إلا صميمها

وقال صاحب الحماسة البصرية: هو لقيس بن الملوح، وأورده بطريق الصبا، وقيل: هو لامرأة من نجد وردت قصتها فى كتاب شرح شواهد المغنى للسيوطى صـ ٦٠-٦٢. وانظر المغنى جـ١ صـ١٨.

على سبيل الاستعارة.

اعلم أن كل واحد من الخبر والإنشاء قد يقع موقع الآخر.(١)

أما استعمال الخبر فى موضع الإنشاء:

فإما للتفاؤل بوقوع المطلوب الذى تحت لفظ الخبر كما إذا قيل لك فى مقام الدعاء: أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحيرة، ووفقك للتقوى فى موضع أعذه من الشبهة، واعصمه من الحيرة، ووفقه للتقوى ليتفاءل بلفظ المضى على عد الإعاذة والعصمة والتوفيق من الأمور الحاصلة التى حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية لحصولها.

وإما لإظهار الحرص فى وقوع المطلوب الذى دخل تحت لفظ الخبر، وقد مر ذلك مشروحاً فى بحث إن، وإذا، من كلمات الشرط.

والدعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتمل الوجهين: أعنى التفاؤل، وإظهار الحرص كما مر، أى يحتمل أن يريدهما بها لإمكان اجتماعهما، وعلمه بهما، بخلاف غير البليغ فإنه لعدم علمه لا يحتمل ذلك.

وإما للاحتراز عن صورة الأمر للتأدب كقول العبد للمولى إذا حول عنه الوجه: "ينظر المولى إلىّ ساعة"، فإن قول العبد للمولى: "ينظر المولى إلىّ" أقرب إلى التأدب من قوله: "انظر إلىّ" أمرا(٢).

وإما لحمل المخاطب على المطلوب أبلغ حمل بألطف وجه، بأن يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب، كما يقول الطالب لك: تأتينى غداً، أو يقول لك: لا تأتينى غدا، فإنه يحملك على الإتيان به، أو على عدمه بألطف وجه،

---

(١) مجازاً أو كناية خلافاً لبهاء الدين السبكى فى الكناية.

(٢) قال السكاكى: ووجه حسنه إما نفس الكناية إن شئت، وإما للاحتراز عن صورة الأمر، وإما هما. المفتاح صـ١٥٥.

وهو لزومك إتيانك به أو عدم إتيانك لأنك لا تحب أن ينسب الطالب إلى الكـذب، وإما نحو ذلك.

وأما استعمال الإنشاء فى مقام الخبر.

فإما لإظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إظهاراً إلى درجة كأن المرضى مطلوب. وقال كثير:[١]

أسيئى بنـا أو أحسـنى لا ملومـة ـــــ لـديـنا ولا مقليـــة إن تقلـــت

يظهر الرضا بإساءة المحبوبة وإحسانها، أى لا تتفاوت محبتى بإحسانك وإسـاءتك ويكونان كأنهما مرضيان، ومطلوبان لى.

وإما لتوخى إظهار نفى أن يتفاوت جواب الأمر للمأمور بتفـاوت الـداخل تحت لفظ الطلب وقوعاً، وعدم وقوع، كما تقول: صم أو لا تصم، فإنى لا أتـرك الصيام، صم أو لم تصم فإن عدم تركك الصوم وثباتك عليه لا يتفـاوت بتفـاوت صوم المخاطب وعدم صومه، وعليه قوله تعالى: ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ**﴾[٢]

وكذا قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ**﴾[٣] أى لن يغفر الله لهم استغفرت لهم أو لم تستغفر لهم، ولن يتقبل منكم أنفقتم طوعا أو كرهاً، فلا يتفاوت وعدم الغفران بتفاوت الاستغفار وعدمه، وكذا لا يتفاوت عدم القبول بتفاوت الإنفاق طوعاً أو كرهاً، والأمر من باب التعجب من نحو أكرم بزيـد، علـى أنـه

---

(١) البيت من قصيدة من (الطويل) يخاطب بها عزة، وكانت عزة تحج مع زوجها فأمرهـا أن تبتاع سمناً وهم فى الطريق، فدخلت على كثير خيمته وهى لا تعلم. وكان يبرى سهماً فلما رآها برى ذراعه فمسحت له الدم بثوبها وأعطاها السمن، فلما علم زوجها بما وقع حلف عليهـا أن تشتم كثيراً فى وجهه، فأنشد تلك القصيدة. شرح ديوانه جـ١ صـ٥٣، ٥٤.

(٢) سورة التوبة الآية ٨٠.

(٣) سورة التوبة الآية ٥٣.

بمعنى الخبر، والتقدير أكرم زيد، أى صار زيد ذا كرم آخذا همزته من قبيـل ذى كذا جاعلاً الباء زائدة منخرط فى سلك إيراد الطلب فى مقام الخبر.

تنبيه: الإنشاء كالخبر فى كثير من الأحوال التى ذكـرت فـى الأبـواب الخمسة السابقة على باب الإنشاء، وهى باب أحوال الإسناد، وباب أحوال المسـند إليه، وباب أحوال المسند، وباب متعلقات المسند، وباب كل من الإسـناد والتعلـق بقصر أو بغير قصر، فإن ما ذكره فيها ليس كله مختصاً بالخبر، بل كثير منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر، فليعتبره الناظر فيه فى الإنشاء من كون الإسناد الإنشـائى مجرداً عن التأكيد، ومؤكداً وكونه حقيقة عقلية ومجازاً عقلياً، وكون الإنشاء متروكاً ومذكوراً أو مطلقاً ومقيداً، ومقدماً ومؤخراً، ومن وقوعه عطفاً، وبدلا إلى غير ذلك من الأحوال المذكورة فى الأبواب الخمسة.

الفصـــــل والوصـــــل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه. فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلـــى الأول إن قصـــد تشريك الثانية لها فى حكمه عطفت عليها كالمفرد، فشرط كونه مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة نحو: زيد يكتب ويشعر، أو يعطى ويمنع، ولهذا عيب على أبى تمام قوله:

لا والـــذى هـــو عـــالم أن النـــوى   صـــبر وأن أبـــا الحســـين كـــريم

وإلا فصلت عنها نحو: **(وإذا خلوا إلى شياطينهم قـــالوا إنـــا معكـــم إنمـــا نحـــن مستهزئون الله يستهزئ بهم)** لم يعطف "الله يستهزئ" على "إنا معكم" لأنه ليس من مقولهم، وعلى الثانى إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به نحو: دخل زيد فخرج عمرو، أو: ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة، وإلا فكان للأولى حكم لم يُقصَد إعطاؤه للثانيـــة، فالفصـــل نحـــو: **(وإذا خلـــوا إلـــى شياطينهم....)** الآية، لم يعطف **(الله يستهزئ بهم)** على **(قالوا)** لئلا يشاركه فـــى الاختصاص بالظرف لما مر، وإلا فإن كان بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما فكذلك وإلا فالفصل متعين.

الفصل والوصل

(الفصل والوصل) إلى آخره، الباب السابع فى معرفة الفصل والوصل بين الجمل.

الوصل عطف بعض الجمل على بعض[1]، والفصل ترك العطف، وتمييـــز موضع أحدهما عن موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة صعب المســـلك، دقيـــق

---

(١) خص الجمل لأنها أكثر أحكاما، وإن كان الوصل والفصل يجريان أيضا فى المفرد، فإن وجد الجامع بينهما فالوصل نحو قوله تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾ وإن لـــم يكـــن=

المأخذ لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علماً بكنهه إلا من أوتى فى فهم لطائف كلام العرب العرباء طبعاً مستقيماً، ورزق فى درك أسراره ذوقاً صحيحاً، ولهذا قصـر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وقصرها أبو على[١] عليهـا لأن الأمر كذلك فى نفس الأمر، وإنما حاول بذلك القصر التنبيه على مزيد غموض هذا الباب، وأن أحداً لا يكمل فيه إلا إذا كمل فى سائر الأبواب؛ لأن نسبة هذا الباب إلى سائرها نسبة المركب إلى المفرد، ويمتنع الاطلاع على المركب، دون الاطلاع على المفرد، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه فى البيان، فنقول وبالله التوفيق:

إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الإعراب[٢] أو لا[٣].

وعلى الأولى لا يخلو إما إن قصد تشريك الثانية للأولى فى حكم الإعراب لها، أى فى المعنى الذى يكون إعراب المعطوف عليه بسببه قصداً صحيحاً أو لا، فإن قصد ذلك عطفت الثانية على الأولى كعطف المفرد على المفرد لكون كل منهما فى معنى المفرد، لأن الإعراب لا يكون إلا للمفردات لامتناع مقتضـيه لغيرهـا، فشرط كون هذا العطف مقبولاً بالواو ونحوه[٤] مما هو للجمع من حروف العطـف

=بينهما جامع فالفصل كما فى قوله تعالى: ﴿هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القـدوس السـلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر﴾.

(١) هو أبو على الفارسى، قال الجاحظ فى البيان والتبيين جـ١ صـ٧٥: قيل للفارسـى: مـا البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل، وتجد هذه الرواية فى الصـناعتين وسـر الفصـاحة، والدلائل. ولاشك أنه قصد بذلك المبالغة، وأنه إذا كمل فيه كمل فى غيره، أو أن معرفة الفصـل والوصل تتوقف على معرفة ما يجب لكل من الجملتين من الأحكام، وذلك محتاج إلـى معرفـة الأبواب الأخرى.

(٢) بأن تكون فى محل رفع كالخبرية، أو نصب كالمفعولية، أو جر كالمضاف إليها.

(٣) كالجملة الاستئنافية.

(٤) أى نحو الواو مما يقتضى التشريك فى الحكم كالفاء، وثم، وحتى، وغيرهم مـن حـروف العطف وساير الشارح المصنف فى هذا، والحق أن الحكم مختص بالواو فقط، ولا يشـاركها=

فى الجملة أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ومعناها سيأتى، كما فى المفرد نحو: زيد يكتب ويشعر، فإن قولنا: "يشعر" فى المثال المذكور جملة معطوفة على الجملة الأولى، وهى "يكتب" مع فاعله ويكون لها محل من الإعراب وهو الرفع، وقصد تشريك الثانية للأولى فيما يكون إعراب الأولى بسببه، وهو كونهما خبراً للمبتدأ، وبينهما جهة جامعة وهى اتحادهما فى المسند إليه، وكذا زيد يعطى ويمنع مثل: زيد يكتب ويشعر فيما ذكر إلا أن الجهة الجامعة ههنا، هو اتحادهما فى المسند إليه، وتضاد المسندين، فالجهة الجامعة هنا شيئان، ولاشتراط الجامعة فى العطف المذكورة عيب على أبى تمام قوله[1]:

لا والـذى هـو عـالم أن النـوى صـبر وأن أبـا الحسـين كـريم

إذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر.

قوله: وإلا فصلت، أى: وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى فى حكم فصلت عنها، أى ترك عطف الثانية على الأولى نحو قوله تعالى:**﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾**[2] لم يعطف: "الله يستهزئ

=فيه شيء من حروف العطف، انظر إلى عبد القاهر يقول: واعلم أنه إنما يعرض الأشكال فى الواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأن تلك تفيد مع الإشراك معانى مثل أن الفاء توجب الترتيب من غير تراخ، وثم توجبه مع التراخى، وأو تردد الفعل بين شيئين، وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة. وضرب كثيراً من الأمثلة وأوضح ذلك بما لا يقبل الشك صـ١٥٥ الدلائل.

(١) البيت من قصيدة من (الكامل) يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم، وهى فى الديوان جـ٣ صـ٢٩٠. النوى: الفراق، والصبر بكسر الباء: عصارة شجر مر، والشاهد فيه عطف جملة (وأن أبا الحسين كريم) على جملة (أن النوى صبر) مع عدم المناسبة الظاهرة بين كرم أبى الحسين، ومرارة النوى.

(٢) سورة البقرة الآيتان ١٤، ١٥. وراجع الكلام على الآية فى الكشاف جـ١ صـ٥٠، والدلائل صـ١٥٨.

بهم" على "إنا معكم" لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين وليس منه، وكـذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[١] لم يعطف "ألا إنهم هم المفسدون" على "إنما نحن مصلحون" لمـا ذكر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء﴾[٢] لم يعطف ألا إنهم هم السفهاء" على قوله: "أنؤمن كما آمن السفهاء" لما مر.

(وعلى الثانى)، أى: وعلى أن لا يكون للجملة الأولى محل من الإعراب.

لا يخلو: إما إن قصد ارتباط الثانية بالأولى على معنـى بعـض حـروف العطف سوى الواو، أو لا.

فإن قصد عطف الثانية على الأولى بذلك الحرف نحو قولك: "دخـل زيـد فخرج عمرو" إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد مـن غيـر مهلة (وكقولك: دخل زيد ثم خرج عمرو، إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخوله بمهلة)[٣] وكقولك: يعطيك زيد ديناراً، أو يكسـوك جبـة، إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه.

وإن لم يقصد الارتباط المذكور فلا يخلو: إما أن يكون للأولى حكـم لـم يقصد إعطاء ذلك الحكم للثانية، أو لا.

فإن كان للأولى حكم على الوجه المذكور تفصل الثانية عن الأولى، أى لم يعطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْـمْ إِنَّمَـا نَحْـنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٤] لم يعطف "الله يستهزئ" على "قالوا" لئلا يشاركه

---

(١) سورة البقرة الآيتان ١١، ١٢.

(٢) سورة البقرة الآية ١٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) سورة البقرة الآيتان ١٤، ١٥.

فى الاختصاص بالظرف المقدم[1]، وهو قوله: "إذا خلوا إلى شياطينهم" فإن استهزاء الله بهم، وهو أن خذلهم فخلاهم، وما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون متصل لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم، أو لم يخلوا إليهم، وكذا فى الآيتين الأخيرتين فإنهم مفسدون فى جميع الأحيان قيل لهم: لا تفسدوا أو لا، وسفهاء فى جميع الأوقات قيل لهم: آمنوا، أو لا، قوله: (لما مر) إشارة إلى ما مر فى بحث التقديم والتأخير من الاختصاص الحاصل بتقديم الظرف.

وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق – أى حكم غير النفى والإثبات – فإما أن لا يكون للأولى حكم، أو يكون لها حكم قصد إعطاؤه للثانية، فلا يخلو: إما أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام خلاف المقصود فى الفصل كما سيأتى من قولك: لا وأيدك الله، أو كمال الاتصال أو شبه كمال الانقطاع، أو شبه كمال الاتصال، فإن كانت الثانية كالمنقطعة عن الأولى، أو كالمتصلة بالأولى، أو لا، فإن كان بينهما أحد ما ذكر من الأربعة فكذلك، أى فالفصل، وإلا فالوصل أى العطف، أما فى الصورة الأولى فلأن التقدير أنه لو عطفت بالواو، والواو للجمع، والجمع بين الشيئين يقتضى مناسبة بينهما، والمناسبة تنافى كمال الانقطاع فلا يصح العطف بالواو، وأما الصورة الثانية فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشىء على نفسه لأن التقدير أن بينهما كمال الاتصال، والعطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه. وأما فى الصورة الثالثة التى هى كالمنقطعة، والرابعة هى كالمتصلة فيعلم مما مر فى الصورة الأولى والثانية.

(١) لابن السبكى تساؤلات حول هذا المعنى فارجع إليه جـ٣ صـ٢٤ شروح.

وأما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبراً، وإنشاءً، لفظاً ومعنىً نحو:

وقـــال رائـــدهم أرســـوا نزاولهـــا   فكل حتف امـــرئ يجـــرى بمقـــدار

كمال الانقطاع

(وأما كمال الانقطاع) إلى آخره. أما كمال الانقطاع فيكون الأمر يرجع إما إلى الإسناد، وإما إلى طرفيه.

الأول: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً، أى تكون إحـــداهما خبراً لفظاً ومعنىً، والأخرى إنشاءً لفظاً ومعنىً كقول الشاعر[١]:

وقـــال رائـــدهم أرســـوا نزاولهـــا   فكل حتف امـــرئ يجـــرى بمقـــدار

فصل **"تزاولها"** لأن قوله: **"تزاولها"** خبر لفظاً ومعنى، **"وأرسوا"** أمر لفظاً ومعنى، فامتنع العطف بينهما لاختلافهما خبراً وإنشاء.

وفيه نظر: لأن التقدير أن الجملة الأولى التى هى المعطوف عليها لا محل لها من الإعراب، والمعطوف عليه فى البيت له محل من الإعراب، لأنه مقول، فهو

---

(١) نسبه سيبويه للأخطل، وقال فى شرح شواهده: لم أره فى ديوانه، كتاب سـيبويه جـــ١ صـــ٤٥٠، وقال صاحب عروس الأفراح: وهو الأخطل، وإن كان لا يوجد فـى ديوانـه جـــ٣ صـــ٢٧، وقال ذلك أيضا صاحب معاهد التنصيص وقال بعده:

إما نموت كرامـــاً أو نفـــوز بهـــا   فواحد الدهر مـــن كـــد وأســـفار

وتجد هذا الكلام فى حاشية الدسوقى جـــ٣، صـــ٢٦، ٢٧، وشارح ديوان الأخطل قـد ألحقـه بقصيدة للأخطل مطلعها:

ما زال فينا ربـــاط الخيـــل معلمـــه   وفى كليب ربـــاط الـــذل والعـــار

قالها يهجو جريراً، والأخطل هو: غياث بن غوث بن الصلت، ينتهى نسبه إلى تغلب، ويكنى أبا مالك، والأخطل لقبه، والأخطل: السفيه، وكان نصرانياً.

إما مفعول به، وإما مفعول مطلق على اختلاف فى القول فى أنه متعـد، أو لازم[١] وكذا فى أكثر الأمثلة التى سنوردها فى الفصل والوصل فيما (لا يكون)[٢] للمعطوف عليه فيهما محل من الإعراب، فإنه له محل منه إذا تأملته، اللهم إلا أن يقال: إن كمال الانقطاع، وكمال الاتصال، وشبهيهما، والتوسط بينهما لا يختص بما لا يكون للمعطوف عليه محل من الإعراب، وإن ذكرها فيه لا يقتضى ذلك فحينئذ يندفع النظر.

الرائد: هو الذى يرسل فى طلب الكلأ، ويقال: لا يكذب الرائد أهله[٣]، أرسوا: صيغة أمر بفتح الهمزة، لأنه من أرسيت السفينة إذا حبستها بالمرساة[٤] عن الجرى.

وروى: وقال سيدهم، وذلك أنهم لما رأوا السفينة طمعوا فى أخذها فأمر أمير القوم الملاحين بإرساء السفينة طمعاً فى أخذها، "نزاولها" من المزاولة وهى معالجة الأشياء، والضمير للسفينة ظاهراً، أى: أقيموا نجاريها، لكن ابن الحاجب صرح بأنه للخمر، لأنه قال: الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة للخمر[٥]، فلا

---

(١) قال بهاء الدين السبكى بعد أن ذكر كلام الخلخالى معترضاً عليه جـ٣ صـ٢٩ شروح: قلت: الأولى فى البيت لها محل باعتبار الحكاية لأن قال: متسلط عليها على المشهور، وباعتبار المحكى هى مستأنفة لا محل لها، لأن أرسوا جملة مستأنفة، والمقصود هنا إنما هو تعليل عدم وصل المحكى عنه، وانظر حاشية السيد على المطول صـ٢٥١، وشرح ابن يعقوب.

(٢) فى الأصل (يكون) بدون "لا".

(٣) و راد الشىء يرود: جاء وذهب، وراد الكلأ يروده روداً ورياداً، وارتاده ارتياداً بمعنى، أى: طلبه، وفى الحديث: «إذا بال أحدكم فليرتد لبوله» أى ليطلب مكانا ليناً أو منحدراً.

(٤) بكسر الميم: حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف، وأما بفتح الميم فهى البقعة التى ترسى فيها السفينة.

(٥) قال فى المطول صـ٢٥١: والضمير للحرب، أى: قال رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره، لا الجبن ينجيه، ولا الإقدام يرديه، وقيل: الضمير للسفينة، وقيل: للخمر، والوجه ما ذكرناه.

يحسن جزمه[1] ولا جعله حالاً، بل يتعين الرفع على القطع كما فى: قم يدعوك، لأن المراد بذكر: يدعوك تعليل الأمر بالقيام به، فلا يحسن جعله مجزوماً لئلا ينعكس المعنى؛ إذ يصير القيام سبباً للدعاء، وهو عكس المعنى المراد،[2] وقال سيبويه[3] إن أردت هذا المعنى (جزمت، ولا يستقيم أن يكون حالاً لئلا يفوت معنى التعليل المذكور، فتعين القطع ليحصل المعنى المراد)[4] الحتف: الموت، والمقدار: القدر.

أو أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء معنى لا لفظاً، أى: يكون إحدى الجملتين خبراً لفظاً ومعنى، والأخرى إنشاء معنى لا لفظاً، نحو قولك: مات فلان رحمه الله، فصل "رحمه الله" عن قوله: مات فلان، لأن هذا خبر لفظاً ومعنى، "ورحمه الله" إنشاء معنى لا لفظاً لأن لفظه خبر؛ إذ هو ماض[5]. الثانى: أن لا يكون بين الجملتين جامع كما سيأتى.

---

(١) انظر حاشية السيد على المطول صـ٢٥٢ وحاشية الدسوقى، وشرح ابن يعقوب جـ٣ صـ٢٧، ٢٨.

(٢) اعترض على هذا بهاء الدين السبكى فقال: وفى هذا نظر؛ لأن نزاولها لا يمنع جزمه ولا ينعكس المعنى؛ لأن المزاولة قد تترتب على الإرساء، ولا سيما إذا عاد الضمير على الحرب، ويكون المراد مزاولتهم، وأهل السفينة، وقوله: قم يدعوك فى التمثيل به فيه نظر: لأن يدعوك خبر فى معنى الإنشاء فليس مما نحن فيه جـ٣ صـ٢٧، ٢٨ شروح.

(٣) جـ١ صـ٤٥١ كتاب سيبويه.

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) قال بهاء الدين السبكى: لأن لفظ الفعل خبر لا أمر، ولا تقل: لأنه ماض كما قال الشارح لأن صيغة المضارع أيضا صيغة خبر ما لم يدخل عليه لام الأمر، أو النهى، ويدخل فى هذا القسم صور، وذكر عدة صور تدخل فى هذا القسم. كما ذكر للقسم الأول صورتين غير ما ذكر المصنف جـ٣ صـ٣٠.

وأما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى لدفع توهم تجوز أو غلط نحو: **(لا ريب فيه)**، فإنه لما بولغ فى وصفه ببلوغه الدرجة القصوى فى الكمال بجعل المبتدأ ذلك، وتعريف الخبر باللام، جاز أن يتوهم قبل التأمل أنه مما يرمى به جزافاً، فأتبعه نفياً لذلك التوهم، فوزانه وزان "نفسه" فى: جاء زيد نفسه، ونحو: **(هدى للمتقين)** فإن معناه أنه فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى "ذلك الكتاب" لأن معناه – كما مر – الكتاب الكامل، والمراد بكماله: كماله فى الهدائية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال، فوزانه وزان "زيد" الثانى فى: جاء زيد زيد، أو بدلاً منها لأنها غير وافية بتمام المراد، أو كغير الوافية بخلاف الثانية، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتة ككونه مطلوباً فى نفسه أو فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً نحو: **(أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون)** فإن المراد: التنبيه على نعم الله تعالى، والثانى أوفى بتأديته لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان وجهه فى "أعجبنى زيد وجهه" لدخول الثانى فى الأول، ونحو قوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ... وإلا فكن فى السر والجهر مسلما

فإن المراد به كمال إظهار الكراهة لإقامته، وقوله: "لا تقيمن عندنا" أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد، فوزانه وزان "حسنها" فى: أعجبتنى الدار حسنها؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه، مع ما بينهما من الملابسة أو بياناً لها لخفائها نحو: **(فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى)** فإن وزانه وزان "عمر" فى قوله: **أقسم بالله أبو حفص عمر.**

كمال الاتصال

(وأما كمال الاتصال) إلى آخره.

وأما كمال الاتصال فيكون لأمور ثلاثة:

أولها: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز، أو الغلط وهو قسمان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى إفادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى، كقوله تعالى: ﴿**آلم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾[1] لم يعطف "لاريب فيه" على "ذلك الكتاب"، فإنه لما بولغ فى وصف الكتاب ببلوغه فى الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدأ لفظ ذلك[2] فإن البعد فيه للتعظيم وبعده درجة، وتعريف الخبر باللام، وهو "الكتاب" على أنه الكتاب الكامل المستحق لأن يسمى كتاباً، المقتضى لحصر[3] الكتاب السماوى فيه مبالغة، وما عداه من الكتب السماوية فى مقابلته ناقص جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل فى المبالغة المذكورة فى وصفه على وجه التحقيق لا على وجه الجزاف[4]، أن قوله: "ذلك الكتاب" مما يرمى به على سبيل الجزاف من غير تحقيق وإتقان فأتبع "ذلك الكتاب" قوله: "لا ريب فيه" نفياً لذلك التوهم، فوزان "لا ريب فيه" فى الآية وزان "نفسه" فى قولك: جاء زيد نفسه، فى إزالة توهم السامع مع اختلاف معنى المؤكَّد والمؤكَّد[5]، قوله: "بجعل" يتعلق بقوله: بولغ فى وصفه والضمير الذى فى "فأتبعه"

---

(١) سورة البقرة الآيتان ١، ٢.

(٢) الدال على كمال العناية بتمييزه من حيث إن الإشارة موضوع للمشاهد المحسوس.

(٣) لأن تعريف الجزئين فى الجملة الخبرية دال على الانحصار حقيقة أو مبالغة.

(٤) مثلث الجيم، لكن الضم، والفتح، سماعيان، والكسر قياسى، لأنه مصدر جازف جزافا، أو مجازفة، أى: أخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية، والجزاف أيضا التكلم من غير خبرة وتيقظ.

(٥) ومحل كون "لا ريب فيه" مؤكدة لما قبلها إذا جعلت "آلم" طائفة من الحروف فتكون لا محل لها من الإعراب، أو إذا جعلت "آلم" جملة مستقلة حذف أحد جزئيها، وجعلت "ذلك الكتاب" جملة ثانية لا محل لها من الإعراب و "لا ريب فيه" جملة ثالثة، أما إذا جعلت "لاريب فيه" خبراً لذلك الكتاب، أو خبراً لجملة "آلم" و"ذلك الكتاب" اعتراض، فإن "لاريب فيه" حينئذ يكون مما له محل من الإعراب، وراجع الكلام على الآية فى دلائل الإعجاز صـ١٥٨، والكشاف جـ١ صـ٢٩.

القائم مقام الفاعل يعود إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[١] والضمير المفعـول فيـه يعود إلى قوله: "لاريب فيه" وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[٢] الثانى مقرر لما أفاده الأول لأن المقصـود من التشبيه بمن فى أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لا يسـمع، إلا أن الثانى أبلغ، لأن حال من لا يصح منه السمع أبلغ فى عدم الانتفاع بالكلام من حال من يصح عليه ذلك، وكذا قوله: "إنا معكم إنما نحن مستهزئون" لأن قوله "إنا معكم" معناه الثبات على اليهودية، وقوله: "إنما نحن مستهزئون" رد للإسلام، ودفع له منهم لأن المستهزئ بالشىء المستخف به منكر ودافع له لكونه غير معتـد بـه، ودفـع نقيض الشىء تأكيد لثباته، ويحتمل الاستئناف، أى فما لكم إن صـح أنكـم معنـا توافقون أصحاب محمد عليه السلام، ولذلك فصل "إنما نحن مستهزئون"عـن" إنـا معكم"[٣].

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظى من متبوعه فـى اتحاد المعنى كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٤] ففصل "هدى للمتقين"[٥] عما قبله لأن معنى "هدى للمتقين" أنه فى الهداية بالغ درجـة لا يـدرك كنهها، لأن التنكير فيه للتعظيم، حتى كأنه هداية محضة[٦]، وهذا معنى قوله: "ذلك الكتاب" لأن معنى "ذلك الكتاب" كما مر: الكتاب الكامل.

---

(١) فى المطول: "فأتبعه" على لفظ المبنى للمفعول، والمرفوع المستتر عائد إلى قوله "لاريـب فيه" والمنصوب البارز إلى قوله: "ذلك الكتاب" صـ٢٥٣.

(٢) سورة لقمان الآية ٧، والكلام على الآية فى الدلائل صـ١٥٩، وجـوز صـاحب الكشـاف كونها استئنافاً جـ٣ صـ٣٨٨.

(٣) انظر الكشاف جـ١ صـ١٤٢، ١٤٣. والمفتاح صـ١٢٩ تجد هذا الكلام.

(٤) سورة البقرة الآية ٢.

(٥) هذا بناء على أن "هدى" خبر مبتدأ محذوف، أى: هو هدى.

(٦) ولذلك أخبر عنه بالمصدر فقيل "هدى" ولم يقل هاد.

والمراد بكماله: فى الهداية لأن شأن الكتب السماوية الهداية لا غير، وبحسب الهداية تتفاوت الكتب السماوية فى درجات الكمال، فما هو أكثر هداية فهو أرفع درجة، فوزان[١] "هدى للمتقين" وزان "زيد" الثانى فى "جاء زيد زيد" فى إزالة توهم السامع، واتحاد معنى المؤكَّد والمؤكِّد، وكذا قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾**[٢] فصل قوله تعالى: "لا يؤمنون" لما كان مقرراً لما أفاده قوله: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" من ترك إجابتهم الإيمان، وكذلك فصل قوله: **﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ﴾**[٣] عن قوله: **﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾** مقرراً ومؤكداً لقوله تعالى: **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾** كما ترى، ويجوز أن يكون "لا يؤمنون" خبراً لإن، فالجملة قبلها اعتراض[٤].

وثانيها: أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد كما فى إبدال البعض، وبدل الاشتمال، أو كغير الوافية به كما فى بدل الكل[٥] بخلاف الجملة الثانية فإنها أوفى تأدية بالمراد، والمقام يقتضى

---

(١) الوزان مصدر قولك: وازن الشيءُ الشيءَ أى ساواه فى الوزن، وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل، وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساوياً لشيء آخر فى أمر من الأمور، وهو المراد ههنا.

(٢) سورة البقرة الآية ٦.

(٣) سورة البقرة الآية ٧.

(٤) قال بهاء الدين السبكى: قلت: وعلى الأول لا يصح أيضا أن يكون من هذا القسم لأن "سواء عليهم" لها محل من الإعراب لأنها خبر إن. جـ٣ صـ٣٨ شروح. ويقول ابن يعقوب فى نهاية هذا الكلام: وأما التوكيد بنفس تكرار اللفظ فلم يتعرض له؛ إذ لا يتوهم فيه صحة العطف.

(٥) لا بدل الغلط؛ إذ لا يقع فى فصيح الكلام، ولم يعتبر المصنف بدل الكل فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب، راجع الإيضاح جـ٣ صـ١٢١، وحاشية الدسوقى، ووافق الشارح ابن يعقوب، والسيد فى حاشيته على المطول، وفى شرحه للمفتاح الورقة ٢٤٨، ومثلوا له=

اعتناء بشأن المراد، لكونه مطلوباً فى نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً، فإن المطلوب لذاته يكون الاعتناء به فوق الاعتناء بما هو مطلوب لغيره، وكذا الاعتناء بشأن الفظيع[١]، أى الشنيع والعجيب[٢] واللطيف[٣] فوق الاعتناء بشأن ما لم يكن كذلك وهو ضربان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه كقوله تعالى: ﴿**أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم**﴾[٤] بدلاً عن الأولى؛ لأن قوله تعالى مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله: ﴿**أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾ أوفى تأدية للتنبيه على النعم مما قبله لدلالة الثانى على تلك النعم بالتفصيل من غير إحالة على المخاطبين المعاندين، والإمداد بما ذكر من الأنعام، وغيرها بعض الإمداد بما تعلمون لأنه يعمه[٥] وغيره، فوزانه وزان "وجهه" فى قولك: "أعجبنى زيد وجهه" لدخول الثانى فى الأول، ويحتمل الاستئناف، فكأنه سأل: ماذا أمدهم به؟ فقال: "بأنعام" إلى آخره.

=بقولهم: قنعا بالأسودين، قنعاً بالتمر والماء، وفسر السعد "أو كغير الوافية" بالقصور أو الخفاء فى الوفاء.

(١) والفظيع يؤتى به لقصد التقريع والتوبيخ، مثل أن يقال لامرأة تزنى وتتصدق توبيخاً وتقريعاً: لا تجمعى بين الأمرين: لا تزنى وتتصدقى.

(٢) والعجيب يؤتى به لإعجاب المخاطب قصداً لبيان غرابته مثل قوله تعالى: ﴿بل قالوا مثل ما قال الأولون، قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون﴾.

(٣) أى طريفاً مستحسناً فيؤتى به لطرافته مثل: محمد جمع بين أمرين، جمع بين عراقة المحتد، ونبل النفس.

(٤) سورة الشعراء الآيتين ١٣٢، ١٣٣.

(٥) انظر شرح بهاء الدين السبكى، وكذا شرح ابن يعقوب جـ٣ صـ٤٢ شروح.

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال مــن متبوعــه، كقوله تعالى: **﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَــدُونَ﴾**[١] فصل "اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون" لأنه أوفى بتأديته عن "اتبعوا المرســلين" بدلاً عنه لأن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل، وقوله: "اتبعوا مــن لا يسألكم أجراً وهم مهتدون" أوفى بتأدية ذلك، لأن معناه: لا تخسرون معه شيئا مــن دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا وخير الآخرة، وقول الشاعر[٢]:

أقول لـــه ارحـــل لا تقـــيمن عنـــدنا وإلا فكن فى السر والجهـــر مســـلما

فصل "لا تقيمن" من "ارحل" بدلاً عنه لأن المراد به كمال إظهار الكراهة[٣] لإقامته بسبب خلاف سره العلن، وقوله: لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة، فوزان لا تقيمن عندنا وزان "حسنها" فى أعجبتنى الدار حسنها؛ لأن عدم الإقامـــة مغاير للارتحال، وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة وهى الاتحاد فى المسند إليه، ودلالة أحدهما على الآخر.

وفيه نظر: إذ لا نسلم أن دلالة لا تقيمن عنـــدنا علـــى المـــراد المـــذكور بالمطابقة، بل معناه المطابقى: وهو طلب ترك إقامته البته على سبيل الاســـتعلاء، وهو غير المراد المذكور، وليس دالاً عليه بالمطابقة، بل لا يدل عليه إلا بالقرينـــة الخارجة عنه، وهى ما بعده، وكذا دلالة "ارحل" علـــى المـــراد المـــذكور ليســـت بالمطابقة، ولا بالتضمن بل لا يدل عليه إلا بالقرينة المذكورة.

---

(١) سورة يس الآية ٢١.

(٢) البيت من (الطويل) ولا يعلم قائله كما فى معاهد التنصيص جـــ٢ صـــ٩٤، وهـــو فـــى المفتاح صـــ١٢٨، والإيضاح جـــ٣ صـــ١٢٤، والمصباح صـــ٣٠، وفى جل شروح التلخيص، والشاهد فيه كمال الاتصال.

(٣) قال السيد فى حاشيته على المطول صـــ٢٥٥: هكذا عبارة المفتاح، والأظهر أن يقال: كمال إظهار كمال الكراهة.

وثالثها: أن تكون الثانية بياناً للأولى، بأن تنزل من الأولى منزلة عطف البيان[١] من متبوعه فى إفادة الإيضاح، والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته كقوله: **﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾**[٢] فصل "قال" عن "وسوس" لكونه تبييناً وتفسيراً له، أى أنهى إلى آدم وسوسة، لأن الوسوسة هو التكلم بكلام خفى يكرره ويدعو إلى شر، وفيه نوع خفاء فأزاله بقوله: "قال يا آدم" إلى آخره، فوزان قوله تعالى هذا وزان عمر فى قوله: **أقسم بالله أبو حفص عمر**.

فى إزالة الإبهام عن الأول بالثانى، روى أن عمر – رضى الله عنه – أتاه أعرابى فقال: إن أهلى بعيد، وإنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله، فظنه عمر كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره[٣]:

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما إن بها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر – رضى الله عنه – مقبل من أعلى الوادى فجعل إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر، قال: اللهم صدق حتى التقيا فأخذه بيده فقال: ضع عن راحلتك، فوضع

---

(١) الفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين، أن المقصود فى البدل هو الثانى، لا الأول، والمقصود فى البيان هو الأول، والثانى توضيح له.

(٢) سورة طه الآية ١٢٠، وراجع الكشاف جـ٣ صـ٦٣.

(٣) من (الرجز)، وذكر صاحب الخزانة جـ٢ صـ٣٥٢ نقلاً عن ابن حجر فى الإصابة وعن المرزبانى فى معجم الشعراء أن اسم هذا الأعرابى عبد الله بن كيسبة، ويقال: اسمه عمرو بن كيسبة بكسر الكاف وسكون الياء بعدها سين مهملة مفتوحة، والبيت الأول فى الإيضاح جـ٣ صـ١٢٥، ويروى "مامسها" بدل ما إن بها، النقب: ضعف أسفل الخف فى الإبل، وضعف أسفل الحافر فى غيرها من خشونة الأرض، والنقبة بالضم: أول ما يبدو من الجرب قطعاً متفرقة، والدبر بالفتح: جراحة الظهر.

فإذا هى نقبة عجفاء، فحمله على بعير وزوده وكساه، وأما قوله تعالى: ﴿مَا هَـذَا بَشَرًا إِنْ هَـذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[١] فيحتمل التبيين والتأكيد.

أما التبيين: فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر، فإثبات الملائكية له تبيين لذلك الجنس، وتعيين له وجعل بعضهم هذا المعنى صفة.

وأما التأكيد: فلأنه إذا كان مَلَكًا لم يكن بشراً، فيستلزم عدم كونه بشراً وهو التأكيد معنى، أو لأنه إذا قيل فى العرف لإنسان: ما هذا بشراً حال تعظيم وتعجب مما يشاهد منه من حسن خُلُق وخَلْق كان الغرض أنه مَلَك بطريق الكناية.

قال المؤلف فى الإيضاح[٢] هلا نزلت الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه فى بعض الصور، ومنزلة النعت من متبوعه فى بعض.

قلنا: يجوز التنزيل المذكور لأنه جعل بعضهم "إن هذا إلا ملك كريم" صفة مميزة لأنه يدل على بعض أحوال الذات التى هى الجنس الذى هو غير جنس البشر، وكذا قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللّهَ﴾[٣] فى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[٤] صفة ذامة.

---

(١) سورة يوسف الآية ٣١، وراجع الدلائل صـ١٥٩.

(٢) جـ٣ صـ١٢٦.

(٣) سورة البقرة الآية ٩. وجوز صاحب الكشاف أن يكون مستأنفا راجع الكشاف جـ١ صـ٤٥.

(٤) سورة البقرة الآية ٨.

وأما كونها كالمنقطعة عنها فلكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعا، مثاله:

وتظـــن ســــلمى أننـــى أبغـــى بهـــا بـــدلاً أراهـــا فـــى الضــــلال تهـــيم

ويحتمل الاستئناف.

شبه كمال الانقطاع

(وأما كونها كالمنقطعة) إلى آخره، أما كون الثانية كالمنقطعة عن الأولـــى فلكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها[1] ويسمى فصل الثانية عن الأولـــى لذلك قطعاً، مثاله قول الشاعر[2]:

وتظـــن ســـلمى أننـــى أبغـــى بهـــا بـــدلا أراهـــا فـــى الضــــلال تهـــيم

لم يعطف أراها على تظن كيلا يتوهم السامع أنه معطوف على أبغى لقربه منه مع أنه ليس بمراد لأن المراد أنه حكم الشاعر على سلمى بقوله: "أراها فى الضـــلال تهيم" لا أنه من مظنونات سلمى فى حق الشاعر فلذلك يكون "أراها" كالمنقطعة عن تظن وإن صح عطفها عليها[3].

---

(١) أى مما ليس بمقصود العطف عليه لأداء العطف عليه إلى الخلل فى المعنى، وشـــبه هـــذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف، وهو إيهام خلاف المقصود، وإن كان فيه مصحح للعطف وهو التغاير.

(٢) البيت من (الكامل) ولا يعرف قائله انظر معاهد التنصيص جـ٢ صـ٩٤، وهو فى المفتاح صـ١٢٦، والإيضاح جـ٣ صـ١٢٩، والشروح جـ٣ صـ٥٠، أبغى: بمعنى أطلب، وأراهـــا: بصيغة المبنى للمفعول بمعنى الظن، والمفعول الأول هو الضمير المستتر، والهاء مفعول ثـــان، وجملة تهيم مفعول ثالث، وتهيم: من هام على وجهه إذا مشى على غير هدى.

(٣) لوجود الجهة الجامعة بين مسنديهما والمسند إليه فيهما.

ويحتمل الاستئناف لانصباب قوله: "وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا" إلـى إيراد فما قولك فى ظنها ذلك فقطع أراها ليقع جوابا لهذا السؤال[١].

وقسم صاحب المفتاح[٢] القطع قسمين:

أحدهما: القطع للاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الجملة الأولى كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، وللجملة الأولى حكم وأنت لا تريد أن تشـرك الثانية لها فى ذلك الحكم كما فى هذا البيت.

وثانيهما: القطع للوجوب، وذلك إذا كان يوجد قبل الجملة الأولـى كـلام مشتمل على مانع من العطف عليه، ومثله بقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[٣]، وقال: لأنه لو عطف لعطف إما على جملة "قالوا"، وإما على جملـة "إنـا معكـم" وكلاهما لا يصح لما مر، وكذا قوله: ﴿**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾[٤] وقوله: ﴿**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**﴾[٥] [٦].

قال المؤلف فى الإيضاح[٧]: وفيه نظر لجواز أن يكون المقطوع فى هـذه المواضع الثلاثة على الجملة المصدرة بالظرف (وهذا القسم لم يبن امتناعه.

---

(١) وعلى هذا يكون البيت من شبه كمال الاتصال.

(٢) المفتاح صـ١٢٦.

(٣) سورة البقرة الآية ١٥.

(٤) سورة البقرة الآية ١٢.

(٥) سورة البقرة الآية ١٣.

(٦) أجاز السعد عطفه على (إذا) الشرطية، ولكن منع من العطف توهم عطفه على جملة "قالوا" أو على جملة "إنا معكم" وكلاهما فاسد، ثم قال: فظهر أن قطعه أيضاً للاحتياط، لا للوجوب كمـا زعم السكاكى، وللسيد رد على ذلك. راجع المطول وحاشيته صـ٢٥٨، وشرح السيد للمفتـاح ورقة ٢٤٣.

(٧) جـ٣ صـ١٣٠.

قلت: يمتنع عطف المقطوع فى آية "**ألا إنهم هم المفسدون**" وآية "**ألا إنهم هم السفهاء**" على الجملة المصدرة بالظرف)[1] وهى: "إذا قيل لهم" فى الآيتين لأنها معطوفة إما على جملة "**يكذبون**" أو على جملة "**يقول**" فى قوله: "**ومن الناس مــن يقول آمنا بالله وباليوم الآخر**" فلو عطف المقطوع فيهما عليهما لكان التقدير: ومن الناس من ألا إنهم هم المفسدون، ومن ألا إنهم هم السفهاء، وهو ظاهر الفساد، وكذا لو عطف على "**يكذبون**".

وأما فى آية "**الله يستهزئ بهم**" فالنظر فيها آت[2].

لايقال:[3] جَعْل المقطوع فى المواضع الثلاثة من قبيل الاحتياط لا ينـــافى جعله من قبيل وجوب القطع باعتبارين، وهما اعتبار ما ذكره المؤلف، واعتبار ما ذكره صاحب المفتاح، وهو اعتبار عطف المقطوع بالنسبة إلى الجملتـــين اللتـــين ذكرهما صاحب المفتاح فقط لأنا نقول حينئذ: يكون القطع فيها من قبيل الاحتيـــاط؛ لأن المراد بالاحتياط – كما ذكره صاحب المفتاح – ما يمتنع العطف فيه من وجه ويصح العطف فيه من وجه آخر، وفى الآيات الثلاث لو لم يبين امتنـــاع عطـــف المقطوع على الجملة المصدرة بالظرف يكون القطع من قبيل الاحتياط لا من قبيل الوجوب.

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) أى صحيح: يعنى لأنه يصح عطف "الله يستهزئ بهم" على "يكذبون" وعلى "يقول" التقدير: ومن الناس من الله يستهزئ بهم، أو بما كانوا الله يستهزئ بهم. وقال بهاء الـــدين الســـبكى: وهذا بعيد لأن الجملتين مختلفتان فى الاسمية والفعلية، ولأن استهزاء الله هـــو عذابـــه وهـــو معلول للتكذيب، فكيف يعطف على علته؟ فيلزم انقلاب المعلول علة، فهذا فساد من جهة المعنى جــ٣ صــ٥٢ شروح.

(٣) يرد بهذا على الخطيب حيث قال فى الإيضاح: وفيه نظر لجواز أن يكـــون المقطـــوع فـــى المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرة بالظرف.

وفيه نظر: لأنه بين امتناع العطف بالنسبة إلى بعض الجمل فالقطع بهـذا الاعتبار من قبيل الوجوب، وإن كان بغير هذا الاعتبار فقط من قبيـل الاحتيـاط، فالحاصل أنه فى بعض الصور يتعين الحمل على الاحتياط، وذلك إذا لم يكن قبـل الأولى مانع من العطف أصلا، وفى بعض الصور يتعين الحمل علـى الوجـوب، وذلك إذا كان قبل الأولى مانع من العطف أو لم يكن قبلها شـىء أصـلا يصـح العطف عليه، وفى بعض الصور لا يتعين الحمل على أحدهما بل يصلح لكل واحد منهما ويتعين فيه بالنسبة، وكلام صاحب المفتاح يحتمل هذه الثلاثة.

وأما كونها كالمتصلة بها فلكونها جواباً لسؤال اقتضته الأولى فتنزل منزلته فتفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال.

السكاكي: فينزل ذلك منزلة الواقع لكنه كإغناء السامع عن أن يسأل أو أن لا يسمع منه شيء، ويسمى الفصل لذلك استئنافاً وكذا الثانية، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال إما عن سبب الحكم مطلقاً نحو:

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

أي: ما بالك عليلاً؟ أو: ما سبب علتك؟ وإما عن سبب خاص نحو: **(وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء)** كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء، وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر، وإما عن غيرهما نحو: **(قالوا سلاماً قال سلام)** أي: فماذا قال؟

وقوله:

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

وأيضاً منه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه نحو: أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان، ومنه ما يبنى على صفته نحو: أحسن إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك، وهذا أبلغ، وقد يحذف صدر الاستئناف نحو: **(يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال)** فيمن قرأها مفتوحة الباء، وعليه: نعم الرجل زيد على قول، وقد يحذف كله إما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي:

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلاف

أو بدون ذلك نحو: **(فنعم الماهدون)** أي نحن، على قول.

شبه كمال الاتصال

وأما كون الثانية كالمتصلة بالأولى فلكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى، فينزل المقتضى الذى هو الجملة الأولى منزلة المقتضى الذى هو السؤال فيجعل كأنه السؤال.

أو تنزل الأولى منزلة السؤال عن الثانية، ويجعل جوابه جوابها فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال[١].

وقال صاحب المفتاح[٢]: (فينزل السؤال المقدر منزلة الواقع لنكتة[٣]):

إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغناء السامع أن يسأل[٤]، أو لئلا يسمع منه شىء[٥]، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل[٦]

---

(١) لما بينهما من الاتصال والربط المعنوى المنافى للعطف المقتضى للحاجة إلى العاطف، وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع، إذ السؤال إنشاء، والجواب خبر، انظر الشروح جـ٣ صـ٥٣.

(٢) المفتاح صـ١٢٧، ١٢٨.

(٣) مذهب المصنف أن الجملة الأولى مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ السؤال المقدر، ومذهب السكاكى أن السؤال المقدر ينزل منزلة الواقع، والذى تعلق به التنزيل عنده إنما هو السؤال المقدر الذى اقتضته الجملة الأولى فينزل منزلة السؤال الواقع، فالجملة الثانية جواب للجملة الأولى عند المصنف، وللسؤال المقدر عند السكاكى، وإن كان كلاهما يصلح أن يكون سبباً للقطع. راجع حاشية الدسوقى وشرح ابن يعقوب جـ٣ صـ٥٤، ٥٦.

(٤) تعظيماً له أو شفقة.

(٥) أى تحقيراً للسامع وكراهة لكلامه.

(٦) والباء فى قوله: "بتقليل" للمعية، أى تكثير المعنى للسؤال مع تقليل اللفظ بطىّ السؤال والعاطف كما قال قطب الدين فى شرح المفتاح، وقال الكاشى: يجوز أن تكون للسببية، وهو أولى، لأن ترك العاطف سبب فى تقدير السؤال وهو فاسد لأنه مقلوب. راجع شرح ابن السبكى جـ٣ صـ٥٥ شروح.

اللفظ وهو تقدير السؤال، وترك العطف، أو لغير ذلك مما ينخرط فى هذا السلك[١]، ويسمى الفصل لذلك، أى لكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى استئنافاً[٢]، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافا[٣] فلفظ الاستئناف على اصطلاح علماء المعانى يطلق على المعنيين المذكورين.

والاستئناف على ثلاثة أضرب، لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى إما عن سبب الحكم الذى فى الجملة الأولى مطلقا[٤] ذلك السبب كقول الشاعر[٥]:

قال لى كيف أنت قلت عليل ... سهر دائم وحزن طويل

أى ما بالك عليلاً؟ أو ما سبب علتك؟ فأجاب بقوله: سهر إلى آخره، فلذلك فصل عما قبله والسؤال هنا عن مطلق سبب العلة. وكقوله[٦]:

قد غرضت من الدنيا فهل زمنى ... معط حياتى لغر بعد ما غرضا

جربت دهرى وأهليه فما تركت ... لى التجارب فى ود امرئ غرضا

لم يصل "جربت" بالعطف على "غرضت" بناء على سؤال ينساق إليه معنى البيت الأول، وهو: لم تقول هذا ويحك؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذه

---

(١) مثل التنبيه على فطانة السامع، أو على بلادته.

(٢) تسمية اللازم باسم الملزوم لأن الاستئناف الذى هو الإتيان بكلام مستقل فى جميع أجزاء تركيبه عما قبله يستلزم قطعه، أى ترك عطفه على ما قبله.

(٣) تسمية للشىء باسم ما يتعلق به.

(٤) من غير تقدير لسبب خاص لجهله بصورة السبب أصلا.

(٥) سبق البيت فى حذف المسند إليه.

(٦) البيتان من (البسيط) وهما لأبى العلاء المعرى من قصيدة يتحدث فيها عن صباه. شرح سقط الزند جـ٢ صـ٦٥٥.

الغاية كشحك[١]؟ فأجاب عن ذلك بقوله: "جربت" إلى آخره "وقـد غرضـت": أى مللت "والغر" من لم يجرب الأمور، "وبعد" صح بالضم صفة لغر، "ومـا غرضـا" صفة أخرى له، "وما" فيه نافية، وفيه ضمير يرجع إلى الغر، "والتجـارب" بكسـر الراء جمع تجربة، "والغرض" ههنا الحاجة والقصد.

والمعنى: جربت الدنيا وضجرت منها، فهل يسمح زمنى أن يعطى حيـاتى من لم يجرب الدنيا ولم يضجر من تقلب أحوالها بعد، ويتمنى إيثار حياته على من لا يعلم من أحوال الدنيا ما علمه الشاعر، ومعنى الثانى: أن امتحان الدهر وأهله لم يترك لى حاجة فى مودة أحد من أهل الزمان.

وإما عن سبب خاص للحكم فيها كل موضع أمكن فيه تقدير الخاص صـح تقدير العام فيه، ولا عكس، وتقدير الخاص أولى حيث أمكن كقوله تعـالى: **﴿وَمَـا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾**[٢]، فكأنه قيل: هل النفس أمـارة بالسـوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء، هذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم الـذى هـو فـى الجملة الثانية كما مر فى باب أحوال الإسناد الخبرى، لأن السؤال ههنا لما كان عن سبب خاص للحكم علم أن السائل عالم بأن له سبباً لكنـه طالـب بخصوصـيته لا لماهية، فيعلم أن السؤال جملة طلبية فيقتضى تأكيد حكمها على حسب ما مر[٣].

---

(١) ويح: كلمة ترحم وتوجع، وقد تستعمل فى التعجب والمدح، وترفع على الابتداء، وتنصـب على إضمار فعل نحو: ألزمك، أو ألزمه الله. والكشح ما بين وسط السرة ووسط الظهر، وطوى عنه كشحه: أعرض عنه، بخلاف طوى عليه كشحه، أى لازمه واستمر عليه.

(٢) سورة يوسف الآية ٥٣.

(٣) من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكـد، ولا يخفـى أن المـراد الاقتضاء استحساناً لا وجوباً، والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب.

وإما عن غيرهما[١] كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾[٢] كأنـــه قيــل: فماذا قال إبراهيم؟ فقيل: قال: سلام[٣].

وكقول الشاعر[٤]:

زعــم العــواذل أننـــى فـــى غمـــرة صدقوا ولكــن غمرتـــى لا تنجلـــى

فإنه لما أبدى الشكاية عن جماعات العذال كان ذلك مما يحـــرك الســـامع ليســـأل: أصدقوا فى ذلك أم كذبوا؟ فأخرج الكلام مخرجه إذا كان هذا السؤال قد قيـــل لـــه، ففصل فقال: صدقوا، الغمرة: الشدة.

وأيضا من الاستئناف[٥] ما يأتى بإعادة[٦] اسم ما استؤنف عنه الحديث نحو: أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان إليه.

---

(١) أى عن غير السبب المطلق، وعن غير السبب الخاص بل عن حكم آخر يقتضـــى المقـــام السؤال عنه.

(٢) سورة هود الآية ٥٣.

(٣) قال الشيخ فى الدلائل صـــ١٦٥: واعلم أن الذى تراه فى التنزيل من لفظ "قـــال" مفصـــولاً غير معطوف هذا هو التقدير فيه والله أعلم. وذكر لذلك كثيراً من الآيات حول هذا المعنى، انظر الزملكانى فى التبيان.

(٤) البيت من (الكامل) ولا يعلم قائله، انظر معاهد التنصيص جــ٢ صـــ٩٥، الدلائل صـــ١٦٣، والمفتاح صـــ١٢٧، والطراز جــ٢ صـــ٤٧، والتبيان صـــ١٤٢، والإيضاح جــ٣ صـــــ١٣٥، والمصباح لبدر الدين صـــ٢٨، والزعم أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل، وقـــد يســـتعمل فـــى الحق على ما فى القاموس، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله: صدقوا، والعواذل: جمع عاذلة لا جمع عاذل، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل، إلا إذا كان صفة لمؤنث، أو لما يعقـــل كحـــائض، وصاهل ، وأما إن كان صفة لمن يعقل كعاذل فلا يطرد، بل هو سماعى، بخلاف فاعلـــه فإنـــه يطرد جمعها على فواعل. راجع كتب النحو.

(٥) إشارة إلى تقسيم آخر له، وإن كان الاستئناف ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق.

(٦) الباء للمصاحبة بمعنى مع.

ومن الاستئناف ما يبنى على صفة ما استؤنف عنه الحديث كقولك: أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك، أى للإحسان إليه، وهذا أبلغ مما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه، لكون الاستئناف على هذا الوجه منطوياً على بيان سبب الحكم بخلاف الأول، وما فيه بيان السبب أدعى إلى القبول مما ليس كذلك، فعلم أن الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استؤنف، وباعتبار ما يبنى على صفته على ضربين كما مر.

وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة دالة عليه كقوله تعالى: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ**﴾[1] "فيمن قرأ" "يسبح" مبنيا للمفعول، فإنه إذا قيل: "يُسَبَّحُ له" فقد علم أن ثمة فاعلاً ولكنه لم يذكر، وكأن سائلاً سأل عنه، وقال: من يسبِّح له؟ فقيل: رجال، أى يسبحه رجال، فيسبحه وهو صدر الاستئناف وهو محذوف.

وعلى حذف صدر الاستئناف نحو قولهم: نعم الرجل، أو رجلاً زيد، وبئس الرجل أو رجلاً عمرو على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف[2]، أى هو زيد أو عمرو، كأنه قيل ذلك فأبهم الفاعل لجعله معهوداً ذهنياً مظهراً أو مضمراً، سئل عن تفسيره بأنه من هو؟ فقيل: هو زيد، أو عمرو، ثم حذف المبتدأ.

وقد يحذف الاستئناف كله إما مع قيام شىء مقامه، (أو لا مع شىء مقامه)[3] الأول كقول الحماسى[4]:

---

(١) سورة النور الآيتين ٣٦، ٣٧.

(٢) أما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ، والجملة قبله خبراً، أو يجعله بدلا، أو عطف بيان فلا حذف حينئذ، ولا يكون فى الكلام استئناف.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) البيت من (الوافر) وهو لمساور بن هند بن قيس بن زهير شاعر أموى يهجو ابن جزيمة العبسى، المكنى بأبى الصمعاء من بنى أسد وبعده:

أولئك آمنوا جوعاً وخوفاً وقد جاءت بنو أسد وخافوا

زعمــتم أن إخــوتكم قــريش لهــم إلــف ولــيس لكــم إلاف

حذف الجواب الذى هو كذبتم فى زعمكم، وأقام قوله: "لهم إلف وليس لكـم إلاف" مقامه لدلالته عليه، والسؤال المقدر هو: لم تنكر زعمنا أن إخوتنا قريش؟ ويجـوز أن يقدر قوله: "لهم إلف وليس لكم إلاف" جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحـذوف كأنه لما قال المتكلم: كذبتم، قالوا: لم كذبنا؟ فقال: "لهم إلف وليس لكم إلاف"، فيكون فى البيت استئنافان.

والثانى كقوله تعالى: **﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾**[1] أى: نحن، و **﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾**[2] أى: أيوب، أو هو لدلالة الكلام على هذا المقدر، هذا على القول بأن المخصوص خبـر مبتدأ محذوف.

=والبيت فى الحماسة جـ٢ صـ١٧٨، شرح الرافعى، والدلائل صـ١٦٣، والمفتاح صـ١٢٧، والإيضاح جـ٣ صـ١٣٨، ومعاهد التنصيص بالإضافة إلى شروح التلخيص. قال فى الكشاف: الزعم ادعاء العلم، ومنه قوله ﷺ: «زعموا مطية الكذب»، وعن شريح: لكل شىء كنية، وكنية الكذب زعموا.

(١) سورة الذاريات الآية ٤٨.

(٢) سورة ص الآية ٣٠.

وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: لا وأيدك الله. وإما للتوسط، فإذا اتفقتا خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى فقط بجامع كقوله تعالى: **﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾** وقوله تعالى: **﴿إن الأبرار لفى نعيم، وإن الفجار لفى جحيم﴾** وقوله تعالى: **(وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً)** أى: لا تعبدوا وتحسنون بمعنى أحسنوا أو: وأحسنوا.

مواضع الوصل

الوصل لدفع الإيهام

(وأما الوصل) إلى آخره. وأما الوصل لدفع إيهام خلاف المقصود فكقول البلغاء: لا وأيدك الله[1]، فإنه لو قيل: لا أيدك الله بدون الواو كما عليه كلام الأوساط لأوهم الدعاء بنفى التأييد، فوصل بالواو لدفع هذا الإيهام.

الوصل للتوسط بين الكمالين

(وإما للتوسط) إلى آخره. وأما التوسط بين حالتى كمال الانقطاع، وكمال الاتصال فهو ضربان:

أحدهما: أن تتفق الجملتان خبراً لفظاً ومعنى، أو إنشاء لفظاً ومعنى مع جهة جامعة بينهما، مثال اتفاقهما خبراً لفظاً ومعنى بجامع قوله تعالى: **﴿يُخَادِعُونَ اللَّـهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾**[2] والجامع بينهما هو اتحادهما فى المسند والمسند إليه، وقوله تعالى: **﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾**[3] والجامع هو اتحادهما فى

---

(١) مر رجل بأبى بكر، ومع الرجل ثوب فقال له: أتبيع الثوب؟ فقال الرجل: لا عفاك الله، فقال أبو بكر: لقد علمتم لو كنتم تعلمون، قل: لا وعفاك الله جـ١ صـ١٧٩ البيان والتبيين، جـ٣ صـ٦٧، شروح التلخيص مع اختلاف فى بعض الألفاظ.

(٢) سورة النساء الآية ١٤٢.

(٣) سورة الانفطار الآيتان ١٣، ١٤.

التضاد، ومثال اتفاقهما إنشاء لفظاً ومعنى بجامع قولـــه: ﴿وكُلُــواْ وَاشْــرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ﴾[1] الجمل الثلاث إنشائية لفظاً ومعنى، الأوليان أمر، والثالثة نهى، والجامع اتحادهما فى المسند إليه.

وثانيهما: أن تتفق الجملتان خبراً معنى بجامع بينهما، أو إنشاء معنى بجامع بينهما، سواء كانا متفقتين لفظاً أو لا، مثال الأول قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءهَا نُــودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ يَا مُوسَى إِنَّــهُ أَنَــا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[2] قوله: "ألق عصاك" جملة إنشائية لفظاً، وخبرية معنى معطوفة على قوله: "أن بورك" وهى جملة خبرية معنى ولفظاً، فالجملتان أى المعطوف والمعطوف عليه خبريتان معنى؛ لأن التقدير: فلما جاءها قيل: بورك من فى النار، وقيل: ألق عصاك، كما عرفت فى علم النحو أنَّ، (أنْ) هــذه – أعنــى المفسرة – لا تأتى إلا بعد فعل فى معنى القول[3]، وهو ههنا: "نودى" فإنه يدل على القول فحذف للدلالة عليه والجامع اتحادهما فى المسند إليه، وهو موسى، أما فــى "ألق" فواضح، وأما فى "بورك" فمن، وأشبه الوجوه فيه هو موسى، وكونهما فــى تقدير النداء، أى نودى، وفى المثال المذكور ليس ما هو إنشاءٌ لفظاً خبرٌ معنىً، بل هو إنشاء لفظاً ومعنى، والمعطوف مقدر، وكذا المعطوف عليه.

ومثال الثانى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُــواْ لِلنَّــاسِ حُسْــناً﴾[4] عطف قوله: "وقولوا" على "لا تعبدون" لأنه بمعنى "لا تعبــدوا" نهيــاً، والجملتــان

---

(١) سورة الأعراف الآية ٣١.

(٢) سورة النمل الآيات ٨-١٠.

(٣) هذا منقول من المفتاح صـ١٢٥ واعترض عليه بهاء الدين السبكى بكلام كثير لا مجــال لذكره فارجع إليه جـ٣ صـ٧٤ شروح. وراجع الكلام على ذلك فى الكشاف جـ٣ صـ٢٧٥، ٢٧٦.

(٤) سورة البقرة الآية ٨٣، وانظر الكشاف جـ١ صـ١١٨.

إنشائيتان معنى لا لفظاً، بل لفظ أحدهما خبر، ولفظ الأخرى إنشاء، والجامع اتحاد المسند إليه فيهما[١] وهو واو الضمير، وكونهما فى تقدير أخذ الميثاق، إذ قبلهما (أخذنا ميثاق بنى إسرائيل)، وأما قوله: "وبالوالدين إحسانا" فتقديره إما (وتحسنون) بمعنى وأحسنوا، فتكون الجملتان إنشاءً معنى وخبراً لفظا، وإما (وأحسنوا) فتكون الجملتان إنشاء معنى لا لفظا، بل لفظ إحداهما خبر ولفظ الأخرى إنشاء، والجامع ما ذكر وهذا[٢] أبلغ من صريح النهى والأمر، لأنه كأنه سورع إلى الانتهاء والامتثال فهو يخبر عنه، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ سَلَامٌ قَوْلًا مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[٣] عطف "وامتازوا" على "إن أصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون" بعد أن ضمنه معنى الطلب، وهو: فليمتازوا عنكم اليوم، بيان ذلك أن قوله: "إن أصحاب الجنة" إلى قوله: "أيها المجرمون" خطاب لهما وقت المحشر لأنه تفصيل لما أجمله قوله: "ولا تجزون إلا ما كنتم تعملون" فى جزاء أصحاب الجنة وجزاء أصحاب النار، وهذا خطاب لأهل المحشر وقت حضورهم فيه بدلالة الكلام السابق عليه من قوله: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾[٤] والتقدير: إن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر تئول حالهم إلى أسعد حال

---

(١) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى فقال: وفيه نظر: لأن الاتحاد فى المسند إليه لا يكفى عند المصنف، وهذا الاعتراض وارد أيضا فى الآية "كلوا واشربوا..." الآية، جـ٣ صـ٧١ شروح.

(٢) اسم الإشارة يعود إلى تقدير الفعل المحذوف على أنه (وتحسنون) بمعنى أحسنوا.

(٣) سورة يس الآيات ٥٥- ٥٩.

(٤) سورة يس الآيتان ٥٣-٥٤.

فليمتازوا عنكم اليوم إلى الجنة، وامتازوا أنتم عنهم إلى النار أيهـا المجرمـون[١]، والجامع بينهما اشراكهما فى قوله: "ولا تظلم نفس شيئا" وفى قوله: "لاتجزون إلا ما كنتم تعملون" وفى أنهما فى ذلك اليوم فى تقابل تصور المسند إليه فيهما.

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّـارَ الَّتِـي وَقُودُهَـا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّـالِحَاتِ﴾[٢] فقـال الزمخشرى[٣] قوله: "وبشر الذين آمنوا" معطوف على "فاتقوا النار" وقال أيضاً فى سورة الصف فى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٤] إنه معطوف على "تؤمنون" قبله لكونه فى معنى آمنوا أمراً.

وفيه نظر: لأن المسند إليه فى المعطوف عليه (فيهما جمع وفى المعطوف مفرد وأيضاً المسند إليه فى المعطوف عليه)[٥] فى الآية الأولى هو الكافرون، وفى الآية الثانية هو المؤمنون، وفى المعطوف فيهما هو النبى عليه السـلام، فالجـامع ضعيف، ثم قوله: "تؤمنون" بيان لما قبله على طريق الاستئناف، وهو التجارة كأنهم قالوا: كيف نفعل، أو نعمل؟ فقيل: "تؤمنون" وإذا كان كذلك فكيف يصـح عطـف "بشر المؤمنين" عليه؟ ولهذا ذهب صاحب المفتاح[٦] إلى أنهما معطوفتان على قـل مـــراداً قيـــل: ﴿يَـــا أَيُّهَـــا النَّـــاسُ﴾[٧]

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: لأنه إذا كانت طلبية ومعناها أمر المؤمنين بالذهاب إلى الجنة فليكن الخطاب معهم لا مع أهل المحشر، لأن المخاطب فى الخبرية هنا هو المأمور فيهـا معنى... إلخ جـ٣ صـ٧٥ شروح.

(٢) سورة البقرة الآيتان ٢٤-٢٥.

(٣) الكشاف جـ١ صـ٧٨، وانظر البحر المحيط جـ١ صـ٧٠.

(٤) سورة الصف الآية ١٣.

(٥) ما بين القوسين زيادة فى (أ) و (د).

(٦) المفتاح صـ١٢٥.

(٧) سورة البقرة الآية ٢١.

وقيل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة فى القرآن، وذكر لها صوراً كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُواْ﴾[2] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ﴾[3]، وقوله:﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ﴾[4] أى: (وقلنا) فى الآيتين السابقتين، (وقائلين) فى الأخيرة، وفى هذا بعد للمعطوف عليه.

قال المؤلف[5]: والأقرب أن يكون الأمر يعنى "بشر" فى الآيتين معطوفاً على مقدر يدل عليه ما قبله، هو فى الآية الأولى فأنذر، أو نحوه، أى: فأنذرهم وبشر الذين آمنوا، وفى الثانية فأبشر، أو نحوه، أى: فأبشر يا محمد وبشر المؤمنين، ويمكن أن يقال: إنه معطوف على مقدر هو: قل، وتقديره أقرب مما قدره صاحب المفتاح، تقديره فى الآية الأولى: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا" أى إذا تبين عجزكم عن المعارضة ظهر صدقكم يا محمد فقل: اتقوا العناد المستلزم للنار إلى آخره وبشر الذين آمنوا، وفى الثانية قل: يا محمد إن تفعلوا ذلك يغفر لكم ذنوبكم، ويدخلكم إلى آخره وبشر المؤمنين، والجامع فيهما اتحاد المسند إليه، وإذا تقرر ذلك فاعلم أن العطف فيما بين الجمل يعتمد على معرفة الجامع بينهما.

---

(١) سورة الصف الآية ١٠.

(٢) سورة البقرة الآية ٥٧.

(٣) سورة البقرة الآية ٦٣.

(٤) سورة البقرة الآية ١٢٥.

(٥) الإيضاح جـ٣ صـ١٤٥.

والجامع بينهما يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعاً، نحو: يشعر زيد ويكتب، ويعطى ويمنع، وزيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما، بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها زيد شاعر وعمرو طويل مطلقاً.

الجامع

والجامع[1] بين الجملتين لا يخلو إما باعتبار المسند إليهما فقط، أى باعتبار المسند إليه فى هذه الجملة، والمسند إليه فى هذه الجملة، أو باعتبار المسندين فقط. أى باعتبار المسند فى هذه الجملة، وباعتبار المسند فى هذه الجملة، أو باعتبار المسند إليهما، والمسندين جميعاً، والمعتبر فى العطف هو هذا الأخير، وهو الذى تعرض المؤلف له بقوله: والجامع بينهما يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين، هذا إذا كان المسند إليه فى الجملتين شيئين، إما إذا كان المسند إليه فيهما شيئا واحدا سواء كان المسندان فيهما مما يجوز اجتماعهما نحو: يشعر زيد ويكتب، أو مما لا يجوز نحو: يعطى زيد ويمنع، فيجب إدخال العاطف بينهما؛ لأن الغرض حينئذ جعل المسند إليه جامعاً للأمرين فلو لم يعطف وقيل: فلان يقول يفعل، بلا عاطف لتوهم أن الثانى رجوع عن الأول، مثال ما إذا كان المسند إليه فيهما شيئين سواء كان المسندان فيهما مما يجوز اجتماعهما نحو: زيد شاعر، وعمرو كاتب، أو مما يمتنع اجتماعهما نحو: زيد طويل، وعمرو قصير، يعطف فيهما إذا كان بين زيد وعمرو مناسبة ما، مثل أن يكونا أخوين، أو عالمين، أو قاضيين، أو نظيرين، أو غير ذلك مما يوجب اتحاد التعلق بينهما، فلو قلت: زيد شاعر، وعمرو كاتب بدون اعتبار المناسبة بينهما بأن لم يكن لزيد تعلق بحديث عمرو لم يجز، وكذا زيد طويل والخليفة قصير عند من لا يكون لزيد تعلق بحديث

---

(١) هو الوصف الذى يقتضى الجمع بينهما بحيث يكون مقرباً لهما.

الخليفة، ولو قلت: زيد شاعر وعمرو طويل لم يجز مطلقاً، أى سواء كان بينهما مناسبة مثل أن يكونا أخوين، أو لا يكون بينهما مناسبة لأنه يعد مستبدعا مستنكرا ذكر أحدهما من الشعر، والطول عند ذكر الآخر بخلاف: زيد شاعر، وعمرو كاتب، إذا كان بينهما مناسبة فإنه يجوز، لأن ذكر أحدهما من الشعر والكتابة عند ذكر الآخر لا يستبدع ولا يستنكر، بل يكون كثيراً، وعلى قولك: زيد شاعر وعمرو طويل، قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾**[1] قطع عما قبله لأنه كلام فى شأن الذين كفروا، وما قبله كلام فى شأن القرآن.

قال المؤلف[2]: وما يشعر به ظاهر كلام صاحب المفتاح[3] فيه هو أنه يكفى أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه، أو الخبر، أو قيد من قيودهما، وقال: هذا منقوض بنحو ما مر من المثالين الممتنع فيهما العطف، وبنحو قولك: هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيد ثوبى فيه، ولعله سهو، فإنه صرح فى كتابه بامتناع عطف قول القائل: خُفّى ضيق على قوله: خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر[4].

قلت: قال صاحب المفتاح[5]: أما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع بين الجملتين فهى أن يختلفا خبراً وطلباً، وأن يتفقا خبرا، فأن لا يكون بينهما جامع، ثم ذكر الجامع مطلقا أعم من أن يكفى كل واحد منه فى صحة العطف، أو لا كما سيأتى، ولا يلزم من ذكر الجامع وأقسامه باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من

---

(١) سورة البقرة الآية ٦.

(٢) الإيضاح جـ٣ صـ١٤٧.

(٣) المفتاح صـ١٢٢.

(٤) لأنه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم، ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدهما، ما لم يوجد بينهما تقارن فى الخيال... انظر شروح التلخيص جـ٣ صـ٨١.

(٥) المفتاح صـ١٢٢.

قيودهما مطلقا، أنه كلما حصل واحد منها يكفى فى صحة العطف، ولم يشعر ظاهر كلامه فى شىء من كتابه بأنه يكفى الجامع الذى ذكره فى صحة العطف، بـل مـا يشعر به ظاهر كلامه فى أمثلة القطع لغير الاختلاف خبراً وطلباً، وهو أن مجـرد الجامع لا يكفى فيها، بل يجب أن يكون معتبراً ملتفتاً إليه حتى يصح العطف، وهو قوله: ومن أمثلة القطع لغير الاختلاف، ما أذكره تكون فى حديث ويقع فى خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع غير ملتفـت إليه لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داع فتورده فى الذكر مفصولاً، فعلم منـه أن وجود الجامع مطلقا لا يكفى، وحينئذ لا يلزم انتقاض كلامه بما ذكر المؤلف.

السكاكي: الجامع بين الشيئين إما عقلي: بأن يكون بينهما اتحاد في التصور، أو تماثل، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد، أو تضايف كما بين العلة والمعلول أو الأقل والأكثر.

أنواع الجامع

(السكاكي: الجامع بين الشيئين) إلى آخره. يريد أن يذكر ما ذكره صاحب المفتاح[1] من الجامع بين الجملتين فقال: الجامع بينهما عقلي، ووهمي، وخيالي.

الجامع العقلي

أما العقلي: فهو أن يكون بينهما اتحاد في تصور، أي في تصور المسند إليه، أو تصور المسند، أو في قيد من قيودهما، نحو: فلان يصل ويقطع وزيد كاتب وعمرو[2]، وهزم الأمير الجند يوم الجمعة، ووهب السلطان منه ألفاً فيه.

أو أن يكون بينهما تماثل[3] في تصور ما مثل التماثل في المسند إليه كما مر، أو في المسند مثل: زيد أب لبكر، وعمرو أب لخالد[4]، أو في قيد من قيودهما، إذ حكم التماثل حكم الاتحاد، فإن العقل بتجريد المثلين عن التشخص في الخارج أي عن الصفة التي تميز الموجود عن كل ما عداه في الذهن والخارج يرفع التعدد بين

---

(١) المفتاح صـ١٢٢، وقد غير المصنف في عبارة السكاكي، وقد علل شراح التلخيص هذا التغيير، انظر الشروح جـ٣ صـ٨٣، وتجريد العلامة البناني جـ٢ صـ٦١.

(٢) اعترض بهاء الدين السبكي على هذا المثال فقال: وهو فاسد؛ لأن كتابة زيد وكتابة عمرو ليستا متحدتين بالشخص حقيقة في التصور، بل اتحادهما بمعنى التماثل... كما اعترض على بعض الأمثلة الأخرى، وأشاد بمثال الخلخالي هزم الأمير الجند يوم الجمعة. راجع شرحه جـ٣ صـ٨٩ شروح.

(٣) بأن يتفقا في الحقيقة، ويختلفا في العوارض.

(٤) فأبوة زيد، وأبوة عمرو حقيقتهما واحدة، وإن اختلفا بالشخص، فإذا جردنا عن الإضافة المشخصة صارتا شيئا واحدا.

المثلين، وتجعلهما متحدين بأن يعقل ماهيتهما النوعية المشتركة بينهما مجرداً عن التشخص.

أو يكون (بينهما تضايف)، بأن لا يمكن تعقل أحدهما بدون تعقل الآخر سواء كان التضايف بين الأمور المعقولة كما بين العلة والمعلول والسبب والمسبب، لأن العلة إنما هى تعلق من حيث هى العلة بالنسبة إلى المعلول من حيث هو معلول، وبالعكس وكذا السبب والمسبب، فإن العلة أو السبب هو ما يتوقف عليه الشيء، (والمعلول والمسبب هو ما يتوقف على الشيء، وكل واحد من الموقوف عليه)[1]، والموقوف باعتبار أنهما موقوف وموقوف عليه لا يمكن تعقله إلا باعتبار الآخر، أو بين الأمور المحسوسة كما بين السفل والعلو، وهو تضايف محسوس مكانى فإن السفل والعلو من حيث هما سفل وعلو لا يمكن تعلق شيء منهما بدون الآخر، أو بين ما يعم المعقول والمحسوس كما بين الأقل والأكثر، فإن الأقل من حيث هو أقل إنما يعقل باعتبار ما هو أكثر منه، وبالعكس، وهما يعمان المعقول كمسألتين، وثلاث مسائل، والمحسوس ككتابين (وثلاثة)[2] كتب، وإنما قال: التضايف من الجامع لأن التضايف بين الشيئين يوجب اجتماعهما عند العقل إذا تعقل أحدهما.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) فى الأصل "ثلاث" بدون التاء.

أو وهمى بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بياض وصفرة، فإن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين، ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله:

ثلاثـــة تشـــرق الـــدنيا ببهجتهـــا شمس الضحى وأبو إسحق والقمـــر

أو تضاد كالسواد والبياض، والإيمان والكفر، وما يتصف بها، كالأبيض والأسـود والمؤمن والكافر، أو شبه تضاد كالسماء والأرض، والأول والثانى فإنـه ينزلهمـا منزلة التضايف، ولذلك لا تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد.

الجامع الوهمى

وأما الوهمى[١]: فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلون بياض ولون صفرة، فإن الوهم يبرز الشبهين بالمثلين فى معرض المثلين ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التى هى الشمس، وأبو إسحق، والقمر، فى قوله[٢]:

ثلاثـــة تشـــرق الـــدنيا ببهجتهـــا شمس الضحى وأبو إسحق والقمـــر

وحكم المثلين حكم المتحدين لما مر.

أو أن يكون بين تصوريهما تضاد كالسواد والبياض، وهو مثال التضاد فى الألوان، وبينهما واسطة (والإيمان والكفر)[٣]، وهو مثال التضاد فى المعانى وذهب بعضهم إلى أن لا واسطة بينهما على مذهب الأشاعرة، لأن الإيمان عنـدهم هـو

---

(١) هو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماع الشيئين عند المفكرة، بخلاف العقل فإنـه إذا خـلا ونفسه لم يحكم بذلك الاجتماع لهذا الأمر لأن العقل يدرك الأمور على حقائقها، بخلاف الـوهم فمن شأنه خلاف ذلك.

(٢) البيت من (البسيط) وهو لمحمد بن وهيب يمدح المعتصم بن هارون الرشيد، وقـد سـبق ذكره فى أحوال المسند، والبيت من عطف المفردات، وهى كالجمل يشترط فيها الجامع.

(٣) بناء على أن الكفر وجودى، وهو الجحد، والأولى أن يكون بينهما تقابل العـدم والملكـة، راجع شروح التلخيص جـ٣ صـ٩٧.

تصديق النبى عليه السلام فى كل أمر دينى علم مجيئه به بالضرورة، والكفر هــو إنكار شيء من ذلك، فالمكلف إما أن يصدقه فى الكل، أو لا، فلا واسطة.

وفيه نظر: لأن المكلف قد يخلو عنهما بأن لا يبلغه صيت نبى، أو يبلغــه لكن لا بحيث يجب عليه تصديقه، وكالمتصــفات بالمعــانى المتضــادة كالأســود والأبيض، والمؤمن والكافر.

أو يكون بينهما (شبه تضاد[١] كالسماء والأرض، والأول والثانى) ولما كان المتضادان هما المتقابلين الوجوديين المتعاقبين على محــل واحــد بينهمــا غايــة الخلاف، حكم على السواد والبياض، والكفر والإيمان بالتضاد بينهما لوجود القيود المذكورة فيهما، وعلى السماء والأرض، والأول والثانى بأن بينهما شــبه تضــاد لمشابهتهما المتضادين فى كونهما وجوديين، وفى أن بينهما غاية الخلاف، وليســا بمتضادين، لانتفاء قيد التعاقب لأنهما لا يتعاقبان على محل أصلا، وإنما يصـــح أن يكون التضاد وشبهه جامعاً، لأن الوهم ينزل المتضادين والشــبهين بهمــا منزلــة المتاضيفين فيجتهد الوهم فى الجمع بينهما فى الذهن، ولذلك تجد الضد كالسواد مثلاً أقرب خطوراً بالبال مع ضده كالبياض.

---

(١) بأن لا يكون أحد الشيئين ضد الآخر، ولا موصوفاً بضد ما وصف به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه الآخر.

أو خيالى بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيـال سـابق، وأسـبابه مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيال ترتيباً ووضوحاً، ولصاحب علـم المعانى فضل احتياج إلى معرفة الجامع لا سيما الخيالى، فإن جمعه على مجـرى الإلف والعادة.

الجامع الخيالى

وأما الخيالى[١] فهو أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق علـى العطف لأجل أسباب مختلفة فى الخارج ومؤدية إلى ذلك التقـارن فـى الخيـال، ولاختلاف تلك الأسباب اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات (ترتباً ووضوحاً) فكـم صور تتعانق فى الخيال كآلات كل صناعة فى خيال صانعها، وتلك الصـور فـى خيال آخر هو خيال الجاهل بتلك الصناعة لا يرى بعضها بعضاً لعدم الاجتماع فيه، وكم صورة لا تكاد تلوح فى خيال كصورة محبوب زيد فى خيال عمرو، وهـو لا يكون محباً له، وتلك الصورة فى غير ذلك الخيال، كخيال زيد نار على علم لأنه لا يفارقه كما يحكى أن صاحب سلاح ملك، وصائغا، وصاحب بقر، ومعلـم صـبية، سافروا ذات يوم وواصلوا سير النهار بسير الليل، فبينما هم فى وحشـة الظلمـاء، ومقاساة محنتى التخبط وخوف الضلال، وقد جاوز الحزام الطبيين[٢]، وقـد طلـع

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: والخيال قوة حافظة لما يدركه الحس المشترك، وينفرد الخيال عن العقلى والوهمى، بأن فى العقلى علاقة حقيقية كما سبق، وفى الوهمى علاقة اعتبارية حاصـلة فى ذات تلك المقارنات، وأما الخيالى فإنها صور تثبت فى قوة الخيال وتصل إليها من الحواس، وإن كانت تلك الأشياء بحسب ذلك الشخص لكونه كثير الاستعمال لها فى خياله لكثرة مشاهدتها واشتمال حواسه الظاهرة عليها.

(٢) الطبيان للفرس كالثديين للمرأة، فإذا بلغهما الحزام سقط السرج وذلك عند الهرب، وعـدم التمكن من شد الحزام، وهو مثل يضرب لفظاعة الشر وبلوغه النهاية، انظر المستقصـى فـى أمثال العرب جـ٢ صـ١٣، ونهاية الأرب جـ٣ صـ١٩.

عليهم البدر بوجهه الكريم، وأضاءت لهم أنواره كل مظلم بهيم، فأفاض كل منهم في الثناء عليه وشبهه بأفضل ما في خزانه صورة، فشبهه السلاحي بالترس المــذهب ترفع عند الملك، والصائغ بالسبيكة من الإبريز تفتر عن وجهها البوتقــة، والبقــار بالجبن الأبيض يخرج من قالبه طرياً، والمعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة، وهل تشبيهات الرفقاء الأربعة للبدر الطالع عليهم تتلو عليك صورة غير ما تلونا من اختلاف ثبوت الصور في الخيالات وتعانقها فــي بعضــها دون بعــض لاختلاف أسباب توجب ذلك[١].

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج[٢] في معرفة الفصل والوصــل إلــى التنبيه لأنواع الجامع من العقلي والوهمي، والخيالي، لاسيما النوع الخيــالي، فــإن جمعه على مجرى الإلف والعادة[٣] بحسب ما تنعقد الأسباب في استبداع الصــور خزانة الخيال كالجمع بين الإبل، والسماء، والجبال، والأرض في قوله تعالى: **﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِــبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾**[٤] بالنسبة إلى أهل الوبر[٥] فإن جــل انتفــاعهم فــي معاشهم من الإبل فتكون عنايتهم مصروفة إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن

---

(١) التخبط: السير على غير هدى. السلاحي: متولي أمر السلاح. الترس: صفحة مــن حديــد تتقى بها ضربات السيف ونحوه. المذهب: المموه بالذهب. السبيكة: القطعة من معــدن تــذاب وتفرغ في قالب. الإبريز: الذهب الخالص. تفتر: أصله تضحك ضحكا حسنا والمراد لازمه، وهو تكشفها وانفراجها عما في باطنها. والبوتقة، ومثلها البودقة: هي الوعــاء الــذي يــذيب فيــه الصائغ المعادن، البقار: راعي البقر.

(٢) أي حاجة أكيدة إلى معرفة الجامع، لأن علم المعاني معياره الفصل والوصل، والجامع بــه يتحقق الفصل والوصل.

(٣) مجرى: أي جريان. الإلف: الشيء المألوف. والعادة: المعتاد.

(٤) سورة الغاشية الآيات ١٧-٢٠.

(٥) من يسكنون الصحراء، ويعتمدون على الإبل في حياتهم.

ترعى وتشرب، وذلك بنزول المطر، فيكثر تقلب وجوههم إلى السماء، ثم لابد لهم من مأوى يؤويهم، وحصن يتحصنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر مكثهم في منزل لأنهم أصحاب مواش عن التنقل من أرض إلى سواها، فإذا فتش البدوى فى خياله وجد هذه الأشياء الأربعة حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضرى، فإنه إذا تلا الآية قبل الوقوف على ما ذكرناه ظن النسق لجهله معيباً للعيب فيه، وهو عدم وقوفه على ما ذكرناه كما قيل(١):

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

---

(١) البيت من قصيدة من (الوافر) قالها المتنبى، وقد كسبت أنطاكية فقتل مهره الذى وصفه والحجر أمّه، أولها:

إذا غامرت فى شرف مروم ... فلا تقنع بما دون النجوم

وهى فى الديوان جـ٤ صـ١١٩ شرح العكبرى والبيت صـ١٢٠. والمعنى: يقول: كم من إنسان يعيب قولاً حسناً لجهله به، وإنما أتى العيب من سوء فهمه، كما قال أبو تمام، وقد قال له أبو سعيد الضرير: يا أبا تمام لم لا تقول ما يفهم؟ فقال له: يا أبا سعيد لم لا تفهم ما يقال؟ وهذا البيت من أحسن الكلام.

قال الشريف هبة الله بن على الشجرى فى أماليه: وكتبته بخطى، لايصدر هذا الكلام إلا عن فضل غزير، وهذا المعنى كثير...

ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية، والفعليتين فى المضى والمضارعة إلا لمانع.

محسنات الوصل

ومن محسنات الوصل[١]، أى: العطف أن تكون الجملتان متناسبتين ككونهما اسميتين، أو فعليتين[٢]، وفى الفعليتين كونهما ماضيين، أو مضارعين أو ظرفيتين[٣] أو شرطيتين.

فإذا أريد فى الجملتين مجرد النسبة من غير إرادة التجدد أو الثبوت لزم أن يراعى المناسبة اللفظية لأنها مطلوبة، ولا مانع عنهما فتجب رعايتها فتقول: قام زيد، وعمرو قعد، ولا تقول: قام زيد وعمرو قاعد إلا إذا كان مانع عن المناسبة المذكورة بأن أريد بها التجدد، وبالأخرى الثبوت كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو، وجب أن تقول: قام زيد وعمرو قاعد بعد[٤]، إذ مراعاة المعنى أولى وأوجب من مراعاة المناسبة اللفظية، وعليه قوله تعالى: ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[٥] المعنى: سواء عليكم أيها المشركون أحدثتم الدعوة

---

(١) أى بعد وجود المصحح للعطف لاتفاق الجملتين خبراً وإنشاءً لفظا ومعنى أو معنى فقط مع وجود الجامع.

(٢) راجع حاشية الدسوقى جـ٣ صـ١١٠ ففيها بحث فى عطف الاسمية على الفعلية، والعكس، وكذلك شرح ابن السبكى.

(٣) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى فقال: فيه نظر: لأنه إذا كانت الأولى ظرفية فإن قصدت إعطاء الظرف للأخرى وصلت، وإلا وجب الفصل جـ٣ صـ١١١ شروح.

(٤) أو يراد فى إحداهما الإطلاق وفى الأخرى التقييد بفعل الشرط كقوله تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر﴾ فالجملة الأولى مطلقة، والثانية مقيدة بفعل الشرط، وقد عطفا على بعض.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٩٣.

للأصنام بأن تدعوهم فى مهامكم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم مهامكم، لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم لقوله تعالى: **﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُـرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾**(١) وكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين.

---

(١) سورة الروم الآية ٣٣.

تـــذنيـــــــب

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو، لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووصف له كالنعت، لكن خولف هذا إذا كانت جملة، فإنها من حيث هـى جملة مستقلة بالإفادة، فتحتاج إلى ما يربطها، وكل من الضـمير والـواو صـالح للربط، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت، فالجملة إن خلت عـن ضمير صاحبها وجب فيها الواو، وكل جملة خالية من ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالاً عنه بالواو إلا المصدرة بالمضارع المثبت نحو: جـاء زيد، ويتكلم عمرو لما سيأتى، وإلا فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبـت امتنـع دخولها نحو: **(ولا تمنن تستكثر)** لأن الأصل المفردة، وهى تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له، وأما الحصول فلكونه فعلاً مثبتاً، وأما المقارنة فلكونه مضارعاً، وأما ما جاء من نحو: قمت وأصك وجهه، وقوله:

فلمـــا خشـــيت أظـــافيرهم نجـــوت وأرهـــنهم مالكـــا

فقيل: على حذف المبتدأ، أى: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، وقيل: الأول شاذ والثـانى ضرورة، وقال عبد القاهر: هى فيهما للعطف، والأصل: وصككت، ورهنت. عدل عن لفظ الماضى إلى المضارع لحكاية الحال، وإن كان منفياً فالأمران كقراءة ابن ذكوان: **(فاستقيما ولا تتبعان)** بالتخفيف، ونحو: **(وما لنا لا نؤمن بـالله)** لدلالتـه على المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفياً.

تذنيـــــــــب

(أصل الحال المنتقلة) إلى آخره.

مما يتصل بباب الفصل والوصل بين الجملتين القول فى الجملة إذا وقعـت حالا منتقلة، فإنها تجيء تارة بالواو، وتارة بغير الواو، فلهذه المشابهة سمى تذنيبا كالذنابة له[١].

فنقول: قد علم معنى الحال فى علم النحو وهى علـى نـوعين: منتقلـة، ومؤكدة، فالمنتقلة: حال ينتقل عن ذى الحال، والمؤكدة: حال مقررة لمضمون جملة لا تنتقل عن ذى الحال أصلا، أو لا تنتقل غالبا[٢] مثل: هو الحق بَيّناً، وهو الحق لا شبهة فيه، وكقوله تعالى: ﴿**الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾[٣] وحـق النـوعين أن لا تدخلهما الواو، نظرا إلى إعرابهما الذى ليس بتتبع لعدم المتبوع لأن هذه الواو وإن كانوا يسمونها واو الحال أصلها العطف[٤].

الجملة الحالية وحكم الواو معها

قال المؤلف: أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير الواو[٥] لأنها فى المعنـى حكم على صاحبها فلا يدخلها الواو كالخبر بالنسبة إلى مبتدئـه؛ لأن الحـال فـى

---

(١) بضم الذال المعجمة وكسرها: مؤخر الشيء، ومنه الذنب، وهو ذيل الحيوان، أى شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابـة للشـيء بجـامع التتمـيم والتكميل فى كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، ثم بعد ذلك أطلق التذنيب بمعنى الذكر وأريد متعلقه وهو الألفاظ المذكورة المخصوصة على طريق المجـاز المرسل.

(٢) ولذا لا تدخلها الواو لأنها فى معنى ما قبلها، والواو تؤذن بالمغايرة.

(٣) سورة البقرة الآيتان ١، ٢. "لا ريب فيه" حال مؤكدة.

(٤) قال فى الكشاف جـ٢ صـ٦٩: واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل.

(٥) أى الكثير الراجح كما يقال: الأصل فى الكلام هو الحقيقة، واحترز بالمنتقلة مـن اللازمـة سواء وردت بعد جملة فعلية كقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول مـن رجليهـا، أو اسـمية كقولهم: هذا أبوك عطوفاً.

المعنى وصف لصاحبها فلا تدخلها الواو كالنعت بالنسبة إلى منعوته[١] والتحقيق فيه أن الإعراب إنما جيء به فى الأسماء ليدل على تعلق معنوى حصل بينهـا وبـين عواملها بسبب التركيب الإسنادى، فإذا وجد الإعراب فى موضع يكون دليلاً علـى تعلق هناك معنوى، فيكون مغنياً عن تكلف تعلق آخر كالواو مثلا، لكن خولف هذا الأصل فيما إذا كانت جملة لأنها من حيث هى جملة مستقلة بالإفادة غيـر متحـدة. بالأولى فتحتاج إلى ما يربطها بصاحبها، وكل واحد من الضمير والـواو صـالح للربط[٢] والأصل الضمير بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة، والخبر والنعت مطلقا.

وإذا تقرر ذلك فنقول: الجملة التى تقع حالاً لا تخلو إما أن تكون خالية عن ضمير صاحبها، أو لا تكون خالية.

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو لئلا تصير منقطعة عن صـاحبها غيـر مرتبطة به مثل: جاء زيد والشمس طالعة، وجاء زيد وما يتكلم عمرو، وجاء زيـد وقد خرج عمرو، وجاء زيد وما خرج عمرو[٣]، وكل جملة خالية عن ضمير مـا يجوز أن ينتصب عنه حال، فصح أن تقع تلك الجملة حالاً عنه مع الواو إلا الجملة المصدرة بالمضارع المثبت كقولك: جاء زيد ويتكلم عمرو على أن يكون "ويـتكلم عمرو" حالاً عن زيد فإنه لا يصح بالواو لما سيأتى أن المضارع المثبت إذا وقـع حالاً يجب أن يكون ارتباطها بالضمير وحده.

---

(١) فالحال ذات وجهتين لها شبه بالخبر فى أنها تفيد حكماً ربمـا لا يعلمـه المخاطـب قبـل سماعها، ولها شبه بالنعت فى دلالتها على معنى فى الصاحب، وكونها بحيث لو أسـقطت لـم يختل الكلام.

(٢) واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل: الواو لأنها موضوعة له، وقيل: الضمير لدلالتـه على المربوط به، وإليه أشار المصنف بقوله: والأصل...

(٣) هذا هو رأى الجمهور خلافا لابن جنى فإنه يقدر فى ذلك ضميراً، التقدير: والشمس طالعة وقت مجيئه.

وفيه نظر: إذ لا نسلم أن ارتباطها يجب أن يكون بالضمير وحده بل يصح بالواو مع الضمير أيضاً مثل قوله تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾**[1] فإن قوله: "وقد تعلمون" جملة وقعت حالاً وهى مضارع مثبت مع أن الربط ليس بالضمير وحده، والتعليل الذى سنذكره فى ذلك ضعيف لما سيأتى.

لا يقال: إنه جملة اسمية لأن التقدير: وأنتم قد تعلمون، لأنا نقول: الأصل عدم التقدير، قوله: خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال؛ إذ لو لم يخل عنه لصح وقوعها حالاً مطلقاً، وقوله: يصح أن تقع حالاً عنه دون أن يقول: "يجب" لأنه لا يجوز أن تكون الثانية معطوفة على الأولى فلا يجب وقوعها حالاً.

وأما الثانية وهى قوله: "وإلا"، أى: وإن لم تكن الجملة الواقعة حالاً خالية عن ضمير صاحبها، فتارة يجب أن تكون بالواو، وتارة يمتنع ذلك، وتارة يترجح أحدهما، وتارة يستوى الأمران، ولْنُبَيِّنْ أسباب هذا الاختلاف.

فنقول: الجملة لا تخلو إما أن تكون فعلية، أو اسمية، فإن كانت فعلية فلا تخلو إما أن يكون الفعل فيها مضارعاً أو لا، فإن كان مضارعاً فلا يخلو إما أن يكون المضارع مثبتاً أو منفياً.

فإن كان مثبتاً امتنع دخول الواو نحو: **﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾**[2] قوله: "تستكثر" مرفوع، منصوب المحل على الحال، أى لا تعط مستكثراً طالباً أكثر مما أعطيت، وقرئ بسكون الراء، إما لأنه بدل[3] كأنه قيل: ولا تمنن لا تستكثر، على أنه من المن فى قوله تعالى: **﴿ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواُ مَنًّا وَلاَ أَذًى﴾**[4] لأن من شأن

---

(١) سورة الصف الآية ٥.
(٢) سورة المدثر الآية ٦.
(٣) بدل اشتمال.
(٤) سورة البقرة الآية ٢٦٢.

المنان لما يعطى أن يستكثره، أى يراه كثيراً، ويعتد به، وإما لأنه يشبه ثـرو مـن يستكثر، ولربك، بعضد فتسكن تخفيفا، وإما للوقف.

ولا يجزم على أنه جواب النهى لفساد المعنى، وقرئ بالنصب على إضمار "أن" وإنما قال: امتنع دخول الواو لأن الأصل فى الحال هى المفـردة[١] لأن لهـا إفراداً، والأصل فى الإعراب هو المفرد، وأيضاً المفرد أصل بالنسبة إلى المركب.

والحال المفردة المنتقلة تدل على حصول صفة غير ثابتة، أى غير مستمرة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيداً له وهى عاملها مثل: جاء زيـد راكبـاً، فراكباً تدل على حصول صفة الركوب التى هى غير ثابتة مقارن ذلـك الحصـول للمجيء، وإنما قلنا: إن الحال المفردة المنتقلة تدل على ما ذكرناه، إما لدلالتها على حصول صفة مقارن لما جعلت الحال قيداً له، فلأن الحال ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول باعتبار كونه فاعلاً، أو مفعولاً، والهيئة هى الصفة - أعنى ما يقوم بالغير - والأصل فيما يقوم بالغير هو الوجودى، إذ العدمى لا يحتاج إلى محل يقوم به إلا نادراً، فالحال بمعناه يدل على حصول صفة شأنه ما ذكر، وأما دلالتها على كونها غير ثابتة فلأنها منتقلة، والفعل المضارع المثبت بهذه الصفة لأن المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة، لأنه فعل مثبت، والفعل يدل على التجدد وعـدم الثبوت كما مر. ويدل أيضاً على المقارنة لكونه مضارعاً، وهـو يصـلح للحـال والاستقبال وإذا ثبت أن المضارع المثبت بصفة الحال المفردة وجـب أن يكـون ربطه بالضمير وحده كالحال المفردة، وهذا هو معنـى قولـه: وهـو كـذلك، أى المضارع المثبت كالحال المفردة فى الدلالة المذكورة.

---

(١) قال ابن يعقوب: وأصالة المفردة إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملـة، وإمـا بمعنـى أن الحال فضلة، وكونها فضلة يقتضى إعرابها بالنصب، والإعراب يقتضى الإفراد لعراقة المفرد... جـ٣ صـ١٢٩ شروح.

قال المؤلف فى الإيضاح[1]: ولهذا امتنع نحو: جاء زيد، ويتكلم عمرو كما مر، وهذه العلة منقوضة بالجملة الحالية الخالية عن ضمير صاحبها مع أنها يجب فيها الواو بما ذكر فى المثال الأول فى النظر المذكور مع دخول الواو فيه فإن قيل: إنَّ الجملة الحالية الخالية عن ضمير صاحبها إن كانت فعلية فلا نقض وهو ظاهر، وإن كانت اسمية فلا نقض أيضاً، لأن الاسمية تدل على الثبوت والاستمرار.

قلنا: الاسمية إذا وقعت حالاً منتقلة خرجت عن الدلالة على الثبوت والاستمرار لكون المقصود حينئذ منها منافيها، فتكون كالمفردة.

قوله: فأما ما جاء من نحو جواب سؤال مقدر، تقرير السؤال أنه علم من نحو ما مر أن المضارع المثبت إذا وقع حالا امتنع دخولها الواو، وقد جاء فى كلام العرب دخولها فيه نحو: قمت وأصك وجهه، أى أضربه. قوله: "وأصك" مضارع مثبت وقع حالاً، وقد دخله الواو، وكذا قول عبد الله بن همام السلولى:[2]

فلما خشيت أظافيرهم   نجوت وأرهنهم مالكا

قوله: و"أرهنهم" أي: "تركته عندهم مقيما" حال، وهو مضارع مثبت دخله الواو، والأظافير جمع الظفر، وهى فى السئة ما وراء معقد الوتر إلى طرف القوس[3]، أجيب عنه من ثلاثة أوجه:

---

(١) الإيضاح جـ٣ صـ١٦٤.

(٢) البيت من (المتقارب)، وقاله عندما توعده عبد الله بن زياد حيث هرب إلى الشام مستجيرا بيزيد، فأمنه، وكتب إلى عبد الله يأمره بالصفح عنه ومنها:

فقلت أجرنى أبا خالد   وإلا تجدنى أمرأ هالكا

وأبو خالد هو يزيد، والبيت فى الدلائل صـ١٤٥، والشعر والشعراء: جـ٢ صـ٦٣٣، معاهد التنصيص جـ١ صـ٩٦، وإصلاح المنطق: صـ٢٣١، ٢٤٩، الإيضاح: جـ٣ صـ١٦٤. وعجز البيت يضرب مثلا لمن ينجو من هلكة نشب فيها أصحابه.

(٣) الأظافير جمع الأظفار، وهى جمع ظفر، ويراد به الشوكة والقوة، وقيل: المراد بها الأسلحة، ومالك: اسم رجل، أو اسم فرس كما قيل، قال ثعلب: الرواة كلهم على أن "أرهنهم"=

أحدها: أن الجملة التى وقعت حالاً فيما ذكر اسمية لا فعلية فهو غير محل النزاع، إذ تقديره: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، ولقائل أن يقول: الأصل عدم التقـدير، وإن احتمله لكونه غير ظاهر، والدليل المذكور على دخول الواو فيه غير قطعـى ليحمل المثالان على التقدير المذكور، ولا سالم عن النقض مع وجود مـانع لـئلا يكون النقض قادحاً.

وثانيها: أن الأول، أى قمت وأصك وجهه شاذ لا يعتد به، والثانى: وهو ما فى البيت لضرورة الشعر، قلت: قد وقع ذلك فى القرآن كما ذكرنا فلا يكون شـاذاً ولا ضرورة[1].

وثالثها: قال الشيخ عبد القاهر[2]: الواو فيهما للعطف لا للحال، فإن قيـل: العطف غير مناسب لما ذكرنا أى من أن محسنات الوصل تناسب الجملتـين فـى المضى والمضارع، وههنا لا يكون تناسبهما حاصلا لأن أحدهما ماض، والآخـر مضارع فيكون الواو للحال لا للعطف لأن التناسب المذكور ليس بشرط فى الحال.

أجاب عن ذلك بأن الأصل: وصككت، ورهنت، عدل إلى المضارع لحكاية الحال الماضية كما فى قوله[3]:

=بفتح النون ماضيا على أن أرهنته بمعنى رهنته، إلا الأصمعى فإنه رواه: وأرهنهم بضم النون على أنه مضارع، وسار على ذلك المصنف، والمعنى: لما خشيت منهم هربت، وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم، ومقيماً لديهم.

(١) قال بهاء الدين السبكى: وقد منع الخطيبى الشارح شذوذ قمت، وأصك عينه مستدلا بقوله تعالى: ﴿يا قوم لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم﴾ وهو فاسـد لأن: "قـد تعلمـون" المراد به المضى، وعبر بالمضارع لاستصحاب الحال كما ذكره المفسرون، فالمضـارع ههنـا مقرون بقد، وقد نصوا على وجوب الواو حينئذ لأن المضارع حينئذ لـيس حالـاً محـل اسـم الفاعل، لأن "قد" تنافى ذلك... إلخ جـ٣ صـ١٣٥ شروح.

(٢) الدلائل صـ١٤٥.

(٣) سبق الكلام على البيت فى تعريف المسند إليه باللام.

ولقد أمر على اللئيم يسبنى   فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

فإن "أمر" ههنا فى معنى مررت أخرجه على لفظ المضارع لحكاية الحال، وهذا الجواب يؤكد أن يصح الواو منهما للحال، هذا إذا كان المضارع مثبتا.

أما إذا كان منفيا[١] فيجوز فيه الأمران: الواو، وعدمه من غير ترجيح[٢] لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفيا، فيدل على عدم حصول الوصف لا على حصوله، أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان[٣]: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾[٤] بتخفيف النون، وقرأ غيره بتشديد النون على أنها مؤكدة[٥]، والفعل نهى، فعلى هذا الواو للعطف، وعلى الأول لا يصح العطف[٦] على الظاهر وهذا هو معنى قوله بالتخفيف.

---

(١) أى إن كان الفعل مضارعا منفيا بغير "لن" لأن الجملة المنفية بها لا تقع حالا لأن "لن" تخلص الفعل للاستقبال، وهذا ينافى الجملة الحالية؛ إذ يجب فيها أن لا تصدر بعلم استقبال، فالمراد بالنفى هنا النفى "بما" أو "لا".

(٢) وبعضهم رجح الترك.

(٣) ابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الدمشقى، ويكنى أبا عمرو ولد سنة ١٧٣ هـ وتوفى بدمشق سنة ٢٤٢ هـ. وهو أحد الراوين عن ابن عامر من القراء السبعة، والثانى هشام بن عمار القاضى الدمشقى.

(٤) سورة يونس الآية ٨٩.

(٥) بنون التوكيد الثقيلة، والفعل مجزوم بحذف نون الرفع، ولا يجوز أن تكون على هذه القراءة نفياً، ونون الرفع محذوفة لتوالى الأمثال، لأن تأكيد الفعل المنفى بلا شاذّ.

(٦) لأن "لا" للنفى "فاستقيما" إنشاء، "ولا تتبعان" بالتخفيف خبر، فالواو غير عاطفة لامتناع عطف الخبر على الإنشاء، لما بين الجملتين من كمال الانقطاع المانع من العطف، وهذا على الوجه الظاهر فى "لا تتبعان" من أن الفعل معرب مرفوع بثبوت النون فى موضع الحال. وهناك أوجه غير ظاهرة لا داعى لها.

أما مجيئه بغير الواو فكقوله: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[1] قوله: "لانــؤمن" حال بغير واو.

❁ ❁ ❁

---

(١) سورة المائدة الآية ٨٤. والمعنى – والله أعلم – أى شىء ثبت لنا حال كوننا غير مؤمنين فالاستفهام إنكارى.

وكذا إن كان ماضيا لفظا، أو معنى كقوله تعالى: **﴿أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر﴾** وقوله: **﴿أوجاءوكم حصرت صدورهم﴾** وقوله: **﴿أنى يكون لى غـــلام ولم يمسسنى بشر﴾** وقوله: **﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسســـهم ســـوء﴾** وقوله: **(أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قـــبلكم)** وأمـــا المثبت فلدلالته على الحصول لكونه فعلاً مثبتاً دون المقارنة لكونه ماضياً، ولهـــذا شرط أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرةً، وأما المنفى فلدلالته علـــى المقارنـــة دون الحصول، أما الأول فلأن لما للاستغراق وغيرها لانتفاء متقـــدم مـــع أن الأصـــل استمراره فتحصل به الدلالة عليها عند الإطلاق بخلاف المثبت، فإن وضع الفعـــل على إفادة التجدد، وتحقيقه أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف اســـتمرار الوجود وأما الثانى فلكونه منفياً.

(وكذا إن كان) إلى آخره. هذا إذا كانت الجملة فعلية، والفعل فيها مضارع، أما إذا كان الفعل فيها ماضياً لفظا[1]، أو معنى فيجوز فيه الأمران: الواو وعدمـــه من غير ترجيح سواء كان الماضى مثبتاً أو منفياً.

أما مجيئه بالواو فيما هو ماض لفظاً مثبت مع قد لفظاً أو تقـــديراً فكقولـــه تعالى حكاية عن زكريا: **﴿أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾**[2] وقوله تعـــالى: **﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾**[3].

وأما مجيئه بغير واو مع قد تقديراً فكقوله تعالى: **﴿أَوْ جَـــآؤُوكُمْ حَصِـــرَتْ صُدُورُهُمْ﴾**[4] أى: قد حصرت. ولفظاً كقولك: ضربت زيداً قد خرج غلامه.

---

(١) ومعنى معاً.

(٢) سورة آل عمران الآية ٤٠. وجملة "قد بلغنى الكبر" جملة حالية مرتبطة بـــالواو، وفعلهـــا ماض، والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور، بل سؤال فرح وتعجب، والله أعلم.

(٣) سورة مريم الآية ٨.

(٤) سورة النساء الآية ٩٠. وجملة "حصرت صدورهم" حالية وفعلها ماض لم يقترن بالواو.

وأما مجيئه بالواو فيما هو ماض معنى منفى[١] بلم فكقوله تعالى حكاية عن مريم: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [٢] وبغير الواو فكقوله تعالى: ﴿فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[٣].

وأما مجيئه بالواو فيما هو ماض معنى منفى بلما فكقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾[٤] وهو حال من قوله: "حسبتم" لا من قوله "أن تدخلوا الجنة"[٥] وسبب جواز الأمرين فى الماضى إذا كان مثبتا هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا، فلكونه مثبتا يدل على الحصول، ولكونه فعلا يدل على عدم الثبوت، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضيا، ولعدم دلالته على المقارنة اشترط أن يكون مع الماضى الذى وقع حالاً "قد" ظاهرة، أو مقدرة حتى يقربه إلى الحال فصح وقوعه حالا[٦] وظاهر هذا التعليل يقتضى وجوب الواو فى الماضى المنفى لانتفاء دلالته على الحصول لكونه منفيا، وانتفاء المقارنة لكونه ماضياً لكنه لم يجب فيه، بل يكون مثل الماضى المثبت فى جواز الأمرين من غير ترجيح، لأن الماضى المنفى يدل على المقارنة دون الحصول.

---

(١) وهو المضارع المنفى "بلم" أو "بلما" فإنهما يقلبان المضارع إلى الماضى.

(٢) سورة مريم الآية ٢٠. أى: كيف يكون لى غلام والحالة أنت أعلم حينئذ أنى لم يمسسنى بشر فيما مضى . والله أعلم.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٧٤. وجملة "لم يمسسهم" حال من الواو فى قوله: "فانقلبوا".

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٤.

(٥) فى شرح ابن يعقوب وحاشية الدسوقى حال من الفاعل فى "تدخلوا" جـ٣ صـ١٤٠ شروح.

(٦) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى انظر جـ٣ صـ١٤١ شروح.

أما الأول وهو دلالته على المقارنة فلأن "لما" لاستغراق النفى إلى زمـان الإخبار[١]، وأما غير لما من نحو: "ما ضرب"، "ولم يضرب" فالانتفاء مقدم علـى زمان الإخبار، والأصل استمرار ذلك الانتفاء، فيحصل بهذا الموضوع الدلالة على المقارنة عند إطلاق ذلك المنفى، أى من غير قرينة ما فيه الاستمرار، بخـلاف الماضى المثبت فإنه لا يدل على المقارنة؛ لأن وضع الفعل علـى إفـادة التجـدد، والماضى المثبت منقطع الوجود بالكلية فلا يدل على المقارنة.

قوله: (وتحقيقه) إلى آخره. كأنه جواب سؤال مقدر تقديره: لـم قلـت أن الأصل استمرار ذلك الانتفاء المتقدم ليدل الماضى المنفى على المقارنة، والماضى المثبت يدل على الوجود، ولم يكن الأصل استمراره ليدل أيضا على المقارنة ليمتنع دخول الواو، ولا يشترط أن يكون مع قد؟

أجاب عن ذلك بأن استمرار العدم لا يفتقر إلى سـبب إمـا لأن العـدم لا يعلل[٢] كما هو مذهب المتكلمين، فاستمراره لا يعلل أيضا لأنه عدم أيضاً.

وإما لأن العدم أولى بالممكن لذاته لأنه لو لم يوجد شىء أصلا، ولم يتحقق تأثير فى عدم الممكن كان عدمه متحققاً، وإذا لم يفتقر العدم إلى سبب فإذا حصـل فالأصل بقاؤه، بخلاف استمرار الوجود فإنه يفتقر إلى سبب لافتقار الوجود، فـإذا تحقق لا يلزم أن يكون مستمرا.

وفيه نظر: لأنه إن أريد بقوله: إن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب أنه لا يفتقر إلى سبب أصلا فذلك باطل؛ لأن عدم الممكن يفتقر إلى انتفاء علة وجوده؛ إذ لو تحققت لتحقق الوجود، فاستمرار العدم يفتقر إلى استمرار انتفاء علة الوجـود، لأنه لولاه لما ثبت هو، فيفتقر استمراره إلى سبب، فحينئذ لا فرق بـين اسـتمرار العدم واستمرار الوجود فى افتقارهما إلى سبب، وإن أريد به أنه لا يفتقر إلى سبب

---

(١) فإذا قيل: لما يقدم زيد، فالمعنى أن زيداً انتفى عنه القدوم فيما مضى واستمر إلى الآن.

(٢) انظر حاشية الدسوقى جـ٣ صـ١٤٦ شروح.

جديد غير سبب العدم فذلك باطل فيما يكون عدمه على سبيل التجدد لأن سبب العدم لو كان بعينه سبباً لاستمراره لاستمر لحصول سببه، وفيما لا يكون علـــى ســـبيل التجدد كلياً لأنه قد يكون سبب العدم غير سبب استمراره كما فى طرف الوجـــود، وأيضا كل ما حصل أو انتفى فالأصل استمراره، وما لم يظن ما يرفعـــه فحينئـــذ لافرق بين استمرار العدم وبين استمرار الوجود فيما ذكر.

وأما الثانى وهو عدم دلالة الماضى المنفى على الحصول فلكونـــه منفيـــا، ونفى الشىء عدم حصوله، فيدل على عدم حصوله لا على حصول ذلك الشىء.

اعلم أن تحقيق القول فى الماضى الذى وقع حالاً مثبتا أو منفيـــا هـــو أن الحال المنتقلة حكم بالتقييد على ماقيد به مثل: جاءنى زيد راكباً، فإنه حكـــم علـــى المجىء المذكور بقيد الركوب، فهو فى قوة قولنا: مجيئه مقيد بالركوب، أى حاصل فى وقت الركوب، فيستلزم حصول عامله وقت حصوله، وإلا يلزم أن لا يكون ما فرض العامل عاملا ولا ما فرض الحال حالا، فيلزم أن يكون الحصولان فى وقت واحد، وذلك الوقت يجوز أن يكون ماضياً بالنسبة إلى زمان التكلم بـــذلك الكـــلام، ويجوز أن يكون حالاً، ويجوز أن يكون مستقبلا، فيعلم منه أنه يجوز أن يكون وقت حصول الحاصل ماضياً، ويجوز أن يكون مستقبلاً وإن عبر عنه بالاسم نظراً إلى أنه ليس ماضيا ولا مستقبلا بالنسبة إلى زمان حصول عامله مثل: جـــاءنى زيـــد راكباً، فعلم منه أن ما قاله النحويون من وجوب قد لفظا أو تقديراً مع الماضـــى إذا وقع حالا لا يريدون به ماضياً بالنسبة إلى زمان التكلم، وإلا لم يصح مثل: جاءنى زيد راكبا إذا لم يستمر الركوب إلى زمان الإخبار، بل يريدون به ماضيا بالنســـبة إلى زمان حصول عامله لأنه إذا كان ماضياً بالنسبة إلى زمان حصول عاملـــه لا يكون الحصولان فى وقت واحد، بل زمان حصول الحال متقدم على زمان حصول العامل، فلا يصح ما فرض العامل فيه عاملاً فيه، فلا يصح كونه حالا لما مر، وإذا كان كذلك فيجب وجود "قد" فى المثبت لقربه إلى وقت حصول العامل الـــذى هـــو وقت حصول الحال فيقربه إلى الحال ليصح أن يقع حالا.

وأما الماضى المنفى لفظا أو معنى فلكون النفى فيه نفيا للماضى بالنسبة إلى زمان حصول الحال مثل: ما ضرب، أو المضارع وهو أيضا فى معنى الماضـــى المنفى وقت حصول الحال فيصح وقوعه حالا. بخلاف الماضى المثبت بدون قــد فإنه مناف لوقت حصول الحال، فلا يحتاج الماضى المنفى فى وقوعه حـــالا إلـــى الدليل المذكور المزيف.

وإن كانت اسمية فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر فى الماضى نحو: كلمته فوه إلى فىّ، وأن دخولها أولى لعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها، فحسن زيادة رابط نحو: **(فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون)** قال عبد القاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجبت نحو، جاء زيد وهو يسرع، أو وهو مسرع، وإن جعل نحو: على كتفه سيف حالاً كثر فيها تركها نحو: خرجت مع البازى على سواد، ويحسن الترك تارة لدخول حرف على المبتدأ كقوله:

فقلت عسى أن تبصرينى كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد

وأخرى لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد كقوله:

والله يبقيك لنا سالما بـرداك تبجيل وتعظيم

(وإن كانت اسمية) إلى آخره. هذا إن كانت الجملة التى وقعت حالا فعلية.

أما إذا كانت اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران: الواو وعدمه[1]، لكن الواو أولى. أما جواز ترك الواو فلعكس ما مر فى الماضى المثبت، وما مر فى الماضى المثبت هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة مع عدم دلالته على المقارنة، فعكسه هو دلالته على المقارنة مع عدم دلالته على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة نحو: كَلَّمْتُهُ فوه إلى فِىَّ[2] أى مشافهاً، فوه مبتدأ

---

(١) سواء كان المبتدأ فى تلك الجملة عين ذى الحال، أو غيره، وإن كان جواز الترك مختلفا فيه، وذهب الفراء إلى أن ترك الواو نادر، وتبعه ابن الحاجب والزمخشرى وقال الأخفش: إن كان خبر المبتدأ اسما متقدما مشتقا وجب تركها مثل: جاء زيد حسن وجهه. راجع شرح ابن السبكى جـ٣ صـ١٤٨ شروح.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه جـ١ صـ٣٩١ ففيه كلام كثير حول هذه الجملة.

(إلى فِىّ) خبر والجملة وقعت حالاً بلا واو[١]، وفى التعليل نظر يعلم عما فى النقض.

وأما أن دخول الواو أولى (فلعدم دلالة) الاسمية على (عدم الثبوت[٢] مع ظهور الاستئناف) فيها لاستقلالها بالفائدة، فحسن زيادة رابطة لتأكيد الربط بخلاف الفعلية المثبتة التى يجوز فيها الأمران من غير ترجيح فإنها، وإن ظهر الاستئناف فيها أيضاً لكنها تدل على عدم الثبوت، بخلاف الفعلية المنفية التى يجوز فيها الأمران من غير ترجيح، فإن الاستئناف فى الاسمية أظهر، لأن الجملة المتقدمة فعلية أو فى قوتها، وهذه اسمية فلا تناسبها والفعلية تناسب الفعلية المتقدمة، مثال الاسمية مع الواو قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَجْعَلُواْ للّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٣].

وقال الشيخ عبد القاهر[٤]: إن كان المبتدأ فى الجملة الاسمية ضمير ذى الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا، أو اسما نحو: "جاء زيد وهو يسرع"، أو "وهو مسرع" ولعل السبب أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير بأن يقال: "جاء زيد يسرع" أو "مسرعا" فالإتيان بالضمير يشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال، فلا يصح لأن يستقل بإفادة الربط فتجب الواو.

---

(١) ويجوز أن يقال: وفوه إلى فى بالواو، والجملة حال من الفاعل أو من المفعول، أو منهما معاً.

(٢) تعليل لجواز الواو، ومع ظهور الاستئناف تعليل لكون دخولها أولى.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢. وجملة "وأنتم تعلمون" جملة حالية مصدرة بالواو على وجه الأولوية، وقوله "تعلمون" تحتمل عدة وجوه. انظر شرح ابن يعقوب جـ٣ صـ١٥٠ شروح.

(٤) الدلائل صـ١٤٢ – ١٥١. وهذا مقابل المشهور لأن المشهور معمم، وهذا مفصل، انظر حاشية الدسوقى جـ٣ صـ١٥١ شروح، وتجريد العلامة البنانى جـ٢ صـ٧٨.

وقال أيضا[١]: إن جعل نحو: على كتفه سيف بتقديم الظرف حالاً عن شيء كما في قولنا: "جاء زيد على كتفه سيف" كثر في تلك الحال ترك الواو وكقول بشار[٢]:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي على سواد

قوله: "على سواد" وقعت حالاً بلا واو، "بلدة"، أي أهل بلدة، "والبازي":[٣] الصقر، "على سواد" أي على بقية من الليل، والمعنى: أخرج منها ولا أصبر إلى طلوع الصبح، ثم قال[٤]: والوجه أن يقدر الاسم في مثله مرتفعاً بالظرف فإنه جائز باتفاق من صاحب الكتاب وأبي الحسن[٥] لاعتماده على ما قبله[٦]، ثم اختار أن يكون الظرف ههنا في تقدير اسم الفاعل، وجوز أيضا أن يكون في تقدير فعل ماض مع قد، ومنع أن يكون في تقدير فعل مضارع[٧].

ولعله إنما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوع الحال حينئذ إلى أصلها في الإفراد ولهذا كثر مجيئها بلا ولو، وإنما جوز التقدير بفعل ماض أيضا لمجيئها

---

(١) الدلائل صـ١٤٢.

(٢) هو بشار بن برد، كان أبوه من سبي المهلب بن أبي صفرة، قتله المهدي لاتهامه بالزندقة سنة ١٦٨هـ، والبيت من قصيدة له في مدح خالد بن برمك، وقد وفد عليه بفارس، والبيت في الدلائل صـ١٤٣، والإيضاح جـ٣ صـ٧٨، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٥٧، وهو مع أبيات في الأغاني جـ٣ صـ٥، وفي خزانة الأدب جـ١ صـ٥٤٠، وهو من (الطويل).

(٣) البازي: ضرب من الصقور، ويجوز ترك يائه، واختاره لأنه أشد الطيور تبكيراً، وخروجه معه، ثم خروجه يلفه سواد الليل: كنايتان عن مبادرته فراق هذه البلدة.

(٤) عبد القاهر في الدلائل صـ١٤٩.

(٥) صاحب الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، وأبو الحسن: الكسائي علي بن حمزة إمام الكوفيين.

(٦) أي لاعتماده على ذي الحال.

(٧) لوجوب الترك فيه.

بالواو قليلا، وإنما منع التقدير بفعل مضارع لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو.

ثم قال[1]: ويحسن مجيء الجملة الاسمية حالاً بلا واو تارة لدخول حرف المبتدأ يحصل بسببه نوع من الارتباط كقوله[2]:

فقلت عسى أن تبصرينى كأنما بَنِيَّ حواليَّ الأسود الحواردُ

قوله: كأنما مع ما بعده حال[3]، فلولا دخول كأن عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو[4] وكقولك: عسى أن تبصريني وبنى حوالى الأسود، الحوارد: الغضاب.

وتارة لوقوع الجملة التى وقعت حالا بعقب مفرد، فيحسن ترك الواو لئلا توهم عطف الجملة على المفرد كقول الشاعر[5]:

والله يبقيك لنا سالما بُرداك تبجيل وتعظيم

---

(١) عبد القاهر فى الدلائل صـ١٤٩.

(٢) البيت من (الطويل) للفرزدق من جملة أبيات قالها لزوجته النوار، وكان قد مكث زماناً لا يولد له فعيرته بذلك، وأول الأبيات:

وقالت أراه واحدا لا أخا له يؤمله يوما ولا هو والد

وبعده بيت الشاهد، والمعنى يقول لها: لا تلومينى على ذلك عسى أن تشاهدينى والحال أن أولادى على يمينى ويسارى ينصرونى كالأسود الحوارد. والبيت فى الدلائل صـ١٤٩، والإيضاح جـ٣ صـ١٨١، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٣٠٥، وفى جل شروح التلخيص.

(٣) من مفعول "تبصرينى" وهو ياء المتكلم.

(٤) لما مر من أن الجملة الاسمية لا تجيء حالا إلا مع الواو، فدخول كأنما أوجب استحسان ترك الواو، لئلا يتوارد على الجملة حرفان زائدان.

(٥) البيت من قصيدة من (السريع) لابن الرومى، وهو على بن العباس بن جريج الشاعر العباسى. وقبله:

قل له الملك ولو أنه مجموعة فيه الأقاليم

والبيت فى الدلائل صـ١٤٩، والإيضاح جـ٣ صـ١٨١، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٣١٠.

ترك الواو فى قوله: برداك تبجيل[١] وتعظيم لما ذكر، والمراد ببراده نفسه، وهو استعارة كما يقال: "الكرم بين برديه"، هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرة متقدمة عليها، فإن كان كذلك وجب الواو نحو: "جاءنى رجل وعلى كتفه سيف" لئلا تشتبه بالنعت، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[٢] فقال صاحب المفتاح[٣]: الوجه عندى هو أن "ولها كتاب معلوم" حال للقرية لكونها فى حكم الموصوفة نازلة منزلة: وما أهلكنا قرية من القرى، لا وصف، وحمله على الوصف سهو لا خطأ، ولا عيب فى السهو للإنسان، والسهو ما يتنبه له صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه، أو يتنبه له لكن بعد إتعاب، وكأنه عرض بالزمخشرى حيث قال فى تفسيره[٤]: "لها كتاب معلوم" جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما لأن بين الصفة والموصوف كمال الاتصال الذى يمنع العطف، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال فى الحال: جاءنى زيد عليه ثوب، وجاءنى زيد وعليه ثوب.

---

(١) فهى حال من الكاف فى يبقيك، فتكون حالاً مترادفة، أو حالاً من ضمير سالماً، فهى حال متداخلة، لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود إنما يأتى على الاحتمال الأول كما فى المطول صـ٢٨٢.

(٢) سورة الحجر الآية ٤.

(٣) المفتاح صـ١٢٠.

(٤) الكشاف جـ٢ صـ١٨٧.

الإيجاز والإطناب والمساواة

السكاكى: أما الإيجاز، والإطناب، فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والتعيين، والبناء على أمر عرفى وهو متعارف الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى، وهو لا يحمد فى باب البلاغة ولا يذم، فالإيجاز: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها، ثم قال: الاختصار لكونه نسبياً يرجع فيه تارةً إلى ما سبق وأخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذكر وفيه نظر: لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه، ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد إلى الجهالة، والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له أو ناقص عنه وافٍ أو زائد عليه لفائدة، واحترز "بواف" عن الإخلال كقوله:

والعيش خير فى ظلا ... ل النوك ممن عاش كدا

أى الناعم، وفى ظلال العقل، وبفائدة عن التطويل نحو:

... ... **وألفى قولها كذباً ومينا**

وعن الحشو المفسد كالندى فى قوله:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى ... وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

وغير المفسد كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ... ...

الإيجاز والإطناب والمساواة

قال: (الإيجاز والإطناب) إلى آخره.

شرع فى الباب الثامن فى الإيجاز والإطناب والمساواة، قال صاحب المفتاح[(١)]: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين[(٢)] أى إضافيين، إذ لا يعقل معنى شيء منهما إلا بالنسبة إلى غيره، ولهذا يختلفان، كم من وجيز بالنسبة إلى شيء طويل بالنسبة إلى غيره، ولاختلافهما وتعسر انضباطهما لا يتيسر الكلام فيهما، أى فى تعريفهما إلا بترك التحقيق فى التعريف الحدى لهما لتعسر الوصول إليه، والبناء على شيء عرفى أى مما يعرفه أهل العرف ويدور بينهم، وذلك الشيء العرفى هو أن يجعل كلام أوساط الناس[(٣)] على مجرى متعارفهم فى التأدية للمعانى فيما بينهم مقيساً عليه لهما، ولتسمية معارف الأوساط، وهذا الكلام (فى باب البلاغة لا يحمد منهم[(٤)]، ولا يذم)[(٥)]، ويعرف كل منهما بالنسبة إليه فيقال: الإيجاز[(٦)] هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط. والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراته سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل، أو إلى غير الجمل، كأجزائها، ومتعلقاتها، ثم قال بعد أن ذكر أمثلة الاختصار[(٧)]: ثم إن الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع فى بيان دعواه إلى ما سبق تارة معنى كلام أوساط

---

(١) المفتاح صـ١٣٣ - ١٣٨.

(٢) أى الأمور النسبية كالأبوة والبنوة.

(٣) هم الذين ليسوا فى غاية البلاغة، ولا غاية الفهاهة وهى العجز والعى فى الكلام، وقال الدسوقى: هم العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة.

(٤) لعدم رعاية مقتضيات الأحوال.

(٥) لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت.

(٦) الإيجاز لغة: التقصير، من أوجز لازماً ومتعدياً.

(٧) أى السكاكى، والمراد بالاختصار هو الإيجاز لأنهما عند السكاكى مترادفان.

الناس، أى يعرف بذلك الاعتبار، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذكر أخرى، أى من كلام أوساطهم.

قال المؤلف: وفيه نظر: لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه، ثم البناء على المتعارف، أى متعارف الأوساط والبسط الموصوف وهو كون المقام خليقاً مما ذكر رد إلى جهالة، أى رد لتعريفهما إلى ما هو مجهول، لأن كلام أوساط الناس ليس بضرورى، وكذا البسط الموصوف، ولم يبين معناهما، فكيف يصح التعريف به[1]؟

قلت: ذلك مدفوع بوجوه:

أما الأول: فبأنه لا شك أن تعريف الشيء تعريفاً حدياً عسر جداً، ولهذا يتعذر، أو يتعسر معرفة حقائق الأشياء خصوصاً لما هو إضافى فإن تصور معناه يتوقف على اعتبار معنى ما هو خارج عن حقيقته فى تعريف حقيقته أيضا.

وأما الثانى: فبأن كلام أوساط الناس هو الكلام الذى يؤدى به أصل المراد بالمطابقة من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال فيه أو عدم اعتبارها، ويكون صحيح الإعراب والمعنى، ولذلك لا يحمد منهم ذلك الكلام ولا يذم فى باب البلاغة، وإليه أشار صاحب المفتاح فى الطرف الأسفل للبلاغة، وهو القدر الذى إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به فى صدر الكتاب من أصوات الحيوانات[2]، وما شبهه به من أصوات الحيوانات فى صدره هو: الكلام الذى يؤدى به أصل المعنى بدلالة وضعية بألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينهما

---

(١) انظر شرح بهاء الدين السبكى، فقد ذكر عدة أجوبة على اعتراض الخطيب جـ٣ صـ١٦٧، وقال البرقوقى فى شرحه: وقد نصر القوم صاحب المفتاح على المصنف بما لا يسعه شرحنا... صـ٢١٠.

(٢) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى جـ٣ صـ١٦٨ شروح.

يخرجها عن حكم النعيق[1]، وهذا هو غير ما ذكرناه وحينئذ لا يكون البناء على المتعارف رداً إلى جهالة لأنه يبين معناه فيه وإن لم يبينه بهذا الاسم ثمة.

والإطناب بحسب التعريفين اللذين ذكرهما صاحب المفتاح والمؤلف متنافيان بالاعتبار، وغير متنافيين بحسب المادة، لجواز أن يجتمعا فى كلام واحد، ولكن إذا قدر له أصلان ليكون ذلك الكلام مطنبا باعتبار أحد الأصلين، وموجزاً باعتبار الأصل الآخر كقوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾[2] فإنه مطنب، وموجز باعتبار أصلين مقدرين له.

أحدهما: ياربى قد شخت، والثانى: ياربى إنى وهن العظم من بدنى، وكقولك: نعم الرجل زيد، فإنه مطنب، وموجز باعتبار أصلين مقدرين له، أحدهما: نعم زيد، والثانى: نعم الرجل هو زيد، وإذا كان كذلك فيجب تقييد تعريف كل منهما بقولنا: "من حيث هو كذلك" لئلا ينتقض تعريف كل منهما بالآخر، فزاد قولنا: "من حيث هو كذلك" على التعريف كل منهما على مذهبيهما، وعلم مما مر أن المعنى المراد سواء عبر عنه بمتعارف الأوساط أو غيره قد يتفاوت قلة وكثرة كما مر، والمعبر به عن المراد المتعارف يختلف طولاً وقصراً كالأصلين المذكورين، وقد لا يختلف كالفرعين المذكورين.

وإذا تقرر ذلك فقول صاحب المفتاح: (ثم إن الاختصار لكونه من الأمور النسبية) إلى آخره، ليس مما يتوقف معرفة الإيجاز من حيث هو هو عليه ولا للبسط الموصوف مدخل فى معرفته من حيث هو هو حتى يكون البسط الموصوف رداً إلى جهالة، بل يشير به إلى تفاوت مراتب الإيجاز فى المواد الجزئية بكونه أبسط، وغيره بحسب تفاوت أصله، فإنه قد يكون أبسط باعتبار أصل جزئى، وقد

---

(١) النعيق: تصويت الراعى فى غنمه، وصوت الغراب، والمراد به هنا أصوات الحيوانات والمراد بحكمه: عدم دلالته.

(٢) سورة مريم الآية ٤، راجع الكشاف جـ٣ صـ٣.

يكون غيره باعتبار أصل آخر جزئى كما مر ذكره، وحينئذ لا يلزم من كونه أبسط باعتبار أصل آخر أن لا يكون إيجازاً مطلقاً لأنه أقل من عبارة متعارف أوساط آخر، فالإيجاز إذن على ضربين: ضرب يكون أقل من عبارة متعارف الأوساط مطلقاً، وهو أن يعتبر له أصل واحد، ولا يعتبر فيه إلا جهة الإيجاز، وضرب يكون أقل من عبارة متعارف الأوساط لا مطلقا بل بالنسبة، وذلك إذا اعتبر له أصلان، ويعتبر فيه جهتا الإيجاز والإطناب معاً، وهذا هو المراد بقوله: (وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذكره)[1].

قال المؤلف: والأقرب – أى وأقرب ما قيل فى تحقيق معنى الإيجاز والإطناب – إلى الصواب أو إلى معرفة أحدهما أن يقال: إن التعبير عن المراد، إما بلفظ مساو للمراد، أو بلفظ ناقص عنه، أو بلفظ زائد عليه، والناقص لا يخلو إما أن يكون وافياً بأداء المراد أو لا، الأول هو الإيجاز، والثانى هو الإخلال، والزائد لا يخلو: إما أن يكون لفائدة أو لا. فالأول هو الإطناب والثانى هو التطويل والحشو، والمعتبر فيها هو المساواة والإيجاز والإطناب، فعلى هذا تكون الواسطة متحققة بين الإيجاز والإطناب، وهى المساواة كما تتحقق الواسطة بينهما على ما ذهب إليه صاحب المفتاح، وهى متعارف الأوساط.

وقيل: الإيجاز هو التعبير عن المراد بلفظ غير زائد عليه، والإطناب بلفظ زائد عليه، فعلى هذا لا واسطة بينهما، فالإيجاز على هذا قسمان:

الأول: إيجاز بالحذف، والثانى: مالا يحذف منه شيء، وهو ضربان:

أحدهما: ما ساوى لفظه معناه ويسمى: إيجازاً بالتقدير.

والآخر: ما زاد معناه على لفظه، ويسمى إيجازاً بالقصر.

---

(١) اعترض على ذلك السعد فقال: وتوهم بعضهم بأن المراد بما ذكر متعارف الأوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وأيده الدسوقى فى حاشيته على المختصر وذكر عدة اعتراضات على الخلخالى، المختصر وحاشية الدسوقى جـ٣ صـ١٦٤، والمطول صـ٢٨٣.

وإنما قال: والأقرب معرضاً بذلك صاحب المفتاح، حيث عرفهما بما لم يبين معناه كما اعتقده المؤلف، وليس بواضح عند العقل وهو متعارف الأوساط، بخلاف ما عرفهما باعتباره من المساواة فإنه بين معناها، فيكون بيانه أقرب إلى معرفة معناهما، والمراد بالمساواة هو أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عنه بحذف ولا غيره كما سيأتي، ولا زائداً عليه بنحو تكرير، أو تتميم، أو اعتراض أو غيره كما سيأتي أيضاً.

وقوله: "واف" احتراز عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ قاصرا على أداء المعنى ويسمى عياً وتقصيراً أيضا كقول الشاعر[1]:

والعيش خير في ظلال النوك ممن عاش كدا

فإنه يريد العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، فأخل كما ترى، والنوك بالضم: الحمق كقوله[2]:

وداء النوك ليس له دواء ... ...

وقوله: لفائدة احتراز عما لا يكون لفائدة، وهو شيئان:

---

(١) هو الحارث بن حلزة اليشكري نسبة لبني يشكر بطن من بكر بن وائل، وروى: "ممن رام كدا" ورواه صاحب الصناعتين مرتين بالروايتين صـ٤٢، ١٩٤ والبيت من قصيدة من (مجزوء الكامل) المرفل وقبله:

عيش بجدك لا يضر ك النوك ما أوليت جدا

والبيت في الإيضاح جـ٣ صـ١٩٣، ونقد الشعر صـ١٢٧، والموضح صـ٢٧٢، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٢٢٦، وسر الفصاحة صـ٢٥٣، وفي ظلال النوك من إضافة المشبه به للمشبه، الكد: التعب والمشقة.

(٢) لم أعثر على قائله.

التطويل، والحشو. أما التطويل وهو أن لا يتعين الزائد فى الكلام فكقــول الشاعر[1]:

فقـــــدمت الأديــــم لراهشــــــيه   وألفـــى قولهـــا كـــذبا ومينـــــا

فإن الكذب والمين واحد، والراهشان: عرقان فى باطن الــذراعين، يــذكر الشاعر الزباء، وغدرها جذيمة، ألفى: أى وجد جذيمة قول الزباء كذبا.

وأما الحشو: وهو أن يتعين أنه الزائد، وهو ضربان:

أحدهما ما يفسد المعنى كالندى فى قول الشاعر[2]:

ولا فضل فيهـا للشـجاعة والنـدى   وصبر الفتـى لـولا لقـاء شـعوب

فإن لفظة "الندى" فيه حشو يفسد المعنى، لأن المعنى أنه لا فضل فى الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح فــى الشــجاعة، وفــى

---

(١) هو لعدى بن زيد العبادى من قصيدة طويلة من (الوافر) يخاطب بها النعمان بـن المنـذر حين كان حابساً له، ويذكره فيها حوادث الدهر، وما وقــع لجذيمــة وللزبـاء مـن الخطـوب ومطلعها:

أأبـــدلت المنـــازل أم عيينـــا   تقـــادم عهـــدهن فقـــد بلينـــا

والأبيات فى الشعر والشعراء لابن قتيبة صـ١١٢، والرواية المشهورة: وقددت. ورواية بهاء الدين السبكى: فقددت، والبيت فى الإيضاح صـ١٧٨، وفى جل شروح التلخيص وقيل: البيــت لعدى بن الأبرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الأبرش، ولها قصة مشهورة فــى كتـب الأدب، ولعدى بن زيد فى الشعر والشعراء صـ١١١، والأغانى جـ٢ صـ٢١٨، وخزانة الأدب جـ١ صـ١٨٤، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٣١١، والبيت فى سر الفصاحة صـ٢١٨، ٢٥٧.

(٢) من قصيدة من (الطويل) لأبى الطيب المتنبى يرثى بها يماك التركى غـلام سـيف الدولـة ومطلعها:

لا يحـــزن الله الأميـــر فـــإننى   لآخـذ مـــن حالاتـــه بنصـــيب

وهى فى الديوان جـ١ صـ٤٩، والشعوب بالفتح علم جنس للمنية جرها بالكسرة مـن غيـر تنوين مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث للضرورة، أى موافقة القوافى.

الصبر دون الندى، لأن الشجاع لو علم أنه يخلد فى الدنيا لم يخش الهلاك فى الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل، بخلاف الباذل ماله فإنه لو علم أنه يموت هان عليه بذله فلا يظهر للندى فضل، وأما إذا علم أنه لا يموت ويخلد ثم جاد بماله فيظهر للندى فضل؛ لأن علمه بعدم موته يقتضى إمساك ماله لمدة حياته، فإذا بذله يظهر سخاوته فضل ظهور.

أجيب عنه بأن المراد بالندى فى البيت بذل النفس لا بذل المال كما قال مسلم بن الوليد[1]:

يجود بالنفس إن ضن الجواد بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود

ورد بأن لفظة "الندى" لا يكاد يستعمل فى بذل النفس، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة، فأما مطلقا فلا يفيد إلا بذل المال.

وثانيهما مالا يفسد المعنى كقول زهير[2]:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى

فإن قوله: "قبله" مستغنى عنه غير مفسد للمعنى.

---

(١) هو من (البسيط) لمسلم بن الوليد يمدح داود بن حاتم المهلبى. ديوان مسلم صـ٢٥، وفى العقد الفريد جـ١ صـ١٤٧، نسب لأبى تمام، وقال بهاء الدين السبكى: وهذا الجواب نقله الخفاجى فى سر الفصاحة عن الشريف المرتضى. انظر سر الفصاحة صـ١٧٦، والشروح جـ١ صـ١٧٦- ١٧٨.

(٢) زهير بن أبى سلمى، وهو الشاعر العربى المشهور، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء فى الجاهلية – وله ترجمة فى الأغانى جـ٩ صـ١٤٩، وفى الشعر والشعراء صـ٥٧، وخزانة الأدب جـ١ صـ٣٧٥. وهذا البيت من أواخر قصيدته التى قالها فى الصلح الواقع بين عبس وذبيان وهى من (الطويل) ومطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم

(المساواة): نحو: **(ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله)** وقوله:

فإنك كالليل الذى هو مدركى ... وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

والإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وهو ما ليس بحذف، نحو: **(ولكم فى القصاص حياة)** فإن معناه كثير ولفظه يسير ولا حذف فيه، وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو: القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره، والنص على المطلوب، وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد أو النوعية الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداع، واطراده، وخلوه عن التكرار، واستغنائه عن تقدير محذوف، والمطابقة.

القسم الأول: المساواة

(المساواة نحو: **(ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله)** إلى آخره. قد علم أن المقبول من طرق التعبير عن المراد ثلاثة أقسام: مساواة، وإيجاز، وإطناب، القسم الأول المساواة وقد مر معناها، مثالها قوله تعالى: **﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾**[1] وقول الشاعر[2]:

فإنك كالليل الذى هو مدركى ... وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

---

(١) سورة فاطر الآية ٤٣، وعد العسكرى الآية من الإيجاز.

(٢) النابغة الذبيانى وهو من قصيدة من (الطويل) يمدح فيها أبا قابوس، وهو النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويعتذر له حين غضب عليه وهى فى الديوان صـ٣٧. والنابغة اسمه زياد بن معاوية بن ضباب، ينتهى نسبه إلى ذبيان، ثم مضر، ويكنى أبا أمامة، وهو من الطبقة الأولى ترجمته فى الأغانى جـ٩ صـ١٩٢، وفى الشعر والشعراء صـ٧٠.

المنتأى: الموضع البعيد(١)، وفى الأول نظر لأن الاستثناء فيه مفرغ، فالمستثنى منه فيه محذوف تقديره: ولا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله، فكيف يكون من المساواة(٢)؟ وكذا البيت.

القسم الثانى: الإيجاز

وهو نوع من الكلام شريف لا يتعلق به إلا فرسان البلاغة، والنظر فيه إلى المعانى لا إلى الألفاظ، لا بمعنى أن نهمل الألفاظ بحيث تعرى عن أوصافها الحسنة، بل يختص النظر بتكثير المعنى وتقليل اللفظ فلهذا المعنى سمى النبى ﷺ الفاتحة أم الكتاب، وإنها ليست لكثرة اللفظ إلى غاية تكون بها أم البقرة وغيرها من السور الطوال، لكن لأمر يرجع إلى معانيها، وذلك لأن المراد من القرآن هو دعوة العباد إلى الله تعالى، ولذلك انحصرت سوره وآياته فى ستة أقسام: ثلاثة أصول، وثلاثة فروع.

فالأول من الأصول: تعريف المدعو إليه، وهو الله تعالى، ويشتمل هذا الأصل على ذكر ذاته، وصفاته، وأفعاله.

والثانى: تعريف الصراط المستقيم الذى تجب ملازمته فى السلوك إلى الله تعالى، ويشتمل على التنبيه لعبادة الله بأفعال القلوب وأفعال الجوارح.

---

(١) فيكون مصدراً ميمياً من (انتأى) بمعنى ابتعد، ويصح أن يكون اسم مفعول من (انتأى) بمعنى حفر النؤى، وهو ما يحفر حول الخباء أو الخيمة ليمنع السيل، والوصف (واسع) يتمشى مع ذلك، وعلى هذا فى الكلام إشارة إلى تشبيه النعمان بالسيل فى اندفاعه وقوته بعد تشبيهه بالليل تشبيها يلاحظ فى وجهه الرهبة والخوف مع ضرورة اللحاق والإدراك.

(٢) فعلى هذا فيه إيجاز بالحذف، واعترض بهاء الدين السبكى على ذلك، فقال: وهو غلط فإن الحذف لا يكون مع التفريغ، ويرى أنه إيجاز قصر، وقيل بالنظر إلى الكلام السابق فيه إطناب، انظر شرح بهاء الدين السبكى جـ٣ صـ١٨٢. وأما البيت ففيه إيجاز لحذف جواب الشرط، وهذا بناء على مذهب البصريين من أن الجواب لا يتقدم.

والثالث: تعريف الحال بعد الوصول إلى الله تعالى - أعنى بعد المـوت - وتشتمل على تفصيل أحوال الآخرة من الجنة والنار، والصراط والحساب.

والأول من الفروع: تعريف أحوال المطيعين للدعوة، ولطـائف صـنع الله بهم، وأحوال المخالفين لها وما فعل بهم.

والثانى: ذكر مجادلة الخصوم، وهم اليهود والنصارى والفلاسفة والملاحدة.

والثالث: تعريف عمارة منازل الطريق بقوانين الشريعة.

فهذه الأقسام (الستة الأولى التى تدور معانى القرآن عليهـا، ولا تتعـداها ولاشتمال الفاتحة على أربعة من)[1] الستة المذكورة سماها النبـى ﷺ أم القـرآن، فاعرفه واعتبره فى أمثالها.

واعلم أن الإيجاز ضربان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

إيجاز القصر

أما إيجاز القصر[2] فهو إيجاز ليس بحذف كقولـه تعـالى: ﴿**وَلَكُـمْ فِـي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[3] فإنه لاحذف فيه[4] مع أن معناه كثير يزيد على لفظه، لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً قوياً إلى أن لا يقـدم علـى القتل، فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لـبعض، فكـان ارتفاع القتل حياة لهم، وفضل قوله تعالى على ما كان عند العرب أوجز كلام فـى هذا المعنى وهو قولهم: "القتل أنفى للقتل" من وجوه[5].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) كعنب بكسر القاف، وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٩، وراجع الكشاف جـ١ صـ١٦٨، والدلائل صـ١٩٨-١٩٩.

(٤) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: لأن متعلقى الطرفين محـذوفان علـى رأى الجمهـور جـ٣ صـ١٨٤ شروح.

(٥) قال ابن الأثير: إنه لا نسبة بين كلام الخالق عز وجل وكـلام المخلـوق، وإنمـا العلمـاء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم.

أحدها: أن عدة حروف ما يناظر قولهم المذكور من قوله تعالى وهو: "فى القصاص حياة" - ولكم لا مدخل له فى المناظرة - أقل من عدة حروف قولهم المذكور لأن عدة حروف "فى القصاص حياة" عشرة، وعدة حروفه أربعة عشر، فإن قيل: حروف "فى القصاص حياة" اثنا عشر، قلت: الملفوظ أحد عشر لأن التنوين حرف[1].

وثانيها: ما فى قوله تعالى من النص على المطلوب الذى هو الحياة، ونفى القتل إنما يراد لحصول الحياة، والتنصيص على الغرض الأولى أولى من التنصيص على غيره، وأيضا التنصيص على المطلوب فى الآية يكون أوجز عن القتل بغير حق لكنه أدعى إلى الاقتصاص.

وثالثها: (ما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنع) الاقتصاص إياهم عما كانوا (عليه)[2] من قتل الجماعة بواحد، أو النوعية، وهى الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل؛ لأن القاتل إذا علم القصاص حين هم بالقتل كف عنه فسلم هو وصاحبه عن القتل، فصار القصاص سببا لحياتهما.

ورابعها: اطراده بخلاف قولهم، فإن القتل الذى ينفى به القتل هو ما كان على وجه القصاص لاغيره، والآية مطردة بهذا المعنى لأنه يعلم منها أن القتل بالقصاص يوجب الحياة فينبغى به القتل، ويعلم من قولهم: أن كل قتل، أو القتل من حيث هو القتل ينفى القتل، وليس كذلك، بل القتل على الوجه المخصوص المذكور، والمطرد أفضل من غيره.

وخامسها: خلوه من التكرار الذى هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم[3].

---

(١) قال ابن السبكى: ليس بجيد لأن التنوين إنما يأتى إذا وصلت بما بعدها، والكلام فيها وحدها موقوفا عليها جـ٣ صـ١٨٥ شروح.

(٢) فى جميع النسخ عليهم، والصواب عليه.

(٣) انظر شرح بهاء الدين السبكى جـ٣ صـ١٨٧، ١٨٨ شروح.

وسادسها: استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم، فإن تقديره القتل أنفى للقتل من تركه[١]، والمستغنى أفضل من غيره.

وسابعها: رعاية المطابقة فى الآية، لأن القصاص ضد الحياة فالجمع بينهما طباق كما يأتى.

وثامنها: جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال "فى" حالة وهو تفويت لها.

وتاسعها[٢]: أنه ليس فى قولهم المذكور ما يجمع حرفين متلاصقين متحركين إلا فى موضع واحد، وليس فيها الأسباب حقيقة متوالية، وقد عرف أن ذلك مما يقتضى سلاسة الكلمة بخلاف الآية.

وعاشرها: أنه لا يستقيم معنى قولهم لو أجرى على ظاهره لأن ظاهره يدل على أن كل واحد من أفراد القتل، أو القتل من حيث هو القتل ينفى القتل، وليس كذلك، بل المراد القتل قصاصا أنفى للقتل ظلماً، وهو معنى صحيح لكنه كلام طويل، وقولهم لا يؤدى هذا المعنى بخلاف الآية، فإنها مؤدية لحصول هذه التقييدات بأسرها فيها مع إيجاز أوجز من قولهم المذكور، وهذا الوجه قريب من الرابع.

والحادى عشر: أنه كالمتناقض من حيث الظاهر لا ينفى نفسه بخلاف الآية.

والثانى عشر: تقديم الخبر فى الآية المفيد للاختصاص مبالغة بخلاف قولهم المذكور.

---

(١) هذا إذا كان أفعل فيه على بابه... راجع حاشية الدسوقى جـ٣ صـ٣٨٨.

(٢) هذا وما بعده لم يذكره الخطيب، وبهاء الدين السبكى وصل بها إلى عشرين.

ومن الإيجاز قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[(١)] أى هدى للضالين الصـــائرين إلى الهدى بعد الضلال، وحسنه التوصل إلى تسمية الشىء باسم ما يئول إليه، وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله، وقوله تعالى: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ﴾[(٢)] أى لا ثبوت له ولا علم الله متعلق بثبوته نفياً للملزوم بنفى اللازم، وقولـــه تعـــالى فيمـــا يخاطب به نبيه عليه السلام: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَـــاهِلِينَ﴾[(٣)] فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق لأن قوله: "خذ العفو" أمر بإصلاح قوة الشـــهوة؛ لأن العفو ضد الجهل، وعفو المال ما يفضل عن النفقة، يقال: أعطيته عفو المال يعنـــى بغير مسألة قال الشاعر[(٤)]:

خذى العفو منى تســتديمى مــودتى ولا تنطقى فى سورتى حين أغضــب

ففى أخذ العفو التساهل والتسامح فى الحقوق واللين والرفق فى الدعاء إلى الدين وقوله: "وأعرض عن الجاهلين" أمر بإصلاح قوة الغضب، أى: أعرض عن السفهاء واحلم عنهم، ولا تكافئهم على أفعالهم، هذا ما يرجع إليه منها، وأمـــا مـــا يرجع إلى أمته فدل عليه بقوله: "وأمر بالعرف" أى بالمعروف والجميل من الأفعال. ولهذا قال الإمام جعفر الصادق[(٥)] – رضى الله عنه – فيما روى عنه: أمر الله نبيه بمكارم الأخلاق، وليس فى القرآن أجمع لها من هذه الآية.

---

(١) سورة البقرة الآية ٢، وراجع الكشاف جـ١ صـ٢٨.

(٢) سورة يونس الآية ١٨.

(٣) سورة الأعراف الآية ١٩٩.

(٤) البيت من (الطويل) وهو لأسماء بن خارجة الفزارى، وهو فى الإيضاح جـ٣ صـ٢٠٥ وسورتى: شدة غضبى.

(٥) جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالـب، وهو أحد الأئمة الاثنى عشر على مذهب الإمامية توفى ١٤٨ هـ.

وإيجاز الحذف والمحذوف إما جزء جملة مضاف نحو: **(واسأل القرية)** أو موصوف نحو:

أنـــــا ابـــــن جـــــلا ....

أى: رجل جلا، أو صفته نحو: **(وكان وراءهم ملك يأخذ كل سـفينة غصـبا)** أى: صحيحة، ونحوها بدليل ما قبله، أو شرط كما مر، أو جواب شـرط إمـا لمجـرد الاختصاص نحو: **(وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمـون)** أى: أعرضوا، بدليل ما بعده، أو للدلالة على أنه شيء لا يحيط بـه الوصـف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، مثالهما: **(ولو ترى إذ وقفوا على النـار)** أو غير ذلك نحو: **(لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل)** أى: ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده.

وإما جملة مسببة عن مذكور نحو: **(ليحق الحق ويبطل الباطل)** أى: فعل ما فعل، أو سبب لمذكور نحو: **(فانفجرت)** إن قدر لضربه بها، ويجوز أن يقدّر: فـإن ضربت بها فقد انفجرت، أو غيرهما نحو: **(فنعم الماهدون)** على ما مر، وإما أكثر من جملة نحو: **(أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون)** أى: إلى يوسف لأسـتعبره الرؤيـا، ففعلوا فأتاه وقال له: يا يوسف.

إيجاز الحذف

(وإيجاز الحذف) إلى آخره.

الضرب الثانى: إيجاز الحذف وهو: إيجاز يكون بحذف، والمحذوف إمـا جزء جملة، وإما جملة، وإما أكثر من جملة.

أما جزء الجملة المحذوف فهو إما مضاف كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1]

---

(١) سورة يوسف الآية ٨٢، وهو من باب الحذف إذا لم تجعل القرية مراداً بها أهلها مجـازاً مرسلا لعلاقة الحالية والمحلية وإلا فلا حذف، انظر شروح التلخيص جـ٣ صـ١٩١.

أى أهلها: وكقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[1] أى تناولها، لأن الحكم الشرعى إنما يتعلق بالأفعال دون الأجرام، وإما موصوف كقول الشاعر[2]:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

أى أنا ابن رجل جلا، وإما صفة نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[3] أى كل سفينة صحيحة أو صالحة، أو نحو ذلك بدليل ما قبله وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ فإنه يدل على هذا التقدير.

وإما شرط كما مر فى آخر باب الإنشاء من نحو قولك: **(ليت لى مالاً أنفقه)**، أى: إن أرزقه.

وإما جواب شرط وهو ضربان:

أحدهما: أن يحذف لمجرد الاختصار نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[4] أى أعرضوا، بدليل قوله بعده: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾.

---

(١) سورة المائدة الآية ٣.

(٢) هو للعرجى كما فى المطول، وحاشية الدسوقى ومعاهد التنصيص، وقيل لسحيم بن وثيل الرياحى، وهو من قصيدة من (الوافر)، راجعها فى خزانة الأدب جـ١ صـ١٢٣، جـ٣ صـ٤١٤، وكامل المبرد جـ١ صـ١٣٢، والعقد الفريد جـ٤ صـ١٢٠، والأغانى جـ١٢ صـ١٤، والبيت فى الكتاب لسيبويه جـ١ صـ١٠٧، والإيضاح جـ٣ صـ٢٠٧. والثنايا جمع ثنية، ومن معانيها: العقبة والطريق فى الجبل، (وطلوع الثنايا): يضرب مثلا لتحمل المشاق وركوب الأمور الصعبة، والعمامة هى المعروفة عن العرب التى تلف على الرأس، ومعنى وضعها حينئذ: وضعها عن رأسه، ورفعها لينكشف وجهه ويعرفه الناس، ويتضح هذا من قصة الحجاج، حيث تمثل بالبيت وحسر العمامة عن وجهه فى خطبته مهدداً أهل الكوفة، أو هى زرد ينسج نسج الدروع على قدر الرأس ويلبس تحت القلنسوة وقاية من أدوات القتال.

(٣) سورة الكهف الآية ٧٩.

(٤) سورة يس الآية ٤٥.

وثانيهما: أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوباً، أو مكروها إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عين شيء اقتصر، وربما خف أمره عنده، كقوله تعالى: **﴿وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾**(١) أى لرأيت أمراً عظيماً، والحذف ههنا إما للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، وإما لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، هذا على سبيل منع الخلو.

قال صاحب المفتاح(٢): ولهذا المعنى حذفت الصلة من قولهم: جاء بعد اللتيا والتى(٣) أى أشار إليه بهما، وهى المحنة والشدائد، وقد بلغت شدته وفظاعة شأنه مبلغا يبهت الواصف معه حتى لا يحير ببنت شفة(٤).

وإما غير ذلك، أى: وإما المحذوف الذى هو جزء الجملة غير ما ذكر، وهى إما المعطوف كقوله تعالى: **﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾**(٥) أى ومن أنفق بعده وقاتل، حذف المعطوف ههنا، أى لايستوى هذان بدليل ما بعده وهو قوله: **﴿أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾** فإن

---

(١) سورة الأنعام الآية ٢٧.

(٢) المفتاح صـ١٣٤.

(٣) اللتيا: بالفتح والضم تصغير التى، واللتيا والتى: كناية عن أشياء متنوعة يدعى أنها تحدث من حقيرها إلى خطيرها قبل حصول فعل معين تهويلاً من شأنه. وهذا مثل أصله: أن رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد، فتزوج طويلة فقاسى منها ضعف ما قاسى من القصيرة، فطلقها وقال: بعد اللتيا والتى لا أتزوج. انظر مجمع الأمثال جـ١ صـ٨٢، وديوان العجاج صـ٢٧٤.

(٤) بهته بهتاً: أخذه بغتة، قال تعالى: ﴿بل تأتيهم بغتة فتبهتهم﴾، ويبهت: يدهش، وبابه: سمع، وكرم، وهو مبنى للمجهول، لا يحير: لا يرد ولا يجيب، يقال: ما أحار ببنت شفة، أى ما تكلم بكلمة. انظر لسان العرب جـ٤ صـ٢١٨، والصحاح جـ٢ صـ٦٤٠.

(٥) سورة الحديد الآية ١٠.

قيل: المحذوف الذى هو الشرط أو الجزاء، أو صلة التى، وكذا المقدر فـــى الآيـــة الأخيرة جملة فكيف عده من جزئها؟ قلت: هو جزء الجملة التى هى الكلام التـــام، إما المضاف إليه، وإما الحرف كما سيأتيان، وإما المضاف والمضاف إليه كقـــول الشاعر[١]:

قد جعلتنـــى مـــن جزيمـــة أصـــبعا ... ...

أى ذا مسافة أصبع، وإما الفعل وقد مر، وإما غير ذلك.

قال المؤلف[٢]: ومن هذا الضرب - يعنى ومن الإيجاز بالحـــذف - قولـــه تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٣] لأن أصله: ياربى إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا، وعده صاحب المفتاح من الضرب الثانى من الإيجاز على ما فسره ذاهباً إلى أنه - وإن اشتمل على بسط - فإن انقراض الشباب وإلمام المشيب جديران بأبسط منه، ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها على النظر فى أصل المعنى ومرتبته الأولى، ثم أفاد أن مرتبته الأولى: ياربى قد شخت، فـــإن

---

(١) هذا عجز بيت قاله الكلحبة العرنى، واسمه هبيرة بن عبد منـــاف، والكلحبـــة لقـــب لـــه، وصدره:

فـــأدرك إبقـــاء العـــرادة ظلعهـــا ... ...

وقد قاله مع أبيات لما فاته جزيمة بن طارق التغلبى، ورواية الوساطة: وقد تركتنى من جزيمة الوساطة صـــ٤٣٦، والبيت فى المفضليات جـــ١ صـــ٣٠وخزانة الأدب جـــ١ صـــ٣٨٨، جـــ٤ صـــ٣١، وفى مغنى اللبيب جـــ٢، صـــ١٦٥ نسب إلى رؤبة، وفـــى شـــرح المفصـــل جـــ٣ صـــ٣١ نسب إلى الأسود بن يعفر، وانظر الكشاف صـــ١٢٤ فبعد أن ذكر البيت مع أبيات قال: وقائل هذا الشعر الأسدى يصف فرساً، وهو من قصيدة من (الطويل) أولها:

فإن تنج منها يا خزيم بـــن طـــارق فقد تركت ما خلف ظهرك بلقعـــا

(٢) الإيضاح صـــ١٨٨.

(٣) سورة مريم الآية ٤.

الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن، وشيب الرأس. ثم تركت هذه المرتبة، لتوخى مزيد طلب التقرير إلى تفصيلها فى ضعف بدنى وشاب رأسى.

ثم ترك التصريح بـ"ضعف بدنى" إلى الكناية بـ"وهنت عظام بدنى" كما سيأتى أن الكناية أبلغ من التصريح.

ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ فى التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل: أنا وهنت عظام بدنى.

ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت "إن" على المبتدأ فحصل: إنى وهنت عظام بدنى.

ثم لطلب تقرير أن الواهن عظام بدنه قصدت مرتبة سادسة، وهى سلوك طريقى الإجمال والتفصيل فحصل: إنى وهنت العظام من بدنى.

ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة، وهى ترك توسيط البدن فحصل: إنى وهنت العظام منى.

ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً ترك الجمع إلى الإفراد لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض، دون كل فرد فرد فحصل ما ترى.

وهكذا تركت الحقيقة فى "شاب رأسى" إلى الاستعارة فى "اشتعل شيب رأسى" لما سيأتى أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة.

ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس، وتفسيره بـ"شيباً" لأنها أبلغ من جهات:

أحدها: إسناد الاشتعال إلى الرأس، لإفادة شمول الشيب الرأس؛ إذ وزان "اشتعل شيب رأسى" و "اشتعل رأسى شيباً" وزان اشتعل النار فى بيتى، واشتعل بيتى ناراً والفرق بَيِّن.

وثانيتها: الإجمال والتفصيل فى طريق التمييز.

وثالثتها: تنكير "شيباً" لإفادة المبالغة.

ثم ترك "اشتعل رأسى شيبا" لتوخى مزيد التقرير إلى "اشتعل الرأس منـــى شيبا" على نحو: "وهن العظم منى".

ثم ترك لفظ "منى" لقرينة عطف "اشتعل الرأس" على "وهن العظـــم منـــى" لمزيد التقرير، وهو إيهام حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ.

وكلام صاحب المفتاح يشعر بأن الإيجاز والإطناب معتبران فى قوله تعالى المذكور من جهتين:

من جهة أن مقام مباثة الشكوى لإلمام المشيب، وانقراض الشباب يستدعى الإيجاز قدر الأصل: ياربى إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس منى شيباً، ثم "ربى إنى" بحسب المقام، وهلم جراً إلى أن يتصل إلى قوله: شخت.

قال المؤلف[١]: وعليك أن تتنبه لشىء هو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظر: لأنا لا نسلم صحة حصول وهن المجموع بـــوهن البعض دون كل فرد فرد.

فالوجه فى ذكر العظم دون سائر ما تركب منه البدن وتوحيده مـــا ذكـــره الزمخشرى قال[٢]: إنما ذكر العظم لأنه عمود البدن، وبه قوامه، وبه أصل بنيانه، وإذا وهن تداعى وتساقطت قوته، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه، فإذا وهـــن كـــان مـــا وراءه أوهن، ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هـــذا الجنس الذى هو العمود، والقوام، وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن، ولـــو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها.

قلت: النظر ظاهر السقوط خصوصاً إذا كان المراد بذلك البعض الكل دون اثنتين أو ثلاثة لأن المراد بصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض هـــو أنـــه

---

(١) الإيضاح جـ٣ صـ٢١٣.

(٢) الكشاف جـ٢ صـ٢٧٣.

يصدق على المجموع أنه واهن إذا وهن بعضه دون بعض، فيصح وهنت العظـام. وإن لم يهن بعضها.

وأما إذا كان المحذوف جملة واحدة فهو إما مسبب ذكر سببه كقوله تعالى: **﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾**[1] لأن اللام فى "ليحق" للتعليل فيقتضى فعلاً معلـلاً، فإذا لم يوجد ملفوظاً يقدر، أى فعل ما فعل "ليحق الحق ويبطل الباطـل"[2] وقولـه تعالى: **﴿لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾**[3] أى: كان كف أيديكم أيها المؤمنـون عن أهل مكة والمنع عن قتلهم صوناً لمن بين أظهرهم من المؤمنين، كأنه قال: كان الكف ومنع التعذيب "ليدخل الله فى رحمته من يشاء" أى فى توفيقه لزيـادة الخيـر والطاعة من مؤمنيهم، أو ليدخل فى الإسلام من يرغب فيه من مشركيهم.

وأما سبب ذكر مسببه كقوله تعـالى: **﴿فَقُلْنَـا اضْـرِب بِّعَصَـاكَ الْحَجَـرَ فَانفَجَرَتْ﴾**[4] أى فضربها فانفجرت، فإن قدر هكذا يكون المحذوف جملـة تامـة، ويجوز أن يقدر شرط، أى: فإن ضربت بها فقد انفجرت، فالمحذوف على هذا جزء جملة تامة، وإما أن يكون المحذوف الذى هو جزء جملة تامة غير ذلك من المسبب والسبب كقوله تعالى: **﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾**[5] على ما مر تقدير قولنا: "فنعم الماهدون" نحن أى: هم نحن على أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فالمحذوف ههنا جملة

---

(١) سورة الأنفال الآية ٨، وراجع الكشاف جـ٢ صـ١٥٦، ١٥٧.

(٢) فهذا مذكور حذف مسببه، ويقدر المسبب قبل السبب عند ابن يعقوب، وبعده عنـد بهـاء الدين السبكى، وفى الآية تقدير ثان هو أن المذكور متعلق "بيقطع" قبله، فلا شاهد فيهـا علـى هذا. والمعنى – والله أعلم – أى: ليثبت الإسلام ويظهره ويمحو الكفر ويعدمه.

(٣) سورة الفتح الآية ٢٥، وانظر الكشاف جـ٤ صـ٢٧٢.

(٤) سورة البقرة الآية ٦٠.

(٥) سورة الذاريات الآية ٤٨.

غير مسببة ولا سبب[1]، وأما أن يكون المحذوف أكثر من جملة واحـدة فكقولـه تعالى حكاية عن الساقى الناجى: ﴿**أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا**﴾[2] تقديره: فأرسلونى إلى يوسف فأستعبره الرؤيا، ففعلوا فأتاه وقال لـه: يـا يوسف أفتنا، فالمحذوف ههنا أكثر من جملة واحدة كما ترى وقوله: ﴿**فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا**﴾[3] أى: فأتياهم فأبلغـاهم الرسـالة فكذبوهما فدمرناهم، وقوله: ﴿**اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلَأُ**﴾[4] أى: ففعل ذلك فأخذت الكتاب فقرأته، ثم كأن سائلا قال: فماذا قالت؟ فقيل: قالت: يا أيها الملأ، وأما قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[5] فقال الزمخشرى فى الكشاف[6] هذا موضع الفاء كما يقال: أعطيته فشكر، ومنعته فصبر، وعطفه بالواو إشعار بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم كأنه قال: فعملا به، وعلماه، وعرفا حق النعمة فيـه والفضـيلة وقالا الحمد لله، وقال صاحب المفتاح[7]: ويحتمل عنده أنه تعالى أخبر عما صـنع بهما، وأخبر عما قالا كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه تفويضاً استفادة ترتب الحمد على إيتاء العلم إلى فهم السامع مثل تفويض استفادة ترتب القيام على الدعاء فى قولك: قم يدعوك، بدل فإنه يدعوك إذا لا شىء فيه يدل على الترتيب والتعليل كما فى الآية.

---

(١) أما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر فالكلام مما حذف فيـه جـزء الجملة.

(٢) سورة يوسف الآيتين ٤٥، ٤٦.

(٣) سورة الفرقان الآية ٣٦.

(٤) سورة النمل الآيتين ٢٨، ٢٩.

(٥) سورة النمل الآية ١٥.

(٦) الكشاف جـ٢ صـ٤٤٤.

(٧) المفتاح صـ١٣٤.

والحذف على وجهين: أن لا يقام شىء مقام المحذوف كما مر، وأن يقام نحو: **(وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك)** أى: فلا تحزن واصبر.

وأدلته كثيرة، منها أن يدل العقل عليه، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو: "حرمت عليكم الميتة" ومنها أن يدل العقل عليهما نحو: **(وجاء ربك)** أى أمره أو عذابه. ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو: **(فذلكن الذى لمتتنى فيه)** فإنه يحتمل: "فى حبه" لقوله: **(قد شغفها حباً)**، "وفى مراودته" لقوله: **(تراود فتاها عن نفسه)** "وفى شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثانى، لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره إياه، ومنها الشروع فى الفعل نحو: بسم الله، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له، ومنها الاقتران كقولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، أى: أعرس.

(والحذف على وجهين) إلى آخره. الحذف على وجهين:

أحدهما: أن لا يقام شىء مقام المحذوف[1] كما سبق فى الأمثلة المذكورة.

وثانيهما: أن يقام مقام المحذوف شىء يدل عليه كقوله تعالى تسلية للنبى عليه السلام: **﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾**[2] قوله: "فقد كذبت رسل من قبلك" أقيم مقام قولنا: (فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك) دالاً عليه، وقوله تعالى: **﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾**[3] ليس قوله: (فقد أبلغتكم) هو الجواب لتقدم الإبلاغ على توليهم، والتقدير: فإن تولوا فلا لوم على لأنى أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربكم لأنى أبلغتكم، والملفوظ يدل على المحذوف.

---

(١) فيكتفى فيه بالقرينة اللفظية أو الحالية.

(٢) سورة فاطر الآية ٤.

(٣) سورة هود الآية ٥٧.

وأدلة المحذوف كثيرة: منها أن يدل العقل على المحذوف عموماً، ويدل المقصود الأظهر بحسب العرف على تعيين المحذوف كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[1] وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[2] فإن العقل يدل على أن فى الاثنين حذفا؛ إذ لا معنى لحرمة نفس الجرم، والمقصود الأظهر من الميتة بحكم العرف يرشد إلى أن التقدير: حرم عليكم تناول الميتة، وإن جاز أن يقدر (حرم عليكم أخذ الميتة أو استعمالها، أو الانتفاع بها) لأن كل واحد منها مقصود لا فى نفسه، وكذا المقصود الأظهر من الأمهات ترشد إلى أن التقدير: حرم عليكم نكاح أمهاتكم؛ لأن الغرض الأظهر بحسب العادة والعرف من النساء نكاحهن، وإن جاز أن يقدر ههنا أيضا ما قدرناه فى الآية السابقة.

ومنها: أن يدل العقل على المحذوف وعلى تعيينه كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[3] أى: أمر ربك، أو عذابه، إذ لا يصح نسبه المجىء اللغوى إلى الله تعالى عقلاً، ويصح عقلا أن يقدر أحدهما.

ومنها أن يدل العقل على المحذوف والعادة على تعيينه كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[4] دل العقل فيه على الحذف؛ لأن الإنسان إنما يلام على كسبه فيحتمل أن يكون التقدير بحسب العادة (فى حبه) كقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[5] فإنه يدل عليه. الشغاف: غلاف القلب، وقيل: سويداؤه، (وحباً) نصب على التمييز، والمعنى: قد أصاب حبه شغاف قلبها وحرقه، وأن يكون التقدير: فى مراودته كقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ أى: تطالبه امرأة العزيز مرة بعد مرة برفق وسهولة لتنال شهوتها منه، فإنه يدل على التقدير

---

(١) سورة المائدة الآية ٣.

(٢) سورة النساء الآية ٢٣.

(٣) سورة الفجر الآية ٢٢.

(٤) سورة يوسف الآية ٣٢.

(٥) سورة يوسف الآية ٣٠.

المذكور، وأن يكون التقدير: فى شأنه حتى يشتمل هذا فيه المقدرين المذكورين، وهما "فى حبه"، "ومراودته"، لكن العادة تعين أن المراد هو الثانى، وهو المراودة لا الحب، لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه، والمقهور: المغلوب فى شىء لا يلام، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التى يقدر أن يدفعها عن نفسه.

ومنها الشروع فى الفعل على تعيين المحذوف نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، فى قول المؤمن، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له، فلو قال عند الشروع فى القراءة: بسم الله، يقدر: أقرأ، ولو قال: بسم الله عند الشروع فى الأكل، يقدر: آكل بسم الله، وكذا عند الشروع فى القيام والقعود، وغير ذلك فإنه يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له.

ومنها اقتران الكلام بالفعل فإنه يفيد تقدير ذلك الفعل، كقولك لمن أعرس: "بالرفاء والبنين"[1] فإن اقتران هذا القول بالإعراس يفيد تقدير: أعرست بالرفاء والبنين أعرست، والرفاء: الالتئام والاتفاق.

ومنها: أن تدل العادة على الحذف والتعيين كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾[2] مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب فكيف يقولون: إنهم لا يعرفونها؟ فلابد من حذف قدره مجاهد[3]: مكان قتال، أى: إنكم تقاتلونهم فى موضع لا يصلح للقتال، ونخشى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يخرج

---

(١) مثل يضرب فى الدعاء للناكح، المستقصى فى أمثال العرب جـ٢ صـ٦، مجمع الأمثال جـ١ صـ١٠٦، وما روى من حديث الحسن قال: قدم عقيل بن أبى طالب البصرة فتزوج امرأة من بنى جشم فقالوا له: بالرفاء والبنين، فقال: لا تقولوا كذلك؛ فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك وأمر أن نقول: بارك الله لك، وبارك عليك، سنن ابن ماجه جـ١ صـ٦١٥، والسنن الكبرى جـ٧ صـ١٤٨.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٦٧.

(٣) مجاهد بن جبر، كنيته أبو الحجاج، تابعى وإمام من أئمة القراء توفى سنة ١٠٤هـ.

من المدينة وأن الحزم البقاء فيها، ومنها: أن يدل عرف اللغة على الحذف والقرينة الحالية واللفظية على التعيين كقولهم: إلا حظيّةً فلا أليّةً، أى: إن لم يكن لكل فـى النساء حظيته أى ذات حظوة منك، فإنى غير ألية مقصرة، وهو مثل فى المـداراة والتحبب لإدراك الغرض فلا يفيد، أصله أن رجلا كان لا تحظى عنده امرأة، فلمـا تزوج هذه لم تأل جهداً فى أن تحظى عنده، ولم تحظ مع ذلك بـل طلقهـا فقالـت ذلك[١] وقولهم: لو ذات سوار لطمتنى، لو ههنا يجوز أن تكـون للنفـى، أى: لـو لطمتنى ذات سوار لهان على، أو بمعنى التمنى، أى: ليتنى لطمتنـى ذات سـوار، والمراد بذات السوار: الحرة، لأن العرب لا تلبس إلا ماء السوار، وهو مثل الكريم يجنى عليه لئيم، أصله أن رجلا شريفا لطمته امرأة رقيقة فقال ذلك على معنى: لو لطمتنى من هى كُفءٌ لى، أو فوقى لهان علىّ[٢]، أو على معنى التمنى، ومنـه: أن زيداً جاء ولو عمرو ذهب، وهلا أبوك حضر، وأزيد ذهب؟ ومنه أن يكون الكـلام جوابا لسؤال واقع، أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّـنْ خَلَـقَ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٣] أى خلقهن الله، وكقوله[٤]:

وليبـك يزيـد ضـارع لخصـومة ومختـبط ممـا تطـيح الطـوائح

ببناء الفعل للمفعول، وليبك يدل على باك، كأن سائلا سأل: من يبكيه؟ فقال: ضارع أى: يبكيه ضارع.

---

(١) ويضرب لمن أخطأته الحظوة فيقال: إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد إلـى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد انظر الصحاح جـ٦ صـ٢٣١٥، والكتـاب لسـيبويه جــ١ صـ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش جـ١ صـ٨٢. واعترض على هذا الدليل بهـاء الـدين السبكى فقال: وفيما قاله الخطيبى نظر: لأن اطراده عرف اللغة بالحذف ليس دليلا على الحذف، بل هو حذف مطرد محتاج لدليل، وهو القرينة جـ٣ صـ٢٠٩ شروح.

(٢) انظر: مجمع الأمثال جـ٢ صـ١٢٢، والمستقصى جـ٢ صـ٢٩٢.

(٣) سورة لقمان الآية ٢٥، أو من سورة الزمر الآية ٣٨.

(٤) سبق الكلام عليه.

القسم الثالث: الإطناب

والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام، ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين، أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن، أو لتكمل لذة العلم به، نحو: **(رب اشرح لى صدرى)** فإن "اشرح لى" يفيد طلب شرح لشىء ما له، "وصدرى" يفيد تفسيره، ومنه باب نعم على أحد القولين، إذ لو أريد الاختصار لكفى (نعم زيد)، ووجه حسنه سوى ما ذكر إبراز الكلام فى معرض الاعتدال، وإيهام الجمع بين المتنافيين.

القسم الثالث: الإطناب

(الإطناب إما بالإيضاح بعد الإبهام) إلى آخره.

القسم الثالث: الإطناب، وما يحصل به الإطناب أقسام منها:

الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته ليرى[١] المعنى فى صورتين مختلفتين أحدهما الإبهام، وثانيهما الإيضاح.

أو ليتمكن المعنى فى نفس السامع فضل تمكن[٢] فإن المعنى إذا ألقى على سبيل الإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل الإيضاح، فيتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقى إليها على سبيل التفصيل تمكن فيها فضل تمكن، وكان شعورها به أتم.

أو لتكمل لذة العلم بالمعنى المذكور، لأن الشىء إذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها عن الباقى ألم، ثم إذا حصل العلم بالباقى حصلت لها لذة أخرى،

---

(١) السامع المعنى، أى ليدركه، فالمراد بالرؤية الإدراك كما فى شرح ابن يعقوب جـ٣ صـ٢١٠ شروح.

(٢) وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبة أو لرهبة، أو أن يحفظ لتعظيم أو عمل به.

واللذة عقب الألم أقوى من اللذة التى لم يتقدمها ألم، وهى اللذة الحاصلة من كمال العلم بالشيء دفعة.

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[1] فإن قوله: "اشرح لى" يفيد طلب شرح شيء ما له وقوله: "صدرى" يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك قوله: "يسر لى أمرى" والمقام مقتض للتأكيد للإرسال المؤذن بتلقى المكاره والشدائد كقوله: **﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾**[2] ففى إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر وتعظيم له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب نعم وبئس على قول أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف[3]، لا مبتدأ مقدم خبره، والألف واللام فى الفاعل للجنس لا للعهد، إذ لو أريد الاختصار لكفى أن يقال: نعم زيد وبئس عمرو.

ووجه حسن الإيضاح بعد الإبهام فى باب نعم وبئس سوى ما ذكر من فوائد الإيضاح أمران آخران أيضاً.

أحدهما: إبراز الكلام فى معرض الاعتدال نظراً إلى إطنابه من وجه وهو إسناد نعم وبئس إلى المعرف باللام، أو إلى الضمير المميز باسم جنس، وإلى اختصاره من وجه آخر، وهو حذف المبتدأ فى الجواب، فإن الكلام حينئذ ليس على الإبهام الصرف الذى (هو التفريط، ولا على الإيضاح الصرف الذى)[4] هو الإفراط، بل بينهما فهو الاعتدال.

وثانيهما: إيهام الجمع بين المتنافيين وهما الإطناب والاختصار[5].

---

(١) سورة طه الآيتان ٢٥، ٢٦. وهذا صالح لكل من النكات الثلاث، راجع شرح ابن يعقوب، وحاشية الدسوقى صـ٢١١، ٢١٢ جـ٢ شروح.

(٢) سورة الحجر الآية ٦٦.

(٣) قال بهاء الدين السبكى: أو مبتدأ خبره محذوف.

(٤) ما بين القوسين زيادة فى (أ) ورقة ١٢٦ (ب).

(٥) وقيل الإجمال والاختصار انظر المطول صـ٢٩٢، وحاشية الدسوقى جـ٣ صـ٢١٥.

ومنه التوشيع، وهو أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو: يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل.

التوشيع

ومن الإيضاح بعد الإبهام التوشيع، وهو فى اللغة: لف القطن بعد النــدف، وفى الاصطلاح: أن يؤتى فى عجز الكلام[1] بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول كما جاء فى الخبر: يشيب ابن آدم ويشب فيه خلصتان الحرص، وطول الأمل[2] يقال: شب الغلام يشِب بالكسر.

---

(١) أو فى أوله، أو فى وسطه، لأن تخصيصه بالعجز ليس له وجه. راجع شــروح التلخــيص جــ٣ صــ٢١٦.

(٢) هذا معنى حديث، ولفظ الحديث كما فى جامع الأصول: «يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتــان الحرص على المال، والحرص على العمر» وعبارة السيوطى فى عقد الجمان: كقوله ﷺ: «يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان: الحرص وطول الأمل» رواه البخارى فى حديث أنس.

وإما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات نحو: **(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)**.

ذكر الخاص بعد العام

ومنها ذكر الخاص بعد العام[1] وفائدته التنبيه على فضل الخاص على سائر أفراد العام حتى كأن الخاص ليس من جنس العام تنزيلاً لتغاير الخاص لسائر أفراد العام في الوصف منزلة التغاير في الذات بينهما كقوله تعالى:
﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾[2] ذكر الصلاة الوسطى[3] مع أنها داخلة في قوله: على الصلوات لما ذكر، وقوله تعالى: **﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾**[4] ذكر جبريل وميكائيل مع دخولهما في قوله: "وملائكته"، قوله: **﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾**[5] ذكر المعروف والمنكر مع دخولهما في قوله: "إلى الخير" لما مضى.

---

(١) على سبيل العطف أو على سبيل الوصف أو الإبدال.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٨.

(٣) أي الوسطى من الصلوات، أو الفضلى من قولهم للأفضل: الأوسط، وهي صلاة العصر عند الأكثر.

(٤) سورة البقرة الآية ٩٨.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٠٤.

وإما بالتكرير لنكتة كتأكيد الإنذار فى: **(كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمــون)** وثم دلالة على أن الإنذار الثانى أبلغ.

التكرير

ومنها التكرير، وفائدته قد تكون تأكيد الإنذار كقوله تعالى: **﴿كَلَّـا سَـوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُــونَ﴾**(١) وفى ثم دلالة على أن الإنذار الثانى أبلــغ مــن الإنذار الأول، وأشد كما تقول للمنصوح: أقول لك، ثم أقول لك لا تفعل، وقد تكون زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كقوله تعــالى: **﴿وَقَــالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ يَا قَوْمِ إِنَّمَــا هَــذِهِ الْحَيَــاةُ الــدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾**(٢)، وقد يكون تكرير اللفظ لتعدد المتعلق كما كرره تعالى فى قوله: **﴿فَبِــأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾**(٣) فإنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقَّبَ كل نعمة بهذا القــول، ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكــره عقيــب نعمــة أخرى، فإن التكذيب عقيب كل نعمة مخصوصة يرجع إليها، وتعقيب ما ليس بنعمة بهذا القول كما فى قوله: **﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِــرَانِ﴾**(٤) وقوله: **﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِــيمٍ آنٍ﴾**(٥) فإن العذاب وجهنم وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى لكن ذكرهما ووصــفهما علــى طريق الزجر عن المعاصى والترغيب فى الطاعات من آلائه تعالى، ونحوه قولــه

---

(١) سورة التكاثر الأيتان ٣، ٤.
(٢) سورة غافر الآيتان ٣، ٤.
(٣) سورة الرحمن، مكررة.
(٤) سورة الرحمن الآية ٣٥.
(٥) سورة الرحمن الآيتان ٤٣، ٤٤.

تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[١] لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول فصار كأنه قال عقيب كل قصة: "ويل يومئذ للمكذبين" بهذه القصة.

(١) سورة المرسلات، مكررة.

وإما بالإيغال، فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة فى قولها:

وإن صـــخراً لتـــأتم الهـــداة بـــه كأنـــه علـــم فـــى رأســـه نـــار

وتحقيق التشبيه كما فى قوله:

كأن عيون الـــوحش حـــول خبائنـــا وأرحلنا الجـــزع الـــذى لـــم يثقـــب

وقيل: لا يختص الشعر، ومثل بقوله تعالى: **(اتبعوا مـــن لا يســـألكم أجـــراً وهـــم مهتدون)**.

الإيغال

ومنها الإيغال: من أوغل بمعنى أمعن، أو من وغل، إذا دخل على القوم فى الشراب وشرب معهم من غير أن يُدْعَى إليه، فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وفائدته إما زيادة المبالغة كما فى قول الخنساء:(١)

وإن صـــخرا لتـــأتم الهـــداة بـــه كأنـــه علـــم فـــى رأســـه نـــار

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذى هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية به حتى جعلت فى رأسه ناراً.

أو تحقيق التشبيه كما فى قول امرئ القيس(٢):

كأن عيون الـــوحش حـــول خبائنـــا وأرحلنا الجـــزع الـــذى لـــم يثقـــب

---

(١) من مرثية فى أخيها صخر بن عمرو بن الشريد السلمى، وهى قصيدة من (البسيط) وهـــى فى الديوان صـــ٧٣، والخنساء هى تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ينتهـــى نســـبها لمضر، والخنساء لقب لها، وترجمتها فى جل كتب التراجم.

(٢) من قصيدة من (الطويل) تجدها فى الديوان صـــ٢١ مطلعها:

خليلى مرا بـــى علـــى أم جنـــدب لنقضى حاجات الفـــؤاد المعـــذب

فإنه لما أتى بالتشبيه قبل القافية، واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة فى قوله: لم يثقب، لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون، الجَزع بالفتح: الخرز اليمانى فيه سواد وبياض يشبه به الأعين، وعلم من التعريف المذكور للإيغال أنه مختص بالشعر، وقيل: لا يختص بالشعر، وعلى هذا يكون الإيغال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، ومثل بقوله تعالى: **﴿اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾**(١) المراد حمل المخاطبين على اتباع الرسل، وهو مستفاد من قوله: "اتبعوا المرسلين" وقوله: "اتبعوا من لا يسألكم أجراً" أبلغ بتأدية ذلك المعنى، وقد مر ذلك فى "باب معرفة الفصل من الوصل".

---

(١) سورة يس الآية ٢١.

وإما بالتذييل: وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيـد، وهـو ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل نحو: **(ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور)** على وجه، وضرب أخرج مخرج المثل نحو: **(وقل جاء الحق وزهـق الباطل إن الباطل كان زهوقاً)** وهو أيضاً إما لتأكيد منطوق كهذه الآية، وإما لتأكيد مفهوم كقوله:

ولسـتَ بمسـتبق أخـا لا تلمـه ... علـى شـعث أى الرجـال المهـذب

التذييل

ومنها التذييل[1] وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل علـى معناهـا. وفائدتـه التوكيد، وهو ضربان:

ضرب لم يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على مـا قبله كقوله تعالى: **﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُـورَ﴾**[2]؛ هذه الآية من هذا الضرب، فإن قيل: المعنى تجازى ذلك الجزاء لتوقف المراد حينئذ على ما قبله، فلا يصلح بمجرده أن يكون مثلا هذا هو معنى قوله: على وجه، وقيـل: إن الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة بمعنى المعاقبة، وأخرى بمعنى الإثابة، فلمـا استعمل بمعنى المعاقبة فى قوله تعالى: "جزيناهم بما كفروا" بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل: وهل "يجازى إلا الكفور" بمعنى: وهل يعاقب، فعلى هذا يكون من الضـرب الثانى لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله، واستقلاله بإفادته، فيصـلح أن يكـون مثلا.

---

(١) التذييل لغة: جعل الشىء ذيلاً للشىء.

(٢) سورة سبأ الآية ١٧، وفى جميع النسخ "يجازى"، وبين التذييل والإيغال عموم وخصـوص من وجه. انظر شروح التلخيص جـ٣ صـ٢٢٥.

ضرب أخرج مخرج المثل لاستقلاله بإفادة المراد وعدم توقفه على ماقبله كقوله تعالى: ﴿**وَقُلْ جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**﴾[١] فإنه أخرج مخرج المثل قوله: "وهو أيضا" أى التذييل، أو الضرب الثانى[٢]: إما لتأكيد منطوق أى ما يفهم منه بالمطابقة كهذه الآية، وإما لتأكيد مفهوم وهو ما يلزم المنطوق كقول الشاعر[٣]:

ولست بمستبق أخا لا تلمه ... على شعث أى الرجال المهذب

صدر البيت يدل بمفهومه على نفى الكمال، وقوله: أى الرجال المهذب تأكيد لذلك لأنه استفهام على سبيل، يقال: لم الله شعثه: أى: أصلح وجمع من أموره، وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾[٤] فإن قوله: "أفإن مت فهم الخالدون" من الضرب الأول، وما بعده من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله.

---

(١) سورة الإسراء الآية ٨١.

(٢) اعترض على ذلك السعد فى المطول صـ٢٩٤، ٢٩٥، فقال: وأتى بلفظة أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا، لا للضرب الثانى منه.

(٣) النابغة الذبيانى من قصيدة من (الطويل) يخاطب بها النعمان بن المنذر، وهى فى الديوان صـ٥٦. الشعث فى الأصل: اغبرار الشعر وتلبده وقذارته، استعير للعيوب المعنوية، والاستفهام إنكارى.

(٤) سورة الأنبياء الآيتان ٣٤، ٣٥.

وإما بالتكميل، ويسمى بالاحتراس أيضاً، وهو أن يؤتى فى كــلام يــوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله:

فســقى ديــارك غيــر مفســدها ... صــوب الربيــع وديمــة تهمــى

ونحو: (**أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين**).

التكميل

(وإما بالتكميل) إلى آخره.

منها التكميل، ويسمى الاحتراس أيضا: وهو أن يؤتى فــى كــلام خــلاف المقصود بما يدفع ذلك الإيهام، وهو ضــربان: ضــرب يتوســط الكــلام كقــول الشاعر[1]:

فســقى ديــارك غيــر مفســدها ... صــوب الربيــع وديمــة تهمــى

قوله: (فسقى ديارك) كلام يوهم إفسادها، وقوله: غير مفسدها، يدفع ذلــك الإيهام، وهو توسط بين الفعل وفاعله.

وضرب يقع فى آخر الكلام كقوله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[2] فإنه لو اقتصر على وصــفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قال: "أعزة على الكافرين" علــم أن الذلة منهم تواضع للمؤمنين، ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنــه

---

(١) لطرفة بن العبد من قصيدة من (الكامل) يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفى، وكان قد أصاب قومه شدة فبذل لهم، انظر ديوان الشاعر صـ٢٦٢. وصوب المطر: انصبابه ونزولــه، فعلــه: صاب يصوب من باب عاد، والربيع: مجاز بالمسبب عن سببه وهو المطر. والديمــة: المطــر يدوم فى سكون بلا رعد ولا برق، وتهمى: تسيل لا يثنيها عن السيلان شىء.

(٢) سورة المائدة الآية ٥٤.

قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز أن تكون التعدية بعلى لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

وإما بالتتميم، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو: **(ويطعمون الطعام على حبه)** فى وجه أى: مع حبه.

التتميم

ومنها التتميم: وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة تفيد نكتة كالمبالغة فى قوله تعالى: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**﴾[1] فى وجه، أى على أن يكون الضمير فى (حبه) للطعام، أى مع اشتهائه، والحاجة إليه، وهو مبالغة فى إطعامه، وأما لو كان الضمير فى حبه لله تعالى، فلم يكن فيه مبالغة، ونحوه قولـه تعالى: ﴿**وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ**﴾[2].

---

(١) سورة الإنسان الآية ٨.

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٧.

وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، كالتنزيه فى قوله تعالى: **(ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون)** والدعاء فى قوله:

إن الثمانين – وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

والتنبيه فى قوله:

واعلم – فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ما قدرا

ومما جاء بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضاً قوله تعالى: **(فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم)** فإن قوله: **(نساؤكم حرث لكم)** بيان لقوله: **(فأتوهن من حيث أمركم الله)**.

الاعتراض

ومنها الاعتراض وهو أن يؤتى فى أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة أو أكثر من جملة واحدة – لا محل لها من الإعراب – فعلم من هذا التعريف أن الاعتراض لا يقع فى آخر كلام لا يكون بعده كلام آخر متصل به معنى، وأنه لا يقع بأقل من جملة واحدة، وأنه لو كان له محل من الإعراب لا يسمى اعتراضاً، وفائدته سوى ما ذكر فى تعريف التكميل وهو دفع الإيهام إما التنزيه كما فى قوله تعالى: **﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾**[1] فلفظة (سبحانه) اعتراض فى أثناء كلام يدل على التنزيه.

وإما الدعاء كقول الشاعر[2]:

---

(١) سورة النحل الآية ٥٧.

(٢) لعوف بن محلم الشيبانى من قصيدة من (السريع) قالها لعبد الله بن طاهر، وكان قد دخل عليه، فسلم عليه عبد الله فلم يسمع فأعلم بذلك فدنا منه وأنشده هذه القصيدة وأولها:

يا ابن الذى دان له المشرقان طرا وقد دان له المغربان

إن الثمـــــانين وبلغتهـــــــا ... قد أحوجت سـمعى إلـى ترجمـان

فإن قوله: (وبلغتها) دعاء للمخاطب وقع اعتراضاً فى أثناء كلام والضمير فى "بلغتها" للثمانين، يريد بيان ضعف القوى الجسمانية فى سن الثمانين.

وأما التنبيه كما فى قول الشاعر[١]:

واعلـــم فعلـــم المــــرء ينفعـــه ... أن ســوف يــأتى كــل مــا قــدرا

فإن قوله: فعلم المرء ينفعه، اعتراض وقع فى أثناء كلام لتنبيه المخاطـب على أن العلم ينفع كل أحد، فينفعه بطريق المبالغة.

وأما تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد فى أمر علـق بهمـا كقولـه تعالى: **﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾**[٢] فإن قوله: "حملته أمه" إلى "فى عامين" وقع اعتراضاً لتخصـيص أحـد المذكورين – أعنى الوالد والوالدة – بزيادة تأكيداً للشكر له وهو الوالدة.

وأما الاستعطاف كما فى قول الشاعر[٣]:

=وهى فى الأمالى جـ١ صـ٢٥٠، والبيت فى الصناعتين، وغير منسوب، وفى الهامش قـال المحقق: فى بعض النسخ "وهو لجرير" وهو خطأ والبيت لعوف، وفى العمدة جـ٢ صـ٤٣، ونهاية الأرب جـ٧ صـ١٤٧ منسوب لعوف، واللآلئ صـ١٩٨، وفى مقدمة البيان والتبيـين جـ١ صـ١٧، والإيضاح جـ٣ صـ٢٤٣، ورسالة الغفران صـ٢٠٣، وبلغتها بفتح التاء: أى بلغك الله إياها، والترجمان: بفتح التاء والجيم، وضمهما، وفتح فضم، هو من يفسر لغة بلغـة، والقصد به هنا من يوصل مضمون الكلام المنطوق به إلى ذهنه حيث عجزت الأذن وكلت عـن أداء وظيفتها.

(١) البيت من (السريع) أنشده أبو على الفارسى ولم ينسبه لأحد، والبيت فى الإيضاح جـ٣ صـ٢٤٣، والشروح جـ٣ صـ٢٤١، ومعاهد التنصيص.

(٢) سورة لقمان الآية ١٤، الوهن: الضعف، الفصام: الفطام والمنع من الرضاع.

(٣) لأبى الطيب المتنبى من قصيدة من (الكامل) قالها فى صباه، قال عنها العكبرى فى شرحه: وقال يمدح إنسانا، وأراد أن يستكشفه عن مذهبه، وهى من قوله فى صباه جـ٤ صـ٢٨،=

وخفـوق قلـب لـو رأيـت لهيبـه　　يـا جنتـى لرأيـت فيـه جهنمـا

وأما التنبيه على سبب أمر فيه غرابة كما فى قول الشاعر[(١)]:

فلا هجره يبدو وفى اليـأس راحـة　　ولا وصـله يبـدو لنـا فنكارمـه

فإن قوله: (فلا هجره يبدو)، يشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوبا للمحب فقال: (وفى اليأس راحة) لينبه على سببه.

وقوله تعالى: **(لو تعلمون)** فى قوله: **﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾**[(٢)] اعتراض فى اعتراض، لأنه اعتراض بـين الموصوف والصفة، واعترض بقوله: "وإنه لقسم لو تعلمون عظـيم" بـين القسـم والمقسوم عليه.

ومما جاء الاعتراض بين كلامين متصلين معنىً وهو أكثر من جملة أيضا قوله تعالى: **﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾**[(٣)] فإن قوله تعالى: "نساؤكم حرث لكم" بيان لقوله "فأتوهن مـن حيث أمركم الله" يعنى المأتى الذى أمركم به هو مكان الحـرث دلالـة علـى أن الغرض الأصلى فى الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا مـن حيث يأتى فيه هذا الغرض، وقوله: "نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم" وقع

=والبيت فى الإيضاح جـ٥ صـ٢٤٥، الخفوق والخفقان: اضطراب القلب، واللهيب: ما يلتهب من النار، وعبر به هنا عن حرارة القلب.

(١) البيت من (الطويل)، وهو لرماح بن ميادة، وهو منسوب إليه فى الصـناعتين صـ٤٠٩ وروايته هكذا:

فلا صرمه يبدو وفى اليأس راحـة　　ولا وده يصـفو لنـا فنكارمـه

والبيت فى الإيضاح جـ٣ صـ٢٤٥، وشرح بهاء الدين السبكى جـ٣ صـ٢٤١.

(٢) سورة الواقعة الآيات ٧٥-٧٧.

(٣) سورة البقرة الآيتين ٢٢٢، ٢٢٣.

اعتراضاً، وهو أكثر من جملة بين كلامين[1]، وهما قوله تعالى: "فأتوهن من حيث أمركم الله" وقوله: "وقدموا لأنفسكم" متصلين معنى، أى: وقدموا لأنفسكم التسـمية عند الجماع وطلب الولد، أو العمل الصالح، فعلم مما مر أن الاعتراض كما يـأتى بغير الواو والفاء، فقد يأتى بأحدهما أيضا، وعلم أيضا أن يؤتى به فى أثناء كـلام، أو بين كلامين متصلين معنى لدفع الإيهام المتولد من السابق لا يسـمى اعتراضـاً لأنه قيد تلك النكتة فى الاعتراض بقوله: "الإيهام" ليخرج ما ذكر.

---

(١) راجع شرح بهاء الدين السبكى فهو يرى أن فى قوله: أكثـر مـن جملـة نظـر جـ٣ صـ٢٤٤.

وقال قوم: قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر، ثم جوز بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها، فيشمل التذييل وبعض صور التكميل، وبعضهم كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل،

وقال قوم: قد تكون للنكتة التى فى الاعتراض غير ما ذكر، فيجوزون أن تكون تلك النكتة دفع توهم ما يخالف المقصود كما فى التكميل، ولا يقيدون فائدة الاعتراض بما قيده المؤلف من قوله: سوى دفع الإيهام، وهؤلاء فرقتان:

فرقة تجوز وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة، أو تليها جملة غير متصلة بها معنى، وبهذا يشعر كلام الزمخشرى فى مواضع من الكشاف، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل[1]، وبعض صور التكميل، وهو ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر منها، وكلام المؤلف فى التذييل لا يشعر بأن لا يكون للجملة المذيلة محل من الإعراب، ولا بأن يكون لها محل منه، فإن شرط التذييل أن لا يكون لها محل من الإعراب، فالاعتراض عند هؤلاء المذكورين يشتمل جميع صور التذييل، وإلا فيشتمل بعض صور التذييل أيضاً كما فى التكميل، ويباين الاعتراض عند هؤلاء إن قلنا: يشترط فى التتميم أن لا يكون جملة، أو لا يشترط ذلك، ولكن يشترط أن يكون له محل من الإعراب وإلا فلا يباينه.

وفرقة لا تجوز وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها، بل يشترط كما مر فى الاعتراض أن يكون واقعاً فى أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، لكن لا يشترط أن يكون الاعتراض جملة أو أكثر، بل يجوز كون الاعتراض غير جملة، فالاعتراض عند هؤلاء يشتمل من التكميل والتتميم ما كان واقعاً فى أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى ولا محل له من الإعراب جملة

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: فيه نظر، فإنه يشمل من التذييل على هذا ما لا محل له من الإعراب والتذييل قد يكون له محل... جـ٣ صـ٢٤٦.

كان أو أقل منها أو أكثر، ويباين الاعتراض عند هؤلاء التذييل إن قلنا: يشترط فى التذييل أن يكون آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها.

وإما بغير ذلك كقوله تعالى: **(الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به)** فإنه لو اختُصِرَ لم يُذْكَر: **(ويؤمنون به)** لأن إيمانهم لا ينكره من يثبتهم، وحَسُن ذكرَه إظهارُ شرف الإيمان ترغيباً فيه.

مواضع أخرى للإطناب

ومنها ما يحصل الإطناب بغير ما ذكر، وفائدته:

إما إظهار شرف المطنب للترغيب فيه كقوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾**[1] فإنه لو اقتصر لم يذكر قوله: "ويؤمنون به" لأن إيمان حملة العرش لا ينكره أحد من مثبتيهم، وحسن ذكر الإيمان منهم إظهار شرف الإيمان للترغيب فيه.

وإما التغليظ فى الخطاب للحث على ما يتضمن المطنب به كقوله تعالى: **﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾**[2] فإنه لو اختصر لم يذكر: "الذين لا يؤتون الزكاة" إذ الويل إنما يترتب على المشركين لصفة الإشراك، وحسن ذكره تغليظ الخطاب ليحث المؤمنين على الأداء، ويخوفهم من منعهم، حيث جعل عدم الأداء من أوصاف المشركين.

وإما دفع توهم أن التكذيب يرجع إلى ما فى نفس الأمر كما فى قوله: **﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾**[3] فإنه لو اختصر لترك قوله: "والله يعلم إنك لرسوله" لأن مساق الآية لتكذيبهم فى دعوى الإخلاص فى الشهادة كما مر، وقوله: "والله يعلم إنك لرسوله" أى: قال الله: قالوا ذلك والله يعلم أن الأمر كما يدل عليه قولهم: "إنك

---

(١) سورة غافر الآية ٧.

(٢) سورة فصلت الآيتين ٦، ٧.

(٣) سورة المنافقون الآية ١.

لرسوله"، فهو من قول الله، لا من قول المنافقين، لايناسب التكذيب، وحسنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به فى نفس الأمر، ونحو قول البلغاء: لا وأصلحك الله، إذ لو اختصروا لقالوا: لا أصلحك الله، فأوهم نفى الإصلاح وهو غير مراد.

وإما إظهار أمر يعظم مناله، ويعز الوصول إليه فيطنب ليؤذن على نيله وحصوله كقولهم: رأيته بعينى، وقبضته بيدى، وقلته بفىّ، ومنه قوله تعالى: **﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾**(١) أى هذا الإفك ليس إلا قولاً يجرى على ألسنتكم ويدور فى أفواهكم من غير ترجمة عن علم فى القلب كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان.

من أمثلة الإطناب لغير ما ذكر قوله تعالى: **﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾**(٢) بعد ذكر صوم عشرة أيام بدلاً عن الدم فى الحج، وفائدته: إزالة توهم الإباحة، وعلم العدد جملة كما مر تفصيلا ليحاط به من جهتين، فيتأكد العلم، وفى أمثال العرب: علمان خير من علم(٣)، وكذا قوله: "كاملة" تأكيد آخر، وقيل: أى كاملة فى وقوعها بدلاً من الهَدْى، وقيل: أريد به تأكيد الكيفية لا الكمية حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملة.

وكذا قوله تعالى: **﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾**(٤) ووجه حسن الإطناب فيه أنه عليه السلام فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يحدثه الله تعالى فى العصا فينبغى أن يتنبه لصفاتها قبل قلبها حية

---

(١) سورة النور الآية ١٥.

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٣) وأصل هذا المثل: أن رجلا وابنه سلكا طريقاً فقال الرجل لابنه: يا بنى ابحث لنا عن طريق فقال له: إنى عالم، فقال: يا بنى علمان خير من علم واحد، أى إضافة علم إلى علمك خير من استقلالك بعلمك، ثم صار يضرب مثلا فى مدح المشاورة، والبحث عن الأمور. حاشية الدسوقى، وشرح ابن يعقوب جـ٣ صـ٢١٠ شروح.

(٤) سورة طه الآية ١٨.

حتى يظهر له التفاوت البعيد بين الحالين، أى قبل القلب وبعد القلب، وكـذا قولـه تعالى: ﴿**قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ**﴾(١) ووجه حسنه إظهـار ابتهـاجهم لعبادة الأصنام والافتخار بمواظبتها ليزداد غيظ السائل.

ومنها: أعجبنى زيد وكرمه، أى كرم زيد، فالفعل مسند إلى شيئين، والمراد أحدهما، فذكر زيد تمهيداً لذكر كرمه، ونحوه قوله تعالى: ﴿**لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾(٢) أى بين يدى رسوله، فإن منزلته عليه السلام لما كانت بمكان عند الله سلك به ذلك المسلك، فذكر الله تمهيداً لذكر رسوله.

ومنها قوله تعالى: ﴿**فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ**﴾(٣) ومعلوم أن السقف لا يكون إلا من فوقهم، وفائدته مزيد تصوير الحالة القطعية الهائلـة، ونحـوه قولـه تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾(٤) فائدة "فى الصدور" هى مزيد إثبات المجاز، فإنه قد تعورف واشتهر أن العمى بالحقيقة مكانه البصر كما أنه يصح أن يقال: فائدة فى الأرض، ويطيـر بجناحيـه مزيـد إرادة الحقيقة، ومنها جميع حروف الصلات، وفائدتها التوكيد إلا نادراً.

---

(١) سورة الشعراء الآية ٧١.

(٢) سورة الحجرات الآية ١.

(٣) سورة النحل الآية ٢٦.

(٤) سورة الحج الآية ٤٦.

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له فى أصل المعنى كقوله:

يصد عــن الــدنيا إذا عَــنَّ ســؤدد ....

وقوله:

ولست بنظار إلــى جانــب الغنــى إذا كانت العلياء فــى جانــب الفقــر

ويقرب منه قوله تعالى: **(لا يُسأل عما يفعل وهم يُسْألون)** وقول: الحماسى:

وننكر إن شئنا على النـــاس قــولهم ولا ينكــرون القــول حــين نقــول

معنى آخر للإيجاز والإطناب

وقد علم مما مر أنه يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار تأدية أصل المراد بلفظ ناقص عنه واف به وباعتبار لفظ زائد عليه لفائدة فقد يوصف الكـــلام أيضاً بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له فى أصل المعنى ويغاير الثانى بأن الإيجاز والإطناب فى الثانى باعتبار كل منهمـــا إلى الآخر، وباعتبار تساويهما فى أصل المعنى بخلافهما فى الأول، فإنهما باعتبار ما هو خارج عنها وهو المساواة، وثانيهما فى الثانى باعتبار قلة الحروف وكثرتها، وفى الأول لا بهذا الاعتبار، بل باعتبار الجمل وأجزائها القريبة، فقد يكون ما هـــو إيجاز بالمعنى الثانى إطناباً بالمعنى الأول، وبالعكس، وقد يكون مـــا هـــو إيجـــاز وإطناب بالمعنى الثانى لا يكون إيجازاً ولا إطناباً بالمعنى الأول، بل مساواة مثل: رأيت أسداً، ورأيت غضنفراً مثال الإيجاز والإطناب بالمعنى الثانى كالشطر الأول من قول أبى تمام[1]:

---

(١) من قصيدة من (الطويل) يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم. والبيت فى الإيضاح جـ٣ صـ٢٥٢، ومعاهد التنصيص جـ١ صـ٣٦٧، وفى جل شروح التلخيص.

يصد عن الدنيا إذا عَنَّ سؤدد ... ولو برزت فى ذى عذراء ناهد

وقول الشاعر[١]:

ولست بنظار إلى جانب الغنى ... إذا كانت العلياء فى جانب الفقر

فإن الشطر الأول من البيت الأول، وتمام البيت الثانى متساويان فى أصل المعنى وهو الاعراض عن الدنيا عند ظهور السيادة له، وحروف الشطر الأول أقل من جميع حروف البيت الثانى، وقوله: "عَنَّ" أى ظهر، ونهد ثدى الجارية أىْ: أشرف وكعب، هى ناهد وناهدة، وهى صفة عذراء وهى البكر.

ويقرب منه قوله تعالى: **﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾**[٢] وقول الحماسى[٣]:

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ... ولا ينكرون القول حين نقول

وإنما قال: ويقرب منه لأن قوله تعالى يدل على نفى السؤال عما يفعله الله تعالى لم فعله؟ وعلى إثبات السؤال عنهم عما يفعلونه، وقول الحماسى يدل على بيان قدرتهم على إنكارهم قول الناس حين يقولون، وعلى بيان عدم قدرة الناس

---

(١) البيت من (الطويل)، وفى معاهد التنصيص جـ١ صـ٣٦٨ وحاشية الدسوقى جـ٣ صـ٢٥٣، والمثل السائر صـ٣٠٩ منسوب للمعذل بن غيلان أحد الشعراء المشهورين، روى ذلك عنه الأخفش عن المبرد، ومحمد بن خلف المرزبانى، والأستاذ د/خفاجى فى شرحه للإيضاح نسبه لأبى سعيد المخزومى، نقلا عن معجم الشعراء للمرزبانى، وقال الجاحظ عن أحمد بن المعذل أنشدنى أعرابى من طيئ: وليست بميال... البيت جـ٢ صـ٢١٨. ورواية معاهد التنصيص: "ولست بميال".

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٣.

(٣) البيت من قصيدة من (الطويل)، للسموأل بن عادياء، تجدها فى الأمالى لأبى على القالى جـ١ صـ٢٦٩، وفى الحماسة جـ١ صـ٣٩ شرح الحماسة، وبعضاً منها فى معاهد التنصيص جـ١ صـ٣٦٩، وحاشية الدسوقى جـ٣ صـ٢٥٤، والبيت فى الإيضاح وجل الشروح.

على إنكار قولهم حين يقولون فأصل معناه بيان قدرتهم على الإنكار المذكور وعجز الناس عن الإنكار عليهم[١]، والآية لا تساويه فى أصل هذا المعنى، فلذلك قال: ويقرب منه، لكن لما كان عدم السؤال يتضمن عدم الإنكار، والسؤال يتضمن الإنكار يكونان متقاربين فى المعنى، فلذلك قال: ويقرب منه دون أن يقول: ومنه.

هذا هو آخر الكلام فى الفن الأول بحمد الله وحسن توفيقه، ويتلوه القسم الثانى بإذن الله تعالى.

---

(١) وهذا كناية عن الرياسة والسيادة ونفاذ الكلمة والتحكم فى الناس.

الجزء الثانى

الفن الثانى: علم البيـــــان

وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالـــة عليه.

ودلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه.

وتسمى الأولى: وضعية، وكل من الأخيرتين: عقليـــة، وتخــتص الأولـــى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام، وشرطه اللزوم الذهنى.

ولو لاعتقاد المخاطب بعـــرف أو غيـــره، والإيـــراد المـــذكور لا يتـــأتى بالوضعية.

لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح، وإلا لم يكن كل واحد دالاً عليه ويتأتى بالعقلية لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح.

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة تدل على عدم إرادتـــه فمجاز، وإلا فكناية، وقدم عليها لأن معناه كجزء معناها، ثم منه مـــا يبنـــى علـــى التشبيه فتعين التعرض له فانحصر فى الثلاثة.

علم البيـــــــان

(الفن الثانى: علم البيان) إلى آخره.

لما فرغ من الفن الأول فى علم المعانى شرع فى الفن الثـــانى فـــى علـــم البيان، وجه التقديم على الفن الثالث فى علم البديع، قد علم فى صـــدر الكتـــاب(١)، والبحث فى علم البيان يشتمل على مقدمة وثلاثة مقاصد، أما المقدمة فهى تعريفه، ومما يتوقف عليه من بيان الدلالة.

أما تعريفه فهو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطـــرق مختلفـــة فـــى

---

(١) عند الكلام على تعريف علم المعانى.

وضوح الدلالة عليه، قوله: علم، أى علم بالقواعد[١] التى يعرف بهـا جـنس لـه، وقوله: يعرف إلى آخره، مميز له عن غيره، وإنما قال: "يعرف به"، دون "يعلم" لما مر فى تعريف علم المعانى، والمراد بالمعنى الواحد، المعنى الواحد من المعـانى التى يقتضيها علم المعانى[٢] والمراد بالطرق: التراكيب، أى فى تراكيب مختلفة فى وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد، والمراد بالدلالة العقلية لما سنذكر، والمراد بقوله: مختلفة فى وضوح الدلالة، أن دلالة التراكيب عليه مختلفة وضوحاً وخفـاء وأوضح وأخفى، وكلما كانت الدلالة على المعنى الواحد أخفى تكون المبالغة التـى هى الغاية القصوى، والنهاية العظمى من الإيراد المذكور أكثر فاعتبر ذلـك فـى معنى قولنا: زيد جواد فى المقاصد الثلاثة، أما فى طرق التشبيه فنقول: زيد كالبحر فى السخاوة، ثم زيد كالبحر، ثم زيد بحر، وأما فى طرق المجاز، اعنى الاستعارة فيقولون: رأيت بحراً فى الدار، ثم طم زيد الإناء بالإنعام، ثم لجـة زيـد مـتلاطم أمواجها، وأما فى طرق الكناية فيقولون: زيد مضياف، ثم إن الجـود[٣] فـى قبـة ضربت على زيد، ثم إن زيداً مصور عن الجود، فظهـر مـن أن مرجـع (علـم البيان)[٤] إلى اعتبار المبالغة فى إثبات المعنى للشىء بالدلالة العقلية.

والدلالة هى كون الدليل بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر، والـدليل أعم من أن يكون لفظاً أو غيره، واللفظ أعم من أن يكون مفرداً أو مركبا، والعلـم ههنا أعم من أن يكون يقيناً أو غيره، ودلالة اللفظ الموضوع: هى كون اللفظ بحيث متى أدرك فهم منه المعنى عند العلم بالوضع، والوضع سيتأتى معناه على قسمين:

---

(١) وقيل: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، وقيل: المراد بالعلم هنا الإدراك. انظر المطـول وحاشية السيد صـ٣٠٠، والشروح جـ٣ صـ٢٥٧.

(٢) فاللام فى "المعنى" للاستغراق العرفى، وخرج به إيراد المعانى المتعددة بطرق موزعة على تلك المعانى مختلفة فى الوضوح.

(٣) فى الأصل (الجواد) يدل على الجود.

(٤) فى جميع النسخ علم المعانى، والصواب "علم البيان".

وضعية وعقلية لأن دلالة اللفظ الموضوع إما على ما وضع له اللفظ من حيث هو كذلك[١] أولا، فالأولى هى الوضعية كدلالة لفظ البيت على معناه، والثانية وهى أن تكون دلالة اللفظ الموضوع على غير ما وضع له من حيث هو كذلك هى العقليـــة سواء كان ذلك الغير جزء ما وضع اللفظ له كدلالة لفظ البيت على السقف (الداخل فى مفهومه)[٢] أو خارج ما وضع اللفظ له كدلالة السقف على الحائط الخارج عـــن مفهومه، وتسمى **الأولى وهى الوضعية دلالة مطابقة**[٣].

والثانية، دلالة تضمن[٤]، **والثالثة دلالـــة التـــزام**[٥] أيضـــا، **وشـــرطه** أى: وشروط دلالة الالتزام **اللزوم الذهنى**، وفسر اللزوم الذهنى بأن يكون مجرد تصور الملزوم يكفى فى تصور لازمه، وإلا امتنع الفهم بجواز أن يحصل الملـــزوم فـــى الذهن، ولا يحصل لازمه حينئذ فيمتنع الفهم[٦].

وفيه نظر: إذ لايلزم من انتفاء الفهم المخصوص انتفاء الفهم مطلقاً، هذا إذا أريد بكون مجرد تصور الملزوم كافياً تجريده عن تصور غيره، فإن أريد تجريـــده عن تصور لازمه فالنظر ساقط، وإن فسر اللزوم الذهنى بأن يكون حصـــول مـــا وضع اللفظ له فى الذهن ملزوماً لحصول الخارج فيه أعم من أن يكون بنفســـه، أو لا يلزم أن يكون شرطاً فيه، وإلا امتنع الفهم لكون نسبة الخارج إليه حينئذ كنســـبة سائر المعانى الخارجة إليه، واللازم باطل لحصول الفهم، كما فهم الابن من إطلاق

---

(١) لم يرض عن هذا التعبير بهاء الدين السبكى، وله علـــى ذلـــك تعليقـــات انظـــره جـــ٣ صـــ٢٦٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) لتطابق اللفظ والمعنى.

(٤) لكون المدلول فيها جزءاً متضمناً للمعنى الموضوع له اللفظ.

(٥) لكون الخارج لازماً للموضوع له.

(٦) وأفاض فى الحديث عن الدلالات الدسوقى، وابن يعقوب، راجع الشروح جـ٣ صـ٢٦٦-٢٧٠.

لفظ الأب.

ولا يشترط فى اللزوم الذهنى أن يكون مما يثبته العقل، بل يكفى أن يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب، إما لعرف عام أو خاص، أو لغير عرف من العقل لإمكان انتقال ذهنه حينئذ من المفهوم الأصلى إلى الخارج عنه.

وكلام المؤلف فى المتن خصوصاً فى الإيضاح[1] يشعر بما ذكرناه من تخصيص بيان أنه لا يشترط أن يكون اللزوم الذهنى مما يثبته العقل بدلالة الالتزام، فلم يبين أعم من ذلك بحيث يتناول التضمن والالتزام كما بينه صاحب المفتاح[2] لأن الالتزام يحتاج إلى هذا البيان فيه، أما التضمن فاللزوم فيه إنما يكون مما يثبته العقل، ولا يحتاج إلى غيره، ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ للمعنى الواحد ولم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض للتساوى فلا يتأتى الاختلاف فى الدلالة وضوحاً وخفاءً، وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد منها إلا عليه بالنسبة إليه فلا يتأتى أيضا الاختلاف فى الدلالة وضوحاً وخفاء بل لا تحصل الدلالة.

وقد علم من تعريف علم البيان أنه يجب اعتبار الدلالة فى الإيراد المذكور مع اختلافها فى الوضوح والخفاء، وقد علم أنه لا يمكن ذلك بالدلالة الوضعية، بل إنما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية لجواز أن يختلف اللزوم فى الوضوح مثل أن يكون للشيء ملزومات، أو لوازم بعضها أوضح لزوماً من بعض، فيتفاوت الانتقال بحسب تفاوته كما ذكر من الأمثلة فى المقاصد الثلاثة، فعلم مما مر أن إيراد المعنى الواحد فى صور مختلفة لا يتأتى إلا بالدلالة العقلية، وهى الانتقال من معنى إلى معنى آخر بسبب لزوم أحدهما للآخر، والانتقال إنما يحصل من الملزوم من حيث إنه ملزوم إلى اللازم دون العكس، فإنه لا يجب أن يحصل من اللازم إلى

---

(١) الإيضاح صـ٢١٢.

(٢) المفتاح صـ١٥٧.

الملزوم من حيث إنه لازم لجواز أن يكون أعم من الملزوم، والأعـم لا يسـتلزم الأخص فإذا أطلق اللفظ الموضوع للملزوم، وأريد لازمه سـواء كـان بوسـط أو بغيره. لا يخلو إما إن قامت قرينة على عدم إرادة ذلك الملزوم بذلك اللفـظ أو لا، فالأول هو المجاز كما يقال: رأيت أسداً يتكلم، فإن قوله: يتكلم قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الموضوع له لفظ الأسد، والثانى هو الكناية، يقال: زيد طويل النجـاد فإنه ليس فيه قرينة دالة على عدم جواز إرادة طول النجاد، بل يجوز إرادتـه مـع إرادة لازمه وهو طول القامة، ثم المجاز منه الاستعارة، وتبنى على التشبيه كمـا ستقف عليه، فتستدعى التعرض للتشبيه فلذلك انحصر المقصود فى علم البيان فـى الثلاثة، فى التشبيه، والمجاز، والكناية، وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنـا مـن ابتناء الاستعارة التى هى مجاز على التشبيه، وقدم المجاز على الكناية لأن معنـى المجاز كجزء معناها؛ لأن فى المجاز إرادة اللازم فقط، وفى الكناية يجوز مع إرادة اللازم إرادة غيره أيضا، فيكون معنى المجاز كجزء من معنى الكناية، وإنما قـال: "كجزء" لأن معناه إرادة اللازم مع عدم جواز إرادة ملزومه لوجود قرينة دالة عليه، وهذا المعنى يمتنع أن يكون جزءاً من معنى الكناية، وإلا يلزم أن يكون فى الكناية جواز إرادة الملزوم، وعدم إرادته، وهذا ظاهر البطلان[1].

---

(١) قال السعد بعد أن أفاض فى شرح الدلالات: هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكى، وأنت خبير بما فيه من الاضطراب، والأقرب أن يقال: علم البيـان يبحـث فيه عن التشبيه، والمجاز والكناية، ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الأبحاث التى أوردها فى صدر هذا الفن المطول صـ٣٠٩ - ٣١٠.

التشبيـــــه

التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى.

والمراد ههنا مالم تكن على وجه الاستعارة التحقيقية، والاستعارة بالكنايـــة والتجريد، فدخل نحو قولنا: زيد أسد. وقوله تعالى: "صم بكم عمى".

التشبيـــه

(التشبيه) إلى آخره. المقصد الأول: التشبيه، والنظر فى التشبيه فى أربعة أشياء: فى تعريفه، وأركانه، والغرض منه، وأقسامه.

أما النظر فى تعريفه: فلفظ التشبيه قد يطلق ويراد به اللفظ، كما يقال: زيد كالأسد إنه تشبيه، ويطلق ويراد به المعنى من الوصف، أو الإلحـــاق، أو الدلالـــة، فيقال: التشبيه وصف الشىء بمشاركته لآخر فى معنى، أو إلحاق الشـــىء بشـــىء آخر فى معنى، أو الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى، فالوصف أو الإلحـــاق صفته المتكلم، أو التشبيه بحسب اللغة أيضاً صفته، وأما الدلالة فكما هى صفة لغير المتكلم فقد تكون صفة للمتكلم أيضاً، يقال: دللت[1] وفلان دلنا على كذا، والدلالة فى التعريف الذى ذكره المؤلف للتشبيه تحتمل كلا المعنيين.

لا يقال[2]: التشبيه صفته المتكلم، والدلالة إذا كانت صفة لغير المـــتكلم لا يصح تعريف التشبيه بها، فالدلالة فى التعريف لا تحتمل إلا أن تكون صفته للمتكلم لأنا نقول: إنه عرف معنى لفظ التشبيه بحسب الاصطلاح لا بحسب اللغة لئلا يصح حمل الدلالة على أنه صفة لغير المتكلم، لكن الظاهر أنها ههنا صفة لغير المـــتكلم،

---

(١) دللت فلاناً على كذا إذا هديته له، وأريته إياه، ومنه الدلالة على الطريق.

(٢) يجيب الخلخالى بهذا على اعتراض وارد على الخطيب، حيث عرف التشبيه بالدلالـــة، ولا يصح ذلك بالتفسير المتقدم من أن الدلالة صفة اللفظ، فإن التشبيه فعل المتكلم، ورد بهاء الدين السبكى جواب الخلخالى، انظر عروس الأفراح جـ٣ صـ٢٩٢ شروح.

وهو ما يدل لقلة استعمال الدلالة فى أنها صفة للمتكلم، والأمر الأول يسمى مشبهاً، والأمر الثانى يسمى مشبهاً به، والمعنى الذى فيه مشاركتهما يسمى وجه المشابهة، وما يدل على المشاركة يسمى أداة التشبيه، ويعلم منه أن للتشبيه أربعة أركان، وهذه الأربعة قد تكون جميعاً مذكورة، وقد لا تكون، ثم إنه لا يلزم من وجود معنى التشبيه فى كل كلام إطلاق اسم التشبيه عليه، بل لا يطلق اسم التشبيه على التشبيه الذى هو على وجه الاستعارة بالكناية بالاتفاق، وإنما لم يذكر الاستعارة التخييلية لأنها على مذهب المؤلف لا يتحقق فيها التشبيه؛ إذ هى مجرد إثبات أمر مختص بالمشبه به للمشبه كما سيأتى فى موضعه، وما ذكره ههنا إنما هو ما تحقق فيه التشبيه ولا يسمى تشبيهاً، وأما على التشبيه الذى على وجه التجريد، وهو أن يكون المشبه فيه مذكوراً أو مقدراً، واسم المشبه به الذى هو اسم له لا بحسب الادعاء فيه مستعمل، ولا يكون خبراً ولا فى حكم الخبر، وحذف فيه أداة التشبيه كقولهم: رأيت بفلان أسداً، ولقينى منه أسد، ففيه خلاف، واختار المؤلف أنه لا يسمى تشبيها[1]، وقال:[2] لأن اسم المشبه لم يجتلب فيه لإثبات التشبيه كما فى قولك: جاءنى الأسد، ورأيت أسداً، فإن الكلام فى ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه لا لإثبات معنى الأسد لشيء، فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار التشبيه مكنوناً فى الضمير لا يعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر، ولا يسمى استعارة أيضاً بالاتفاق؛ لأنه إنما يتصور الحكم على الأسد بالاستعارة، إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له إما باستعماله فيه أو بإثبات معناه له، والاسم فى مثل هذا غير جار على المشبه بوجه، ولأنه يجيء على طريقة التجريد ما لا يتصور فيه التشبيه، فيظن أنه استعارة كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا

---

(١) والسكاكى يرى أنه تشبيه، راجع المفتاح صـ١٦٨.

(٢) انظر بغية الإيضاح جـ٣ صـ١٠٧ – ١١٤.

دَارُ الْخُلْدِ﴾[١] إذ ليس المعنى على تشبيه جهنم بدار الخلد، إذ هى فـــى نفســـها دار الخلد.

وقال صاحب المفتاح[٢]: وهذا الخلاف لفظى راجع إلى الاصطلاح والنقل، وما حذف منه أداة التشبيه واسم المشبه به خبر للمشبه أو فى حكم الخبـــر كخبـــر كان، وإن، والمفعول الثانى لباب علمت، وسواء كان المشبه فيه مذكوراً كقولـــك: زيد أسد، ورأيت أسداً بحراً، أو متروكاً مقدراً كقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْـــيٌ﴾[٣] فالأصح أنه يسمى تشبيهاً، وأن الاسم لا يسمى فيه استعارة لأن الاسم إذا وقع هذه المواضع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه، وإذا امتنع إثبات ذلك لـــه على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له فيكون اجتلابه لاثبات التشـــبيه، فيكـــون خليقـــاً بـــأن يســـمى تشـــبيهاً إذا كـــان، إنمـــا جـــاز ليفيـــده[٤]، ومـــن النـــاس من ذهب[٥] إلى أن الاسم استعارة لإجرائه على المشبه المذكور أو المقدر مع حذف كلمة التشبيه، وهذا الخلاف أيضاً لفظى راجع إلى كشف معنى الاستعارة والتشـــبيه فى الاصطلاح، قوله: (والمراد ههنا مالم يكن) إلى آخره يشعر بأن ما يكون علـــى أحد الوجوه الثلاثة لا يكون تشبيهاً، وليس كذلك، بل لا يسمى تشبيهاً، وإن وجد فيه معنى التشبيه لما ذكر[٦].

---

(١) سورة فصلت الآية ٢٨، وانظر الكشاف جـ٣ صـ٧٠.

(٢) المفتاح صـ١٦٨.

(٣) سورة البقرة الآية ١٨.

(٤) انظر بغية الإيضاح جـ٣ صـ١٠٨، ١٠٩. وهـــذا مفهـــوم مـــن كـــلام عبـــد القـــاهر، والزمخشرى والقاضى الجرجانى، والسكاكى.

(٥) كأبى هلال العسكرى، والآمدى، والخفاجى، وأيد ذلك السعد فى المطول صـ٣١١، وبهـــاء الدين السبكى جـ٣ صـ٢٩٨.

(٦) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى جـ٣ صـ٢٩٥.

والنظر ههنا فى أركانه، وهى طرفاه، ووجهه، وأداته، وفى الغرض منه وفى أقسامه.

طرفاه: إما حسيان كالخد والورد، والصوت الضعيف، والهمس والنكهة والعنبر، والريق والخمر، والجلد الناعم والحرير، أو عقليان كالعلم والحياة، أو مختلفان كالمنية والسبع، والعطر وخلق كريم.

والمراد بالحسى: المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الخيالى كما فى قوله:

وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد

أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

وبالعقلى ما عدا ذلك، فدخل فيه الوهمى، أى ما هو غير مدرك بها، ولو أدرك لكان مدركاً بها، كما فى قوله:

... ... **ومسنونة زرق كأنياب أغوال**

وما يدرك بالوجدان كاللذة والألم.

أركان التشبيه

وأما النظر فى أركان التشبيه فقد علم أنها أربعة: طرفاه - أعنى المشبه والمشبه به - ووجه التشبيه، وأداة التشبيه.

وأما طرفاه: إما حسيان أو عقليان أو مختلفان، أى المشبه عقلى، والمشبه به حسى، أو المشبه حسى والمشبه به عقلى.

أما إذا كان طرفاه حسيين فإما أن يكون بالبصر كما فى تشبيه الخد بالورد، وإما بالسمع كما فى تشبيه الصوت الضعيف بالهمس، وهو الصوت الخفى كالأطيط

عند تشبيهه بصوت الفراريج[١]، وإما بالشم كما فى تشبيه النكهة بالعنبر، وإما بالذوق كما فى تشبيه الريق بالخمر، وإما باللمس كما فى تشبيه الجلد الناعم بالحرير، وأما إذا كان عقليين فكما فى تشبيه العلم بالحياة، وأما إذا كان المشبه عقلياً والمشبه به حسياً فكما فى تشبيه المنية بالسبع، أما إذا كان المشبه حسيا والمشبه به عقليا كما فى تشبيه العطر بخلق الكريم، والمراد بالحسى هو المدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة أو المدرك مادته أى أفراده بإحداها، وإن لم يدرك هو أى الهيئة الاجتماعية بها، فدخل فى الحسى الخيالى[٢] بقوله: أو مادته، وإنما جعل الخيالى من أعداد الحسى تقليلاً للاعتبار لاشتراك الحس والخيال فى كون الحاصل فيهما صوراً لا معانى، مثال الخيالى كما فى قوله[٣]:

---

(١) الأطيط: صوت القتب، والفراريج: جمع فروج. وهو الصغير من الدجاج، وهو مأخوذ من قول ذى الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج

(٢) هو المركب الذى توجد أجزاؤه فى الخارج دون صورته المركبة فتكون مادته مدركة دون صورته لعدم وجودها.

(٣) هما من (مجزوء الكامل)، وقال عنهما صاحب معاهد التنصيص: لم أقف على اسم قائلهما، ورأيت بعض أهل العصر نسبهما فى مصنف له إلى الصنوبرى جـ٢ صـ٥، وهما فى الأسرار صـ١٨٣ منسوبان إلى الصنوبرى، ومحققو الإيضاح وشارحوه نسبوهما إليه، انظر الإيضاح صـ٢١٩، وبغية الإيضاح جـ٣ صـ١٦، والإيضاح شرح عبد المنعم خفاجى جـ٤ صـ٥٨، وفى حاشية الدسوقى جـ٣ صـ٣١٤ نسبهما إليه وقال كما ذكر بعضهم، ونسبهما إليه الاستاذ عبد الهادى العدل صـ١٧٤. والصنوبرى: هو أبو بكر أحمد بن محمد الطيعى الحلبى المتوفى سنة ٣٣٤هـ، والشقيق: ورد أحمر فى وسطه سواد، ويسمى شقائق النعمان، وقد أفرده، لضرورة الشعر، الياقوت: حجر نفيس تختلف ألوانه، والمراد هنا الأحمر، والزبرجد: حجر نفيس أشهره الأخضر وهو المراد هنا.

وكأن محمر الشقيق إذا تصـــوب أو تصـــعد

أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجـــد

فى تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشرة أو مبسوطة على رماح من الزبرجد، فـــإن أفراد المشبه به من العلم والياقوت والرماح والزبرجد كلها حسية بالبصـــر، لكـــن الهيئة الاجتماعية الحاصلة منها خيالية، فالمشبه ههنا حسى والمشبه بـــه مركـــب خيالى، قوله: إذا تصوب: أى مال إلى السفل، أو تصعد: أى مال إلى العلـــو مـــن هبوب الرياح، والمراد بالعقلى ماعدا ذلك، أى ماعدا الحسى، وهو ما يكون مدركاً لا بشىء من الحواس الخمس الظاهرة، لا هو ولا مادته، فدخل فى العقلى الوهمى، وهو المدرك الذى هو غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة لا هو ولا مادته، مع أنه لو أدرك على تقدير أن يوجد لكان مدركاً بها، أى مع أنه لو وجـــد لكـــان مدركاً بها، والوهمى بهذا القيد يتميز عن العقلى الصرف، فإن العقلى الصـــرف لا يجب أن يكون بحيث لو وجد فى الخارج لكان مدركاً بالحسى، ويتميز الوهمى عن الخيالى بالمادة فى الوهمى لا تكون مدركة بها أيضاً كما هو الهيئة لـــذلك. مثـــال الوهمى كما فى قوله[1]:

أيقتلنـــــى والمشـــــرفى مضـــــاجعى ومســـــنونة زرق كأنيـــــاب أغـــــوال

فإنهم وإن لم يشاهدوا أنياب الأغوال لكنهم لما اعتقدوا فيها غايـــة الحـــدة حســـن التشبيه، وهى أمر وهمى لا وجود له فى الخارج، ولو وجد لأدرك بالحس الظاهر. المشبه فيه حسى والمشبه به وهمى، والمشرفى: صفه لموصـــوف محـــذوف، أى: السيف المشرفى، والمشرف مفرد مشارف، وهى قرى من أرض العرب، وقوله:

مسنونة: صفة لموصوف محذوف أى سهام أو رماح محـــددة النصـــال أو

---

(١) أى امرئ القيس فى قصيدة من (الطويل) مطلعها:

ألا عم صباحا أيهـــا الطلـــل البـــالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

نجدها فى الديوان صـــ١٣٧.

الزجاج، وزرق: جمع أزرق والأنياب: جمع ناب، وهو السن، والأغـوال: جمـع غول، وعليه قوله تعالى: **﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾**[1] شـبه طلـع شـجرة الزقوم برؤوس الشياطين دلالة على تناهيه فى الكراهة وقبح المنظر، لأن الشيطان مكروه مستقبح فى طباع الناس لاعتقادهم أنه شر محض لا يخلطه خير، ويقولون فى القبيح الصورة كأنه وجه للشياطين، وهى أمر وهمى، وكذا يدخل فى العقلى ما يدرك بالوجدان، وهو: ما يدرك بالحس الباطن كاللذة والألم الجسـمانيين والشـبع والجوع، وإنما جعل الوهمى والوجدانى من العقلى تقليلاً للاعتبـار لاشـتراكهما، وغير المحسوس بالحس الظاهر، فعلم مما مر أن طرفى التشبيه منحصـران فـى الحسى والعقلى لدخول الخيالى فى الحسى، ودخول الوهمى والوجدانى فى العقلى.

---

(١) سورة الصافات الآية ٦٥، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٦٠٣.

ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخييلاً، والمراد بالتخييل نحو ما فى قوله:

وكأن النجوم بين دجاها ... سنن لاح بينهن ابتداع

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود، فهى غير موجودة فى المشبه به إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق، ولا يأمن أن ينال مكروهاً شبهت البدعة بها ولزم بطريق العكس أن تشبه السنة، وكل ما هو علم بالنور، وشاع ذلك حتى تخيل أن الثانى مما له بياض وإشراق نحو: أتيتكم بالحنيفية البيضاء.

وأن الأول على خلاف ذلك كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها ببياض الشيب فى سواد الشباب، أو بالأنوار مؤتلقة بين النبات الشديد الخضرة.

فعلم فساد جعله فى قول القائل: النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً، لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة بخلاف الملح.

وجه الشبه

(ووجهه ما يشتركان فيه) إلى آخره.

أما النظر فى وجه الشبه ففى تعريفه، وأقسامه.

أما تعريفه فهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان تحقيقاً، أو تخييلاً، أى: وجود ذلك المعنى فيهما أو فى أحدهما بالتحقيق أو بالتخييل، والمراد بالتخييل أن لا يمكن وجود ذلك المعنى فى المشبه به، أو فى المشبه إلا على تأويل، كما فى قوله[1]:

---

(١) هو من أبيات من (الخفيف) قالها: على بن محمد بن داود أبو القاسم التنوخى، انظر ترجمته فى يتيمة الدهر جـ٢ صـ٣٣٥، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٢، والبيت فى=

وكـــأن النجـــوم بـــين دجاهـــا ســـنن لاح بيـــنهن ابتـــداع

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود، وهى غير موجودة فى المشبه بــه الــذى هــو الســنن الموصوفة إلا على طريق التخييل والتأويل، وذلك أنه لما كانت البدعة والضــلالة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن أن ينال مكروهاً شبهت البدعة والضلالة وكل ما هو جهل بالظلمة، ولزم بطريــق العكس أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور، وشاع ذلك التشبيه حتــى تخيــل أن السنة وكل ما هو علم بماله بياض وإشراق، كما فى قول النبى عليه السلام: «**أتيتكم بالحنيفية البيضاء**»[1] فإنه وصف السنة بالبياض لتخيل أن السنن ونحوهــا مــن الجنس الذى له إشراق وابيضاض فى العين، وأن البدعة والضلالة وكل مــا هــو جهل مما له فضل اختصاص بسواد اللون، كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبــين فلان، فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب فى سواد الشباب، أو بالأنوار[2] مؤتلقة، أى مشرقة بين النبات الشديد الخضرة فالتأويل فيه أنه تخيل ما ليس متلون متلوناً.

اعلم أن سبك هذا البيت غير مرضى لأن معنى البيت على ما سبكه الشاعر هو أن الابتداع لاح بين السنن، وليس المراد هذا بل المراد أن السنن لاحــت بــين

=الأسرار صــ٢٦٠، والمفتاح صــ١٦٣، والإيضــاح جـــ٤ صــــ٦٢٢، والطــراز جـــ٣ صــ٣٢٧، والصناعتين صــ٦٩، وسر الفصاحة صــ٣١٦، وعيار الشعر صــ١١٤، والبــديع لابن المعتز صــ٧٢، وجل كتب البلاغة والنقد. دجاها: ظلماتها، واحده دجية، وهى ظلمة الليل، والضمير للنجوم، ورواه السعد: بين دجاه، والضمير لليل، انظر الشروح جـ٣ صــ٣٢٢.

(١) الحنيفية: نسبة إلى الحنيف وهو المستقيم، البيضــاء: النقيــة. انظــر أســـرار البلاغــة صــ٢٦٢، والإيضاح صــ٢٢١.

(٢) الأنوار جمع نور بفتح النون وهو الزهر الأبيض، أو الزهر مطلقاً.

الابتداع وهو تشبيه المحسوس بالمعقول، ومن التشبيه التخييلى قوله[١]:

ولقد ذكرتك والظلام كأنه ... يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

فإنه لما كان أيام المكاره توصف بالسواد توسعا فيقال: اسود النهار فى عينى، وأظلمت الدنيا علىّ، جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر بالسواد من الظلام، ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تظرفا، لأن الظريف، يدعى القسوة على من لم يشق، والقلب القاسى يوصف بشدة السواد، فصار القلب عنده أصلا فى القسوة، والسواد فشبه الظلام بيوم النوى والقلب المذكور وقول الآخر[٢]:

كأن انتضاء البدر من تحت غيمه ... نجاء من البأساء بعد وقوع

أى بعد الوقوع فى البأساء؛ فإنه لما رأى خلاص من فى شدة يشبه بخروج البدر من تحت الغيم بانحصاره عنه قلب التشبيه ليرى أن صورة النجاء من البأساء لكونه مطلوبه فوق كل مطلوب أعرف من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه.

وإذا علم أن وجه الشبه هو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان علم فساد جعل وجه شبه النحو بالملح فى قول القائل: النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً، لأن القلة والكثرة إنما يتصور جريانهما فى الملح بأن

---

(١) البيت من (الكامل)، وقائله: أبو طالب الرقى، وهو من شعراء اليتيمة، يقول عنه الثعالبى: لم أجد ذكره إلا عند أبى بكر الخوارزمى، وسمعته يقول: إنه أحد المقلين المحسنين الذين يطبقون المفصل فى أغراضهم جـ١ صـ٢٨٢، اليتيمة، والبيت فى الأسرار صـ٢٦٣، والمفتاح صـ١٦٣، والإيضاح جـ٤ صـ٦٤، والطراز جـ١ صـ٣٠٦، وحسن التوسل صـ١٤، وشرح لامية العجم جـ١ صـ٣٢٢، وخزانة ابن حجة صـ٢٢٨، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٤، والنوى: الفراق والبعد.

(٢) البيت من (الطويل)، ونسبه ابن المعتز إلى العلوى الأصفهانى. وانتضاء البدر: انكشافه، والنجاء: الخلاص، والبأساء: الشدة، والغيم: السحاب، والبيت فى الأسرار صـ٢٦٥، والمفتاح ص١٦٣، والبديع صـ٧٢، والطراز جـ١ صـ٣٠٧، وحسن التوسل جـ١٥، وشرح لامية العجم جـ١ صـ٣٢٢، والإيضاح جـ٤ صـ٦٥.

يجعل منه فى الطعام القدر المصلح أو أكثر منه، دون النحو، فإذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا، فإن وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه، وإلا لم يحصل وكان فاسداً لا ينتفع به، فوجه الشبه فيه كون الاستعمال مصلحا والإهمال مفسداً لاشتراكهما فى ذلك.

وهو إما غير خارج عن حقيقتهما كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما، أو جنسهما أو خارج صفة، إما حقيقة حسية كالكيفيات الجسمية.

مما يدرك بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات وما يتصل بها أو بالسمع من الأصوات القوية والضعيفة، والتى بين بين، أو بالذوق من الطعوم، أو بالشم من الروائح، أو باللمس من الحرارة، والبرودة، والرطوبة واليبوسة والخشونة، والملامسة، واللين، والصلابة، والخفه والثقل وما يتصل بها.

أو عقلية كالكيفيات النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز، وإما إضافية كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس.

تقسيم آخر باعتبار آخر

(وهو إما غير خارج عن حقيقتهما) إلى آخره. لوجه الشبه تقسيمات باعتبارات.

أحدها: باعتبار التحقيق والتخييل كما مر.

والثانى: باعتبار كونه خارجاً عن حقيقة الطرفين وغيره.

فنقول: وجه الشبه إما غير خارج عن حقيقتهما، أو خارج، وغير الخارج إما تمام حقيقتهما النوعية كما فى تشبيه ثوب بثوب آخر فى الثوبية، وتشبيه زيد بعمرو فى الإنسانية، وإما جزء حقيقتهما الذى هو تمام المشترك بينهما، أو المميز كتشبيه الحيوانات العجم من الفرس أو الإبل بالإنسان فى كونه حيوانا وكتشبيه زيد بعمرو فى كونه ناطقاً، والخارج عن حقيقتهما صفة[1] وهى إما حقيقة، وهى ما له تقرر فى ذات الموصوف، وإما إضافية وهى ما لا تقرر له فى ذات الموصوف.

والحقيقة إما حسية، أو إما عقلية. والحسيات هى الكيفيات الجسمية أى

---

(١) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه.

الكيفية التى تحل[١] فى الجسم الطبيعى مما يدرك بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات وما يتصل بها، الأشكال: جمع شكل وهى هيئة تعرض للشىء بواسطة إحاطة حد واحد كالكرة والدائرة، أو حدود كالمثلث والمربع، والحد: النهاية، والمقادير: جمع مقدار، وهو ما يقبل المساواة واللامساواة لذاته كالخط، والسطح والجسم التعليمى[٢]، والعدد التشبيه فى الشكل المستقيم كتشبيه المستوى المنتصب بالرمح، والقد اللطيف بالغصن، وفى المستدير كتشبيه الشىء المستدير بالكرة تارة وبالحلقة أخرى، والتشبيه فى المقدار كتشبيه عظيم الجثة بالجبل والفيل، والتشبيه فى الحركة كتشبيه الذاهب على الاستقامة بنفوذ السهم، وعلى هذا القياس وما يتصل بها، أى ما يتصل بالمذكورات من الحسن والقبح، والتوسط فيهما، وتناسب الألوان، والأشكال وتنافرها وغير ذلك.

أو مما يدرك بالسمع من الأصوات الضعيفة والقوية، والأصوات التى بين بين، أى بين الضعيفة والقوية والحروف.

أو مما يدرك بالذوق من أنواع الطعوم، أو مما يدرك بالشم من أنواع الروائح أو مما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملامسة، واللين والصلابة، والخفة والثقل وهما ملموسان فى الدرجة الثانية؛ لأنه فى الدرجة الأولى يحس بالصلابة واللين، ثم فى الدرجة الثانية يحس بالثقل والخفة، وما يتصل بها، أى من الكيفيات الجسمانية، وما يتصل بالمذكورات مما يدرك بالسمع إلى ما يدرك باللمس كملاءمة الصفة للطبع ومنافرته له مما يتصل بالمسموعات واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفافة والبلة مما يتصل بالملموسات.

---

(١) لفظ "تحل" ساقط من الأصل.

(٢) راجع تحليل ذلك فى حاشية الدسوقى فى جـ٣ صـ٣٣٥ شروح، وكذا عروس الأفراح صـ٣٤٠-٣٤٦ شروح.

والعقلية كالكيفيات النفسانية، أى الكيفيات المختصة بـذوات الأنفـس مـن الذكاء، والتيقظ، والعلم، والغضب والحلم، والكرم والسخاء، وسائر الغرائـز مـن الفطنة والوفاء وغير ذلك، والغرائز جمع غريزة وهى الطبيعة والخلق.

والإضافية كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس؛ فإنها لا تقرر له فـى ذات الحجة ولاذات الشمس، بل باعتبار الشبهة أو الظلمة.

وأيضاً إما واحد، وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد، وكل منهمـا حسى أو عقلى، وإما متعدد كذلك، أو مختلف. والحسى طرفاه حسـيان لا غيـر، لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شىء، والعقلى أعـم لجـواز أن يـدرك بالعقل من الحسى شىء، ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم.

فإن قيل: هو مشترك فيه، فهو كلى، والحسى ليس بكلى، قلنا: المراد أفراده مدركة بالحس، قالوا: خد كالحمرة، والخفاء، وطيب الرائحة، ولذة الطعـم، ولـين الملمس فيما مر، والعقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة، والهداية، واستطابة الـنفس فى تشبيه وجود الشىء العديم النفع بعدمه، والرجل الشجاع بالأسد، والعلم بـالنور، والعطر بخلق كريم، والمركب الحسى فيما طرفاه مفردان كما فى قوله:

وقد لاح فى الصبح الثريا كما تـرى كعنقـود ملاحيـة حـين نـورا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقـادير فى المرأى على الكيفية المخصوصة إلى المقدار المخصوص، وفيما طرفاه مركبان كما فى قول بشار:

كأن مثـار النقـع فـوق رءوسـنا وأسـيافنا ليـل تهـاوى كواكبـه

من الهيئة الحاصلة من هوى أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم، وفيما طرفاه مختلفان كما مر فى تشبيه الشقيق

تقسيم ثالث لوجه الشبه

(وأيضا إما واحد أو بمنزلة الواحد) إلى آخره.

هذا هو التقسيم لوجه الشبه باعتبار كونه واحدا أو غير واحد فنقـول فـى وجه الشبه: إما واحد، وإما غير واحد، وغير الواحد إما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد، أو لا بمنزلة الواحد لعدم اعتبار التركيب فيه وهو المتعدد، فهذه أقسـام ثلاثة.

القسم الأول حسى، أو عقلى، وكل واحد من القسم الثانى والثالث حسى أو عقلى، أو مختلف[١]، أى بعضه حسى وبعضه عقلى والضمير فى "منهما" فى قوله: "وكل منهما حسى أو عقلى"، للقسمين الأولين، أعنى الواحد وما هو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد، وقوله: وإما متعدد، وهو القسم الثالث قسيم لقوله إما واحد وإما بمنزلة الواحد، قوله: كذلك أى حسى أو عقلى يعنى المتعدد الذى هو غير مركب حسى أو عقلى، أو مختلف، أى بعضه حسى وبعضه عقلى، ظاهر كلامه هنا وفى الإيضاح[٢] يشعر بأنه معطوف على قوله: كذلك، فيكون الاختلاف حينئذ راجعاً إلى المتعدد الذى هو غير مركب وهو القسم الثالث، وكلام صاحب المفتاح[٣] يشعر أيضا بأن كلاً من القسمين ينقسم إلى حسى وعقلى، والقسم الثالث ينقسم إلى ثلاثة أقسام: حسى، وعقلى، ومختلف كما ذكر، لكن القسم الثانى لايمتنع انقسامه إلى هذه الثلاثة باعتبار الأجزاء، إلا أن يقال: إن الاختلاف فيه غير معتبر، وإن جاز الاختلاف فى الأجزاء، لأن المعتبر فيه والمقصود بالذات هو الهيئة الحاصلة من المتعدد، لا المتعدد، وتلك الهيئة واحدة لا تعدد فيها، فهى إما حسية، وإما عقلية لاغير كالقسم الأول.

هذا كلام إجمالى وتفصيله: إن وجه الشبه إذا كان حسيا يكون طرفاه حسيين لا غير لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شىء، وإذا كان عقلياً يكون أعم من الحسى، أى يجوز أن يكون طرفاه حسيين وغيرهما لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شىء، ولذلك يقال: أى لجواز إدراك العقل من الحسى جهة يقال:

---

(١) يخالف الخلخالى الخطيب فى القسم الثانى، وهو المركب، فالخطيب يرى أن وجه الشبه فيه حسى أو عقلى فقط.

(٢) جـ٤ صـ٧٠.

(٣) المفتاح صـ١٥٩.

التشبيه بالوجه العقلى أعم من التشبيه بالوجه الحسى[١]، فإن قيل: وجه الشبه يمتنع أن يكون غير عقلى لأن كل وجه الشبه مشترك فيه، وكل مشترك فيه فهو كلى فينتج أن كل وجه الشبه كلى. بيان المقدمة الأولى فلما مر من أن وجه الشبه هو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان فيكون وجه الشبه مشتركا فيه.

وأما بيان المقدمة الثانية فلأن كل مشترك فيه لا يمنع نفس تصوره الشركة ضرورة، وكل ما لا يمنع نفس تصوره الشركة هو كلى، فكل مشترك فيه كلى، فثبت أن كل وجه الشبه كلى ولا شيء من الحسى بكلى، لأن المراد بالحسى هو ما يدرك بالحس، وما يدرك بالحس لايكون إلا موجوداً متعيناً شخصياً، ولا شيء من الكلى حيث هو كلى متعين شخصى، إذ التعين الشخصى من حيث هو يمنع الكلية، فثبت أن لا شيء من المدرك الحسى بكلى، فلزم منه أن لا شيء من وجه الشبه بحسى وهو المطلوب.

أجاب المؤلف عن هذا بأن المراد بكون وجه الشبه حسيا هو أن يكون أفراده مدركة بالحس كالحمرة، فإن أفرادها مثل حمرة هذا الوجه، وحمرة هذا الورد مدركة بالبصر، وإن كانت الحمرة فى نفسها من حيث هى الحمرة غير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس، فيكون بعض وجه الشبه حسياً بهذا الاعتبار، وذلك لا ينافى أنه لا شيء من وجه الشبه بحسى بغير هذا الاعتبار.

وهذا الجواب بالحقيقة منع كلية كبرى القياس الثانى من الشكل الثانى، وهو قولنا: ولا شيء من الحسى بكلى فإنه لا يصدق كلياً؛ لأن الحسى عند المانع هو ما يدرك هو أو أفراداه بالحس الظاهر، فعلى هذا يجوز أن يكون الحسى كلياً، وأمثلة وجه الشبه إذا كان واحداً حسياً كالحمرة فى تشبيه الخد بالورد، وكالخفاء فى تشبيه الصوت الضعيف بالهمس، وكطيب الرائحة فى تشبيه النكهة بالعنبر، وكلذة الطعم فى تشبيه الريق بالخمر على زعم الذين يشربون الخمر، فإنهم يدعون المناسبة بين

---

(١) بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس.

الريق والخمر، وكلين الملمس فى تشبيه الجلد الناعم، أى اللين بالحرير، وإلى هذا أشار بقوله فيما مر، أى من كون طرفى التشبيه حسيين وقد ذكر من قبل.

وأمثلته إذا كان واحدا عقلياً كالعراء عن الفائدة فى تشبيه وجـود الشـىء العديم النفع بعدمه، وكالجرأة[1] فى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، وكالهدايـة فـى تشبيه العلم بالنور، وكاستطابة النفس فى تشبيه العطر بخلق كريم، والطرفان فـى الأول عقليان، وفى الثانى حسيان، وفى الثالث المشبه عقلى والمشبه به حسى، وفى الرابع العكس.

قال صاحب المفتاح: وفى أكثر هذه الأمثلة فى معنى وحدة وجـه المشـبه تسامح، يريد أن وجه الشبه فى أكثرها ليس واحداً، وأمثلة وجـه الشـبه إذا كـان بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد وهو حسى فيكون الطرفان إما مفـردين، أو مركبين، أو مختلفين، أما إذا كانا مفردين فكما فى قوله[2]:

وقد لاح فى الصبح الثريا كما تـرى كعنقـود ملاحيـة حـين نـورا

فإن وجه الشبه الذى هو المركب الحسى فيه هو الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى على كيفية مخصوصة إلـى مقدار مخصوص[3]، وطرفاه، وهما الثريا وعنقود العنب مفردان، والملاحى بضـم

---

(١) الجرأة على وزن الجرعة: الشجاعة، ويقال: جرأ الرجل جراءة بالمد وفتح الجيم.

(٢) البيت من (الطويل)، وهو لأبى القيس بن الأسلت، واسمه صيفى بن عامر بن جشـم بـن وائل مات ولم يسلم على الصحيح، ترجمته فى الأغانى جـ١٥ صـ١٦٠ وقيـل: إن البيـت لأحيحة بن الجلاح الصحابى المشهور، راجع الإيضاح جـ٤ صـ٨١ والمطول صـ٣٢٢، وفى أسرار البلاغة نسبه لقيس بن الخطيم صـ١٠٨، ورواية معاهد التنصيص: لمن تـرى جـ٢ صـ١٧، والبيت فى كل الشروح. لاح: ظهر، الثريا: اسم لمجموعة أنجم مجتمعة، وهـى فـى الأصل تصغير ثروى، وصف للمؤنث من الثراء، ونور: أى مفتح نوره.

(٣) أى لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاحق، ولا شديدة الافتراق، والمقدار المخصـوص مـن الطول والعرض. راجع الكلام على البيت فى الأسرار والمطول.

الميم، وتخفيف اللام: عنب أبيض فى حبه طول، وقد جاء فى هذا البيــت بتشــديد اللام.

قوله: "والمركب الحسى" مبتدأ خبره قوله: كما ترى فى قوله: من الهيئــة الحاصلة بيان ما فى كما فى قوله: وأما إذا كان الطرفان مركبين فكما فــى قولــه بشار[١]:

كأن مثــار النقــع فــوق رءوســنا وأســيافنا ليــل تهــاوى كواكبــه

فإن وجه الشبه الذى هو المركب الحسى هو الهيئة الحاصلة من هــوى أى من سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شيء مظلــم، النقع: الغبار، وتهاوى: أصله تتهاوى، أى: تتساقط، والمشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من النقع الأسود، والسيوف البيض متفرقات فيه بالهيئة الحاصلة من الليل المظلــم والكواكب المشرقة فى جوانب منه، وهما مركبان، قوله: "وفيما طرفاه مركبــان". عطف على قوله: "فيما طرفاه مفردان"، أى والمركب الحسى فيما طرفاه مركبــان كما فى قول بشار جملة من مبتدأ هو المركب الحسى وخبر هو كما فى قول بشار، وقوله من الهيئة الحاصلة بيان "ما" فى قوله "كما" فى قول بشار.

وأما إذا كان الطرفان مختلفين بأن أحدهما مفرد والآخر مركب فكما مــر من تشبيه الشقيق[٢]، فإن المشبه وهو الشقيق مفرد والمشبه به وهو الهيئة الحاصلة من أعلام الياقوت منشرة على رماح من زبرجد مركب، ووجه الشبه الــذى هــو

---

(١) من قصيدة من (الطويل) يمدح بها ابن هبيرة، أو مروان بــن محمــد، ويــروى: "فــوق رؤوسهم" راجع عروس الأفراح جــ٣ صــ ففيه كلام كثير عن البيت وديــوان بشــار جـــ١، صـــ٣١٨.

(٢) فى قوله:

وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

ولابن السبكى فى هذا نظر، راجعه جــ٣ صــ٣٦٤ مشروح.

المركب الحسى هو الهيئة الحاصلة من أجرام خضر مستطيلة مخروطية، وحمـــر مبسوطة على رءوسها[١].

(١) وعكس ذلك - أى المشبه مركب والمشبه به مفرد - مثل قول أبى تمام:

يـــا صـــاحبى تقصـــيا نظريكمـــا تريا وجوه الأرض كيف تصـــور

تريا نهـــاراً مشمســـاً قـــد شـــابه زهر الربا فكأنمـــا هـــو مقمـــر

فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذى خالطه زهر الربا، فهو مركب، والمشـــبه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد.

ومن بديع المركب الحسى ما يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركــة، ويكون على وجهين: أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون كما فى قوله: **والشمس كالمرآة فى كف الأشل**

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانــب الدائرة ثم يبدو له، فيرجع إلى الانقباض.

والثانى أن تجرد الحركة عن غيرها، فهناك أيضاً لابد من اختلاط حركات إلى جهات مختلفة فحركة الرحى، والسهم لا تركيب فيها بخلاف حركة المصــحف فى قوله: **وكأن البرق مصحف قارِ فانطباقاً مرة وانفتاحا**

التشبيه المركب الحسى الواقع فى هيئة الحركات

(ومن بديع المركب الحسى)[١] إلى آخره.

ومن بديع ما إذا كان وجه الشبه مركباً حسياً ما يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركة، ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون كمــا فى قوله[٢]:

---

(١) أصل هذا الكلام للإمام عبد القاهر – رحمه الله – قال: اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقــة وسحراً أن يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة فى التشــبيه علــى وجهين... أسرار البلاغة صــ٢٠٧.

(٢) قال مؤلف معاهد التنصيص جــ٢ صــ٣٢: واختلف فى قائله، فقيل: الشماخ، وقيــل ابــن أخيه، وقيل: أبو النجم، وقيل: ابن المعتز، وتكملة البيت: لما رأيتها بدت فــوق الجبــل، وفــى بعض الكتب: لما بدت من خدرها فوق الجبل والصحيح كما فى ديــوان الشــماخ بــن ضــرار صــ١٠٩ أنه من أرجوزة لجبار بن جزء ابن أخى الشماخ، راجع الأرجوزه فى ديوان الشماخ صــ١٠٩-١١١ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى.

والشمس كالمرآة فـــى كفـــل الأشـــل ... ...

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصـــلة مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانـــب الدائرة، ثم يبدو الشعاع للانبساط، فيرجع منه إلى انقباض كأنه يجمع من الجوانب إلى الوسط فإن الشمس إذا أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذا المرآة فى كف الأشل، وفى قوله: من الهيئة الحاصلة بيان "مـــا" فـــى قوله: "كما فى قوله"، وهو عبارة عن وجه الشبه، "ومن" فى قوله: من الاســـتدارة متعلقة بقوله: الحاصلة.

وثانيهما: أن تجرد هيئة الحركة عن كل وصف للجسم غيرها فهناك أيضاً لابد من اختلاط حركات للجسم إلى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو، وبعضه إلى السفل ليحصل منها التركيـــب ويصير وجه الشبه مركباً، فلو لم يكن للجسم حركات إلى جهات مختلفة لا يحصل فى هيئة الحركة تركيب، فلا يصير وجه الشبه مركباً، فحركـــة الرحـــى والســـهم والدولاب لا تركيب فيها لاتحاد الحركة إلى جهة واحدة وعلى وضع واحد بخلاف حركة مصحف القارئ منه فى قوله[1]:

وكـــأن البـــرق مصـــحف قـــار فانطباقـــا مـــرة وانفتاحـــا

أى: ينطبق انطباقا مرة، وينفتح انفتاحاً أخرى، فإنه فيها تركيب لأنه يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح إلى جهتين، فى كل حال إلى جهة.

---

(١) البيت من قصيدة من (المديد) قالها عبد الله بن المعتز يمدح أباه ومطلعها:

عـــرف الـــديار فحيـــا وناحـــا بعـــدما كـــان صـــحا واســـتراحا

والقصيدة فى الديوان صـــ١٣٢، وابن المعتز هو: الرشيد العباسى الأمير الأديب صاحب الـــنظم البديع، والنثر الفائق، تجد أخباره فى الأغانى جـــ٩ صـــ١٤٠ ومعاهـــد التنصـــيص جـــ٢ صـــ٣٨.

وقد يقع التركيب فى هيئة السكون، كما فى قوله فى صفة الكلب:

يقعـى جلـوس البـدوى المصـطلى ... ...

من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو فى إقعائه.

والعقلى: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فـى قوله تعالى: **﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾**

واعلم أنه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر، كما إذا انتزع من الشطر الأول من قوله:

كما أبرقت قومـا عطاشـا غمامـة فلمـا رأوهـا أقشـعت وتجلـت

لوجوب انتزاعه من الجميع، فإن المراد التشبيه باتصال ابتداء مُطْمِع بانتهاء مؤيس.

التركيب فى هيئة السكون

وكما يقع التركيب فى هيئة الحركة قد يقع فى هيئة السكون كالتركيب الذى وقع فى هيئة السكون فى قوله فى صفة كلب[1].

يقعـى جلـوس البـدوى المصـطلى ... ...

من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب، ومن موقع إقعائه فـإن لكل منهما موقعا خاصا، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقـع، ومـن قوله من الهيئة الحاصلة بيان "ما" فى قوله: كما فى قوله فى صفة الكلب، هـذا إذا كان وجه الشبه مركبا حسيا.

---

(١) من أرجوزة قالها أبو الطيب المتنبى يصف كلب صيد أخذ ظبية بغير صقر أولها:

ومنـزل لـيس لنـا بمنـزل ولا لغيـر الغاديـات الهطـل

وهى فى الديوان جـ٣ صـ٢٠١، وتكملة البيت: بأربع مجدولة لم تجدل. يقعى: يجلس علـى قعوتيه، والقعوة: أصل الفخذ مما يلى الإلية، المصطلى: المستدفئ بالنار.

أما إذا كان وجه الشبه مركبا عقليا فكحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحاب ذلك النافع فى قوله تعالى[1]: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ فإنه منتزع من أمور مجموعة قرن بعضها إلى بعض، وذلك إن روعى من الحمار فعل وهو الحمل، وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً وهى الأسفار التى هى أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل بما فيها، وكذا فى جانب المشبه.

واعلم أن وجه الشبه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله[2]:

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فلما رأوها أقشعت وتجلت

لظنه أن الشطر الأول منه تشبيه مستقل بنفسه لاحاجة إلى الثانى وهو خطأ لوجوب انتزاع وجه الشبه فى هذا البيت من جميعه؛ لأن مراد الشاعر التشبيه باتصال ابتداء مُطْمِع بانتهاء مؤيس، وذلك يتوقف على البيت كله.

فإن قيل[3]: هذا يقتضى أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا: زيد يصفو ويكدر تشبيهاً واحداً لأن الاقتصار على أحد الجزءين يبطل الغرض من الكلام، لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين، وأن إحداهما لا تدوم.

أجيب بأن الفرق بينهما بأن الغرض فى البيت أن يثبت ابتداء مُطْمِعاً

---

(١) سورة الجمعة الآية ٥، وراجع الكلام على الآية فى الأسرار صـ١١٤، الكشاف جـ١٠ صـ٢٢٩.

(٢) البيت من (الطويل)، وقال صاحب معاهد التنصيص جـ٢ صـ٥١: لا أعرف قائله، وهو لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر الغزل المشهور، وصاحب عزة، وكان شيعياً ثم مدح بنى أمية وتوفى سنة ١٠٥هـ، له ترجمة فى معاهد التنصيص جـ٢ صـ٥١، والبيت فى الأسرار صـ١٢٤، والمفتاح صـ١٦٦، وديوان كثير جـ٢ صـ٢٢١.

(٣) راجع أسرار البلاغة صـ١٢٥.

متصلاً بانتهاء مؤيس كما مر، وكون الشيء ابتداء لآخر زائد على الجمع بينهما، وليس فى قولنا: زيد يصفو ويكدر أكثر من الجمع بين الصفتين، ونظير البيت قولنا: يكدر ثم يصفو، لإفادة ثم الترتيب المقتضى ربط أحد الوصفين بالآخر، فالتشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب فى مثل ما ذكرنا بأمرين: أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب. والثانى إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقى فى إفادة ما كان مفيداً قبل الحذف.

والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى والعقلى كحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد فى تشبيه طائر بالغراب، والمختلف كحسن الطلعة ونباهة الشأن فى تشبيه إنسان بالشمس. واعلم أنه قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم، فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد وللبخيل: هو حاتم.

وجه الشبه المتعدد

(والمتعدد الحسى كاللون والطعم، والرائحة) إلى آخره. ما مر من وجه التشبيه إذا كان واحدا، أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد حسياً أو عقلياً، أما إذا كان وجه الشبه متعدداً غير مركب فقد مر أنه على ثلاثة أقسام: حسى وعقلى ومختلف، أى بعضه حسى، وبعضه عقلى، أما المتعدد الحسى فكاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى، هذه الثلاثة كلها حسية.

وأما المتعدد العقلى فكحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد فى تشبيه طائر بالغراب، هذه الثلاثة كلها عقلية.

وأما المختلف فكحسن الطلعة، ونباهة الشأن، أى الشرف والاشتهار عقلى، واعلم أنه قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد، ونظراً إلى اشتراك الضدين فيه حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ثم ينزل ذلك التضاد المشترك بينهما منزلة شبه التناسب بواسطة تمليح أى على سبيل الظرافة أو تهكم، أى سخرية، فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: أنه حاتم، بأن يحتمل أن يقال: إن الأول مثال التمليح، والثانى مثال التهكم على ما يشعر به السياق لدلالته على أنه لف ونشر، ويحتمل أن يقال: إن الثانى للأول، والأول للثانى لأن اللف والنشر لا يقتضى أن يكون الأول للأول، والثانى للثانى، بل يقتضى أن يحمل كلّ على ما يناسبه، ويحتمل أن يقال: إنه لا اختصاص لأحدهما بأحدهما لاحتمال أن يكونا مثالى التمليح وأن يكونا مثالى التهكم.

وأداته الكاف، وكأن، ومثل، وما فى معناها، والأصل فى نحو الكاف أن يليه المشبه به وقد يليه غيره نحو: **﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه﴾** وقد يذكر فعل ينبئ عنه كما فى علمت زيداً أسداً، إن قرب، وحسبت إن بعد.

أداة التشبيه

وأما النظر فى أداة التشبيه فهى "الكاف" فى نحو قولك: زيد كالأسد "وكأن" فى نحو قولك: زيد كأنه أسد، أو كأن زيداً أسد، "ومثل" فى نحو قولك: زيد مثل الأسد، وما فى معنى مثل كلفظ نحو وشبه وما يشتق من لفظة مثل، وشبه من الفعل، واسم الفاعل كقولك: زيد يشبه، أو يماثل الأسد، أو مشابه، أو مماثل الأسد.

والأصل فى الكاف ونحوها من مثل، وشبه، ونحو أن يليها المشبه به لا ما دخل عليه الكاف ونحوها هو المضاف إليه، والمشبه بالحقيقة هو المضاف، فالمشبه به هو المضاف إليه، فلو وليها غيره لالتبس بغيره بخلاف كأن وما يشتق من مثل وشبه من الفعل وغيره فإن الأصل فيه أن يذكر المشبه والمشبه به بعده، لأنه عامل فيهما، والأصل فيه أن يكون مقدماً على معموله، وقد يخالف الأصل المذكور فيلى الكاف ونحوه غير المشبه به لقيام قرينة دالة على أن المشبه به غيره، وذلك إذا كان المشبه به مركباً كقوله تعالى: **﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾**(١) فإنه ليس المراد تشبيه حال الحياة الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره، بل المراد تشبيه حالها فى نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الذى يكون أخضر وارفاً ثم يهيج فتطيره الرياح كأن لم يكن، وأما قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى**

---

(١) سورة الكهف الآية ٤٥، وراجع الكلام على الآية فى الكشاف جـ٢ صـ٢٦١، والأسرار صـ٢٨٤.

اللَّه﴾[1] فليس منه لأن المعنى: كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى ابن مريم حين قال لهم: "من أنصارى إلى الله"؟ أو تقديره: كونوا أنصاراً لله مثـل كَوْن الحواريين أنصاره وقت قول عيسى: من أنصارى إلى الله؟ على أن "ما" فـي "كما قال" مصدرية، بل هو مما لا يتأتى التشبيه إلا على تقدير الحذف كقوله تعالى: **﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾**[2] فإنه أوقع التشبيه بين مثل المنافقين وبين الصيب نفسه، والمراد صفة أولئك، وبين صفة هؤلاء فيقدر مثلهم كمثـل ذوى صـيب وكقولـه تعالى: **﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء﴾**[3] يقدر المضاف، إما عند المشبه نحو: مثل داعى الذين كفروا، أو عند المشبه به نحو مثل بهائم الذى ينعق، وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه لتقدير حذف أداة التشـبيه لعـدم استقامة المعنى بدونه نحو: علمت زيداً أسداً، إذا قرب التشبيه، وإن بعـد التشـبيه يقال: حسبت وخلت زيداً أسداً، ونحوه، فإن علمت وما فى معناه لما كان لتحقيـق النسبة يدل على أن نسبة أسد إلى زيد محققة فيكون التشبيه قريباً، بخلاف الظن فإنه يدل على الرجحان الغير الجازم فيدل على ضعف التشبيه، فلذلك استعمل العلم وما فى معناه فيما قرب التشبيه فيه، واستعمل الظن وما فى معناه فيما بعد التشبيه فيه.

---

(١) سورة الصف الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة الآية ١٩.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧١.

والغرض منه فى الأغلب يعود إلى المشبه، وهو إمكانه كما فى قوله:

فـإن تفـق الأنـام وأنـت مـنهم فـإن المسـك بعـض دم الغـزال

أو حاله كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد، أو مقدارها كما فى تشبيهه بالغراب فى شدته، أو تقريرها كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء. وهذه الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم، وهو به أشهر، أو تزيينه كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبى، أو تشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة، او استطرافه كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه فى صورة الممتنع عادة.

وللاستطراف وجه آخر، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن إما مطلقا كما مر، وإما عند حضور المشبه كما فى قوله:

ولا زوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت

كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار فى أطراف كبريت

الغرض من التشبيه

(والغرض منه فى الأغلب) إلى آخره.

وأما النظر فى الغرض من التشبيه وهو ما يقصده المتكلم فى إيراد التشبيه من الغاية، وهو قد يعود إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به لكن الأغلب أنه قد يعود إلى المشبه.

إما لبيان إمكان وجود المشبه، وذلك فى كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه، ويستشهد له بالتشبيه ليخرج به عن الامتناع إلى الإمكان كما فى قوله[1]:

---

(١) لأبى الطيب المتنبى من قصيدة من (الوافر) يرثى بها والدة سيف الدولة بن حمدان، وهى=

فـإن تفـق الأنـام وأنـت مـنهم   فـإن المسـك بعـض دم الغـزال

أراد أنه فاق الأنام فى الأوصاف الفاضلة إلى حد بطل معه أن يكون واحدا منهم، بل صار نوعاً آخر برأسه أشرف من الإنسان، وتناهى بعض أفراد النوع فى الفضائل إلى أن يصير كأنه ليس منها، أمر غريب يفتقر من يدعيه إلى إثبات جواز وجوده على الجملة حتى يمكن إثبات وجوده فى الممدوح، فاستشهد لـه بالتشـبيه، فقال: فإن المسك بعض دم الغزال، ولا يعد من الدماء لما فيـه مـن الأوصـاف الشريفة التى لا يوجد شىء منها فى الدم وخلوه عن الأوصاف التى كان بها الـدم، فأبان أن لما ادعاه أصلاً فى الوجود فى الجملة، وعليه قول ابن الرومى(١):

كم من أب قد علا بابن ذرا شـرف   كمـا عـلا برسـول الله عـدنان

وإما لبيان حال المشبه كما فى تشبيه ثوب بثوب آخر فى السواد إذا علـم لون المشبه به دون لون المشبه.

وإما لبيان مقدار المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كمـا فـى تشبيه ثوب بالغراب فى شدة السواد.

وإما لتقرير حال المشبه فى نفس السامع كما فى تشبيه من لا يحصل مـن سعيه على طائل – أى على فائدة – بمن يرقم على الماء(٢)، وعليه قولـه تعـالى:

=طويلة تجدها فى الديوان جـ٣ صـ٧، والفاء فى قوله: فـإن المسـك للتعليـل، والجـواب محذوف تقديره: فلا غرابة فى ذلك، والتشبيه فى البيت معنويا وضمنيا ومكنيا عنه، لأنه ذكـر فى الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه فوقان الأصل، وأريد الملزوم وهو التشبيه.

(١) وهو فى الموشح منسوب لابن الرومى يمدح إسماعيل بن بلبل وقبله:

أبو الصقر من شيبان قلـت لهـم   كلا لعمرى ولكـن منـه شـيبان

وبعده:

تسـمو الرجـال بآبـاء وآونـة   تسمو الرجـال بأبنـاء وتـزدان

الموشح صـ٤٣٤، ٤٤٦، وحسن التوسل صـ١٩، وعروس الأفراح جـ٣ صـ٣٩٦.

(٢) انظر أسرار البلاغه صـ١١٧.

﴿وَإِذ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾[1] قدر ما لم تجرِ به العادة بما تجرى به العادة[2].

وهذه الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم، وهو أى: المشبه به بذاك الوجه أشهر؛ لأن المشبه به فى هذه الوجوه مبين وموضح، والمبين والموضح لابد أن يكون أعرف وأشهر عند السامع ليحصل له البيان والإيضاح، وإما لإظهار تزيين المشبه للترغيب فيه، أو تشويهه، أى تقبيحه للتنفر عنه، أما تزينه فكما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبى، وأما تشويهه فكما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة، المجدور: ما عليه آثار الجدرى، والسلحة: البراز والعذرة، قد نقرتها الديكة، أى: ثقبتها بالمنقار، والديكة بكسر الدال وفتح الياء: جمع ديك، معروف[3].

وإما لاستطراف المشبه، أى لوجد أنه طريفاً جديدا وكما فى تشبيه فحم فيه جمر ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه فى صورة الممتنع عادة.

وللاستطراف وجه آخر غير الإبراز المذكور، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن، إما مطلقا كما مر من حديث البحر من المسك موجه الذهب، وإما عند حضور المشبه كما فى قوله[4]:

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٧١.

(٢) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: وينبغى أن يكون من الوجه الأول، لأن المشبه حال الجبل فى ارتفاعه عليهم، والمشبه به حال الظلة فى ارتفاعها، فالغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه، فهو كقوله: كما علا برسول الله عدنان. جـ٣ صـ٣٩٨.

(٣) وقد أشار إلى هذين الغرضين ابن الرومى فى قوله:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه ... وإن تعب قلت ذا قىء الزنابير

(٤) البيتان من (البسيط)، واختلف فى نسبتهما. نسبهما صاحب معاهد التنصيص جـ٢ صـ٥٦ لابن الرومى يصف البنفسج، وفى المطول صـ٣٣٤ نسبا لأبى العتاهية، وفى ديوان=

ولا زوردية تزهو بزرقتها — بين الرياض على حمر اليواقيت

كأنها فوق قامات ضعفن بها — أوائل النار فى أطراف كبريت

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب، وإنما النادر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فإذا أحضر مع صحة الشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما، ومما يؤيد هذا ما يحكى أن جريراً قال:

أنشدنى عدى[1]: **عرف الديار توهما فاعتادها**

فلما بلغ إلى قوله: **تزجى أغن كأن إبرة روقه**

رحمته وقلت: قد وقع ما عساه يقول وهو أعرابى جلف جاف، فلما قال: **قلم أصاب من الدواة مدادها**

استحالت الرحمة حسداً؛ لأنه حين رآه افتتح التشبيه بذكر ما لا يحضر فى

=المعانى جـ٢ صـ٢٤، نسبا لابن المعتز، وكذلك فى خزانة الأدب، وابن خلكان نسبهما لأبى القاسم على بن إسحاق بن خلف المعروف بالزاهى، وقد أخذهما من أبيات ابن المعتز ديوانه جـ٢ صـ١٠٨:

بنفسج جمعت أوراقه فحكى — كحلاء تشرب دمعا يوم تشتيت

كأنه خفاف القضب تحمله — أوائل النار فى أطراف كبريت

وهما فى الأسرار صـ١٤٧، والطراز جـ١ صـ٢٦٧، والمفتاح صـ١٦٢، والإيضاح جـ٤ صـ١٦٢.

(١) هو عدى بن زيد بن مالك بن الرقاع العاملى، شاعر بليغ مقدم كان مداحاً لبنى أمية، واختص بالوليد بن عبد الملك وهو الذى أنشده القصيدة. وراجع ترجمته مع هذه القصة فى المؤتلف صـ١١٦، معجم الشعراء صـ٢٥٣، والأغانى جـ٨ صـ٣٠٧، والكامل مع رغبة الأمل جـ٧ صـ٤٨، وجمهرة الأنساب صـ٣٨٣، ٣٩٤، والشعر والشعراء صـ١٤٥ وتجد القصة أيضاً فى الأسرار صـ١٧٧، والصناعتين صـ٢٥٢، وسر الفصاحة صـ٢٩٣، والعمدة جـ١ صـ٢٦٤، والمفتاح صـ٦٢، والإيضاح جـ٤ صـ١١٢، وغيرها من الكتب.

أول الفكر شبه رحمه، وحين رآه ظفر بأقرب صفة من أبعد موصوف حسده.

وقوله: و لازوردية: أى أزهار لازوردية، يصــف البنفســج، تزهــو: أى تتكبر، قوله: على حمر، يتعلق بقوله: تزهو، والضمير فى "كأنها" يعود إلى قولــه: ولازوردية، ضعفن بها: لأن الساقات التى عليها اللازوردية إذا طالــت انحنــت، وقوله: أوائل النار، أى أوائل مساس النار، خبر كأنها، يقال: أزجيــت الإبــل: أى سقتها، أى تزجى ولد الظبى، أغن له: صوت ضعيف، كأن إبرة روقه، أى: طرف قرنه وحدته.

وقد يعود إلى المشبه به، وهو ضربان، أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه وذلك فى التشبيه المقلوب كقوله:

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

والثانى بيان الاهتمام به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر فى الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى هذا إظهار المطلوب.

وهذا إذا أريد إلحاق الناقص حقيقة أو ادعاء بالزائد، فإن أريد الجمع بين شيئين فى أمر فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه احترازاً من ترجيح أحد المتساويين.

كقوله:

تشابه دمعى إذ جرى ومدامتى فمنْ مثل ما فى الكأس عينى تسكب

فوالله ما أدرى أبالخمر أسبلت جفونى أم من عبرتى كنت أشرب؟

ويجوز التشبيه أيضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وعكسه متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه.

أغراض ترجع إلى المشبه به

وقد يعود الغرض إلى المشبه به وهو ضربان:

أحدهما: إيهام[١] أن المشبه به أتم من المشبه فى وجه الشبه، مع أن المشبه أتم من المشبه به، وحاصل هذا التشبيه المبالغة، لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه وأقوى، فإذا عكس كان مبالغة، وذلك فى التشبيه المقلوب[٢]

---

(١) أى إيهام المتكلم السامع.

(٢) سماه ابن الاثير فى كنز البلاغة: غلبة الفروع على الأصول، ولعل هذه التسمية مأخوذة من أسرار البلاغة، إذ يقول: وإذ تبين كيف جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً فى التشبيه الصريح صـ٢٦٠ أسرار البلاغة.

وهو أن يكون الأمر بالعكس كقوله[١]:

وبــدا الصــباح كــأن غرتــه   وجــه الخليفــه حــين يمتــدح

فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء، وفى قوله: "يمتدح" فائدة شريفة، وهى الدلالة على اتصاف الممدوح بما لا يوجد إلا فيمن هو كامل فى الكرم من معرفة حق المادح على ما احتشد له من تزيينه وقصده من تفخيم شأنه فى عيون الناس بالإصغاء إليه والارتياح له والدلالة بالبشر والطلاقة على حسن موقعه عنده، ومنه ما يحكيه عز وعلا عن مستحلّى الربا: **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾**[٢] فإن مقتضى الظاهر أن يقال: "إنما الربا مثل البيع" إذ الكلام فى الربا لا فى البيع، فخالفوا له بجعلهم الربا فى الحل أقوى حالاً من البيع وأعرف به، ومنه قوله تعالى: **﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾**[٣] فإن مقتضى الظاهر العكس لأن الخطاب للذين عبدوا الأوثان وسموها آلهة تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى، فقد جعلوا غير الخالق، مثل الخالق فخولف فى خطابهم لأنهم بالغوا فى عبادتها وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً فى العبادة والخالق سبحانه وتعالى فرعاً، فجاء الإنكار على وفق ذلك لمزيد التوبيخ، إذ المعنى يصير أن غير الخالق عندهم فى وجه الشبه أقوى من الخالق وأولى باسم الألوهية، أو المراد بمن لا يخلق الحى العالم القادر من الخلق نظراً إلى معنى "من" الذى هو لأولى العلم تعريضاً بإنكار تشبيه الأصنام بالله تعالى، من أبلغ الإنكار لتشبيه ما ليس بحى عالم قادر بالله،

---

(١) هذا البيت من (الكامل)، وقائله محمد بن وهيب الحميرى البغدادى يمدح المأمون بن الرشيد العباسى، والقصيدة فى الأغانى جـ١٧ صـ١٤٨، والبيت فى الأسرار صـ٢٥٨، والمفتاح صـ١٦٣، وسر الفصاحة صـ٣١٦، والصناعتين صـ٦٩، وعيار الشعر صـ١١٤، والإيضاح جـ٤ صـ١١٤، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ٥٧، الغرة: البياض فى جبهة الفرس، وقد استعير لبياض الصبح.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٥، وانظر الكشاف جـ١ صـ٣٠٢.

(٣) سورة النحل الآية ١٧.

وقوله تعالى: ﴿أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ تنبيه توبيخ على مكان التعريض بأن هذا التشــبيه إذا كان منكراً فذلك التشبيه يكون أشد إنكاراً وأبلغ.

وثانيهما: بيان الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر فى الإشراق والاستدراة بالرغيف إظهارا للاهتمام بشأن الرغيف، ويسمى هذا إظهار المطلوب، ولا يحسن المصير إليه إلا فى مقام الطمع فى تسهيل المطلوب كما يحكــى عــن الصاحب[١] أن قاضى سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننا[٢] فأخــذ يمدحــه حتى قال:

وعـــــالم يعـــــرف بالســـــجزى[٣] ... ...

وأشار إلى الندماء أن ينظموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحد إلـــى أن انتهت النوبة إلى شريف فى البين فقال: أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة.

هذا كله إذا أريد إلحاق الناقص فى وجه التشبيه حقيقة أو ادعــاء بالزائــد حقيقة أو ادعاء، فإنه يتعين أحد الطرفين لكونه مشبهاً والآخر مشبهاً به لاخــتلاف وجه التشبيه فيه، فإن أريد مجرد الجمع بين شيئين فى أمر فالأحسن ترك التشــبيه إلى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به احتــرازاً مــن ترجيح أحد المتساويين على الآخر لأن الغرض أن الطرفين متساويان فــى وجــه الشبه كقوله[٤]:

---

(١) هو إسماعيل بن عباد صاحب ابن العميد، توفى سنة ٣٨٥هــ، انظر وفيات الأعيان جــ١ صــ٢٠٦.

(٢) أى عالما بفنون العلوم.

(٣) نسبة غير قياسية إلى سجستان، وهو ابن الحسن عمر السجزى. انظر المفتاح صــ١٦٤، والإيضاح جــ٢ صــ١١٦، وعروس الأفراح جــ٣ صــ٤١١ شروح.

(٤) هما من (الطويل)، وهما لإبراهيم بن هلال بن هارون الحرانى المعــروف بــأبى إســحاق الصابى، كان شاعراً وكاتباً، توفى سنة ٣٨٤هــ، انظر يتيمة الدهر جــ٢ صــ١٨، ووفيــات=

تشابه دمعى إذ جرى ومدامتى   فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب

فوالله ما أدرى أبالخمر أسبلت   جفونى أم من عبرتى كنت أشرب؟

فإنه يريد أن يتساوى دمعه ومدامته من غير تفاوت، ويجوز فى التشابه التشبيه أيضا فيصح فى هذا التشبيه العكس بخلاف التشبيه الذى وقع فى غير باب التشابه فإنه لا يصح فيه العكس، وذلك كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى كان المراد بالشبه وقوع منير فى مظلم، أو أكثر من المنير، وحصول بياض قليل فى سواد كثير يكون من باب التشابه، وينعكس التشبيه لعدم اختصاص وجه الشبه بشىء من الطرفين حينئذ بخلاف ما لم يكن وجه الشبه ذلك فإنه لا يكون من التشابه، ولا مما ينعكس التشبيه فيه، ولهذا قيد بمتى إلى آخره.

=الأعيان جـ١ صـ٢٠، وهما فى الإيضاح جـ٤ صـ١١٨، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ٥٩، وفى جل شروح التلخيص، المدامة: الخمر، وسميت بذلك لأنه لا يوجد شراب يستطاع إدامة شربه إلا هى، تسكب: تهطل وتصيب، أسبلت: هطلت وأرسلت الدمع، وفى البيت الثانى تجاهل العارف.

وهو باعتبار طرفيه إما مفرد بمفرد، وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد، أو مقيدان كقولهم: هو الراقم على الماء، أو مختلفان كقولك: والشمس كالمرآة، وعكسه، وإما تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار، وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق، وإما تشبيه مركب بمفرد

كقوله:

يا صاحبى تقصيا نظريكما ... تريا وجوه الأرض كيف تصور

تريا نهاراً مشمساً قد شابه ... زهر الربى فكأنما هو مقمر

وأيضاً إن تعدد طرفاه فإما ملفوف كقوله:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ... لدى وكرها العناب والحشف البالى

أو مفروق كقوله:

النشر مسك والوجوه دنا ... نير وأطراف الأكف عنم

وإن تعدد طرفه الأول فتشبيه التسوية كقوله:

صدغ الحبيب وحالى ... كلاهما كالليالى

وإن تعدد طرفه الثانى فتشبيه الجمع كقوله:

كأنما يبسم عن لؤلؤ ... منضد أو برد أو أقاح

تقسيم التشبيه

(وهو باعتبار طرفيه) إلى آخره.

أما النظر فى أقسام التشبيه فله تقسيمات أربعة، أحدها: باعتبار طرفيه، والثانى باعتبار وجه التشبيه، والثالث باعتبار أداة التشبيه، والرابع باعتبار الغرض منه.

باعتبار الطرفين

أما الأول، وهو التشبيه باعتبار طرفيه فأربعة أقسام: لأنه إما تشبيه مفـرد بمفرد، أو تشبيه مركب بمركب، أو تشبيه مفرد بمركب أو تشبيه مركب بمفرد.

فالأول: ما طرفاه مفردان، وهو إما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد، وعليه قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[1] ووجه التشبيه فيه هو أنه لما كان الرجل والمرأة يعتنقان، ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه فى عناقه شـبه كـل باللباس المشتمل عليه[2]، وقيل: شبه كل منهما باللباس للآخر لأنـه يصـونه مـن الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة [3].

وإما مقيدان[4] كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شىء: هو كالراقم على الماء[5]، فإن المشبه هو الساعى لا مطلقا بل الساعى الذى يستوى فعله وعدمه فى عدم الفائدة وكذا المشبه به هو الراقم لا مطلقا، بل مقيداً لكون رقمه على الماء، فلو لم يقيد له فى الصورة المذكورة لم يحصل.

وإما مختلفان والمقيد هو المشبه به، كقوله[6]:

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٧، وانظر الكشاف جـ١ صـ٢٥٧.

(٢) ووجه الشبه على ذلك يكون حسياً.

(٣) وعلى هذا يكون وجه الشبه عقليا.

(٤) بمجرور أو إضافة، أو مفعول، أو وصف، أو حال، مما يكون له تعلق بوجه الشبه.

(٥) انظر أسرار البلاغة صـ١١٦-١٢٠. والرقم على الماء، والقبض عليه قد يضربان مـثلا لمن حذق الأمور يقولون: هو يرقم على الماء، أى يرقم حيث لا يثبت الرقم، قال الشاعر:

سأرقم فى المـاء القـراع إلـيكم   على نأيكم إن كان فى الماء راقم

يريد أنه يعمل مالا يعمله أحد بحذقه ورفقه، وقد يضربان لمن يرجو مالا يحصل ولمن لا يحصل من سعيه على طائل، قال الشاعر:

فأصبحت من ليلى الغداة كقـابض   على الماء لا يدرى بما هو قابض

(٦) سبق الكلام عنه.

والشمس كالمرآة فــى كــف الأشــل ... ...

فإن المشبه هو الشمس على الإطلاق، والمشبه به هو المرآة بقيد كونها فى كف الأشل، وإلا لم يحصل التشبيه.

وإما مختلفان والمقيد هو المشبه، كتشبيه المرآة فى كف الأشــل بالشــمس والثانى ما طرفاه مركبان، ومعنى التشبيه المركب قد مر(١)، وهو تشــبيه الهيئــة الحاصل من عدة أشياء بالهيئة الحاصلة منها كما مر فى بيت بشار فى قوله(٢):

كأن مثــار النقــع فــوق رؤوســنا وأســيافنا ليــل تهــاوى كواكبــه

الثالث: تشبيه مفرد بمركب كما مر فى تشبيه الشقيق مفصلاً فى قوله(٣):

وكأن محمــر الشــقيق إذا تصــوب أو تصــعد

أعلام ياقوت نشرن علــى رمــاح مــن زبرجــد

والرابع: تشبيه مركب بمفرد كقوله(٤):

يــا صــاحبى تقصــيا نظريكمــا تريا وجــوه الأرض كيــف تصــور

تريــا نهــارا مشمســاً قــد شــابه زهــر الربــى فكأنمــا هــو مقمــر

روى: "قد زانه"، مكان "قد شابه"، زهر الربى: يعنى النبــات مــن شــدة خضرته مع كثرته وتكاثفه قد صار لونه إلى الأسود إذ نقص من ضــوء الشــمس

---

(١) الفرق بين الطرف المقيد، والطرف المركب: أن المركب يكون كل واحد من أجزائه جــزءاً من الطرف، أما المقيد فقيده شرط فى الطرف لا جزء منه، راجع الأسرار صــ١١٣.

(٢) سبق الكلام عنه.

(٣) سبق الحديث عن البيتين.

(٤) من قصيدة من (الكامل)، قالها أبو تمام يمدح بها المعتصم. وهى فى الديوان صــ١٥٦، والبيتان فى الإيضاح جــ٤ صــ١٢٧، ومعاهد التنصيص جــ٢ صــ٧٨، وفــى كــل شــروح التلخيص.

حت صار ضوءها كضوء القمر فصار النهار المشمس كالليل المقمر، فالمشبه ههنا هو الهيئة الحاصلة لضوء الشمس بالنهار من عدة أشياء مركب، فالمشبه به وهو ضوء القمر مفرد، قوله: تقصيا، أمر اثنين من التقصى، وهو بمعنى الاستقصاء، وتريا: مجزوم لأنه جواب الأمر، وقوله: تصور: أصله تتصور بالتاء ين فحذف أحدهما، يقال: أشمس يومنا إذا كان ذا شمس، وشابه: أى خالطه، والربى جمع ربوة، وهى ما ارتفع من الأرض، ويقال: ليل مقمر أى ذو قمر وهو أن يكون مضيئاً به، وأيضا التشبيه باعتبار تعدد طرفيه، وتعدد أحدهما دون الآخر أربعة أقسام: ملفوف، ومفروق، وتسوية، وجمع.

التشبيه الملفوف

والملفوف[1] هو ما أتى فيه بالمشبهين ثم بالمشبه بهما، كقوله فى صفة عقاب بكثرة صيد الطيور[2]:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

المشبهان هما الرطب واليابس من القلوب، والمشبه بهما هما العناب والحشف، البالى أى التمر الردىء، فشبه القلب الطرى والرطب بالعناب، والقلب العتيق اليابس بالحشف البالى، وكرها: بيتها.

التشبيه المفروق

والمفروق[3] هو ما أتى فيه بمشبه ومشبه به آخرين كقوله[4]:

---

(١) يسميه المبرد بالجامع جـ٢ صـ٩٧.

(٢) لامرئ القيس من قصيدة من (الطويل) مطلعها: ألاعم صباحا... انظر ديوانه صـ٣٨.

(٣) سمى مفروقاً لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها والعكس.

(٤) البيت من (السريع) وهو للمرقشى الأكبر، واسمه عمرو بن سعد بن مالك، وقيل: اسمه عوف، وقيل: ربيعة، وكان هو وابن أخيه المرقش الأصغر على عهد مهلهل بن ربيعة، شهد حرب بكر وتغلب، انظر ترجمته فى معاهد التنصيص جـ٢ صـ٨٤، والبيت فى الأسرار صـ١٢٣، والدلائل صـ٣٤٨، والإيضاح جـ٤ صـ١٢٩، والصناعتين صـ٢٥٥، ومعاهد=

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم

شبه النشر أى الشعر بالمسك، والوجوه بالدنانير، وأطراف الأكف أى الأصابع فى اللين بالعنم، وهو شجر لين الأغصان، يشبه بها بنان الجوارى.

تشبيه التسوية

وتشبيه التسوية هو ما تعدد فيه المشبه دون المشبه به كقوله(١):

صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى

وثغره فى صفاء وأدمعى كاللآلى

المشبه هنا متعدد، وهو صدغ الحبيب وحال المحب، والمشبه به واحد وهو الليالى، وكذا ثغر الحبيب، ودمع المحب مشبهان واللآلى مشبه به.

تشبيه الجمع

وتشبيه الجمع: هو ما تعدد فيه المشبه به دون المشبه كقوله(٢):

كأنما يبسم عن لؤلؤ منضد أو برد أو أقاح

شبه ثغره بثلاثة أشياء، والأقاحىّ بتشديد الياء جمع أقحوان، وهو البابونج، وهو نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر، ويقال فى جمعه: أقاحى بلا تشديد.

=التنصيص جـ٢ صـ٨١.

(١) البيتان من المجتث، وقال صاحب معاهد التنصيص: لا أعلم قائلهما، انظره جـ٢ صـ٨٨، ولم أر أحداً نسبهما، وهما فى الإيضاح جـ٤ صـ١٣٠.

(٢) أى البحترى من قصيدة من السريع، يمدح بها أبا عيسى بن إبراهيم مطلعها:

بات نديما لى حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح

وهى فى الديوان جـ٢ صـ٨٨، منضد: منظم ومنسق، البرد: حب الغمام، والتشبيه هنا ضمنى، ولبهاء الدين السبكى كلام فى ذلك، انظره جـ٣ صـ٤٣١ شروح التلخيص.

وباعتبار وجهه: إما تمثيل، وهو ما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقيده السكاكى بكونه غير حقيقى كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار.

وإما غير تمثيل، وهو بخلافه.

تقسيم التشبيه باعتبار الوجه

(وباعتبار وجهه) إلى آخره.

هذا هو التقسيم الثانى للتشبيه باعتبار وجه الشبه، قسم التشبيه باعتبار وجه الشبه ثلاث تقسيمات، تمثيل وغير تمثيل، ومجمل ومفصل، وقريب وبعيد.

تشبيه التمثيل

التمثيل تشبيه وجه الشبه فيه منتزع من متعدد: أمرين أو أمور كما مر[1].

وقيد صاحب المفتاح وجه الشبه فى التمثيل بكونه غير حقيقى[2]، مع ما ذكر من التقييد، أى وجه الشبه منتزع من متعدد، ويعلم من تقييده به أن التمثيل مخصوص به، ويعلم من كلام المؤلف وغيره[3] أن التمثيل ليس مخصوصا بما يكون وجهه وصفاً غير حقيقى، بل لو كان حقيقياً على القيد المذكور يكون تمثيلا أيضاً. ومثل[4] التمثيل بصور منها قوله تعالى: **﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾**[5] فإن وجه الشبه بين أحبار اليهود الذين كلفوا العمل بما فى التوراة ثم لم يعملوا به، وبين الحمار الحامل للأسفار هو

---

(١) من تشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف بالليل الذى تتهاوى كواكبه، وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل، وعكسه.

(٢) حيث قال: واعلم أن التشبيه متى كان وجهه غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل. المفتاح صـ١٦٤.

(٣) يعنى رأى الجمهور.

(٤) أى السكاكى فى المفتاح صـ١٦٥.

(٥) سورة الجمعة الآية ٥، وراجع أسرار البلاغة صـ١١٤.

حرمان الانتفاع بما هو أبلغ شيء، فالانتفاع به مع الكد والتعب فـــي استصـــحابه، وهو أمر ليس له تقرر فى ذات الموصوف لأنه ليس ثمة بالحقيقة وإلا عدام العمل بل أمر تصورى محض منتزع من أمور متعددة، وهى تكليفهم العمـــل بمـــا فـــي التوراة، وما فى التوراة، وعدم العمل به، ومنها قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَـلِ الَّـذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُـورِهِمْ وَتَـرَكَهُمْ فِـي ظُلُمَـاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾[1] فإن وجه الشبه فى تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم فى الآية هو رفع الطمع إلى تسنى مطلوب لمباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب، وهو أمر اعتبارى لا يكون خارج القوة الداركة، فإن اعتبـره العقـل أو الوهم يكون، وإلا فلا، لأن توجه الطمع إلى تيسر حصول المطلوب لمباشرة أسبابه القريبة ليس مما له تقرر فى ذات الموصوف بخلاف الوصف، الحقيقى، فـإن لـه تحققاً فى نفسه سواء اعتبره العقل أو لا.

وذكر المؤلف فى الإيضاح[2] أن وجه الشبه الذى ذكره صاحب المفتاح فى هذه الآية أمر حقيقى منتزع من متعدد، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه، وتشبيه غيـر التمثيل، تشبيه يكون بخلافه[3] كما سبق.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧، وانظر المفتاح صـ١٦٥.

(٢) جـ٤ صـ١٣٨.

(٣) أى بخلاف التمثيل، يعنى مالا يكون وجهه منتزعاً من متعدد، وعند السكاكى ما لا يكـون منتزعاً من متعدد، أو لا يكون وهمياً، واعتبارياً، بل يكون حقيقياً، فتشـبيه الثريـا بـالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى.

وأيضا إما مجمل، وهو ما لم يذكر وجهه، فمنه ظاهر يفهمه كل أحد نحو: زيد أسد ومنه خفى لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، أى هم متناسبون فى الشرف كما أنها متناسبة الأجزاء فى الصورة.

وأيضا منه ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين، ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده، ومنه ما ذكر فيه وصفهما كقوله:

صدفتُ عنه ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده ظنى فلم يخب

كالغيث إن جئته وافاك ريقه وإن ترحلت عنه لج فى الطلب

وإما مفصل وهو ما ذكر وجهه كقوله:

وثغره فى صفاء وأدمعى كاللآلى

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل فى الحلاوة، فإن الجمع فيه لازمها، وهو ميل الطبع.

التشبيه المجمل والمفصل

التقسيم الثانى: مجمل ومفصل.

المجمل: تشبيه لم يذكر فيه وجهه، وهو على أقسام:

منها: ما يكون وجه التشبيه فيه ظاهراً يفهمه كل واحد نحو: زيد أسد، إذ لا يخفى على أحد أن المراد به التشبيه فى الشجاعة دون غيرها.

ومنها: ما يكون وجه التشبيه فيه خفياً لا يدركه إلا الخاصة، وهم الذين لهم أذهان بها يرتفعون عن طبقة العامة، كقول بعضهم: هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها[1]، أى لتناسب أصولهم وفروعهم فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم

---

(١) هذه عبارة قالتها فاطمة بنت الخرشب الأنمارية حين سئلت: أى بنيها أفضل؟ وأوردها كعب بن معدان الأشقرى الأزدى الشاعر الخطيب البليغ فى رده على الحجاج حين سأله عن بنى المهلب بن أبى صفرة: أيهم كان أنجد؟ ووردت بأكثر من رواية، راجع أسرار البلاغة=

فاضلاً وبعضهم أفضل كما أن الحلقة المفرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً، ووجه الشبه بينهما هو التناسب الذى يمتنع معه التفــاوت إلا أنه فى المشبه فى الشرف والفضل، وفى المشبه به فى الصورة.

ومن المجمل ما لم يذكر وصف أحد طرفى التشبيه، أى لا وصف المشبه، ولا وصف المشبه[1] به كقولك: زيد أسد.

ومنه ما ذكر وصف المشبه به وحده، دون وصف المشبه كقول بعضـــهم: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، فإن المشبه به الذى هو الحلقة وصـــفه الذى هو المفرغة لا يدرى أين طرفاها مذكور معه.

ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه، ووصف المشبه به كقوله[2]:

صدفتْ عنه ولــم تصــدف مواهبــه ... عنـــى وعــاوده ظنـــى فلــم يخــب

كالغيــث إن جئتـــه وافـــاك ريقـــه ... وإن ترحلت عنه لـــج فـــى الطلـــب

فإن البيت الأول مشتمل على وصف المشبه، والثانى على وصف المشـــبه به، والمشبه هو الممدوح، والمشبه به هو الغيث، يقال: صدف عنى أى: أعــرض عنى، وروى "مواهبه" بالرفع والنصب فاعلاً ومفعولاً لقوله: لم تصدف، فإنه جــاء لازما، ومتعديا[3] بمعنى: لم تمل ولم تصرف ووافى فلان أى: أبى، والريق بتشديد

=صـــ١٠٦، وحاشية الدسوقى جـــ٣ صـــ٤٣٥، وشرح بهاء الدين الســبكى والكشــاف عنــد الحديث عن سورة الزخرف..إلخ.

(١) يعنى الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه.

(٢) القائل أبو تمام يمدح الحسن بن سهل، كذا فى الديوان صـــ١٥، والمطول صـــ٣٤٠، وفى شرح الشواهد يمدح بها الحسن بن رجاء بن الضحك جـــ٢ صـــ٩٠ معاهد التنصيص، وهمــا من (البسيط)، وهما فى الإيضاح جـــ٤ صـــ١٤١، وفى كل شروح التلخيص.

(٣) بالتاء الفوقية المفتوحة يكون مواهبه فاعل لأن تصدف لازم، وبالياء التحتية يكون مواهبه مفعول لأنه متعد.

الياء من كل شيء: أفضله وأوله، ومن ريق الشباب، وريق المطر، وقد يخفف فيقال: رِيق.

والمفصل تشبيه ذكر فيه وجهه كقوله[١]:

وثغـــره فـــى صـــفاء وأدمعـــى كـــاللآلى

فإن وجه الشبه وهو الصفاء مذكور فى التشبيه المذكور[٢].

وقد يتسامح أصحاب علم البيان بأن يذكروا مكان وجه التشبيه ما هو مستلزم وجه التشبيه ومستتبعه، كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل فى الحلاوة، فإن الجامع فيه بالحقيقة هو لازم الحلاوة، وهو ميل الطبع إليها لا الحلاوة؛ لأن الكلام ليس فيه حلاوة حقيقة بل فيه ما يوجب ميل الطبع إليها[٣].

---

(١) سبق الكلام عنه فى تشبيه التسوية.

(٢) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر لجواز أن يكون المراد ثغره فى صفائه كأدمعى، ويكون فيه ذكر صفاء الثغر، وصفاء الثغر ليس هو وجه الشبه، إنما الصفاء هو أعم من صفاء الثغر، وصفاء اللآلى هو وجه الشبه، ويحتمل أن يكون ثغره مبتدأ وفى صفاء خبره لا تشبيه فيه لكنه بعيد جـ٣ صـ٤٤١ شروح.

(٣) هذا وجه فى المثال، ويحتمل أن تكون الحلاوة نفسها هى وجه الشبه، ويكون وجودها فى المشبه وهو الكلام على وجه التخييل، انظر الأسرار صـ١١١، وشرح بهاء الدين السبكى جـ٣ صـ٤٤٢.

وأيضاً إما قريب مبتذل، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه بـه مـن غير تدقيق نظر، لظهور وجهه فى بادئ الرأى لكونه أمراً جملياً، فإن الجملة أسبق إلى النفس، أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الـذهن، وإمـا عنـد حضور المشبه. لقرب المناسبة كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل، أو مطلقاً لتكرره على الحس كالشمس بالمرآة المجلوة فى الاسـتدارة والاسـتنارة، لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل.

وإما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور، إما لكثرة التفصـيل كقولـه: **والشمس كالمرآة فى كف الأشل،** أو ندور حضور المشبه به، إما عنـد حضـور المشبه لبعد المناسبة كما مر. وإما مطلقا لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً، أو عقليـا كما مر، أو لقلة تكرره على الحس كقوله:

والشمس كالمرآة فى كف الأشل

فالغرابة فيه من وجهين. والمراد بالتفصيل أن تنظر فى أكثر من وصـف، ويقع على وجوه، أعْرَفُهَا أن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً كما فى قوله:

حملـت ردينيـا كـأن سـنانه ... سـنا لهـب لـم يتصـل بـدخان

وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا، وكلما كان التركيب من أمـور أكثر كان التشبيه أبعد، والبليغ ما كان من هذا الضرب لغرابته، ولأن نيل الشـىء بعد طلبه ألذ.

التشبيه القريب والبعيد

(وأيضا إما قريب مبتذل) إلى آخره.

التقسيم الثالث من التقسيمات الثلاثة للتشبيه باعتبار وجه التشبيه: هـو أن التشبيه إما قريب مبتذل[1] أى مستعمل للعامة، وإما بعيد مستعمل للخاصة، والقريب

---

(١) الابتذال فى الأصل: الامتهان، أطلق وأريد به التداول وكثرة الاستعمال من بـاب إطـلاق=

المبتذل هو التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تـدقيق نظـر لظهور وجه الشبه فى بادئ[١] الرأى، وسبب ظهوره أمران:

الأول: كون الشبه أمراً جمليا[٢] فإن الجملة أسبق إلـى الـنفس والحـس، وأظهر عندهما من التفصيل فاعتبر بإدراك الإنسان من حيث إنه شىء ما، أو جسم، أو حيوان، أو بإدراكه من حيث إدراك كل واحد من أجزائـه، فـإن الأول أسـبق وأظهر من الثانى، لأن الثانى هو الأول مع شىء آخر.

والثانى كون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشـبه بـه فـى الذهن، أى كل واحد من الأمرين مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن إمـا عنـد حضور المشبه أو مطلقاً.

أما الأول فلقرب المناسبة بينهما[٣] كتشبيه الجرة[٤] الصغيرة بـالكوز فـى المقدار والشكل، فإن وجه الشبه الذى هو المقدار والشكل وحضـور الكـوز عنـد حضور الجرة الصغيرة غالب لقرب المناسبة بينهما.

وأما الثانى وهو أن يكون حضور المشبه به فى الذهن غالبا مطلقاً، أى أعم من أن يكون عند حضور المشبه أولا فلتكرره على الحس[٥] كما فى تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة، فإن حضور صورة شىء متكرر علـى الحس أقرب من صورة شىء يقل وروده على الحس، كحضـور صـورة القمـر

=اللازم وإرادة الملزوم؛ لأن الشىء المتداول بين الناس يكون ممتهنا.

(١) أى ظاهره إذا جعلته من بدا يبدو أى ظهر، وإن جعلته مهموزاً من بدأ فمعنـاه: فـى أول الرأى.

(٢) بأن يكون أمراً واحداً لا تركيب فيه، كتشبيه الخد بالورد فى الحمرة أو يكون مركبا لم ينظر إلى أجزائه كتشبيه رجل بالفرس فى الحيوانية.

(٣) إذ لا يخفى أن الشىء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه.

(٤) وهى إناء من خزف أى طين مخصوص على شكل مخصوص، والكوز: إناء يشرب منه.

(٥) الذى هو البصر أو السمع أو الذوق أو الشم.

منخسفا، فإنه عند سماع لفظ القمر تحضر صورته غير منخسف لا منخسفاً، وكـذا صورة المرآة عند سماع لفظها تحضر مجلوة لا غير مجلوة، وإنما كان كـل مـن قرب المناسبة والتكرار على الحس مع قلة التفصيل سبباً لظهور وجه الشبه حتـى يكون التشبيه قريباً لاقتضاء كل من قرب المناسبة والتكرار على الحـس سـرعة الانتقال، وظهوره.

واقتضاء التفصيل بطء الانتقال وخفاءه فيتعارضان فيعتدل فيسهل الإدراك هذا هو التشبيه القريب، ويشترك فيه العامة والخاصة ولذلك سمى قريباً.

وأما التشبيه البعيد الغريب الذى هو المرتفع عن طبقة العامة، وتختص به الخاصة فهو التشبيه الذى لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر لخفـاء وجهه فى بادئ الرأى، وسبب خفائه أمران:

أحدهما: كون وجه الشبه كثير التفصيل كما فى تشبيه الشمس بالمرآة فـى كف الأشل فى الهيئة التى تؤديها من الاستدراة مع الإشراق، والحركـة السـريعة المتصلة وشبه تموج الإشراق، ولا شك أن ما هو كثير التفصيل يكون فـى بـادئ الرأى خفى الإدراك، فاعتبره فى المثال المذكور أيضاً، فإن إدراك الهيئة المذكورة على التفصيل الذى ذكر غير ظاهرة فى بـادئ الـرأى لرائـى المـرآة الدائمـة الاضطراب إلا أن يستأنف تأملاً فى نظره متمهلاً.

وثانيهما: ندرة حضور المشبه به فى الذهن، إما عند حضور المشبه لبعـد المناسبة بينهما كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت، فإنه بعيد النسبة عن المشبه به قبل تصور الشبه بين الطرفين، وإما مطلقا لكون المشبه به وهميـاً، أو مركبـاً خيالياً، أو مركباً عقلياً، كما مر من تشبيه نصال السهام بأنياب الأغوال[1]، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد[2]، وتشبيه مثل أحبار اليهود

---

(١) مثال للوهمى.

(٢) مثال للمركب الخيالى.

بمثل الحمار يحمل أسفارا[1] فإن كلا منها سبب لندرة حضور المشبه به فى الذهن، أو لقلة تكرر المشبه به على الحس، فإنه أيضا سبب لندرة حضور المشبه به فى الذهن، كما فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل فإنه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الأشل، فالغرابة فى هذا التشبيه من وجهين: أحدهما: كثرة التفصيل كما مر. والثانى: قلة تكرره على الحس.

والمراد بالتفصيل[2] أن ينظر فى أكثر من وصف واحد سواء كان وصفين أو أكثر لشىء واحد، أو أكثر من شىء واحد، والتفصيل يقع على وجوه كثيرة أعْرَفُهَا وجهان:

أحدهما: أن تأخذ بعضاً من الأوصاف وتترك بعضاً آخر من جهة أنك لا تعتبره فى التشبيه، كما فعل امرؤ القيس فى قوله[3]:

حملت ردينيا كأن سنانه ... سنا لهب لم يتصل بدخان

أى رمحاً ردينياً، زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينية، شبه سنان الرمح بسنا لهب، واللهب شعلة نار يعلو رأسها دخان، وأخذ السنا منفصلا عن الدخان وأثبته مفرداً عنه، فأخذ البعض وترك البعض، فقصر التشبيه على مجرد السنا، وصوره مقطوعاً عن الدخان، ومعلوم أن هذا لا يقع فى الخاطر فى أول وهلة، بل لابد من أن يثبت وينظر فى حال كل الفرع والأصل حتى يقع فى النفس أن فى الأصل شيئا يقدح فى حقيقة التشبيه، وهو الدخان الذى يعلو رأس الشعلة فيكون هذا التشبيه من أعلى الطبقة.

---

(١) مثال للمركب العقلى.

(٢) أى فى وجه الشبه الذى هو سبب فى غرابة التشبيه.

(٣) من قصيدة من (الطويل) مطلعها:

لمن طلل أبصرته فشجانى ... كخط زبور وعيب يمانى

وهى فى الديوان صـ١٨٦، والبيت فى الأسرار صـ١٨٩، وفيها: "جمعت" بدل "حملت".

والثانى: أن يعتبر جميع الأوصاف[١] كما مر فى تشبيه الثريا بعنقود ملاحية فإنه اعتبر من الثريا الشكل، والمقدار، واللون، واجتماعها على المسافة المخصوصة فى القرب، ثم اعتبر مثل ذلك فى العنقود المنور من الملاحية. وكلما كان التركيب خيالياً كان أو عقليا من أمور أكثر كان التشبيه أبعد وأبلغ لبعده عن الابتذال وإدراك العامة له، كما فى قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاء أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاء فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّىَ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾**[٢] فإنها عشر جمل إذا فصلت[٣]، وهى وإن دخل بعضها فى بعض حتى صارت كلها كأنها جملة واحدة بمعنى أن الحياة الدنيا كمثل مضمون هذه الحكاية من زوال خضرة النبات فجأة، وذهابه حطاماً بعدما غض والتف، وتزين الأرض بخضرته حتى تجمع فيه أهله وظنوا أنه سلم من الجوائح فإن ذلك لا يمنع من أن تشير إليها واحدة واحدة، ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض حتى لو حذف منها جملة أخل بالمغزى من التشبيه، ووجه الشبه فى الآية سرعة التقصى، وانقراض النعيم بعد الإقبال واغترار الناس، والبليغ من التشبيه ما كان من هذا الضرب، أى من البعيد الغريب لغرابته، فإن الغرابة تقتضى عزة الوجود، وعزة الوجود تقتضى أن لا يدركه كل أحد، ولأن البعيد كما مر لا ينتقل فيه إلى المشبه به إلا بعد فكر، ونيل الشيء بعد طلبه ألذ وأحلى، ولهذا قيل: المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا.

---

(١) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى فقال: وفيه نظر: لأن اعتبار جميع الأوصاف لا يمكن فينبغى أن يقال: جملة منها، أو يقال: وجميع الأوصاف التى يجتمع منها تركيب فى المعنى.

(٢) سورة يونس الآية ٢٤، وراجع أسرار البلاغة صـ١٢٢.

(٣) وتفصيلها: ١- أنزلناه، ٢- فاختلط، ٣- مما يأكل، ٤- حتى إذا أخذت، ٥- وازينت، ٦- وظن، ٧- أنهم قادرون، ٨- أتاها، ٩- فجعلناها، ١٠- كأن لم تغن.

تعب.

الفرق بين التشبيه البعيد والتعقيد

لا يقال: التشبيه البعيد الغريب غير ظاهر، وعدم الظهور نوع من التعقيد، والتعقيد مذموم، لأنا نقول: المراد بعدم الظهور فى التشبيه ما كـان سـببه لطـف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعانى على بعض، والتعقيد المذموم هو ما كان من سوء ترتيب الألفاظ واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثانى الذى هـو المراد باللفظ كما مر فى صدر الكتاب.

وقد يتصرف فى القريب بما يجعله غريباً كقوله:

لم تلق هذا الوجــه شــمس نهارنــا ... إلا بوجــــه لـــيس فيـــه حيـــاء

وقوله:

عزماتـــه مثـــل النجـــوم ثواقبـــا ... لـــو لـــم يكـــن للثاقبـــات أفـــول

ويسمى هذا التشبيه المشروط.

وسائل للخروج من ابتذال التشبيه

وقد يتصرف فى القريب المبتذل بما يخرجه عن الابتذال ويجعلــه غريبــا كقوله(١):

لم تلق هذا الوجــه شــمس نهارنــا ... إلا بوجــــه لـــيس فيـــه حيـــاء

معنى هذا: لو كان لها حياء لم تطلع مع هذا الوجه الحسن غاية الحسن، فإن تشبيه وجوه الحسان بالشمس مبتذل لكن حديث الحياء معه أخرجه من الابتذال إلى الغرابة وكقوله(٢):

عزماتـــه مثـــل النجـــوم ثواقبـــا ... لـــو لـــم يكـــن للثاقبـــات أفـــول

فإن تشبيه العزم بالنجوم فى الثقوب مبتذل، لكن ذكر الأفول معه أخرجـــه عن الابتذال إلى الغرابة، وكقوله(٣):

---

(١) هو أبو الطيب المتنبى من قصيدة من (الكامل) يمدح بها هارون بن عبد العزيز الأدراجى، وهى فى الديوان جـ١ صـ١٢، والتشبيه فى البيت ضمنى.

(٢) هو رشيد الدين الوطواط محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبـد الملـك المتـوفى سـنة ٥٧٣هـ، وهو من (الكامل)، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٧٣، ومعاهد التنصـيص جــ٢ صـ٩٤، وفى كل الشروح، الثواقب: النوافذ، الأفوال: الغروب.

(٣) لأبى تمام من قصيدة يمدح بها الوزير محمد بن عبد الملك الزيات، انظر ديوانه صـ٢٥٥. مها الوحش: بقر الوحش، واحدته مهاة، وقنا: اسم جنس جمعى واحدته قناة، وهـى عامـل=

مها الـوحش إلا أن هاتـا أوانـس   قنـا الخـط إلا أن تلـك ذوابـل

فإن تشبيه عين المحبوبة بعين مها الوحش، وكذا تشبيه قدها بالقنا مبتـذل لكن ذكر الأنس والذبول معه يجعل التشبيه غريباً، ويسـمى مثـل هـذا "التشـبيه المشروط"، لأنه تشبيه يفيد الاستثناء أو الشرط.

وقد يخرج عن الابتذال بالجمع بين عدة تشبيهات كقوله[1]:

كأنمـا يبسـم عـن لؤلـؤ   منضـد أو بـرد أو أقـاح

فإنه يزداد بذلك لطفاً وغرابة.

=الرمح، الخط: بلد تنسب إليه أجود الرماح، ذوابل: جمع ذابل من الذبول وهو الجفاف.

(١) سبق هذا البيت.

وباعتبار أداته إما مؤكد، وهو ما حذفت أداته مثل: "**تمر مر السحاب**"، ومنه نحو:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

أو مرسل، وهو بخلافه كما مر.

تقسيم التشبيه باعتبار أداته

(وباعتبار أداته) إلى آخره.

هذا هو التقسيم الثالث للتشبيه باعتبار أداته.

التشبيه باعتبار أداته على قسمين: مؤكد، ومرسل:

المؤكد[1] ما حذفت أداته كقوله تعالى: **﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾**[2] أى الجبال يوم القيامة تمر كمر السحاب، ومنه قول الشاعر[3]:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

اللجين[4] بفتح اللام: ما سقط من الورق عند الخبط، فإنه شبه لون ضوء الشمس فى الأصيل وهو وقت قرب الشمس من الغروب بالذهب لأن لونه فى هذا الوقت يضرب إلى الصفرة، وشبه الماء باللجين مع حذف كلمة التشبيه، وفصل البيت عما

---

(١) لأنه أكد بادعاء أن المشبه عين المشبه به، وحذفت أداته، أى تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة فى نظم الكلام، وإلا فهو مرسل.

(٢) سورة النمل الآية ٨٨.

(٣) البيت من (الكامل)، وقال صاحب معاهد التنصيص: لا أعرف قائله جـ٢ صـ٩٥. ونسبه محققو الإيضاح، وشارحوها إلى إبراهيم بن أبى الفتح المعروف بابن خفاجة الأندلسى، وهو ضمن قصيدة ذكرها محمود مصطفى صـ٢٠.

(٤) وهى بضم اللام مصغرا وهو الفضة، والتقدير: على الماء الذى هو كاللجين فى الصفاء والإشراق، أما على كلام الخلخالى فلا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر، وتعبث بالغصون: تميلها إلى الأطراف والجوانب.

قبله يحسن لأنه نوع آخر لا يسمى تشبيهاً[١] وإن وجد فيه معنــى التشــبيه وهــو الاستعارة بخلاف ما قبله، المعنى: الريح تعبث بالغصون، وقد كان وقت الأصيل.
والمرسل ما ذكرت أداته كما فى مثل: زيد كالأسد.

(١) قال بهاء الدين السبكى: لأن هذا استعارة لا تشبيه، ولا ينجى من ذلك قولــه: "ومنــه" لأن الضمير عائد إلى التشبيه، وإنما هو تشبيه معنوى ليس الكلام فيه.

وباعتبار الغرض إما مقبول، وهو الوافى بإفادته، كأن يكون المشبه به أعرف بوجه الشبه فى بيان الحال، أو أتم شىء فيه فى إلحاق الناقص بالكامل أو مسلم الحكم فيه معروفه عند المخاطب فى بيان الإمكان، أو مردود، وهو بخلافه.

تقسيم التشبيه باعتبار الغرض

والتقسيم الرابع للتشبيه باعتبار الغرض من التشبيه: إما مقبول، أو مردود.

والمقبول: هو الوافى بإفادة الغرض من التشبيه، كأن يكون المشبه به أعرف بوجه الشبه إذا كان الغرض بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه، أو بيان مقداره، ثم الطرفان فى صورة بيان المقدار إن تساويا فى وجه الشبه فالتشبيه كامل فى القبول، وإلا فكلما كان المشبه به أسلم من الزيادة والنقصان كان أقرب إلى الكمال، أو كأن يكون المشبه به أتم شىء فى وجه الشبه إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل[١]، أو كأن يكون المشبه مسلم الحكم معروفه عند المخاطب فى وجه الشبه إذا كان الغرض بيان إمكان وجود المشبه، والأمثلة مرت.

والتشبيه المردود بخلاف المقبول، وهو القاصر عن إفادة الغرض كتشبيه ثوب أسود غاية السواد بثوب آخر أوغر فى السواد إذا كان المراد بيان الحال، أو بثوب آخر ضعيف السواد إذا كان المراد بيان المقدار فإنه مردود.

---

(١) وكذلك إذا قصد التقرير فى ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال.

"خاتمة" أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلهـا، أو بعضها حذف وجهه وأداته فقط، أو مع حذف المشبه، ثم حذف أحدهما كـذلك، ولا قوة لغيرهما.

خاتمة

وقد سبق أن أركان التشبيه أربعة: المشـبه والمشـبه بـه، وأداة التشـبيه ووجهه.

مراتب التشبيه

والحاصل من مراتب التشبيه فى القوة والضعف باعتبار ذكر أركانه كلهـا أو بعضها ثمان:

أحداها: ذكر الأربعة كقولك: زيد كالأسد فى الشجاعة.

وثانيتها: ترك المشبه كقولك: كالأسد فى الشجاعة، أى زيد.

وثالثتها: ترك كلمة التشبيه كقولك: زيد أسد فى الشجاعة.

ورابعتها: ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك: أسد فى الشجاعة، أى زيد.

وخامستها: ترك وجه التشبيه كقولك: زيد كالأسد.

وسادستها: ترك المشبه ووجه الشبه كقولك: كالأسد، أى زيد.

وسابعتها: ترك كلمة التشبيه ووجهه كقولك: زيد أسد.

وثامنتها: إفراد المشبه به فى الذكر كقولك: أسد، أى زيد.

اعلم أن القوة إما بعموم وجه الشبه، بأن لم يذكر وجهه، أو للحكـم علـى المشبه بأنه المشبه به مبالغة، فما اجتمع الأمران فيه فهو أقـوى الكـل فالثامنـة والسابعة أقوى الكل لاشتمالهما على القوتين، وما انتفى الأمران فيه جميعاً فلا قوة له، فالأولى والثانية لا قوة لهما لانتفاء القوتين لهما، وما انتفى فيه أحدهما يتوسـط حاله بين القوة والضعف لثبوت أحد القـوتين دون الأخـرى، فالثالثـة والرابعـة تتساويان فى كون كل منهما مشتملة على قوة الحكم لعدم كلمة التشبيه فـى اللفـظ

دون قوة عموم وجه الشبه لذكر وجه الشبه فيهما، والخامسة والسادسة تتساويان فى كون كل منهما مشتملاً على قوة عموم وجه الشبه لعدم ذكره فيهما دون قوة الحكم لوجود كلمة التشبيه فيهما.

وإنما انحصرت مراتب التشبيه فى الثمانى لأنه لما امتنع حذف أحد الأركان الأربعة وهو المشبه به[1] دون الثلاثة الباقية، فالمذكور إما كل الأربعة أو لا، والأول هو المرتبة الأولى، والثانى إما أن يذكر الثلاثة أو لا، والأول ثلاث مراتب الثانية والثالثة والخامسة، والثانى أن يذكر اثنان أو لا، والأول ثلاث مراتب أيضا: الرابعة والسادسة والسابعة، والثانى مرتبة واحدة وهى الثامنة، قوله: أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة[2] مبتدأ خبره حذف وجهه وأداته فقط، يريد أن أعلى مراتبه هو ما حذف فيه وجه التشبيه وأداته فقط، أى دون المشبه والمشبه به، وهو المرتبة السابعة، أو حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه، وهو المرتبة الثامنة، ثم الأعلى بعد ما ذكر هو ما حذف فيه أحدهما من الوجه والأداة كذلك، أى فقط أو مع حذف المشبه، وهذا يشتمل المراتب الأربع، وهى إما حذف وجهه فقط، أو حذف أداته فقط، أو حذف وجهه مع حذف المشبه، أو حذف أداته مع حذف المشبه، وهى الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، ولا قوة لغيرها، أى لغير الستة المذكورة من مراتب التشبيه وهو اثنتان: إحداها ذكر الأربعة، والثانية ترك المشبه فقط، وهما الأولى والثانية.

---

(١) يرى بهاء الدين السبكى جواز حذف المشبه به، ولذا عد المسائل ثمان عشرة، ويؤيده فى حذف المشبه به ابن يعقوب، راجع الشروح جـ٣ صـ٤٧١.

(٢) هذا على أن قوله: "باعتبار" متعلقاً بالقوة، والأولى أنه كما ذكر السعد متعلقا باختلاف الدال عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كأنه قيل: وأعلى المراتب فى قوة المبالغة إذ اعتبار اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها. راجع المطول صـ٣٤٥، والشروح جـ٣ صـ٤٧٢.

الحقيقة والمجاز، وقد يقيدان باللغويين، الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب.

والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، فخرج المجاز، لأن دلالته بقرينة دون المشترك.

الحقيقة والمجاز

(الحقيقة والمجاز) إلى آخره.

المقصد الثانى من علم البيان: المجاز، ويتضمن التعرض للحقيقة، لأن نظره بالذات فى الدلالة العقلية، وبالعرض فى الدلالة الوضعية لما مر من أن الغرض من علم البيان هو معرفة كيفية إثبات المعنى للشيء بالدلالة العقلية، وتوقف تحقيق المجاز على التعرض لها على ما سيأتى، لا ، لأن المجاز الوضعى – أعنى غير العقلى – لا يتحقق دون الحقيقة الوضعية، وإن اختلف فيه لأن المذهب المنصور هو تحققه دونها كما ذكرناه فى شرح أصول ابن الحاجب، وقد يقيد قوم الحقيقة والمجاز اللذين يبحث ههنا عنهما باللغويين فقالوا: الحقيقة اللغوية، والمجاز اللغوى، ليخرج الحقيقة العقلية والمجاز العقلى، لأن التعريف الذى ذكره لهما ههنا هو لغير العقلى لا لمطلق الحقيقة والمجاز، وكذلك الأبحاث التى يذكر فيهما ههنا يختص بغير العقلى، والأولى عدم التقييد به، لأن اللغوى كما يطلق على ما يقابل العقلى يطلق أيضا على ما يقابل الشرعى، والعرفى، فلو قيدا به توهم خروجهما، وليس كذلك لاشتراك الثلاثة فيما ذكروه فيهما ههنا[1].

فإن قيل: التقييد به يوهم خروجها، وعدم التقييد به يشعر بدخول الحقيقة والمجاز العقليين، فما هو سبب ترجيح عدم التقييد به؟ قلت: تقدم ذكر العقليين بعد تذكرهما لا يشعر بذلك.

---

(١) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى.انظره جـ٤ صـ٣.

قال: الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح التخاطب.

اعلم أن الحقيقة بحسب اللغة "فعيلة" إما بمعنى مفعول من حققت الشىء أحقه إذا أثبته، فمعناها: المثبت، واللفظ متى استعمل فى وضع أول كان مثبتاً فى موضعه الأصلى، وإما بمعنى فاعل من حق الشىء يحق إذا وجب، معناها: الواجب وهو الثابت، واللفظ المستعمل فى وضع أول ثابت فى موضعه الأصلى، والتاء للتأنيث فى الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها، وهو الكلمة فيؤنث، وإن كان بمعنى مفعول لعدم ذكر موصوفها معها كما يقال: قتيلة بنى فلان بالتاء، وأما لو ذكر موصوفها معها فلا يؤنث، كما لا يؤنث قتيل فى قولك: امرأة قتيل، لأن فعيلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا كان موصوفه معه.

ويحتمل أن يقال: التاء فيه لنقله من الوصفية إلى الاسمية، فبعد التسمية لا تكون صفة للكلمة المحذوفة، فأدخلت التاء فيه بهذا الاعتبار، وقوله: الحقيقة المستعملة الأولى أن يقال: الحقيقة: اللفظ المستعمل يشتمل المفرد والمركب؛ لأن كل واحد منهما يكون حقيقة كما يكون مجازاً، اللهم إلا أن يراد بالكلمة ههنا ما يقابل الكلام[1]، أو أعم فإنها حينئذ تتناول المركب أيضاً، أو يقال: المركب ليس بموضوع، فبقوله: "الكلمة" يخرج المعنى إما لأنه لا يوصف بالحقيقة والمجاز مطلقا، أو لا يوصف بهذين، وبقوله: "المستعملة" يخرج اللفظ الموضوع قبل الاستعمال، فإنه لا يوصف حينئذ بالحقيقة ولا بالمجاز، وبقوله: "فيما وضعت له" يخرج عنه شيئان: أحدهما: ما استعمل فى غير ما وضعت له غلطاً، كما إذا أردت

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: فيه نظر: لأنه إذا أراد ما يقابل الكلام دخلت المركبات الإضافية، وخرجت المركبات الإسنادية، والقائل بأن المركبات موضوعة، قائل به فى المركبات الإسنادية قطعا.. جـ٤ صـ٤ شروح. ولعل الخلخالى أجاب عن ذلك بقوله: (أو أعم، فإنها حينئذ تتناول المركب أيضا) وهذا أعم من أن يكون مركبا إسناديا أو إضافيا.

أن تقول لصاحبك: "خذ هذا الكتاب" مشيراً إلى كتاب بين يديك فقلت: خذ هذا الفرس، فإن قيل: الوضع كما سيأتى معناه هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، والغلط كذلك، فكيف يخرج؟ قلت: القصد شرط فى الوضع.

وثانيهما: أحد قسمى المجاز، وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له لا فى اصطلاح التخاطب، ولا فى غيره، كلفظ الأسد فى الرجل الشجاع، وقوله: "فى اصطلاح التخاطب" يخرج عنه القسم الآخر من المجاز، وهو ما استعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح التخاطب، وهو أن يكون حقيقة فى وضع واضع، كلفظ الصلاة الذى يستعمله المخاطب بعرف الشرع مجازا[1]، وكذا لفظ الغائط الذى يستعمله المخاطب بعرف اللغة فى منهضم متناولات الإنسان مجازا، فإن الأول حقيقة فى وضع اللغة، والثانى فى وضع العرف، ويتناول الأوضاع الثلاثة الحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية، وإن كانت مجازات فى الجملة وقوله فى اصطلاح التخاطب يتعلق بقوله: وضعت أى يستعمل فيما وضعت تلك الكلمة له فى إصطلاح يكون التخاطب بتلك الكلمة بذلك الاصطلاح فإن كان التخاطب بذلك اللفظ باصطلاح أهل اللغة ينبغى أن يكون ذلك المعنى موضوعا له ذلك اللفظ فى اصطلاحهم حتى تكون حقيقة لغوية، وإن كان التخاطب باصطلاح أهل الشرع ينبغى أن يكون موضوعاً له فى اصطلاحهم حتى تكون حقيقة شرعية، وإن كان التخاطب به باصطلاح أهل العرف ينبغى أن يكون موضوعاً له فى اصطلاح حتى يكون حقيقة عرفية، فعلم منه أن اللفظ المستعمل فيما وضح له لا يجب أن يكون حقيقة وإن كان معنى الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، وفيه يخرج المجاز، لأن تعيين اللفظ فيه للدلالة على معنى لا بنفسه بل بقرينة، وذلك التعيين لا يسمى وضعاً لأن اللفظ الموضوع لمعنى قد يدل عليه بنفسه، وقد يدل عليه لا بنفسه بل بقرينة، لكن

---

(١) لأنها فى عرف الشرع حقيقة فى الأقوال والأفعال المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، أما فى عرف اللغة، فهى حقيقة فى الدعاء لا مجاز.

باعتبارين، كدلالة اللفظ المنقول على المنقول إليه، فإنه يدل عليه بنفسه بالنسبة إلى الناقل، ويدل عليه بقرينة بالنسبة إلى أصل الوضع الأول السابق عليه، وكذا المنقول عنه لكن بالعكس من ذلك، وإذا كان كذلك فقد يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد حقيقة ومجازاً باعتبارين، فمن حيث إنه حقيقة يدل عليه بنفسه، ومن حيث إنه مجاز يدل عليه بقرينة، فعلم منه أن الحقيقة والمجاز ودلالة اللفظ الموضوع بنفسه وبقرينة يختلف بالاعتبار، وأن لا منافاة بين قولنا: فى تعريف الحقيقة يخرج عنه القسم الآخر من المجاز، وهو ما استعمل فيما وضع له، وبين قولنا: إن المجاز ليس بموضوع، وإن تعريف الوضع لا ينتقض بأحد قسمى المجاز والموضوع، فإنه موضوع ولا يدل بنفسه، قوله: دون الكناية[1] والمشترك، أى خرج عن الحد المذكور المجاز دون الكناية والمشترك، أما الكناية فلأن دلالتها لا بقرينة كما مر فى أول البيان.

وفيه نظر: لأن دلالتها بقرينة حال، ولا يلزم من عدم القرينة اللفظية عدم القرينة مطلقاً، ولأن الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له، فاستعمال اللفظ فى لازم ما وضع له من حيث هو لازم ما وضع له لا يكون استعمالاً فيما وضع له بل فى غير ما وضع له. وقال الزمخشرى: الكناية أن تذكر الشىء بغير لفظه الموضوع له، فحينئذ لابد لها من قرينة يصح معها الانتقال إلى المراد؛ لأنه لو لم يكن قرينة أصلا لم يتجاوز الفهم عن الموضوع له إلى غيره ضرورة، ولو قيل: المراد بنفسه فى تعريف الوضع، أى لا بقرينة المجاز لاستلزام الدور بين تعريف الوضع وتعريف المجاز لتوقف معرفة كل منهما على معرفة الآخر حينئذ؛ لأن كلا

---

(١) نسخة التلخيص التى اعتمدت عليها فيها دون المشترك فقط، وهذا ما سار عليه كثير من شراح التلخيص وفى مقدمتهم السعد وابن يعقوب، ولذا يقول السعد فى المختصر: وفى كثير من النسخ بدل قوله: دون المشترك، دون الكناية وهو سهو، وبهاء الدين السبكى سار على ما ذكره الخلخالى، أى دون الكناية والمشترك، راجع الشروح جـ٤ صـ١٢.

منهما مأخوذ فى تعريف الآخر حينئذ، وإن قيل: المراد من قوله: بنفسه، أى بلا قرينة لفظية فدخول الكناية فيه ظاهر لأن قرينتها حالية، وأما خروج المجاز عنه فيتوقف على أن قرينته لا تكون إلا لفظية، وليس كذلك، لجواز أن تكون قرينتها غيرها أيضاً كما سيأتى، والحق أن الكناية على التعريف المذكور للوضع، وعلى التعريف الذى ذكره صاحب المفتاح[1] للوضع ليست بموضوعة، فلا تكون حقيقة ولا مجازاً[2] كما سيأتى.

وأما المشترك[3]، فلأن عدم دلالته على أحد معنييه على التعيين بلا قرينة لعارض الاشتراك لا ينافى تعيينه للدلالة عليه بنفسه، لأن من عين لفظاً لمعنى ليدل عليه إن قصد حالة التعيين بتعيينه بإزائه بنفسه فهذا التعيين هو الوضع سواء دل عليه بنفسه عند الاستعمال أو دل عليه لا بنفسه، وإن قصد حال التعيين تعيينه بإزائه بالقرينة فهذا التعيين لا يسمى وضعاً، وذهب صاحب المفتاح[4] إلى أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة، كاستعمال الأسد فى الهيكل المخصوص، أو القرء فى أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما، فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً إلى الوضعين، أما إذا خصصته بواحد إما صريحاً مثل أن تقول: القرء بمعنى الطهر، وإما استلزاماً كقولك: القرء لا بمعنى الحيض فإنه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بإزائه بنفسه، ثم قال فى موضع آخر: وأما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة فى دلالته على ما هو معناه فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم

---

(١) المفتاح صـ١٦٩.

(٢) اعترض على ذلك بهاء الدين السبكى فقال بعد شرحه لقوله: دون الكناية ظهر أن ما ذكره الخطيبى من الاعتراض على المصنف والجواب، وقوله: إن الكناية لا حقيقة ولا مجاز بعيد عن الصواب لا حاصل له، جـ٤ صـ١٣ شروح.

(٣) المراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعدداً، اتحد واضعه أو تعدد.

(٤) المفتاح صـ١٧٠.

تحصيل معنى المشترك الدائر بين وضعين.

قال المؤلف[١]: وفيما ذكره نظر: لأنا لا نسلم أن معناه الحقيقى ذلك، وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه؟ ثم قوله: إذا قيل القرء بمعنى الطهر، أو لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر، فإن القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية، وكل من قوله: بمعنى الطهر، وقوله: لا بمعنى الحيض قرينة.

قلت: هذا مدفوع بأن اللفظ المشترك بالنسبة إلى كل واحد من المعنيين لا بعينه لا يسمى مشتركاً؛ لأنه ليس موضوعا لشيء منهما بهذا الاعتبار، ولا بالنسبة إلى كل واحد منهما بعينه بالاتفاق، فإذن لا واحد من المعنيين بعينه، أو لا بعينه معنى اللفظ المشترك من حيث هو المشترك، بل إنما يسمى مشتركا بالنسبة إليهما غير مجموع بينهما من حيث إنه مجموع وهو فى دلالته عليهما غير مجموع بينهما لا يحتاج إلى قرينة البتة؛ لأن دلالته عليها هى كونه بحيث متى أدرك فهما منه عند العلم بتعيينه لهما، وهذه الدلالة لا تحتاج إلى قرينة، بل المحتاج إلى القرينة تعيين أحد المعنيين عند السامع، وهو ليس معنى المشترك من حيث هو المشترك، وهذا هو معنى كلام صاحب المفتاح فى أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما وهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منتسباً إلى الوضعين، وأما معنى قوله: فإنه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين، فقيل: هو أنه إذا خصصت القرء بواحد من معنييه، وقلت: القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض فكذلك (لا يحتاج)[٢] عن الوضع الحقيقى؛ لأنك بعد هذا التخصيص إذا قلت: القرء لا يفهم منه حينئذ إلا الطهر، وينتصب لفظ القرء حينئذ دليلاً دالاً بنفسه على الطهر لا حالة التخصيص فإنه وإن كان لا يفهم منه حينئذ إلا الطهر أيضا لكن لا يصح أنه حينئذ

---

(١) بغية الإيضاح جـ٣ صـ٨٦.

(٢) فى (أ) لا يخرج.

ينتصب دليلاً دالاً بنفسه؛ لأنه ليس دالا بنفسه لوجود القرينة، وهى بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض معه، فلا يكون دالا بنفسه كما لم يكن أسد فى (أسد يرمى) دالاً بنفسه، والفرق بين القرينتين بأن "يرمى" قرينة للدلالة، ويخرج الأسد عن الحقيقة، وبمعنى الطهر قرينة لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة، إذ القرء دلالة إجمالية على الطهر، وبالقرينة يزول الإجمال، ويتبين المراد، ولا يخرجه عن الوضع والحقيقة، وإذا اصطلح على أن ما عدا القرائن المجازية لا يخرج الكلمة عن كونها دالة بنفسها فعلى هذا دخول الكناية فى تعريف الوضع المذكور ظاهر، ويدخل فيه أيضاً.

اعلم أن خروج المجاز الذى هو غير الاستعارة عن تعريف الوضع بقيد قوله: "بنفسه" ظاهر، أما معرفة خروج الاستعارة عنه فيتوقف على تحقيق معنى الوضع، فإن قيل: معنى الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه من غير تأويل فلا تكون الاستعارة موضوعة؛ لأن فيها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فرداً من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه، وإن قيل: الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه كما ذكر فهو أعم من أن يكون بتأويل أو لا بتأويل، فتكون الاستعارة موضوعة، وتكون قسما من قسمى الوضع[1] وهو أن يكون بتأويل، وما هو بتأويل يسمى وضعاً ادعائيا، وما هو بلا تأويل يسمى وضعاً حقيقياً، ولفظ الوضع إذا أطلق يتبادر إلى الذهن الفهم الحقيقى لغلبة استعماله فيه، فإن قيل: الاستعارة خرجت عن تعريف الوضع بقوله: بنفسه فإن التعيين فيها للدلالة لا بنفسه بل بقرينة.

قلت: إنما خرجت عن تعريف الوضع الحقيقى بقيد نحو قوله: بلا تأويل لا عن تعريف مطلق الوضع، وأن قيد بنفسه لا يخرجها عنه؛ لأن تعيين اللفظ فيها

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: وفيما قاله نظر، وإنما ألجأه إلى ذلك أنه قصد أن يجعل هذا مقدمة للجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى الذى سيأتى فى أواخر الباب.

للدلالة بنفسه بحسب الادعاء المذكور، ونصب القرينة فيها لتعيين الدلالة لا ينـافى كونها موضوعة كما فى المشترك، فإن المستعير يدعى أن أفـراد جـنس الأسـد قسمان: متعارف وغير متعارف فبحسب الادعاء لا يخرج إلـى نصـب القرينـة، ونصبها إنما كان لنفيها المتعارف لتعيين ما أنت تستعمل فيه لفظ الأسـد لا لنفيهـا الأسد مطلقا، وإلا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا تكون استعارة، وعلى هذا يكـون معنى قولهم: إن المجاز ليس بموضوع أنه ليس بموضوع بوضع حقيقى لا مطلقا.

والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد. وقد تأوله السكاكى والمجاز مفرد ومركب.

أما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت لـــه فـــى اصـــطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، فلابد من العلاقة ليخـــرج الغلـــط والكناية، وكل منهما لغوى وشرعى وعرفى خاص أو عام، كأسد للسبع والرجـــل الشجاع، وصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء، وفعل للفظ والحـــدث ودابـــة لـــذى الأربع، والإنسان.

(**والقول بدلالة اللفظ) إلى آخره.**

اعلم أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء نسبته إليهما يمتنـــع لاستحالة الترجيح بلا مرجح، فيلزم الاختصاص بأحدهما، والاختصاص لكونه أمراً ممكناً لا يقتضى مؤثراً مخصصاً، وذلك إما ذات اللفظ أو غيرها، وغيرها إمـــا الله تعالى أو غيره، وتفصيل القول فى المذاهب فيه، والأدلة عليها والاعتراضات مـــع الأجوبة ذكرناها فى شرح أصول ابن الحاجب، وهو القول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد[١] لاقتضائه أن يمتنع نقله إلى المجاز، وجعله علمـــا، ووضـــعه للمتضـــادين كالجون للأسود والأبيض؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير، وأن نعرف معنى كل لفظ أدركناه، وليس كذلك.

وقد تأول (القول)[٢] بدلالة اللفظ لذاته صاحب المفتاح[٣] على أنه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خـــواص بهـــا تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة، والتوسط بينهما[٤]، وغير ذلك مستدعية

---

(١) صاحب هذا الرأى هو سليمان بن عباد الصيمرى من المعتزلة.
(٢) لفظ القول ساقط من الأصل.
(٣) المفتاح صـــ١٦٩.
(٤) انظر الصحاح جـــ٢ صـــ٦١٩، جـــ٢ صـــ٩٨٨.

أن العالم بها إذا أخذ فى تعيين شىء منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشىء من غير أن يبين، والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشىء حتى يبين وأن للتركيبات كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان[١] والحيدى[٢] وفعل مثل شرف[٣] وغير ذلك خواص أيضا فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف، وفى ذلك نوع تأثير لا نفس الكلم فى اختصاصها بالمعانى، وأشار بذلك إلى أن دلالة اللفظ على المعنى إنما كانت لمناسبة ذاتية بينه وبينه.

المجاز

والمجاز مفعل[٤] من الجواز وهو العبور، واللفظ إذا استعمل فى غير ما وضع له فقد تعدى موضعه الأصلى، ويحتمل أن يكون المجاز مصدراً ميمياً أطلق وأريد به الجائز، واعتبار المعنى فى التسمية يغاير اعتبار المعنى فى الوصف، كتسمية إنسان له حمرة بأحمر، فإن الأول لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى، واعتبار المعنى فى الثانى لصحة إطلاقه عليه، فاعتبار المعنى فى الأول علة الترجيح لا علة التسمية والإطلاق، واعتبار المعنى فى الثانى علة الإطلاق فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى فى غير المسمى والمجاز الذى هو غير المجاز العقلى فإنه قد مر قسمان: مفرد، ومركب ولم يذكر للمجاز اللغوى حداً شاملاً لهما يحتمل أن يكون بناء على أنه انقسم بقسمين مختلفين بالحقيقة وجمعهما لا يمكن فى حد واحد.

---

(١) فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية فيناسب ما فيه حركة، ولذا وضع لضرب الذكر، ونزوه على الأنثى، وهو من جنس الحركة.

(٢) أى الحمار الذى يحيد، أى يميل عن ظله لنشاطه.

(٣) أى التى تدل على الطبائع والسجايا.

(٤) من جاز المكان يجوزه، إذا تعداه، قلبت فيه الواو ألفا بعد نقل حركتها للساكن قبلها، أو من جاز المكان: سلكه على ما فسره الجوهرى وغيره، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه...إلخ.

قلت: يمكن أن يحد المجاز اللغوى، أى المقابل للعقلى أعم من أن يكون لغويا أو شرعيا أو عرفيا بما يشملهما.

فيقال: المجاز لفظ[١] مستعمل إلى آخره، ثم يحد كل واحد منهما على انفراده، لا يقال: يدخل فيه المجاز العقلى، لأن المجاز فيه فى الإسناد وهو ليس بلفظ.

أما المجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، فقوله: الكلمة: يخرج المجاز المركب والمجاز العقلى[٢]، وقوله: المستعملة، يخرج غير المستعمل فإنه لا يوصف بكونه مجازاً كما لا يوصف بكونه حقيقة، وقوله: فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب: يخرج الحقيقة، ويتناول أقسام المجاز الثلاثة: اللغوى والشرعى والعرفى، وإن كانت حقائق فى الجملة، ولا ينتقض تعريفه بالحقيقة، وقوله: على وجه يصح أى الاستعمال فى غير ما وضعت له على وجه يكون موافقا لما يدعيه الواضع من حصول العلاقة المعتبر نوعها فى اصطلاح التخاطب وإلا كان الاستعمال ابتداء وضع آخر فكان اللفظ مشتركا أو مرتجلا[٣] لا مجازا يخرج عنه الغلط، وقوله: مع قرينة عدم إرادته، أى إرادة ما وضعت له يخرج الكناية، لأنه لا يمتنع فيها إرادة ما وضعت له مع إرادة غيره كما مر[٤]، ويخرج عنه الغلط أيضا، وقوله: فلابد من العلاقة تفريع على قوله: على وجه يصح، أى فلابد وأن يكون بين معنى المجاز والوضع لأول مناسبة وهى المناسبة التى ذكرها

---

(١) أو قول كأن يقال فى تعريف الإنسان والفرس: الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة... إلخ.

(٢) قال بهاء الدين السبكى: فلم يدخل المجاز، لا كما قال الخطيبى: إنه أخرج بها المركب، فإن الجنس لا يخرج به جـ٤ صـ٢١.

(٣) المرتجل هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شيء، كسعاد، وأدد، وأسد.

(٤) فى حصر أبواب علم البيان.

أهل اللغة[١]، لا المناسبة المطلقة، وإلا لزم أن يصح إطلاق كل لفظة على كل معنى لوجود مصحح الإطلاق، وهو حصول مناسبة ما، أى مناسبة كانت، وليس كـذلك، وكل من الحقيقة والمجاز المذكورين لغوى وشرعى وعرفى خاص أو عام، قوله: خاص أو عام يتعلق بقوله: عرفى، فالحقيقة لغوية وشرعية وعرفيـة خاصـة أو عامة؛ لأن الحقيقة تستدعى صاحب وضع، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغويـة، وإن كان واضعها الشارع فشرعية، وإلا فعرفية، والعرفية إن تعين صاحبها نسبت إليه كقولنا: نحوية وكلامية، وإلا بقيت مطلقة. مثال اللغوية لفظ أسد إذا اسـتعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص، ومثال الشـرعى لفـظ صـلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى العبادة المخصوصة، ومثال العرفية الخاصـة لفظ فعل إذا استعمله المخاطب بعرف النحو[٢] فى الكلمـة المخصوصـة، ومثـال العرفية العامية لفظ دابة إذا استعمله المخاطب بالعرف العام فـى ذى الأربـع[٣]، وكذلك المجاز المفرد لغوى وشرعى وعرفى خاص أو عام، مثال اللغوى لفظ أسد إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الرجل الشجاع، ومثال الشرعى لفظ صـلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الخاصة فى الحديث، ومثال العرفى العام لفظ دابة إذا استعمله المخاطب بعرف العام فى الشاة أو فى الإنسان[٤].

---

(١) أى الأمر الذى به الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى، وبه الانتقال مـن الأول إلى الثانى كالمشابهة فى مجاز الاستعارة، وكالسببية والمسببية فى المجاز المرسل...إلخ.

(٢) وهو ما دل على معنى فى نفسه واقترن بزمان.

(٣) أى لذى القوائم الأربع المعهود، وهو الحمار والبغل والفرس، وهى فى اللغة اسم لكل مـا يدب على الأرض.

(٤) قال ابن يعقوب: والعلاقة بين السبع والشجاعة المشـابهة، وبـين العبـادة المخصوصـة والدعاء اشتمالها عليه، وبين اللفظ المخصوص والحدث دلالته عليه مع الزمان، وبين الإنسان وذوات الأربع مشابهته لها فى قلة التمييز..إلخ.

والمجاز مرسل إن كانت العلاقة غير المشابهة وإلا فاستعارة، وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فهما مستعار منه ومستعار له، واللفظ مستعار.

المجاز المفرد ضربان

(والمجاز المرسل إن كانت العلاقة)...إلى آخره.

ما يشعر به ظاهر كلام المؤلف ههنا هو أن هذا التقسيم للمجاز المفرد لا للمجاز مطلقا لأنه ذكره بعد أن قسم المجاز إلى مفرد ومركب، وأخر بحث المركب عن الكلام في المجاز المفرد، وذكر في أثناء الكلام فيه، وإن كان يحتمل احتمالا غير ظاهر أن هذا التقسيم للمجاز مطلقا من غير تقييده بالمفرد لأنه لم يقيده به، فإن كان التمثيل على سبيل الاستعارة فهو استعارة عند المؤلف، وأريد دخوله في تعريفه ههنا لم يقيد مورد القسمة بالمفرد ليدخل التمثيل على سبيل الاستعارة فيه، وإن كانت الاستعارة أخص من المجاز مطلقا، وإلا قيد به، وما يشعر به كلامه في التلخيص والإيضاح هو أن التمثيل على سبيل الاستعارة سمى بهذا الاسم، أو بالتمثيل مطلقا كما سيأتي ولم يسمه استعارة، ولم يطلق عليه الاستعارة مطلقا، وعلى أن المورد مقيد بالمفرد نقول:

المجاز ضربان: مرسل واستعارة، لأن العلاقة المصححة لكونه مجازاً إن كانت غير المشابهة، وهي تشبيه معناه بما هو موضوع فهو مرسل، وإلا فاستعارة، فالاستعارة مجاز مفرد تكون العلاقة بينه وبين الوضع الأول تشبيه معناه بما هو موضوع له، والمرسل مجاز مفرد تكون العلاقة بينهما غير المشابهة، وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فالاستعارة على الأول هي الكلمة، وعلى الثاني هو استعمالها، ويسمى المشبه به مستعارا منه، والمشبه مستعارا له، واللفظ مستعارا، وعلى كون الاستعارة اسماً للفظ لا يشتق منها لكونها اسما للفظ، لا للحدث، وعلى كونها اسما للاستعمال يشتق منها لكونها اسماً للحدث،

وقد يطلق لكن مع قيد بالكناية معها أو مع تخييلية على التشبيه أو الإثبات اللـــذين ذكرهما المؤلف كما سيأتى.

والمرسل كاليد فى النعمة والقدرة، والراوية فى المزادة، ومنه تسمية الشىء باسم جزئه كالعين فى الربيئة وعكسه كالأصابع فى الأنامل.

وتسميته باسم سببه نحو: رعينا الغيث، أو مسببه نحو: أمطرت السماء نباتا.

أو ما كان عليه نحو: **﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾** أو ما يئول إليه نحو: **﴿إنى أرانى أعصر خمرا﴾** أو محله نحو: **﴿فليدع ناديه﴾** أو حاله نحو: **﴿وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله﴾** أى فى الجنة أو آلته نحو: **﴿واجعل لى لسان صدق فى الآخرين﴾** أى ذكراً حسنا

المجاز المرسل وعلاقاته

١- السببية

(**والمرسل كاليد**) إلى آخره.

والضرب الأول من المجاز المرسل وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ما يلابس غير التشبيه كاليد إذا استعملت فى النعمة لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويشترط أن يكون فى الكلام إشارة إلى المولى لها، فلا يقال: اتسعت اليد فى البلد، واقتنيت يداً كما يقال: اتسعت النعمة فى البلد واقتنيت النعمة، وإنما يقال: جلت يده عندى، وكثرت أياديه لدى، وكاليد إذا استعملت فى القدرة لأنه أكثر ما يظهر سلطانها فى اليد، وبها يكون البطش[1] والضرب والقطع والأخذ والدفع والوضع والرفع وغير ذلك من الأفعال التى تنبئ عن وجوه القدرة ومكانها، وأما اليد فى قوله عليه السلام: «**المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم**»[2] فقيل: استعارة،

---

(١) البطش: السطوة والأخذ بالعنف.

(٢) هذا حديث رواه أبو داود فى كتاب الجهاد صـ١٤٧، وابن ماجة ديات صـ٣١،=

والمعنى أن مثلهم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة، فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضا وأن تختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين؛ لأن كلمة التوحيد جامعة لهم.

وفيه نظر، لأن قوله: (وهم يد) تشبيه لا استعارة لأنه ذكر فيه طرفا التشبيه، وفى الاستعارة ذكر أحدهما.

٢- المجاورة

وكالراوية للمزادة[١] مع كونها للبعير الحامل لها لحمله إياها.

٣- الجزئية

ومن المجاز المرسل تسمية الشىء باسم جزئه كالعين فى الربيئة[٢] لكون الجارحة المخصوصة هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة؛ إذ ما عداها لا يغنى شيئا مع فقدها، فصارت كأنها الشخص كله وعليه قوله تعالى: **﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾**[٣] أى صلّ، ونحو: **﴿لَا تَقُمْ فِيهِ﴾**[٤] أى لا تُصلّ، أطلق القيام الذى هو أحد أركان الصلاة، وأرادها، وقول النبى عليه السلام: «**من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه**»[٥] أى من صلّى.

=والنسائى جـ١٠ صـ١٤.

(١) الراوية: البعير والبغل والحمار الذى يستقى عليه، والمزادة بفتح الميم والجمع مزايد: ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة التى تسمى راوية، وقال أبو عبيدة: المزادة: سقاء من ثلاثة جلود تجمع أطرافها طلبا لتحملها كثرة الماء، فهى سقاء الماء خاصة، وانظر لسان العرب جـ٣ صـ١٩٩، والصحاح جـ١ صـ٤٧٩، وظاهر كلام السكاكى أنها من إطلاق السبب على المسبب، لأن الراوية سبب لحمل المزادة صـ١٧٣ المفتاح.

(٢) تطلق الربيئة على الرقيب والجاسوس، من ربأ القوم: استطلع حركاتهم.

(٣) سورة المزمل الآية ٢، وانظر الكشاف جـ٣ صـ٢٨٠.

(٤) سورة التوبة الآية ١٠٨.

(٥) حديث صحيح رواه البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجة=

٤- الكلية

قوله: عكسه أي: ومن المجاز المرسل عكسه، أي عكس ما ذكر وهو تسمية الجزء باسم الكل، كالأصابع في الأنامل في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾[1] أي أناملهم.

ومنه تسمية الشيء باسم سببه، أي تسمية المسبب باسم السبب نحو: رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث.

٥- المسببية

ومنه تسمية الشيء أي السبب باسم المسبب نحو: أمطرت السماء نباتاً، أي غيثاً مسبباً للنبات.

٦- باعتبار ما كان

ومنه تسمية الشيء باسم ما كان عليه، كقوله تعالى: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[2] أي الذين كانوا يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ؛ لأن اليتيم هو طفل بلا أب.

٧- باعتبار ما يكون

ومنه تسمية الشيء باسم ما يئول إليه كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[3] فسمى العصير خمرا باعتبار ما يئول إليه.

٨- المحلية

ومنه تسمية الشيء أي الحالّ باسم المحل كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَه﴾[4] أي أهل ناديه، فإن النادي محل أهله.

=والدارمي، ومالك.

(١) سورة البقرة الآية ١٩.

(٢) سورة النساء الآية ٢، وانظر الكشاف جـ١ صـ٣٧٣.

(٣) سورة يوسف الآية ٣٦، وانظر الكشاف جـ٢ صـ١٣٦.

(٤) سورة العلق الآية ١٧، وانظر الكشاف جـ٣ صـ٣٥٠.

٩- الحالية

ومنه تسمية الشيء أى المحلّ باسم الحالّ كقوله تعالى: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾**[١] أى ففى الجنة التى هى محل الرحمة.

١٠- الآلية

ومنه تسمية الشيء باسم آلته كقوله تعالى: **﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾**[٢] أى ذكراً جميلا، وثناء حسنا، فسميا باللسان الذى هو آلتهما، وكذا غير ذلك[٣] مما بين اللفظ وبين ما هو موضوع له تعلق سوى التشبيه.

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٧، وانظر الكشاف جـ١ صـ٣٤٢.

(٢) سورة الشعراء الآية ٨٤، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٤٢٨.

(٣) انظر عروس الأفراح جـ٤ صـ٤٢-٤٥ شروح.

والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية لتحقق معناها حساً أو عقلاً كقوله:

لدى أسد شاكى السلاح مقذف ... ...

أى رجل شجاع.

وقوله تعالى: **﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾** أى الدين الحق.

الاستعارة

(والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية) إلى آخره.

الضرب الثانى من المجاز: الاستعارة، وهى ما كانت علاقته تشبيه معناه[1] بما وضع له، والأكثر أن الاستعارة تطلق ولا تقيد بشىء[2]، وقد تقيد الاستعارة بالتحقيقية لتحقق معناها يريد معنى المشبه حسا أو عقلا، أما الحسى فكقوله[3]:

لدى أسد شاكى السلاح مقذف   له لبد أظفاره لم تقلم

أى رجل شجاع وهو محسوس، يقال: رجل شاكى السلاح إذا كان ذا شوكة[4] وحد فى سلاحه، ورجل مقذف أى: كثير اللحم كأنه قذف باللحم[5] واللبد جمع اللبدة، وهى الشعر المتراكب بين كتفيه، والقلم: الظفر.

وأما العقلى فكقوله: أبديت نوراً، وأنت تريد حجة، فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حس، إذ المفهوم من الألفاظ هو الذى ينور القلب ويكشف

---

(١) المراد بمعناه: المعنى المجازى، وهو مدلول المشبه.

(٢) وعلى ذلك تكون قد للتقليل، والدسوقى يرى أنها للتحقيق هنا جـ٤ صـ٤٦ شروح.

(٣) البيت من (الطويل)، وهو من معلقة زهير بن أبى سلمى، انظر شرح ديوانه لثعلب صـ٣١.

(٤) أصله شائك، فقلب قلبا مكانيا، لأنه من شاك يشاك شوكا.

(٥) أو قذف به فى الحروب، ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تهوله.

من الحق لا الألفاظ أنفسها(١)، وعليه قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾(٢) أى الدين الحق، وأما قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾(٣) فيحتمل أن تكون عقلية بأن يستعار اللباس لما يغشى الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، ثم يطلق اللباس ويراد به ذلك (٤)، وأن تكون حسية بأن يستعار اللباس لما يلبسه الإنسان عند جوعه وخوفه من امتقاع اللون ورثاثة الهيئة(٥).

---

(١) انظر أسرار البلاغة صـ٧٣.

(٢) سورة الفاتحة الآية ٦.

(٣) سورة النحل الآية ١١٢.

(٤) هذا رأى الزمخشرى، راجعه فى الكشاف جـ٢ صـ٢١٩.

(٥) هذا ظاهر كلام السكاكى حيث قال: الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل، وإن كان يحتمل عندى أن يحمل على التحقيق وهى أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة صـ١٧٩ المفتاح.

ودليل أنها مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا للأعم منهما وقيل: إنها مجاز عقلى، بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى، لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له، ولهذا صح التعجب فى قوله:

قامت تظللنى من الشمس نفس أعز على من نفسى

قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس

والنهى عنه فى قوله:

لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر أزراره على القمر

ورد بأن الادعاء لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له، وأما التعجب والنهى عنه فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة.

الاستعارة مجاز لغوى لا عقلى

واختلفوا فى أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى. والدليل على أنها مجاز لغوى أن الاستعارة، أى الكلمة المستعارة موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا لأمر أعم منهما كالأسد، فإنه موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع مطلقا؛ لأنه لو كان موضوعاً للرجل الشجاع لكان استعماله فيه من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، ولو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان وصفاً لا اسم جنس، وإذا كان الأسد للسبع المخصوص لا غير واستعمل فى غيره يكون مجازاً لغويا نظراً إلى استعماله فى غير ما هو له عند التحقيق، ولناصر القول الثانى أن يمنع الدليل المذكور بأن يقول: لا نسلم أنه لو كان موضوعاً للرجل الشجاع لكان استعمال فيه من جهة التحقيق، إذ الوضع أعم منهما كما مر قوله: ولو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان

وصفاً، لا اسم جنس[1].

قلنا: وصف بحسب الادعاء واسم الجنس بحسب التحقيق.

وقيل: الاستعارة مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فيها فى أمر عقلى لا لغوى، لأن الاستعارة أى الكلمة لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لأن نقل الاسم وحده لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كيزيد، ويشكر استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة لأنه لا بلاغة فى إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، وإذا نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى كان الاسم مستعملاً فيما وضع له، ولادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به واستعمال اسمه فيه استعمالاً فيما وضع له صح التعجب فى قوله[2]:

قامت تظللنى من الشمس ... نفس أعز على من نفسى

قامت تظللنى ومن عجب ... شمس تظللنى من الشمس

فإن صحة التعجب من تظليل شمس من الشمس إنما يكون إذا جعل الشمس المظلل داخلا فى جنس الشمس وفرداً من أفراده، إذ مع اعتراف أنه آدمى لا يصح التعجب من تظليله من الشمس.

---

(١) أجاب على هذا الاعتراض بهاء الدين السبكى جـ٤ صـ٥٩ شروح.

(٢) البيتان من (الكامل)، وهما لأبى الفضل محمد بن الحسين بن العميد، إمام الكتاب فى القرن الرابع الهجرى، وإليه تنسب الطريقة الكتابية التى راجت عند كتاب عصره. يصف بهما غلاما جميلا قام على رأسه يظلله من الشمس وقيل: هما لرزق الله بن عبد الوهاب التميمى الواعظ فى ولده العباس، وقال ياقوت فى معجم الأدباء: كان أبو إسحاق الصابى واقفا بين يدى عضد الدولة وعلى رأسه غلام تركى جميل فكان يظلله من الشمس، فقال للصابى: هل قلت شيئا يا إبراهيم؟ فقال البيتين مع تغيير فى بعض الألفاظ، انظر معاهد التنصيص جـ٢ صـ١١٣، وهما فى الأسرار صـ٣٤٥، والطراز جـ١ صـ٢٦٥، وحسن التوسل صـ٢٣، والمفتاح صـ١٧٥، والإيضاح جـ٣ صـ١١٥ بغية، وشروح التلخيص جـ٤ صـ٦٣.

وصح النهى عن التعجب فى قوله(١):

لا تعجبوا من بلى غلالته ... قد زر أزراره على القمر

فإن النهى عن التعجب إنما يصح إذا جعل المشبه الممدوح داخلا فى جنس القمر حتى لو بلى غلالته يكون موضع نهى عن التعجب لأنه مع الاعتراف بأنه آدمى لا يكون موضع نهى عن التعجب من بلى غلالته اللامسة لبدنه، الغلالة: شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً، قد زر: أى شد، والأزرار جمع زر بالكسر وهى جوز كره. ورد هذا القول بأن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الكلمة إنما وضعت للشجاعة فى تلك الجثة المخصوصة، والمشبه ليس كذلك. وأما التعجب والنهى عنه فى البيتين فلبناء الاستعارة على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة(٢).

ولصاحب القول الثانى أن يرد الرد المذكور بأن قوله: (إن الكلمة إنما وضعت للشجاعة فى تلك الجثة المخصوصة، والمشبه ليس كذلك) مسلم، لكن لا يلزم منه نفى وضع الكلمة للمشبه مطلقا، بل يلزم منه نفى وضعها له وضعاً حقيقياً، وتناسى التشبيه فى الاستعارة، وجعل المشبه نفس المشبه به قضاء لحق المبالغة هو الموجب للوضع ادعاء، فإن قيل: إصرار المتكلم على ادعاء الأسدية للرجل ينافى نصبه قرينة مانعة من أن يراد بها السبع المخصوص، أجيب بأنه لا منافاة لما مر(٣).

---

(١) البيت من (المنسرح)، وقائله: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن طباطبا العلوى المتوفى سنة ٣٢٢هـ، والبيت فى الأسرار صـ٣٤٨، والمفتاح صـ١٧٥، والطراز جـ١ صـ٢٠٣، والإيضاح جـ٣ صـ١١٥ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٢٩، والشروح جـ٤ صـ٦٤. بلى غلالته: رثاثتها وخلقها.

(٢) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا.

(٣) انظر المفتاح صـ١٧٦، وبغية الإيضاح جـ٣ صـ١١٦.

وتفارق الكذب بالبناء على التأويل، ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر، ولا تكون علما لمنافاته الجنسية إلا إذا تضمن نوع وصفية كحاتم.

الفرق بين الاستعارة والكذب

والفرق بين هذه الدعوى فى الاستعارة، وبين الكذب بعد اشتراكهما فى إثبات المعنى للشيء، والحال أنه منتف عنه بأن بناء الدعوى فى الاستعارة على التأويل[١]، وهو ما ذكر، وعلى نصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر بخلاف الكذب، فإن الكاذب فيه يتبرأ عن التأويل، ولا ينصب دليلا على خلاف زعمه.

ولمبنى الاستعارة على إدخال المستعار له فى جنس المستعار منه يمتنع أن تكون الاستعارة فى الأعلام[٢] فلا تكون الاستعارة علماً لمنافاة العلم الجنسية لأنها تقبل التعدد فى مفهومها والعلم لا يقبل التعدد، وإلا لم يكن علماً، وإذا لم يكن العلم قابلاً للتعدد لا يمكن إدخال شيء فى جنس العلم بأنه فرد من أفراده فلم يكن فيه الاستعارة، اللهم إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب أمر خارج عن نفس مفهوم العلم كتضمن اسم حاتم الجود[٣]، ومادر البخل[٤]،

---

(١) أى تأويل دخول المشبه فى جنس المشبه به، ثم أطلق لفظ المشبه به على المشبه ولا تأويل فى الكذب، وبهذا يرد على الظاهرية الذين يدعون أن المجاز كذب وينفون وقوعه فى كلام رب العزة جل وعلا.

(٢) المراد: الأعلام الشخصية؛ لأن الأعلام الجنسية فيها عموم كأسماء الأجناس فتصح الاستعارة فيها، وهذا كقولك: رأيت أسامة له لبد يحارب.

(٣) حاتم فى الأصل اسم فاعل من الحتم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى، انظر أخباره فى مجمع الأمثال جـ١ صـ١٦٦.

(٤) هو رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة، ضرب به المثل فى البخل، فقيل: أبخل من مادر، وسمى مادراً لأنه سقى إبلا له من حوض، فلما فرغت الإبل من الشرب بقى فى أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه، ومدر الحوض به، أى حرك ماءه به بخلا وخوفا من أن يستقى=

وما شابههما[1]، فإنه يصح فيه الاستعارة باعتبار ذلك النوع عن الوصفية لأنه بذلك الاعتبار يقبل التعدد فيصح إدخال شىء فيه.

=من حوضه أحد. انظر مجمع الأمثال جـ١ صـ١٠٠، وحاشية الدسوقى جـ٤ صـ٧١ شروح.

(١) كتضمن سحبان الفصاحة، وباقل الفهاهة.

وقرينتها إما أمر واحد كما فى قوله: رأيت أسداً يرمى، أو أكثر كقوله:

فـــإن تعـــافوا العـــدل والإيمانـــا فـــإن فـــى أيماننـــا نيرانـــا

أو معان ملتئمة كقوله:

وصاعقة مـــن نصـــلة تنكفـــى بهـــا على أرؤس الأقران خمس ســحائب

قرينة الاستعارة

(وقرينتها إما أمر واحد) إلى آخره. لما كانت الاستعارة مجازا وكل مجاز لابد له من قرينة فالاستعارة لابد لها من قرينة، فقرينتها إما أمر واحد، أو أكثر من أمر واحد، فالأول كقولك: رأيت أسداً يرمى، فإن قولك: يرمى قرينة الاســتعارة، وهى واحدة.

والثانى كقول بعض العرب[1]:

فـــإن تعـــافوا العـــدل والإيمانـــا فـــإن فـــى أيماننـــا نيرانـــا

أى سيوفاً تلمع كأنها شعل نيران، قوله: فـــإن تعـــافوا العـــدل، أى: فـــإن تكرهوا[2]، باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل، وتعلقه بالإيمان قرينة لإرادة السيوف لدلالته على أن جوابه أنهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف، وقـــد تكـــون

---

(١) البيت من (الرجز)، ولم أر أحدا نسبه إلى قائله، قال فى معاهد التنصيص جـ٢ صـ١٣١: هذا البيت لبعض العرب، وكذلك فى الإيضاح جـ٣ صـ١١٩، والبيـت فـى دلائـل الإعجـاز صـ٢٠٥، والمطول صـ٣٦٣، والشروح جـ٤ صـ٧٢.

(٢) مأخوذ من عاف يعاف بمعنى كره، والإيمان فى الشطر الأول بكسر الهمزة هـو تصـديق النبى ﷺ فيما جاء به عن الله، والأيمان فى الشطر الثانى بفتح الهمزة: جمع يمين: يطلق على القسم، وعلى الجارحة المعلومة، والمعنى: إن تكرهوا العـدل والإنصـاف وتميلـوا للجـور، وتكرهوا التصديق بالنبى عليه السلام فإن فى أيدينا سيوفاً تلمع كالنيران تحاربكم وتلجئكم إلـى الطاعة.

قرينتها معانى ملتئمة بعضها مع بعض كقوله[١]:

وصاعقة مـن نصـلة تنكفـى بهـا على أرؤس الأقران خمس سحائب[٢]

وقوله: تنكفى: أى يرجع بها، والباء فى "بهـا" للتعديـة، وعنـى بخمـس سحائب: أنامل الممدوح، فذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: من نصله، فبين أنها مـن نصل سيفه، ثم قال: على أرؤس الأقران، ثم قال: خمس، فذكر عدد أصابع اليـد، فبان من مجموع ذلك غرضه، وهو تشبيه أنامل الممدوح بالسحائب علـى الوجـه المذكور.

---

(١) من قصيدة من (الطويل) للبحترى يمدح بها أبا سعيد محمـد الثغـرى مـن قـواد حميـد الطوسى، ورواية الديوان: من كفه، ويروى أيضا: على أرؤس الأعداء، وقال ابـن الأثيـر: إن هذا من النمط العالى الذى شغلت براعة معناه وحسن سبكه عن النظر فـى اسـتعارته، انظـر ديوان البحترى جـ١ صـ٢٧٩.

(٢) يروى: وصاعقة بالجر على أنها واو رب، ويروى بالرفع على أنه مبتـدأ خبـره جملـة تنكفى، والصاعقة فى الأصل نار سماوية سريعة الانقضاض تحدث فى الغالب رعـداً شـديداً، والمراد بها هنا الضربة القوية تحدث من سيف الممدوح، النصل: حد السيف، تنكفى: تنقلـب، الأقران: جمع قرن وهو الكفء والنظير.

وهى باعتبار الطرفين قسمان، لأن اجتماعهما فى شىء إما ممكـن نحـو: أحييناه فى قوله تعالى: **﴿أو من كان ميتا فأحييناه﴾** أى ضالاً فهديناه، ولتسم وفاقية، وإما ممتنع، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، لعدم غنائه، ولتسـم عناديـة ومنهـا التهكمية والتمليحية، وهما ما استعمل فى ضده، أو نقيضه لما مر نحو: "**فبشـرهم بعذاب أليم**".

تقسيمات للاستعارة

والاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين، أى المستعار منـه والمسـتعار لـه، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر آخر خارج عـن ذلك كله.

أقسامها باعتبار الطرفين

وأما باعتبار الطرفين فهى قسمان، لأن اجتماعهما فى شىء إما ممكـن أو ممتنع، ولتسم الأولى وفاقية، والثانية عنادية.

أما الوفاقية فكقوله تعالى: "**أحييناه**" فى قوله: **﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾**(١) فإن المراد بأحييناه: هديناه، أى: أو من كان ضالاً فهديناه، والهداية والحياة اللتـان هما الطرفان، أى المستعار منه والمستعار له، لا شك فى جواز اجتماعهمـا فـى شىء واحد(٢).

وأما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصـفة، وإن كانت موجودة لخلوها مما هو ثمرتها، والمقصود منها، وإذا خلت لم تسـتحق الشرف، كاستعارة اسم المعدوم للموجود إذا لم يحصل منـه فائـدة مـن الفوائـد المطلوبة من مثله فيكون مشاركاً للمعدوم فى ذلك، (أو اسم الموجود للمعـدوم إذا

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٢، وانظر الكشاف جـ١ صـ٥٦١.

(٢) أما استعارة "ميتا" للضال فمن العنادية؛ إذ لا يمكن اجتماعهما فى شىء.

كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودة حال عدمه، فيكون مشاركا للموجــود فــى ذلك)[١].

ومن العنادية ما استعمل فى ضد معناه، أو نقيضــيه بتنزيــل التضــاد، أو التناقض[٢] منزلة التناسب بوساطة تهكم أو تمليح على ما مر فى التشبيه نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣] فإنه استعمل التبشير فى ضد معناه الذى هو الإنذار ويخص هذا النوع باسم التهكمية والتمليحية[٤].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) الضدان هما: الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعــان، والنقيضــان: الأمــران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودى والآخر عدمى.

(٣) سورة آل عمران الآية ٢١، سورة التوبة الآية ٣٤، سورة الانشقاق الآية ٢٤.

(٤) التهكمية هى التى يقصد بها الهزء والسخرية بالمستعار له، والتمليحية هى التى يقصد بها الظرافة والإتيان بشىء مليح يستظرفه الحاضرون، وهما بمعنى، إلا أن الفارق بينهما من جهة أنه إن كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ فى ضد معناه الهزء والسخرية بــالمقول كانــت تهكمية، وإن كان الغرض الاستظراف كانت تمليحية.

وباعتبار الجامع قسمان: لأنه إما داخل فى مفهوم الطرفين نحو: "كلما سمع هيعة طار إليها" فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما، وإما غير داخل كما مر.

أقسام الاستعارة باعتبار الجامع

وأما باعتبار الجامع فهى قسمان:

أحدهما: ما يكون الجامع فيه داخلا فى مفهوم الطرفين كما جاء فى الخبر، «**كلما سمع هيعة طار إليها**»[1] فإن الطيران والعدو مشتركان فى أمر داخل فى مفهومهما وهو قطع المسافة بسرعة، ولكن الطيران أسرع من العدو، والهيعة: الصوت.

وثانيهما: ما يكون الجامع فيه غير داخل فى مفهوم الطرفين كقولك: رأيت شمساً وتريد إنسانا يتهلل وجهه، فالجامع بينهما التلألؤ، وهو غير داخل فى مفهومهما.

---

(١) تمام الحديث: «خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه، كلما سمع هيعة طار إليها، أو رجل فى شغفه فى غنيمة له، يعبد الله حتى يأتيه الموت» وانظر الإيضاح صـ ٢٩٠، والأسرار صـ٦٣.

وأيضا إما عامية، وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو: رأيت أسداً يرمى، أو خاصية، وهى الغريبة، والغرابة قد تكون فى نفس الشبه كقوله:

وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر

وقد تحصل بتصرف فى العامية كما فى قوله:

... ... وسالت بأعناق المطى الأباطح

إذ أسند الفعل إلى الأباطح دون المطى وأعناقها، وأدخل الأعناق فى السير.

تقسيم آخر باعتبار الجامع

والاستعارة تنقسم باعتبار الجامع أيضاً إلى عامية، وخاصية. والعامية هى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو: رأيت أسداً يرمى.

والخاصية هى الغريبة[1] التى لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة، والغرابة قد تكون فى نفس التشبيه كما فى تشبيه هيئة العنان فى موقعه من قربوس السرج بهيئة الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى فى قول الشاعر[2] يصف فرساً بأنه مؤدب:

وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر

الشكيم، والشكيمة فى اللجام: الحديدة المعترضة فى فم الفرس التى فيها

---

(١) أفاض فى ذلك عبد القاهر فى أسرار البلاغة صـ٧٣، ودلائل الإعجاز صـ٥٩.

(٢) هو يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه، هذا كما فى دلائل الإعجاز صـ٥٩، والإيضاح جـ٣ صـ١٢٧، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٣٢، والمطول صـ١٣٢، والشروح جـ٤ صـ٨٦، وفى الكامل قال: بعض المحدثين يصف برذوناً بحسن الأدب، وقال أبو الحسن الخنسى: هو لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة بن عبد الملك يصف فرسه، وبه جزم الاستاذ/ عبد المتعال الصعيدى فى بغية الإيضاح جـ٣ صـ١٢٧، والبيت من (الطويل).

الفأس، احتبى الرجل: إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبى بيديه[١].

وقد تحصل الغرابة فى العامية كما فى قوله[٢]:

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسّح بالأركان من هو ماسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطى الأباطح

أراد أنها سارت سيرا حثيثا فى غاية السرعة، وكانت السرعة فى لين وسلاسة حتى كأنها كانت سيولا وقعت فى تلك الأباطح فجرت بها وهذا شبه معروف ظاهر ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والغرابة، وذلك أنه أسند الفعل إلى الأباطح دون المطى وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، والذى يؤكد الدقة والغرابة فيه هو أنه أدخل الأعناق فى السير، فإن السرعة والبطء فى سير الإبل يظهران غالبا فى أعناقها[٣] على مامر.

---

(١) إذ لم يكن للعرب جدران يستندون إليها فى مجالسهم، والقربوس: مقدم السرج، والعنان: سير اللجام الذى تمسك به الدابة، علك: مضغ، وعنى بالزائر نفسه على الالتفات للدلالة على كمال أدبه، ويجوز فى قربوسه الرفع على أنه فاعل احتبى، ويجوز نصبه على أنه مفعوله، والفاعل ضمير عائد على الفرس، انظر حاشية الدسوقى جـ٤ صـ٨٦ شروح.

(٢) هما من (الطويل) وهما لكثير بن عبد الرحمن بن جمعة الأسود بن عامر بن عويمر، أو صخر الخزاعى، المشهور بكثير عزة، وقد سقط بيت فى وسطهما وهو:

وشدت على دهم المهارى رحالنا ... ولم ينظر الغادى الذى هو رائح

وقيل: الأبيات لابن الطثرية، وذكر الشريف الرضى فى كتابه "غرر الفرائد" قال: أنشدنى ابن الأعرابى للمضرب، وهو عقبة بن كعب بن زهير بن أبى سلمى، وذكر أبياتا من بينهم البيتان المذكوران معنا، وفى الصناعتين صـ٦٥ غير منسوبين، وانظر معاهد التنصيص جـ٢ صـ١٣٤، ودلائل الإعجاز صـ٦٠، وشروح التلخيص جـ٤ صـ٨٨، وبغية الإيضاح صـ١٢٨، والشعر والشعراء صـ١١، والآمالى جـ٣ صـ١٦٦.

(٣) منى: منسك من مناسك الحج، الأركان: هى هنا أركان الكعبة وجوانبها، يمسها الناس بأيديهم وقت الطواف تخشعا لله وتعبيراً بالحركة الظاهرة وغالبا ما تكون بلا وعى ولا عمد=

=عن التعلق القلبى بهذا المشعر الحرام، وتضعيف الفعل "مسح" للمبالغة فى أصل الفعل، وشدت الرحال: ربطت وأوثقت على الركائب، ويكنى بشد الرحال عن السفر، الدهم: السود، واحدها أدهم أو دهماء، المهارى: جمع مهرية نسبة إلى مهرة بن حيدان من اليمن، وتوصف بها الإبل السريعة القوية، الغادى: السائر وقت الغدوة، الرائح: السائر وقت الروحة، هذا أصلهما. وقد يستعملان فى مجرد الذاهب والآيب كما فى البيت، أطراف الأحاديث: تمثيلية مقتضاها تشبيه الحديث بين السامرين بثوب يلقى بين جماعة يتناوله كل منهم من جانب، المطى: جمع مطية، وهى الركوبة، والأباطح: جمع أبطح وهو مسيل واسع فيه رمل ودقاق الحصى، وسالت بأعناق المطى، تصوير بديع لامتلائه بإبل تسير فى رفق وموالاة حثيثة ثبتها فى حركة أعناقها التى توقظ فى الذهن عند رؤيتها رؤية الماء يسيل وتتلاحق موجاته.

وباعتبار الثلاثة ستة أقسام؛ لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسى نحو: ﴿**فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار**﴾. فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط، والجامع الشكل، والجميع حســى، وإما عقلى نحو: "**وآية لهم الليل نسلخ منه النهار**" فإن المستعار منه كشط الجلــد عن نحو الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر.

وإما مختلف كقولك: رأيت شمسا، وأنت تريد إنسانا كالشمس فــى حســن الطلعة ونباهة الشأن، وإلا فهما عقليان نحو: ﴿**من بعثنا من مرقدنا**﴾ فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، والجميع عقلى.

وإما مختلفان، والحسى هو المستعار منه نحو: ﴿**فاصدع بما تؤمر**﴾ فــإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى، والمستعار له التبليغ، والجــامع التــأثير، وهما عقليان، وإما عكس ذلك نحو: ﴿**إنا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية**﴾ فإن المستعار له كثرة الماء، وهو حسى، والمستعار منه التكبر، والجــامع الاســتعلاء المفرط.

أقسامها باعتبار طرفيها والجامع معاً

(وباعتبار الثلاثة ستة أقسام) إلى آخره.

وأما الاستعارة باعتبار الثلاثة، أى الطرفين والجــامع فســتة أقســام، لأن الطرفين إما حسيان أو لا، فإن كانا حسيين فالجامع إما حسى أو عقلى، أو مختلف، أى بعضه حسى وبعضه عقلى.

الأول[1]: وهو أن يكون الجامع حسياً كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُــمْ عِجْلــا

---

(١) وهو استعارة محسوس لمحسوس والجامع حسى.

جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ﴾[1] فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط[2] التى سبكتها نار السامرى عند إلقائه فيها التربة التى أخذها السامرى من موطئ حيزوم فرس جبريل عليه السلام، والجامع لهما الشكل، والجميع أى المستعار منه والمستعار له، والجامع حسى.

والثانى: وهو أن يكون الجامع عقليا[3] كقوله تعالى: **﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾**[4] فإن المستعار منه كشط الجلد وإزالته عن نحو الشاة، والمستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان الليل وهما حسيان، والجامع لهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر، وهو ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد فى الأول، وترتب ظهور الظلمة على إزالة الضوء فى الثانى وهو عقلى[5].

والثالث: وهو أن يكون الجامع مختلفاً بعضه حسى، وبعضه عقلى[6] كقولك: رأيت شمسا، وأنت تريد إنسانا كالشمس فى حسن الطلعة، ونباهة الشأن[7] عقلى، والطرفان حسيان، و"إلا" أى: وإن لم يكن الطرفان حسيين فهما إما عقليان أو مختلفان.

---

(١) سورة طه الآية ٨٨، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٣١١.

(٢) الحلى: بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة: جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثُدِىّ وثَدْى، والقبط: قبيلة فرعون من أهل مصر، وإليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس، والسامرى: كان رجلا حداداً فى زمن موسى عليه السلام واسم ذلك الرجل أيضا، منسوب لسامرة، قبيلة من بنى إسرائيل، والخوار: صوت البقر.

(٣) والطرفان محسوسان.

(٤) سورة يس الآية ٣٧.

(٥) راجع الكلام على الآية فى شروح التلخيص جـ٤ صـ١٠٢-١٠٤ ففيها كلام كثير.

(٦) والطرفان محسوسين، وقال الخطيب فى الإيضاح: وأهمل السكاكى هذا القسم.

(٧) حسن الطلعة: حسن الوجه، وسمى الوجه طلعة لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة، ونباهة الشأن: شهرته ورفعته عند النفوس.

أما الأول: فكقوله تعالى: **﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾**[(١)] فإن المستعار منه الرقاد[(٢)] والمستعار الموت، والجامع لهما عدم ظهور الأفعال، أى من الميت والراقد والجميع عقلى.

وأما الثانى: فهو أن يكون الطرفان مختلفين، أى المستعار منه حسى، والمستعار له عقلى وبالعكس.

الأول كقوله تعالى: **﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾**[(٣)] الصدع: هو كسر الزجاجة ببذل القوة والطاقة، وإنه أمر حسى مستعار لتبليغ الرسالة ببذل القوة والطاقة وإنه أمر عقلى فالمستعار منه حسى، والمستعار له وهو تبليغ الرسالة، والجامع لهما وهو التأثير، أى تأثير الكسر وتأثير التبليغ أمران عقليان.

والثانى وهو أن يكون المستعار منه عقليا، والمستعار له حسيا كقوله تعالى: **﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاء حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾**[(٤)] أى لما جاوز الماء حده المعتاد حملنا آباءكم وأنتم فى أصلابهم فى سفينة نوح عليه السلام الجارية على وجه الماء، فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسى، والمستعار منه التكبر، والجامع لهما الاستعلاء المفرط، وهما عقليان.

---

(١) سورة يس الآية ٥٢.

(٢) على أن مرقدنا مصدر ميمى، والاستعارة أصلية، ويحتمل أن يكون اسم مكان، أى: مكان الرقاد، وعلى ذلك فالاستعارة فى المشتقات. انظر شروح التلخيص جـ٤ صـ١٠٣، والمطول صـ٣٧٠.

(٣) سورة الحجر الآية ٩٤، وانظر الكشاف جـ٢ صـ١٩٦.

(٤) سورة الحاقة الآية ١١. وانظر الكشاف جـ٣ صـ٢٦٣.

وباعتبار اللفظ قسمان: لأنه إن كان اسم جنس فأصلية كأسد، وقتل، وإلا فتبعية كالفعل وما يشتق منه والحرف فالتشبيه فى الأولين لمعنى المصدر وفى الثالث لمتعلق معناه كالمجرور فى: "زيد فى نعمة"، فيقدر فى نَطَقَتْ الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق، وفى لام التعليل نحو: **﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾** للعداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته الغائية.

تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ

(وباعتبار اللفظ قسمان: لأنه إن كان اسم جنس فأصلية) إلى آخره.

أما الاستعارة باعتبار اللفظ[1] فقسمان: لأن الاستعارة أى اللفظ إن كان اسم جنس فأصلية سواء كان اسم عين كأسد، أو اسم معنى كقتل، والمراد باسم الجنس هنا اسم غير علم يدل على مجرد ذات، أو مجرد معنى[2]، وإن لم يكن اسم جنس فتبعية كالأفعال، وما يشتق منها[3] من الصفات والحروف.

ووجه كون الأول أصلية، والثانى تبعية هو ما عرفت أن مبنى الاستعارة على تشبيه المستعار له بالمستعار منه، وأن التشبيه ليس إلا وصفاً للمشبه بكونه مشاركاً للمشبه به فى وجه الشبه، والأصل فى الموصوفية هى الحقائق، أى الذوات دون معانى الأفعال، والصفات المشتقة منها والحروف لأن معنى الموصوفية هو كون الشىء قائما به غيره، ومعنى الوصفية هو كون الشىء قائماً بالغير، فالأصل فى الموصوف من حيث إنه موصوف أن يكون قائماً بنفسه، وفى الصفة من حيث

---

(١) يعنى المشبه به، ولا مانع من جريانه فى المكنية، ويمثل للأصلية منها بأظفار المنية نشبت بفلان، ويمثل للتبعية منها بقولنا: أراق الضارب دم فلان.. انظر حاشية الدسوقى جـ ٤ صـ ١٠٨ شروح.

(٢) فى المطول صـ ٣٧١: هو ما دل على نفس الذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف.

(٣) كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

إنها صفة أن تكون قائمة بالغير، فالأصل فى الموصوف أن يكون جوهراً وفى الصفة أن يكون عرضاً، ووقوع بعض الأعراض موصوفاً مع أن ذلك الموصوف بالحقيقة صفة لقيامه بالغير لا ينافى أن يكون الأصل فى الموصوفية هو الجوهر، والجوهر لا يكون إلا الاسم، فعلم أن الاسم فى الموصوفية هو الاسم المخصوص[1]، وأما نحو: شجاع باسل وجواد فياض، وعالم نحرير، فمتأول بأن الثوانى لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفاً بالأول، وهى الذات، فلزم من ذلك أن التشبيه فى الأفعال، والصفات المشتقة منها لمعانى مصادرها، وفى الحروف لمتعلقات معانيها، ثم يسرى منها، أى من معانى مصادرها ومتعلقات معانى الحروف إليها، أى إلى الأفعال والصفات ومعانى الحروف، ونعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية، وإلى معناها انتهاء الغاية، وكى معناها الغرض فابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والغرض ليست معانيها، وإلا يلزم أن تكون تلك الحروف أسماء، لأن الكلمة إذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها بل معانيها ما يستفاد منها مع متعلقاتها فى مواد مخصوصة على سبيل البدل مثل سرت من البصرة إلى الكوفة، فمعنى "من" ههنا ابتداء السير من البصرة، ومعنى "إلى" انتهاؤه إلى الكوفة، ومثل: أسلمت كى أدخل الجنة، فمعنى "كى" ههنا هو جعل دخول الجنة غرضاً فى الإسلام، أو جعل الإسلام علة لدخول الجنة، وهو ترتب وجود الجنة على وجود الإسلام، مطلوباً بالأول منهما الثانى، وقوله: وفى الثالث لمتعلق معناه كالمجرور فى قولنا: زيد فى نعمة،

---

(١) قال بهاء الدين السبكى: وأما تقرير الخطيبى لما قاله المصنف وأتباعه بقوله: لأن الموصوفية للجوهر لا للعرض، فكلام عجيب لأنه يقتضى أن لا يتجوز بأسماء الأجناس الموضوعة للمعانى، وقد مثل هو بها قبل ذلك فى هذا الكلام، والمصنف والسكاكى لم يقولا: إنما تكون للجوهر، وإنما قالا: إنما تكون للحقائق، والحقائق أعم من الجوهر والأعراض جـ٤ صـ١١٠ شروح.

ليس[١] المجرور فيه متعلق معنى "فى" على الوجه المذكور، ولا معناه، بل متعلق معناه هو الظرفية المطلقة، ومعناه فيه هو ظرفية النعمة للحصول، أو الاستقرار، لا نفس النعمة، لكن لما كان للنعمة ههنا تعلق بمعنى "فى" جعلها المؤلف متعلق معناها، وإذ قد عرفت أن التشبيه فى الفعل والصفة المشتقة منه لمعنى المصدر، وفى الحرف لمتعلق معناه فيقدر التشبيه فى قولنا: نَطَقَتْ الحال بكذا أو الحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق لاشتراكهما فى الإيضاح للشىء، ثم إذا أردت أن تجعلها استعارة فتدخلها فى جنس نطق الناطق، وتجعلها فرداً من أفراد جنس النطق لقصد المبالغة فى التشبيه، فتقول: نطق الحال بدل دلالة الحال، ثم تشتق منه، وتقول: نطقت الحال بكذا، أو الحال ناطقة بكذا، فالتشبيه فى الفعل والصفة المشتقة منه، بل الاستعارة فيهما لا تكون إلا بعد أن يقدر لمعنى المصدر ثم بواسطته يسرى إليهما، قوله: للدلالة، وقوله: بالنطق يتعلقان بالتشبيه المقدر، أى: فيقدر التشبيه للدلالة بالنطق، قوله: الدلالة مشبه، والنطق مشبه به، وكذا يقدر التشبيه فى لام التعليل فى قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٢] للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط لترتب وجودهما على وجود الالتقاط كترتب العلة الغائية على ذى الغاية، وليس اللام ههنا فى قوله "ليكون" حقيقة فى الغرض[٣]، لأن حقيقة الغرض هو ترتب وجود أمر على وجود أمر آخر يكون

---

(١) اعتراض على الخطيب.

(٢) سورة القصص الآية ٨، وانظر شروح التلخيص ففيها كلام كثير جـ٤ صـ١٢٠-١٢٤.

(٣) قال صاحب الكشاف جـ٢ صـ٤٦٦: هو لام كى التى معناها التعليل كقولك: جئتك لتكرمنى سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله وهو الإكراه الذى هو نتيجة المجىء والتأدب الذى هو ثمرة الضرب فى قولك: ضربته ليتأدب، وأن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد.

الثانى مطلوباً بالأول، وليست العداوة والحزن مطلوبين بالالتقاط، قولـــه: للعـــداوة والحزن، وقوله: بعلته الغائية، متعلقان بالتشبيه المقدر فى قوله: وفى لام التعليـــل، أى: ويقدر التشبيه فى لام التعليل للعداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته الغائية، وقوله: العداوة والحزن مشبه، وقوله: علته الغائية مشبه به.

ومدار قرينتها فى الأولين على الفاعل نحو: نطقت الحال، أو المفعول نحو:

... ... قتـل البخـل وأحيـا السـماحا

ونحو:

نقـريهم لهـذميات نقـد بهـا ... ...

أو المجرور نحو: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾.

قرينة التبعية

ولما تقرر أن الاستعارة لابد لها من قرينة، فقرينة الاستعارة التبعية فى الأولين[1] يعنى فى الأفعال والصفات المشتقة منها على الفاعل، أى على أن نسبتها إلى فاعل غير ملائم لها، نحو: نطقت الحال بكذا، فإن نسبة النطق حقيقة إلى الحال غير ملائمة، أو على المفعول بأن نسبتها إليه غير ملائمة نحو قوله[2]:

جمـع الحـق لنـا فـى إمـام قتـل البخـل وأحيـا السـماحا

لما كان إزالة البخل مشبهة بالقتل فى الإعدام، وكثرة السـماح[3] مشـبهة بالإحياء فى الإظهار استعار القتل للإزالة، والإحياء للإظهار، وقال: قتـل البخـل مكان أزاله، وأحيا السماح مكان أظهره، فقرينة الاستعارة ههنا نسبة القتـل إلـى البخل والإحياء إلى السماح فهى غير ملائمة، ونحو قوله[4]:

---

(١) إنما قال: فى الأولين، لأن قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة.

(٢) هذا البيت من (المديد)، وهو لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، من قصيدة له مدح بها أباه حين خلع المقتدر لفساده وتولى هو. وهو فى ديوانه صـ١٤١.

(٣) السماح بالفتح والكسر: الجود والكرم.

(٤) هو من (البسيط)، وهو من قصيدة لعمير بن شييم المعروف بالقطامى فى مدح زفـر بـن الحارث الكلابى، وكان زفر قد أسره فى حرب بينهم وبين تغلب، فمن عليه وأعطاه مائـة مـن الإبل، ورد عليه ماله، فأنشده هذه القصيدة، ديوان القطامى صـ٩٠.

نقـــريهم لهـــذميات نقـــد بهـــا   مـــا كـــان خـــاط علـــيهم كـــل زراد

أى نضيفهم أسنة قاطعة، فنسبة نقريهم إلى لهذميات[1] غيـــر ملائمـــة لأن القرى إنما يكون بالنسبة إلى المطعوم، فشبه الطعن بالقرى بجامع إيصال شىء إلى الباطن، وجعل الطعن فرداً من أفراد جنس القرى لقصد المبالغة فى التشبيه، فأطلق اسم القرى على الطعن ثم اشتق منه فقال: نقريهم، ونسبه إلى لهذميات ليكون قرينة للاستعارة[2]، أو على المجرور أى: ومدار قرينتها على نسبتها إلى المجرور كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3] فشبه الإنذار بالتبشير بجامع التأثير فى الســـامع، وكون كل واحد منهما متصفاً بالتضاد مع الآخر، ثم جعله فرداً من أفـــراد جـــنس التبشير لقصد المبالغة فى التشبيه فأطلق اسم التبشير على الإنذار ثم اشتق منه فقال: "فبشرهم"، ونسبه إلى قوله: "بعذاب" ليكون قرينة الاستعارة.

---

(١) اللهذميات: جمع لهذم كجعفر، وهو السيف القاطع، والقرى: طعام الضيف، وقـد اسـتعير للضرب باللهذميات على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية، الزراد: صانع الزرد وهو الدرع، وفى "خاط" استعارة تبعية شبه الزرد بالخياطة بجامع الضم فى كل.

(٢) والفرق بين هذا والذى قبله أن الثانى مفعول ثان دون الأول، أو على المفعـولين كقولـه تعالى: ﴿وقطعناهم فى الأرض أمما﴾ أو إلى الجميع كما قال السكاكى فى قول الشاعر:

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة   إذا سرى النوم فى الأجفان أيقاظا

(٣) سورة آل عمران الآية ٢١، سورة التوبة الآية ٣٤، سورة الانشقاق الآية ٢٤.

وباعتبار آخر ثلاثة أقسام:

مطلقة، وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع، والمراد المعنوية لا النعت.

ومجردة، وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله:

غمــر الــرداء إذا تبســم ضــاحكا ... ...

ومرشحة: وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو: **﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم﴾**.وقد يجتمعان كقوله:

لدى أســد شــاكى الســلاح مقــذف لــه لبــد أظفــاره لــم تقلــم

تقسيم باعتبار الخارج

(وباعتبار آخر ثلاثة أقسام)... إلى آخره

أما الاستعارة باعتبار أمر آخر خارج عن الطرفين، والجامع، واللفظ فثلاثة أقسام: مطلقة، ومجردة، ومرشحة، لأنها إن لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام فهى مطلقة، وإن قرنت بأحدهما، فإن كان أحدهما ملائماً للمستعار له، فهى مجردة، أى عما يلائم المستعار منه، وإن كان ملائما للمستعار منه فهى مرشحة، أى بما يلائم المستعار منه.

المطلقة

أما المطلقة: فهى مالم تقترن بصفة ولا تفريع[١] كلام كقولك: عندى أسـد والمراد: "بصفة": المعنوية أى التى تقوم بالغير أعم من أن تكون نعتا نحوياً أو لا، لا النعت الذى يريده النحوى من أنه تابع كذا وكذا.

---

(١) يعنى أنها لم تقترن بصفة ولا تفريع يلائمان المستعار له، أو المستعار منه، لا مطلق صفة وتفريع، والفرق بين الصفة والتفريع، أن الملائم إن كان من بقية جملة الاستعارة فهو صـفة، وإن كان كلاماً مستقلاً عنها فهو تفريع. بغية الإيضاح جـ٣ صـ١٣٩.

المجردة

وأما المجردة فهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله[١]:

غمـــر الـــرداء إذا تبســـم ضـــاحكا غلقـــت لضـــحكته رقـــاب المـــال

فإنه استعار الرداء للمعروف لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الذى هو وصف المعروف لا وصـــف الـــرداء، لأن قوله: (إذا تبسم ضاحكاً) إلى آخره يدل على أن الغمر صفة للنوال لا للرداء، وأنه فى الحقيقة صفة للبحر المستعار أولا فيكون تجريداً غبّ ترشيح، فنظر فى البيـــت إلى المستعار له و"غلق" من قولهم: غلق الرهن بالكسر غلقا بالتحريك إذا اســـتحقه المرتهن، وذلك إذا لم (يفكه)[٢] الراهن فى الوقت المشروط، وكـــان مـــن أفاعيـــل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه فى الوقت المشروط ملك المرتهن الـــرهن، وعن إبراهيم النخعى[٣] أنه سئل عن غلق الرهن فقال: يقول: إن لم أفتكه غداً فهو لك.

---

(١) البيت من (الكامل)، وهو لكثيرة عزة بن عبد الرحمن، الشاعر المشـــهور، أحـــد عشـــاق العرب، وإنما صغر لشدة قصره، والبيت فى الصناعتين صـــ٣٦٥، والإيضاح جـــ٣ صـــ١٤٠، ومعاهد التنصيص جـــ٢ صـــ١٤٩، والمطول صـــ٣٧٧، والشروح جـــ٤ صـــ١٢٨، ولبهـــاء الدين السبكى رأى مخالف، انظره جـــ٤ صـــ١٣٢ شروح.

(٢) فى الأصل (يكفه) بدل يفكه.

(٣) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك النخعى الكوفى، من التابعين، أدرك أبا سعيد الخدرى، والسيدة عائشـــة، ومـــن بعـــدهما مـــن الصحابة، وهو شيخ حماد بن أبى سليمان شيخ الإمام أبى حنيفة، توفى سنة ٩٥هـــ، والشعبى يقول لرجل حضر جنازة إبراهيم: دفنتم أفقه الناس، فقال الرجل: ومن الحسن، قال: أفقـــه مـــن الحسن، ومن أهل البصرة، ومن أهل الكوفة، وأهل الشام، وأهل الحجاز، انظر ترجمته جـــ١ صـــ٥٦ وفيات الأعيان.

المرشحة

فهي ما قرن بما يلائم المستعار منه كقوله تعالى: ﴿**أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ**﴾[1] فإنه استعار الاشتراء للاختيار أو للاستبدال، وقفاه بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الاشتراء، فنظر إلى المستعار منه.

اجتماع التجريد والترشيح

وقد يجتمعان، أي التجريد والترشيح كما في قوله[2]:

لدى أسد شاكى السلاح مقذف   له لبد أظفاره لم تقلم

قوله: "لدى أسد" يلائم المستعار منه[3]، لأنه ذكره باسم جنسه، قوله: "شاكى السلاح"، يلائم المستعار له لأنه ذكره بما هو صفته، قوله: مقذف له لبد، يلائم المستعار منه[4] لأن اللبد هى الشعور المتراكبة بين كتفيه، وذلك يلائم المستعار منه، قوله: "أظفاره لم تقلم"، يلائم المستعار له، لأن الظفر والقلم إنما يستعملان فى المستعار له[5]، رجل شاكى السلاح: إذا كان ذا شوكة وحدة فى سلاحه، مقذف: كثير اللحم كأنه قذف باللحم، واللبد: جمع لبدة وهى الشعر المتراكب فوق كتفيه.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٦، وراجع الكشاف جـ١ صـ١٤٦.

(٢) سبق الكلام عن هذا البيت.

(٣) قال بهاء الدين السبكى: وأما قول الخطيبى: إن "لدى أسد" يلائم المستعار منه فغريب، لأن أسد نفس الاستعارة لا ملائم لها. جـ٤ صـ١٣٢ شروح.

(٤) هذا إذا كان المراد به: قذف به ورمى به فى الوقائع والحروب، أما إذا كان المراد به – كما فسره الخلخالى – قذف باللحم، ورمى به، فيكون ملائما لهما، فلا يكون تجريداً ولا ترشيحاً.

(٥) قال فى حاشية الدسوقى: يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذى تقلم أظفاره فيكون ترشيحا، وله احتمالان آخران، انظر جـ٤ صـ١٣٣ شروح.

والترشيح أبلغ، لاشتماله على تحقيق المبالغة، ومبناه على تناسى التشبيه، حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كقوله:

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة فى السماء

ونحوه ما مر من التعجب والنهى عنه، وإذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل كما فى قوله:

هى الشمس مسكنها فى السماء فعزِّ الفؤاد عزاء جميلا

فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا

فمع جحده أولى.

الترشيح أبلغ من التجريد

والترشيح أبلغ من التجريد[١] لاشتماله على تحقيق المبالغة بناء على أنه يذكر معه ما يلائم المستعار منه، ولهذا كان مبناه على تناسى التشبيه، وصرف النفس عن توهمه حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كقوله[٢]:

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة فى السماء

وذلك أنهم يستعيرون الوصف المحسوس للشىء المعقول، كأن ذلك الوصف ثابت لذلك الشىء فى الحقيقة، وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً، كاستعارتهم العلو المكانى لزيادة الرجل على غيره فى الفضل، ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علواً مكانيا، كما فعل أبو تمام إذ قال: ويصعد، أى الممدوح، وإن كان المراد

---

(١) وهو أيضاً أبلغ من الإطلاق، ومن الجمع بين التجريد والترشيح، لأنه فى حكم الإطلاق، والإطلاق وما فى حكمه أبلغ من التجريد، ومعنى أبلغ: أى أقوى فى البلاغة.

(٢) هذا البيت من (المتقارب)، وهو من قصيدة لأبى تمام يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى، ويذكر فيها مدح أبيه، وهذا البيت فى مدح أبيه وذكر علو قدره، ويروى عجزه فى الديوان (أن له منزلاً فى السماء) جـ٤ صـ٣٤.

سمو المنزلة وارتقائه فى مدارج الكمال، ومناهج الفضل والأفضال، ولكن ساق الكلام مساق من يذكر علواً مكانياً، ولهذا قال: (حتى يظن) إلى آخره.

ونحو ما سبق من تناسى التشبيه فى الاستعارة المرشحة (ما مر من التعجب والنهى) عن التعجب (فإنهما بنيا على تناسى التشبيه ليصح النهى عنه)[1] غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه، فإن التعجب إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النهى عنه إثبات خاصة من خواص المستعار منه، وإذا جاز بناء الكلام أو الحديث على الفرع الذى هو المشبه به[2] مع الاعتراف بالأصل الذى هو المشبه كما فى قوله[3]:

هى الشمس مسكنها فى السماء ... فعز الفؤاد عزاء جميلا

فلن تستطيع إليها الصعود ... ولن تستطيع إليك النزولا

فإنه بنى التعزية وعدم استطاعة الصعود، والنزول المذكورين على الشمس الذى هو المشبه به، وهذا إنما يصح بالنسبة إليه مع الاعتراف بالأصل الذى هو فى صدر البيت الأول فالبناء على الفرع مع جحد الأصل فى الاستعارة أولى.

وحاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب، لأن وجود المشبه الذى هو الأصل كأنه ينافى ذلك البناء، فإذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدم منافيه أولى وأقرب، وإنما جعل المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً، والأمر بالعكس بناء على أن الغرض من التشبيه يعود غالباً إلى المشبه لا إلى المشبه به، فالمشبه فى الغرض من التشبيه أصل، والمشبه به فرع

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) سماه فرعا لأنه مجاز فى الاستعارة، والمجاز فرع الحقيقة، ولأن الغرض من التشبيه فى الاستعارة فى الغالب عائد إلى المشبه لا المشبه به، جـ٤ صـ١٣٨ شرح ابن السبكى.

(٣) البيتان من (المتقارب)، وقائلهما العباس بن الأحنف، ويروى: منزلها فى السماء، ديوانه صـ٢٢١. فعز: فعل أمر من عزاه: حمله على الصبر، والعزاء الجميل: الذى لا قلق فيه.

عليه وإن كان المشبه به أصلا والمشبه فرعا عليه من وجه آخر، وهو أن المشــبه به مسلم الحكم ووجود وجه الشبه فيه دون المشبه، وأيضاً يعرف به حال المشــبه وقدره، وإمكانه، وغير ذلك مما ذكر في موضعه، هذا هو المجاز المفرد.



وأما المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى تشبيه تمثيل للمبالغة، كما يقال للمتردد فى أمر: إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة.

وقد يسمى التمثيل مطلقا، ومتى فشا استعماله كذلك سمى مثلا، ولهذا لا تغير الأمثال.

المجاز المركب أو التمثيل

وأما المجاز المركب **فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى تشبيه التمثيل للمبالغة فى التشبيه**[1]، أى تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمر أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبه بعد تشبيه التمثيل فى جنس المشبه بها مبالغة فى التشبيه، وتذكرها بلفظ المشبه بها من غير تغيير بوجه من الوجوه، كما أنك تجد إنساناً استفتى فى مسألة فَيَهُمّ تارة بإطلاق اللسان ليجيب، ولا يهم أخرى، فتأخذ صورة تردده هذا وتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب لأمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثم تدخل صورة تردد المفتى فى جنس تردد الإنسان الذاهب فى أمر وما للمبالغة فى التشبيه فتذكر صورة تردد المفتى صورة تردد الإنسان الذاهب فى أمر من غير تغير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى[2].

---

(١) قال الاستاذ عبد المتعال الصعيدى جـ٣ صـ١٤٦ بغية: هذا يفيد أن المجاز المركب لا يكون فى المجاز المرسل كما يكون فى الاستعارة، والحق أنه يكون فى المرسل أيضا، ومن ذلك استعمال الخبر فى الإنشاء، وبالعكس، والعلاقة بينهما الضدية أو اللزوم، وضرب الأمثلة على ذلك. انظر شروح التلخيص جـ٤ صـ١٤٢.

(٢) أصل هذا مأخوذ من كلام يزيد بن الوليد بن عبد الملك الذى بعث به إلى مروان بن محمد ابن مروان، وكان عاملا ليزيد على أرمينية، وقد بلغه أنه متوقف فى البيعة، فكتب إليه: بلغنى أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابى هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام، راجع=

والمجاز المركب يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقا، أى بدون قيد على سبيل الاستعارة، وإذا فشا استعماله على سبيل الاستعارة سمى مثلا، فالمثل تشبيه تمثيلى فشا استعماله على سبيل الاستعارة، ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة مذكوراً فيها لفظ المشبه به من غير تغيير بوجه من الوجوه، وإلا لا يكون تمثيلاً، ولهذا لا تغير الأمثال لأن جميع الأمثال مستعملة فى المعنى الأول للمشبه به، فلا يلتفت إلى المعنى الثانى تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، لأنها وإن استعملت فى هذا المعنى لكنه فى الحقيقة مستعملة فى الحال بحسب المعنى الأول يحذو حذوه حقيقة، فكأنها تستعمل بحسب المعنى الثانى بطريق العارية.

اعلم أن المثل السائر لما كان فيه غرابة وحسن واختصار، استعير لفظة "المثل" للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن وفيها غرابة، وهو فى القرآن كثير كقوله تعالى: **﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾**[1] أى: حالهم العجيبة الشأن كحال الذى استوقد نارا، وكقوله تعالى: **﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ﴾**[2] أى الوصف الذى له شأن من العظمة والجلال، وقوله تعالى: **﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾**[3] أى: صفتهم وشأنهم المتعجب منه، وقوله تعالى: **﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾**[4] أى: فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة، ثم أخذ فى بيان عجائبها إلى غير ذلك.

=البيان والتبيين جـ١ صـ٢٤٢، والإيضاح صـ٣٠٥.

(١) سورة البقرة الآية ١٧، وانظر الكشاف جـ١ صـ١٤٩-١٥١.

(٢) سورة النحل الآية ٦٠، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٢٠٧.

(٣) سورة الفتح الآية ٢٩، وانظر الكشاف جـ٣ صـ١٤٢.

(٤) سورة محمد الآية ١٥، وانظر الكشاف جـ٣ صـ١٣٠.

قد يضمر التشبيه فى النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشـبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية.

كما فى قول الهذلى:

وإذا المنيـــة أنشـــبت أظفارهـــا ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

شبه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار، فأثبت لها الأظفار التى لا يكمل ذلك فيه بدونها، وكما فى قول الآخر:

ولئن نطقت بشـكر بـرك مفصـحا فلسـان حـالى بالشـكاية أنطـق

شبه الحال بإنسان متكلم فى الدلالة على المقصود، فأثبت لها اللسان الذى به قوامها فيه.

وكذا قول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفـراس الصـبا ورواحلـه

أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مـن الجهـل والغـى، وأعرض عن معاودته فيطلت آلاته، فشبه الصبا بجهة من جهات المسـير كـالحج والتجارة، قضى منها الوطر، فأهملت آلاتها فأثبت له الأفراس والرواحل، فالصـبا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة، ويحتمل أنـه أراد دواعـى النفـوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات، أو الاسباب التى قلما تتأخذ فـى اتباع الغى إلا أوان الصبا، فتكون الاستعارة تحقيقية.

الاستعارة المكنية والتخييلية

فصل (قد يضمر التشبيه) إلى آخره.

قد يضمر التشبيه فى نفس معنى اللفظ، أو فى نفس المتكلم فــلا يصـــرح بشىء من أركان التشبيه سوى المشبه، ويدل على التشبيه[1] بأن يثبت للمشبه أمــر يختص بالمشبه به[2] من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلا أجرى عليــه اسم ذلك الأمر المختص، فيسمى هذا التشبيه استعارة بالكناية، أو اســتعارة مكنيــاً عنها، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية، فعلــم منه أن الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها، أى لا يوجد المكنى عنها بدونها، وأما أن الاستعارة التخييلية فهل توجد بدونها؟

فإن كانت التخييلية لا تطلق إلا على إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه كما هو ظاهر كلام المؤلف يشعر به فلا توجد التخييلية أيضاً بدونها.

التخييلية عند السكاكى

وإن كانت تطلق على غيره فتوجد بدونها كما ذكره صاحب المفتاح[3] مثل مخالب المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان لكنه قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعــة لها يعنى للاستعارة بالكناية، قال[4]: ولذلك استهجنت فى قول الطائى[5]:

---

(١) الواو فى (ويدل) بمعنى مع، أى مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشبه الذى لم يذكر من الأطراف غيره، وعلى التشبيه، أى المضمر فى النفس.

(٢) وبهذا تخرج الاستعارة بالكناية عن المجاز اللغوى وتصير فعلا من أفعال النفس، فلا يكون لتسميتها "استعارة" وجه، لأن الاستعارة بالمعنى الاسمى هى: اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له.. إلخ، وبالمعنى المصدرى هى: استعمال اللفظ فى غير ما وضع له..إلخ، البلاغة التطبيقية.

(٣) المفتاح صـــ١٧٩.

(٤) السكاكى فى المفتاح صـــ١٨٣.

(٥) أبو تمام، وهذا البيت من (الوافر)، وهو من قصيدة فى مدح محمد بــن حســان الضــبى، ديوانه جــ١ صـــ٢٥، وأخبار أبى تمام صـــ٣٣، أى: لا تلمنى فإنى عاشق قــد ألفــت البكــاء

لا تسقنى ماء الملام فإننى   صب قد استعذبت ماء بكائى

والأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه منه مالا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه، ومنه ما به قوام[١] وجه الشبه فى المشبه به فالأول كما فى قول الهذلى[٢]:

وإذا المنية أنشبت أظفارها   ألفيت كل تميمة لا تنفع

شبه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار، فأثبت للمنية الأظفار التى تختص بالمشبه به، ولا يكمل الاغتيال المذكور فى السبع بدون الأظفار، أو الأنياب، أو المخالب، وليس للمنية أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم الأظفار بل إطلاق الاسم ههنا على ما هو وهمى محض عند البعض، فسمى تشبيه المنية بالسبع هذا التشبيه استعارة بالكناية، وسمى إثبات الأظفار للمنية تخييلية.

والثانى كما فى قول الآخر[٣]:

واستعذبته فلا أكاد أقلع عنه للومك إياى فكف عنى، وقال عنه الآمدى: فقد عيب وليس بعيب= =عندى؛ لأنه لما أراد أن يقول: قد استعذبت ماء بكائى، جعل للملام ماء ليقابل ماء بماء، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة.

(١) القوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود.

(٢) هو لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة من (الكامل) قالها وقد هلك له خمسة بنين فى عام واحد، فرثاهم بهذه القصيدة، وأبو ذؤيب اسمه: خويلد بن خالد بن محرث ينتهى نسبه لنزار، وهو أحد المخضرمين، له ترجمة فى الأغانى جـ٦ صـ٥٨. والقصيدة فى ديوانه جـ١ صـ١، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٦٣، وحاشية الدسوقى جـ٤ صـ١٥٣ شروح.

(٣) البيت من (الكامل)، قال صاحب معاهد التنصيص جـ٢ صـ١٧٠: لا أعلم قائل ذلك البيت، ونسبه الأستاذ عبد المتعال فى بغية الإيضاح جـ٣ صـ١٥٦ لمحمد بن عبد الله العتبى، والبيت فى كل الشروح، وقبله فى الأطول:

لا تحسبن بشاشتى لك عن رضى   فوحق جودك إننى أتملق

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا   فلسان حالى بالشكاية أنطق

شبه الحال الدالة على المقصود بإنسان متكلم فى الدلالة على المقصود، فأثبت للحال اللسان الذى به قوام الدلالة فى الإنسان المتكلم، وليس للحال أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم اللسان، بل إطلاق الاسم ههنا على ما هو وهمى محض عند البعض، ويسمى تشبيه الحال المذكورة استعارة بالكناية، أو مكنيا عنها، وإثبات اللسان للحال استعارة تخييلية، وكذا قول زهير[1]:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله   وعرى أفراس الصبا ورواحله

فإن الاستعارة فيه تخييلية، إذ يحتمل أنه أراد أن يبين أنه ترك القلب أو الشاعر ما كان يرتكبه، أو أن المحبة من الجهل والغى، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته وتعطلت، فشبه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى من تلك الجهة الوطر فأهملت آلات تلك الجهه، وتعطلت، فأثبت للصبا الأفراس والرواحل، والصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة، وليس للصبا على هذا أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم الأفراس والرواحل، بل أطلق على المعنى المتوهم عند البعض فيكون تشبيه الصبا بالجهة المذكورة استعارة بالكناية، وإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخييلية.

ويحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها، والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات، أو أراد بالأفراس والرواحل الأسباب التى قلما تتأخذ أى تتعاضد فى اتباع الغى، وجر أذيال البطالة، إلا أوان الصبا مثل المال

البر: المعروف، وقوله: فلسان حالى.. إلخ، قائم مقام جواب الشرط، وتقديره: فإن لسان= =مقالى لا يكون أقوى من لسان حالى. انظر حاشية الدسوقى جـ٤ صـ١٥٥ شروح.

(١) البيت من (الطويل) وهو لزهير بن أبى سلمى يذكر فيه رجوعه إلى طريق الحق بعد ذهاب شبابه، انظر ديوانه صـ٢٤.

والمنال والإخوان والأعوان ونحو ذلك (مما لا يحصل)[٢] غالباً إلا أوان الصبا، وعلى التقديرين تكون الاستعارة تحقيقية لكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً عقلياً على التقدير الأول وحسياً على التقدير الثانى.

وإنما قال المؤلف: قد يضمر التشبيه فى النفس، أى يكون المشبه والمشبه به المذكورين فيها، وفى اللفظ لا يكون إلا المشبه دون أن يقال: قد يشبه لأن مالا يكون المذكور فيه مصرحاً سوى المشبه ليس من مراتب التشبيه الثمانى كما علم، وعلم منه أن مراتب التشبيه ليست منحصرة فى الثمانى بل تكون تسعة، وهذا مخالف ما اتفقوا عليه من الثمانى، اللهم إلا أن يقال: ذكر ما هو مختص بالمشبه به مع المشبه كذكر المشبه به معه فتكون مراتبه منحصرة فى الثمانى، وعلم من قول المؤلف فى هذا الفصل، ومما سبق من تعريف المجاز اللغوى - أعنى غير العقلى - أن كلاً من الاستعارة بالكناية، والاستعارة التخييلية ليست بمجاز لغوى لأنه لفظ، وهما ليستا بلفظ على ما ذكره المؤلف، وقد جعلهما السلف من أقسامه[١]، وعرفوه

---

(٢) فى الأصل "مما يحتمل" والذى أثبته فى (أ).

(١) الاستعارة المكنية عند السلف هى: لفظ المشبه به المحذوف المستعار فى النفس للمشبه، المرموز إليه بإثبات لازمه للمشبه مثل قوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ فقد شبه الذل بطائر، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الطائر للدلالة على المشبه، وهو "الذل" ثم حذف الطائر، ودل عليه بإثبات لازمه وهو "الجناح" للذل فالاستعارة بالكناية فى الآية هى لفظ الطائر المحذوف، والقرينة عليها هى: إثبات الجناح للذل. ويرى الدكتور أحمد موسى أن الجمهور استقى مذهبه من الكشاف عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه﴾ انظر الكشاف جـ١ صـ٢٠٦، والبلاغة التطبيقية صـ١٩٩. غير أن الزمخشرى يرى أن الاستعارة فى (ينقضون) استعارة تبعية تحقيقية، والجمهور يرون أن التخييلية لا تنفك عن المكنية. أما الخطيب فقد استقى مذهبه من كلام عبد القاهر فى الأسرار صـ٥١-٥٥ والدلائل. أما المذهب الثالث فى الاستعارة بالكناية فهو مذهب السكاكى وسيأتى. وهناك مذهب رابع وهو مذهب العصام صاحب الأطول الذى يرى أن فى مثل قول الشاعر: وإذا المنية أنشبت أظفارها "استعارة وكناية"..إلخ.

بأنه الكلمة التى كذا وكذا، وأن كلاً من المشبه والأمر المثبت له المختص بالمشــبه به حقيقة لا مجاز لأن كلاً منهما فيهما مستعمل فيما وضع له تحقيقا، وهذا يخالف الذى ذكروه على أن كل استعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه لأنها نوع من المجاز.

فصل: عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع، واحترز بالقيد الأخير عن الاستعارة على أصح القـولين، فإنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل. وعرف المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته وأتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة على ما مر، ورد بـأن الوضـع إذا أطلـق لا يتناول الوضع بتأويل، وبأن التقييد باصطلاح التخاطب لابد منه فى تعريف الحقيقة.

الحقيقة والمجاز عند السكاكى

فصل: (عرف السكاكى) إلى آخره.

أورد المؤلف فى هذا الفصل كلام صاحب المفتاح فـى تعريـف الحقيقـة والمجاز والاستعارة، وفى أقسام الاستعارة مع رده.

أما الحقيقة اللغوية فقد عرفها[١] بأنها: الكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع، واحترز بالقيد الأخير، وهو: "من غير تأويل فى الوضـع" عن الاستعارة؛ فإن الكلمة فيها تعد مستعملة فيما هى موضوعة لـه علـى أصـح القولين[٢]، ولا تعد حقيقة بل تعد مجازاً لغوياً لبناء دعـوى المسـتعار موضـوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل، وهو ادعاء أن أفراد جنس المسـتعار منـه قسمان متعارف وغير متعارف كما مر.

وعرف المجاز اللغوى[٣]: بأنها الكلمة المستعملة فى غير ما وضـعت لـه

---

(١) السكاكى فى المفتاح صـ١٦٩.

(٢) هو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى، فيجب الاحتراز عنها، وأما على القول بأنها مجاز عقلى، واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى فلا يصـح الاحتراز عنها.

(٣) المفتاح صـ١٧٠.

بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة من إرادته، أى من إرادة ما وضعت له، وأتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة فى المجاز على ما مر أنها من المجاز؛ لأن الكلمة فيها وإن كانت مستعملة فيما وضعت له لكنها ليست موضوعة بالتحقيق بل بالتأويل كما ذكر.

قال المؤلف[1]: التعريفان المذكوران مردودان؛ لأن الوضع وما يشتق منه إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل، وإنما يفهم منه الوضع بالتحقيق، فلا حاجة إلى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفى تعريف المجاز بالتحقيق ثم تقييد الوضع باصطلاح التخاطب إذا كان لابد منه فى تعريف المجاز ليتناول أنواع المجاز كما ذكرنا فى المجاز فلابد منه فى تعريف الحقيقة أيضا ليتناول أنواع الحقيقة، ولاينتقض تعريفها بالمجاز، وقد أهمله فى تعريفها.

لا يقال: قوله: فى تعريفها من غير تأويل فى الوضع أغنى عن هذا القيد؛ فإن استعمال اللفظ فيما وضع له فى غير اصطلاح التخاطب إنما يكون بتأويل فى وضعه لأن التأويل[2] فى الوضع إنما يكون فى الاستعارة على أحد القولين دون سائر أقسام المجاز، ولذلك قال: وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به من الاستعارة، ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم.

قلت: قوله: لأن الوضع وما يشتق منه إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل ممنوع عند من يقول بكون الاستعارة موضوعة، إذ لو كان كذلك لما صح الاستفسار، وأيضا خصص الاصطلاح لفظة الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وهو أعم من الوضع بتحقيق، ومن الوضع بتأويل كما ذكرنا فى تعريف الوضع فيتناول الوضع بتأويل بحسب الاصطلاح، وأيضا ذكر قوله: بتأويل لدفع وهم من يتوهم أن الاستعارة موضوعة بالتحقيق، وتقيد الوضع فى تعريف الحقيقة

---

(١) انظر المفتاح جـ٣ صـ١٥٩ بغية.

(٢) تعليل للنفى فى قوله: لايقال..إلخ.

باصطلاح التخاطب، أو بما هو فى معناه مما ذكره فى تعريف المجاز لابد منـــه، لكن اكتفى عن ذكره فيها بذكره فى المجاز لأن، البحث عن الحقيقة غير مقصـــود بالذات فإهماله فى تعريفها لفظا لا يدل على أنه ليس لابد منه لجواز إهمال ما لابد منه لفظا لدلالة القرينة عليه، وقوله: ثم تعريفه المجاز يدخل فيه الغلط ليس كذلك؛ لأنه يخرج عنه بقوله: مع قرينة عدم إرادته، فإن الغلط لا تنصب فيه قرينة تـــدل على عدم إرادة ما وضع له(1).

(1) راجع شروح التلخيص وخاصة شرح بهاء الدين السبكى، فقد تتبع كـــلام الخلخـــالى ورد عليه جـــ٤ صـــ١٧٤-١٧٨.

وقسم المجاز اللغوى إلى الاستعارة وغيرها، وعرف الاستعارة: بأن تذكر أحد طرفى التشبيه، وتريد به الآخر، مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه بـه، وقسمها إلى المصرح بها والمكنى عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون المذكور هو المشبه به، وجعل منها تحقيقية، وتخييلية، وفسر التحقيقية بما مر، وعد التمثيل منها، ورد أنه مستلزم للتركيب المنافى للإفراد.

قال المؤلف[١]: قسم صاحب المفتاح[٢] المجاز إلى الاستعارة وغيرها. وعرف الاستعارة[٣]: بأن تذكر أحد طرفى التشبيه، وتريد به الآخر مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به، وقسم الاستعارة[٤] إلى المصرح بها، والمكنى عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه به، وجعل من المصرح بها تحقيقية، وتخييلية، وفسر التحقيقية بما مر، أى بتحقيق معنى المشبه المتروك حساً أو عقلاً، وعد التمثيل على سبيل الاستعارة من التحقيقية.

ورد المؤلف عدَّ التمثيل من الاستعارة التحقيقية، لأن التمثيل كما علم هو المجاز المركب، فهو مستلزم للتركيب المنافى للإفراد، والاستعارة التحقيقية، بل الاستعارة مستلزمة للإفراد بل هى مفرد لأنه جعلها من أقسام المجاز، وعرف المجاز هو وغيره من السلف بالكلمة المستعملة إلى آخره، والتنافى بين اللوازم.

قلت: الكلمة تطلق على المركب أيضا، وإن كان ذلك أقل من إطلاقها على المفرد لكنه كثير كما يقال: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[٥] أى وكلامه وكما يقال:

---

(١) وانظر الإيضاح جـ٣ صـ١٦٠ بغية.

(٢) المفتاح صـ١٧٢.

(٣) المفتاح صـ١٧٤.

(٤) المفتاح صـ١٧٦.

(٥) سورة التوبة الآية ٤٠.

كلمة[1] الحويدرة لقصيدته فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز على أعم مــن المفرد وهو اللفظ، كما فى تعريف الحقيقة فإنه قال فيه: هى الكلمة المستعملة مــع أنها أعم، وأيضاً لا نسلم أنه عد التمثيل على سبيل الاستعارة من المصــرح بهــا التحقيقية، بل ذكره فى فصلها لمشابهته إياها من جهة تحقق معنى التشبيه المتروك عقلاً، وذكر المشبه به فقط، ولا يلزم من ذكره فى فصلها للجهة المذكورة أن يعده منها.

(١) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: لأن إطلاق الكلمة على الكلام مجاز، وأيضا فإنه يستلزم أن يكون المركب موضوعاً، لأنه وصف المجاز بأن له موضوعاً استعمل فى غيره، والأكثــرون على خلافه جــ٤ صــ١٨٤ شروح.

وفسر التخييلية بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة، كلفظ الأظفار فى قول الهذلى، فإنه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها بصورته، واختراع لوازمه لها، فاخترع لها مثل صورة الأظفار، ثم أطلق عليه لفظ الأظفار وفيه تعسف، ويخالف تفسير غيره لها بجعل الشىء للشىء، ويقتضى أن يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره فيه.

التخييلية عند السكاكى

وفسر صاحب المفتاح الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً بل هو صورة وهمية محضة، كلفظ الأظفار فى قول الهذلى، فإنه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصوير المنية بصورة السبع، واختراع لوازم السبع من الأظفار والأنياب، والمخالب للمنية فاخترع الوهم للمنية مثل صورة الأظفار ثم أطلق عليها لفظ الأظفار.

قال المؤلف: وفيما ذكره صاحب المفتاح فى تفسير الاستعارة التخييلية التفسير المذكور تعسف لكثرة الأعمال المذكورة، وأيضاً يخالف تفسيره لها تفسير غيره لها بقولهم: جعل الشىء للشىء لأجل المبالغة فى التشبيه كقول لبيد[1]:

... ... **إذ أصبحت بيد الشمال زمامها**

---

(١) هو لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى، من المعمرين، مات فى خلافة معاوية وهو ابن سبع وخمسين ومائة، وهو القائل:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد؟

والبيت من معلقته المشهورة والتى مطلعها:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

والشطر الأول من البيت هو:

وغداة ريح قد كشفت وقرة ... ...

والمعنى: كم من غداة تهب فيها ريح الشمال الباردة كففت عاديتها بنحر الجزور وشرب الخمور واللهو والطرب، والبيت فى الأسرار صـ٥٢، والإيضاح جـ٣ صـ١٥٥ بغية.

فأثبت اليد للشمال مبالغة فى تشبيهها بالقادر فى المتصرف، وإنما قال: إنه يخالف لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد لا أن يجعل لها يداً، فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة، وعلى تفسير غيره حقيقة، والاستعارة إثبات للشمال، وأيضا يقتضى قوله: (بل هى صورة وهمية محضة) إلى آخره، أن يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره فى تفسير التخييلية فى الترشيح، لأن كل واحد من التخييلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة للمشبه غير أن التعبير عن المشبه فى التخييلية باللفظ الموضوع له، وفى الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً فى ذلك. فالقول بهذا يقتضى أن يكون الترشيح ضرباً من التخييلية، وليس كذلك، فتفسيره للتخيلية أعم من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية كما فى بيت الهذلى أو غير تابعة بأن يتخيل ابتداء صورة وهمية مشابهة لصورة محققة فيستعار لها اسم الصورة المحققة، والثانية بعيدة جدا للاستدلال لها بقول أبى تمام:

لا تسقنى ماء الملام فإننى صب قد استعذبت ماء بكائى

فإن فيه استعارة تخييلية، وليست فيه استعارة بالكناية[1] لا يفيد لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية فيه تابعة للمكنى عنها.

قلت: التخييلية على تفسير صاحب المفتاح تكون استعارة يتحقق فيها معنى الاستعارة، وذلك ظاهر، وأما على تفسير غيره فلا يتحقق فيه معنى الاستعارة لأن مجرد إثبات المختص بالمشبه به للمشبه ليس استعارة، لأن الاستعارة فى شىء يقتضى تشبيه معناه بما وضع له تحقيقا كما مر، وفهم من كلام المؤلف أيضاً وليس

---

(١) لأن التخييلية عند السكاكى لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية، بخلاف الخطيب، فإن التخييلية عنده لابد أن تكون تابعة للمكنية.

فى مجرد إثبات الأمر للشىء من غير أن يتوهم لذلك الأمر معنى يشبه بما وضع له استعارة لأنها تتحقق بدون التشبيه فى معناها، وعلى ما ذكره المؤلف وغيره لا يتحقق التشبيه فى معناها؛ إذ هناك مجرد الإثبات[١]، اللهم إلا أن يخصص التعريف المذكور للاستعارة بغير التخييلية فيرجع النزاع لفظيا ويكون مخالفاً لما أجمع عليه السلف من جعل التخييلية استعارة قسماً من أقسام المجاز اللغوى، وقوله: ويقتضى أن يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكر فيه ممنوع لأن إثبات اللازم فى التخييلية لحصول نفس الاستعارة، وفى الترشيح للمبالغة فى الاستعارة، وترشيحها والتتميم لا لنفس الاستعارة، وبين المعنيين بعد بعيد، فالأول بدون الثانى لا يمتنع، والثانى بدون الأول يمتنع التعبير عن المشبه، أعنى الصورة الوهمية فى التخييلية باللفظ الموضوع للمشبه به وهو الصورة المتحققة[٢]، وأما قوله: والثانية بعيدة جدا فممنوع إذ عدم وجدانه لا يدل على بعد وجوده ولو سلم لا ينافى أن تكون التخييلية أعم وجودا من الاستعارة بالكناية.

---

(١) أيد ذلك بهاء الدين السبكى انظر جـ٤ صـ٢٠٣ شروح.

(٢) قال بهاء الدين السبكى بعد أن ذكر كلام الخلخالى: والظاهر مع الخطيبى لأن ما يقوى الشىء الحاصل هو الجدير باسم الترشيح، وما لا تعلم الاستعارة إلا به هو الجدير باسم الاستعارة.. جـ٤ صـ٢٠٤ شروح.

وعنى بالمكنى عنها أن يكون المذكور هو المشبه على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة إضافة الأظفار إليها، ورد بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً، والاستعارة ليست كذلك، وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه.

المكنية عند السكاكى

قال المؤلف[1]: وعنى صاحب المفتاح[2] بالمكنى عنها أن يكون المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه على أن المراد بالمنية فى قول الهذلى السبع بادعاء السبعية للمنية بقرينة إضافة الأظفار إلى المنية.

ورده المؤلف بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً لأن المراد بالمنية فى البيت هو الموت لا الحيوان المفترس، فهو مستعمل فيما وضع له حقيقة، وإضافة الأظفار قرينة تشبيه المنية بالسبع ولا شىء من الاستعارات مستعملاً كذلك.

قلت: لا نسلم أن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً، قوله: لأن المراد بالمنية فى البيت هو الموت ممنوع، بل المراد هو الموت المدخل فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه مجعولاً كأنه سبع من السباع فاستعمال لفظ المنية بعد أن جعل اسماً للسبع مرادفاً لاسمه فى هذا المعنى ليس فيما وضع له تحقيقاً، بل فيما وضع له ادعاء فيكون مستعملا فى غير ما وضع له تحقيقاً وهو معنى الاستعارة، لا يقال إن الاستعارة بالكناية على مذهب صاحب المفتاح هى أن تذكر المشبه، وتريد به المشبه به والمشبه به فى الصورة هو السبع وظاهر أن المراد بالمنية فيها ليس السبع، فلا يتحقق فيها الاستعارة بالكناية لأنا نقول بعد جعل الاستعارة فيها

---

(١) وانظر الإيضاح جـ٣ صـ١٦٣ بغية.

(٢) المفتاح صـ١٧٩.

يصير أفراد جنس السبع قسمين: متعارفاً وغير متعارف، وغير المتعارف سبع ادعاء فهو المشبه به ادعاء، والمراد فى الاستعارة بالكناية هو هذا لا المشبه به الحقيقى، وقد يكون المراد مشبهاً به حقيقياً كما فى: أنبت الربيع البقل عند صاحب المفتاح.

واختار رد التبعية إلى المكنى عنها، بجعل قرينتها مكنيا عنهـا والتبعيـة قرينتها على نحو قوله: فى المنية وأظفارها.

ورد بأنه إن قدر التبعية حقيقة لم تكن تخييلية، لأنها مجاز عنده فلم تكـن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية، وذلك باطل بالاتفاق، وإلا فتكون استعارة، فلم يكن ما ذهب إليه مغنياً عما ذكره غيره.

رأى السكاكى فى التبعية

وقال المؤلف أيضا: اختار صاحب المفتاح[١] رد الاستعارة التبعيـة إلـى المكنى عنها بجعل ما هو قرينة التبعية عند غيره استعارة مكنيا عنها، وجعل ما هو استعارة تبعية عند غيره قرينة الاستعارة المكنى عنها عنده على نحو قوله[٢]:

وإذا المنية أنشبت أظفارها

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفـار لهـا قرينة الاستعارة فلو جعلوا فى قولهم: نطقت الحال بكذا، الحال الذى ذكره عنـدهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، وهكذا لـو جعلـوا البخل[٣] استعارة بالكناية عن حى أبطلت حياته فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتـل إليه قرينة الاستعارة، وكذا فى غير ذلك مما هو من الاستعارة التبعية لكان أقـرب إلى الضبط لأنه على هذا التقدير تقل الأقسام فيسهل الضبط.

---

(١) انظر الإيضاح صـ١٦٥ بغية، والمفتاح صـ١٨١.

(٢) أبى ذؤيب الهذلى وقد سبق البيت.

(٣) فى قول ابن المعتز:

جمـع الحـق لنـا فـى إمـام   قتـل البخـل وأحيـا السـماحا

ورده المؤلف بأنه لا يخلو إما أن يجعل التبعية حقيقة أو لا، فإن جعلت حقيقة لم تكن التبعية تخييلية، لأن الاستعارة التخييلية مجازية، بل الاستعارة عند صاحب المفتاح مجاز[1]، وإذا لم تكن تخييلية لا تكون الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية لأن قرينة الاستعارة التبعية التى جعلها استعارة بالكناية كما فى قولهم: نطقت الحال بكذا استعارة بالكناية، وليست هناك استعارة تخييلية على تقدير أن التبعية حقيقة، واللازم باطل بالاتفاق، فالملزوم مثله، فلا تكون التبعية حقيقة، وإن لم تجعل التبعية حقيقة يكون مجازا لتحقق معنى المجاز فيه، فيكون من قبيل الاستعارة لكون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة، فتكون استعارة فى الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية، فلا يكون ما ذهب إليه صاحب المفتاح مغنياً عما ذهب إليه غيره من قسمة الاستعارة إلى أصلية وتبعية، قوله: وإلا فتكون استعارة، أى: وإن لم تقدر التبعية حقيقة تكون استعارة على ما مر.

قلت: لا نسلم أن اللازم باطل بالاتفاق، بل بطلان اللازم على رأى بعض لا على رأيه[2] لأنه على رأيه يكون المجاز العقلى من الاستعارة بالكناية، وليست مستلزمة للتخييلية فرأيه لا يوافق رأى البعض الآخر، وأيضا لا نسلم أنه لو جعل التبعية مجازاً لكانت استعارة، قوله: لكون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة.

قلنا: لا نسلم أن مجرد تحقق المشابهة كافٍ فى ثبوت الاستعارة بل هى إذا كانت جلية مع المبالغة فى التشبيه، ولم قلت: إن هذا المجموع متحقق على تقدير جعل التبعية مجازاً ليكون استعارة فى الفعل، والحق أن التبعية حقيقة لأن المراد

---

(١) لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به، وإرادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا، بل وهما، فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا.

(٢) والزمخشرى يجوز أن تكون قرينة المكنية استعارة تحقيقية، انظر الكشاف جـ١ صـ٢٠٦.

بالحال فى قولهم: نطقت الحال بكذا، ليس المشبه به الحقيقى، بل المراد بــه هــو المشبه به الادعائى الذى هو غير المتعارف.

فصل: حسن كل من التحقيقية، والتمثيل برعاية جهات حسن التشــبيه، وأن لا يشم رائحته لفظا.

ولذلك يوصى أن يكون الشبه بين الطرفين جلياً، لئلا تصير إلغازاً، كما لو قيل: رأيت أسداً، وأريد إنسانٌ أبخر، ورأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلــة، وأريــد الناس.

وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا، ويتصل به أنــه إذا قــوى الشــبه بــين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور، والشبهة والظلمة لم يحسن التشــبيه، وتعينــت الاستعارة، والمكنى عنها كالتحقيقية، والتخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها.

شروط حسن الاستعارة

(حسن كل من التحقيقية) إلى آخره. قد علم من كلام المؤلف فــى بحــث المجاز ههنا أنه إما مفرد، أو مركب، والمجاز المفرد إمــا مرســل أو اســتعارة، والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية، وقد تكون تخييلية، وقد تكــون بالكنايــة، والمجــاز المركب هو التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد عرف معنى الاســتعارة التحقيقيــة والتخييلية، والاستعارة بالكناية، والتمثيل على سبيل الاستعارة.

فاعلم أن لحسنها شروطاً إن صادفتها حسنت، وإلا عريت عــن الحســن، وربما اكتسبت قبحاً، وتلك الشروط فى كل من التحقيقية والتمثيل برعايــة جهــات حسن التشبيه التى سبق ذكرها، ككون وجه الشبه شاملا للطرفين[1]، وكون وجــه الشبه فى المشبه به أتم فى الأربعة المذكورة فى غرض التشبيه[2]، وكونــه بعيــد

---

(١) أى متحققاً فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما، أو لازم لهما، فإن وجد فى أحــدهما بأن كان جزءاً من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماً له فات الحسن.. انظر حاشية الدســوقى جـ٤ صـ٢٢١ شروح.

(٢) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: لأنه إذا كان كذلك يأتى بالتشبيه لا بالاســتعارة، بــل=

الغور لا يدرك فى بدء الفكرة، وكونه كثير التفصيل، وكون حضور المشبه به نادرا، أو اجتماع عدة تشبيهات، وأن لا تكون الاستعارة مطلقة بأن لم يعقب بصفات أو تفريع كلام ملائم لأحد الطرفين.

وأن لا تشتم رائحة التشبيه من جانب اللفظ[1] وذلك بأن لا يذكر ما يدل على التشبيه، ولأجل أن من شروط حسن التشبيه فيهما أن لا يذكر ما يدل على التشبيه يوصى أن يكون الشبه فيهما بين الطرفين جلياً بنفسه، أو معروفاً سائراً بين الأقوام حتى لايحتاج إلى ذكر شيء يدل على التشبيه فيبطل الحسن إن ذكر. وإن لم يكن الشبه بينهما جليا أو معروفاً يصير كل واحد منهما تعمية وإلغازا[2]، لا استعارة وتمثيلا كما إذا قيل: رأيت أسدا، وأريد إنسان أبخر، فإن صفة البخر فى الأسد غير جلية ولا معروفة، وكما قيل: رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة، وأريد الناس الذين لا نفع فيهم، وهو مثل فى عزة كل مرضى، وهو إشارة إلى قوله عليه السلام: «**الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة**»[3] أى الخيار فيهم قليل، وبهذا ظهر - أى وبعدم شم رائحة التشبيه فيهما، وكون الشبه بين الطرفين فيهما جليا لـئلا

=ينبغى أن يعكس فيقول: ويأتى بتساوى الطرفين حتى يأتى بالتشبيه جـ٤ صـ٢٢٢ شروح.

(١) وإنما قال: من جانب اللفظ: لأن رائحة التشبيه موجودة بالقرينة فى معنى الاستعارة؛ إذ هى لفظ أطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة فى التشبيه، فلا يمكن نفى إشمام الرائحة ولو معنى.

(٢) إلغاز بكسر الهمزة لأنه مصدر ألغز فى كلامه إذا عمى مراده وأخفاه، ومنه اللغز وجمعه ألغاز مثل رطب وأرطاب.

(٣) من حديث عبد الله بن عمر، ويروى: لا تكاد توجد، والراحلة: البعير الذى يرتحله الرجل جملاً كان أو ناقة، وفى الحديث استعارة تمثيلية، لأن الوجه منتزع من متعدد لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل، وانظر الحديث فى سنن ابن ماجة جـ٢ صـ١٣٢، ومسند الإمام أحمد جـ٦ صـ٣٢٩، والفائق جـ١ صـ٤٧١، والنهاية فى غريب الحديث جـ٢ صـ٢٠٩.

يصير كل منهما إلغازاً - ظهر أن الاستعارة والتمثيل لا يجيئان فى كل ما يجىء فيه التشبيه لكون التشبيه أعم محلا منهما، أى يوجد التشبيه بدونهما، ولا يوجدان بدونه كما ذكر.

وما يتصل بهذا البحث أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين بحيث صار الفرع كأنه الأصل لم يحسن التشبيه؛ لأن التشبيه حينئذ ينافى اتحادهما، فتعينت الاستعارة، وذلك كالنور إذا شبه العلم به، والظلمة إذا شبهت البدعة بها، فإنه لذلك يقول الرجل إذا فهم المسألة: حصل فى قلبى نور، ولا يقول: كأن نوراً حصل فى قلبى، ويقول لمن أوقعه فى شبهة: أوقعتنى فى ظلمة، ولا يقول: كأنك أوقعتنى فى ظلمة. وحسن الاستعارة المكنى عنها كحسن الاستعارة التحقيقية، أى: حسنها برعاية جهات حسن التشبيه كما ذكر فى التحقيقية، وحسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن المكنى عنها لما بين أن التخييلية لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها عند المؤلف وعند صاحب المفتاح بحسب حسنها متى كانت تابعة لها، وقلما يحسن حسنها لو لم تكن تابعة لها كما مر فى بيت أبى تمام.

وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيـادة لفـظ كقوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ و ﴿واسأل القرية﴾ وقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ أى أمر ربك، وأهل القرية، وليس مثله شيء.

مجاز الحذف والزيادة

قوله: قد يطلق المجاز على كلمة يغير حكم إعرابها، أى: نقلت عن إعرابها الأصلى إلى غيره بحذف لفظ، أو زيادة لفظ.

فالحذف كقوله تعالى: ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾[1] الأصل: جاء أمر ربك، فـالإعراب الأصلى فى الكلام لقوله: "ربك" هو الجر، فحذف المضاف، وأعطى المضاف إليه إعرابه، وكقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2] فالأصل: واسأل أهل القرية، فالإعراب الأصلى للقرية فى الكلام هو الجر فحذف المضاف، وأعطى المضاف إليه إعرابه.

والزيادة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] على القول بزيادة الكاف، أى ليس مثله شيء، فإعراب مثله فى الأصل هو النصب، فزيدت الكاف فصار جـراً، وإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الإعراب كما فـى قولـه تعـالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾[4] أو كمثل ذو صيب، وكقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّـنَ اللّـهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[5] فلا يطلق المجاز على تلك الكلمة.

إنكار المجاز بالحذف والزيادة

وقد بالغ الشيخ عبد القاهر – رحمه الله – فى النكير على من أطلق القـول

---

(١) سورة الفجر الآية ٢٢، الكشاف جـ٣ صـ٣٣٧.

(٢) سورة يوسف الآية ٨٢، الكشاف جـ٢ صـ١٥٠.

(٣) سورة الشورى الآية ١١، الكشاف جـ٣ صـ٧٨.

(٤) سورة البقرة الآية ١٩، وانظر الكشاف جـ١ صـ١٦١.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

بإطلاق المجاز علىٰ الكلمة بالحذف والزيادة[١].

وقال صاحب المفتاح[٢]: ورأيى فى هذا النوع يعنى المجاز المذكور هنا أن يعد ملحقاً بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه، وهو اشتراكهما فى التعدى عن الأصل إلى غير الأصل لا أن يعد مجازا.

---

(١) أسرار البلاغة صـ٤٥٧.

(٢) المفتاح صـ١٨٥.

الكناية

الكناية: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه، وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم وفيه من الملزوم.

ورد بأن اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه، وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم.

القول فى الكناية

(الكناية لفظ) إلى آخره.

المقصد الثالث من مقاصد علم البيان الكناية[١] وهى: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه مع لازم معناه[٢] كقولك: فلان طويل النجاد[٣]، أى طويل القامة، ولا يمتنع مع إرادة طول القامة إرادة طول النجاد من غير تأول، فظهر منه أن الكناية تفارق المجاز من جهة إرادة المعنى فيها مع إرادة لازمه، بخلاف المجاز، فإنه لا يجوز إرادة المعنى مع إرادة لازمه، لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشىء معاند لذلك الشىء، وإلا يلزم

---

(١) هى فى اللغة: مصدر كنى به عن كذا يكنى، ويكنو كناية: تكلم بشىء، وهو يريد غيره.

(٢) وعلى هذا تكون الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز، وهذا هو مذهب المصنف وكثير من شراحه، وقيل: الكناية حقيقة فيكون ما يجعل كناية كبرهان على ما يراد إثباته، فكثير الرماد مثلا حقيقة ذكرت دليلا على أنه مضياف، فيكون التقدير: فهو مضياف، وهذا هو الظاهر من كلام عبد القاهر. انظر دلائل الإعجاز صـ٥٣، وتبعه فى ذلك السكاكى صـ١٨٥ المفتاح.

(٣) النجاد: حمائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، ومن ذلك قول الخنساء ترثى أخاها:

طويل النجاد رفيع العماد كثير الرماد إذا ما شتا

جواز وجود الملزوم بدون اللازم، وفرق[1] بينهما بأن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

ورد بأن اللازم[2] ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن ينتقل الذهن منه إلى الملزوم، لأن اللازم إذا لم يكن ملزوما يكون أعم منه لامتناع أن يكون أخص في اللزوم الكلى، وإلا يلزم وجود الملزوم من حيث هو ملزوم بدون اللازم، وإذا كان أعم منه لا يستلزم الأخص كلياً ذهناً وخارجاً فيمتنع الانتقال منه إليه، وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وأجيب عنه بأن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه.

قلت: نسلم أن الأعم من حيث هم أعم لا يستلزم الأخص كلياً، لكن لا يمتنع انتقال الذهن منه إليه بوساطة قرينة دالة على إرادته، ويسمى هذا النوع كناية لما فيه إخفاء وجه التصريح.

---

(١) أى السكاكى انظر المفتاح صـ١٩٠.

(٢) وانظر الإيضاح جـ٣ صـ١٧٤ بغية.

وهى ثلاثة أقسام: الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هى معنى واحد كقوله:

... ... **والطـــاعنين مجـــامع الأضـــغان**

ومنها ما هى مجموع معان كقولنا كناية عن الإنسان: حى مستوى القامـــة عريض الأظفار، وشرطها الاختصاص بالمكنى عنه. والثانية المطلوب بها صـــفة فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقريبة واضحة كقولهم – كناية عن طـــول القامـــة – طويل نجاده، وطويل النجاد، والأولى ساذجة وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير.

أو خفية كقولهم – كناية عن الأبله: عريض القفا، وإن كان الانتقال بواسطة فبعيدة كقولهم: كثير الرماد كناية عن المضياف، فإنه ينتقل من كثرة الرمـــاد إلـــى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الآكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.

الثالثة: المطلوب بها نسبة كقوله:

إن الســـماحة والمـــروءة والنـــدى فى قبة ضربت على ابـــن الحشـــرج

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات، فترك التصـــريح بأن يقول: إنه مختص بها، أو نحوه إلى الكناية بأن جعلها فى قبة مضروبة عليـــه. ونحوه قولهم: المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه.

والموصوف فى هذين القسمين قد يكون غير مذكور كما يقال فى عُـــرْض من يؤذى المسلمين: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

أقسام الكناية

والكناية ثلاثة أقسام: لأن المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة، أو صـــفة، أو نسبة، والمراد بالصفة المعنوية كما مر لا النعت.

الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هو معنى واحد كقولنا: "المضياف" كناية عن زيد، ومنه قوله كناية عن القلب(١):

الضــــاربين بكـــل أبـــيض مخـــذم والطـــاعنين مجـــامع الأضـــغان

المخذم بكسر الميم وفتح الذال وسكون الخاء المعجمتين: السيف القـاطع، كنى بالمجامع عن القلوب، والأضغان: جمع ضغن وهو الحقد.

ومنها ما هو مجموع معان كقولنا فى الكناية عن الإنسان: حـــى مســـتوى القامة عريض الأظفار، فإن كل واحد من الثلاثة غير مختص بالإنسان لوجوده فى غيره، والمجموع خاص به، وهذا يسمى فى الاستدلال خاصة مركبـة لحصـــول الاختصاص بالتركيب كما تقول فى رسم الخفاش: الطائر الولود فإن كلاً منهما أعم منه، والمجموع مساو له إذ لا طائر ولود غيره، ويظهر من هــذا أن الرســوم إذا ذكرت مجردة عن المرسومات كانت كناية عنها.

وشرطهما، أى: وشرط ما هو معنى واحد، وما هو مجموع معان أن يكونا مختصين بالمكنى هما عنه لا يتعديانه، ليحصل الانتقال منهما إليه(٢).

الثانية: المطلوب بها صفة، وهى ضربان: قريبة، وبعيدة، فـإن لـم يكـن الانتقال منها إلى المطلوب بها بوساطة فقريبة، وهى: إما واضحة أو خفية.

فالواضحة كقولهم: فى الكناية عن طويل القامة: طويل نجـاده(٣) وطويـل

---

(١) البيت من (الكامل)، قال عنه صاحب الشواهد: لا أعرف قائله جــــ٢ صـــــ١٧٢، وفـــى الموازنة نسبه لعمرو بن معد يكرب، ولم أجده فى ديوانه، ونسبه فى الصناعتين إلـــى عمـــرو أيضا صـــ٢٤٠، أما فى سر الفصاحة صـــ٢٧٣، فلم ينسب لأحد، وكذا فى الإيضـــاح، وانظـــر الشروح جـــ٤ صـــ٢٤٨.

(٢) يرى كثير من الشراح أنه لا وجه لاشتراط ذلك فيهما بخصوصهما لوجوب ذلك فـــى كـــل كناية، انظر شروح التلخيص جـــ٤ صـــ٢٥٠.

(٣) برفع النجاد على أنه فاعل طويل، والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف انظر شرح ابن يعقوب جـــ٤ صـــ٢٥٢.

النجاد، الكناية الأولى ساذجة، أى لا تصريح فيها، والثانية كناية مشتملة على تصريح ما لتضمن الصفة أعنى الطويل ضمير الموصوف، فالنجاد بعد إسناد طويل إلى الضمير لو لم يجئ به لما بين أنه كناية، بل هو تصريح، فإضافة طويل إليه بعد إسناده إلى الضمير ليتبين أنه ليس بتصريح.

والخفية كقولهم فى الكناية عن الأبله[1]: عريض القفا، فإن عرض القفا وعظم الرأس إذا فرط، يقال: دليل الغباوة[2]، وعظم الرأس، واستواؤه ما لم يفرط دليل علو الهمة وحسن الفهم.

وإن كان الانتقال منها إلى المطلوب بواسطة فبعيدة كقولهم: كثير الرماد، كناية عن المضياف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود وهو أنه مضياف.

الثالثة المطلوب بها نسبة كقوله[3]:

إن السماحة والمروءة والندى ... فى قبة ضربت على ابن الحشرج

فإن الشاعر أراد أن يثبت اختصاص هذه الصفات بابن الحشرج فترك التصريح بأن يقول: إن الصفات مختصة بابن الحشرج، أو نحوه مثل أن يقول:

---

(١) أى البليد وقيل: هو الذى عنده خفة عقل.

(٢) ولذلك قال طرفة:

أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه ... خشاش كرأس الحية المتوقد

(٣) أى زياد الأعجم شاعر أموى. من أبيات من (الكامل). قالها فى عبد الله بن الحشرج، وكان أميراً على نيسابور، فوفد عليه زياد، فأمر بإنزاله، وبعث إليه ما يحتاجه، فأنشده البيت، وبعده أبيات، فأمر له بعشرة آلاف درهم وكان عبد الله سيداً من سادات قيس، وأميراً من أمرائها، وَلِيَ عمالة خراسان، وفارس، وهمذان، والبيت فى الدلائل صـ٢٠٩، والمفتاح صـ١٩٢، والطراز جـ١ صـ١٧٨، والإيضاح جـ٣ صـ١٨٢ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٧٣.

السماحة لابن الحشرج والمروءة له، والندى له، إلى الكناية بأن جعل هذه الصفات فى قبة مضروبة عليه لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين، ونحوه، أى: ونحو قول الشاعر المذكور: المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه. فى أن المطلوب بها نسبة، وذلك لأنهم يتركون التصريح بإثبات الوصف للموصوف، ويثبتونه لما له به تعلق إثبات السماحة والمروءة، والندى للقبة بكونها فيها مع تخصيص ضربها بابن الحشرج، وكذا يثبتون المجد للثوبين بكونه بينهما لا يتجاوز عنهما مع تخصيص الثوبين به بإضافتهما إليه، وكذا قوله: الكرم بين برديه.

فقد علم أن الكناية ثلاثة أقسام، وههنا كناية استنبطها الزمخشرى وقال: هى أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز فتعبر بها عن مقصودك كما تقول فى قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1] إنه كناية عن الملك، فإن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك، فجعلوه كناية عنه، والظاهر أن هذه الكناية من نوع الإيماء، وقد يظن أن ههنا قسما رابعا، وهو أن يكون المطلوب بالكناية الوصف والنسبة معا كما يقال: "يكثر الرماد فى ساحة عمرو" فى الكناية عن أن عمراً مضياف وليس ذاك قسماً رابعاً؛ إذ ليس ما ذكر بكناية واحدة، بل هو كنايتان: إحداهما عن المضيافية والثانية عن إثباتها لعمرو. والموصوف فى القسم الثانى والثالث قد يكون مذكورا لما مر. وقد يكون غير مذكور كما تقول فى عرض من يؤذى المسلمين: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»[2] أى ليس المؤذى

---

(١) سورة طه الآية ٥، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٢٩٥، ٢٩٦. جـ١ صـ٣٣٠، ٣٣١. عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ سورة آل عمران الآية ٧٧، جـ٣ صـ٧٨، عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ سورة الشورى الآية ١١.

(٢) جزء من حديث أخرجه الترمذى والنسائى عن أبى هريرة، وتكملته: «والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم» وأخرجه أيضا البخارى ومسلم، وأبو داود عن عبد الله بن عمرو ابن العاص، وتكملته: «والمهاجر من هجر ما نهاه الله عنه» إلا أن النسائى قال: «من هجر=

مسلما، عرض الشيء بالضم: ناحيته من أى وجه جئته، يقال: نظرت إليـه عـن عُرْضٍ وعُرَض مثل عُشْر وعُشَر أى من جانب وناحية.

=ما حرم الله عليه»، وأخرجه مسلم حديثاً كاملا من رواية جابر بن عبد الله – رضى الله عنهما – وأخرجه أحمد بن حنبل فى مسنده جـ٣ صـ١٧٧.

السكاكى: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإشارة، وإيمـــاء، والمناسب للعرضية التعريض، ولغيرها – إن كثرت الوسائط – التلويح، وإن قلّت مع خفاء الرمز، وبلا خفاء الإيماء والإشارة.

ثم قال: والتعريض قد يكون مجازا كقولك: آذيتنى فستعرف، وأنت تريد إنساناً مع المخاطب دونه، وإن أردتهما جميعاً كان كناية، ولابد فيهما من قرينة.

تفاوت الكناية

قال السكاكى: (الكناية) إلى آخره.

قال صاحب المفتاح: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح ورمز، وإيمـــاء وإشارة، وإنما قال: تتفاوت، ولم يقل: تنقسم، لأن التعريض وأمثاله مما ذكر لـــيس من أقسام الكناية فحسب، بل هو أعم[١]، وقال[٢]: والمناسب للعرضية، أى: الكناية العرضية، وهى أن تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور التعريض، أى يناسب إطلاق اسم التعريض عليها، لأن التعريض هو المشار به إلى جانب، والغرض منه جانب آخر، ولغير العرضية، أى: والمناسب للكناية التى ليست بعرضية إن كثرت الوسائط بينهما وبين المكنى عنه إطلاق اسم التلويح عليها؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد، وإن قلت الوسائط (بينهما)[٣] وبين المكنى عنه مع نـــوع مـــن الخفاء فيها كنحو: عريض القفا كناية عن الأبله، كان إطلاق اســـم الرمـــز عليهـــا مناسباً، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، لأنـــه الإشـــارة

---

(١) انظر الشروح جـ صـ٢٦٥، تجد الفرق بين الكناية والتعريض، وانظر الكشـــاف جــــ١ صـ٢٨٢، ٢٨٣. عند قوله تعالى: ﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاء﴾ سورة البقرة الآية ٢٣٥.

(٢) السكاكى: وقصد بهذا الكلام تمييز تلك الأقسام بعضها عن بعض، وأشار إلى أن بـــين كـــل قسم واسمه مناسبة.

(٣) فى كل النسخ (بينهما) والمناسب (بينها).

بالشفتين، أو الحاجب أو العين قال[١]:

رمـــزت إلـــىَّ مخافـــةً مـــن بعلهـــا   من غير أن تبــدى هنـــاك كلامهـــا

وإن قلت الوسائط بينها وبين المكنى عنه لا مع نوع من الخفاء، فالمناسب أن يسمى إيماء، أو إشارة كقول أبى تمام[٢]:

أبـــين فمـــا يـــزرن ســـوى كـــريم   وحســـبك أن يـــزرن أبـــا ســـعيد

فإن هذا المذكور من الكناية فى إفادة أن أبا سعيد كريم غير خاف بخـــلاف إفادة "هو عريض القفا" للبلادة، فإن فيه خفاء ظاهراً لا يخفى.

ثم قال صاحب المفتاح: والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازاً كقولك: آذيتنى فستعرف، وأنت لا تريد المخاطب، بل تريد إنســانا مـــع المخاطـــب، وإن أردتهما جميعاً كان التعريض كناية، ولابد فى هذا المجاز والكناية من قرينة تـــدل على أن المراد إنسان مع المخاطب دونه، أو على أن المراد هما جميعاً لأنه لو لـــم تكن قرينة لما أمكن فهم المراد قبل التعريض على سبيل الكناية، وهـــو أن تكـــون العبارة مشابهة لكناية مشتركة فى بعض صفاتها كما فى المثال المذكور، فإنه ليس فيه تصور لازم وملزوم، وانتقال من اللازم إلى الملزوم، إلا أن فيـــه ســـمة مـــن الكناية، وهو كون تاء الخطاب مستعملاً فيما هى موضوعة له، مراد منه ما لـــيس بموضوع له وهو الإنسان الآخر[٣]، وهذا المعنى موجود فى الكناية، وأما إذا أردت

---

(١) البيت من (الكامل)، ولم يعلم قائله، وقد ورد هـــذا البيـــت فـــى آمـــال المرتضـــى جـــ١ صـــ٤٥٥، وروى من غير أن يبدو، والبيت فى المفتاح صـــ١٩٤، والإيضاح جـــ٣ صـــ١٨٧ بغية.

(٢) هذا البيت من (الوافر) وهو من قصيدة قيلت فى مدح خالد بن يزيد، أو أبى سعيد الثغرى، ديوان أبى تمام جـــ٤ صـــ٦٤٧.

(٣) قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر: بل حقيقة الكناية، وفيه الانتقال، ولو لم يحصل الانتقال لما حصل التعريض، بل الانتقال موجود، لأن اللازم قد يكون لزومه بالقرائن الحالية... إلـــخ=

غير المخاطب وحده فيكون المثال مثل المجاز لاستعمال التـاء فيمـا هـي غيـر موضوعة له لا أنه مجاز حقيقة لتوقفه على الانتقال من الملزوم إلى الـلازم، ولا انتقال ههنا من ملزوم إلى لازم، ولأن التعريض قد يكون على سبيل الكناية، وقد لا يكون على سبيل الكناية، والكنية قد تكون على سبيل التعريض، وقد لا تكون، فكل منهما أعم من الآخر من وجه.

=جـ٤ صـ٢٧٢ شروح.

فصل: أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصـــريح، لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشىء ببينة وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز.

موازنة

فصل: أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ[1] من الحقيقة، وأن الكناية أبلغ من التصريح، لأن الانتقال فيهما يعنى فى المجاز والكناية من الملزوم إلـــى الـــلازم، فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشىء ببينة، ولا شك أن دعوى الشىء ببينة أبلـــغ فى إثباته من دعواه بلا بينة، وأن الاستعارة أبلغ من التصريح لأنهـــا نـــوع مـــن المجاز. والمجاز أبلغ من التشبيه لما مر، وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة[2]، لأن فى الثانى اعترافاً بالنقصان، وهو منتف فى الأول لما مر أن الاستعارة أبلغ من التشبيه.

هذا هو آخر الكلام فى الفن الثانى بحمد الله تعالى، ويتلوه الفن الثالث بعون الله، وحسن توفيقه.

---

(١) أبلغ: أفعل تفضيل يجوز أن يكون مأخوذاً من البلاغة بمعناها اللغوى، أى: أفضل وأحسن، ويجوز أن يكون مأخوذاً من المبالغة على مذهب الأخفش فى جواز بناء أفعـــل التفضـــيل مـــن الرباعى، وهو الظاهر من كلام عبد القاهر. انظر الدلائل صـــ٥٦-٥٨.

(٢) هذا ظاهر كلام الزمخشرى عند قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْـــأَرْضُ جَمِيعًـــا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ سورة الزمر الآية ٦٧. الكشاف جـــ٣ صـــ٤٠.

الفن الثالث

علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة، وهى ضربان: معنوى ولفظى.

وأما المعنوى فمنه المطابقة، وتسمى الطباق، والتضاد أيضا، وهى الجمع بين متضادين، أى معنيين متقابلين فى الجملة.

ويكون بلفظين من نوع، اسمين نحو: **﴿وتحسبهم أيقاظا وهم رقود﴾** أو فعلين نحو: **﴿يحيى ويميت﴾** أو حرفين نحو: **﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾** أو من نوعين نحو: **﴿أو من كان ميتا فأحييناه﴾** وهو ضربان: طباق الإيجاب كما مر، وطباق السلب نحو: **﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا﴾** ونحو: **﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾** ومن الطباق نحو قوله:

تردى ثياب الموت حمراً فما أتى ... لها الليل إلا وهى من سندس خضر

(الفن الثالث علم البديع. وهو علم) إلى آخره.

الفن الثالث علم البديع[1] وهو: علم يعرف به وجوه تحسين[2] الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة.

أى علم بالقواعد التى يعلم بها الوجوه، نسب العرفان إلى الوجوه المذكورة لأنها أمور جزئية تلحق التراكيب الجزئية، فالعلم جنس وباقى القيود فصل، وعِلم

---

(١) وفى اللغة هو: المبتدع، أى المخترع على غير مثال سابق، يقال: أبدع الشىء: اخترعه لا على مثال، وأبدع الله الخلق إبداعا: خلقهم لا على مثال، وأبدعت الشىء وابتدعته: استخرجته وأحدثته، وقد يأتى البديع بمعنى الجديد.

(٢) إشارة إلى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب فى قوله: "وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا".

من هذا التعريف أن تلك الوجوه إنما تلحق التركيب بعد رعاية ما تقتضيه صناعة البلاغة - أعنى علم المعانى والبيان - من التطبيق والوضوح، وقوله: بعد رعاية: ظرف للتحسين، وهذه الوجوه على ثلاثة أضرب: إما راجع إلى المعنى(١)، أو إلى اللفظ(٢) أو إليهما جميعا.

والمؤلف قسمها إلى الضربين الأولين فقط، ولم يتعرض للضرب الثالث تصريحاً وهو واقع، ويجيء بحسب القسمة العقلية أيضا. ووجهه أن يقال: هذه الوجوه، إما أن ترجع إلى اللفظ فقط أولاً، والثانى يندرج فيه ما يرجع إلى المعنى فقط، وإليهما جميعا، ونحن نشير إلى ما يرجع إلى المعنى فقط، وإلى ما يرجع إليهما.

أنواع المحسن المعنوى

الطباق

قال المؤلف: وأما المعنوى فمنه المطابقة، وتسمى الطباق أيضا، والتضاد أيضا وهى(٣) الجمع بين متضادين، أى بين اللفظين المفردين والمركبين الدالين على معنيين متقابلين، أى أعم من أن يكونا متقابلين من جميع الوجوه، أو من بعض الوجوه أو أعم من أن يكونا متقابلين حقيقة، أو بالاعتبار ليدخل فيه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٤) فإنه لا تقابل حقيقة بين العلم المنفى والمثبت فى هذه الآية؛ لأن المثبت غير المنفى، ولكن بينهما تقابل فى الجملة إذا أخذا مطلقين، وقول أبى الطيب(٥):

---

(١) أى أولاً وبالذات، وإن كان بعض أنواعه قد يفيد تحسين اللفظ أيضا كما فى المشاكلة لما فيها من إيهام المجانسة اللفظية.

(٢) أى أولاً وبالذات، وإن كان بعض أنواعه قد يفيد تحسين المعنى أيضا.

(٣) وهى فى اللغة: الموافقة، يقال: طابقت بين الشيئين: جعلت أحدهما حذو الآخر.

(٤) سورة الروم الآيتين ٦، ٧. وفى جميع النسخ "أكثرهم" بدل "أكثر الناس" وهو خطأ.

(٥) المتنبى من قصيدة يخاطب بها كافورا حين أخر عطاءه عنه. انظر الإبانة عن سرقات=

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها   سرور محب أو إساءة مجرم

قابل المحب بالمجرم، والمقابل الحقيقى للمحب هو المبغض لا المجرم لجواز اجتماعهما (لكنه لما صدر ما يبغض جعله مقابلا له، والسرور بالإساءة، والمقابل الحقيقى له هو الحزن لا الإساءة لجواز اجتماعهما)[١]، لكنها لما استلزمت الحزن جعلها مقابلاً للسرور، ومما جمع بينهما قول الحماسى[٢]:

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة   ومن إساءة أهل السوء إحسانا

قابل الإساءة بالإحسان، وهى حقيقة، والظلم بالمغفرة وهى غير حقيقة، بل مقابلة الحقيقى العدل، والمطابقة مما يرجع إلى اللفظ والمعنى كما علم من تعريفه.

وتكون المطابقة بلفظين إما من نوع واحد، أو من نوعين، وما من نوع واحد إما اسمان كلفظى إيقاظ ورقود فى قوله تعالى: ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**﴾[٣].

أو فعلان كما فى قوله تعالى: ﴿**يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾[٤]، أو حرفان كما فى قوله تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[٥] فإن "لها" فيه يدل على الثواب، و"عليها" فيه يدل على العقاب، وما من نوعين كقوله تعالى: ﴿**أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا**

=المتنبى صـ٨١، والمثل السائر صـ٢٧٨، والإيضاح جـ٤ صـ١٢ بغية، وعروس الأفراح جـ٤ صـ٢٩٥ شروح، والاستفهام فى البيت إنكارى أشرب معنى التعجب.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) هو لقريط بن أنيف من أبيات فى الحماسة يقرع فيها قومه على تخليهم عن نصرته، انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزى جـ١ صـ١٨، والصناعتين صـ٢٣٥، وإعجاز القرآن للباقلانى صـ٨٢، والطراز جـ٢ صـ٣٨٥، وخزانة ابن حجة صـ١٤٦، والمثل السائر جـ٣ صـ١٥٢، وعروس الأفراح جـ٤ صـ٢٨٧ شروح.

(٣) سورة الكهف الآية ١٨.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٨.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] أى: ضالاً فهديناه، الأول اسم والثانى فعل.

طباق الإيجاب وطباق السلب

والطباق ضربان: طباق الإيجاب وطباق السلب.

أما طباق الإيجاب[2] فقد مر، وأما طباق السلب[3] فكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[4] وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[5].

الطباق المسمى تدبيجاً

ومن الطباق ما يسمى تدبيجا[6]، وفسر بأن يذكر فى معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية، أو التورية، أما الأول فكقول أبى تمام[7]:

تردى ثياب الموت حمراً فمـا أتـى لها الليل إلا وهى من سندس خضـر

فإنه كنى عن دخول الجنة.

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٢.

(٢) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجباً، كما مر فى الأمثلة السابقة.

(٣) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى، أو أحدهما أمر والآخر نهى.

(٤) سورة الروم الآيتين ٦، ٧. وفى جميع النسخ "أكثرهم" بدل "أكثر الناس" وهو خطأ.

(٥) سورة المائدة الآية ٤٤.

(٦) من دبج المطر الأرض: زينها، وأصله الديباج، وهو الحرير، شبه به ما وجد بالمطر من ألوان النبات، أو أنه مأخوذ من الدبج، وهو النقش لأن ذكر الألوان النقش على البساط.

(٧) من قصيدة من (الطويل) يرثى بها محمد بن حميد الطوسى حين استشهد مطلعها:

كذا فليجل الخطب وليفدح الأمر وليس لعين لم يفض ماؤها عذر

وهى فى الديوان صـ٣٦٨. والمعنى أن المرثى لبس الثياب الملطخة بالدم حين القتل، ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب من السندس، وصارت خضراً، فقد جمع بين لونين فقط الأول: حمرة الثياب كناية عن القتل لاستلزامه إياه عرفا مع قرينة السياق، والثانى: خضرة الثياب كنى به عن دخول الجنة لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر.

وأما الثانى فكقول الحريرى: اغبر المحبوب الأصفر، وازور العيش الأخضر، اسود يومى الأبيض، وابيض فودى الأسود، حتى رثى لى العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر(١) فإن لفظ الأصفر تورية يريد به الذهب الأحمر.

---

(١) العبارة من مقامات الحريرى هكذا: فمذ ازور المحبوب الأصفر، واغبر العيش الأخضر..إلخ. وكذا فى الإيضاح. ازور المحبوب الأصفر: مال وانحرف، وفى هذا اللون وقعت التورية، فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة المحبوبة، وازوراره: بعده عن ساحة الاتصال، والمعنى البعيد هو: الذهب الأصفر لأنه محبوب، وهو المراد به. فكان تورية، واخضرار العيش كناية عن طيبه ونعومته، واغبرار العيش كناية عن ضيقه ونقصانه واسوداد اليوم: كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه، ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والفرح والسرور، والفود: شعر جانب الرأس مما يلى الأذن، وابيضاض فوده كناية عن ضعف بنيته ووهنه من كثرة الحزن والهم، حتى رثى لى: أى رق لى وأشفق علىّ، العدو الأزرق: أى الخالص العداوة، وحمرة الموت كناية عن شدته.

ويلحق به نحو: ﴿**أشداء على الكفار رحماء بينهم**﴾ فإن الرحمة مسببة عن اللين ونحو قوله:

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة، وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم بما يقابل ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق: خلاف التقابل نحو: ﴿**فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا**﴾ ونحو قوله:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

ونحو: ﴿**فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى**﴾ والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق.

وزاد السكاكي: وإذا شرط هنا أمر شرط ثمة ضده كهاتين الآيتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء، والتصديق، جعل ضده مشتركاً بين أضدادها.

ما يلحق بالطباق

ويلحق بالطباق شيئان: أحدهما[1] نحو قوله تعالى: ﴿**أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ**﴾[2] فإن الرحمة مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة، وأقيمت مقام اللين لتقابل الشدة.

---

(١) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم.

(٢) سورة الفتح الآية ٢٩.

والثانى: ما يسمى إيهام التضاد[1] نحو قوله[2]:

لا تعجبى يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

الضحك ههنا هو ظهور المشيب من بين السواد، فيوهم فى البيت التضاد بين ضحك وبكى، وليس فى الحقيقة ههنا تضاد.

ما يختص من الطباق باسم المقابلة

ودخل فى الطباق ما يخص باسم المقابلة[3]، يريد أن التعريف المذكور للطباق شامل للمقابلة أيضا. وهى: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل، لا التناسب فإنه غير مشروط فيها. مثال مقابلة اثنين باثنين نحو قوله تعالى: **﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً﴾**[4] فإن قوله: "فليضحكوا" يقابل "وليبكوا" و "قليلا" يقابل "كثيرا". ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة نحو قوله[5]:

---

(١) وهو أن يجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان.

(٢) البيت من (الطويل) من قصيدة قالها دعبل بن على بن رزين بن سليمان بن تميم الخزاعى وهو شاعر مطبوع متقدم هجاء خبيث اللسان لم يسلم منه أحد من الخلفاء، ولا من وزرائهم كان يتشيع للعلويين توفى سنة ٢٤٦. تجد أبيات القصيدة فى الأغانى جـ١٨ صـ٣٢، والبيت فى الصناعتين صـ٣١٧، والوساطة صـ٤٤، والعقد الفريد جـ٢ صـ٤، وسر الفصاحة صـ٢٣٦، ونهاية الأرب جـ٧ صـ٩٩، والإيضاح جـ٤ صـ١٤ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ١٨٤. وضحك بمعنى ظهر ظهوراً تاماً، فهو من باب التعبير باللازم عن الملزوم.

(٣) جعل السكاكى المقابلة قسما برأسه من المحسنات المعنوية.

(٤) سورة التوبة الآية ٨٢.

(٥) البيت من (البسيط)، وقائله أبو دلامة زند بن الجون، ويروى أن أبا جعفر المنصور سأل أبا دلامة: أى بيت قالته العرب أشعر؟ قال: بيت يلعب به الأطفال وأنشده البيت، والبيت أيضا موجود فى ديوان أبى العتاهية صـ٣٣٦ ضمن قصيدة له مطلعها:

اعدد لنفسك واذكر ساعة الأجل ولا تغرن فى دنياك بالأمل

والبيت فى العمدة جـ٢ صـ١٧، والإيضاح جـ٤ صـ١٤ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٢=

ما أحسن الدين والـــدنيا إذا اجتمعــا وأقـــبح الكفـــر والإفـــلاس بالرجـــل

فإن أحسن يقابل أقبح، والدين يقابل الكفر، والدنيا تقابل الإفـــلاس. ومثـــال مقابلة أربعة نحو قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّـرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾**[1] فإن المراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق.

وزاد صاحب المفتاح[2] على التعريف المذكور للمقابلة: وإذا شـــرط ههنـــا أمر، أى إذا شرط فى معنيين متوافقين، أو أكثر أمر شرط ثمة، أى فيما يقابل ذلك ضد ذلك كالآيتين المذكورتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضدادها، وهى المنع والاســـتغناء والتكذيب، والمقابلة أيضا من جملة ما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

=صـــ٢٠٧، وفى جل الشروح.

(١) سورة الليل الآيات ٥-١٠.

(٢) المفتاح صـــ٢٠٠.

ومنه مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو: ﴿**الشمس والقمر بحسبان**﴾ وقوله:

كالقسى المعطفات بل الأسهم مبرية بل الأوتار

ومنها ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو: ﴿**لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**﴾، ويلحق بها نحو: ﴿**الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان**﴾ ويسمى إيهام التناسب.

مراعاة النظير

(ومنه مراعاة النظير) إلى آخره، ومن المعنوى مراعاة النظير وهى أيضا مما يرجع إلى اللفظ والمعنى، ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف أيضا وهى: أن يجمع فى الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد[١]، أى: ليست تلك المناسبة تناسب التضاد، فإنه لا يقال لذلك مراعاة النظير نحو قوله تعالى: ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ**﴾[٢] فإنه جمع بين الشمس والقمر، وهما غير متضادين، وقول البحترى فى صفة الإبل الأنضاء أى الهزال[٣]:

كالقسى المعطفات بل الأسهم مبرية بل الأوتار

قيل: لعله وصف الرماح وشبهها بالقسى المعطفات فى حالة ميلها، ثم قال: "بل الأسهم" إضرابا عن الأول، وتشبيها لها بالأسهم فى الاستواء فى حالة عدم

---

(١) يخرج بذلك القيد "الطباق" لأن المناسبة فيه بالتضاد.

(٢) سورة الرحمن الآية ٥، أى يجريان فى بروجهما بحسبان معلوم المقدار، لا يزيدان عليه ولا ينقصان عنه. انظر الكشاف جـ٣ صـ١٨٧.

(٣) من قصيدة من (الخفيف) يمدح بها أبا جعفر بن حميد، ويستوهبه غلاما، تجدها فى الديوان جـ٢ صـ٢٤.

الميل، ثم قال: "بل الأوتار" إضرابا عن هذا أيضا وشبهها بأوتار القسى بحسب الحالتين، لأنها تنعطف تارة، وتستوى أخرى، بل الأسهم، أى بل كالأسهم مبرية من البرى وهو النحت، قوله "بل الأوتار" أى: بل كالأوتار.

تشابه الأطراف

ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو: أن يختم الكلام بما يناسب أوله فى المعنى كقوله تعالى: **﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾**(١) فإن اللطف يناسب أن لا يدرك بالبصر، والخبرة تناسب من يدرك شيئا، فإن من يدرك شيئا يكون خبيراً به.

إيهام التناسب

ومما يلحق بالمناسبة المذكورة نحو قوله تعالى: **﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾**(٢) النجم: النبات فإنه جمع بين النجم والشجر(٣) وبين الشمس والقمر لمشابهتهما، الشمس والقمر من حيث إنهما ينبتان فى الأرض بتدبيرهما فى السماء، وكثرة ذكرهما معا ومنافعهما، ويسمى إيهام التناسب.

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٠٣، وراجع الكشاف جـ١ صـ٥٢١.

(٢) سورة الرحمن الآيتان ٥، ٦. وراجع الكشاف جـ٣ صـ١٨٧.

(٣) الذى ينجم أى يظهر من الأرض لاساق له كالبقول، والشجر: الذى له ساق، ويسجدان: مجاز عن انقيادهما لله تعالى فيما خلقا له، فالنجم فى الآية بالنسبة للشجر من مراعاة النظير، وبالنسبة للشمس والقمر من إيهام التناسب.

الإرصاد

ومنه الإرصاد، ويسميه بعضهم التسهيم، وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف لروى نحو: ﴿**وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون**﴾ وقوله:

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

الإرصاد

ومن المعنوى الإرصاد(١)، ويسميه بعضهم التسهيم(٢)، وهو مأخوذ من البرد المسهم، وهو المخطط الذى لا يتفاوت ولا يختلف، وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروى قبل ذكر ذلك الكلام ليكون الكلام فى استواء أقسامه كالبرد المسهم فى استواء الخطوط نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾(٣) فإنه لو وقف القارئ على قوله "ولكن كانوا أنفسهم" لعلم السامع أن بعده (يظلمون).

وقوله(٤):

---

(١) وهو فى اللغة: نصب الرقيب فى الطريق ليدل عليه، أو ليراقب من يأتى منها يقال: رصدت: أى راقبت، وأرصدته: جعلته يرصد، أى يراقب الشىء.

(٢) ويسميه قدامة "التوشيح" صـ٩٩ نقد الشعر، وكذلك العسكرى صـ٣٩٧، الصناعتين، وهو ما يكسب الشعر حلاوة والنثر طلاوة.

(٣) سورة العنكبوت الآية ٤٠.

(٤) من قصيدة من (الوافر) قالها عمرو بن معد يكرب وأولها:

أمن ريحانة الداعى السميع يؤرقنى وأصحابى هجوع

وهو: أبو عبد الله، وقيل: أبو ربيعة بن عبد الله بن عمرو بن عاصم، ترجمته فى الأغانى جـ١٤ صـ٢٥، وخزانة الأدب جـ١ صـ٤٢٢، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ٢٤٠، والبيت فى الديوان جـ١ صـ٦٢.

إذا لـــم تســـتطع شـــيئا فدعـــه وجـــاوزه إلـــى مـــا تســـتطيع

والفقرة[١] أجود بيت فى القصيدة تشبيهاً بفقرة الظهر، ثم استعملت فى كلام أجود وهو أيضا مما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

---

(١) الفقرة فى النثر بمنزلة البيت فى النظم، فى أن رعاية الروى واجبة فيها، والفقـرة بفـتح الفاء وكسرها، وسكون القاف فى الأصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر.

ومنه المشاكلة، وهى ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته تحقيقاً أو تقديراً، فالأول نحو قوله:

قالوا اقترح شيئا نجـد لـك طبخــه   قلت اطبخـوا لـى جبــة وقميصــا

ونحو: ﴿**تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك**﴾ والثانى نحو: ﴿**صــبغة الله**﴾ وهو مصدر مؤكد لآمنا بالله، أى تطهير الله، لأن الإيمان يطهر النفوس.

والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يســمونه المعمودية ويقولون: إنه تطهير لهم فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بهذه القرينة.

المشاكلة

ومن المعنوى المشاكلة[١]، وهى أيضا مما يرجع إلى اللفظ والمعنى وهى: ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوع ذلك الشىء فى صحبة الغير تحقيقاً أو تقديراً، أى ذلك الوقوع تحقيقى أو تقديرى بناء على أن ذلك الغير مذكور إما تحقيقــا أو تقــديراً، فالأول كقوله[٢]:

قالوا اقترح شيئا نجـد لـك طبخــه   قلت اطبخـوا لـى جبــة وقميصــا

كأنه قال: خيطوا لى، فذكره بلفظ اطبخوا لوقوعه فى صحبة طبخه، ونحو

---

(١) قيل: المشاكلة من قبيل المجاز اللغوى، أو المجاز المرسل، وقيل غير ذلك، راجع حاشــية الدسوقى وشرح ابن يعقوب جـ٤ صـ٣٠٩-٣١٠ شروح.

(٢) البيت من (الكامل)، وقائله أبو الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكى، وقد كان للشاعر إخــوان أربعة كان ينادمهم فجاءه رسول منهم فى يوم بارد فقال له: إخوانك ذبحوا لك شاة فاشته مــا يطبخ لك؟ فكتب إليهم بهذا البيت وبيت قبله، فرجع إليه الرسول بأربع خلع، وأربع أكياس مــن الدنانير. انظر معاهد التنصيص جـ٢ صـ٢٤٢، والبيت فى المفتاح صـ٢٠٠، وخزانة الأدب للحموى صـ٤٣٥، والإيضاح جـ٤ صـ٢٢ بغية، وكل الشروح.

قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾(١) كأنه قال: ما فى ذاتـــك، فذكره بلفظ النفس لوقوعه فى صحبته.

والثانى وهو أن يكون وقوعه فى الصحبة تقديراً كقوله: ﴿صِبْغَةَ اللّـــهِ﴾(٢) وهى مصدر مؤكد لآمنا بالله قبل ذلك فى قوله: ﴿قُولُواْ آمَنَّـــا بِاللّـــهِ وَمَـــا أُنـــزِلَ إِلَيْنَا﴾(٣) إلى آخره. فمعنى "صبغة الله" أى تطهير الله، وإنما قال: هو مصدر مؤكد لآمنا، لأنه فى معناه؛ لأن الإيمان يطهر النفوس كأنه قال: طهرنا نفوسنا عن دنس الكفر بالاعتراف بالله، وبما ذكر بعده تطهيراً به أمر المسلمون بأن يقولـــوا لهـــم: قولوا آمنا بالله، وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبغ صـــبغتكم. فذكر التطهير بلفظ صبغة الله وإن لم يصحب لفظ الصبغ تحقيقا، ولكن سبب نزول هذه الآية هو أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: إن الغمس تطهير لهم دال على ذكر الصبغ تقديراً، قوله: والأصل فيـــه، أى والسبب فى نزول هذه الآية، وقوله: فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله، أى: آمنا بالله إيماناً للمشاكلة بقرينة الحال هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الأصفر الدالة على ذلك.

الاستطراد

ومن المعنوى الاستطراد، وهو: الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثانى، كما تكون فى حكاية زيد ثم سنح لك حكاية أخرى فيه، أو فى غيره تناسبها فتوردها، مأخوذ من فعل الصـــائد يطـــارد

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٦، وانظر الكشاف جـ١ صـ٤٩٥، وشرح بهاء الـدين السـبكى جـ٤ صـ٣١١ شروح.

(٢) سورة البقرة الآية ١٣٨ وانظر الكشاف جـ١ صـ٢٤١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٣٦.

صيدا، فيتلقاه آخر فيقصده كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا﴾[1] فحصل هذا عما قبله لأن ما قبله سيق لبيان إظهار سوأة آدم وحواء، وخصف الأوراق عليهما بسبب العصيان، والثانى لبيان إظهار المنة علينا بما خلق من اللباس والزينة، وللإشعار بأن التستر باب عظيم فى التقوى، قال الزمخشرى هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد[2]، وهو مما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

---

(١) سورة الأعراف الآية ٢٦، وانظر الكشاف جـ١ صـ٥٤٤.

(٢) نص كلام الزمخشرى: وهذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدو السوءات، وخصف الورق عليهما إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس ولما فى العرى، وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارا بأن التستر باب عظيم من أبواب التقوى جـ١ صـ٥٤٥ الكشاف.

ومنه المزاوجة وهى: أن يزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء كقوله:

إذا ما نهى الناهى فلج بـى الهـوى أصاخت إلى الواشى فلج بها الهجـر

المزاوجة

(ومنه المزاوجة) إلى آخره. ومن المعنوى المزاوجة[١]، وهى أيضا ممـا يرجع إلى اللفظ والمعنى، وهى: أن يزاوج بين معنيـين فـى الشـرط والجـزاء كقوله[٢]:

إذا ما نهى الناهى فلج بـى الهـوى أصاخت إلى الواشى فلج بها الهجـر

وروى: أصاخ إلى الواشى فلج به الهجر. قيل: هذه هى الصـواب روايـة ودراية[٣] زاوج بين معنيى الشرط والجزاء باللجاج.

---

(١) الازدواج والمزاوجة لغة: اقتران الشيئين.

(٢) البيت من (الطويل) من قصيدة قالها البحترى يمدح بها الفتح بن خاقان بمناسبة نجاته من الغرق، ديوان البحترى جـ٢ صـ٨٤٤. لج: تمادى وأوغل، أصاخت: أنصتت، الواشى: النمام.

(٣) لأن قبله:

كـأن الثريـا علقـت بجبينـه وفى نحره الشعرى وفى خده البدر

ومنه العكس، وهو أن يقدم جزء من الكلام ثم يؤخر، ويقع على وجوه، منها أن يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف إليه نحو: عادات السادات سادات العادات، ومنها أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو: **﴿يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى﴾** ومنها أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو: **﴿لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن﴾**.

العكس

ومن المعنوى العكس، وهو مما يرجع إلى اللفظ فقط[1]، وهو أن يقدم فى الكلام جزء ثم يؤخر ذلك الجزء، وهو يقع على وجوه منها: أن يقع العكس بين طرفى جملة واحدة، وبين ما أضيف إليه ذلك الأحد، كقولك: عادات السادات سادات العادات، فإن العكس وقع بين عادات والسادات، فالأول وهو عادات أحد طرفى الجملة، والثانى وهو السادات مضاف إليه فقيل: سادات العادات.

ومنها: أن يقع العكس بين متعلقى فعلين فى جملتين كقوله تعالى: **﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾**[2] فإن العكس وقع بين الحى والميت وهما متعلقا فعلين وهما يخرج، ويخرج فى جملتين.

ومنها: أن يقع العكس بين لفظين فى طرفى جملتين كقوله تعالى: **﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾**[3] فإن العكس ههنا وقع بين (لا هن)، و(لا هم) وهما لفظان فى طرفى جملتين. الأولى: (لا هن حل لهم)، والثانية، (ولا هم يحلون لهن).

---

(١) جل علماء البلاغة على أنه محسن معنوى لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولاً، ثم يتبعه وقوع التبديل فى اللفظ بخلاف رد العجز على الصدر، فإنه إيراد اللفظين، أحدهما فى أول الكلام، والثانى فى آخره كما فى قوله تعالى: ﴿وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه﴾ فلذا كان من المحسنات اللفظية. انظر شروح التلخيص جـ٤ صـ٣١٨.

(٢) سورة الروم الآية ١٩.

(٣) سورة الممتحنة الآية ١٠.

ومنه الرجوع وهو العود على الكلام السابق بالنقض لنكتة كقوله:

قف بالديار التى لـــم يعفهـــا القـــدم بلــــى وغَيَّرَهـــــا الأرواح والــــديم

الرجوع

ومن المعنوى الرجوع وهو مما يرجع إلى اللفظ والمعنى، وهو: العود إلى الكلام السابق لنكتة كقوله[1]:

قف بالديار التى لـــم يعفهـــا القـــدم بلــــى وغَيَّرَهَـــــا الأرواح والــــديم

قيل: لما وقف على الديار تسلطت عليه كآبة أذهلته فأخبر بما لم يتحقـــق، فقال: لم يعفها القدم، ثم ثاب إليه عقله فتدارك كلامه فقال: وغيرها الأرواح والديم، فبهذا انقضى الكلام السابق، لم يعفها: أى يدرسها، القدم: أى طول

الزمان الذى مر عليها، والديم: جمع ديمة وهو المطر الذى ليس معه رعد ولا برق، أقله ثلث النهار، أو ثلث الليل، وأكثره ما بلغ من العدة.

---

(١) البيت من (البسيط) وقائله زهير بن أبى سلمى، وهو أول قصيدة يمدح بها هرم بن سنان، وهى فى الديوان صـــ١٤٥.

ومنه التورية: وتسمى الإيهام أيضا، وهو أن يطلق لفظ له معنيان: قريب، وبعيد، ويراد البعيد، وهى ضربان: مجردة، وهى التى لا تجامع شيئا مما يلائم القريب، نحو: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ ومرشحة نحو: ﴿**والسماء بنيناها بأيد**﴾.

التورية

ومن المعنوى التورية(١) ويسمى الإيهام أيضا، وهى مما يرجع إلى المعنى فقط، ويشبه أن يكون منهما، وهى: أن يطلق لفظ له معنيان(٢) أحدهما قريب، والآخر بعيد، ويراد بذلك اللفظ المعنى البعيد، وهى ضربان: مجردة، وهى: التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب كقوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾(٣) فإن قوله: "استوى" معناه القريب: الاستقرار، والبعيد: الاستيلاء، المراد ههنا البعيد(٤)، وهو لا يجامع شيئا مما يلائم القريب من الجلوس أو القعود أو الاضطجاع؛ لأنه فى حقه تعالى محال.

ومرشحة وهى: التى تجامع مما يلائم القريب، كقوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾(٥) أى بقوة، وقوله: "بأيد" يجامع ما يلائم معناه القريب، وهو العضو المخصوص لأن البناء يلائم معناه القريب(٦)، ومعناه البعيد الذى هو القوة بجامعه.

---

(١) منقولة من مصدر ورى الخبر، أى: ستره وأظهر غيره لأن فيها ستر المعنى البعيد.

(٢) سواء كانا حقيقيين، أو مجازيين، أو أحدهما حقيقياً والآخر مجازيا، فلا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر، وبهذا تمتاز التورية عن المجاز والكناية.

(٣) سورة طه الآية ٥، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) اعتماداً على قرينة خفية، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد، والقرينة هنا استحالة الاستقرار حساً.

(٥) سورة الذاريات الآية ٤٧.

(٦) قال التفتازانى: وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق=

ومنه الاستخدام: وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم يراد بالآخر الآخر، فالأول كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

=أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته، وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتحمل للمفردات حقيقة أو مجازاً.

والثانى كقوله:

فسقى الغضى والساكنيه وإن هم ... شبوه بين جوانحى وضلوعى

الاستخدام

ومن المعنوى الاستخدام، يجوز بالحاء المهملة، وبالخاء المعجمة، وهو: أن يراد بلفظ له معنيان[١] أحدهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، وبالآخر الآخر كقوله[٢]:

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا

أراد بالسماء الغيث[١]، وبضميرها النبت[٢].

والثانى كقوله[٣]:

---

(١) سواء كانا حقيقيين، أو مجازيين، أو مختلفين، وقد يأتى الاستخدام فى لفظ له أكثر من معنيين، والفرق بين الاستخدام والتورية: أن المراد من التورية أحد المعنيين وهو البعيد، وفى الاستخدام كل من المعنيين مراد.

(٢) البيت من (الخفيف)، نسبه المفضل فى اختياراته صـ١٧٢ لمعاوية بن مالك بن جعفر معود الحكماء، وساقه فى قصيدة طويلة أولها:

أجد القلب من سلمى اجتنابا ... وأقصر بعد ما شابت وشابا

ونسبه إليه بهاء الدين السبكى فى شرحه جـ٤ صـ٣٢٣، وكذلك محققو الإيضاح، وقالوا نسبته لجرير خطأ، الإيضاح صـ٣٥٤، وفى المطول صـ٤٤٦، غير منسوب، وكذلك فى الصناعتين صـ٢٨٣، ونسبه بعض الشراح إلى جرير من قصيدة مطلعها:

أقلى اللوم عاذل والعتابا ... وقولى ان أصبت لقد أصابا

والقصيدة فى الديوان صـ٧٨، وبعضها فى الخزانة جـ١ صـ٩٢.

(١) على طريق المجاز المرسل لعلاقة المحلية.

(٢) على طريق المجاز المرسل لعلاقة السببية.

فسقى الغضـــا والســـاكنيه وإن هـــم شـــبوه بـــين جـــوانحى وضـــلوعى

أراد بضمير الغضا فى قوله: "والساكنيه" المكان، وفى قوله: "شبوه" نـــار الغضـــا، أى: أوقدوا ناره، وقوله: فسقى الغضا: دعاء وهو ما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

---

(٣) البيت من (الكامل)، وهو للبحترى، والرواية الصحيحة: "وقلوب" لأن البيت مـــن قصـــيدة بائية مطلعها:

كم بالكثيب مـــن اعتـــراض كثيـــب وقوام غصن فى الثياب رطيـــب

وهو أفضل لإقامته معنى جديدا بدل أن يكون من عطف التفسير. والقصيدة فى الديوان جـــ١ صـــ٥٧. والغضا: نوع من شجر البادية صلب الخشب صبور الجمر، شبوه: أوقدوه، الجوانح: جمع جانحة وهى الأضلاع تحت الترائب.

ومنه اللف والنشر، وهو ذكر متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثم ما لكل واحد، من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، فالأول ضربان: لأن النشر إما على ترتيب اللف نحو: **﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه، ولتبتغوا من فضله﴾**.

وإما على غير ترتيبه كقوله:

كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا

والثانى نحو قوله تعالى: **﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى﴾** أى قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف لعدم الالتباس للعلم بتضليل كل فريق صاحبه.

اللف والنشر

ومن المعنوى اللف والنشر وهو: أن يذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال[١]، ثم ذكر ما لكل منهما من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، أى يرد كلا من ذلك المتعدد إلى ماله، أو يرد كلا مما للتعدد إليه،[٢] فالأول يعنى ما ذكر تفصيلا ضربان: لأن النشر إما على ترتيب اللف كقوله تعالى: **﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾**[٣] فيرد السكون إلى الليل، والابتغاء إلى النهار.

وإما غير ترتيب اللف كقوله[٤].

---

(١) هذا هو اللف.

(٢) لعلمه بالقرائن اللفظية أو المعنوية.

(٣) سورة القصص الآية ٧٣، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٤٨٤.

(٤) هذا البيت من (الخفيف)، وهو لأبى الفتيان محمد بن سلطان المعروف بابن حيوس كما=

كيف أسلو وأنـت حقـف وغصـن وغـزال لحظـاً وقـداً وردفـا

رد الأول من النشر إلى الآخر من اللف، والثانى منه إلى الثانى، والثالث منه إلى الأول منه. والحقف ههنا: الرمل، شبه إسته به من جهة الثقل.

والثانى معنى ما ذكر إجمالاً كقوله تعالى: **﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾**[1] فإن الضمير فى "قالوا" لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، اللف مذكور ههنا مجمل والنشر مفصل، والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف بين القولين ثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله، وأمناً من الإلباس لما علم من التعادى بين الفريقين، وتضليل كل واحد منهما لصاحبه وهو مما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

=هو فى الإيضاح جـ٤ صـ٣٥ بغية، والمطول صـ٤٢٦، وعروس الأفراح جـ٤ صـ٣٣٠، شروح ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ٢٧٣، ونسبه أبو هلال العسكرى لنفسه فى الصناعتين، وروايته "وردفاً وقداً" وفى خزانة حجة الحموى غير منسوب لأحد صـ٨٤. و"كيف أسلو" أى: كيف أصبر عنك وأتخلص من حبك، فالاستفهام إنكارى.

(١) سورة البقرة الآية ١١١، وانظر الكشاف جـ١ صـ٢٣٣.

ومنه الجمع وهو أن يجمع بين متعدد فى حكم كقوله تعالى: ﴿**المال والبنون زينة الحياة الدنيا**﴾ ونحو قوله:

إن الشـــباب والفـــراغ والجـــدة ... مفســـدة للمـــرء أى مفســـدة

الجمع

(ومنه الجمع) إلى آخره، ومن المعنوى الجمع وهو: أن يجمع بين متعـدد فى حكم واحد كقوله تعالى: ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[1] جمـع (المـال) (والبنون) فى حكم واحد وهو زينة لحياة الدنيا، وكقوله[2]:

إن الشـــباب والفـــراغ والجـــدة ... مفســـدة للمـــرد أى مفســـدة

جمع بين الثلاثة فى المفسدة، والجدة: الغنى، وهو مما يرجع إليهما.

---

(١) سورة الكهف الآية ٤٦.

(٢) البيت لأبى العتاهية، وهو إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان مـولى عنـزة، وأبـو العتاهية كنية غلبت عليه لأنه كان يحب الشهوة والمجون فى الصدر الأول من حياتـه، انظـر ترجمته فى الأغانى جـ٣ صـ٢٦، وابن خلكان جـ١ صـ١٢٥، والبيـت مـن أرجوزتـه المزدوجة التى سماها: "ذات الأمثال" يقال: إن له فيها أربعة آلاف مثل، ويروى "مفسدة للعقل" وسئل أبو العتاهية: أى شعر قلته أجود؟ فأنشد البيت. ديوان أبى العتاهية صـ٤٩٥.

ومنه التفريق، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله:

مـا نـوال الغمـام وقـت ربيـع ... كنـوال الأميـر وقـت سـخاء

فنـوال الأميـر بـدرة عـين ... ونـوال الغمـام قطـرة مـاء

التفريق

ومن المعنوى التفريق، وهو إيقاع: تباين بين أمرين من نوع واحـد فـى المدح أو غيره كقوله(١):

مـا نـوال الغمـام وقـت ربيـع ... كنـوال الأميـر وقـت سـخاء

فنـوال الأميـر بـدرة عـين ... ونـوال الغمـام قطـرة مـاء

فإن نوالين من نوع واحد، وهو العطاء، فأوقع بينهما تباينا بإسناد بدرة عين إلى نوال الأمير، وإسناد قطرة ماء إلى نوال الغمام، وهو مما يرجع إليهما.

---

(١) البيتان من (الخفيف)، وقائلهما: محمد بن محمد بن عبد الجليل المعروف برشيد الدين الوطواط، نوال: عطاء، الغمام: السحاب، البدرة: كيس فيه ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم، عين: ذهب أو فضة، والبيتان فى حدائق السحر صـ١٧٨، وحسن التوسل صـ٧٦، والمفتاح صـ٢٠١، وخزانة الأدب لأبى حجة صـ٢١٤، والإيضاح جـ٤ صـ٣٧، معاهد التنصيص جـ٢ صـ٣٠٠.

ومنه التقسيم: وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين كقوله:

ولا يقيم على ضيم يراد به   إلا الأذلان عير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته   وذا يشج فلا يرثى له أحد

التقسيم

ومن المعنوى التقسيم وهو: ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل من ذلك المتعدد إليه على التعيين، قوله: على التعيين ليخرج اللف والنشر كقوله[(١)]:

ولا يقيم على ضيم يراد به   إلا الأذلان عير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته   وذا يشج فلا يرثى له أحد

فذكر المتعدد، وهو عير الحى والوتد، ونسب قوله: على الخسف مربوط برمته إلى عير الحى على التعيين، وقوله: يشج فلا يرثى له أحد إلى الوتد على التعيين[(٢)].

---

(١) هما من (البسيط)، وهما للمتلمس خال طرفة بن العبد، وهما شاعران جاهليان، والمتلمس اسمه جرير بن عبد المسيح الضبعى، وهو أحد الثلاثة المقلين، وهو أشعرهم، وهم: المتلمس، والمسيب بن علس، وحصين بن الحمام، له ترجمة فى الأغانى جـ٢١ صـ١٢٠، وهما من أبيات ذكرت فى شعراء النصرانية صـ٣٤٣، وهما فى الإيضاح جـ٤ صـ٣٨ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٢ صـ٣٠٦، الضيم: الظلم، والضمير فى "يراد به" راجع إلى المستثنى منه المقدر العام وهو "أحد" مقدرا، العير: الحمار الأهلى، الخسف: الذل، الرمة: قطعة حبل بالية، يشج: يدق، يرثى: يرق.

(٢) وقيل: لا تعيين لأن هذا وذا متساويان فى الإشارة إلى القريب، فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم. انظر مختصر السعد وحاشية الدسوقى جـ٤ صـ٣٣٨.

ومنه الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الإدخال كقوله:

فوجهـــك كالنـــــار فـــــى ضـــــوئها وقلبــــــى كالنـــــار فـــــى حرهـــــا

الجمع مع التفريق

ومن المعنوى الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان فى معنـــى واحـــد ويفرق بين جهتى الإدخال كقوله[1]:

فوجهـــك كالنـــــار فـــــى ضـــــوئها وقلبــــــى كالنـــــار فـــــى حرهـــــا

شبه وجه الحبيب، وقلب نفسه بالنار، وفرق بين وجهى المشابهة بالضـــوء والحر، وهو مما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

---

(١) البيت من (الخفيف)، وهو للوطواط، وهو فى الإيضاح جــــ٤ صـــــ٣٩ بغيـــة، ومعاهـــد التنصيص جـــ٢ صـــ٣٠٧، والشروح جـــ٤ صـــ٣٣٩.

ومنه الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس، فالأول كقوله:

حتى أقام على أرباض خرشنة   تشقى به الروم والصلبان والبيع

للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا   والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

والثانى كقوله:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم   أو حاولوا النفع فى أشياعهم نفعوا

سجية تلك منهم غير محدثة   إن الخلائق فاعلم شرها البدع

الجمع مع التقسيم

ومن المعنوى الجمع مع التقسيم وهو: جمع متعدد تحت حكم واحد، ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه، وهو معنى قوله أو العكس، فالأول وهو الجمع مع التقسيم كقوله[1]:

حتى أقام على أرباض خرشنة   تشقى به الروم والصلبان والبيع

للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا   والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

جمع فى البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: تشقى الروم[2]، والحكم وهو الشقاء، ثم قسم فى البيت الثانى، وفصل ما أجمله أولاً، الأرباض: جمع ربض المدينة والقلعة، وهو سورهما، وخرشنة: اسم حصن من حصون الروم، والصلبان: جمع الصليب، والبيع: بيعة النصارى.

---

(١) هما من قصيدة من (البسيط) لأبى الطيب المتنبى يمدح بها سيف الدولة الحمدانى حين غزا خرشنة. شرح ديوان المتنبى جـ٢ صـ٣٣٤. وحتى متعلقة بالفعل فى البيت السابق "قاد المقانب" واللام فى للسبى لام العاقبة.

(٢) الشاملين للنساء والأولاد، والمال والزرع فى حكم واحد وهو الشقاء ثم قسم.

والثانى هو التقسيم ثم الجمع كقوله[1]:

قــوم إذا حــاربوا ضــروا عــدوهم   أو حاولوا النفع فى أشياعهم نفعــوا

سجية تلــك مــنهم غيــر محدثــة   إن الخلائــق فــاعلم شــرها البــدع

قسم فى البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثــم جمعها فى الثانى حيث قال: سجية تلك، وهو أيضاً مما يرجع إليهما.

---

(١) هما من قصيدة من (البسيط): لحسان بن ثابت الأنصارى شاعر الرسول ﷺ قالها حين قدم وفد تميم على النبى ﷺ وفيهم الأقرع بن حابس، والزبرقان بن بدر وعطارد بن حاجب، وأرادوا المفاخرة بخطيبهم وهو عطارد وشاعرهم وهو الزبرقان وكان غائبا عن المجلس فبعــث إليــه الرسول ﷺ وقال له: قم يا حسان فأجب الرجل فيما قــال انظــر ديــوان حســان صــــ٢٤٨، والأشياع: الأتباع، الخلائق: جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق، سجية: طبيعة وخلق، البدع جمع بدعة وهى الأمر المستحدث.

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى: **﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقى وسعيد فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ﴾** وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل ما يليق به كقوله:

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا كثير إذا شدوا قليل إذا عدوا

والثانى استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: **﴿يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما﴾**.

الجمع مع التفريق والتقسيم

ومن المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**[1]

أما الجمع ففى قوله: **﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بِإِذْنِهِ﴾** فإن النفس متعدد معنى لأن النكرة فى سياق النفى تعم، وأما التفريق ففى قوله: **﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾** وأما التقسيم ففى قوله: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ﴾** إلى آخر الآية الثانية.

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء

---

(١) سورة هود الآيات ١٠٥-١٠٨.

مضافاً إلى كل حال ما يليق به كقوله[١]:

ثقـــال إذا لاقـــوا خفـــاف إذا دعـــوا   كثيـــر إذا شـــدوا قليـــل إذا عـــدوا

فإنه ذكر فى البيت الأول[٢] أربعة أحوال، وأضاف إلى كل واحد منها مـــا يليق به.

والثاني: استيفاء أقسام الشيء بالذكر كقوله تعالى: **﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًـــا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاء الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَـــاء عَقِيمًـــا﴾**[٣] فالإنسان إما عقيم أو غيره، والثانى إما يلد ذكراً أو أنثى، فاستوفى فى الآية هـــذه الأقسام بالذكر. وهو مما يرجع إليهما.

---

(١) من (الطويل) وقائله أبو الطيب المتنبى، انظر ديوانه جـــ١ صـــ٣٧٣.

(٢) البيت الأول هو:

ســـأطلب حقـــى بالقنـــا ومشـــايخ   كأنهم من طول ما التثموا مـــرد

القنا: الرماح، التثموا: لبسوا لثام الحرب على عادة الأبطال، المرد: جمع أمرد وهو الشاب الذى لم تنبت لحيته، ثقال: شديدو الوطأة على الأعداء، خفافا: مسرعون، شدوا: حملوا على العدو.

(٣) سورة الشورى الآيتين ٤٩، ٥٠. وانظر الكشاف جـــ٣ صـــ٨٧.

ومنه التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة آخر مثلـه فيهـا مبالغـة لكمالها فيه. وهو أقسام: منها نحو قولهم: لى من فلان صديق حميم، أى: بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها، ومنها نحو قولهم: لئن سألتَ فلانا لتسألن به البحر.

ومنها نحو قوله:

وشوهاء تعدو بى إلى صارخ الوغى بمسـتلئم مثـل الفنيـق المرحـل

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿**لهم فيها دار الخلد**﴾ أى فى جهـنم، وهـى دار الخلد.

ومنها نحو قوله:

فلـئن بقيـت لأرحلـن بغـزوة تحـوى الغنـائم أو يمـوت كـريم

وقيل: تقديره أو يموت منى كريم، وفيه نظر، ومنها قوله:

يا خيـر مـن يركـب المطـىّ ولا يشـرب كأسـاً بكـف مـن بخـلا

ومنها مخاطبة الإنسان نفسه كقوله:

لا خيـل عنـدك تهـديها ولا مـال فليسعد النطق إن لم يسـعد الحـال

التجريد

(ومنه التجريد) إلى آخره. ومن المعنوى التجريد، وهو: أن ينتزع من أمر ذى صفة أمر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك الأمر. والتجريد أقسام:

منها نحو قولهم: لى من فلان صديق حميم، أى بلغ فلان من الصداقة حداً صح مع ذلك الحد أن يستخلص من فلان صديق آخر مثل فلان فى الصداقة، و"من"

فى "من فلان" يسمى من التجريدية[١].

ومنها: نحو قولهم: لئن سألتَ فلاناً لتسألن به البحر، أى كالبحر، وانتـزع من المشبه نفس المشبه به كأنه هو، والباء فى به يسمى باء التجريد.

ومنها: نحو قولهم: لئن سألتَ فلانا لتسألن به البحر، أى كالبحر، وانتـزع من المشبه نفس المشبه به كأنه هو، والباء فى به يسمى باء التجريد.

ومنها قوله[٢]:

وشوهاء تعدو بى إلى صارخ الوغى   بمسـتلئم مثـل الفنيـق المرحـل

تعدو بى، أى: تسرع بى إلى الصائبة بالحرب، ومعى من نفسـى لكمـال استعدادها للحرب، مستلئم: أى لابس لامة وهى الدرع. وذو الصفة فـى البيـت: الفارس، والمنتزع منه قوله: (بمستلئم) إلى آخره، يقال: فـرس شـوهاء، صـفة محمودة، ويراد بها سعة أشداقها، ولا يقال للمذكر: أشوه، والفنيق: الفحـل الـذى لايركب لكرامته على أهله، ورحّلت البعير إذا أظعنتـه مـن مكانـه، وأرسـلته، والمرحل: المسير.

ومنها نحو قوله تعالى: ﴿**لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْـدِ**﴾[٣] أى جهنم هى دار الخلـد للكفار لكن انتزع منها مثلها معداً فيها للكفار تهويلا لأمرها.

---

(١) وقد جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة "من" والأصح أنها ابتدائية كما أن باء التجريد باء المصاحبة، وأما جعل "من" للبيان فلا تفيد المبالغة، فإن بيان شىء بشىء لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ لذى وصف باعتبار ذلك الوصف، وتدخل "من" على المنتزع منه، ولم يوجد دخولها على المنتزع بخلاف الباء. انظـر شـروح التلخـيص جـ٤ صـ٣٤٩.

(٢) البيت من (الطويل)، ولا يعرف قائله، وهو فى الإيضاح جـ٤ صـ٤٥ بغيـة، ومعاهـد التنصيص جـ٣ صـ١٣، والشروح جـ٤ صـ٣٥٠.

(٣) سورة فصلت الآية ٢٨، ونحوه من كل ما يكون التجريد فيه بدخول "فى" علـى المنتـزع منه، وراجع الكلام على الآية فى أسرار البلاغة صـ١٧٩، والكشاف جـ٣ صـ٧٠.

ومنها[١] نحو قوله[٢]:

فلـــئن بقيـــت لأرحلـــن بغـــزوة تحـــوى الغنـــائم أو يمـــوت كـــريم

وقيل: تقديره: أو يموت منى كريم، جرد منْ نفسه مَنْ له صفة كرم، ومنه قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾[٣] جرد من نفسه الزكيـــة صلوات الله عليه قدوة كما يقال: فى البيضة عشرون رطلاً حديداً، وهى نفسها هذا المبلغ.

قال المؤلف: (وفى البيت نظر، ولم يذكره، ولعل نظـــره أنـــه مـــن بـــاب الالتفات)[٤] من المتكلم إلى الغيبة، لأن مراد الشاعر من كريم هو نفسه.

ورد بأن الالتفات لا ينافى التجريد، بل هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها شخصاً آخر ثم يخاطبه، والغرض منه إما توبيخاً كما فى بيت امرئ القيس[٥]:

تطـــــاول ليلــــــك بالإثمــــــد ... ...

إلى آخر الأبيات.

وإما نصحها كما فى قول ابن الأطنابة[٦]:

---

(١) أى ما يكون بدون توسط حرف، بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتـــزاع بقـــرائن الأحوال من غير حرف مستعان به على إفادة التجريد.

(٢) البيت من قصيدة من (الكامل) قالها قتادة بن مسلمة الحنفى أولها:

بكرت على مـــن الســـفاة تلـــومنى ســـفهاً تعجـــز بعلهـــا وتلـــوم

والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ٤٥، ومعاهد التنصيص جـــ٣ صـــ١٤، والشـــروح جـــ٤ صـ٣٥٢، والحماسة جـ١ صـ٣٢٧. وأوفى البيت بمعنى "إلا".

(٣) سورة الأحزاب الآية ٢١.

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) سبق الكلام عن هذه الأبيات.

(٦) قال التفتازانى فى قول المصنف وفيه نظر: إذ لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريـد=

أقـــول لهـــا قـــد جشـــأت وجاشـــت   مكانـــك تحمـــدى أو تســـتريحى

فإنه حين أراد أن يوطن نفسه على احتمال المكروه جردها مخاطبـا لهـا نصحاً(١).

أو تحريضها كقوله(٢):

لا خيـــل عنـــدك تهـــديها ولا مـــال   فليسعد النطق إن لم يســعد الحـــال

ومنها(٣) قوله(٤):

=بدونه ولا قرينة عليه، وبهذا يسقط ما قيل، وذكر كلام الخلخالى. المطول صـ٤٣٣.

(١) فى حديث معاوية وقبله:

أبـت لـى عفتـى وأبـى بلائـى   وأخذى الحمـد بـالثمن الـربيح

وقال فى سمط اللآلى جـ٢ صـ٥٧٤، وروى غير واحد: وقولى كلما جشـأت نفسـى..وهـو أحسن من وجهين. أحدهما: أن جشأت وجاشت بمعنى، معناهما الارتفـاع، والثـانى: رجـوع الضمير إلى مذكور، ويروى أيضا: "أقول لها" بدل "قولى كلما" و "رويدك" بدل "مكانك" جشـأت: أى نهضت وارتفعت من شدة الفزع، وكذلك جاشت وهو يريد نفسه، والأبيات مع قصة لها فـى مجالس ثعلب جـ١ صـ٨٣، والحيوان جـ٦ صـ٤٢٥، والكامل جـ٢ صـ٢٩٣، والعمـدة جـ١ صـ٢٩، وديوان المعانى جـ١ صـ١١٤، والخصائص جـ٣ صـ٣٥، والمزهر جـ٢ صـ١٩٧، وابن أبى الحديد جـ٢ صـ٢٨٦، وابن الجراح صـ٢٣، والعينى جـ٤ صـ٤١٥. وابن الأطنابة هو عامر، وقيل: عمر بن زيد مناة بن مالك الأعز الخزرجـى شـاعر جـاهلى، والأطنابة أمه، والأطنابة: المظلة، وهى أيضا سير يوضع على فرض الوتر من القوس.

(٢) من قصيدة من (البسيط) لأبى الطيب المتنبى، يمدح بها فاتكاً حين أهداه ألف دينـار وهـو بمصر، انظر ديوانه جـ٣ صـ٢٧٦. ويعنى بالنطق: نطقه بالشعر فى مدحه، وبالحال: حالـه من فقد الخيل والمال.

(٣) كل ما يكون التجريد فيه بطريق الكناية.

(٤) هو من قصيدة من (المنسرح) للأعشى يمدح بها سلامة ذا فائش، وكان قد وقـف ببابـه مدى طويلا حتى وصل إليه، وأنشده قصيدته التى مطلعها:

إن محـــلاً وإن مـــرتحلا   وإن فى السفر إذ مضـوا مهـلا

يا خيـر مـن يركـب المطـيّ ولا يشـرب كأسـاً بكـف مـن بخـلا

فإن الشاعر إن خاطب نفسه يكون تجريدا، وإن خاطب غيره فليس من التجريد فى شىء، وإنما هو كناية أن الممدوح ليس ببخيل لأنه لا يشرب بكف البخيل لكنه يشربها بكفه، فأفاد أنه ليس ببخيل[1].

ومنها: مخاطبة الإنسان لنفسه:

لا خيـل عنـدك تهـديها ولا مـال ... ...

جرد مِنْ نفسه مَنْ خاطبه، والتجريد مما يرجع إلى المعنى فقط.

=انظر ديوانه صــ٢٣٣.

(١) قال السعد فى المطول صــ٤٣٣ فى هذا البيت: أى يشرب الكأس بكف جواد، فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية، لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم، وقد خفى هذا على بعضهم لدقته فزعم... وذكر كلام الخلخالى.

ومنه المبالغة المقبولة، والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه فـــى الشـــدة أو الضعف حداً مستحيلا أو مستبعداً لئلا يُظَن أنه غير متناه فيه، وتنحصر فى التبليغ والإغراق، والغلو، لأن المدعى إن كان ممكنا عقلاً وعادة فالتبليغ كقوله:

فعادى عـــداء بـــين ثـــور ونعجـــة   دراكاً فلـــم ينضـــح بمـــاء فيغســـل

وإن كان ممكناً عقلا لاعادةً فإغراق كقوله:

ونكـــــرم جارنـــــا مـــــا دام فينـــــا   ونتبعـــــه الكرامـــــة حيـــــث مـــــالا

وهما مقبولان، وإلا فغلو كقوله:

وأخفت أهـــل الشـــرك حتـــى إنـــه   لتخافـــك النطـــف التـــى لـــم تخلـــق

والمقبول منه أصناف: منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو: "يكاد" فى ﴿**يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار**﴾، ومنها ما تضمن نوعاً حســـناً مـــن التخييل كقوله:

عقـــدت ســـنابكها عليهـــا عثيـــرا   لـــو تبتغـــى عنقـــا عليـــه لأمكنـــا

وقد اجتمعا فى قوله:

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى   وشـــدت بأهـــدابى إلـــيهن أجفـــانى

ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشـــر   ب غـــــدا إن ذا مـــــن العجـــــب

المبالغة

ومن المعنوى المبالغة[١] المقبولة[٢] وهى مما يرجع إلى المعنى فقط.

---

(١) لفظ المبالغة ساقط من الأصل.

(٢) إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً، وعلى من زعـم أنهـا مـردودة مطلقا، فالمذاهب فى المبالغة ثلاثة.

والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه فى الشدة أو الضعف حداً مستحيلا أو مستبعداً لئلا يُظَنّ أن ذلك الوصف غير متناه فى الشدة أو الضعف، وتنحصر المبالغة فى التبليغ، والإغراق، والغلو، لأن المدعى للوصف من الشدة أو الضعف إما أن يكون ممكناً فى نفسه أو لا، الثانى الغلو، والأول إما أن يكون ممكناً فى العادة أو لا، الأول التبليغ، والثانى الإغراق.

التبليغ

أما التبليغ وهو: أن يكون المدعى للوصف ممكناً عقلاً وعادة كقوله[1]:

فعادى عداء بين ثور ونعجة   دراكاً فلم ينضح بماء فيغسل

وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثوراً وبقرة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق، وذلك غير ممتنع عادة ولا عقلاً. المعاداة والعداء: الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما فى أثر الآخر فى طريق، نعاج الرمل: هى البقر، واحدتها نعجة، **قوله**: دراكاً أى: تتابعا.

الإغراق

وأما الإغراق وهو: أن يكون المدعى للوصف ممكنا عقلا لا عادة فكقوله[2]:

ونكرم جارنا ما دام فينا   ونتبعه الكرامة حيث مالا

فإنه ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو تتبعه الكرامة، وهذا ممكن عقلاً، وممتنع عادة، وهما - يعنى التبليغ والإغراق - مقبولان.

---

(١) أى امرئ القيس، وهو من معلقته المشهورة من (الطويل) انظر ديوانه صـ٣٤.

(٢) هو لعمرو بن الأيهم التغلبى كما فى نقد الشعر لقدامة صـ٨٤، وترجمته فى معجم الشعراء صـ٢٤٢، وفى الصناعتين عميرة بدل عمرو، وتهذيب الإيضاح للتنوخى: الأهتم، ولعله خطأ من بعض النساخ، لأن عمرو بن الأهتم تميمى لا تغلبى، والبيت فى معاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٥، والإيضاح جـ٤ صـ٤٨ بغية، وفى جل الشروح.

الغلو

وأما الغلو وهو: أن يكون المدعى لوصف غير ممكن عقلا وعادة فكقوله[١]:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه ... لتخافك النطف التى لم تخلق

فإن مخافة النطف[٢] الغير المخلوقة محالٌ عقلاً وعادة، الإخافة: الإفزاع.

والمقبول منها أصناف:

منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو (يكاد) فى قوله تعالى: **﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾**[٣] فإن لفظ (يكاد) يقرب ما دخل عليه وهو قوله "زيتها يضىء" إلى الصحة لولاه لم يصح.

ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل كقوله[٤]:

عقدت سنابكها عليها عثيرا ... لو تبتغى عنقا عليه لأمكنا

العنق: سير فسيح واسع. فإنه تضمن أن اعتبار السنابك بلغ مبلغا لو أريد المرور عليها لأمكن، وهو تخييل حسن.

---

(١) من قصيدة من (الكامل) لأبى نواس، وهو الحسن بن هانئ، لقب بأبى نواس لأنه كان له عذبتان تنوسان، أى تتحركان على عاتقيه، قالها فى مدح هارون الرشيد، انظر ديوانه صـ٦٢.

(٢) النطف: جمع نطفه: وهى الماء الذى يتخلق منه الإنسان فى الرحم، وقوله: لم تخلق، بمعنى لم يخلق منها الإنسان، أو بمعنى لم توجد، فيكون أبعد فى الغلو من الأول، لأن عدم خلق الإنسان منها يقتضى وجودها، وهذا من الغلو غير المقبول.

(٣) سورة النور الآية ٣٥، وانظر الكشاف جـ٢ صـ٣٨٩، مثل يكاد، ولو، ولولا، ويخيل..إلخ.

(٤) البيت من قصيدة من (الكامل) لأبى الطيب المتنبى يمدح بها عمار أولها:

الحب ما منع الكلام الألسنا ... وألذ شكوى عاشق ما أعلنا

انظر ديوانه جـ٤ صـ١٩٥، السنابك: جمع سنبك وهو طرف الحافر، والعثير: الغبار. وقد نشأ التخييل الحسن من ادعاء كثرة الغبار، وجعله كالأرض فى الهواء.

وقد اجتمعا – يعنى ما يقربه إلى الصحة، وما يضمن نوعاً حسناً من التخييل – فى قوله يصف الليل بالطول[1]:

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى وشدت بأهدابى إليهن أجفانى

فإن لفظة يخيل مقربة إلى الصحة مع ما يضمن من نوع حسن من تصوير طول الليل مع تشبيه الشهب بالمسامير، أى: يخيل لى أن الشهب مسامير فى الدجى، وشدت أجفانى إليهن بأهدابى، هذا كناية عن عدم النوم.

ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله فى وصف شدة تأثير الشراب[2]:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشر ب غدا إن ذا من العجب

أى إن عزمت اليوم على الشرب.

والمردود منه هو الذى يخرجه إلى حد الكفر كما قال عضد الدولة[3]:

---

(١) البيت من قصيدة من (الطويل)، لأحمد بن محمد بن الحسين بن على المعروف بالقاضى الأرجانى منسوب إلى أرجان بتشديد الراء المفتوحة وبالجيم، وهو من الأهواز من بلاد خوزستاه، وأكثر الناس ينطقونها بالراء المخففة، وللقاضى ترجمة فى ابن خلكان جـ١ صـ٨٣، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ١٤١، وقال هذه القصيدة يمدح بها شمس الملك عثمان ابن نظام الملك. والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ٥٠ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٤٠، والشروح صـ٣٦٥، وسمر: أى أحكمت بالمسامير، الدجى: الظلام، والأهداب، جمع هدب، وهو شعر أشفار العينين.

(٢) هذا البيت لا يعرف قائله وهو من (المنسرح) وقبله:

أسر بالكرم إن عبرت به تأخذنى نشوة من الطرب

والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ٥٠ بغية، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٤٦، والشروح جـ٤ صـ٣٦٦.. إلخ. واسم الإشارة "ذا" يعود إلى سكره بالأمس عند العزم على الشرب فى الغد، وامتناعه فى العقل لما فيه من تقدم المعلول على علته.

(٣) الأبيات من (الرمل) وهى لعضد الدولة بن بويه، انظر معاهد التنصيص جـ٣ صـ٥٣٤=

ليس شرب الكـأس إلا فـى مطـر	وغنـاء مـن جـوار فـى سـحر
غانيـات سـالبات للنهـى	ناغمـات فـى تضـاعيف الـوتر
مبـرزات الكـأس مـن مطلعهـا	ساقيات الـراح مـن فـاق البشـر
عضـد الدولـة وابـن ركنهـا	ملـك الأمـلاك غـلاب القـدر

روى أنه لم يفلح بعد هذا القول[1]، وكان لا ينطق لسانه إلا بقولـه: ﴿مَـا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ﴾[2] .

=والكشاف جـ٣ صـ٢٦٥.

(١) وأخذته علة الصرع ودخل فى غمرات الموت.

(٢) سورة الحاقة الآيتان ٢٨، ٢٩. وانظر الكشاف جـ٣ صـ٢٦٥.

ومنه المذهب الكلامى، وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام نحو: **(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)** وقوله:

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة ... وليس وراء الله للمرء مطلب

لئن كنت قد بلغت عنى خيانة ... لمبلغك الواشى أغش وأكذب

ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم ... أحكم فى أموالهم وأقرب

كفعلك فى قوم أراك اصطفيتهم ... فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا

المذهب الكلامى

(ومنه المذهب الكلامى) إلى آخره. ومن المعنوى المذهب الكلامى وهو مما يرجع إلى المعنى فقط باعتبار، وإليهما باعتبار آخر، وهو إيراد البليغ حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام[1] نحو قوله تعالى: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**[2] لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة إلا الله، وقوله: **﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾**[3] أى الإعادة أهون عليه من البدء، والأهون من البدء أدخل فى الإمكان من البدء، فالإعادة أدخل فى الإمكان من البدء وهو المطلوب، وقول النابغة يعتذر إلى النعمان[4]:

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة ... وليس وراء الله للمرء مطلب

---

(١) بأن يؤتى بها على صورة قياس استثنائى، أو اقترانى، فكونها على طريقتهم من المحسنات، لأن المحاورة لا تتوقف على طريقتهم.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٢. وانظر الكشاف جـ٢ صـ٣٢٤.

(٣) سورة الروم الآية ٢٧. وانظر الكشاف جـ٢ صـ٥٠٧.

(٤) ابن المنذر ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه بمدحه آل جفنة، وهم قوم أصلهم من اليمن، فارتحلوا منها ونزلوا بالشام، وكان بينهم وبين النعمان عداوة، والقصيدة من (الطويل): انظر ديوانه صـ١٣.

لئن كنتَ قد بلغتَ عنى جناية ... لمبلغك الواشى أغش وأكذب

ولكننى كنت امرأً لىَ جانب ... من الأرض فيه مستراد ومذهب

ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم ... أحكم فى أموالهم وأقرب

كفعلك فى قوم أراك اصطنعتهم ... فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا

يقول: أنت أحسنت إلى قوم فمدحوك، وأنا أحْسَنَ إِلىَّ قوم فمدحتهم، فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن أحسن إلىَّ لا يعد ذنبا، قوله: كفعلك إلى آخره هو الالتزام، وقوله: ليس وراء الله للمرء مطلب، أى: ليس وراء القسم للمرء بالله مطلوب، والمستراد من الرود، وهو طلب الماء والخصب، اصطنعتهم: أى أحسنت إليهم، الحجة الأولى تسمى استثنائية عند المنطقى، والثانية اقترانية، والثالثة تمثيلاً، والمذكور فى الأولى هى المقدمة الشرطية، والمقدمة الثانية، وهى استثناء نقيض التالى محذوفة، والمذكور فى الثانية هى الصغرى والكبرى محذوفة.

ومنه حسن التعليل، وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى وهو أربعة أضرب، لأن الصفة إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأول إما أن لا يظهر لها فى العادة علة كقوله:

لم يحك نائلك السحاب وإنما   حمت به فصبيبها الرحضاء

أو يظهر لها علة غير المذكورة كقوله:

ما به قتل أعاديه ولكن   يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

والثانية: إما ممكنة كقوله:

يا واشيا حسنت فينا إساءته   نجى حذارك إنسانى من الغرق

فإن استحسان إساءة الواشى ممكن، لكن لما خالف الناس فيه عقبه بأن حذاره منه نجى إنسانه من الغرق فى الدموع. أو غير ممكنة كقوله:

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته   لما رأيت عليها عقد منتطق

وألحق به ما يبنى على الشك كقوله:

كأن السحاب الغرغيين تحتها   حبيبا فما ترقا لهن مدامع

حسن التعليل

ومن المعنوى حسن التعليل، وهو أيضاً مما يرجع إلى المعنى فقط، وهى: أن يدعى[1] لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف[2] غير حقيقى[3] وهو أربعة

---

(١) أى يثبت.

(٢) أى دقيق لا يدركه إلا من له تصرف فى دقائق المعانى.

(٣) صفة الاعتبار بمعنى الأمر المعتبر لا بمعنى المصدر، أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما إذا قلت: قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم، فإنه ليس من حسن التعليل فى شىء جـ٤ صـ٣٨٤ شروح.

أضرب: لأن الصفة إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأولى: إما أن لا يظهر لها فى العادة علة، أو يظهر لها علة غير المذكورة، والثانية إما ممكن ثبوتها، أو غير ممكن.

أما الأول: وهو أن الصفة ثابتة قصد بيان علتها، ولا يظهر لها فى العادة علة فكقوله(١):

لم يحك نائلك السحاب وإنما حمت به فصبيبها الرحضاء

فإن الصفة الثانية هى نزول المطر، ولا يظهر له فى العادة عدة، فقصد الشاعر بيان علته بقوله: (إنما حمت).. البيت، والضمير فى "به" فى "حمت به"، يعود إلى نائلك، والصبيب: المطر، والرحضاء: العرق عقيب الحمى.

وأما الثانى: وهو أن الصفة ثابتة قصد بيان علتها، ويظهر لها علة غير المذكورة فكقوله(٢):

ما به قتل أعاديه ولكن يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن الصفة الثابتة هى قتل الأعداء، وهو فى العادة لدفع مضرتهم لا لما ذكر الشاعر أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب تتوقع أن يتوسع

---

(١) أبو الطيب المتنبى من قصيدة من (الكامل) يمدح بها هارون بن العزيز الأرواجى الكاتب المتوفى سنة ٣٤٤هـ، ديوانه جـ١ صـ٣٠.

(٢) أبو الطيب المتنبى من قصيدة من (الرمل)، قالها فى مدح بدر بن عمار ارتجالا وهو على الشراب وأولها:

إنما بدر بن عمار سحاب هطل فيه ثواب وعقاب

انظر ديوانه جـ١ صـ١٣٣، وقال بهاء الدين السبكى فى هذه القصيدة: واعلم أن هذه القصيدة جميعها خارجة عن قواعد العروض لأنها من بحر الرمل، وهو استعمل عروضه كاملا على فاعلاتن، وهو لا يجوز إلا شاذا، بل يجب فى مثلها الحذف.

عليها الرزق من قتلاه، وهذا مبالغة فى وصفه بالجود، ويتضمن المبالغة فى وصفة بالشجاعة على وجه تخييلى، أى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم، فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه.

وأما الثانية[١]: وهى أن الصفة غير ثابتة أريد إثباتها، وهى ممكنة فكقوله[٢]:

يا واشيا حسنت فينا إساءته   نجى حذارك إنسانى من الغرق

فإن استحسان إساءة الواشى صفة غير ثابتة، أراد الشاعر إثباته، وهو ممكن لكن لما خالف الناس فى استحسان إساءة الواشى عقب الاستحسان بذكر سببه، وهو أن حذاره من الواشى منعه من البكاء فسلم إنسان عينه من الغرق فى الدموع، وما حصل ذلك فهو حسن، وإما غير ممكنة[٣] فكقوله[٤]:

---

(١) وهى الضرب الثالث.

(٢) من قصيدة من (البسيط) لمسلم بن الوليد، تجد بعض أبياتها فى معاهد التنصيص جـ٣ صـ٥٤، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ٥٦، والشروح جـ٤ صـ٣٧٨. ومسلم هو صريع الغوانى، وأبوه مولى أبى أمامة أسعد بن زرارة الخزرعى، وهو شاعر متقدم من شعراء الدولة العباسية، وهو – فيما زعموا – أول من قال الشعر المعروف بالبديع. انظر معاهد التنصيص جـ٣ صـ٥٥. حذارك: الخوف منك، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، إنسانى: حبة عينى، مجاز لعلاقة الجزئية، والإنسان فى الحقيقة سوادها أو ما يرى فى سوادها كالصورة، ونجاته من الغرق: كناية عن عدم بكائه أو قلته.

(٣) إشارة إلى الضرب الرابع، وهو ما كانت الصفة المعللة فيه غير ممكنة.

(٤) البيت من (البسيط) قال عنه عبد القاهر فى أسرار البلاغة صـ٣١٥: ونوع آخر: وهو أن يدعى فى الصفة الثابتة أنها إنما كان لعلة يضعها الشاعر ويختلقها إما لأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح، أو تعظيم أمر من الأمور، فمن الغريب فى ذلك معنى بيت فارسى ترجمته... وذكر البيت. وقال الخطيب: والرابع فكمعنى بيت فارسى ترجمته... وذكر البيت، والسعد نسبه فى المطول إلى الخطيب، وهو خطأ لأنه موجود فى أسرار البلاغة، والبيت فى معاهد التنصيص جـ٣ صـ٥٦. الجوزاء: برج فى السماء وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء، العقد: ما=

لو لم تكن نيـــة الجـــوزاء خدمتـــه   لمـــا رأيـــت عليهـــا عقـــد منتطـــق

فإن نية الجوزاء خدمته صفة غير ثابتة، أراد الشاعر إثباتها، وهى غيـــر ممكنة، وما يدل على إثباتها وهو مضمون المصراع الثانى، والشرط الذى وقع فى سياق لو، الانتطاق: شد النطاق فى الوسط.

ما يلحق بحسن التعليل

ومما يلحق بالتعليل، وليس به لبناء الأمر فيه على الشك[1] نحو قوله[2]:

كـــأن الســـحاب الغـــرغيبن تحتهـــا   حبيبـــا فمـــا ترقـــا لهـــن مـــدامع

وقبله:

رُباً شفعت ريـــح الصـــبا بنســـيمها   إلى المزن حتى جادها وهـــو هـــامع

رُباً: جمع ربوة، وهى المرتفعة من الأرض، شفعت: أى انضمت، والمزن: هو السحاب الأبيض، والسحاب يطلق على الواحد والجمع، وهو فى البيت يريد به الجمع، همعت عينه: دمعت، والهموع: السيلان، والضمير فى "تحتها" للربى، رقـــا الدمع، أو الدم: إذا سكن والضمير فى "لهن" للسحاب.

=يلبس فى العنق، ومراده هنا هذا النطاق المشبه له بترصيعه على طريق الاستعارة.

(١) ولم يجعل من حسن التعليل، لأن فيه ادعاء وإصراراً، والشك ينافيه.

(٢) البيت من قصيدة من (الطويل) لأبى تمام يمدح بها قومه، ويفتخر بهم، ديوانه صـــ٢٨٧.

ومنه التفريع، وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر كقوله:

أحلامكم لسقام الجهل شافية   كما دماؤكم تشفى من الكلب

التفريع

ومن المعنوى التفريع[١]، وهو مما يرجع إلى المعنى فقط، وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثبات ذلك الحكم لمتعلق آخر، لذلك[٢] الأمر كقوله[٣]:

أحلامكم لسقام الجهل شافية   كما دماؤكم تشفى من الكلب

ذلك الأمر فى البيت هم المخاطبون، والمتعلق به هو الأحلام، والدماء، والحكم هو الشفاء يقال: من عضه كلب مجنون فإنه لا دواء له ينجع إلا من دم شريف يشترط الإصبع من رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة على تمرة، ويطعم المعضوض فيبرأ بإذن الله تعالى، و"ما" فى "كما دماؤكم" زائدة لا يمنع الكاف من العمل والكلب شبيه بالجنون يحصل من عض الكلب المجنون.

---

(١) لغة: كون الشىء فرعا لغيره.

(٢) المراد بالتعلق: النسبة والارتباط، ولابد أن يكون ذلك على وجه يشعر بالتفريع، ليخرج نحو: غلام زيد راكب، وأبوه راكب.. حاشية الدسوقى جـ٤ صـ٣٨٤.

(٣) من قصيدة من (البسيط) للكميت بن زيد الأسدى فى مدح بنى هاشم، وهو شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر، وكان فى أيام بنى أمية، وكان معروفا بالتشيع لبنى هاشم، له ترجمة فى الأغانى جـ١٥ صـ١١٣، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٩٣، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ٥٧ بغية.

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

أى: إن كان فلول السيف عيبا، فأثبت شيئا منه على تقدير كونه منه، وهو محال فهو فى المعنى تعليق بالمحال، والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة، وأن الأصل فى الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد.

والثانى أن يثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له نحو: «**أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش**»، وأصل الاستثناء فيه أيضا أن يكون منقطعا لكنه لم يقدر متصلا، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثانى، ولهذا كان الأول أفضل.

ومنه ضرب آخر نحو: ﴿**وما تنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا**﴾ والاستدراك فى هذا الباب كالاستثناء كما فى قوله:

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل

تأكيد المدح بما يشبه الذم

(ومنه تأكيد المدح)..إلى آخره. ومن المعنوى تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو مما يرجع إليهما، وهو ضربان: أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخول صفة المدح فيها كقوله[1]:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

---

(١) البيت من (الطويل) من قصيدة لزياد بن معاوية المعروف بالنابغة الذبيانى، يمدح بها عمر ابن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر حين هرب من النعمان بن المنذر اللخمى من الحيرة، انظر ديوانه صـ٤٢، وشعر النصرانية.

أى: إن كان فلول السيف من قراع الكتائب عيباً فلا عيب فيهم غيره، وهو كناية عن الشجاعة، فأثبت شيئا من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب، وكون فلوله من العيب محال، فإثبات الشىء من العيب فى المعنى تعليق بالمحال، فالتأكيد فى هذا الضرب من وجهتين: أحدهما كدعوى الشىء ببينة، وذلك الشىء فى البيت هو أن لا عيب فيهم، وإثبات الشىء ببينة تأكيد إثباته.

والثانى: أن الأصل فى الاستثناء الاتصال، فذكر أداة الاستثناء قبل ذكر ما بعدها توهم إخراج شىء مما قبلها بناء على هذا الأصل، وإذا كان ما قبلها صفة ذم منفية فذكر أداة الاستثناء يوهم صفة الذم ثابتة وهذا ذم، فإذا ولى أداة الاستثناء صفة مدح تأكد المدح لكونه مدحا على مدح، فعلم أن الاستثناء فى الضرب الأول منقطع لأنه استثناء ما هو مدح مما هو عيب منفى لكنه يجعل متصلاً بتقدير الدخول، وفلول السيف: كسور فى حده، جمل الفل وهو ثلمة فيه، والقراع: هو المضاربة بالعنف، والكتائب: جمع الكتيبة وهو الجيش.

الضرب الثانى أن يثبت لشىء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء تلى تلك الأداة صفة مدح أخرى لذلك الشىء كقول النبى عليه السلام: «**أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش**» أى غير أنى من قريش، وأصل الاستثناء فى هذا الضرب أيضا أن يكون منقطعا كما فى الضرب الأول لأن الاستثناء فيهما استثناء صفة من صفة، لا تكون الصفة المستثناة داخلة فى الأولى، لكنه فى الأول يقدر متصلا لتقدير دخولها فيها، وفى الثانى لا يقدر متصلا فلا يفيد الثانى التأكيد إلا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين لأن الوجه الأول وهو دعوى الشىء ببينة إنما يتأتى على تقدير كون الاستثناء متصلا، وفى الوجه الثانى لم يقدر كون الاستثناء متصلا فلم يأت الوجه الأول فيه، بل يأتى فيه الوجه الثانى فقط، وهو أن الأصل فى الاستثناء الاتصال إلى آخر ما مر فى الضرب الأول، ولكون الضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين دون الضرب الثانى ولهذا كان الضرب الأول أفضل من الثانى.

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب ثالث وهو: أن يأتى الاستثناء فيه

مفرغا، وكل استثناء مفرغ متصل كقوله تعالى: ﴿**وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَـاتِ رَبِّنَا**﴾[١] أى وما تعيب وتنكر منا شيئا أو أصلا من الأصـول إلا أصـل المناقـب والمفاخر كلها وهو الإيمان بآيات الله، وفيه ما فى الضرب الأول من التأكيد مـن الوجهين والاستدراك فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء فى قوله[٢]:

هو البـدر إلا أنـه البحـر زاخـر سوى أنه الضـرغام لكنـه الوبـل

فى أن الأول فى كل منهما يدل على المدح، وذكر أدوات الاستثناء قبل ذكر المستثنى يتوهم منه الذم، وذكر ما بعدها يؤكد المدح، ويسمى كل منهما الاسـتثناء والرجوع. والزاخر: الممتلئ من كثرة الماء، والضرغام: الأسد، والوبل: المطـر الكبير القطرة.

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٢٦.

(٢) من قصيدة من (الطويل) لأبى الفضل أحمد بن الحسين المعروف ببديع الزمان الهمـذانى، يمدح بها خلف بن أحمد السجستانى، وقال الوطواط: إنه أبدع فى هذا البيت، وإن أحدا قبله لم يقله. حدائق السحر صـ١٣٣، ويتيمة الدهر جـ٤ صـ٣٠٠، والمفتاح صـ٢٠٢، والطـراز جـ٣ صـ١٣٨، والإيضاح جـ٤ صـ٦٠، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ١١٢، ولبديع الزمان ترجمة فى يتيمة الدهر جـ٤ صـ٢٤٠.

ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان: أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقوله: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه، وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل، وتحقيقهما على قياس مامر.

تأكيد الذم بما يشبه المدح

ومن المعنوى تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخول **صفة الذم فى صفة المدح كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه.**

وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى لذلك الشيء كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل، وتحقيق هذين الضربين على قياس ما مر فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم من تقدير الاستثناء فى الضرب الأول متصلا دون الثانى، ومن إفادة الضرب الأول هنا التأكيد من الوجهين المذكورين ثمة دون الضرب الثانى، فإنه يفيد التأكيد من الوجه الثانى منهما.

ومنه الاستتباع، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشـــيء آخـــر كقوله:

نهبت من الأعمار مـــا لـــو حويتـــه   لهنئـــت الـــدنيا بأنـــك خالـــد

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونـــه ســـببا لصـــلاح الـــدنيا ونظامها، وفيه أنه نهب الأعمار دون الأموال، وأنه لم يكن ظالما في قتلهم.

الاستتباع

(ومنه الاستتباع) إلى آخره. ومن المعنوي الاستتباع وهو: المدح بشـــيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، وقيل: هو الوصف بشيء على وجه يســـتتبع وصفا آخر إما مدحا، أو ذما، وهذا أعم من الأول كقوله[1]:

نهبت من الأعمار مـــا لـــو حويتـــه   لهنئـــت الـــدنيا بأنـــك خالـــد

مدحه بالنهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد فـــي الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الـــدنيا مهنأة بخلوده.

وفي البيت وجهان آخران[2]:

أحدهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال، وهذا منه يدل على علو الهمة.

والثاني: أنه لم يكن ظالماً في قتل أحد من مقتوليه لأنه لم يقصد بـــذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون ببقائه.

---

(١) البيت من قصيدة من (الطويل) لأبي الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة بن حمدان، ويتحدث عن الشتاء الذي عاقه عن غزو حرشنة، وقد وصف الواحدي البيت بأنه أعظم ما مدح به ملك، شرح ديوان المتنبي جـ١ صـ٣٩٩.

(٢) نسب في الإيضاح هذا الكلام إلى علي بن عيسى الربعي. انظر الإيضاح صـ٣٧٥، وانظر شرح بهاء الدين السبكي جـ٤ صـ٣٩٨ ففيه كلام كثير.

ومنه الإدماج وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر، فهو أعم من الاستتباع كقوله:

أقلب فيه أجفانى كأنى أعد بها على الدهر الذنوبا

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

الإدماج

ومن المعنوى الإدماج يقال: أدمجت الشيء إذا لففته فى ثوب، والإدماج بتشديد الدال هو الدخول فى الشيء والاستحكام فيه، وكلاهما يناسب ههنا، وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر، فهو أعم من الاستتباع على التعريف الذى ذكره المؤلف، لأن الاستتباع حينئذ مخصوص بالمدح وهذا أعم منه كقوله[1]:

أقلب فيه أجفانى كأنى أعد بها على الدهر الذنوبا

فإنه ضمن وصف الليل[2] بالطول الشكاية من الدهر[3]، الضمير فى "فيه" لليل[4] قوله: الذنوبا: أى ذنوب الدهر، والاستتباع، والإدماج مما يرجع إلى المعنى فقط.

---

(١) أبى الطيب المتنبى من قصيدة من (الوافر) يمدح بها على بن محمد بن يسار بن مكرم التميمى، ديوانه جـ١ صـ١٣٧، تقليب الأجفان كناية عن السهاد والأرق، وعد الذنوب كناية عن الشكوى منه.

(٢) المأخوذ من قوله: "أقلب أجفانى" لأنه يدل على كثرة تقلب الأجفان، وهو يدل على كثرة السهر، وهو يدل على طول الليل، وهذا المعنى الذى سيق له الكلام أولا.

(٣) المأخوذ من قوله: "كأنى أعد بها..إلخ" وهو مفعول ضمن، وتلك الشكاية بها حصل الإدماج لأنها معنى تضمنه المعنى الذى سيق أولا مع عدم التصريح، وعدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها. حاشية الدسوقى جـ٤ صـ٤٠٠.

(٤) فى البيت الذى قبل هذا البيت وهو:

أعزمى طال هذا الليل فانظر أمنك الصبح يفرق أن يئوبا؟

ومنه التوجيه وهو: إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور:

... ... ليـــــت عينيــــه ســــواء

السكاكى: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

التوجيه

ومن المعنوى التوجيه، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين[1] كقول من قال[2] لأعور يسمى عَمْرًا:

خــــاط عمـــرو لـــى قَبــــاء ليــــت عينيـــه ســـــواء

يحتمل أن يكون معناه: ليته يبصر بإحدى عينيه كمـــا يبصـــر بـــالأخرى، وحينئذ يكون مدحا، ويحتمل أن يكون معناه ليته لم يبصر بإحدى عينيه كما أنه لا يبصر بالأخرى، وحينئذ يكون ذما.

قال صاحب المفتاح[3]: ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار، أى باعتبار احتمالها لمعنيين مختلفين[4] إلا أن فى المتشابهات، أحدهما ظاهر، والآخـــر غيـــر

---

(١) أى على حد سواء، إذ لو كان أحدهما متبادرا لكان تورية لا توجيها.

(٢) بشار بن برد، من (مجزوء الكامل)، وكان قد دفع إلى ذلك الرجل ثوبا ليخيطه لـــه فقـــال: لأخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره؟ فقال بشار: لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعرا لا يـــدرى أهجاء أم غيره؟ ولهذا قال بعد هذا البيت:

فاســــأل النــــاس جميعـــــا أمـــــــديح أم هجـــــــاء

ديوان بشار صـــ١٤، وكتاب بشار بن برد صـــ٣٠، والمفتاح صـــ٢٠٢، نهايـــة الأرب جـــ٧ صـــ١٧٤، حسن التوسل صـــ٧٨، بديع القرآن صـــ٣٠٩، حدائق السحر صـــ١٣٢، الإيضـــاح جـــ٤ صـــ٦٤، معاهد التنصيص جـــ٣ صـــ١٣٨. القباء بفتح القاف: ثوب يلبس فوق الثياب.

(٣) المفتاح صـــ٢٠٢.

(٤) وتفارقه باعتبار آخر. وهو عدم استواء الاحتمالين لأن أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكره السكاكى من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام.

ظاهر، والمراد غير الظاهر، وقد عده البعض مما يرجع إلى المعنى فقط، والظاهر أنه مما يرجع إليهما.

ومنه الهزل الذى يراد به الجد كقوله:

إذا ما تميمى أتاك مفاخرا   فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

الهزل الذى يراد به الجد

ومن المعنوى الهزل الذى يراد به الجد، وترجمته تغنى عن تفسيره[1] كقوله[2]:

إذا ما تميمى أتاك مفاخرا   فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

قوله: (كيف أكلك للضب) هزل، لكن يراد به الجد، قوله: عد عن ذا، أى جاوز عن المفاخر وخلها، وهو مما يرجع إلى المعنى فقط.

---

(١) وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمباسطة، ويقصد به أمر صحيح فى الحقيقة، والفرق بينه وبين التهكم أن التهكم بعكسه، ظاهره جد وباطنه هزل.

(٢) هو من قصيدة من (الطويل) للحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس، يهجو تميما وأسدا ويفتخر بقحطان، تميمى رجل من تميم، ذا إشارة إلى الفخر المفهوم من قوله "مفاخرا" والضب: حيوان صغير على هيئة فرخ التمساح ذنبه كثير العقد، والاستفهام يراد به التهكم لأن التميميين كانوا يرمون بأكل الضباب، وهى مما تعافه الأنفس.

ومنه تجاهل العارف، وهو كما سماه السكاكي: سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالتوبيخ فى قول الخارجية:

أيا شجر الخابور مالك مورقا ... كأنك لم تجزع على ابن طريف

والمبالغة فى المدح كقوله:

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح ... أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى

أو الذم كقوله:

وما أدرى وسوف إخال أدرى ... أقوم آل حصن أم نساء

والتدله فى الحب فى قوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاى منكن أم ليلى من البشر

تجاهل العارف

ومن المعنوى تجاهل العارف، وهو الذى سماه صاحب المفتاح[١] سوق المعلوم مساق غيره لنكته كالتوبيخ فى قول الخارجية[٢]:

أيا شجر الخابور مالك مورقا ... كأنك لم تجزع على ابن طريف

تجاهل عن كون الشجر جزع أم لا، وقوله: (مالك مورقاً) يدل على

---

(١) المفتاح صـ٢٠٢، وإنما عدل عن تسميته تجاهل العارف، لوروده فى كلام الله عز وجل كقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾.

(٢) ليلى بنت طريف، وهو من قصيدة من (الطويل)، قالتها فى رثاء أخيها الوليد، وكان من الخوارج فأرسل إليه هارون الرشيد يزيد بن مزيد الشيبانى فقتله، فخرجت للقتال فضرب يزيد قضاة فرسها برمحه، ثم قال لها: قد فضحت العشيرة فاستحيت وانصرفت وهى تقول تلك القصيدة، الأغانى جـ١١ صـ٨، أعلام النساء جـ٣ صـ١٣٨٣، الأمالى جـ٢ صـ٢٧٤، زهر الآداب جـ٤ صـ١٠، المفتاح صـ٢٠٢، الصناعتين صـ١٧١، الإيضاح جـ٣ صـ٦٧، معاهد التنصيص جـ٣ صـ١٥٩.

التوبيخ، والخابور: موضع من نواحى ديار بكر، يقـال: أورق الشـجر إذ خـرج ورقه.

وكالمبالغة فى المدح وهو عطف على التوبيخ فى قوله[1]:

ألمع برق سرى أم ضـوء مصـباح   أم ابتسـامتها بـالمنظر الضـاحى

تجاهل عن كون ابتسامها لمع برق ظهر بالليل، أم ضوء مصباح، وبالغ فى مدح ابتسامتها. الضاحى: البارز الظاهر، وكالمبالغة فى الذم فى قوله[2]:

ومـا أدرى وسـوف إخـال أدرى   أقـوم آل حصـن أم نسـاء

بالغ فى الذم حيث تجاهل عن أنهم ذكور أو إناث وكالتدله – أى التحير – فى الحب فى قوله[3]:

بالله يـا ظبيـات القـاع قلـن لنـا   ليلاى مـنكن أم ليلـى مـن البشـر

تحير فى الحب حتى تجاهل عن أن ليلى من الظبيات أم من البشر، القاع: الأرض المستوية.

---

(١) من قصيدة من (البسيط) للبحترى يمدح بها الفتح بن خاقان، وهى فـى الـديوان جـ١ صـ١١٣، والمراد بالمنظر: الوجه أو الفم، والاستفهام تعجبى وفيه تشبيه ضمنى.

(٢) من قصيدة من (الطويل) لزهير بن أبى سلمى قالها فى هجاء بيت من كلب من بنى علـيم، وكان بلغه عنهم شىء، وكان رجل من بنى عبد الله بن غطفان أتى بنى عليم فأكرموه لما نـزل بهم وأحسنوا جواره وواسوه، وكان رجلا مولعا بالقمار فنهوه عنه، فأبى إلا المقامرة، فقمـر مرة فردوه عليه.. فترحل عنهم وشكا ما وضع به إلى زهير، والعرب حينئذ يتقـون الشـعراء اتقاء شديد، فقال القصيدة، وهى فى الديوان صـ٥٦.

(٣) البيت من (البسيط)، واختلف فى نسبته، فنسب للمجنون، ولذى الرمة، وللعرجى، وللحسين بن عبد الله الغزى، ونسبه الباخرزى فى دمية القصر لبدوى اسـمه كامـل الثقفـى، ونسـبه السخاوى لعلى بن محمد العرينى، وفى الصناعتين لبعض العرب. والبيت فى الإيضـاح نسـبه للحسين بن عبد الله، وانظر معاهد التنصيص جـ٣ صـ١٦٧، والاستفهام تعجبى وفى البيـت تشبيه ضمنى.

ومنه القول بالموجب، وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شىء أثبت له حكم فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته، أو نفيه عنه نحو: **﴿يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾** والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه كقوله:

قلت: ثقلت إذ أتيت مرارا قال: ثقَّلتَ كاهلى بالأيادى

القول بالموجب

ومن المعنوى القول بالموجب[1] وهو ضربان: أحدهما: أن تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شىء أثبت له حكم فتثبت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشىء من غير تعريض[2] لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير، أو انتفاء ذلك الحكم عن ذلك الغير كقوله تعالى: **﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾**[3] فإن المنافقين كنوا بالأعز عن فريقهم وبالأذل عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز الإخراج فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من غير (تعريض)[4] لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بالعزة ولا لنفيه عنهم.

والضرب الثانى: حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده بذلك اللفظ مما يحتمله ذلك اللفظ من خلاف المراد بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الصارف

---

(١) بكسر الجيم اسم فاعل، لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم، وبفتح الجيم اسم مفعول إن أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة، والمراد بالقول: الاعتراف.

(٢) فى جميع النسخ "تعريض" والصواب: تعرض.

(٣) سورة المنافقون الآية ٨. وانظر الكشاف جـ٣ صـ٢٣٥.

(٤) فى جميع النسخ "تعريض" والصواب تعرض.

اللفظ إلى خلاف المراد[١] كقوله[٢]:

قلـــت: ثقلـــت إذ أتيـــت مـــرارا قـــال: ثقلـــت كـــاهلى بالأيـــادى

فإنه حمل لفظ التثقيل الذى وقع فى كلام المتكلم على خلاف مراده الذى هو التثقيل المذموم، وخلاف مراده هو تثقيل كاهله بالأيادى، ولفظ "ثقلت" يحتمل بسبب ذكر قوله: "كاهلى بالأيادى" الذى هو متعلق "ثقلت". والضرب الأول منه مما يرجع إلى المعنى فقط، والثانى مما يرجع إليهما.

---

(١) قال بهاء الدين السبكى جـ٤ صـ٤٠٩ شروح: واعلم أن هذا الضرب الثانى مـن القـول بالموجب هو الأسلوب الحكيم المذكور فى علم المعانى.

(٢) بعد هذا البيت:

قلت طولت قال لا بل تطولت وأبرمت قال حبل ودادى

قال صاحب معاهد التنصيص جـ٣ صـ١٨٣: البيتان من (الخفيف)، وهمـا منسـوبان لابـن حجاج ولم أرهما فى ديوانه، ونسبهما سبط ابن الجوزى صاحب مرآة الزمان لمحمد بن ابراهيم الأسدى، ثقلت: أتعبت وضايقت وأضجرت، الكاهل: أعلى الظهر مما يلى العنق، الأيادى: النعم، لأنها سببها، والتركيب استعارة تمثيلية.

ومنه الاطراد، وهو: أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره، وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله:

إن يقتلـوك فقـد ثللـت عروشـهم بعتيبة بـن الحـارث بـن شـهاب

الاطراد

ومن المعنوى الاطراد[1] وهو: أن يأتى بأسماء الممدوح أو غيره، وبأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكليف فى السبك حتى تكون الأسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه كقوله[2]:

إن يقتلـوك فقـد ثللـت عروشـهم بعتيبة بـن الحـارث بـن شـهاب

يقال: ثلل الله عرشهم، أى هدم ملكهم، ويقال للقوم إذا ذهب عزمهم: فقد ثل عرشهم[3]، وفيه التعريض للمقتول به، ولشرف المقتول، وهو مما يرجع إلى اللفظ فقط. هذه هى وجوه التحسين المعنوية.

---

(١) قال ابن يعقوب: والظاهر أنه من اللفظ لأن مرجعه إلى حسن السبك كذا قيل، وقد يقال: بل إلى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فى تأويله.

(٢) البيت من (الكامل)، وهو لربيعة بن سعد من بنى نصر بن قعين فى رثـاء ابنــه ذؤاب. أو لداود بن ربيعة الأسدى. انظر المؤتلف للآمدى صـ١٢٦، وهامش البيـان والتبيـين جـ٣ صـ١١، والحماسة صـ٣٥٤، والإيضاح جـ٤ صـ٧٢ بغيـة، ومعاهـد التنصـيص جـ٣ صـ٢٠١، وفى كل الشروح.

(٣) فهو كناية عن ذهاب عزهم ومجدهم، وتتابع الإضافات مغتفرة فى البيت لسلامته من الثقل.

المحسنات اللفظية

وأما اللفظى فمنه الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما فى اللفظ، والتام منه أن يتفقا فى أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، فإن كانا من نوع واحد كاسمين سمى مماثلا نحو: **(ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة)** وإن كانا من نوعين سمى مستوفى كقوله:

ما مات من كرم الزمان فإنه ... يحيا لدى يحيى بن عبد الله

وأيضا إن كان أحد لفظيه مركبا سمى جناس التركيب، فإن اتفقا فى الخط خص باسم المتشابه كقوله:

إذا ملك لم يكن ذا هبه ... فدعه فدولته ذاهبه

وإلا خص باسم المفروق كقوله:

كلكم قد أخذ الجا ... م ولا جام لنا

ما الذى ضر مدير الجا ... م لو جاملنا

وإن اختلفا فى هيئات الحروف فقط سمى محرفا كقولهم: **جبة البُرد جنة البرد**، ونحوه: الجاهل إما مفِرط أو مفرّط، والحرف المشدد فى حكم المخفف، وكقولهم: البدعة شرَك الشِّرك.

المحسنات اللفظية

الجناس وأنواعه

(وأما اللفظى).. إلى آخره. وأما وجوه التحسين التى ترجع إلى اللفظ[1] فقط

---

(١) قد ذهب عبد القاهر إلى أن الحسن لا يمكن أن يكون اللفظ فى ذاته من غير نظر إلى المعنى حتى ما يتوهم فى بدء الفكرة أن الحسن لا يتعدى فيه اللفظ والجرس كالتجنيس، لأنك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا، ولم يكن مرمى=

فمنها الجناس بين اللفظين وهو: تشابههما فى اللفظ[١].

والجناس على قسمين: تام، وغير تام، لأن اللفظين إن اتفقا فى أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها، وترتيبها فهو التام، وإلا فهو غير التام.

أقسام الجناس التام

والتام لا يخلو إما أن يكون اللفظان من نوع واحد أو من نوعين، فإن كان من نوع واحد كاسمين سمى الجناس مماثلا نحو قوله تعالى: **﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾**[٢]. وإن كان من نوعين كاسم وفعل سمى الجناس مستوفى كقوله[٣]:

ما مات من كرم الزمان فإنه ... يحيا لدى يحيى بن عبد الله

يعنى الذى مات من كرم الزمان حى موجود يحيى بن عبد الله البرمكى، والتام أيضا إن كان أحد لفظيه مركبا سمى جناس التركيب. فإن اتفق اللفظان فى

=الجامع بينهما مرمى بعيدا، ولهذا استقبح فى قول أبى تمام:

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت ... فيه الظنون أمذهب أم مذهب

واستحسن فى قول أبى الفتح البستى:

ناظراه فيما جنت ناظراه ... أو دعانى أمت بما أودعانى

لأنه فى الأول لم يزدك على أن أسمعك حروفا مكررة، تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة وفى الثانى أعاد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة، وقد اعطاك ويوهمك كأنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووفاها..أسرار البلاغة جـ١١.

(١) مع الاختلاف فى المعنى.

(٢) سورة الروم الآية ٥٥. والساعة الأولى: القيامة، والساعة الثانية: الزمان.

(٣) البيت من قصيدة من (الكامل) لأبى تمام يمدح بها أبا الغريب يحيى بن عبد الله البريكى وقد كتبها إليه مع أخيه سهم ليصله، ورواية الديوان: (من مات من حدث الزمان فإنه) انظر الديوان صـ٣٤١. ويحيا الأول: فعل، والثانى: اسم، وبين مات، ويحيا طباق.

الخط سمى الجناس متشابها، لتشابههما فى الخط كقوله[١]:

إذا ملك لم يكن ذا هبه فدعه فدولته ذاهبه

الأول مركب من ذا بمعنى صاحب، ومن هبة مصدر وهب يهب، والثانى اسم فاعل من الذهاب. وإن لم يتفقا فى الخط بل يختلفان فيه سمى الجناس مفروقا لافتراقهما فى الخط كقوله[٢]:

كلكم قد أخذ الجا م ولا جام لنا

ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا

الأول مركب من جام، ومن لنا، والثانى فعل ماض من المجاملة، وهى المعاملة بالجميل. هذا هو أقسام الجناس التام.

وأما الجناس الغير التام فهو أن يختلف اللفظان إما من هيئات الحروف[٣] فقط سمى الجناس محرفا، ثم الاختلاف قد يكون فى الحركة فقط كالبرد والبرد فى قوله: جبة البُرد جُنَّة البَرد[٤] ونحوه: الجاهل إما مفرط – أى مجاوز للحد – أو مفرط[٥] – أى مقصر، والحرف المشدد فى حكم المخفف نظراً إلى صورة المشدد

---

(١) البيت من (المتقارب). وهو لعلى بن محمد المعروف بأبى الفتح البستى كاتب الدولة الغزنية، وأشهر المغرمين بالتجنيس فى الشعر والنثر، ديوانه صـ١٢، وللبستى ترجمة فى يتيمة الدهر جـ٤.

(٢) هما من مجزوء الكامل، وهما للبستى أيضا، ولكنهما ليسا فى ديوانه ومنسوبان إليه فى الإيضاح جـ٤ صـ٧٩، ومعاهد التنصيص جـ صـ٢٢١، وحدائق السحر صـ٩٧.

(٣) أى حركاتها وسكناتها فقط، أى دون أنواعها وأعدادها وترتيبها.

(٤) البرد بضم الباء والراء: ثوب مخطط مأخوذ من الصوف، والجمع أبراد وأبرد وبرود وأيضا أكسية يلتحف بها، وجنة أى وقاية، والمعنى، الجبة المأخوذة من الصوف وقاية من البرد، ومحل الشاهد: البُرد والبَرد، فإنهما مختلفان فى هيئة الحروف بسبب الاختلاف فى حركة الباء، أما جبة، وجنة فهى من التجنيس اللاحق.

(٥) الأول بضم الميم وكسر الراء، والاسم منه الفرط بفتح الفاء وإسكان الراء تقول: فرط فى=

والمخفف لاتحادهما خطاً، وإن اختلفا لفظاً.

وفيه نظر: لأن الاختلاف فيه فى هيئة التشديد والتخفيف، والحركة والسكون كقولهم: البدعة شَرَكُ الشّرك، الشرك: حبالة الصائد، والشرك: الكفر.

=الأمر فرطا، والثانى: بضم الميم وفتح الفاء وكسر الراء مع تشديدها تقول: فرط الشىء وفيه تفريطا.

وإن اختلفا فى أعدادها سمى ناقصاً، وذلك إما بحرف فى الأول مثل: **﴿والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق﴾** أو فى الوسط نحو: جدى جهدى، أو فى الآخر كقوله:

يمدون من أيد عواص عواصم

وربما سمى هذا مطرفاً، وإما بأكثر كقولها:

إن البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح

وربما سمى هذا مذيلاً، وإن اختلفا فى أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين سمى مضارعاً، وهو إما فى الأول نحو: بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس، أو فى الوسط نحو: **(وهم ينهون عنه وينأون عنه)** أو فى الآخر نحو: «**الخيل معقود بنواصيها الخير**».

وإلا سمى لاحقا، وهو أيضا إما فى الأول نحو: **﴿ويل لكل همزة لمزة﴾** أو فى الوسط نحو: **﴿ذلكم بما كنتم تفرحون فى الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون﴾** أو فى الآخر نحو: **﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن﴾** وإن اختلفا فى ترتيبها سمى تجنيس القلب نحو: حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه، ويسمى قلب كل نحو: «**اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا**» ويسمى قلب بعض، وإذا وقع أحدهما فى أول البيت والآخر فى آخره سمى مقلوباً مجنحاً، وإذا ولِىَ أحد المتجانسين الآخر سمى مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو: **(جئتك من سبأ بنبأ يقين)**.

أقسام الجناس الناقص

وإن اختلفا فى أعداد الحروف فقط سمى الجناس ناقصاً، وذلك على وجهين: أحدهما أن يختلفا بزيادة حرف واحد إما فى الأول مثل قوله تعالى: **﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾**[1].

---

(١) سورة القيامة الآيتان ٢٩، ٣٠. والزيادة فيه الميم.

أو فى الوسط نحو: جدى جهدى، أى: حظى تعبى.

أو فى الآخر كقوله[١]:

يمدون من أيـد عـواص عواصـم   تصول بأسـياف قـواض قواضـب

قوله: (من أيد) صفة مفعول محذوف عند سيبويه، أى: يمدون سواعد من أيد. وعند الأخفش (من أيد) مفعول يمدون، ومن زائدة، "عواص": جمع عاصية من عصـيته بالسيف أى ضربته به، أو من العصاية، أى: إنها لا تطيع أمر الملوك، والأعداد إذ ليس فوقها يد، وعواصم: جمع عاصمة، أى: تعصم من استجار بها، قواض: جمع قاضية على الأعداد، أى: ماضية، وحاكمة عليهم بما أرادت، قواضب: جمع قاضبة أى: قاطعة، أى: يمدون أيدياً تعصى العاذلين فى الجود، وتعصم المستغيث الخائف، وربما سمى هذا مطرفا[٢].

وثانيهما أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد كقول الخنساء[٣]:

إن البكـــاء هـــو الشـــفاء   مـــن الجـــوى بـــين الجـــوانح

والجوى: هو الحزن والحرقة، والجوانح هى الأضلاع، وربما سمى هذا الضـرب مذيلاً.

وإن اختلفا فى أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بـين اللفظـين

---

(١) من قصيدة من (الطويل)، لأبى تمام يمدح بها أبا دلف القاسم بن عيسى العجلى قائد المأمون والمعتصم، وهى فى الديوان صـ٤٢.

(٢) أى القسم الأخير، وهو ما يكون بزيادة حرف فى الآخر. ووجه حسنه أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة - كالميم من عواص - أنها هى التى مضت، وإنما أتى بها للتأكيد، حتى إذا تمكن آخرها فى نفسك، ووعاه سمعك، انصرف عنك ذلك الوهم، وفى هذا حصـول الفائـدة بعد أن يخالطك اليأس منها. وانظر أسرار البلاغة صـ٢٣.

(٣) هى تماضر بنت عمرو بن الشريد المعروفة بالخنساء، والبيت من قصيدة مـن (مجـزوء الكامل) المرفل ترثى بها أخاها صخراً، تجدها فى أنيس الجلساء شرح ديوان الخنساء صـ٢٥، والشاهد بين الجوى والجوانح.

المتجانسين بأكثر من حرف فى كل من المتجانسين وإلا كان سجعاً.

ثم الحرفان المختلفان نوعاً فى اللفظين المتجانسين إن كانا متقاربين فى المخرج[١] سمى الجناس مضارعاً، ويكونان:

إما فى الأول نحو: "بينى وبين كنى ليل دامس، وطريق طامس"، دامس وطامس مختلفان بالدال والطاء، وهما فى الأول، الكن ههنا البيت والدامس: المظلم، والطامس: الممحى الأثر.

وإما فى الوسط كقوله تعالى: **﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾**[٢] فإن ينهون وينأون يختلفان بالهاء والهمزة وهما فى الوسط.

وإما فى الآخر كقول النبى عليه السلام: «**الخيل معقود بنواصيها الخير**»[٣] فإن الخيل والخير يختلفان باللام والراء وهما فى الآخر.

وضمير "هو" فى قوله: "وهو إما فى الأول" يرجع إلى حرف من فى قوله: "بأكثر من". وإن لم يكن الحرفان متقاربين فى المخرج يسمى الجناس لاحقاً، ويكونان أيضاً: إما فى الأول كقوله تعالى: **﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾**[٤]

وإما فى الوسط نحو قوله تعالى: **﴿ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾**[٥] وإما فى الآخر كقوله تعالى: **﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ**

---

(١) المراد بهما ما يشمل المتحدين فى المخرج كالهمزة والهاء، المذكوران فى الآية بعد.

(٢) سورة الأنعام الآية ٢٦.

(٣) هذا جزء من حديث متفق عليه برواية "فى نواصيها" أخرجه البخارى من حديث نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما. البخارى جـ٤ صـ٣٤، ومسلم جـ١٣ صـ١٧، والترمذى جـ٧ صـ١٨٦، والنسائى جـ٦ صـ٢١٥، وابن ماجة جـ٢ صـ٩٣٢، ومسند أحمد بن حنبل جـ٧ صـ١٧٠، والمجازات النبوية صـ٥٢.

(٤) سورة الهمزة الآية ١.

(٥) سورة غافر الآية ٧٥. وقال بهاء الدين السبكى جـ٤ صـ٤٢٧: وفيه إشكال، لأن الفاء والميم متقاربان لكونهما من حروف الذلاقة ومن حروف الشفة فكيف يكونان متباعدين؟

الأَمْنِ﴾[١]. وإن اختلفا فى ترتيب الحروف يسمى تجنيس القلب، وهو ضربان:

أحدهما: قلب الكل نحو قولهم: حسامه فتح لأوليائـه حتـف لأعدائـه[٢]، والمتجانسان ههنا فتح وحتف، الحتف: الموت، والحسام: السيف القاطع.

والثانى: قلب البعض نحو ما جاء فى الخبر: «**اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا**»[٣]. والروعة: الخوف.

وإذا وقع أحد المتجانسين جناس القلب فى أول البيت والآخر فى آخره سمى الجناس مقلوباً مجنحاً كقوله[٤]:

ساق هذا الشاعر الحين إلى من قلبه قاس

الحين: الهلاك، والقاس: اسم فاعل من القسوة.

وإذا ولى أحد المتجانسين الآخر سمى الجناس مزدوجاً ومكرراً أو مـردداً كقولـه تعالى: **﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾**[٥].

---

(١) سورة النساء الآية ٨٣. قال بهاء الدين السبكى: وفيه نظر أيضا، لأنهمـا مـن حـروف الذلاقة.

(٢) أى سيف الممدوح فتح لأوليائه؛ إذ به يقع النصر، وحتف لأعدائه، أى هلاك لهـم؛ إذ بـه يقع موتهم، وهذا حل لقول الأحنف بن قيس:

حسامك فيه للأحباب فتح ورمحك فيه للأعداء حتف

(٣) هذا من حديث النبى عليه السلام، ويروى برواية: «اللهم استر عـورتى وآمـن روعتـى واقض عنى دينى» النهاية فى غريب الحديث جـ٢ صـ٢٧٧، والجامع الصغير جـ١ صـ٥٤.

(٤) لم أعثر على قائل له، وبعده:

سار حتى القوم فالهم علينا جبل راسى

حدائق السحر فى دقائق الشعر صـ١٠٩، شرح الشيراز للمفتاح صـ١٣٠٦ دنزيه.

(٥) سورة النمل الآية ٢٢.

ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق نحو: ﴿ **فأقم وجهك للدين القيم** ﴾ والثانى: أن يجمعهما المشابهة، وهى ما يشبه الاشتقاق نحو: ﴿**قال إنى لعملكم من القالين**﴾.

ما يلحق بالجناس

ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق وهو اشتراك اللفظين فى الحروف الأصول، والمعنى الأصلى، فإن كان مع ذلك يراعى فيهما ترتيب حروفهما الأصلية ترتيباً واحداً فهو الاشتقاق الصغير نحو قوله:﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ**﴾[١] هما من القوام، وهو العدل، وترتيب حروفهما واحد وتقديم القاف على الواو، وهو على الميم فيهما وفى أصلهما.

والثانى: أن يجمع اللفظين المشابهة وهى ما يشبه الاشتقاق، أى الاشتقاق الصغير وليس به، وذلك بأن يؤخذ أصل ويعقد عليه وعلى تقاليبه معنى واحد وإن تباعد شىء من تلك التقاليب عنه رد إليه بالتأول كما إذا قلت: (قرم) فإنه فى تقاليبه الست يدل على القوة والشدة، فالقرم بالتحريك شدة شهوة اللحم، وتقمر الرجل إذا غلب من تقامره، والرقم بكسر القاف: الداهية، وعيش مرمق: أى ضيق، والمقر شبه الصبر لشدته على الذائق، ورمق السهم: إذا نفذ من الرمية، وهو المسمى بالاشتقاق الكبير، ومثاله قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ**﴾[٢] القالين: اسم فاعل من القِلَى بمعنى البغض، وقَالَ من القول.

---

(١) سورة الروم الآية ٤٣.

(٢) سورة الشعراء الآية ١٦٨.

ومنه رد العجز على الصدر، وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتجانسين أو الملحق بهما فى أول الفقرة، والآخر فى آخرها: **﴿وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه﴾**.

ونحو: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل، ونحو: **﴿استغفروا ربكم إنه كان غفارا﴾**.

ونحو: **﴿قال إنى لعملكم من القالين﴾** وفى النظم أن يكون أحدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثانى.

كقوله:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه ... وليس إلى داعى الندى بسريع

وقوله:

تمتع من شميم عرار نجد ... فما بعد العشية من عرار

وقوله:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرما ... فما زلت بالبيض القواضب مغرما

وقوله:

وإن لم يكن إلا معرج ساعة ... قليلاً فإنى نافع قليلها

وقوله:

دعانى من ملامكما سفاها ... فداعى الشوق قبلكما دعانى

وقوله:

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها ... فانف البلابل باحتساء بلابل

وقوله:

فمشغوف بآيات المثانى ... ومفتون برنات المثانى

وقوله:

أملـــتهم ثـــم تــــأملتهم فــلاح لـى أن لـيس فـيهم فـلاح

وقوله:

ضــرائب أبــدعتها فــى الســماح فلســنا نــرى لــك فيهــا ضــريبا

وقوله:

إذا المرء لم يخــزن عليــه لســانه فليس على شــىء ســواه بخــزان

وقوله:

لو اختصرتم من الإحســان زرتكــم والعذب يهجر للإفراط فــى الخصــر

وقوله:

فدع الوعيد فمــا وعيــدك ضــائرى أطنــين أجنحــة الــذباب يضــير؟

وقوله:

وقد كانت البيض القواضب فى الــوغى بواتر فهــى الآن مــن بعــده بتــر

رد العجز على الصدر

ومن الجناس اللفظى[1] رد العجز على الصدر وهو فى النثر: أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتجانسين، أو الملحق بالمتجانسين فى أول الفقرة[2] والآخر فى آخرها كقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾[3] وكقولهم: سائل

---

(١) جل علماء البلاغة يعتبرونه نوعا مستقلا من المحسنات اللفظية لا من الجناس كمــا فعــل الخلخالى.

(٢) بفتح الفاء وكسرها فى الأصل: اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم اطلقوا على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها.

(٣) سورة الأحزاب الآية ٣٧. وهذا مثال للمكررين.

اللئيم يرجع ودمعه سائل[١] وكقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾[٢] وكقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[٣] الأول مثال المكررين، والثانى مثال المتجانسين، والثالث والرابع مثالان للملحقين بهما، الثالث مثال الملحق الأول – أعنى الاشتقاق الصغير – والرابع مثال الملحق الثانى – أعنى الاشتقاق الكبير –

ورد العجز على الصدر فى النظم هو: أن يكون أحد اللفظين فى آخر البيت، والآخر فى صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثانى، أو حشوه، فتكون الأمثلة خمسة عشر: خمسة للمكررين، وخمسة للمتجانسين، وخمسة للملحقين بهما، والظاهر أن المؤلف لم يتعرض لحشو المصراع الثانى، ولهذا لم يذكر أمثلته فى الأقسام الثلاثة، المكررين والمتجانسين والملحقين بهما، وأيضا أو حشوه: أعنى حشو المصراع الثانى لم يوجد فى أكثر نسخ التلخيص، ولم يوجد فى كتابه الإيضاح أيضا، فعلى هذا سقط ثلاثة من خمسة عشر فيبقى اثنا عشر مثالا، أربعة للمكررين، وأربعة للمتجانسين، وأربعة للملحقين بالمتجانسين، وأما الأمثلة[٤] الأربعة للمكررين، فمثال ما يكون أحدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الأول قوله[٥]:

---

(١) سائل الأولى طالب المعروف فهو من السؤال، والثانى: من السيلان.

(٢) سورة نوح الآية ١٠.

(٣) سورة الشعراء الآية ١٦٨.

(٤) فى جميع النسخ أما الثلاثة، بدل الأمثلة وهو خطأ.

(٥) البيت من (الطويل)، وهو للأقيشر، وهو المغيرة بن عبد الله من مضر، ويكنى أبا معرض بضم الميم وكسر الراء، ولقب بالأقيشر لحمرة وجهه، وكان سكيرا متهتكا، لا يدخل فى يده شىء إلا أنفقه، قتل حوالى سنة ٨٠ هـ، وله ترجمة فى معجم الشعراء صـ٣٦٩، وتجد البيت فى دلائل الإعجاز صـ١٠٨، والصناعتين صـ٤٠١، والمفتاح صـ٨٤، والأغانى جـ١١ صـ٥١ وخزانة الأدب جـ٤ صـ٤٨٨، والبديع لابن المعتز صـ٤٨، وروايته: يشتم عرضه، والإيضاح جـ٤ صـ٨٧ بغية ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٤٢، ورواية الصناعتين: الوغى=

سريع إلى ابن العـم يلطـم وجهــه   وليس إلى داعــى النــدى بســريع

الندى: العطاء، ومثال ما يكون الآخر فى حشو المصراع الأول قوله[1]:

تمتــع مـــن شــميم عــرار نجــد   فمــا بعــد العشــية مــن عــرار

الشميم: مصدر شممت الشيء أشمه، والعرار: زهر البادية، والنجد: ما ارتفع مـن أرض العرب.

ومثال ما يكون الآخر فى آخر المصراع الأول قوله[2]:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرمــا   فما زلت بالبيض القواضــب مغرمــا

والكواعب: جمع كاعب، وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود، ويقال: أعزم بالشيء أى أولع به، والقواضب جمع قاضبة، وهى سيف قاطع.

ومثال ما يكون الآخر فى صدر المصراع الثانى قوله[3]:

وإن لــم يكــن إلا معــرج ســاعة   قلـــيلا فـــإنى نـــافع قليلهـــا

=بدل الندى.

(١) الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة بن هبيرة القشيرى، شاعر إسلامى بدوى مقل مـن شعراء الدولة الأموية، ولجده قرة بن هبيرة صحبة مع النبى ﷺ وهو أحد وفود العرب عليـه، وللشاعر ترجمة فى الأغانى جـ٥ صـ٣١، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٥٥ والبيـت فـى الإيضاح جـ٤ صـ٢٨٨، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٥٠، وفى جل الشروح وقيل: البيـت لجعدة بن معاوية بن حزم العقيلى.

(٢) البيت من (الطويل)، وهو لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى من قصيدة يمدح بها محمد بن يوسف الطائى أولها:

عسى وطنى يـدنو بهـم ولَعَلَّمَـا   وإن تعتب الأيـام فـيهم فربمـا

وهى فى الديوان صـ٢٩٤

(٣) البيت من قصيدة من (الطويل)، قالها: أبو الحارث غيلان بن عقبة المعروف بذى الرمـة، وله ترجمة فى الأغانى جـ١٦ صـ١١٠، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٦٠، والبيـت فـى الإيضاح جـ٤ صـ٢٨٨، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٥٨، والشروح جـ٤ صـ٤٣٧.

المعرج: موضع الإقامة أى مثل ساعة.

وأما الأمثلة الأربعة للمتجانسين فمثال ما يكون الآخر فى صدر الأول قوله[١]:

دعانى من ملامكما دعانى سفاها فداعى الشوق قبلكما دعانى

معنى دعانى فى الصدر: اتركانى[٢].

ومثال ما يكون الآخر فى حشو المصراع الأول قوله[٣]:

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل

الأول جمع بلبل، والثانى جمع بلبلة، وهى الهم، والثالث جمع بلبلة: الشراب والاحتساء: الشرب، ومثال ما يكون الآخر فى آخر المصراع الأول قوله[٤]:

---

(١) من قصيدة من (الوافر) قالها أحمد بن محمد بن الحسين المعروف بالقاضى الأرجانى يمدح بها الوزير سعد الملك، وقبل هذا البيت، وهو مطلع القصيدة:

إذا لم تقدرا أن تسعدانى على شجنى فسيرا واتركانى

وهى فى الديوان صـ٤٠٣.

(٢) أشار بذلك إلى أن (دعانى) تثنية دع من دع يدع لا تثنية دعا يدعو بمعنى طلب، ودعانى الثانى من الدعا: بمعنى الطلب، والسفاه بفتح السين: الخفة وقلة العقل، والمعنى: اتركانى من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما، وقلة عقلكما، ويروى: شفاهاً بالشين بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام.

(٣) البيت من (الكامل)، وهو لأبى منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابورى المشهور بالثعالبى، وسبق ذكره فى الفصاحه.

(٤) البيت من (الوافر) وقائله أبو عبد الله، وأبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى المعروف بالحريرى صاحب المقامات، كان أحد أئمة عصره، رزق الحظوة التامة فى عمل المقامات له ترجمة فى معجم الأدباء جـ١٦ صـ٢٦١، وابن خلكان جـ٢ صـ١٦٥، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٧٢، وتجد فى البيت مع أبيات فى المقامة الثامنة والأربعين من مقاماته صـ٣٧٩، وفى الإيضاح جـ٤ صـ٩٠، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٧١، والشروح جـ٤ صـ٤٣٩.

فمشغوف بآيات المثانى   ومفتون برنات المثانى

المثانى الأول: القرآن، والمثانى الثانى: عود اللهو، والرنات: النغمات.

ومثال ما يكون الآخر فى صدر المصراع الثانى قوله[١]:

أملتهم ثم تأملتهم   فلاح لى أن ليس فيهم فلاح

وأما الأمثلة الأربعة للملحقين بالمتجانسين فمثال ما يكون الآخر فى صدر المصراع الأول قوله[٢]:

ضرائب أبدعتها فى السماح   فلسنا نرى لك فيها ضريبا

الضرائب: الأنواع، والضريب: المثل.

ومثال ما يكون الآخر فى حشو المصراع الأول قوله[٣]:

---

(١) البيت من قصيدة من (السريع) للقاضى الأرجانى نسبة لأرجان، بلدة من بلاد فارس يمدح بها شمس الملك عثمان بن نظام الملك حسن بن على، والقصيدة فى الديوان صـ٨٠. وأملتهم: بمعنى رجوت خيرهم، وتأملتهم: بمعنى فكرت فى أحوالهم، فلاح: بمعنى ظهور، فلاح الثانية بمعنى فوز ونجاح.

(٢) نسب الخطيب هذا البيت للبحترى، وسار كثير من الشراح على ذلك، فهو منسوب إليه فى المطول صـ٤٥٢، وفى شرح بهاء الدين السبكى وحاشية الدسوقى، ونسبة محققو الايضاح للقاضى الأرجانى صـ٣٩٢، والظاهر أن البيت للسرى بن أحمد المعروف بالسرى الرفاء من قصيدة له فى مدح ابن الفوارس سلامة بن فهد مطلعها:

تعنقنى إن أطلت النحيبا   وسبلت للعين دمعاً سكوبا

وقد أخذه من قول البحترى فى مدح الفتح بن خاقان:

بلونا ضرائب من قد نرى   فما إن رأينا الفتح ضريبا

وهى فى الديوان جـ١ صـ٥١، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ٩٠، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٧٨، والشروح جـ٤ صـ٤٤٠، والبيت من بحر (المتقارب).

(٣) من قصيدة من (الطويل) لامرئ القيس مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان   ورسم عفت آياته منذ أزمان

إذا المرء لم يخــزن عليــه لســانه   فليس على شــىء ســواه بخــزان

وقوله[١]:

لو اختصرتم من الإحســان زرتكــم   والعذب يهجر للإفراط فــى الخصــر

والعذب: أى الماء العذب، يهجر: إذا تجاوز عن الحد فى البرد مثل قوله: ضرائب البيت.

ومثال ما يكون الآخر فى آخر المصراع الأول قوله[٢]:

فدع الوعيد فمــا وعيــدك ضــائرى   أطنــين أجنحــة الــذباب يضــير؟

طنين الأجنحة: صوتها، ومثال ما يكون الآخر فى صدر المصراع الثانى قوله[٣]:

وقد كانت البيض القواضب فى الــوغى   بواتر فهــى الآن مــن بعــده بتــر

=انظر ديوانه صـ١٨٤، وشعر النصرانية صـ٦٦. يحبس: يحفظ، وحبس اللسان: كناية عــن حفظ السر وكتمانه.

(١) من قصيدة من (البسيط) لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى يمدح بهــا أبــا الرضاء المصيصى مطلعها:

يا ساهر البرق أيقظ راقــد السـمر   لعل بالجزع أعوانا على الســهر

والقصيدة فى سقط الزند التنوير جـ١ صـ٣٠. واختصرتم: اقتصدتم وقللتم، الإفراط: مجاوزة الحد، الخصر: البرد.

(٢) البيت من (الكامل)، وقال صاحب معاهد التنصيص: لا أعرف قائله، ونسبه عبد القاهر فى دلائل الإعجاز صـ٩١ لابن أبى عيينة، وهو عبد الله بن محمد بن أبى عيينــة المهلبــى مــن قصيدة له فى على بن محمد بن جعفر بن على بن الحسين، وكان قد دعاه إلى نصرته فلم يجبه فتوعده على، فقال عبد الله فيه أبياتاً تجدها فى الكامل جـ١ صـ٢٠٨، والبيت فــى الإيضــاح جـ٤ صـ٩١، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٨٨، والشروح جـ٤ صـ٤٤٤. ضــائرى: ضارى ومؤذٍ لى، والاستفهام إنكارى، وفى البيت تشبيه ضمنى، والشاهد فى (ضائرى ويضير) فإنهما مما يجمعهما الاشتقاق.

(٣) من قصيدة من (الطويل) لأبى تمام فى رثاء محمد بن حميد، انظر ديوانه صـ٣٦٨.

والبيض: صفة السيوف، والوغى: الحرب، والبواتر: القواطع، والبتر بالضم: جمع أبتر، وكل أمر انقطع من الخير أثره فهو أبتر، والأحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يرجع الصدر والعجز إلى التكرار، وهو أن لا يكونا مختلفين معنىً.

ومنه السجع: وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهو معنى قول السكاكى: هو فى النثر كالقافية فى الشعر، وهو مطرف إن اختلفا فى الوزن نحو: **﴿مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا﴾** وإلا فإن كان ما فى إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن والتقفية فترصيع نحو: فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه وإلا فمتواز نحو: **﴿فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة﴾** وقيل: أحسن ما فى السجع ما تساوت قرائنه نحو: **﴿فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود﴾** ثم ما طالت قرينته الثانية نحو: **﴿والنجم إذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى﴾** أو الثالثة نحو: **﴿خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه﴾** ولا يحسن أن يولى قرينة أقصر منها كثيراً، والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز كقولهم: ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت. قيل: ولا يقال: فى القرآن أسجاع، بل يقال: فواصل، وقيل: السجع غير مختص بالنثر، ومثاله فى النظم قوله:

تجلى به رشدى وأثرت به يدى ... وفاض به ثمدى وأورى به زندى

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير، وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لأختها كقوله:

تدبير معتصم بالله منتقم ... لله مرتغب فى الله مرتقب

السجع وأقسامه

(ومنه السجع) إلى آخره. من اللفظى السجع[1] قيل: هو تواطؤ الفاصلتين[2]

---

(١) مأخوذ من سجع الحمام، وهو تغريده، وهو محمود ما لم يكن متكلفاً، انظر الأسرار صـ١٧-١٩.

(٢) يعنى الكلمتين اللتين هما آخر القرينتين، وراجع حاشية الدسوقى، فقد وضع معنى السجع والفاصلة، والقرينة والفقرة، جـ٤ صـ٤٤٥ شروح.

من النثر على حرف واحد، أى: توافقهما عليه، وهو معنى قول صاحب المفتاح[١]: هو فى النثر كالقافية فى الشعر، يعنى كلما روعيت القافية فى النظم يكون شعراً، وإلا فلا، فكذا فى النثر إذا روعى المعنى المذكور للسجع فهو سجع وإلا فلا.

والسجع ثلاثة أضرب: مطرف، وترصيع، ومتواز.

لأن الفاصلتين إن اختلفا فى الوزن، وتوافقا فى الحرف الأخير فهو السجع المطرفة كقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[٢] وههنا متوافقتان فى الراء[٣].

وإن لم يختلفا فى الوزن، فإن كان جميع ما فى إحدى القرينتين من الألفاظ مثل ما يقابله من القرينة الأخرى فى الوزن والتقفية، أو إن كان أكثر ما فى إحدى القرينتين من الألفاظ مثل ما يقابله من القرينة الأخرى فى الوزن والتقفية فهو الترصيع – مأخوذ من ترصيع العقد، فإن ما فى أحد جانبى العقد من الجواهر مثل ما فى جانب الآخر، كقول الحريرى: فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه، فإن الألفاظ الأربعة فى القرينة الأولى مثل الألفاظ الأربعة فى القرينة الأخرى، والوزن والتقفية، يطبع مثل يقرع والأسجاع مثل الأسماع فيهما، وبجواهر مثل بزواجر فيهما، ولفظه مثل وعظه فيهما، ولو اعتبر لفظه فهو فى القرينة الأولى يكون أكثر ما فى القرينة الأولى مثل ما فى القرينة الأخرى فيهما، لا كله لأن لفظه، فهو ليس له مثل فى القرينة الأخرى فيهما.

وإن لم يختلفا فى الوزن ولم يكن جميع ما فى إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن والتقفية فهو السجع المتوازى كقوله تعالى: ﴿فِيهَا

---

(١) المفتاح صـ٢٠٣.

(٢) سورة نوح الآيتان ١٣، ١٤.

(٣) ومختلفان وزنا لأن ثانى (وقارا) محرك، وثانى (أطوارا) ساكن، والمراد بالوزن هنا: الوزن الشعرى، لا الوزن التصريفى.

سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾(١).

وشرط حسن السجع اختلاف قرينتيه فى المعنى كما مر، لا كقول ابن عباد فى مهزومين: طاروا واقين بظهورهم صدورهم، وبأصلابهم نحورهم، فإن قولــه: بظهورهم صدورهم فى معنى قوله: بأصلابهم نحورهم، وقيل: أحسن الســجع مــا تساوت قرائنه كقوله تعالى: **﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾**(٢).

ثم ما طالت قرينته الثانية نحو قوله تعالى: **﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَــوَى مَــا ضَــلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾**(٣) والثانية هى: **﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَــوَى﴾** أطــول مــن الأولى، أو الثالثة نحو قوله تعالى: **﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾**(٤). والثالثة هى قوله: **﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾** وهى أطول مما قبلها.

ولا يحسن أن تولى قرينة قرينة أقصر منها بكثير، لأن السجع إذا استوفى أمده من الأولى لطولها ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيرا يكون كالشىء المبتــور، ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها، والذوق يشهد بذلك ويقضى بصحته.

اعلم أن فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفا عليها لأن الغرض أن تجانسها، ويزاوج بينها، ولا يتم ذلك فى بعض الصــور إلا

---

(١) سورة الغاشية الآيتان ١٣، ١٤. وهنا الاختلاف فى الوزن والتقفية، وقد يكون فى الــوزن فقط نحو قوله تعالى: (والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا) وقد يكون فى التقفية فقط كقولنــا: حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت.

(٢) سورة الواقعة الآيات ٢٨-٣٠. فهذه القرائن ثلاث وهى متساوية فى كون كل مركبة مــن لفظين، والسدر: شجر النبق، والمخضود: الذى لا شوك فيه كأنــه خضــد، أى قطــع شــوكه والطلح: شجر الموز، والمنضود: الذى نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه.

(٣) سورة النجم الآيتان ١، ٢.

(٤) سورة الحاقة الآيتان ٣٠، ٣١. والفقرة الأولى فى الآية: خذوه والثانيــة: فغلــوه، وهمــا متساويان فى أن كلاً منهما كلمة واحدة، ولا عبرة بحرف الفاء المأتى به للترتيب.

بالوقف، ألا ترى إلى قولهم: "ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت "فلو ذهبت تصل لم يكن بد من إجراء كل من الفاصلتين على ما يقتضيه حكم الإعراب لعطلت عمل الساجع، وفَوَّتَّ غرضه، وإذا رأيت الساجعين يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهم: "أنى لآتيك بالغدايا والعشايا" أى بالغدوات وأخذه ما قدم وما حدث، والقياس فتح دال "وما حدث"، فضم لمشاكلته دال "قدم"، فما ظنك بهم فى جعلهم فواصلها موقوفة الأعجاز؟

ولا يقال: فى القرآن أسجاع[1] بل يقال: فواصل كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾[2] وقيل: السجع غير مختص بالنثر، ومثاله من النظم:

تجلى به رشدى وأثرت به يدى وفاض به ثمدى وأورى به زندى[3]

ومن السجع على القول بأن السجع غير مختص بالنثر بل يأتى فى النظم أيضا ما يسمى التشطير، وهو أن يجعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لأختها كقول أبى تمام[4]:

تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله مرتقب

تدبير معتصم بالله منتقم، شطر، وما بعده إلى آخره شطر. وكل منهما فى السجع يخالف الآخر.

---

(١) قال السعد: رعاية للأدب وتعظيما له؛ إذ السجع فى الأصل هدير الحمام.

(٢) سورة فصلت الآية ٣.

(٣) البيت من قصيدة من (الطويل) لأبى تمام فى مدح نصر بن منصور بن بسام الكاتب، وهى فى الديوان صـ١١٤، تجلى: بمعنى ظهر، رشدى: هداى، أثرت: كثر مالها، الثمد، المراد به الماء القليل على سبيل الاستعارة، أورى زندى: أخرج ناره، والزند: العود الأعلى الذى يقتدح به النار، وهذا كناية عن الظفر بالمطلوب، والشاهد فيه اتفاق فواصل الدال.

(٤) من قصيدة من (البسيط) فى مدح المعتصم بن هارون الرشيد فى فتح عمورية، انظر ديوانه صـ٧.

ومنه الموازنة، وهى تساوى الفاصلتين فى الوزن دون التقفية نحو: ﴿ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة﴾ فإن كان ما فى إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن خص باسم المماثلة نحو: ﴿وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم﴾ وقوله:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

الموازنة

(ومنه الموازنة). ومن اللفظى الموازنة، قال بعضهم: السجع أربعة أنواع، الثلاثة ما ذكر، والرابع الموازنة وهى: تساوى الفاصلتين فى الوزن دون التقفية، وعلى التعريف المذكور للسجع لا تكون الموازنة بهذا منه، وعدم تساويهما فى التقفية هو اختلافهما فى الحرف الأخير منهما كقوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[1] فإن كان ما فى إحدى القرينتين من الألفاظ، أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من القرينة الأخرى فى الوزن خص باسم المماثلة كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2] وقوله[3]:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

الآية والبيت مثالان لأكثر ما فى إحدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الأخرى،

---

(١) سورة الغاشية الآيتان ١٥، ١٦. والفاصلتان فى الآيتين: مصفوفة، ومبثوثة، والتقفية فى الأولى على الفاء وفى الثانية على الثاء، ولا ينظر إلى تاء التأنيث فيهما لأنها لاتعد من حروف القافية لإبدالها هاء فى الوقف. نمارق: جمع نمرقة بضم النون وفتحها وهى الوسادة الصغيرة، الزرابى: البسط الفاخرة جمع زربية، مبثوثة أى مفروشة.

(٢) سورة الصافات الآيتان ١١٧، ١١٨. فالآية الأولى قرينة، والثانية قرينة مقابلة لها.

(٣) من قصيدة من (الطويل) لأبى تمام يمدح بها الوزير محمد بن عبد الملك الزيات، انظر ديوانه صـ٢٥٥.

المها بالفتح: جمع المهاة وهى البقرة الوحشية، والقنا: جمع قناة وهى الرمح، والخط بالفتح: موضع باليمامة، وهو خط هجر، تنسب إليه الرماح الخطية لأنها تحمل من بلاد الهند فتقوم به، والذوابل: جمع ذابلة من الذبول.

ومنه القلب كقوله:

مودتــــه تـــدوم لكـــل هـــول وهـــل كـــل مودتـــه تـــدوم

وفى التنزيل: **(كل فى فلك) (وربك فكبر).**

القلب

ومن اللفظى القلب[1] وهو أنواع: الأول قلب البعض نحو: الشاعر والشارع، والقريب والرقيب، والثانى قلب الكل كالدرب والبرد، والثالث المقلوب المستوى، وهو أن يكون كلاما إذا ما كان قلبته كان إياه كقوله:

مودتــــه تـــدوم لكـــل هـــول وهـــل كـــلٌّ مودتـــه تـــدوم[2]

والبيت يصح قلبه من آخره إلى الأول، ويصح أن يقال كل من المصراعين قلب الآخر الأول قلب الآخر من آخر الآخر، والثانى قلب الأول من آخر الأول دون لام هول، وفى التنزيل: **﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾**[3] **﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾**[4].

---

(١) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكس كان الحاصل من عكسه هو ذلك الكلام بعينه.

(٢) هو من (الوافر) من قصيدة لأحمد بن محمد بن الحسين المعروف بالقاضى الأرجانى يمدح بها نجم الدين أبا عبد الله الفضل بن محمد بن الفضل بن محمود، وهى فى الديوان صـ٣٧٠.

(٣) سورة الأنبياء الآية ٣٣.

(٤) سورة المدثر الآية ٣.

ومنه التشريع وهو: بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها   شرك الردى وقرارة الأكدار

التشريع

ومن اللفظى التشريع، وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدة منهما كقوله[1]:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها   شرك الردى وقرارة الأكدار

وهو من الكامل، وهو فى الأصل ستة متفاعلن، وقد جاء على أربعة متفاعلن، فإن جعل البيت من قوله: يا خاطب إلى قوله: شرك الردى، فقافيته: "ك الردى"[2] ويصح المعنى على الوقوف عليه، ويكون من ثامن مربع الكامل، وإن جعل إلى قوله: الأكدار ففافيته دار من الأكدار، ويصح المعنى أيضا على الوقوف عليه، ويكون من ضربه الثانى.

---

(١) من قصيدة للقاسم بن على المعروف بالحريرى فى المقامة الشعرية، وبعده:

دار متى ما أضحكت فى يومها   أبكت غدا تبالها من دار

غاراتها لا تنقضى واسيرها   لا يفتدى بجلائل الأخطار

انظر الإيضاح جـ٤ صـ١٠٢، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٢٩٩، والشروح جـ٤ صـ٤٦١. الخاطب: من يطلب يد العروس، وإضافته للدنيا تخييل وقرينة على أنه شبهها بالعروس على سبيل المكنية، الدنية: الحقيرة، شرك: حبالة، الردى: الهلاك، قرارة: مستقر.

(٢) فيكون هكذا:

يا خاطب الدنيا الدنيـ   ـة إنها شرك الردى

دار متى ما أضحكت   فى يومها أبكت غدا

ومنه لزوم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروى أو ما فى معناه من الفاصلة ما ليس بلازم فى السجع نحو: **﴿فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر﴾** وقوله:

سأشكر عمرا ما تراخت مَنِيَّتى ... أيادى لم تمنن وإن هى جلت

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

رأى خلتى من حيث يخفى مكانها ... فكانت قذى عينيه حتى تجلت

لزوم ما لا يلزم

ومن اللفظى لزوم مالا يلزم، وهو أن يجيء قبل حرف الروى، أو ما فى معنى الروى من الفاصلة ماليس بلازم فى السجع كفتحة الهاء، فى (فلا تقهر ولا تنهر) فى قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾**[1] هذا مثال ما فى معنى الروى من الفاصلة، وكفتحة اللام فى الأبيات الثلاثة التى هى قوله[2]:

سأشكر عمرا إن تراخت مَنِيَّتى ... أيادى لم تَمْنَن وإن هى جلت

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

---

(١) سورة الضحى الآيتان ٩، ١٠.

(٢) الأبيات من (الطويل)، واختلف فى نسبتها، نسبها صاحب معاهد التنصيص جـ٣ صـ٣٠٣ لعبد الله بن الزبير الأسدى، وذكر أنه قالها فى عمرو بن عثمان بن عفان، وذكر سبب هذه الأبيات فارجع إليه، ونسبت إليه أيضاً فى خزانة الأدب جـ٤ صـ٢٦٥، وفى معجم الشعراء نسبت لمحمد بن سعيد، والبيت الأول والثانى فى ذيل ديوان أبى الأسود الدؤلى صـ٢٤٨، ضمن الشعر المنسوب إليه، وهما وردا فى ديوان إبراهيم العباسى صـ١٣٠، من الطرائف الأدبية، وهما فى الدلائل صـ١٠٧ غير منسوبين لأحد، والأمالى للقالى جـ٢ صـ٤، والإيضاح جـ٤ صـ١٠٣، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٣٠٣ والمفتاح صـ٨٤، والدسوقى نسبهما لمحمد بن سعيد الكاتب فى مدح عمرو بن سعيد جـ٤ صـ٤٦٥.

رأى خلتى من حيث يخفـى مكانها فكانت قـذى عينيـه حتـى تجلـت

هذا مثال حرف الروى، قوله: من الفاصلة بيان "ما" فى قوله: ما فى معناه.

وأصل الحسن فى ذلك كله أن تكون الألفاظ تابعة للمعانى دون العكس.

شرط الحسن فى المحسنات اللفظية

وأصل الحسن فى جميع القسم اللفظى، بل فى جميع الأنواع التى ذكر هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعانى، فإن المعانى إذا أرسلت على سجيتها وتركت وما تريد طلبت لأنفسها الألفاظ، ولم تكتس إلا ما يليق بها، ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها لا أن تكون المعانى تابعة للألفاظ بأن تكون الألفاظ متكلفة[1]، وإلا كان كظاهر مموه على باطن مشوه، ويكون كما قال أبو الطيب[2]:

إذا لم تشاهد غير حسن شياتها   وأعضائها فالحسن عنك مغيب

هذا ما تيسر لى من تحرير الكلام فى الفنون الثلاثة من غير رجوع إلى كتاب المفتاح والإيضاح[3]، ولم أورد من الأبحاث الفاضلة والمسائل الشريفة غير ما هو شرح لما أورده المؤلف، وبسط لما أوجزه، وجواب عما رده، وتركنا إيراد كثرة الأمثلة فيه اكتفاء بإيراد ما لو أحاط به الفطن لفهم منه ما لم نورده دفعا للإملال.

---

(١) قد أفاض فى ذلك عبد القاهر، وهذا مأخوذ من كلامه. انظر أسرار البلاغة صـ٨-٢٤.

(٢) المتنبى من قصيدة له فى مدح كافور الإخشيدى أولها:

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب   وأعجب من ذا الهجر والوصل أعجب

انظر ديوانه جـ١ صـ١٨٠.

(٣) هذا يخالف ما سار عليه، فقد رأينا كثيراً فى شرحه نص كلام الإيضاح أو المفتاح.

خاتمة

فى السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك

اتفاق القائلين إن كان فى الغرض على العموم، كالوصف بالشجاعة والسخاء فلا يعد سرقة لتقرره فى العقول والعادات.

وإن كان فى وجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والكناية، وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له، كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة، والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد، فإن اشترك الناس فى معرفته لاستقراره فيهما كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول. وإلا جاز أن يدعى فيه السبق والزيادة، وهو ضربان: خاصى فى نفسه غريب، وعامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مر، فالأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله مع اللفظ كله، أو بعضه أو وحده.

الفصل الأول

السرقات الشعرية وما يتصل بها

(خاتمة) إلى آخره. قد مر فى أول الكتاب أن هذا المختصر منحصر فى مقدمة وثلاثة فنون، وخاتمة، وذكرنا فيه المقدمة، وثلاثة فنون، وأما الخاتمة ففى السرقات الشعرية وما يتصل بها، وهو القول فى الاقتباس، والتضمين، والعقد والحل، والتمليح، وغير ذلك، وهو الفصل الذى يأتى فى الابتداء والتخلص والانتهاء يريد أن يشير إلى ما لايعد سرقة (فى الكلام، وإلى ما يعد سرقة)[1] فيه.

اعلم أن اتفاق القائلين إما فيما يشترك الناس فى معرفته لاستقراره فى العقول والعادات أو لا، فالأول لا يعد سرقة، ولا استعانة ولا نحوهما سواء كان ذلك المشترك فيه هو الغرض على العموم، أو وجه الدلالة فيه.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أما ما هو الغرض العام فكالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء، فإن هذه أمور متقررة في العقول والعادات يشترك فيها الفصيح والأعجم والشاعر وغيره.

وأما ما هو وجه الدلالة على الغرض فكالتشبيه بما يوجد الصفة فيه على الوجه البليغ كتشبيه الشجاع بالأسد، والجواد بالبحر، وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاص تلك الهيئات بمن له الصفة، كوصف الجواد بالتهلل[1] عند ورود السائلين، والارتياح لرؤيتهم؛ فإنه يدل على ثبوت صفة الجواد له وكوصف البخيل بالعبوس[2]، وقلة البِشْر مع سعة ذات اليد، ومساعدة الدهر فإنه يدل على ثبوت صفة البخل، وكوصف الرجل حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر، فإنه يدل على ثبوت الشجاعة. والثاني وهو اتفاق القائلين فيما لا يشترك الناس في معرفته، بل يكون مما لا ينال إلا بفكر، ولا يصل إليه كل أحد، فهذا الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق، وأن يقضى فيه بين القائلين بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه، وهذا هو معنى قوله: وإلا جاز أن يدعى، أي: وإن لم يشترك في معرفته، بل يحتاج إلى فكر جاز أن يدعى كما ذكر، وما لا يشترك الناس في معرفته ولا يناله إلا بفكر ضربان:

أحدهما: ما كان في أصله خاصياً غريباً، والثاني ما كان في أصله عامياً مبتذلاً لكن تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مر في التشبيه والاستعارة، وإذا ثبت ذلك وتقرر فنقول: الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر وغير ظاهر.

أما الظاهر: فهو أن يؤخذ المعنى كله، إما مع اللفظ كله أو مع اللفظ بعضه أو لا مع اللفظ، بل يؤخذ المعنى وحده، فهذه أقسام ثلاثة:

---

(١) الابتسام والبشاشة.

(٢) تلون الوجه تلونا يدل على الغم.

فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم، لأنه ســرقة محضــة ويسمى نسخاً وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:

إذا أنت لم تنصــف أخـــاك وجدتـــه ... على طرف الهجران إن كـــان يعقـــل

ويركب حد السيف مـــن أن تضـــيمه ... إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحـــل

وفي معناه أن يبدل بالكلمات كلها، أو بعضها ما يرادفها.

النسخ أو الانتحال

أما الأول: وهو أن يؤخذ المعنى كله مع اللفظ كله من غير تغيير لنظمـــه فهو مذموم، لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخاً وانتحالا[١] وقال بعضهم: النســـخ أن يتفق النظمان لفظاً ومعنىً بالقصد.

وهو ضربان: أحدهما أن يتفقا في تمام الكلام، ويسمى المصالفة، كما حكى عن عبد الله بن الزبير[٢] دخل على معاوية وأنشده:

إذا أنت لم تنصــف أخـــاك وجدتـــه ... على طرف الهجران إن كان يعقـــل[١]

---

(١) نسخاً لأن القائل الثاني نسخ كلام غيره ونسبه لنفسه من قولهم: نسخت الكتاب، أي: نقلت مافيه إلى كتاب آخر، والانتحال في اللغة: ادعاء شيء لنفسك، أي أن تدعى أن ما لغيرك لـــك، يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه.

(٢) بفتح الزاي وكسر الباء: شاعر مشهور، وهو غير عبد الله بن الزبير بن العوام الصـــحابي فإنه بضم الزاي وفتح الباء، وكانا في زمن واحد.

(١) هما من (الطويل) من قصيدة قالها معن بن أوس المزني في صديق يستعطفه، وكان معـــن متزوجاً بأخته فطلقها، فأقسم أن لا يكلمه، وهي في الديوان صـــ٥٧، وفـــي ديـــوان الحماســـة جـــ٢ صـــ١٣٢ من شرح التبريزي. ولمعن ترجمة في الأغاني جـــ١ صـــ١٦٤، ومعاهـــد التنصيص جـــ٤ صـــ١٧. الطرف: الجانب والناحية، وإضافته إلى الهجران تخييل، حد السيف: طرفه القاطع وشفرته، والمراد به: الصعب المؤلم من الأمور مجازا، تضيمه: تظلمه، مزحـــل:

ويركب حد السيف مـــن أن تضـــيمه ... إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحـــل

على أنه له، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى يا أبا بكر، ولم يفارق عبـــد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس، وأنشد كلمته التى فيها هذان البيتان:

لعمــــرك مـــــا أدرى وإنـــــى لأوجـــل ... علــــى أينـــــا تعــــدو المنيـــــة أول

حتى أتى عليها وفيها ما أنشده عبد الله، فأقبل معاوية على عبد الله، وقال له: ألـــم تخبرنى أنها لك؟ فقال: هو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره.

وثانيهما: أن يختلفا فى يسير من اللفظ، ويسمى الانتحال كما قال المتنبى[٢]:

لبســــن الوشـــــى لا مـــــتجملات ... ولكــــن كـــــى يصـــــن بـــــه الجمـــــالا

وقال الصاحب[٣]:

لبس بـــرود الوشـــى لا مـــتجملات ... ولكن لصون الحســـن بـــين بـــرود

وما فى معنى القسم الأول، وهو أخذ المعنى كله مع أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة، أو أكثر منه بما يرادفها فى أنه مذموم

منأى، أى مكان النأى وهو البعد.

(٢) من قصيدة من (الوافر) يمدح بها بدر بن عمار، ديوانه جــ٣ صــ٢٢٢ شرح العكبــرى، الوشى: ضرب من الثياب، والجمع: وشاء على فعل وفعال، وشى به إلـــى الســـلطان: ســـعى، والوشى كلام الواشى بين المحبين، والواشى: ضراب الدنانير، وجمعه وشاة، والمعنى يقول: ما لبسن الديباج لحاجة إلى التزين به، ولكن لصون جمالهن به.

(٣) قيل للصاحب: أغرت على أبى الطيب فى قولك، وذكر له البيت، فقال: نعم كما أغار هو فى قوله:

مـــا بـــال هـــذى النجـــوم حـــائرة ... كأنهـــا العمــــى مـــا لهـــا قائـــد

على بشار فى قوله:

والشمس فى كبد الســـماء كأنهـــا ... أعمــــى تحيـــر مـــا لديـــه قائـــد

والبيت فى ديوانه صــ٢٣٠، واليتيمة جــ١ صــ١٠٧، ومعجم الأدباء جــ٦ صــ٢٩١.

كالقسم الأول كقول الحطيئة(١):

دع المكـــارم لا تـــنهض لبغيتهـــا واقعد فإنك أنـــت الطـــاعم الكاســـى

وقول الآخر(٢):

ذر المـــآثر لا تـــذهب لمطلبهـــا واجلس فإنك أنـــت الآكـــل اللابـــس

---

(١) من قصيدة من (البسيط) يذم بها الزبرقان بن بدر، ويمدح بغيض بن شماس، وهـــى فـــى الديوان صـــ٥٤.

(٢) هذا البيت ليس له قائل معين، وإنما هو مرادف لبيت الحطيئة كما فـــى دلائـــل الإعجـــاز صـــ٣٠٥، ٣١١. والمطول صـــ٤٦٣، والشروح صـــ٤٨٤، انظر حاشية الدسوقى.

وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، سمى إغارة ومسخا، فإن كان الثانى أبلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول بشار:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته   وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

وقول سليم:

من راقب الناس مات هما   وفاز باللذة الجسور

وإن كان دونه فمذموم كقول أبى تمام:

هيهات لا يأتى الزمان بمثله   إن الزمان بمثله لبخيل

وقول أبى الطيب:

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به   ولقد يكون به الزمان بخيلا

وإن كان مثله فأبعد عن الذم، والفضل للأول كقول أبى تمام:

لو حار مرتاد المنية لم يجد   إلا الفراق على النفوس دليلا

وقول أبى الطيب:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت   لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

الإغارة أو المسخ

وإن كان مع تغيير لنظمه، أو مع أخذ بعض اللفظ وهو القسم الثانى سمى إغارة ومسخا، فلا يخلو: إما أن يكون الثانى أبلغ من الأول، أو دونه فى البلاغة أو مثله.

فإن كان أبلغ لاختصاص بفضيلة كحسن السبك أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى فهو ممدوح مقبول كقول بشار(١):

---

(١) من أبيات من (البسيط) تجد بعضها فى المختار من شعر بشار صـ٤٧، وفيهم بيت الشاهد، وكذلك فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٦، والبيت فى الصناعتين صـ٢٢٠،=

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

وقول سلم[١]:

من راقب الناس مات هما وفاز باللذة الجسور

فبيت سلم أجود سبكا، وأقصر، الفاتك: الجرئ، اللهج بالشيء: الولوع به.

وإن كان الثانى دون الأول فى البلاغة فهو مذموم مردود كقول أبى تمام[٢]:

هيهات لا يأتى الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل

وقول أبى الطيب[٣]:

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا

فإن المصراع الثانى لأبى تمام أحسن سبكا من المصراع الثانى لأبى الطيب، لأن أبا الطيب أراد أن يقول: ولقد كان به الزمان بخيلا، فعدل عن الماضى

=والإيضاح جـ٤ صـ١١٥.

(١) سلم الخاسر من مخلع (البسيط) من أبيات تجدها فى المختار من شعر بشار صـ٤٧، وفى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٧، والبيت فى الصناعتين صـ٢٢١، والإيضاح جـ٤ صـ١١٥، وسلم الخاسر هو: ابن عمرو مولى بنى تميم بن مرة، ثم مولى آل أبى بكر الصديق - رضوان الله عليهم - وهو شاعر بصرى مطبوع متصرف فى فنون الشعر، من شعراء الدولة العباسية، وهو راوية بشار بن برد وتلميذه وعنه أخذ.. ولقب بالخاسر فيما يقال لأنه ورث عن أبيه مصحفا فباعه واشترى بثمنه طنبورا، وقيل غير ذلك. له ترجمة فى الأغانى جـ٢١ صـ٧٣.

(٢) من قصيدة من (الكامل) يرثى بها محمد بن حميد، وكان قد استشهد فى بعض غزواته وهى فى الديوان صـ٢٧٥، هيهات: بعد، وهو اسم فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على النسيان المفهوم من البيت الذى قبله، وانظر حاشية الدسوقى جـ٤ صـ٤٨٧ شروح.

(٣) المتنبى من قصيدة من (الكامل) يمدح بها بدر بن عمار صاحب طرابلس الشام، وكان قد خرج إلى أسد فهاجمه عن فريسته، فوثب على كفل فرسه وأعجله عن استلال سيفه، فضربه بسوطه، وخرج إلى آخر فهرب منه، والبيت فى الإيضاح جـ١ صـ١١٦، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ٤٩.

إلى المضارع للوزن، فإن قيل: معنى المصراع الثانى أن الزمان لا يسمح بهلاكه، فلا يكون عدول عن الماضى.

أجيب: بأن السخاء بالشيء هو بذله، فإذا كان الزمان قد سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه، أو يبخل به. معنى البيت: أن سخاءه أزال الظلم عن الزمان فسخا الزمان بمثله، وإن كان من قبل باخلاً بوجود مثله، وإن كان الثانى مثل الأول فى البلاغة فالثانى أبعد من الذم مما إذا كان دونه فى البلاغة والفضل لصاحب الأول كقول أبى تمام[1]:

لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلا

أى: لو حار بالوصل مطلوب بالمنية، وهو ذو الروح لم تجد المنية سبيلا إلى النفوس سوى الفراق. وقول أبى الطيب[2]:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

قوله: لَهَا مضاف إلى المنايا وهو جمع اللهاة.

---

(١) من قصيدة من (الكامل) يمدح بها نوح بن عمرو السكسكى، وهى فى الديوان صـ٢٤٢، حار: تحير ولم يهتد إلى وجه الصواب، مرتاد المنية: الباحث عن المنايا المنقب عن النفوس ليهلكها، فالإضافة بيانية، دليلاً: هاديا، ومرشداً.

(٢) المتنبى من قصيدة من (البسيط) يمدح بها سعيد بن كلاب الطائى، انظر ديوانه جـ٣ صـ١٦٣.

وإن أخذ المعنى وحده سمى إلماماً وسلخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك، أولهـا كقول أبى تمام:

هو الصنع أن يعجل فخير وإن يـرث ... فللريث فى بعـض المواضـع أنفـع

وقول أبى الطيب:

ومـن الخيـر بـطء سـيبك عنـى ... أسرع السحب فى المسـير الجهـام

وثانيها كقول البحترى:

وإذا تألق فى الندى كلامه المصقول ... خلـت لسـانه فـى عضـبه

وقول أبى الطيب:

كأن ألسنتهم فى النطق قـد جعلـت ... على رماحهم فى الطعـن خرصـانا

وثالثها كقول الأعرابى:

ولـم يـك أكثـر الفتيـان مـالا ... ولكـن كـان أرحـبهم ذراعـا

وقول أشجع:

ولـيس بأوسـعهم فـى الغنـى ... ولكـن معروفـه أوسـع

الإلمام أو السلخ

وأما القسم الثالث وهو أن المأخوذ هو المعنى وحده فيسمى إلماما وسـلخا، وهو ثلاثة أقسام كذلك أى كالقسم الثانى، بأن كان الثانى أبلغ من الأول لاختصاصه بزيادة بيان، أو بأن يكون أجود سبكا، أو يكون أخصر أو بغير ذلك، أو بأن يكون دونه فى البلاغة أو مثله فيها.

أول الأقسام الثلاثة وهو أن يكون ممدوحاً مقبولاً كقول أبى تمام[1]:

---

(١) من قصيدة من (الطويل) أولها:

أما إنـه لـولا الخلـيط المـودع ... وربع عفا عنه مصـيف ومربـع

هو الصنع أن يعجل فخير وإن يــرث فللريث فى بعــض المواضـــع أنفـــع

الصنع: فعل المعروف، وترث: أصله تريث من الريث البطاء.
وقول أبى الطيب(١):

ومـــن الخيـــر بـــطء ســـيبك عنـــى أسرع السحب فى المســـير الجهـــام

فبيت أبى الطيب أبلغ لاشتماله على زيادة بيان الخيرية، وبطء الســـيب، والســـيب: العطاء، والسحب جمع السحاب، والجهام بالفتح السحاب الذى لا ماء فيه، ومعنـــى المصراع الثانى يؤكد معنى المصراع الأول، ويؤيده بيانا.

وثانى الأقسام الثلاثة، وهوأن يكون الثانى مذموما كقول البحترى(٢):

وإذا تـــألق فـــى النـــدى كلامـــه المصقول خلت لسانه فـــى عضـــبه

تألق: أى لمع فظهر، والعضب: السيف القاطع، وقول أبى الطيب(٣):

كأن ألسنتهم فى النطق قـــد جعلـــت على رماحهم فى الطعـــن خرصـــانا

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده البحترى بلفظى: "تـــألق" و "المصـــقول" مـــن الاستعارة التخييلية(٤)، واستعمل لفظ كأن الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف ما

=انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ٥٦، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٢٠، والشروح جـ٤ صـ٤٩٢.

(١) المتنبى من قصيدة من (الخفيف) يمدح بها على بن أحمد الخرسانى المرى، انظر معاهـد التنصيص جـ٤ صـ٥٧، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٢٠، والشروح جـ٤ صـ٤٩٣.

(٢) من قصيدة يمدح بها الحسن بن وهب ديوانه جـ١ صـ٦٨.

(٣) من قصيدة من (البسيط) يمدح بها أبا سهل الأنطاكى، انظر ديوانـــه جــــ٤ صـــــ٢٢٨، والبيت فى الوساطة صـ٣١١، وللإبانه عن سرقات المتنبـــى صـــــ٢٠، والإيضـــاح جـــــ٤ صـ١٢٢، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ٥٩.

(٤) فإن التألق، والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنية، ولزم من ذلك تشبيه كلامـــه بالســـيف وهو استعارة بالكناية.

استعمله البحترى من لفظ خلت فإنه يدل على الرجحان، الخرصان: الأسنة، واحدها خرص بالضم، أى جعلت ألسنتهم فى حال النطق أسنة على رماحهم فى حال الطعن.

وثالث الأقسام: وهو أن يكون أبعد من الذم لكونه مثله فى البلاغة لكن الفضل للأول كقول الأعرابى[1]:

ولم يك أكثر الفتيان مالا ... ولكن كان أرحبهم ذراعا

أى أوسعهم ذراعا يريد به سعة عطائه.

وقول أشجع[2]:

وليس بأوسعهم فى الغنى ... ولكن معروفه أوسع

---

(١) هو لأبى زياد يزيد بن الحر الأعرابى فى مدح العباسى بن محمد من أبيات من (الوافر) وقبله:

له نار تشب على يفاع ... إذا النيران ألبست القناعا

وانظر التبيان جـ٤ صـ١٥٣، والوساطة صـ٢٨٧، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ٦٠، والإيضاح جـ٤ صـ١٢٨، وقد نسبه الصولى فى الأوراق صـ٨٣ لموسى شهوات، قاله فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب، ولزياد ترجمة فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٦٠.

(٢) هو أشجع بن عمرو السلمى، ويكنى أبا الوليد، وهذا البيت من قصيدة من (المتقارب) يمدح بها جعفر بن يحيى البرمكى، حين ولاه الرشيد خراسان انظر التبيان جـ٤ صـ١٥٣، ونقد الشعر صـ١١٢، والموشح صـ٢٢٢، والوساطة صـ٢٨٧، والصناعتين صـ١٠٦، والإيضاح جـ٤ صـ١٢٣، ومعاهد التنصيص جـ٣ صـ٦٠، ولأشجع ترجمة فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٦٢.

وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان كقول جرير:

فـــلا يمنعـــك مـــن أرب لحـــاهم ســـــواء ذو العمامـــــة والخمـــــار

وقول أبى الطيب:

ومــــن فـــى كفـــه مـــنهم قنـــاة كمـــن فـــى كفـــه مـــنهم خضـــاب

ومنه أن ينتقل المعنى إلى معنى آخر كقول البحترى:

ســـلبوا وأشـــرقت الـــدماء علـــيهم محمـــــرة كـــأنهم لـــم يســـــلبوا

وقول أبى الطيب:

يبس النجيـــع عليـــه وهـــو مجـــرد مـــن غمـــده كأنمـــا هـــو مغمـــد

ومنه أن يكون الثانى أشمل كقول جرير:

إذا غضـــبت عليـــك بنـــو تمـــيم وجـــدت النـــاس كلهـــم غضـــابا

وقول أبى نواس:

لـــــيس علــــى الله بمســـــتنكر أن يجمـــــع العــــالم فـــى واحـــد

ومنه القلب، وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنـــى الأول كقـــول أبـــى الشيص

أجـــد الملامـــة فـــى هـــواك لذيـــذة حبـــا لـــذكرك فليملنـــى اللـــوم

وقول أبى الطيب:

أأحبـــه وأحـــب فيـــه ملامـــة إن الملامـــة فيـــه مـــن أعدائـــه

ومنه أن يؤخذ بعض المعنى، ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه:

وتـــرى الطيـــر علـــى آثارنـــا رأى عـــين ثقـــة أن ســـتمار

وقول أبى تمام:

وقد ظللت عقبـــان أعلامـــه ضـــحى بعقبان طيـــر فـــى الـــدماء نواهـــل

أقامت مـــع الرايـــات حتـــى كأنهـــا مـــن الجـــيش إلا أنهـــا لـــم تقاتـــل

فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأى عين، ولا من قوله: ثقة أن ستمار لكن زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقاتل، وبقوله: الدماء نواهل، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبها يتم حسن الأول، وأكثر هذه الأنواع ونحوهـــا مقبولة، بل منها ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع، وكلما كان أشد خفاء كان أقرب إلى القبول.

الأخذ الخفى وأنواعه

(وأما غير الظاهر) إلى آخره. أما النوع الثانى من الأخذ والسرقة، وهو أن يكون غير ظاهر، فأنواعه كثيرة، وقد ذكر المؤلف منها خمسة أنواع:

النوع الأول: أن يتشابه معنى الأول، ومعنى الثانى كقول جرير[1]

فـــلا يمنعـــك مـــن أرب لحـــاهم ســـواء ذو العمامـــة والخمـــار

الأرب: الحاجة، واللحى بالكسر جمع لحية[2].

وقول أبى الطيب[3]:

ومـــن فـــى كفـــه مـــنهم قنـــاة كمـــن فـــى كفـــه مـــنهم خضـــاب

القناة: الرمح، فإن كلا البيتين يدل على عدم المبالاة والاكتـــراث بالرجـــال مـــنهم كعدمها بالنساء لكن جعل فى الأول رجالهم، ونساءهم سواء لامزية لأحدهما علـــى

---

(١) من قصيدة من (الوافر) وهى فى الديوان صـــ١٩٠.

(٢) وهى شعر الخدين والذقن، ذو العمامة: كناية عن الرجال، والعمامة تطلق علـــى المغفـــرة وعلى البيضة، وعلى ما يلف على الرأس، الخمار: ما تغطى به المرأة رأسها، وهـــو مضـــاف لمحذوف تقديره: ذات، دل عليه ذو، ولا يصح عطفه على العمامة اقتضاء لمعنى التسوية.

(٣) من قصيدة من (الوافر) يمدح بها سيف الدولة، ويذكر فيها خضوع بنـــى كـــلاب، وقبائـــل العرب له، انظر ديوانه جـــ١ صـــ٧٥.

الآخر، وفى الثانى جعل الرجال مثل النساء على طريق التشبيه مع وجـود كلمـة التشبيه.

والنوع الثانى: هو أن ينقل معنى الأول إلى محل آخر كقول البحترى فى القتلى(١):

سـلبوا وأشـرقت الـدماء علـيهم   محمـرة كـأنهم لـم يسـلبوا

أى سلبوا عن الملابس، ويكون الدماء عليهم مكان الملابس، نقله أبو الطيـب إلـى السيف فقال(٢):

يبس النجيـع عليـه وهـو مجـرد   عـن غمـده كأنمـا هـو مغمـد

والنجيع من الدم ما كان يضرب إلى السواد يريد أن النجيع على السيف المجرد عن الغمد بسبب يبسه عليه كأن السيف مغمد.

والنوع الثالث: وهو أن يكون معنى الثانى أشمل من معنـى الأول كقـول جرير(٣):

إذا غضـبت عليـك بنـو تمـيم   وجـدت النـاس كلهـم غضـابا

وقول أبى نواس(٤):

ولـيس علـى الله بمسـتنكر   أن يجمـع العـالم فـى واحـد

---

(١) من قصيدة من (الكامل) يمدح بها إسحاق بن إبراهيم، ويذكر فيها وقعته بالخرمية، وهـى فى الديوان جـ١ صـ٢٦٣، وبعضها فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٧٨.

(٢) من قصيدة من (الكامل) يمدح بها شجاع بن محمد الطائى، وهـى فـى الـديوان جـ٢ صـ٣٢٧، وبعضها فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٧٩.

(٣) من قصيدة من (الوافر) أولها:

أقلـى اللـوم عـاذل والعتابـا   وقولى إن أصـبت لقـد أصـابا

وهى فى الديوان صـ٦٤، وبعضها فى خزانة الأدب جـ١ صـ٩٢.

(٤) الحسن بن هانئ من أبيات من (السريع) كتبها للرشيد مادحاً الفضل بـن الربيـع، انظـر ديوانه صـ٨٧، والتبيان جـ١ صـ٣٣٦.

فإن الأول مخصوص ببنى تميم، والثانى شامل لهم ولغيرهم.

والنوع الرابع: القلب: وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول، يسمى بذلك لقلب المعنى لما يقتضيه كقول أبى الشيص(١):

أجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم

وقول أبى الطيب(٢):

أأحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه

فإن الأول يدل على وجدان الملامة فى حق المحبوب لذيذة محبوبة، والثانى يدل على كونها منكرة غير محبوبة.

والنوع الخامس: أن يؤخذ بعض المعنى من الأول ويضاف إليه زيادة تحسنه كقول الأفوه(٣):

وترى الطير على آثارنا رأى عين ثقة أن ستمار

يريد سور الطيور على الأعلام ثقة منهن أن ستطعم من القتلى.

---

(١) هو محمد بن رزين بن سليمان بن تيم، وهو دعبل الخزاعى، وأبو الشيص لقب غلب عليه وكنيته أبو جعفر، انظر ترجمته جـ١٥ صـ١٠٨، الأغانى جـ٤ صـ١٠٨، التنصيص، وهذا البيت من أبيات من (الكامل)، تجدها فى العقد الفريد جـ٥ صـ٢٧٤، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ٨٧، والصناعتين صـ١٣٥، والحماسة جـ٢ صـ١٣٦، والامالى جـ١ صـ١٨، والوساطة صـ٢٠٦، والتبيان جـ١ صـ٤، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٢٧. الملامة: العتاب والعذل: اللوم: اللائمون واحده لائم.

(٢) المتنبى من قصيدة من (الكامل) يمدح بها سيف الدولة، انظر الديوان جـ١ صـ٤.

(٣) هو صلاءة بن عمرو المعروف بالأفوه الأودى، من قصيدة من (الرمل)، وهذه القصيدة من جيد شعر العرب، وهى التى نهى النبى ﷺ عن إنشادها لما فيها من ذكر إسماعيل عليه السلام، انظر التبيان جـ٢ صـ٣٣٩، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ٩٣، والوساطة جـ صـ٢٧٤، وديوان الأفوه صـ١٣. عين: رؤية معاينة، تمار: تطعم وتمنح الميرة.

وقول أبى تمام[١]:

وقد ظللت عقبـان أعلامـه ضـحى بعقبان طيـر فـى الـدماء نواهـل

أقامت مـع الرايـات حتـى كأنهـا مـن الجـيش إلا أنهـا لـم تقاتـل

المراد بعقبان الأعلام صور الطيور المعمولة من الذهب، وغيـره علـى رؤوس الأعلام، والضمير فى أقامت لعقبان أعلامه، فإن أبا تمام لم يلم بشىء مـن معنى قول الأفوه: رأى عين، فإنه يدل على قربها، وقوله: ثقة أن ستمار، فإنه يدل على جعلها واثقة بالميرة، لكن زاد على الأفوه بقوله: إلا أنها لم تقاتل، وبقوله: فى الدماء نواهل، وبإقامة عقبان أعلامه مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبذلك يتم حسن قوله: إلا أنها لم تقاتل، لأنه يدل على أنها قادرة على المقاتلة، لأنـه جعلهـا كأنها من الجيش ليحسن هذا الاستثناء، وبالزيادات الثلاثة يتم حسن الأول، أى حسن قول الأفوه المذكور، وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه كما مر وهو معنـى قوله: وبها يتم حسن الأول.

وأكثر هذه الأنواع ونحوها مقبولة، بل من هذه الأنواع ما أخرجـه حسـن التصرف فيه من قبيل الأخذ والاتباع إلى حيز الابتداع والاختراع فيكون من القبول بمنزلة: وكل ما كان من المأخوذ أشد خفاء بحيث يعسر الوقوف على أنه مأخوذ من آخر كان أقرب إلى القبول.

---

(١) هما من قصيدة من (الطويل) يمدح بها المعتصم والأفشين، وهى فى الديوان صـــ٢٤٧، وبعضها فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٩٥. وعقبان: جمع عقاب بضم العين وهو طائر مـن الجوارح قوى المخالب أعقف المنقار، هذا حقيقته، وهو المراد بعقبان الطير فى الشطر الثانى، أما عقبان الأعلام فهى تماثيل فى أعلى الرايات وهى التى أشار إليها الشارح، نواهـل: جمـع ناهل أو ناهلة بمعنى شارب أو شاربة.

هذا كله إذا علم أن الثانى أخذ من الأول لجواز أن يكون الاتفاق من قبيـل توارد الخواطر، أى مجيئه على سبيل الاتفاق، من غير قصد للأخذ، فإذا لم يعلـم قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا.

متى يحكم على أحد الشاعرين بالأخذ؟

هذا كله إذا علم أن الثانى أخذ من الأول، إما بأن يعلم أنه كان يحفظ قـول الأول حين نظم قوله، أو بأن يخبر الثانى عن نفسه أنه أخذه منه، أو بغير ذلك؛ إذ لو يعلم أنه أخذ من الأول لا يلزم أن يكون قد أخذه منه، ولا ينسب بأن أخذه منـه لجواز أن يكون اتفاق القائلين فيما قالاه من قبيل توارد الخواطر أى مجيئـه علـى سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ والسرقة كما يحكى عن ابن ميادة[1] أنه أنشد لنفسه:

مفيـد ومـتلاف إذا مـا أتيتـه تهلـل واهتـز اهتـزاز المهنـد

فقيل له: هذا للحطيئة[2] فقال: الآن علمت أنى شاعر إذ وافقته على قولـه ولم أسمعه، ولهذا لا ينبغى لأحد بت الحكم على شاعر بالسرقة مالم يعلم الحال فإذا لم يعلم الحال من الأخذ والسرقة وتوارد الخواطر، ينبغى أن يقال: قال فلان كـذا،

---

(١) هو الرماح بن أبرد المعروف بابن ميادة، وميادة بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة أمـة سوداء، هى أم الشاعر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والبيت من (الطويل)، وهو فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٠١، والإيضاح جـ٤ صـ١٢٩، والمطول صـ٤٧٠، وشرح ابن يعقوب جـ٤ صـ٥٠٨ شروح، المفيد: نافع للناس بكرمه، المتلاف: الذى يتلف أمواله علـى نفسه، تهلل: بمعنى أشرق وجهه والمهند: السيف المصنوع من حديد الهند.

(٢) شاعر معروف سبق التعريف به يذكر وهو من قصيدة له فى مدح بغيض بن عـامر بـن شماس مطلعها:

أثـرت دلاجـى علـى ليـل حـرة هضيم الحشا حسـانه المتجـرد

وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، فيغتنم به فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب، ونسبة النقص إلى الغير.




ومما يتصل بهذا القول فى الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحل، والتمليح أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن، أو الحديث لا على أنه منه كقول الحريرى: فلم يكن إلا كلمح البصر، أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب، وقول الآخر:

إن كنت أزمعت على هجرنا ... من غير ما جرم فصبر جميل

وإن تبدلت بنا غيرنا ... فحسبنا الله ونعم الوكيل

وقول الحريرى: قلنا شاهت الوجوه، وقبح اللُّكَع، ومن يرجوه، وقول ابن عبادة:

قال لى: إن رقيبى ... سيئ الخلق فداره

قلت: دعنى وجهك الجنة ... حفت بالمكاره

وهو ضربان: مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلى كما تقدم، وخلافه كقوله:

لئن أخطأتُ فى مدحيك ... ما أخطأت فى منعى

لقد أنزلت حاجاتى ... بواد غير ذى زرع

ولا بأس بتغيير يسير للوزن، أو غيره كقوله:

قد كان ما خفت أن يكونا ... إنا إلى الله راجعونا

ما يتصل بالسرقات الشعرية

(ومما يتصل) إلى آخره. مما يتصل بالسرقات الشعرية ويشبه الأخذ، القول فى الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحل، والتمليح.

الاقتباس

أما الاقتباس: فهو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن، أو الحديث، أو الفقه،

أو غير ذلك، لا على أنه منه[١]، فمن الأول قول الحريرى[٢]: فلم يكن إلا كلمح البصر، أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب، اقتبس: إلا كلمح البصر أو هو أقرب من القرآن[٣]، والباقى لفظ الحريرى، وقول الآخر:[٤]

إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل

وإن تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل

من القرآن فى الأول قوله: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[٥] وفى الثانى: ﴿**حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾[٦].

ومن الثانى كقول الحريرى: قلنا: شاهت الوجوه، وقبح اللكع ومن يرجوه، قوله: شاهت الوجوه، لفظ الحديث فإنه روى: لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبى عليه السلام كفاً من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين، وقال: «**شاهت الوجوه**»، أى قبحت، واللكع: الفاسق، وقيل: اللئيم، وقيل هو العبد، وكقول ابن عباد[٧]:

قال لى: إن رقيبى سيئ الخلق فداره

---

(١) أى على وجه لا يشعر بأنه من القرآن، أو الحديث، بأن لا يقول: قال الله، أو قال رسول الله.

(٢) هو القاسم بن على المعروف بالحريرى، وسبق التعريف به فى أكثر من موطن.

(٣) مقتبس من الآية ٧٧ من سورة النحل.

(٤) البيتان من (السريع)، وقائلها: أبو القاسم من حسن الكاتبى، ومعنى "أزمعت" أجمعت على الأمر، وثبت عليه، والجرم بالضم: الذنب، والصبر الجميل: هو الذى لا شكوى فيه، كما أن الصفح الجميل هو الذى لا عتب فيه، والهجر الجميل هو الذى لا غيبة فيه، انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٠٨، والعقد الفريد جـ٤ صـ١١٩، والإيضاح جـ٤ صـ١٣٢.

(٥) سورة يوسف الآية ١٨ أو الآية ٨٣.

(٦) سورة آل عمران الآية ١٧٣.

(٧) الصاحب بن عباد، وسبق التعريف به، وهما من (الرمل)، والبيتان فى ديوانه صـ٢٣٠.

قلـــت: دعنـــى وجهـــك الجنـــة حفـــــــــت بالمكـــــــــاره

اقتبس من لفظ الحديث: «**حفت الجنة بالمكاره**»[١]

ومن الثالث ما روى عن الشافعى[٢]:

خـــذوا بـــدمى ذاك الغـــزال فإنـــه رمانى بسهمى مقلتيـــه علـــى عمـــد

ولا تقتلـــوه إننـــى أنـــا عبـــده وفى مذهبى لا يؤخذ الحـــر بالعبـــد

والاقتباس ضربان: أحدهما: مالم ينقل فيه المقتبس من معناه الأصلى إلـــى معنى آخر بل حكاه بمعناه الأصلى كما تقدم

وثانيهما: ما هو بخلاف[٣] ذلك كقوله[٤]:

لـــئن أخطـــأت فـــى مـــدحيك مـــا أخطـــأت فـــى منعـــى

لقـــد أنزلـــت حاجـــاتى بـــــواد غيـــــر ذى زرع

فإنه نقل قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾[٥] إلى غير معناه الأصلى لأن معناه

---

(١) هذا جزء من حديث رواه أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى صاحب المذهب المعروف، والبيتان فى العروس جـ٤ صـ٥١٢، والشطر الأخير فيه هكذا:

... ... ولم أر حراً قـط يقتـل بالعبـد

(٣) أى ما ينقل فيه اللفظ المقتبس من معناه الأصلى إلى معنى آخر، وبهذا يكون مجازا بطريق من طرقه المعروفة.

(٤) هما لعلى بن العباس المعروف بابن الرومى، وهما من (الهزج)، وفى الأغانى نسبهما إلى إسماعيل القراطيسى، ولفظه: حدث أحمد بن بشر المرثدى قال: مـدح إسـماعيل القراطيسـى الفضل بن الربيع فقال: وذكر البيتين: انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ١١٣، وهمـا فـى الإيضاح جـ٤ صـ١٣٣ منسوبان لابن الرومى، وانظر الشروح جـ٤ صـ٥١٣.

(٥) سورة إبراهيم الآية ٣٧.

الأصلى هو مكة، والمراد فى البيت غيرها، ولا بأس بتغيير يسـير لأجـل إقامـة الوزن بذلك التغيير، أو غير الوزن كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه:

قـد كـان مـا خفـت أن يكونـا ❊ إنـا إلـى الله راجعونـا[1]

وقد غير قوله تعالى: ﴿**إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾[2] إلى ما ذكر، أى قد وقع مـا خفت منه أن يكون، أى يقع.

---

(١) هذا البيت من (مخلع البسيط)، نسبه الخطيب فى الإيضاح إلى بعض المغاربة كما قال ذلك الشارح، وصاحب معاهد التنصيص، وذكر صاحب قلائد العقيان، أنه قيل فى الرئيس أبى عبـد الرحمن محمد بن طاهر، قال: شهدت وفاته سنة سبع وخمسمائة وحين قضى دخل عليه الوزير أبو العلاء بن أزرق وهو يبكى ملء عينيه. وذكر البيت، انظر معاهد التنصيص جـ٤ ـ١٣٨، والإيضاح جـ٤ صـ١٣٨، وذكر محققو الإيضاح صـ٤١٦، وكذلك الأستاذ عبد المتعـال فـى تعليقه على الإيضاح جـ٤ صـ١٣٣، أن البيت لأبى تمام فى رثاء ابنه، ولعل الوزير استشـهد به فى ذلك.

(٢) سورة البقرة الآية ١٥٦.

وأما التضمين فهو: أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، كقوله:

علـــى أنـــى سأنشـــد عنـــد بيعـــى أضـــاعونى وأى فتـــى أضـــاعوا

وأحسنه ما زاد على الأصل بنكتة كالتورية والتشبيه فى قوله:

إذا الوهم أبدى لى لَمَاهـــا وثغرهـــا تذكرت مـــا بـــين العـــذيب وبـــارق

ويـــذكرنى مـــن قـــدها ومـــدامعى مجرَّ عوالينـــا ومجـــرى الســـوابق

ولا يضر التغيير اليسير وربما سمى تضمين البيـــت فمـــا زاد اســـتعانة، وتضمين المصراع فما دونه إيداعا ورفواً.

التضمين

وأما التضمين فهو: أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه علـــى أنه من شعر الغير إن لم يكن ذلك الشىء من شعر الغير مشهوراً عند البلغاء إنـــه من شعر الغير[١]، والمتضمن به قد يكون تمام البيت كقوله[٢]:

---

(١) وبهذا التنبيه يتميز التضمين عن الأخذ والسرقة.

(٢) نسب الخطيب الأبيات الثلاثة الأولى فى الإيضاح لمحمد بن الحسين المعروف بابن العميـد والبيت الرابع لأبى تمام، ولم أره فى ديوانه، ونسب العباسى فى معاهـد التنصـيص الأبيـات الثلاثة الأولى للصاحب بن عباد، والبيت الرابع نسبه ابن خلكان لإبراهيم ابن العباس الصولى. انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٥٢، والإيضاح جـ٤ صـــ١٣٥. والروايـة الصـحيحة: وصاحباً لأنه معطوف على زماناً فى قوله قبله:

أشكو إليك زمانـــا ظـــل يعركنـــى عرك الأديم ومن يعدو على الـــزمن

ورواية الإيضاح: "دهرا" بدل "فاليوم" و"فى" بدل "من"، المغبوط: المسرور، والسكن: ما يســكن إليه ويتسأنس به، والإقبال: قدوم الدنيا بالخير وهو مضاف إلى الريح على أنهـا مشـبه بـه، الريح بمعنى الرائحة استعيرت لدلائل الإقبال وبشائره. إلخ.

وصاحب كنت مغبوطا بصحبته ... فاليوم غادرنى فردا بلا سكن

هبت له ريح إقبال فطار بها ... نحو السرور وألجانى إلى الحزن

كأنه كان مطويا على إحن ... ولم يكن من ضروب الشعر أنشدنى

إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا ... من كان يألفهم فى المنزل الخشن

والإحن: جمع إحنة، وهى الحقد، وأسهل القوم: أى صاروا إلى السهل، وهو خلاف الجبل، والمراد ههنا ضد الخشونة والحرونة.

وقد يكون المضمن مصراعاً كقول الحريرى[١]:

على أنى سأنشد عند بيعى ... أضاعونى وأى فتى أضاعوا

وروى يوم بيعى المصراع الأخير، وهو من قوله: أضاعونى إلى آخره، وقيل: هو العرجى[٢]، وقيل: الأمية بن أبى الصلت، وتمام البيت:

... ... ليوم كريهة وسداد ثغر

وأحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة كالتورية والتشبيه فى قوله[٣]:

---

(١) البيت أجراه الحريرى على لسان غلام أبى زيد السروجى بطل مقاماته، عندما عرضه للبيع، والبيت من قصيدة من (الوافر) تجد معظمها فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٥٢، البيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٣٦، والشروح جـ٤ صـ٥١٥.

(٢) بسكون الراء هو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان – رضى الله عنه – نسبة للعرج موضع بطريق مكة، وهذا البيت من قصيدة من (الوافر) قالها حين حبس فى شأن قتيل قتله، انظر الإيضاح جـ٤ صـ١٣٧، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ١٥٣، والشروح جـ٤ صـ٥١٥.

(٣) البيتان من (الطويل)، وهما من قصيدة لابن أبى الإصبع، وهو زكى الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن عبد الله بن أبى الإصبع المصرى، الشاعر المشهور وصاحب كتاب "تحرير التحبير فى علم البديع"، انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٨٠، والإيضاح جـ٤ صـ١٣٧، والشروح جـ٤ صـ٥١٨. والوهم: الخيال، والثغر: مقدم الأسنان، والعذيب=

إذا الوهم أبدى لى لماهـا وثغرهـا تذكرت مـا بـين العـذيب وبـارق

ويـذكرنى مـن قـدها ومـدامعى مجر عواليـنا ومجـرى السـوابق

المصراعان الأخيران فى البيتين لأبى الطيب، والمصراع الأخير فى البيت الأول من قوله: تذكرت إلى آخره، وفى الثانى من قول: مجرعوا لينا إلى آخـره، وقال أبو الطيب[1]:

هكذا تذكرت ما بين العذيب وبـارق مجرعوالينـا ومجـرى السـوابق

وقد روى فى المصراع الأخير من البيت الأول: ما بينه وما بينهما، بمـا بين هذين الموضوعين: أعنى العذيب وبارق، أو بما بين غيرهما، وقد شـبه فـى الأخير قدها بالرماح، ومواضع جريان الدموع عليهـا بمواضـع جريـان الخيـل السوابق عليها. اللمى: سواد الشفه، قوله: عوالينا: جمع عالية الريح، وهى ما دخل السنان فيه إلى ثلاثة، ومجرى السوابق: أى سير الخيل السوابق.

وقد يكون المضمن به بعضاً من المصراع كقوله[2]:

إن مـررت بـدار كنـت سـاكنها وجدت فى القلب من ذكراك أحزانـا

وإن حللـت مكانـا كـان يجمعنـا سالت دمـوعى زرافـات ووحـدانا

فإن قوله: زرافات: أى جماعات، ووحدانا بعض المصراع من بيـت مـن أبيات الحماسة وهو قوله[3]:

=وبارق: موضعان، ولكنه أراد بالعذيب: الشفه، تصغير عذب، وبالبارق: الثغـر لأنـه يشـبه البرق، وبما بينهما الريق على سبيل التورية.

(١) مطلع قصيدة لأبى الطيب المتنبى فى مدح سيف الدولة، ويذكر وقعته ببنى عقيل فنقلها ابن أبى الاصبع من الحماسة إلى الغزل.

(٢) لم أعثر على قائل لهما.

(٣) نسبه فى الشوارد جـ٢ صـ٥٨٦ لقريط بن أنيف مع أبيات. وانظر حماسـة أبـى تمـام صـ١٧٥.

قوم إذا الشر أبـدى ناجذيـه لهـم   طـاروا إليـه زرافـات ووحـدانا

ضمن به ههنا فى البيت.

ولا يضر التغيير اليسير فى المضمن به ليدخل فى معنى الكلام كقول بعض المتأخرين فى يهودى به داء الثعلب[1]:

أقـول لمعشـر غلطـوا وغضـوا   عـن الشـيخ الرشـيد وأنكـروه

هـو ابـن جـلا وطـلاع الثنايـا   متـى يضـع العمامـة تعرفـوه

البيت الأخير لسحيم بن وثيل أصله:

أنـا ابـن جـلا وطـلاع الثنايـا   متى أضـع العمـامى تعرفـونى[2]

وربما سمى تضمين البيت فما زاد عليه[3] استعانة[4]، وتضمين المصـراع فما دونه إيداعاً ورفواً[5].

---

(١) داء الثعلب: مرض يسقط الشعر من الرأس، والبيتان لضياء الدين بن ملهم فـى الرشـيد عمر القوى، وهما فى الإيضاح جـ٤ صـ١٣٨، المطـول صـ٤٧٤، والشـروح جـ٤ صـ٥٢٠. لمعشر: أى جماعة من اليهود غلطوا فى حق ذلك اليهودى حيث ذكروه على وجـه التمليح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم، وغضوا: بمعنى أعرضوا، جلا: صـفة لمحـذوف تقديره شعر جلا وانكشف، والمراد بالثنايا: مقدم أسنانه لأنها كانت بارزة، والمراد بالعمامـة: عمامته التى يضعها على رأسه، وهذا بخلاف المراد منهما فى بيت سحيم.

(٢) البيت من (الوافر)، وسحيم بن وثيل الرياحى شاعر مخضرم سبق الحديث عنه وعن بيتـه فى الحديث عن الإيجاز.

(٣) كتضمين بيتين أو ثلاثة.

(٤) لأنه لكثرته كأن الشاعر استعان به وتقوى على تمام المراد. وراجـع فـى ذلـك معاهـد التنصيص جـ٤ صـ١٥٥ فقد أكثر من ذلك.

(٥) أى إصلاحا لأن رفو الثوب إصلاح خرقه.

وأما العقد فهو: أن ينظم نثر لاعلى طريق الاقتباس كقوله:

مـــا بـــال مـــن أولــــه نطفــــة وجيفــــة آخـــــره يفخـــــر

عند قول على – رضى الله عنه: "وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفـــه، وآخره جيفة"[١].

العقد

وأما العقد إلى آخره. أما العقد فهو أن ينظم نثر لا على طريق الاقتباس[٢]، وذلك النثر قد يكون قرآنا كقوله[٣]:

أنلنـــى بالـــذى استقرضـــت خطـــا وأشـــهد معشـــرا قـــد شـــاهدوه

فـــإن الله خـــلاق البرايـــا عنـــت لجـــلال عزتـــه الوجـــوه

يقـــول إذا تـــداينتم بـــدين إلـــى أجـــل فـــاكتبوه

وقد يكون حديثا كقول الشافعى[٤] رحمه الله:

---

(١) ويروى أن مطرف بن عبد الله الشخير نظر إلى يزيد بن المهلب، وهو يمشـى فـى حلـة يسحبها، فقال له: ما هذه المشية التى يبغضها الله ورسوله؟ فقال يزيد: أما تعرفنى؟ قال: بلى، أولك نطفة مذرة، وآخرك جيفة قذرة، وانت بين ذلك حامل للعذرة.

(٢) لأن يغير فيه تغيير كثير إذا كان قرآنا، أو حديثا، أو يشار إلى أنه منهمـا ليخـالف بهـذا طريق الاقتباس فيهما، أما نظم غيرهما فهو عقد مطلقا.

(٣) الأبيات من (الوافر) وقائلها الحسن بن الحسن الوسائى المشقى، والأبيات فـى الإيضـاح جـ٤ صـ١٣٩، والشروح جـ٤ صـ٥٢١، ورواية الإيضاح "هيبته" بـدل "عزتـه" وأنلنـى: أعطنى، واستقرت بمعنى: استدنت، والبرايا: الخلائق جمع برية، وعنت: بمعنى: خضعت، العقد فى البيت من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى صاحب المذهب الفقهى المعروف، وقيل: إنهمـا لابن الحسن طاهر بن معوذ الإشبيلى، والعمدة: ما يعتمد الشىء ويقـوم عليـه، والشـبهات: الموقعة فى الاشتباه مما ليس بحرام بين ولا حلال بين، ويعنيك بمعنى يهمك.

عمـــدة الخيـــر عنـــدنا كلمـــات أربـــع قـــالهن خيـــر البريـــة

اتـــق الشـــبهات وازهـــد ودع مـــا لـــيس يعنيـــك واعملـــن بنيـــة

عقد قوله عليه السلام: «**الحلال بين والحرام بين وبينهمـــا أمـــور مشـــتبهات**»(١) وقوله: «**ازهد فى الدنيا يحبك الله**»(٢) وقوله: «**من حسن إسلام المرء تركه مـــالا يعنيه**»(٣) وقوله: «**إنما الأعمال بالنيات**»(٤) وقد يكون أثراً كقوله(٥):

مـــا بـــال مـــن أولـــه نطفـــة وجيفـــة آخـــره يفخـــر

عند قول على – رضى الله عنه: "وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخـره جيفة".

---

(١) هذا جزء من حديث رواه النعمان بن بشير – رضى الله عنهما: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الحلال بين ... وهو حديث طويل رواه الستة.

(٢) هذا جزء من حديث رواه أبو العباس سهل بن سعد الساعدى – رضى الله عنه – قال: جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: يارسول الله دلنى على عمل إذا عملته أحبنى الله، وأحبنى الناس، فقال: «ازهد فى الدنيا يحبك الله، وازهد فيما عند الناس يحبك الناس» وراه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة.

(٣) هذا حديث رواه أبو هريرة – رضى الله عنه – قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه» رواه الترمذى وقال حديث حسن، ورواه غيره هكذا.

(٤) هو جزء من حديث عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – وهو فى صحيح البخارى جـــ١ صــ٢، ورواه مسلم جــ١٣ صــ٥٣، بشرح النووى، ومسند أحمد بن حنبل جــ١ صــ١٧٠، وسنن ابن ماجة جــ٢ صــ١٤١٣، فالحديث رواه الستة.

(٥) البيت من قصيدة من (السريع) لإسماعيل بن القاسم المعروف بأبى العتاهية، أولها:

واجبـــا للنـــاس لـــو فكـــروا وحاســـبوا أنفســـهم أبصـــروا

تجد الأبيات فى معاهد التنصيص جــ٤ صــ١٨٢، والبيت فـــى الإيضـــاح جـــ٤ صـــ١٣٩، والشروح جــ٤ صــ٥٢٢.

وقد يكون حكمة كقوله[1]:

أصــــلى وفرعــــى فارقـــانى معـــا   واجتـــث مـــن حبلهمـــا حبلـــى

فمـــا بقـــاء الغصـــن فـــى ســـاقه   بعـــد ذهـــاب الفـــرع والأصـــل

عقد قول حكيم: لقد مات أبوك وهو أصلك، وابنك وهو فرعك، فمـا بقـاء شجرة ذهب أصلها وفرعها.

---

(١) قال صاحب معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٨٨، وقول بعضهم من (السريع) وذكر البيتين، وأنا لم أعثر على قائل لهما.

وأما الحل: فهو أن ينثر نظم كقول بعض المغاربة: فإنه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته، لم يزل سوء الظن يقتاده، ويصدق توهمه الذى يعتاده، حل قول المتنبى:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

الحل

وأما الحل فهو: أن ينثر نظم[1] كقول بعض المغاربة: فإنه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته[2]، لم يزل سوء الظن يقتاده، ويصدق توهمه الذى يعتاده، حل قول المتنبى[3]:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

---

(١) قال المصنف فى الإيضاح جـ٤ صـ١٤١: وشرط كونه مقبولاً شيئان: أحدهما: أن يكون سبكه مختاراً، لا يتقاصر عن سبك أصله. والثانى: أن يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق.

(٢) حنظلت نخلاته: أثمرت ثمرا ردیئاً مراً، والمراد: ساءت أعماله وآذت.

(٣) من قصيدة من (الطويل)، قالها فى كافور الإخشيدى، وكان قد دخل عليه يوما فلما نظر إليه وإلى قلته فى نفسه وخسة أصله ونقص عقله ولؤم كفه، وقبح فعله، ثار الدم فى وجهه حتى ظهر ذلك فيه، وبادر وخرج، فأحسن كافور بذلك فبعث إليه وأرضاه، فقال هذه القصيدة. انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ١٩٠، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٤١.

وأما التمليح فهو: أن يشار إلى قصة، أو شعر من غير ذكره كقوله:

فـــوالله مـــا أدرى أأحـــلام نـــائم   ألمت بنا أم كان فى الركــب يوشـــع

اشار إلى قصة يوشع عليه السلام، واستيقافه الشمس. وكقوله:

لعمرو مع الرضاء والنـــاء تلتظـــى   أرق وأحفى منك فى ســاعة الكـــرب

أشار إلى البيت المشهور:

المســـتجير بعمـــرو عنـــد كربتـــه   كالمستجير مـــن الرمضـــاء بالنـــار

التمليح

وأما التمليح فهو أن يشار إلى قصة أو شعر، أو مثل من غير جرى فمـــن الأول قول أبى تمام[1]:

فردت علينا الشمس والليـــل راغـــم   بشمس لهم من جانب الخـــذر تطلـــع

فـــوالله مـــا أدرى أأحـــلام نـــائم   ألمت بنا أم كان فى الركــب يوشـــع

أشار إلى قصة يوشع فتى موسى عليه السلام، واســتيقافه الشـــمس عـــن الغروب حين قاتل الجبارين وخاف هجوم الليل، روى أنه قاتـــل الجبـــارين يـــوم الجمعة فلما أديرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل الســـبت فـــلا يحل له قتالهم فيه، ودعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

ومن الثانى قوله[2]:

---

(١) من قصيدة من (الطويل) يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوســف الثغـــرى، انظـــر ديوانـــه صـــ١٨٩. ردت الشمس: المقصود لازمه وهو استنارت جوانـــب الظـــلام، أو المقصـــود مـــن الشمس حقيقتها بدعاء أن حبيبته فرد من أفرادها، راغم: ذليل، بشمس: بحسناء.

(٢) من قصيدة من (الطويل) لأبى تمام، انظر معاهد التنصيص جـــ٤ صـــ١٩٤، والإيضـــاح جـــ٤ صـــ١٤٣، والشروح جـــ٤ صـــ٥٢٧، وعمرو: هو عمرو بن الحارث، استجار به كليب ليسقيه بعد أن ضربه جساس بن مرة، فنزل وأجهز عليه، الرمضاء: شـــدة الحـــر أو الأرض=

لعمرو مع الرمضاء والنـــار تلتظـــى أرق وأحفى منك فى ســـاعة الكــرب

أشار إلى البيت المشهور(١):

المســـتجير بعمـــرو عنـــد كربتـــه كالمستجير مـــن الرمضـــاء بالنـــار

وفيه إشارة إلى قصة كليب واستغاثته عمرو بن الحارث.

ومن الثالث قوله(٢):

أظـــنكم فـــى الوفـــاء ممـــن صـــحبته صـــحبة الســـفيه

=الحامية من شدة حر الشمس، تلتظى: تتوقد وتتسعر، أحفى: أكرم وأشفق، الكــرب: الحــزن الشديد والمحنة، ومنه الكربة، المستجير: المستغيث، ففى البيت إشارة إلى قصـــة كليـــب مـــع جساس، وما حدث بعد ذلك من حرب استمرت أربعين عاما سميت بحرب البسوس.

(١) البيت من (البسيط)، والظاهر من الكلام أنه لكليب، قاله لما علم أن عمرا يريـــد الإجهـــاز عليه، وفى بعض روايات القصة ما يفيد أنه لغيره، وأنه يلمح به إلى قصته كبيت أبى تمام.

(٢) لم أعثر على قائله.

فصل

ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون أعذب لفظا، وأحسن سبكا، وأصح معنى، أحدها: الابتداء كقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... ...

وكقوله:

قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الأيام

وأن يتجنب في المديح ما يتطير به كقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غد ... ...

وأحسنه ما يناسب المقصود، ويسمى براعة الاستهلال، كقوله في التهنئة:

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا ... ...

وقوله في المرثية:

هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي

الفصل الثاني

(فصل) إلى آخره. هذا فصل في بيان حسن ملاءمة الكلام. ينبغي للمتكلم أن يتأنق[١] ويجتهد في ثلاثة مواضع، بل في أربعة مواضع من كلامه حتى يكون أعذب لفظا وأحسن سبكا، وأصح معنى[٢].

---

(١) أي يتبع الآنق وهو الأحسن من الكلام بأن يطلبه حتى يأتي به، يقال: تأنق في الروضة، إذا وقع فيها متبعا لما يوفقه أي يعجبه.

(٢) عذوبة اللفظ بسلامته من التنافر، ونحوه، وحسن سبكه بسلامته من التعقيد.

حسن الابتداء

أولها: الابتداء، ويسمى المطلع، لأنه أول ما يقرع[١] السمع فإن كان كما ذكرنا أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه وإن كان فى غاية الحسن، وفى حسنه شرطان:

أحدهما: أن يضمن فيه ما سيق الكلام لأجله ليكون الابتداء دالا على الانتهاء ويسمى براعة الاستهلال، فمن الابتداءات المختارة قول امرئ القيس[٢]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... ...

فإنه وقف واستوقف، وبكى واستبكى، وذكر الحبيب، والمنزل، فى نصف بيت مع عذوبة اللفظ.

وقوله فى تهنئة البناء[٣]:

قَصْرٌ عليه تحية وسلام ... خلعت عليه جمالها الأيام

والثانى: أن يجتنب فى المديح ما يتطير به، فإنه قد يتفاءل به الممدوح، أو بعض الحاضرين كما روى أن ذا الرمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية[٤]:

---

(١) يقرع: أى يصيب، وقرع من باب نفع.

(٢) هو من (الطويل)، وهو مطلع معلقته المشهورة، وهى أول قصيدة فى ديوانه: وعجزه: بسقط اللوى بين الدخول فحومل. قفا: طلب للوقوف من رفيقه، اللوى: الرمل المتلوى المعوج، وسقطه: منقطعه ومنتهاه، الدخول، وحومل: مكانان.

(٣) مطلع قصيدة من (الكامل)، لأشجع بن عمرو السلمى يمدح بها الرشيد، وفى رواية "نثرت" بدل "خلعت" وفى رواية "ألقت" والبيت فى الصناعتين صـ٤٥٣، ومعاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٢٥، والإيضاح جـ٤ صـ١٥١، والشروح جـ٤ صـ٥٣٢. ومعنى خلعت عليه جمالها: ألبسته جمالها وكسته به.

(٤) هو مطلع قصيدة من (البسيط) لغيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة، قالها لما دخل على عبد الملك، وكانت عين عبد الملك تدمع دائما، فتوهم أنه خاطبه وعرض به، فقال له: ماسؤالك عن هذا يابن الفاعلة؟ ومقته، وأمر بإخراجه، وعجزه: كأنه من كلى مفرية سرب. ينسكب:=

ما بال عينـــك منهـــا المـــاء ينســـكب ... ...

قال هشام: بل عينك.

وروى أن أبا مقاتل الضرير أنشد الداعى قصديته التى أولها[٤]:

موعـــــد أحبابـــك بالفرقـــة غـــد ... ...

فقال الداعى: بل أحبابك.

وأحسن الابتداء ما ناسب المقصود، وهذا هو الشرط الأول الـذى ذكرنـاه كقوله فى التهنئة[١]:

بشرى فقد أنجز الإقبال مـا وعـدا وكوكب المجد فى أفق العـلا صـعدا

وكقوله فى المرثية:

هـى الـدنيا تقـول بمـلء فيهـا حذار حذار مـن بطشـى وفتكـى[١]

=ينصب، كلى: اسم جنس، واحده كلية بضم أوله، وهى العضو المعروف فى حشا الإنسان فوق صلبه، مفرية: مقطعة مشققة، سرب: سائل.

(١) هو مطلع أرجوزة من (المنسرح) لنصر بن نصر الحلوانى، وكنيته ابن مقاتل، كما جاء فى الإيضاح وفى كثير من الكتب لكن الذى جاء فى مروج الذهب، والصناعتين صـ٤٥٢، والـذى سار عليه الشارح أنها أبو مقاتل، يمدح بها الداعى العلوى، وهو حسن بن زيد بن محمد بـن الحسين من أولاد زيد بن على وهو الذى استولى على طبرستان، وما يليها فى خلافة المستعين بالله . انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٣٠، والإيضاح جـ٤ صـ١٥٠، وسـر الفصـاحة صـ٢١٥، وشرح المفتاح للشيرازى صـ٧٩٣ ونزيه.

(٢) هو مطلع قصيدة من (البسيط) لعبد الله بن محمد المعروف بأبى محمد الخازن يهنئ بهـا الصاحب بن عباد بسبطه الشريف بأبى الحسن عباد بن على الحسنى. أنجـز: قضـى ووفـى، الإقبال: قدوم الدنيا بخيرها، والأفق: الناحية، استعير للعلا، والمراد بكوكب المجد: ذلك المولود على سبيل الاستعارة، وبصعوده: ظهوره، انظر معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٣٢، ويتيمـة الدهر جـ٣ صـ٢٣٦، والإيضاح جـ٤ صـ١٥٢، والشروح جـ٤ صـ٥٣٢.

(١) البيت من قصيدة من (الوافر) قالها أبو الفرج الساوى فى رثاء فخر الدولة بن بويه، وقـد

قوله بملء فيها: أى فمها، حذار، أى احذر أمر، وفتكى: أى قتلى فجأة، ومناســبة الأولى للمقصود الذى هو التهنئة، والثانى للمقصود الذى هو المرثية ظاهرة.

ذكر سبب وفاته فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٤٢، والبيت فى الإيضاح جـ٤ صـ١٥٢، والشروح جـ٤ صـ٥٣٤، هى: الحال والقصة، تقول بملء فيها: تقول مجاهرة رافعة الصوت، وطريقه الكناية، ولكن بما قدمت من دلائل التغيير والتبديل الواضحة كانت كأنها قالت.

وثانيها التخلص مما شبب الكلام به من نسيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما كقوله:

يقول فى قومس قومى وقد أخذت ... منا السرى وخطا المهرية القود

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا ... فقلت: كلا ولكن مطلع الجود

وقد ينقل منه إلى ما لا يلائمه، ويسمى الاقتضاب، وهو مذهب العرب الأُول ومن يليهم من المخضرمين كقوله:

لو رأى الله أن فى الشيب خيرا ... جاورته الأبرار فى الخلد شيبا

كل يوم تبدى صروف الليالى ... خلقا من أبى سعيد غريبا

ومنه ما يقرب من التخلص كقولك بعد حمد الله: أما بعد: قيل: وهو فصل الخطاب وكقوله تعالى: ﴿**هذا وإن للطاغين لشر مآب**﴾ أى الأمر هذا، أو هذا كما ذكر، وقوله: ﴿**هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب**﴾ ومنه قول الكاتب: هذا باب.

حسن التخلص

وثانيها: التخلص مما شبب[1]، أى زين، وحسن الكلام به من نسيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملائمة أى المناسبة بينهما، أى بين التخلص والمقصود يعنى بين التخلص منه، وهو ما خرج منه، وبين المقصود الذى هو المتخلص إليه، لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من التشبيب إلى المقصود، وكيف يكون، فإذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع، وأعان على إصغاء ما بعده، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس، قوله: مما شبب، وإلى المقصود

---

(١) قال الإمام الواحدى: معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل، وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر، فسمى ابتداء كل أمر تشبيباً وإن لم يكن فى ذكر الشباب، مختصر السعد جـ ٤ صـ ٥٣٥ شروح.

متعلقان بقوله: التخلص، يقال: تخلص من كذا إلى كذا، أى أخرجه منه إليه، ومـن التخلصات المختارة قول أبى تمام[١]:

يقول فى قومس قومى وقد أخذت — منا السرى وخطا المهرية القود

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا — فقلت: كلا، ولكن مطلع الجود

فإنه أمر أولا بالقيام، وقصد السير فكأنه قيل له: أى شىء تطلب بهذا السير؟ أتطلب وتقصد مطلع الشمس؟ فقال: ارتدع عن هذا القول فإنى أطلب وأقصد مطلع الجود، فإنه تخلص فى غاية الحسن كما ترى، القود: جمع قوداء، يقال: ناقة قوداء أى طويلة الظهر والعنق، والضمير فى أخذت للإبل، وقومس: موضع اسم بلد أو قصبة، والمهرية صفة للإبل منسوبة إلى مهرة بن حيدان أبو قبيلة.

وقد ينتقل من التخلص أى من الفن الذى شبب به الكلام إلى مالا يلائمه، ويسمى الاقتضاب[٢] وهو مذهب العرب، ومن يليهم من المخضرمين[٣] كقوله[٤]:

لو رأى الله أن فى الشيب خيرا — جاورته الأبرار فى الخلد شيبا

كل يوم تبدى صروف الليالى — خلقا من أبى سعيد غريبا

---

(١) البيتان من البسيط، قد قالها فى عبد الله بن طاهر، ولهما خبر يذكر، تجده فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٤٩، وهما فى الإيضاح جـ٤ صـ١٥٣، والشروح جـ٤ صـ٥٣٦، وديوانه جـ٢ صـ١٣٢، بشرح التبريزى، ورواية الديوان "تنوى" بدل "تبغى".

(٢) فى اللغة: الاقتطاع والارتحال.

(٣) من قولهم: ناقة مخضرمة أى جدع نصف أذنها، والمخضرم: من أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية، مثل حسان بن ثابت، وكعب بن زهير...إلخ.

(٤) البيتان من قصيدة من الخفيف لأبى تمام يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى، وهى فى الديوان جـ١ صـ١٥٧ بشرح التبريزى. والأبرار: المطيعون، الخلد: الجنة، الشيب: جمع أشيب بمعنى شائب، صروف الليالى: حوادثها، وهذا مثال للاقتضاب مطلقا، وأبو تمام من الشعراء المحدثين.

فإنه انتقل من الإخبار عن عدم خيرية الشيب، إلى الإخبار عن إبداء صروف الدهر كل يوم خلقاً غريباً من أبى سعيد، وهو يلائمه.

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص[١] كما إذا فصل بمثل لفظة: أما بعد[٢]، بعد ذكر حمد الله ويسمى هذا فصل الخطاب[٣]، أى يبين المبدأ والمنتهى، وكما إذا فصل بلفظة هذا كما فى قوله تعالى: **﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾**[٤] أى الأمر هذا[٥] كما ذكر أو مضى هذا، أو خذ هذا الذى ذكرت، وقوله تعالى: **﴿هَـذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾**[٦] ومنه قول الكاتب: هذا باب، أو هذا فصل بعد أن ذكر تفصيلا بالنسبة وهو من الفصل الذى أحسن من الوصل.

المطلب

وثالثها المطلب[٧] وحسنه أن يخرج إلى الغرض بعد مقدم الوسيلة كقوله تعالى: **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**[٨] قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلب الذى هو الاستعانة لأنه أسرع إلى الظفر بالمطلوب.

---

(١) فى أنه لا يخلو من شىء من المناسبة والملاءمة.

(٢) إنما كانت اقتضابا، لأن الانتقال فيها من الحمد أو نحوه إلى غيره من غير ملائمة، وقد أشبهت التخلص بسبب أنه لم يؤت بما بعدها مهما يكن من شىء بعد الحمد أو نحوه فإنه كان كذا وكذا، وهذا يفيد أن ما بعدها مرتب بالحمد أو نحوه على وجه اللزوم. انظر: الشروح جـ٤ صـ٥٣٩-٥٤٢.

(٣) لأنه يفصل بها بين ما قبلها من حمد الله ونحوه، وما بعدها هو المقصود.

(٤) سورة ص الآية ٥٥.

(٥) على أن هذا الخبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر.

(٦) سورة ص الآية ٤٩.

(٧) هذا النوع لم يذكره الخطيب.

(٨) سورة الفاتحة الآية ٥.

وثالثها الانتهاء كقوله:

وإنــى جــدير إذ بلغتــك بــالمنى وأنــت بمــا أملــت منــك جــدير

فإن تــولنى منــك الجميــل فأهلــه وإلا فــإنى عــاذر وشــكور

وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام كقوله:

بقيت بقاء الدهر يـا كهـف أهلـه وهــذا دعــاء للبريــة شــامل

وجميع فواتح السور، وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، وأكلمها، ويظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم.

حسن الانتهاء

ورابعها المقطع وهو الذى سماه المؤلف الانتهاء، وجعله ثالثا، ولم يـذكر المطلب، وحسنه أن يهيج السامع ويشوق نفسه لأنه أخر ما يعيه السمع، ويرتسم فى النفس، فإن كان كما وصفنا خبر ما عساه وقع فيما قبله من التقصـير، وإن كـان غيره بخلاف ذلك، وربما أنسى محاسن ما قبله، فمن الانتهاءات المرضية قوله[1]:

وإنــى جــدير إذ بلغتــك بــالمنى وأنــت بمــا أملــت منــك جــدير

فإن تــولنى منــك الجميــل فأهلــه وإلا فــإنى عــاذر وشــكور

وأحسن الانتهاءات يعنى المقطع ما آذن بانتهاء الكلام كقوله[2]:

---

(١) هما من قصيدة من الطويل لأبى نواس يمدح بها الخطيب بن عبد الحميد صـاحب مصـر وهى طويلة، وتجد بعض أبياتها فى معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٦٨، وهما فى الإيضاح جـ٤ صـ١٥٨، والشروح جـ٤ صـ٥٤٣. الجدير: المستحق، والمنى: مايتمنى أو يطلب، تـولنى: بمعنى: تعطينى قوله: فأهله، على تقدير أنت أهله، وحسن الختام فى قوله: وإلا فـإنى عـاذر وشكور، لأن قبول العذر يقتضى انقطاع الكلام، والمراد شكور لعطاياه.

(٢) البيت من (الطويل)، قال صاحب معاهد التنصيص جـ٤ صـ٢٧٣، ونسب لأبـى العـلاء المعرى، ونسبه ابن فضل لأبى الطيب المتنبى، ولم أجده فى ديوان واحد منهما، وهـو فـى=

بقيت بقاء الدهر يـا كهـف أهلـه وهـذا دعـاء للبريـة شـامل

وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن وجوه البلاغة، وأكملها يظهر ذلك بالتأمل فيها مع التذكر بما تقدم من الأصول، ومما يظهر لنا عموماً أنها بين أدعية، ووصايا، ومواعظ، وتحميد، ووعد ووعيد، وتعظيم وتبجيل، وإذا تأملت فواتح السور التى هى حروف الهجاء، وجدتها من البلاغة بمكـان؛ فإنهـا تـوقظ السامعين للإصغاء إلى ما يرد بعدها لأنهم إذا سمعوا من مثله عليه السلام علمـوا أنها والمتلو بعدها من جهة الوحى زادنا الله تعالى، وإياكم اطلاعاً على أحسن وجوه البلاغة والفصاحة فى قرآنه العزيز وفرقانه الكريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعـم المولى، ونعم النصير، والله أعلم بالصواب.

قام بالتصحيح والمراجعة

مكتب الروضة الشريفة للبحث العلمى

وتحقيق التراث والتصحيح والمراجع

ت: ٥٤٥٩٧٥٠

محمول: ٠١٢٠٣٨١٥٢٠

القاهرة – مصر

=الإيضاح جـ٤ صـ١٥٨.

أهم مصادر البحث ومراجعه

م	المرجع	المؤلف	
١.	الإتقان فى علوم القرآن	جلال الدين السيوطى	تحقيق محمد أبو الفضل طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٥
٢.	أخبار أبى تمام	محمد بن يحيى الصولى	تحقيق خليل عساكر. طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر
٣.	أراجيز العرب	محمد توفيق البكرى	طبع محمد حجاج سنة ١٣٤٦ الطبعة الثانية
٤.	أسرار البلاغة	الإمام عبد القاهر الجرجانى	تعليق أحمد مصطفى المراغى المكتبة التجارية بمصر
٥.	الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين		تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف. طبع لجنة التأليف والنشر سنة ١٩٥٨
٦.	الإشارات والتنبيهات	أبو على الفارسى	تحقيق سليمان دنيا طبع دار المعارف سنة ١٩٦٠
٧.	أشعار الهزليين		نشر يوسف هلال الألمانى طبع ليبرج
٨.	إصلاح المنطق	ابن السكيت	تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون طبع دار المعارف سنة ١٣٧٥، ١٩٥٦

م	المرجع	المؤلف	
٩.	الأصمعيات	اختيار الأصمعى	تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. طبع دار المعارف سنة ١٩٦٤
١٠.	إعجاز القرآن	الباقلانى	تحقيق السيد أحمد صقر طبع دار المعارف
١١.	الأعلام	خير الدين الزركلى	الطبعة الثانية
١٢.	الأغانى	أبو الفرج الأصفهانى	تصحيح الشنقيطى مطبعة التقدم
١٣.	الأمالى	أبو على القالى	المطبعة الأميرية ١٣٢٤هـ الطبعة الأولى وكذلك طبع دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ
١٤.	أمثال العرب	المفضل الضبى	طبع القسطنطينية سنة ١٢٩٩
١٥.	الإيضاح فى شرح المفصل	ابن الحاجب	محفوظ بدار الكتب رقم ١٨٥٥ نحو
١٦.	الإيضاح فى علوم البلاغة	الخطيب القزوينى	طبع كلية اللغة العربية
١٧.	الإيضاح فى علوم البلاغة	الخطيب القزوينى	شرح د. عبد المنعم خفاجى
١٨.	البحر المحيط	أبو حيان التوحيدى	طبع المملكة العربية السعودية

م	المرجع	المؤلف	
١٩.	البديع	عبد الله بن المعتز	طبع المستشرق كرانشكوفسكى لندن سنة ١٩٣٥
٢٠.	بديع القرآن	ابن أبى الإصبع المصرى	تحقيق د. حفنى شرف الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م
٢١.	بشار بن برد شعره وأخباره	جمع أحمد حسين القرنى	المكتبة العربية
٢٢.	بغية الإيضاح	عبد المتعال الصعيدى	مطبعة الأدب
٢٣.	بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة	جلال الدين السيوطى	الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ
٢٤.	البلاغة تطور وتاريخ	د. شوقى ضيف	طبع دار المعارف
٢٥.	البيان والتبيين	الجاحظ	تحقيق السندوبى. المطبعة التجارية. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥هـ ١٩٢٦م
٢٦.	البلاغة عند السكاكى	د. أحمد مطلوب	طبع بغداد. الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م
٢٧.	البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى	د. محمد حسنين أبو موسى	طبع دار الفكر العربى بمصر
٢٨.	البلاغة التطبيقية	د. أحمد موسى	

م	المرجع	المؤلف	
٢٩.	تأويل مشكل القرآن	ابن قتيبة	تحقيق أحمد صقر. طبع دار إحياء الكتب العربية ١٩٧٣ الطبعة الأولى.
٣٠.	التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول	الشيخ منصور على ناصف	طبع دار إحياء الكتب العربية ١٣٥٤هـ ١٩٣٥م
٣١.	تاج اللغة وصحاح العربية	إسماعيل الجوهرى	تحقيق أحمد عطا. مطابع دار الكتاب العربى ١٩٥٦
٣٢.	تاريخ آداب اللغة العربية	جرجى زيدان	طبع دار الهلال ١٩٥٧ تاريخ ابن خلدون دار الكتاب اللبنانى بيروت
٣٣.	تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها	أحمد مصطفى المراغى	الطبعة الأولى. القاهرة
٣٤.	البيان العربى	د. بدوى طبانه	الطبعة الثانية. القاهرة
٣٥.	تجريد العلامه البنانى	على المختصر	المطبعة الخيرية ١٣٣٠هـ
٣٦.	التبيان فى البيان	الإمام الطيبى	مخطوط بدار الكتب رقم ٥٧٣٥هـ بلاغة
٣٧.	التبيان فى علم البيان المطلع على المجاز	ابن الزملكان	تحقيق د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحدينى طبع بغداد الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ

م	المرجع	المؤلف	
٣٨.	تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن	ابن أبى الإصبع المصرى	تحقيق د. حفنى شرف طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٣هـ
٣٩.	التلخيص فى علوم البلاغة	الخطيب القزوينى	تحقيق عبد الرحمن البرقوقى. الطبعة الرحمانية.
٤٠.	تهذيب اللغة	أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى	تحقيق عبد الله درويش. طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر
٤١.	تهذيب الإيضاح	عز الدين التنوخى	مطبعة جامعة بغداد
٤٢.	ثلاث رسائل فى إعجاز القران	الرمانى – الخطابى – عبد القاهر	تحقيق محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام دار المعارف بمصر الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م
٤٣.	حسن التوسل إلى صناعة الترسل	شهاب الدين الحلبى	المطبعة الوهبية سنة ١٢٧٨هـ
٤٤.	حدائق السحر فى دقائق الشعر	رشيد الدين و الوطواط نقله إلى العربية إبراهيم الشواربى	طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م.
٤٥.	الحيوان	الجاحظ	تحقيق عبد السلام هارون طبع مصطفى الحلبى الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢

م	المرجع	المؤلف	
٤٦.	خزانة الأدب ولباب لسان العرب	عبد القادر بن عمر البغدادى	طبع دار الكتب. تحقيق عبد السلام هارون
٤٧.	الخصائص	أبو الفتح عثمان بن جنى	تحقيق محمد النجار. طبع دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ ١٩٥٣م
٤٨.	دائرة المعارف الإسلامية	نقلها إلى العربية محمد ثابت	طبع ١٣٥٢
٤٩.	الدرر الكامنة فى أعيان المائة	أبى حجر العسقلانى	محمد سيد جاد الحق طبع دار الكتب الحديثة بمصر
٥٠.	دلائل الإعجاز	الإمام عبد القاهر الجرجانى	تعليق أحمد مصطفى المراغى. المطبعة العربية
٥١.	ديوان أبى تمام	بشرح الخطيب التبريزى	تحقيق محمد عبده عزام طبع دار المعارف
٥٢.	ديوان أبى الفتح البستى		طبع بيروت سنة ١٩٦٤
٥٣.	ديوان أبى نواس		طبع بيروت ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م
٥٤.	ديوان ابن خفاجة		طبع بيروت ١٣٨١هـ ١٩٦١م
٥٥.	ديوان ابن الدمينة	صنفه ثعلب	تحقيق أحمد راتب مطبعة المدنى سنة ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م
٥٦.	ديوان ابن الرومى	شرح محمد شريف سليم	مطبعة الهلال سنة ١٣٣٥هـ

م	المرجع	المؤلف	
٥٧.	ديوان ابن المعتز		طبع بيروت ١٩٦١م
٥٨.	ديوان الأعشى الكبير	د. ميمون بن قيس	المطبعة النموذجية ١٩٥٠
٥٩.	ديوان امرئ القيس		تحقيق محمد أبو الفضل طبع دار المعارف سنة ١٣٧٧هـ
٦٠.	ديوان أمية بن أبى الصلت		طبع بيروت ١٩٦١
٦١.	ديوان أوس بن حجر		تحقيق يوسف نجم. طبع بيروت سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م
٦٢.	ديوان البحترى		تحقيق حسن كامل الصيرفى. طبع دار المعارف ١٩٦٤م
٦٣.	ديوان بشار بن برد	شرح محمد عاشور	لجنة التأليف والترجمة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م
٦٤.	ديوان حاتم الطائى		طبع بيروت سنة ١٣٨٣هـ
٦٥.	ديوان الحطيئة	شرح أبى الحسن السكرى	مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ
٦٦.	ديوان الخنساء		مطبعة الزيدانى القاهرة
٦٧.	ديوان الحماسة	بشرح التبريزى	تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعة حجازى بمصر ١٣٥٧ – ١٩٣٨

م	المرجع	المؤلف	
٦٨.	ديوان زهير بن أبى سلمى		نشر الأب لويس الشنتمرى. المكتبة التجارية
٦٩.	ديوان السموأل بن عادياء		طبع بيروت ١٣٨٤ – ١٩٦٤
٧٠.	ديوان شعر الأخطل		طبع بيروت ١٨٩٠م
٧١.	ديوان شعر ذى الرمة	تصحيح كارليل هنرى	طبع كمبريج سنة ١٣٣٧هـ ١٩١٩م
٧٢.	ديوان الشماخ	شرح أحمد الشنقيطى	مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧هـ
٧٣.	ديوان الصاحب بن عباد		تحقيق محمد حسن آل يسين. طبع بغداد. الطبعة الاولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م
٧٤.	ديوان طرفة بن العبد		تحقيق على الجندى طبع الأنجلو المصرية
٧٥.	ديوان طفيل الغنوى		طبع ليدن سنة ١٩٢٧هـ
٧٦.	ديوان عامر بن الطفيل		طبع بيروت سنة ١٣٨٣ – ١٩٦٣
٧٧.	ديوان العباس بن الأحنف		تحقيق عاتقة الخزرجى طبع دار الكتب سنة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م
٧٨.	ديوان عبيد بن الأبرص		طبع بيروت سنة ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م

م	المرجع	المؤلف	
٧٩.	ديوان عبد الله بن قيس الرقيات		طبع بيروت سنة ١٣٧٨هـ
٨٠.	ديوان العجاج	راوية الأصمعى	دار الشرق. بيروت سنة ١٣٧١هـ
٨١.	ديوان على بن الجهم		تحقيق خليل مردم طبق دمشق سنة ١٩٤٩
٨٢.	ديوان عنترة العبسى		طبع بيروت
٨٣.	ديوان القطامى		تحقيق أحمد مطلوب، إبراهيم السامرائى. طبع بيروت سنة ١٩٦٠م
٨٤.	ديوان قيس بن الخطيم		تحقيق ناصر الدين الأسد طبع دار العروبة والمدنى سنة ١٣٨١م
٨٥.	ديوان قيس بن الملوح	شرح عبد المتعال الصعيدى	طبع مكتبة القاهرة الطبعة الثانية
٨٦.	ديوان ليلى الأخيلية		تحقيق خليل العطية طبع بغداد سنة ١٣٨٦
٨٧.	ديوان النابغة الذبيانى		طبع بيروت سنة ١٣٧٩هـ
٨٨.	رسائل الجاحظ		تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانكى بمصر سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م

م	المرجع	المؤلف	
٨٩.	سر الفصاحة	ابن سنان الخفاجي	تعليق عبد المتعال الصعيدي. مطبعة محمد على صبيح سنة ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م
٩٠.	سمط اللآلى		تحقيق عبد العزيز الميمنى طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م
٩١.	سنن ابن ماجة		تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى طبع دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢-١٩٥٢م
٩٢.	سنن أبى داوود		تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م
٩٣.	السنن الكبرى للبيهقى		طبع بيروت. الطبعة الأولى
٩٤.	شذرات الذهب فى أخبار	ابن العماد الحنبلى	مكتبة القدسى سنة ١٣٥١هـ
٩٥.	شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك		تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة سنة ١٣٧٥هـ ق ق ١٩٥٥م
٩٦.	شروح التلخيص		مطبعة السعادة

م	المرجع	المؤلف	
٩٧.	شرح ديوان حسان ابن ثابت	عبد الرحمن البرقوقى	المطبعة الرحمانية سنة ١٣٤٧هـ ١٩٢٩م
٩٨.	شرح ديوان كثير عزة		جمع ونشر هنرى بيرس طبع الجزائر سنة ١٩٢٨م
٩٩.	شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى		تحقيق إحسان عباس طبع الكويت ١٩٦٢م
١٠٠.	شرح القصائد العشر	الخطيب التبريزى	المطبعة المنيوية سنة ١٣٥٢هـ
١٠١.	شرح الكافية	ابن الحاجب	مخطوط بدار الكتب برقم ٩٨٤ نحو
١٠٢.	شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم	سعد الدين التفتازانى	مخطوط بدار الكتب رقم ٣٢ بلاغة
١٠٣.	شرح القسم الثالث من العلوم	للسيد الشريف الجرجانى	تحقيق الدكتور التكلاوى
١٠٤.	شرح القسم الثالث من العلوم	للعلامة الشيرازى	تحقيق الدكتور نزيه عبد الحميد
١٠٥.	شرح المفصل	ابن يعيش	دار الطباعة المنيرية بمصر ١٣٧٨
١٠٦.	الشعر والشعراء	ابن قتيبة	تحقيق أحمد شاكر طبع دار أحياء الكتب العربية سنة ١٩٦٤
١٠٧.	شعر مروان بن أبى حفصة		تحقيق حسين عطوان جمع دار المعارف بمصر ١٩٧٣م

م	المرجع	المؤلف	
١٠٨.	صبح الأعشى في صناعة الإنشا	القلقشندى	دار الكتب بالقاهرة
١٠٩.	صحيح البخارى		طبع دار الشعب
١١٠.	صحيح الترمذى		طبع إحياء الكتب العربية
١١١.	صحيح مسلم		تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى عيسى البابى الحلبى
١١٢.	الصناعتين	أبو هلال العسكرى	تحقيق على البيجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم طبع دار إحياء الكتب العربية
١١٣.	طبقات الشافعية	لابن شهبة	مخطوط فى دار الكتب تحت رقم ١٥٦٨ تاريخ
١١٤.	طبقات الشافعية	الإسنوى	تحقيق عبد الله الجبورى مطبعة بغداد احياء التراث الاسلامى
١١٥.	طبقات الشعراء	عبد الله بن المعتز	تحقيق عبد الستار فراج طبع دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٥-١٩٥٦
١١٦.	الطراز المتضمن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز	يحيى بن حمزة العلوى	مطبعة المقتطف سنة ١٣٣٢هـ ١٩٤٠م

م	المرجع	المؤلف	
١١٧.	العقد الفريد	أحمد بن عبد ربه	تحقيق محمد سعيد العريان مطبعة الاستقامة الطبعة الأولى ١٣٥٩- ١٩٤١م
١١٨.	العقد المذهب	ابن ملقن	مخطوط بدار الكتب رقم ٥٧٩
١١٩.	العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده		ابن رشيق الدين تحقيق محمد محيى الدين الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٣- ١٩٦٤م
١٢٠.	عيار الشعر	ابن طباطبا العلوى	تحقيق طه الجاجرى المكتبة التجارية سنة ١٩٥٦م
١٢١.	عيون الأخبار	ابن قتيبة	طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣م
١٢٢.	فتوح البلدان	أحمد يحيى البلاذرى	دار الكتب العلمية
١٢٣.	القاموس المحيط	الفيروز ابادى	الحلبى
١٢٤.	القزوينى وشروح التلخيص	د. أحمد مطلوب	طبع بغداد
١٢٥.	كتاب فى التراجم	مخطوط ظاهرية	١٠/٢ عام ٤٦١٦ ظاهرية
١٢٦.	كتاب فى الرجال	ابن عبد الحاد	مخطوط ١/٦٠ عام ٤٥٥١ ظاهرية
١٢٧.	كتاب سيبويه		المطبعة الأميرية الطبعة الأولى سنة ١٣١٦هـ

م	المرجع	المؤلف	
١٢٨.	الكشاف	الزمخشرى	ومعه كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندرى مطبعة الحلبى سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م
١٢٩.	كشف الظنون	حاجى خليفة	طبع دار المعارف سنة ١٣٦٢.
١٣٠.	اللزوميات	أبو العلاء المعرى	طبع بيروت سنة ١٣٦٢هـ
١٣١.	لسان العرب	جمال الدين بن منظور	طبع بيروت سنة ١٣٧٤-١٩٥٥
١٣٢.	المؤتلف والمختلف	الآمدى	تحقيق عبد السلام أحمد فراج طبع دار إحياء الكتب العربية ١٣٨١-١٩٦١م
١٣٣.	المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر	ابن الأثير	تحقيق د. أحمد الحوفى د. بدوى طبانة مطبعة الرسالة الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م

م	المرجع	المؤلف	
١٣٤.	المجازات النبوية	الشريف الرضى	تحقيق د. طه الزينى طبع مؤسسة الحلبى للطبع والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م
١٣٥.	مجالس ثعلب		تحقيق عبد السلام هارون طبع دار المعارف سنة ١٩٤٨
١٣٦.	المجددون فى الإسلام	عبد المتعال الصعيدى	طبع دار الحمامى
١٣٧.	مجمع الأمثال	أحمد بن محمد النيسابورى الميدانى	المطبعة البهية
١٣٨.	المختصر فى أخبار البشر	عماد الدين إسماعيل أبو الفدا	طبع المطبعة الحسينية المصرية
١٣٩.	مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع	صفى الدين عبد المؤمن والبغدادى	تحقيق على البيجاوى طبع دار إحياء الكتب العربية
١٤٠.	المستقصى فى أمثال العرب	الزمخشرى	طبع الهند سنة ١٣٨١هـ
١٤١.	المصباح فى علم المعانى والبيان والبديع	بدر الدين بن مالك	المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٦٨هـ، ١٩٤٨م
١٤٢.	المطول على التلخيص	التفتازانى	مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠
١٤٣.	معاهد التنصيص على شواهد التلخيص	عبد الرحيم أحمد العباسى	تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة سنة ١٣٧٥-١٩٤٧م

م	المرجع	المؤلف	
١٤٤.	معجم البلدان	ياقوت الحموى	مطبعة دار السعادة سنة ١٣٢٣
١٤٥.	معجم الشعراء	محمد بن عمران المرزبانى	تحقيق عبد الستار أحمد فراج طبع دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٩هـ ١٩٦١م
١٤٦.	معجم المؤلفين	رضا كحالة	طبع دمشق سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م
١٤٧.	مغنى اللبيب	ابن هشام الأنصارى	تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة المدنى، وكذا مطبعة دار إحياء الكتب العربية وبهامشه حاشية الأمير طبع عيسى الحلبى
١٤٨.	مفتاح السعادة ومصباح السيادة	أحمد بن مصطفى	تحقيق كامل بكرى عبد الوهاب أبو النور طبع دار الكتب الحديثة بمصر
١٤٩.	مفتاح العلوم	السكاكى	مطبعة مصطفى البابى الحلبى
١٥٠.	المفصل	الزمخشرى	مطبعة التقدم بمصر الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ

م	المرجع	المؤلف	
١٥١.	المفضليات		تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون مطبعة المعارف سنة ١٣٦٢م
١٥٢.	مقامات الحريرى		المطبعة الحسينية بمصر سنة ٣٤٣هـ
١٥٣.	مقدمة ابن خلدون		دار الكشاف بيروت
١٥٤.	المقتضب	المبرد	تحقيق د. محمد عضيمه طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١٥٥.	منهاج البلغاء وسراج الأدباء	حازم القرطاجنى	تحقيق محمد بن الخواجة طبع تونس ١٩٦٦م
١٥٦.	الموازنة بين أبى تمام والبحترى	الأمدى	تحقيق سيد صقر
١٥٧.	النجوم الزاهرة فى مصر والقاهرة	جمال الدين يوسف ابن تغرى	طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٨م
١٥٨.	نهاية الأرب فى فنون الأدب	شهاب الدين النويرى	طبع دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٥م
١٥٩.	نهج البلاغة	الشريف الرضى	تحقيق محمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا طبع دار مطابع الشعب
١٦٠.	النوادر فى اللغة	أبو زيد الأنصارى	تحقيق سعيد الخورى طبع بيروت سنة ١٨٩٤م

م	المرجع	المؤلف	
١٦١.	هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين	إسماعيل البغدادى	طبع استانبولى سنة ١٩٥٥
١٦٢.	الوساطة بين المتنبى وخصومه	القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى	تحقيق محمد أبو الفضل وعلى البيجاوى طبع عيسى البابلى الحلبى
١٦٣.	وفيات الأعيان وأبناء زمان	ابن خلكان	تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة
١٦٤.	يتيمة الدهر فى محاسن العصر	الثعالبى	تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة حجازى سنة ١٣٦٦

فهـــــرس الموضـــــوعات